

# الْمُنْتَقَى مِنْ خَزَائِنِ الْفَوَائِدِ

لَفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ  
مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْنِ  
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ لَدَيْهِ وَلَقَدْ لَقِينَا

طُبِعَ بِإِشْرَافِ مُرْتَبَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحٍ الْعُثَيْنِ الْهَيْزَبِيِّ

دار الوطن للنشر

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٥٨)

# المُنْتَقَى مِنْ فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

عَسَى اللَّهُ أَنْ يُلَاقِيَهُمْ فِي الْجَنَّةِ

طبع بإشراف مؤسسة السخري مكرمة صلى الله عليه وآله

دار الفکر للطباعة والنشر

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الفردوس

سلسلة مؤلفات فضيلة الشيخ (٥٨)

# المُنْتَقَى مِنْ فَرَائِدِ الْفَوَائِدِ

لفضيلة الشيخ العلامة

محمد بن صالح العثيمين

عَسَى أَن يَمُدَّهُ اللَّهُ وَيُزِيدَهُ مِنَ الْمَنَافِعِ

طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية

دار الفکر للطباعة والنشر

رفع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الفردوس

### فرائد القوائد

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يُحبُّ ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد في الآخرة والأولى، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى، وخليله المجتبي، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن يهتد بهم اهتدى، وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فقد كنتُ أقيّد بعض المسائل الهامة التي تمر بي؛ حرصاً على حفظها، وعدم نسيانها، في دفتر، وسميتها: «فرائد القوائد».

وقد انتقيتُ منها ما رأيته أكثر فائدة، وأعظم أهمية، وسميتُ ذلك: «المنتقى من فرائد القوائد».

أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعلَ لطلبة العلم فيه أسوة، ومن سَنَّ في الإسلام سنة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

المؤلف

### حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إلا أن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة  
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية  
الملكة العربية السعودية  
هــ ١٤٢٩

هاتف: ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ - ٠٦/٣٦٤٢٠١٧  
www.binothaimeen.com  
info@binothaimeen.com

يعون الله وتوفيته

طبع هذا الكتاب عدة طبعات منذ تأليفه عام ١٤١١هـ  
نفع الله به وأجرل الثوبة والأجر لؤلفه

طبعة عام ١٤٢٤هـ

### دار الوطن للنشر - الرياض

هاتف: ٤٧٩٢٠٤٢ ( ٥ خطوط ) فاكس: ٤٧٢٣٩٤١ - ص. ب. : ٣٣١٠

pop@dar-alwatan.com

www.dar-alwatan.com

البريد الإلكتروني:

موقعاً على الانترنت:



### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يُحبُّ ربنا ويرضى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحمد في الآخرة والأولى، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى، وخليفه المجتبي، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن بهداهم اهتدى، وسلم تسليمًا كثيراً.

أما بعد:

فقد كنتُ أفقّد بعض المسائل الهامة التي تمر بي؛ حرصاً على حفظها، وعدم نسيانها، في دفتر، وسميتها: «فرائد القوائد».

وقد انتقيتُ منها ما رأيته أكثر فائدة، وأعظم أهمية، وسميتُ ذلك: «المنتقى من فرائد القوائد».

أسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعلَ لطلبة العلم فيه أسوة، وتمنّي سنّ في الإسلام سنةً حسنةً، فله أجرهما وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة.

المؤلف

### حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إلا أن أراد طبعه لتوزيعه مجاناً بعد مراجعة  
مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية  
الملكّة العربية السعودية

صنعة - ص ب : ١٩٢٩

هاتف : ٠٦/٣٦٤٢٠٠٩ - ٠٦/٣٦٤٢١٠٧

www.binothameen.com

info@binothameen.com

بمؤن الله وتوفيقه

طبع هذا الكتاب عدة طبعات منذ تأليفه عام ١٤١١هـ

نفع الله به وأجزّل الثبوة والأجر للمؤلف

طبعة عام ١٤٢٤هـ

### دار الوطن للنشر - الرياض

هاتف : ٤٧٩٢٠٤٢ ( ٥ خطوط ) فاكس : ٤٧٢٣٩٤١ - ص . ب : ٣٣١٠

pop@dar-alwatan.com

www.dar-alwatan.com

البريد الإلكتروني :

موقعنا على الانترنت :

## فوائد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من «كتاب الإيمان»

فائدة:

الإسلام: هو الاستسلام لله وحده بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت؛ فهو الخضوع لله تعالى، والعبودية له وحده، فمن استكبر عن عبادته وأشرك معه غيره، فغير مسلم.

فإن قيل: «ما أوجب الله تعالى من الأعمال أكثر من الخمسة المذكورة التي جعلها النبي ﷺ هي أركان الإسلام، أو هي الإسلام»:

فالجواب هو: أن ما ذكره النبي ﷺ هو الذي يجب على كل مكلف بلا قيد، وأما ما سواه: فإما أنه يجب على الكفاية؛ كالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونحوه، أو لأسباب؛ كصلة الرحم؛ إذ ليس كل أحد له قرابة تجب صلتهم.

كذا ذكر الشيخ الجواب؛ لكن يرد على هذا: الزكاة، والحج؛ إذ ليس كل أحد عنده مال حتى يجب عليه الزكاة والحج، ولعل الجواب: أن هذه الخمس المذكورة هي أكثر أجناس الأعمال؛ فإن الأعمال على ثلاثة أقسام: قسم: أعمال بدنية ظاهرة؛ كالصلاة، وباطنة؛ كالشهادتين، وهما أيضاً من الأقوال.

وقسم: أعمال مالية؛ كالزكاة.

وقسم: مركب من النوعين؛ كالحج.

فذكر النبي ﷺ الأصول، وأن المرء إذا قام بأصل من هذه الأجناس، فهو مسلم.

وأيضاً: فإن صلة الرحم قد يكون الداعي فيها قولاً ليس من جهة الشرع؛ بل من جهة الإنسانية، بخلاف الزكاة والحج!!

فائدة:

الناس في تفاضل الإيمان وتبعثه على قولين: أحدهما: إثبات ذلك، وهو الصواب الذي تدل عليه الأدلة العقلية والنقلية، وهو قول المحققين من أهل السنة، وتفاضلهم بأمرين:

الأول: من جهة العامل؛ وذلك نوعان:

النوع الأول: في الاعتقاد ومعرفة الله تعالى؛ فإن كل أحد يعرف تفاضل يقينه في معلوماته؛ بل في المعلوم الواحد وتفاوت يقينه فيه أكمل من الوقت الآخر.

النوع الثاني: في القيام بالأعمال الظاهرة؛ كالصلاة، والحج، والتعليم، وإنفاق المال، والناس في هذا على قسمين: أحدهما: الكامل، وهم الذين أتوا به على الوجه المطلوب شرعاً.

الثاني: ناقصون، وهم نوعان:

النوع الأول: ملامون، وهم من ترك شيئاً منه مع القدرة وقيام أمر الشارع؛ لكنهم إن تركوا واجباً، أو فعلوا محرماً، فهم آثمون، وإن فعلوا مكروهاً، أو تركوا مستحباً، فلا إثم.

النوع الثاني: ناقصون غير ملامين، وهم نوعان:

الأول: من عجز عنه جهلاً؛ كالعاجز عن الصلاة قائماً.

الثاني: العاجزون شرعاً مع القدرة عليه جهلاً؛ كالحائض تمتنع من الصلاة، فإن هذه قادرة عليه، لكن لم يثم عليها أمر الشارع؛ ولذلك جعلها النبي ﷺ ناقصة الإيمان بذلك؛ فإن من لم يفعل المأمور ليس كفاحه.

ومثل ذلك: من أسلم ثم مات قبل أن يصلي لكون الوقت لم يدخل؛

#### فائدة:

الناس في تفاضل الإيمان وتبعضه على قولين:  
أحدهما: إثبات ذلك، وهو الصواب الذي تدلُّ عليه الأدلة العقلية  
والنقلية، وهو قول المحققين من أهل السنة، وتفاضله بأمرين:  
الأول: من جهة العامل؛ وذلك نوعان:  
النوع الأول: في الاعتقاد ومعرفة الله تعالى؛ فإن كل أحد يعرف  
تفاضل يقينه في معلوماته؛ بل في المعلوم الواحد وقتاً يرى يقينه فيه أكثر  
من الوقت الآخر.  
النوع الثاني: في القيام بالأعمال الظاهرة؛ كالصلاة، والحج،  
والتعليم، وإنفاق المال، والناس في هذا على قسمين:  
أحدهما: الكامل، وهم الذين أتوا به على الوجه المطلوب شرعاً.  
الثاني: ناقصون، وهم نوعان:  
النوع الأول: ملامون، وهم من ترك شيئاً منه مع القدرة وقيام أمر  
الشارع؛ لكنهم إن تركوا واجباً، أو فعلوا محرماً، فهم آثمون، وإن فعلوا  
مكروهاً، أو تركوا مستحباً، فلا إثم.  
النوع الثاني: ناقصون غير ملامين، وهم نوعان:  
الأول: من عجز عنه حبساً؛ كالعاجز عن الصلاة قائماً.  
الثاني: العاجزون شرعاً مع القدرة عليه حبساً؛ كالحائض تمتنع من  
الصلاة، فإن هذه قادرة عليه، لكن لم يثم عليها أمر الشارع؛ ولذلك  
جعلها النبي ﷺ ناقصة الإيمان بذلك؛ فإن من لم يفعل المأمور ليس  
كفأعله.  
ومثل ذلك: من أسلم ثم مات قبل أن يُصلِّي لكون الوقت لم يدخل؛

#### فوائد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية من «كتاب الإيمان»

##### فائدة:

الإسلام: هو الاستسلام لله وحده بشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً  
رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت؛  
فهو الخضوع لله تعالى، والعبودية له وحده، فمن استكثر عن عبادته  
وأشرك معه غيره، فغير مسلم.  
فإن قيل: «ما أوجب الله تعالى من الأعمال أكثر من الخمسة المذكورة  
التي جعلها النبي ﷺ هي أركان الإسلام، أو هي الإسلام»:  
فالجواب هو: أن ما ذكره النبي ﷺ هو الذي يجب على كل مكلف بلا  
قيد، وأما ما سواه: فإما أنه يجب على الكفاية؛ كالأمر بالمعروف،  
والنهي عن المنكر، ونحوه، أو لأسباب؛ كصلة الرحم؛ إذ ليس كل أحد  
له قرابة تجب صلتهم.  
كذا ذكر الشيخ الجواب؛ لكن يرد على هذا: الزكاة، والحج؛ إذ ليس  
كل أحد عنده مال حتى يجب عليه الزكاة والحج، ولعل الجواب: أن هذه  
الخمس المذكورة هي أكثر أجناس الأعمال؛ فإن الأعمال على ثلاثة أقسام:  
قسم: أعمال بنية ظاهرة؛ كالصلاة، وباطنة؛ كالشهادتين، وهما  
أيضاً من الأقوال.  
وقسم: أعمال مالية؛ كالزكاة.  
وقسم: مركب من النوعين؛ كالحج.  
فذكر النبي ﷺ الأصول، وأن المرء إذا قام بأصل من هذه الأجناس،  
فهو مسلم.  
وأيضاً: فإن صلة الرحم قد يكون الداعي فيها قولاً ليس من جهة  
الشرع؛ بل من جهة الإنسانية، بخلاف الزكاة والحج!!

فإن ذلك كامل الإيمان، لكنه من جهة أخرى ناقص، ولا يكون كثر فعل الصلاة وشرائع الإسلام، ومن ذلك: قول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: من جهة العمل؛ فكلمة كان العمل أفضل، كانت زيادة الإيمان به أكثر.

القول الثاني: نفي التفاضل والتبقيص، وانقسم أصحاب هذا القول إلى طائفتين:

إحداهما: قالت: إن من فعل محرماً، أو ترك واجباً فهو مخلد في النار، وهؤلاء هم المعتزلة، وقالوا: هو لا مسلم ولا كافر، منزلة بين المنزلتين. وأما الخوارج فكفروه.

الطائفة الثانية: مقابلة لهذه، قالت: كل مؤحد لا يخلد في النار، والناس في الإيمان سواء؛ وهم المرجئة، وهم ثلاثة أصناف: صنف قالوا: الإيمان مجرد ما في القلب، وهم نوعان:

الأول: من يَدْخُلُ أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة. والثاني: من لا يَدْخُلُهَا، وهم الجهمية وأتباعهم؛ كالأشعري، لكن الأشعري يُثَبِّتُ الشفاعة في أهل الكبائر.

والصنف الثاني قالوا: الإيمان مجرد قول اللسان، وهم الكرامية، ولا يُعْرِضُونَ لأحد قبلهم، وهؤلاء يقولون: إن المنافق مؤمن، ولكنه مخلد في النار.

الصنف الثالث قالوا: إنه تصديق القلب وقول اللسان، وهم أهل الفقه والعبادة من المرجئة، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه.

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، كِتَابُ الزُّهْدِ (٢٣٢٩) وَحَسَنُهُ، وَالدَّارِمِيُّ، كِتَابُ الرِّقَاقِ (٢٧٤٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٨٨/٤).

#### قائدة:

مراد النبي ﷺ بقوله: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»<sup>(١)</sup>: أنه لم يَبْقَ بعد هذا الإنكار ما يُدْخِلُ في الإيمان حتى يفعله المؤمن، لا أن من لم يَنْكُرْ ذلك بقلبه، لم يكن معه من الإيمان حبة خردل.

قلت: ومن رضي بالذنب، واطمأنَّ إليه، فهو كفاحه؛ لاسيما مع فعل ما يوصل إليه وعَجَزَ، وقد قال الشيخ - رحمه الله -: «إن من ترك إنكار كل منكر بقلبه، فهو كافر».

#### قائدة:

الإسلام: عبادة الله وحده، فيتناول من أظهره ولم يكن معه إيمان، وهو المنافق، ومن أظهره وصدق تصديقاً مُجْتَمِلاً، وهو الفاسق؛ فالأحكام الدنيوية معلقة بظاهر الإيمان لا يمكن تعليقها بباطنه لِمُسْرِهِ أو تعذره؛ ولذلك ترك النبي ﷺ عقاب أناس منافقين مع علمه بهم؛ لأن الذنب لم يكن ظاهراً.

اهد. ما أردنا نقله من «كتاب الإيمان» على نوع من التصرف لا يخل بالمعنى.

#### ومن كلامه في «شرح عقيدة الأصفهاني»:

#### قائدة:

الله - جل جلاله - لا يُدْعَى إلا بأسمائه الحسنى خاصة، فلا يُدْعَى ولا يُسَمَّى بالمريد والمتكلم، وإن كان معناهما حقاً؛ فإنه يوصف بأنه مُرِيد متكلم، ولا يُسَمَّى بهما؛ لأنهما ليسا من الأسماء الحسنى؛ فإن من الكلام ما هو محمود ومذموم؛ كالصدق والكذب، ومن الإرادة كذلك؛ كإرادة

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْإِيمَانِ (٥٠).

فإن ذلك كامل الإيمان، لكنه من جهة أخرى ناقص، ولا يكون كَمَن فعل الصلاة وشرائع الإسلام، ومن ذلك: قول النبي ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»<sup>(١)</sup>.

الأمر الثاني: من جهة العمل؛ فكلما كان العمل أفضل، كانت زيادة الإيمان به أكثر.

القول الثاني: نفي التفاضل والتبعض، وانقسم أصحاب هذا القول إلى طائفتين:

إحداهما: قالت: إن مَنْ فعل محرماً، أو ترك واجباً فهو مخلد في النار، وهؤلاء هم المعتزلة، وقالوا: هو لا مسلم ولا كافر، منزلة بين المنزلتين. وأما الخوارج فكثروه.

الطائفة الثانية: مقابلة لهذه، قالت: كلُّ مؤحد لا يخلد في النار، والناس في الإيمان سواء؛ وهم المرجئة، وهم ثلاثة أصناف:

صنف قالوا: الإيمان مجرد ما في القلب، وهم نوعان:

الأول: مَنْ يُدْخِلُ أعمال القلوب، وهم أكثر فرق المرجئة.

والثاني: من لا يُدْخِلُهَا، وهم الجهمية وأتباعهم؛ كالأشعري، لكن الأشعري يثبت الشفاعة في أهل الكبائر.

والصنف الثاني قالوا: الإيمان مجرد قول اللسان، وهم الكرامية، ولا يُؤَرْفُ لأحد قبلهم، وهؤلاء يقولون: إن المنافق مؤمن، ولكنه مخلد في النار.

الصنف الثالث قالوا: إنه تصديق القلب وقول اللسان، وهم أهل الفقه والعبادة من المرجئة، ومنهم أبو حنيفة وأصحابه.

(١) رواه الترمذي، كتاب الزهد (٢٣٢٩) وحسنه، والدارمي، كتاب الرقائق (٢٧٤٢)، وأحمد (١٨٨/٤).

#### فائدة:

مراد النبي ﷺ بقوله: «وليس وراء ذلك مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ»<sup>(١)</sup>: أنه لم يبقَ بعد هذا الإنكار ما يُدْخِلُ في الإيمان حتى يفعله المؤمن، لا أن مَنْ لم يتكز ذلك بقلبه، لم يكن معه من الإيمان حبة خردل.

قلت: وَمَنْ رضي بالذنب، واطمأنَّ إليه، فهو كفعله؛ لاسيما مع فعل ما يوصل إليه وعَجَزَ، وقد قال الشيخ -رحمه الله-: «إن من ترك إنكار كل منكر بقلبه، فهو كافر».

#### فائدة:

الإسلام: عبادة الله وحده، فيتناول مَنْ أظهره ولم يكن معه إيمان، وهو المنافق، وَمَنْ أظهره وصدق تصديقاً مُجْمَلاً، وهو الفاسق؛ فالأحكام الدنيوية معلقة بظاهر الإيمان لا يمكن تعليقها بباطنه لِمُسْرِهِ أو تعذره؛ ولذلك ترك النبي ﷺ عقاب أناس منافقين مع علمه بهم؛ لأن الذنب لم يكن ظاهراً.

اهد. ما أردنا نقله من «كتاب الإيمان» على نوع من التصريف لا يخل بالمعنى.

ومن كلامه في «شرح عقيدة الأصفهاني»

#### فائدة:

الله -جل جلاله- لا يُدْعَى إلا بأسمائه الحسنَى خاصة، فلا يُدْعَى ولا يُسَمَّى بالمريد والمتكلم، وإن كان معناهما حقاً؛ فإنه يوصف بأنه مُريد متكلم، ولا يُسَمَّى بهما؛ لأنهما ليسا من الأسماء الحسنَى؛ فإنَّ من الكلام ما هو محمود ومذموم؛ كالصدق والكذب، ومن الإرادة كذلك؛ كإرادة

(١) رواه مسلم، كتاب الإيمان (٥٠).

العدل والظلم.

#### فائدة:

كل صفة لا بد لها من محلّ تقوم به، وإذا قامت الصفة بمحلّ، فإنه يلزم منها أمران:

الأول: عود حُكمها على ذلك المحلّ دون غيره.

الثاني: أن يُشتقّ منها لذلك المحلّ اسمٌ دون غيره.

مثال ذلك: الكلام؛ فإنه يلزم من أثبت كونه من صفات الله تعالى أن يشتقّ له منه اسماً دون غيره، لكن لا يلزم من ذلك أن يثبت له اسماً بأنه متكلم كما سبق، ويلزم أن لا يجعله مخلوقاً في غيره؛ خلافاً للجهمية: حيث زعموا أنهم أثبتوا الكلام، وجعلوه مخلوقاً؛ فإنه يلزم من كلامهم نفي الكلام عن الله، كما نفاه متقدموهم.

#### فائدة:

قال في (ص ١٣٨): فالتزموا - أي المعتزلة - لذلك: أن لا يكون لله علم، ولا قدرة، وأن لا يكون متكلماً قام به الكلام، بل يكون القرآن وغيره من كلامه تعالى مخلوقاً خلقه في غيره، ولا يجوز أن يُركن لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا هو مباين للعالم، ولا محايته، ولا داخل فيه، ولا خارج عنه، ثم قالوا أيضاً: لا يجوز أن يشاء خلاف ما أمر به، ولا أن يخلق أفعال عباده، ولا يقدر أن يهوي ضالاً، أو يضلّ مهتدياً؛ لأنه لو كان قادراً على ذلك وقد أمر به، ولم يُعز عليه، لكان قبيحاً منه، فركبوا عن هذا الأصل التكذيب بالصفات والقدرة.

إلى أن قال: وأصل ضلالهم في القدر: أنهم شبهوا الخالق بالمخلوق؛ فهم مشبهة الأفعال.

وأما أصل ضلالهم في الصفات: فظنهم أن الموصوف الذي تقوم به

الصفات لا يكون إلا مُحدّثاً، وقولهم من أبطل الباطل؛ فإنهم يسلّمون أن الله حيّ عليم قدير، ومن المعلوم: أن حيّاً بلا حياة، وعليماً بلا علم، وقديراً بلا قدرة، مثل متحرك بلا حركة، وأبيض بلا بياض، وأسود بلا سواد، وطويل بلا طول، وقصير بلا قصر، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة التي يدعى فيها نفي المشتق منه؛ وهذا مكابرة للعقل، والشرع، واللغة.

#### فائدة:

ليس ما عُلِمَ إمكانه جُوز وقوعه؛ فإننا نعلم قدرة الله على قلب الجبال ذهباً ونحو ذلك، لكن نعلم أنه لا يفعلها، إلى غير ذلك من الأمثلة.

#### فائدة:

دليل النبوة يحصل بالمعجزات، وقيل: باستوائ ما يدعو إليه وصحّيه وسلامته من التناقض، وقيل: لا يحصل بهما، والأصح: أن المعجزة دليل، وقم دليل غيرها؛ فإن للصدق علامات، وللكذب علامات.

فمن العلامات - سوى المعجزة -: النظر إلى نوع ما يدعو إليه، بأن يكون من نوع شرع الرسول قبله؛ فإن الرسالة من لدن آدم إلى وقتنا هذا لم تزل آثارها باقية... وذكر منها علامات كثيرة، يرحمه الله رحمة واسعة والمسلمين.

#### فائدة:

إذا وجب عليه الإيمان فآمن، ولم يدرك أن يأتي بشرائع الإيمان، كان كامل الإيمان، بالنسبة إلى الواجب عليه، وإن كان ناقصاً بالنسبة لِمَنْ هو أعلى منه.

مثاله: مَنْ آمَنَ فمات قبل الزوال مثلاً، مات مؤمناً كامل الإيمان الواجب عليه؛ لكن مَنْ دخلت عليه الأوقات وصلى أكمل إيماناً منه.

العدل والظلم.

#### فائدة:

كل صفة لا بد لها من محلّ تقوم به، وإذا قامت الصفة بمحلّ، فإنه يلزم منها أمران:

الأول: عود حكمها على ذلك المحلّ دون غيره.

الثاني: أن يشتقّ منها لذلك المحلّ اسم دون غيره.

مثال ذلك: الكلام؛ فإنه يلزم من أثبت كونه من صفات الله تعالى أن يشتقّ له منه اسماً دون غيره، لكن لا يلزم من ذلك أن يثبت له اسماً بأنه متكلم كما سبق، ويلزم أن لا يجعله مخلوقاً في غيره؛ خلافاً للجهمية: حيث زعموا أنهم أثبتوا الكلام، وجعلوه مخلوقاً؛ فإنه يلزم من كلامهم نفى الكلام عن الله، كما نفاء متقدّمهم.

#### فائدة:

قال في (ص ١٣٨): فالتزموا - أي المعتزلة - لذلك: أن لا يكون لله علم، ولا قدرة، وأن لا يكون متكلماً قام به الكلام، بل يكون القرآن وغيره من كلامه تعالى مخلوقاً خلقه في غيره، ولا يجوز أن يُرثى لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولا هو مباين للعالم، ولا محايته، ولا داخل فيه، ولا خارج عنه، ثم قالوا أيضاً: لا يجوز أن يشاء خلاف ما أمر به، ولا أن يخلق أفعال عباده، ولا يقدر أن يهدي ضالاً، أو يضلّ مهتدياً؛ لأنه لو كان قادراً على ذلك وقد أمر به، ولم يُعِنْ عليه، لكان قبيحاً منه، فركّبوا عن هذا الأصل التكذيب بالصفات والقدرة.

إلى أن قال: وأصل ضلالهم في القدر: أنهم شبهوا الخالق بالمخلوق؛ فهم مشبهة الأفعال.

وأما أصل ضلالهم في الصفات: فظنهم أن الموصوف الذي تقوم به

الصفات لا يكون إلا مُحدّثاً، وقولهم من أبطل الباطل؛ فإنهم يسلمون أن الله حيّ عليم قدير، ومن المعلوم: أن حيّاً بلا حياة، وعليماً بلا علم، وقديراً بلا قدرة، مثل متحرك بلا حركة، وأبيض بلا بياض، وأسود بلا سواد، وطويل بلا طول، وقصير بلا قصر، ونحو ذلك من الأسماء المشتقة التي يدعى فيها نفى المشتق منه؛ وهذا مكابرة للعقل، والشرع، واللغة.

#### فائدة:

ليس ما عُلم إمكانه جواز وقوعه؛ فإننا نعلم قدرة الله على قلب الجبال ذهباً ونحو ذلك، لكن نعلم أنه لا يفعله، إلى غير ذلك من الأمثلة.

#### فائدة:

دليل النبوّة يحصل بالمعجزات، وقيل: باستواء ما يدعو إليه وصحّته وسلامته من التناقض، وقيل: لا يحصل بهما، والأصح: أن المعجزة دليل، وثم دليل غيرها؛ فإن للصدق علامات، وللكذب علامات.

فمن العلامات - سوى المعجزة -: النظر إلى نوع ما يدعو إليه، بأن يكون من نوع شرع الرسول قبله؛ فإن الرسالة من لدن آدم إلى وقتنا هذا لم تزل آثارها باقية... وذكر منها علامات كثيرة، يرحمه الله رحمة واسعة والمسلمين.

#### فائدة:

إذا وجب عليه الإيمان فآمن، ولم يدرك أن يأتي بشرائع الإيمان، كان كامل الإيمان، بالنسبة إلى الواجب عليه، وإن كان ناقصاً بالنسبة لِمَنْ هو أعلى منه.

مثاله: مَنْ آمن فمات قبل الزوال مثلاً، مات مؤمناً كامل الإيمان الواجب عليه؛ لكن مَنْ دخلت عليه الأوقات وصلى أكمل إيماناً منه.

فبين ذلك: عُلِمَ أن نقصان الإيمان على نوعين: أحدهما: ما يلام عليه.

الثاني: ما لا لوم فيه؛ فهذا المثال.

قلت: وأما مَنْ عَجَزَ عن إكمال عمل بعد أن أتى بما قَدَّرَ عليه منه، فالظاهر أنه كثر فعله؛ لقوله ﷺ: «مَنْ تَرَضَّ أو سَافَرَ، كُتِبَ له ما كان يعملُ صحيحاً مقيماً»<sup>(١)</sup>، وأما إِنْ عَجَزَ عنه أصلاً؛ فيحتمل أن يكون له أجرٌ فاعله؛ لقصة الفقير الذي قال: لو أنَّ عندي مائِلان، لَعَمِلْتُ فيه مثل عمله، وكان يصرفه في مرضاة الله؛ قال النبي ﷺ: «فهما في الأجر سواء»<sup>(٢)</sup>، ويحتمل عكسه؛ لأن فقراء الصحابة - رضي الله عنهم - لما قالوا للنبي ﷺ: «ذهب أهل الدثور بالأجور»<sup>(٣)</sup>، لم يقل لهم: إِنْ نَبَّهْتُمْ تَبْلَغْتُمْ ذلك فتمتوا، وإنما أخبرهم بعمل بدله. ولكن يقال: إِنْ الذي لا يقدر على عملٍ معيَّن: إما أن يكونَ لذلك العملَ بَدَلٌ يقدرُ عليه، فهذا لا يثابُّ على العمل إذا لم يأتِ ببديله؛ لأنه لو كان صحيح النية، لَمِثِلَ ذلك البذل؛ فعلى هذا: يكونُ حصولُ الأجر مشروطاً بعدم وجود بدله المقدور عليه؛ على أنا نقول: إِنْ مَنْ نَفَعَ النَّاسَ بماله، فله أجران:

الأول: بحسب ما قام بقلبه من محبة الله ومحبة ما يقربُ إليه؛ فهذا الأجرُ يشركه الفقيرُ إذا تَوَكَّلَ نيةً صحيحة.

والأجر الثاني: دفعُ حاجة المدفوع له؛ فهذا لا يحصل للفقير، والله أعلم.

(١) رواه البخاري من حديث أبي موسى، كتاب الجهاد (٢٩٩٦).

(٢) رواه الترمذي من حديث أبي كبشة الأنماري، كتاب الزهد (٢٣٢٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد (٤٢٢٨)، وصححه الألباني.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان (٨٤٣)، ومسلم، كتاب المساجد (٥٩٥).

وبذلك انتهى ما أردنا نقله من شرح الشيخ - رحمه الله - على «عقيدة الأصفهاني».

فائدة من الجزء الأول من «بدائع الفوائد» لابن القيم (ص ١٥٩) ما ملخصه:

ما يجري صفة أو خبراً عن الرب تعالى أقسام:

الأول: ما يرجع إلى الذات نفسها؛ كالشيء، والموجود.

الثاني: ما يرجع لصفات معنوية؛ كالسميع العليم.

الثالث: يرجع إلى أفعاله؛ كالخالق.

الرابع: يرجع للتنزيه المحض المتضمن ثبوتاً؛ إذ لا كمال في العدم المحض؛ كالقُدُّوس والسلام.

الخامس: الاسم الدال على أوصاف عديدة؛ كالمجيد العظيم الصمد.

السادس: ما يحصل باقتران الاسمين أو الوصفين؛ كالغني الحميد؛ فإن الغني صفة مدح، وكذلك الحمد؛ فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء منهما.

ويجب أن تعلم هنا أمور:

الأول: ما يدخل في باب الإخبار أوسع ممَّا في أسمائه وصفاته؛ فيخبر عنه بالموجود والشيء، ولا يُسَمَّى به (قلت: وقد تقدَّم في كلام الشيخ تقي الدين معنى ذلك).

الثاني: الصفة إذا انقسمت إلى كمال ونقص، فلا تدخل بمطلقها في أسمائه؛ كالصانع والمريد ونحوهما؛ فلذا لم يُطْلَق على نفسه من هذا إلا أكمله فعلاً وخبراً؛ كقوله ﴿فَعَمَلُكُمْ يَمَازِيكُمْ﴾ [هود: ٦١٧].

الثالث: لا يلزم من الإخبار عنه بفعل مقيد أن يُشَقَّ له منها اسم؛



فون ذلك: عَلِمَ أَنْ تَقْصَادَ الْإِيمَانِ عَلَى نَوْعَيْنِ:  
أحدهما: ما يَلَامُ عَلَيْهِ.

الثاني: ما لا لَوْمَ فِيهِ؛ كَهَذَا الْمَثَالِ.

قلت: وأما مَنْ عَجَزَ عَنْ إِكْمَالِ عَمَلٍ بَعْدَ أَنْ أَتَى بِمَا قَدَّرَ عَلَيْهِ مِنْهُ، فَالظَاهِرُ أَنَّهُ كَسَرَ فَعْلَهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ تَرَوَّضَ أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مَا كَانَ يَعْمَلُ صَبِيحًا مَقِيمًا»<sup>(١)</sup>، وَأَمَّا إِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَصْلًا؛ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجْرٌ فَاعْلَهُ؛ لِقِصَّةِ الْفَقِيرِ الَّذِي قَالَ: لَوْ أَنَّ عِنْدِي مَالٌ فَلَان، لَكَمِيلْتُ فِيهِ مِثْلَ عَمَلِهِ، وَكَانَ يَصْرِفُهُ فِي مَرْضَاةِ اللَّهِ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَهُمَا فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ»<sup>(٢)</sup>، وَيَحْتَمِلُ عَكْسَهُ؛ لِأَنَ فَقَرَاءَ الصَّحَابَةِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - لَمَّا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: «ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ»<sup>(٣)</sup>، لَمْ يَقُلْ لَهُمْ: إِنْ نَبَيْتُمْ تَبَلَّغْتُمْ ذَلِكَ فَنَمُوتُوا، وَإِنَّمَا أَخْبَرَهُمْ بِعَمَلٍ بَدَلَهُ. وَلَكِنْ يَقَالُ: إِنْ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى عَمَلٍ مَعِينٍ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَذَلِكَ الْعَمَلِ بَدَلٌ يَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَهَذَا لَا يَثَابُ عَلَى الْعَمَلِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِبَدَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحَ النِّيَّةِ، لَكَمِيلَ ذَلِكَ الْبَدَلُ؛ فَعَمِلَ هَذَا: يَكُونُ حَصُولُ الْأَجْرِ مَشْرُوعًا بِعَدَمِ وَجُودِ بَدَلِهِ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ؛ عَلَى أَنَا نَقُولُ: إِنْ مَنْ نَفَعَ النَّاسَ بِمَالِهِ، فَلَهُ أَجْرَانِ:

الأول: بِحَسَبِ مَا قَامَ بِقَلْبِهِ مِنْ مَحَبَةِ اللَّهِ وَمَحَبَةِ مَا يَقْرُبُ إِلَيْهِ؛ فَهَذَا الْأَجْرُ يَشْرِكُهُ الْفَقِيرُ إِذَا تَوَكَّى نِيَّةً صَحِيحَةً.

والأجر الثاني: دَفْعُ حَاجَةِ الْمَدْفُوعِ لَهُ؛ فَهَذَا لَا يَحْصُلُ لِلْفَقِيرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) رواه البخاري من حديث أبي موسى، كتاب الجهاد (٢٩٩٦).

(٢) رواه الترمذي من حديث أبي كشيبة الأثمري، كتاب الزهد (٢٢٢٥)، وابن ماجه، كتاب الزهد (٤٢٢٨)، وصححه الألباني.

(٣) رواه البخاري، كتاب الأذان (٨٤٣)، ومسلم، كتاب المساجد (٥٩٥).

وبذلك انتهى ما أردنا نقله من شرح الشيخ - رحمه الله - على «عقيدة الأصفهاني».

فائدة من الجزء الأول من «بدائع الفوائد» لابن القيم (ص ١٥٩) ما ملخصه:

ما يجري صفة أو خبراً عن الرب تعالى أقسام:

الأول: ما يرجع إلى الذات نفسها؛ كالشيء، والموجود.

الثاني: ما يرجع لصفات معنوية؛ كالسميع العليم.

الثالث: يرجع إلى أفعاله؛ كالخالق.

الرابع: يرجع للتنزيه المحض المتضمن ثبوتاً؛ إذ لا كمال في العدم المحض؛ كالقُدُّوس والسلام.

الخامس: الاسم الدال على أوصاف عديدة؛ كالمجيد العظيم الصمد.

السادس: ما يحصل باقتران الاسمين أو الوصفين؛ كالغني الحميد؛ فإن الغنى صفة ملح، وكذلك الحمد؛ فله ثناء من غناه، وثناء من حمده، وثناء منهما.

ويجب أن تعلم هنا أمور:

الأول: ما يدخل في باب الإخبار أوسع مما في أسمائه، وصفاته؛ فيخبر عنه بالموجود والشيء، ولا يُسَمَّى به (قلت: وقد تقدّم في كلام الشيخ تقي الدين معنى ذلك).

الثاني: الصفة إذا انقسمت إلى كمال ونقص، فلا تدخل بمطلقها في أسمائه؛ كالصانع والمريد ونحوهما؛ فلذا لم يُطْلَقْ على نفسه من هذا إلا أكمله فعلاً وخبراً؛ كقوله ﴿قَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧].

الثالث: لا يلزم من الإخبار عنه بفعل مقيد أن يُشْتَقَّ له منها اسم؛

ولذا غلط من سَمَّاه بالماكر، والفاتن، والمستهزئ، ونحو ذلك.  
السابع : أنَّ ما أُطْلِقَ عليه في باب الأسماء والصفات توقيفي، دون ما يُطْلَق من الأخبار.

الثامن : الاسم إذا أطلق عليه، جاز أن يشتق منه المصدر والفعل إن كان متعدياً كالسميع والعليم، وإلا فلا؛ كالحَي.  
الحادي عشر : أسماءه كلها حسنى، وأفعاله صادرة عنها، فالشر ليس إليه فعلاً ولا وصفاً، وإنما يدخل في مفعولاته البائنة عنه دون فعله الذي هو وصفه.

الثاني عشر : إحصاء أسماء الله تعالى مراتب :

الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها.

الثانية : فهم معانيها ومدلولها.

الثالثة : دعاؤه بها، وهو مرتبتان :

الأولى : دعاء ثناء وعبادة؛ فلا يكون إلا بها.

الثانية : دعاء مسألة؛ فلا يسأل إلا بها، ولا يجوز : يا شيء، يا موجود، ونحوهما.

السادس عشر : أسماء الله الحسنى لا تدخل تحت حصر ولا عدد؛ لقوله ﷺ: «سَأَلْتُ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِّيَتْ بِهِ نَفْسُكَ... إلخ»<sup>(١)</sup>؛ فجعل أسماء ثلاثة أقسام : ما سعى به نفسه؛ فأظهره لمن شاء من ملائكته وغيرهم.

وما أَرَزَلَ به كتابه.

وما استأثر به تبارك وتعالى .

(١) رواه أحمد (٢٩١/١)، والحاكم (٥٠٩/١)، وانظر : الأحاديث الصحيحة (١٩٩).

السابع عشر : من أسمائه : ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره، وهو غالبها؛ كالسميع، والبصير، ونحوهما؛ فيسوغ أن يُدْعَى وَيُسَمَّى عليه ويخبر عنه مفرداً ومقروناً.

ومنها : ما لا يطلق إلا مقروناً بغيره؛ لكون الكمال لا يحصل إلا به؛ كالضار، والمنتقم، والمانع، فلا تطلق إلا مقرونة بمقابلها؛ كالضار النافع، والمنتقم العفو، والمانع المعطي؛ إذ كمال التصرف لا يحصل إلا به.

قلت : لكن لو أُطْلِقَ عليه مِنْ ذَلِكَ اسْمٌ مدح، لم يمتنع؛ فيسوغ أن يقال : العفو من دون المنتقم؛ كما ورد في القرآن الكريم، ومثله : النافع والمعطي؛ فإن هذه الأسماء تستلزم المدح والثناء المطلق؛ بخلاف المانع والمنتقم والضار، على أن شيخ الإسلام - رحمه الله - ينكر تسمية الله بالمنتقم، ويقول : إن هذا لم يرد إلا مقيداً؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مِنْ الْمُجْرِمِينَ سَنَقُومُكَ سَنَيْمُومُ ﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿ فَانْقَسَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٢٥]، ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [آل عمران: ٤٤].

الثامن عشر : الصفات أنواع : صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي واحداً منهما، وصفات تقتضيها باعتبارين، والرب تعالى منزَّه عن هذه الثلاثة، موصوف بالآل، وهكذا أسماءه كمال؛ فلا يقوم غيرها مقامها؛ فله من صفات الإدراكات؛ العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر، ومن صفات الإحسان : البرُّ الرحيم الودود دون الرفيق والشفيق ونحوهما، ، وهكذا سائر الأسماء الحسنى.

(١) تد ذكر الشيخ هذا في كتابه «أقوم ما قيل» في المشية والحكمة والفضاء والقدر والتعليل» (ص ١٢٥) من الجزء الخامس من «الرسائل».

ولذا غلظ من سماء بالماكر، والفاتن، والمستهزئ، ونحو ذلك.  
 السابع : أنَّ ما أُطْلِقَ عليه في باب الأسماء والصفات توقيفيٌّ، دون ما يُطْلَقُ من الأخبار.

الثامن : الاسم إذا أُطْلِقَ عليه، جاز أن يشتق منه المصدر والفعل إن كان متعدِّياً؛ كالسميع والعليم، وإلا فلا؛ كالحي.  
 الحادي عشر : أسماءه كلها حسنى، وأفعاله صادرة عنها، فالشر ليس إليه فعلاً ولا وصفاً، وإنما يدخل في مفعولاته الباتنة عنه دون فعله الذي هو وصفه.

الثاني عشر : إحصاء أسماء الله تعالى مراتب :

الأولى : إحصاء ألفاظها وعددها.

الثانية : فهم معانيها ومدلولها.

الثالثة : دعاؤه بها، وهو مرتبتان :

الأولى : دعاء تناء وعبادة؛ فلا يكون إلا بها.

الثانية : دعاء مسألة؛ فلا يسأل إلا بها، ولا يجوز : يا شيء، يا موجود، ونحوهما.

السادس عشر : أسماء الله الحسنى لا تدخل تحت حصر ولا عدد؛ لقوله ﷺ : «سَأَلْتُ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَبَّحْتَ بِهِ نَفْسَكَ . . . إلخ»<sup>(١)</sup>؛ فجعل أسماء ثلاثة أقسام : ما سَمِيَ به نفسه؛ فأظهره لمن شاء من ملائكته وغيرهم.

وما أُنْزِلَ به كتابه.

وما استأثَر به تبارك وتعالى .

(١) رواه أحمد (٣٩١/١)، والحاكم (٥٠٩/١)، وانظر : الأحاديث الصحيحة (١٩٩).

السابع عشر : من أسمائه : ما يطلق عليه مفرداً ومقترناً بغيره، وهو غالبها؛ كالسميع، والبصير، ونحوهما؛ فيسوغ أن يُدْعَى ويُثْنَى عليه ويخبر عنه مفرداً ومقروناً.

ومنها : ما لا يطلق إلا مقروناً بغيره؛ لكون الكمال لا يحصل إلا به؛ كالضار، والمنتقم، والمانع، فلا تطلق إلا مقرونة بمقابلها؛ كالضار النافع، والمنتقم العفو، والمانع المعطي؛ إذ كمال التصرف لا يحصل إلا به.

قلت : لكن لو أُطْلِقَ عليه مِنْ ذَلِكَ اسْمٌ مدح، لم يمتنع؛ فيسوغ أن يقال : العفو من دون المنتقم؛ كما ورد في القرآن الكريم، ومثله : النافع والمعطي؛ فإن هذه الأسماء تستلزم المدح والثناء المطلق؛ بخلاف المانع والمنتقم والضار، على أن شيخ الإسلام - رحمه الله - ينكر تسمية الله بالمنتقم، ويقول : إنَّ هذا لم يرد إلا مقيداً؛ كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِشُونَ ﴾ [السجدة: ٢٢]، ﴿ فَأَلْقَيْنَا فِيهِمْ ﴾ [الزخرف: ٢٥]، ﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [آل عمران: ٤٤].<sup>(١)</sup>

الثامن عشر : الصفات أنواع : صفات كمال، وصفات نقص، وصفات لا تقتضي واحداً منهما، وصفات تقتضيها باعتبارين، والرب تعالى منزَّه عن هذه الثلاثة، موصوف بالأول، وهكذا أسماءه كمال؛ فلا يقوم غيرها مقامها؛ فله من صفات الإدراكات؛ العليم الخبير دون العاقل الفقيه، والسميع البصير دون السامع والباصر والناظر، ومن صفات الإحسان : البرُّ الرحيم الودود دون الرفيق والشفيق ونحوهما، ، وهكذا سائر الأسماء الحسنى.

(١) قد ذكر الشيخ هذا في كتابه «أقوم ما قيل» في المشيئة والحكمة والقضاء والقدر والتعليل» (ص ١٢٥) من الجزء الخامس من «الرسائل».

المشرون : الإلحاذ في أسمائه أنواع :

الأول : أن يستعمل به غيره من الأصنام .

الثاني : أن يُستعمل بما لا يليق بجلاله ؛ كتسميته أباً أو علة فاعلة ، (قلت : ومنه أن يُستعمل بغير ما سمي به نفسه) .

الثالث : وصفه بما ينزه عنه ؛ كقول أخيت اليهود : إنه فقير .

الرابع : تعطيلها عن معانيها ، وتجوُّد حقائقها ؛ كقول الجهمية : إنها ألفاظ مجرّدة لا تدلُّ على أوصاف ؛ سمح بلا سمع ، بصير بلا بصر ، ، ، وهكذا .

الخامس : تشبيه صفاته بصفات خلقه ، تعالى الله عما يقول الملحدون علواً كبيراً .

فائدة من إملأه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

المدرس بالمعهد العلمي في الرياض

كلُّ معقولتين لابد فيهما من إحدى نسب أربع :

(أ) المساواة .

(ب) المباينة .

(ج) العموم والخصوص المطلق .

(د) العموم والخصوص من وجه .

وبرهان ذلك المحصر : أن المعقولتين من حيث هما : إمّا أن لا يجتمعا ألبتة ، أو لا يفرقا ألبتة ، أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى :

فإن كانا لا يفرقان : فهما المتساويان ، والنسبة بينهما المساواة ؛ كالإنسان والبشر ؛ فإن كلَّ ذات تنبُّث لها الإنسانية تنبُّث لها البشرية ؛ كالعكس .

وإن كانا لا يجتمعان : فهما المتباينان ، والنسبة بينهما التباين ؛ كالإنسان والحجر ؛ فإن كلَّ ذات تنبُّث لها الإنسانية انتفت عنها الحجرية ؛ كالعكس .

وإن كانا يجتمعان تارة ، ويفترقان أخرى : فلهما حالتان :

الأولى : أن يكون الافتراق من الطرفين .

الثانية : أن يكون الافتراق من طرف واحد .

فإن كان من طرف واحد ؛ بأن كان أحدهما يفارق صاحبه ، والثاني لا يفارق ؛ فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ، فالذي يفارق أعم مطلقاً ، والذي لا يفارق أخص مطلقاً ؛ كالإنسان والحيوان ؛ فالإنسان لا يفارق الحيوان ؛ لأن كلَّ إنسان حيوان ؛ فهو أخص مطلقاً ، والحيوان يفارق الإنسان ؛ لوجوده في الفرس مثلاً ؛ فهو أعم مطلقاً .

وإن كان الافتراق من الطرفين : فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه ؛ كالإنسان الأبيض ؛ فإنهما يجتمعان في العربي والرومي ؛ فهو إنسان أبيض ، وينفرد الإنسان عن الأبيض في الإنسان الأسود ؛ كالحشي ، وينفرد الأبيض عن الإنسان في التليج والماعج ونحو ذلك ، مما هو أبيض غير إنسان .

فإن كانت النسبة بين طرفي القضية المساواة : صدق الإيجابان ، وكذب السلبان ؛ (فتقول : كلُّ إنسان بشر ، وكل بشر إنسان ، بعض الإنسان بشر ، وبعض البشر إنسان ؛ فقد صدقت إيجاباً كلياً وجزئياً ، ولا يصح أن تقول : لا شيء من البشر إنسان ، ولا شيء من الإنسان بشر ، ولا بعض البشر ليس بإنسان ، ولا بعض الإنسان ليس ببشر) .

وإن كانت المباينة : فالعكس ، (أي : يكذب الإيجابان ، ويصدق السلبان ، كلية كانت القضية أو جزئية ؛ فلا يصح أن تقول : كل حجر إنسان ،

العشرون : الإلحاد في أسمائه أنواع :

الأول : أن يُسَمَّى به غيره من الأصنام .

الثاني : أن يُسَمَّى بما لا يليقُ بجلاله ؛ كسميته أباً أو جلة فاعلة ، (قلت : ومنه أن يُسَمَّى بغير ما سَمِيَ به نفسه) .

الثالث : وَصْفُهُ بما يتره عنه ؛ كقول أخيث اليهود : إنه فقير .

الرابع : تعطيلها عن معانيها ، وَجَعْلُ حقائقها ؛ كقول الجهمية : إنها ألفاظ مجرّدة لا تدلُّ على أوصاف : سميع بلا سمع ، بصير بلا بصر ، ، وهكذا .

الخامس : تشبيه صفاته بصفات خلقه ، تعالى الله عما يقول الملحون علواً كبيراً .

فائدة من إملأه الشيخ محمد الأمين الشنقيطي

المدرّس بالمعهد العلمي في الرياض

كل معقولتين لا بد فيهما من إحدى نسب أربع :

(أ) المساواة .

(ب) المباينة .

(ج) العموم والخصوص المطلق .

(د) العموم والخصوص من وجه .

وبرهان ذلك الحصر : أن المعقولتين من حيث هما : إمّا أن لا يجتمعا ألبتة ، أو لا يفترقا ألبتة ، أو يجتمعان تارة ويفترقان أخرى :

فإن كانا لا يفترقان : فهما المتساويان ، والنسبة بينهما المساواة ؛ كالإنسان والبشر ؛ فإن كل ذات تنبئ لها الإنسانية تنبئ لها البشرية ؛ كالعكس .

وإن كانا لا يجتمعان : فهما المتباينان ، والنسبة بينهما التباين ؛ كالإنسان والحجر ؛ فإن كل ذات تنبئ لها الإنسانية انتفت عنها الحجرية ؛ كالعكس .

وإن كانا يجتمعان تارة ، ويفترقان أخرى : فلهما حالتان :

الأولى : أن يكون الافتراق من الطرفين .

الثانية : أن يكون الافتراق من طرف واحد .

فإن كان من طرف واحد ؛ بأن كان أحدهما يفارق صاحبه ، والثاني لا يفارق : فالنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق ، فالذي يفارق أعم مطلقاً ، والذي لا يفارق أخص مطلقاً ؛ كالإنسان والحيوان ؛ فالإنسان لا يفارق الحيوان ؛ لأن كل إنسان حيوان ؛ فهو أخص مطلقاً ، والحيوان يفارق الإنسان ؛ لوجوده في الفرس مثلاً ؛ فهو أعم مطلقاً .

وإن كان الافتراق من الطرفين : فالنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه ؛ كالإنسان والأبيض : فإنهما يجتمعان في العربي والرومي ؛ فهو إنسان أبيض ، وينفرد الإنسان عن الأبيض في الإنسان الأسود ؛ كالحبشي ، وينفرد الأبيض عن الإنسان في التليج والملاج ونحو ذلك ، مما هو أبيض غير إنسان .

فإن كانت النسبة بين طرفي القضية المساواة : صدق الإيجابان ، وكذب السلبان ؛ (فتقول : كل إنسان بشر ، وكل بشر إنسان ، بعض الإنسان بشر ، وبعض البشر إنسان ؛ فقد صدقت إيجاباً كلياً وجزئياً ، ولا يصح أن تقول : لا شيء من البشر إنسان ، ولا شيء من الإنسان بشر ، ولا بعض البشر ليس بإنسان ، ولا بعض الإنسان ليس ببشر) .

وإن كانت المباينة : فالعكس ، (أي : يكذب الإيجابان ، ويصدق السلبان ، كلية كانت القضية أو جزئية ؛ فلا يصح أن تقول : كل حجر إنسان ،

ولا كل إنسان حجر، ولا بعض الحجر إنسان، ولا بعض الإنسان حجر). وإن كانت النسبة العموم والخصوص من وجه: صدقت الجزئيتان، وكذبت الكلّيتان، (أي: سواء كانت القضية إيجاباً أو سلباً، فإذا قلت: بعض الأبيض إنسان، أو بعض الإنسان أبيض، ليس بعض الأبيض بإنسان، ليس بعض الإنسان بأبيض، كان ذلك صدقاً، وإن قلت: كل الأبيض إنسان، أو كل الأسود ليس بإنسان، أو قلت: كل إنسان أبيض، أو لا شيء من الإنسان بأبيض، كان ذلك كذباً). وإن كانت النسبة العموم والخصوص المطلق:

فإن كان المحكوم عليه هو الأخص: فكالمساواة، (أي: تصدق القضية إيجاباً، كلية كانت أو جزئية، وتكذب سالبية، كلية كانت أو جزئية؛ فلو قلت: كل إنسان حيوان، أو بعض الإنسان حيوان، كان ذلك صدقاً، ولو قلت: ليس الإنسان بحيوان، أو ليس بعض الإنسان بحيوان، كان كذباً).

وإن كان المحكوم عليه هو الأعم: فكالعموم والخصوص من وجه، (أي: تصدق القضية جزئية، سالبية كانت أو موجبة، وتكذب كلية كذلك، فلو قلت: بعض الحيوان إنسان، أو ليس بعض الحيوان بإنسان، صار ذلك صدقاً، وإن قلت: كل الحيوان إنسان، أو لا شيء من الحيوان بإنسان، كان ذلك كذباً).

التباين قسمان: تباين تخالف، وتباين تقابل:

أما تباين التخالف: فهو أن تكون الحقيقتان متباينتين في حد ذاتيهما، إلا أنهما يجوز تواردهما على ذات أخرى، بأن تتصف بهما معاً في وقت واحد؛ كالسواد والحلاوة، والقيام والكلام؛ فحقيقة السواد مباينة لحقيقة الحلاوة، مع أنهما يجوز اجتماعهما في شيء واحد؛ كالتمر الأسود، فهو

أسود حلو.

وأما تباين المقابلة: فهو أن يكون بين الحقيقتين غاية المنافاة حتى يستحيل اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد، وهو أربعة أقسام:

الأول: تقابل النقيضين.

الثاني: تقابل الضدين.

الثالث: تقابل المتضايقتين.

الرابع: تقابل المدم والمكذبة.

أما تقابل النقيضين: فهو تقابل السلب والإيجاب، أعني: النفي والإثبات؛ فالنقيضان أبداً أحدهما وجودي، والآخر عدمي، واجتماعهما مستحيل، وارتفاعهما مستحيل، ومثاله: الحركة والسكون، والضلال والهدى؛ ﴿فَكَذَّبْتَ وَيَسْأَلُكُمْ إِلَى الْكَفَّارِ﴾ [يونس: ٢٣].

وأما تقابل الضدين: فهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر، واجتماعهما مستحيل، وارتفاعهما جائز؛ كالسواد والبياض؛ فإنه يستحيل أن تكون النقطة الواحدة من اللون بيضاء سوداء في وقت واحد، ويجوز ارتفاعهما عنها بأن تكون خضراء أو حمراء.

وأما تقابل المتضايقتين: فهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه؛ كالأبوة والبنوة، والفوق والتحت، والقيل والبعد، فإن كل ذات تنبئ لها الأبوة لذات، استحالت عليها البنوة لتلك الذات التي هي أب لها؛ كاستحالة اجتماع السواد والبياض؛ فكون ولدك أبك مستحيل، ولا تدرك الأبوة إلا بإضافة البنوة إليها، كالعكس، وبهذا القيد حصل الفرق بين المتضايقتين وبين النقيضين.

ولا كل إنسان حجر، ولا بعض الحجر إنسان، ولا بعض الإنسان حجر). وإن كانت النسبة العموم والخصوص من وجه: صدقت الجزئيتان، وكذبت الكلّيتان، (أي: سواء كانت القضية إيجاباً أو سلباً، فإذا قلت: بعض الأبيض إنسان، أو بعض الإنسان أبيض، ليس بعض الأبيض بإنسان، ليس بعض الإنسان بأبيض، كان ذلك صدقاً، وإن قلت: كل الأبيض إنسان، أو كل الأسود ليس بإنسان، أو قلت: كل إنسان أبيض، أو لا شيء من الإنسان بأبيض، كان ذلك كذباً).

وإن كانت النسبة العموم والخصوص المطلق:

فإن كان المحكوم عليه هو الأخص: فكالمساواة، (أي: تصدق القضية إيجاباً، كلية كانت أو جزئية، وتكذب سالبية، كلية كانت أو جزئية؛ فلو قلت: كل إنسان حيوان، أو بعض الإنسان حيوان، كان ذلك صدقاً، ولو قلت: ليس الإنسان بحيوان، أو ليس بعض الإنسان بحيوان، كان كذباً).

وإن كان المحكوم عليه هو الأعم: فكالعموم والخصوص من وجه، (أي: تصدق القضية جزئية، سالبية كانت أو موجبة، وتكذب كلية كذلك، فلو قلت: بعض الحيوان إنسان، أو ليس بعض الحيوان بإنسان، صار ذلك صدقاً، وإن قلت: كل الحيوان إنسان، أو لا شيء من الحيوان بإنسان، كان ذلك كذباً).

التيان قسمان: تباين تخالف، وتباين تقابل:

أما تباين التخالف: فهو أن تكون الحقيقتان متباينتين في حد ذاتيهما، إلا أنهما يجوز تواردهما على ذات أخرى، بأن تنصف بهما معاً في وقت واحد؛ كالسواد والحلاوة، والقيام والكلام؛ فتحقيقة السواد مباينة لحقيقة الحلاوة، مع أنهما يجوز اجتماعهما في شيء واحد؛ كالتمر الأسود، فهو

أسود حلو.

وأما تباين المقابلة: فهو أن يكون بين الحقيقتين غاية المنافاة حتى يستحيل اجتماعهما في محل واحد في وقت واحد، وهو أربعة أقسام:

الأول: تقابل التقيضين.

الثاني: تقابل الضدين.

الثالث: تقابل المتضايقتين.

الرابع: تقابل العدم والملكو.

أما تقابل التقيضين: فهو تقابل السلب والإيجاب، أعني: النفي والإثبات؛ فالتقيضان أبداً أحدهما وجودي، والآخر عديمي، واجتماعهما مستحيل، وارتفاعهما مستحيل، ومثاله: الحركة والسكون، والضلال والهدى؛ «فَمَاذَا يَمْدُ الْحَيُّ إِلَّا الْكَفَلُ» ليريس: [٢٧].

وأما تقابل الضدين: فهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر، واجتماعهما مستحيل، وارتفاعهما جائز؛ كالسواد والبياض: فإنه يستحيل أن تكون النقطة الواحدة من اللون بيضاء سوداء في وقت واحد، ويجوز ارتفاعهما عنها بأن تكون خضراء أو حمراء.

وأما تقابل المتضايقتين: فهو التقابل بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة، لا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه؛ كالأبوة والبنوة، والفوق والتحت، والقيل والبعد، فإن كل ذات تنبئ لها الأبوة لذات، استحالَّت عليها البنوة لتلك الذات التي هي أب لها؛ كاستحالة اجتماع السواد والبياض؛ فكون ولدك أبك مستحيل، ولا تدرك الأبوة إلا بإضافة البنوة إليها، كالعكس، وبهذا القيد حصل الفرق بين المتضايقتين وبين الضدين.

وأما تقابل العدم والمملكة: فهو التقابل بين أمرين أحدهما وجودي، والآخر عديم، والطرف العدمي سلب للطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به؛ كالعمى والبصر، فالبصر - وهو الملكة - أمر وجودي، والعمى - وهو العدم - أمر عديم، وهذا الطرف العدمي - الذي هو العَمَى - سلب للطرف الوجودي - الذي هو ملكة البصر - عن المحل الذي من شأنه الانصاف به؛ كسائر الحيوانات.

فلا تتوارد الملكة والعدم إلا على ما يتصف بالملكة؛ ولذا لا يسمى في الاصطلاح الحائط ولا الحجر أعمى ولا بصيراً؛ وبهذا القيد حصل الفرق بين العدم والمملكة، وبين النقيضين. اهـ. ما أملاه الأستاذ، ولكن ما كان بين قوسين، فهو من عندي، والله أعلم.

#### فائدة

من «الهندي» لابن القيم

في قوله: فصل: ثم كان يكثر ويخبر ساجداً.

انقلب على بعضهم حديث ابن عمر: «إن بلالاً يؤذن بليل...» الحديث<sup>(١)</sup>؛ فرواه: «إن ابن أم مكتوم يؤذن؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»؛ ومثله حديث: «لا يزال يلقى في النار ويقول: هل من مزيد؟» إلى أن قال: «وأما الجنة، فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها»<sup>(٢)</sup>؛ فقلبه، وقال: «وأما النار، فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها»، وكان يقع لي أن حديث أبي هريرة: «إذا سجد أحدكم، فلا يترك كما يترك البعير، وليضع يديه قبل ركبتيه»<sup>(٣)</sup> منقلب على بعض الرواة، ولعله: «وليضع ركبتيه قبل

(١) رواه مسلم، كتاب الصيام (١٠٩٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب التوسيد (٧٣٨٤).

(٣) رواه أبو داود، كتاب الصلاة (٨٤٠)، والنسائي، كتاب التطبيق (١٠٩١).

يديه»؛ حتى رأيت أبا بكر بن أبي شيبة رواه كذلك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا سجد أحدكم، فليبدأ بركبتيه قبل يديه، ولا يترك كما يترك الفحل»<sup>(١)</sup>، ورواه الأثرم في «سننه» أيضاً عن أبي بكر كذلك، والله أعلم.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في الجزء الأول من «الرسائل» (ص ٥٩)

وأصل ذلك: أن المقالة التي هي كفر بالكتاب أو السنة أو الإجماع يقال: «هي كفر» قولاً يطلق؛ كما دل على ذلك الدليل الشرعي؛ فإن الإيمان من الأحكام المتعلقة عن الله ورسوله؛ ليس ذلك مما يتحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يتحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر، حتى يثبت في حقه شروط التكفير، وتنتفي موانعه؛ مثل من قال: «إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوته في بادية بعيدة، أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من أحاديث رسول الله ﷺ؛ كما كان بعض السلف يترك أشياء حتى يثبت عنده أن النبي ﷺ قال ذلك، وكما كان الصحابة يشكون في أشياء؛ مثل رؤية الله، وغير ذلك، حتى يسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ، ومثل الذي قال: «إذا أنا ميت، فامسحوني وذروني في النجم؛ لعلني أضيئ من الله تعالى»<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك؛ فإنهم لا يتكفرون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان، رحمه الله رحمةً كبيرة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٠٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٤٧٨، ٣٤٧٩)، ومسلم، كتاب التوبة

(٢٧٥٦، ٢٧٥٧).



وأما تقابل العدم والمملكة: فهو التقابل بين أمرين أحدهما وجودي، والآخر عديم، والطرف العدمي سلب للطرف الوجودي عن المحل الذي شأنه أن يتصف به؛ كالعمى والبصر، فالبصر - وهو المملكة - أمر وجودي، والعمى - وهو العدم - أمر عديم، وهذا الطرف العدمي - الذي هو العدم - سلب للطرف الوجودي - الذي هو ملكة البصر - عن المحل الذي من شأنه الاتصاف به؛ كسائر الحيوانات.

فلا تتوارد المملكة والعدم إلا على ما يتصف بالمملكة؛ ولذا لا يسمى في الاصطلاح الحافظ ولا الحجر أعمى ولا بصيراً؛ وبهذا القيد حصل الفرق بين العدم والمملكة، وبين النقيضين. اهـ. ما أملاه الأستاذ، ولكن ما كان بين قوسين، فهو من عندي، والله أعلم.

#### فائدة

##### من «الهدى» لابن القيم

في قوله: فصل: ثم كان يكثر ويخبر ساجداً.

انقلب على بعضهم حديث ابن عمر: «إن بلالاً يؤذن بليل...» الحديث<sup>(١)</sup>؛ فرواه: «إن ابن أم مكتوم يؤذن؛ فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»؛ ومثله حديث: «لا يزال يلقى في النار ويقول: هل من مزيد؟» إلى أن قال: «وأما الجنة، فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها»<sup>(٢)</sup>؛ فقلبه، وقال: «وأما النار، فينشيء الله لها خلقاً يسكنهم إياها»، وكان يقع لي أن حديث أبي هريرة: «إذا سجد أحدكم، فلا يترك كما يترك البعير، وليضع يديه قبل ركبته»<sup>(٣)</sup> متقلب على بعض الرواة، ولعله: «وليضع ركبته قبل

(١) رواه مسلم، كتاب الصيام (١٠٩٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب التوحيد (٧٣٨٤).

(٣) رواه أبو داود، كتاب الصلاة (٨٤٠)، والنسائي، كتاب التلخيص (١٠٩١).

يديه»؛ حتى رأيت أبا بكر بن أبي شيبة رواه كذلك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «إذا سجد أحدكم، فليبدأ بركبته قبل يديه، ولا يترك كما يترك الفحل»<sup>(١)</sup>، ورواه الأثرم في «سننه» أيضاً عن أبي بكر كذلك، والله أعلم.

#### فائدة

##### قال الشيخ تقي الدين في الجزء الأول من «الرسائل» (ص ٥٩)

وأصل ذلك: أن المقالة التي هي كُفْرٌ بالكتاب أو السنة أو الإجماع يقال: «هي كفر» قولاً يطلق؛ كما دلَّ على ذلك الدليل الشرعي؛ فإن الإيمان من الأحكام المتلقاة عن الله ورسوله؛ ليس ذلك مما يتحكم فيه الناس بظنونهم وأهوائهم، ولا يجب أن يُحكم في كل شخص قال ذلك بأنه كافر، حتى يثبت في حقه شروط التكفير، وتتفي موانعه؛ مثل من قال: «إن الخمر أو الربا حلال لقرب عهده بالإسلام، أو لنشوة في بادية بعيدة، أو سمع كلاماً أنكره ولم يعتقد أنه من أحاديث رسول الله ﷺ؛ كما كان بعض السلف يترك أشياء حتى يثبت عنده أن النبي ﷺ قال ذلك، وكما كان الصحابة يشكون في أشياء؛ مثل رؤية الله، وغير ذلك، حتى يسألوا عن ذلك رسول الله ﷺ، ومثل الذي قال: «إذا أنا ميت، فاسحقوني وذروني في اليوم؛ لعلِّي أصل عن الله تعالى»<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك؛ فإنهم لا يخشون حتى تقوم عليهم الحجة بالرسالة؛ كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا حِجَةٌ بَعْدَ أَرْسَالِي﴾ [النساء: ١٦٥]، وقد عفا الله لهذه الأمة عن الخطأ والسيئان، رحمه الله رحمةً كبيرة.

(١) مصنف ابن أبي شيبة (٢٧٠٢).

(٢) رواه البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء (٣٤٧٨، ٣٤٧٩) ومسلم، كتاب التوبة (٢٧٥٦، ٢٧٥٧).

### فائدة شروط الاستجمار تسعة

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: شروط للمستجمر فيه، وهو أن يكون فرجاً، وأن يكون أصلياً.

القسم الثاني: للمستجمر عنه، وهو أن لا يجاوز محل العادة، وأن لا يجف قبل الاستجمار.

القسم الثالث: للمستجمر به، وهو خمسة: طهارته.

وإباحته؛ فلا يجزئ بمحرّم لحيّ الله؛ كمطعموم، وكتب محترمة، أو لحيّ آدمي؛ كمغصوب.

وإنقاؤه؛ بحيث يعود أثره منقحاً خالياً؛ فلا يجزئ بغيره؛ كزجاج ورطب، ويجزئ بتراب.

وأن لا يسبقه استجمار بمحرّم.

وتكريره ثلاثاً؛ فلو أنقأ بأقل، وجب إكمال مسحه ثلاثاً.

### فائدة الأشياء النجسة أقسام

الأول: ما ليس بحيوان ولا منفصل منه، وهو الكنز والمصير إذا أتى عليه ثلاثة أيام أو غلا، وفي هذا القسم خلافت صحيح قوي جداً.

الثاني: الحيوان، وله حالتان:

الأولى: حياة؛ والحيوان فيها قسمان:

الأول: ما كان مُحَرَّم الأكل، وخلفته أكثر من الهر؛ فهو نجس إلا آدمي.

الثاني: الطاهر، وهو ما سوى ذلك.

الحالة الثانية: موت؛ فهو فيها ثلاثة أقسام:

الأول: آدمي، وحيوان البحر المباح، وما لا يسيل دمه إذا تولد من طاهر.

الثاني: ما كان نجساً في حال حياته؛ فهو نجس بعد مماته.

الثالث: ما كان طاهراً في الحياة؛ فهو نجس، سوى أنه يباح الانتفاع بجلده في يابس بعد دبه، وشعره ونحوه طاهر.

فصار هذا القسم ثلاثة أنواع:

نجس: لا يباح الانتفاع به، وهو ما سوى الجلد والشعر.

ونجس: يباح الانتفاع به، وهو الجلد، والمصران، والكروش إذا جعلاً وتراً.

وطاهر: وهو الشعر، ونحوه.

القسم الثالث من أنواع النجس: الخارج من الحيوان، وهو نوعان:

الأول: أن يكون من نجس في الحياة؛ فجميع ما يخرج منه نجس.

الثاني: أن يكون من طاهر في الحياة؛ فهذا ثلاثة أقسام:

الأول: العرق، والريق، والخارج من الأنف؛ فطاهر.

الثاني: الدم وما تولد منه من قيح ونحوه:

فإن كان ممّا ميتة طاهرة، أو بقي بعد الذبح في العروق؛ فطاهر إلا من آدمي.

وإن كان مما سوى ذلك، أو آدمي: فنجس، يُغْفَى عن يسيره في غير مائع ومطعموم.

الثالث: ما خرج من جوفه من بول، وروث، ولبن، ونحوها؛ فإن كان من مباح الأكل؛ فطاهر، وإلا فنجس إلا تقيّ آدمي ولبنه.

القسم الرابع من أنواع النجس: ما أبين من حي؛ فهو كميته سوى

### فائدة شروط الاستجمار تسعة

تنقسم إلى ثلاثة أقسام:  
الأول: شروط للمستجمر فيه، وهو أن يكون فرجاً، وأن يكون أصلياً.  
القسم الثاني: للمستجمر عنه، وهو أن لا يجاوز مَحَلَّ العادة، وأن لا يَجِفَّ قبل الاستجمار.  
القسم الثالث: للمستجمر به، وهو خمسة:  
طهارته.  
وإباحته: فلا يجزئ بمحرّم لِحْنِ الله؛ كمطعم، وكتبٍ محترمة، أو لِحْنِ آدمي؛ كمغصوب.  
وإنقاؤه؛ بحيث يعود آخرُ مَسْحَةٍ خالياً؛ فلا يجزئ بغيره؛ كزجاج ورطب، ويجزئ بتراب.  
وأن لا يسبقهُ استجمارٌ بمحرّم.  
وتكريره ثلاثاً؛ فلو أنقَى بأقل، وجب إكمالُ مسحه ثلاثاً.

### فائدة الأشياء النجسة أقسام

الأول: ما ليس بحيوان ولا منفصل منه، وهو الحَرَمُ والعصير إذا أنقَى عليه ثلاثة أيام أو غلا، وفي هذا القسم خلافٌ صحيحٌ قويٌّ جداً.  
الثاني: الحيوان، وله حالتان:  
الأولى: حياة؛ والحيوان فيها قسمان:  
الأول: ما كان مُحَرَّمُ الأكل، وخِلْقَتُهُ أَكْبَرُ من الهوى؛ فهو نجسٌ إلا الآدمي.  
الثاني: الطاهر، وهو ما سوى ذلك.

الحالة الثانية: موت، فهو فيها ثلاثة أقسام:  
الأول: الآدمي، وحيوان البحر المباح، وما لا يسيلُ دمه إذا تولّد من طاهر.  
الثاني: ما كان نجساً في حال حياته؛ فهو نجس بعد مماته.  
الثالث: ما كان طاهراً في الحياة؛ فهو نجس، سوى أنه يباح الانتفاعُ بجلده في يابس بعد دبحه، وشعره ونحوه طاهر.  
فصار هذا القسم ثلاثة أنواع:  
نجس: لا يباح الانتفاع به، وهو ما سوى الجلد والشعر.  
ونجس: يباح الانتفاع به، وهو الجلد، والمصران، والكروش إذا جمعا وتراً.  
وطاهر: وهو الشَّعْرُ، ونحوه.  
القسم الثالث من أنواع النجس: الخارج من الحيوان، وهو نوعان:  
الأول: أن يكون من نجس في الحياة؛ فجميع ما يخرج منه نجس.  
الثاني: أن يكون من طاهر في الحياة؛ فهذا ثلاثة أقسام:  
الأول: العَرَقُ، والريق، والخارج من الأنف؛ فطاهر.  
الثاني: الدَّمُ وما تولّد منه من قيح ونحوه:  
فإن كان ممّا ميتته طاهرة، أو بقي بعد الذبح في العروق: فطاهرٌ إلا من الآدمي.  
وإن كان مما سوى ذلك، أو آدمي: فنجس، يُغْفَى عن سببه في غير مائع ومطعم.  
الثالث: ما خرج من جوفه من بَوْلٍ، ورَّث، ولبن، ونحوها؛ فإن كان من مباح الأكل: فطاهر، وإلا فنجسٌ إلا مَيِّئَ الآدمي ولبنه.  
القسم الرابع من أنواع النجس: ما أُبين من شيء؛ فهو كميتته سوى

المشك، وفأرتة، والطريدة.

#### فائدة

التغاض يغارق الحيض في سبعة أشياء

- الأول : أنه لا يحصل به البلوغ.
- الثاني : لا تحسب مدته على المؤلوي .
- الثالث : أنه يكره الوطء في مدته بعد الطهر .
- الرابع : أنه إذا عاد بعد انقطاعه في مدته، فمشكوك فيه .
- الخامس : أنه لا يُختسب به في العدة .
- السادس : أنه لا حد لأقله .
- السابع : ليس له سبب معينة .

\* \* \*

#### فائدة

الناس في الجمعة أربعة أقسام

- الأول : من تلزمه بنفسه، وهو كل ذكر، مكلف، مسلم، حر، مقيم ببلد أقيمت فيه إقامة استيطان .
- الثاني : من تلزمه بغيره، وهو كل مسافر لا يقصر، ومن خارج البلد وبينه وبين موضعها فرسخ فأقل، وحكمه كالأول إلا أنها لا تنعقد به، ولا يصح أن يؤم فيها .
- القسم الثالث : من يلزمه فعلها إن حصرها وهو من تلزمه بنفسه أو بغيره إذا قام به عدل يمنع وجوبها .
- الرابع : من لا تلزمه بنفسه، ولا بغيره، وهم من سوى هؤلاء .

#### فائدة

الذين المضاف إلى العبد أنواع

- الأول : ما تعلق بذمته، وهو ما أقر به ولم يصدقه السيد، فيطالب به بعد العتق .
- ومن ذلك : ما إذا عر برقيقة تزوجها ظاناً أو شارطاً حرّيتها؛ فولدت منه؛ فولدته حرٌّ يتلّويه بقيمته يوم ولادتها إذا عتق؛ لتعلمه بذمته؛ كما صرحوا به في الشروط في النكاح .
- ومن ذلك أيضاً : ما إذا زوج عبده بأمته؛ فإن للسيد المهر يؤدّيه إذا عتق على المذهب، وعنه : لا مهر، وعنه : يجب، ويسقط؛ ذكروا ذلك في الصداق .
- الثاني : ما تعلق بذمته سيده، وهو ما استدائنه بإذنه أو صدّقه فيه؛ فيطالب به السيد .
- الثالث : ما تعلق برقية العبد، وهو ما استدائنه بلا إذن سيده، أو لزّمه

المِشْك، وفَارْتِه، والطريدة.

#### فائدة

النفاس يفارق الحيض في سبعة أشياء

- الأول : أنه لا يحصل به البلوغ.
- الثاني : لا تحتسب مدته على المؤبري .
- الثالث : أنه يكره الوطء في مدته بعد الطهر .
- الرابع : أنه إذا عاد بعد انقطاعه في مدته، فمستكره فيه .
- الخامس : أنه لا يُحتسب به في الجدة .
- السادس : أنه لا حد لأقله .
- السابع : ليس له سن معينة .

\* \* \*

#### فائدة

الناس في الجمعة أربعة أقسام

- الأول : من تلزمه نفسه، وهو كل ذكر، مكلف، مسلم، حر، مقيم ببلد أقيمت فيه إقامة استيطان .
- الثاني : من تلزمه غيره، وهو كل مسافر لا يقصر، ومن خارج البلد وبينه وبين موضعها فرسخ فأقل، وحكمه كالأول إلا أنها لا تنعقد به، ولا يصح أن يؤم فيها .
- الثالث : من يلزمه فعلها إن حضرها وهو من تلزمه بنفسه أو غيره إذا قام به عذر يمنع وجوبها .
- الرابع : من لا تلزمه نفسه، ولا غيره، وهم من سوى هؤلاء .

#### فائدة

الذين المضاف إلى العبد أنواع

- الأول : ما تعلق بذمته، وهو ما أقر به ولم يصدقه السيد، فيطالب به بعد العتق .
- ومن ذلك : ما إذا عرّ برقيقة تزوجها ظناً أو شرطاً حرّيتها؛ فولدت منه؛ فولدته حرٌّ يتلّويه بقيمته يوم ولادتها إذا عتق؛ لتعلقه بذمته؛ كما صرحوا به في الشروط في النكاح .
- ومن ذلك أيضاً : ما إذا زوج عبده بأمنته؛ فإن للسيد المهر يؤديه إذا عتق على المذهب، وعنه : لا مهر، وعنه : يجب، ويسقط؛ ذكروا ذلك في الصداق .
- الثاني : ما تعلق بذمة سيده، وهو ما استدائنه بإذنه أو صدّقه فيه؛ فيطالب به السيد .
- الثالث : ما تعلق برقية العبد، وهو ما استدائنه بلا إذن سيده، أو لزّمه

بجناية؛ فهذا النوع يغير فيه السيئ بين ثلاثة أمور:

الأول: أن يبيعه ويسلم الثمن لصاحب الدين.

الثاني: أن يقديه بأقل الأمور من قيمته وجنابته.

الثالث: أن يسلمه إلى وليه الجنابة؛ فيملكه.

النوع الرابع: ما تعلق بكسبه، وذكره في جناية الموقوف على غير معين خطأ.

الخامس: ما لا يجب في شيء من ذلك؛ بل في أمر خارج، وهو جناية المغصوب؛ فإنها تلزم الغاصب.

السادس: أن تكون هدراً، وهي جناية المغصوب على مال غاصبه أو نفسه في غير قود.

#### فائدة

##### السائمة تفارق غير هاهي أمور

الأول: تقدير أنصابتها ابتداءً وانتهاءً، ويتفرع على ذلك.

الثاني: أنه لا شيء في الوقف، وهو ما بين القرضين، ويسمى العفو.

الثالث: أنه إذا فرقها مسافة قصر ولا فرار، فلكل مكان حكم منفرد:

فلو فرق مائة وعشرين شاة في أربعة مواضع، بين كل واحد منها المسافة:

فلا زكاة فيها. وإن فرقها في ثلاثة كذلك: ففيها ثلاث شياه، وإن لم يفرقها

كذلك: ففيها شاة واحدة.

الرابع: أن الخلطة تؤثر فيها؛ بخلاف غيرها.

#### فائدة

##### يختص كل نوع من أنواع السائمة بخصيص

أما الإبل: فتختص بالجران، وهو ما يدفع جبراً لنقصان السن عن الواجب إذا لم يكن في ماله، أو يؤخذ في مقابلة زيادة سن.

فلو دفع عن بنت مخاض بنت لثيون: فله الجبران. وإن كان بالعكس: دفعها ودفع الجبران، لكن لو دفع عنها عليه شيئاً لا يجب مثله في الزكاة، كما لو دفع ثبته عن جدعة: فلا جبران.

وأما البقر: فتختص بإجزاء الذكر فيها في الثلاثين وما تكرر منها، ولو مع وجود الأنثى.

وأما الغنم: فتختص بإجزاء الصغار منها إذا كان النصاب كله صغاراً، أما الإبل والبقر: فقد قدر الشارع فيها أسنان الواجب؛ فلا تعداه.

#### فائدة

##### الخلطة نوعان

الأول: خلطة أعيان؛ بأن تكون السائمة لاثنين فأكثر على وجه الشروع.

الثاني: خلطة أوصاف؛ بأن يتميز ما لكل واحد، ويشتركان في

خمس أمور جمعت في قوله:

إن اتفاق فحل مسرح ومرعى وتخلب السراج خلط قطعاً

الأول: الاشتراك في الفحل بأن لا يختص بطرق أحد المالكين إذا كانا من نوع.

الثاني: المسرح؛ وهو ما تجتمع فيه للذهاب إلى المرعى.

الثالث: المرعى؛ وهو موضع الرعي ووقته.

الرابع: التخلب؛ وهو موضع الحلب.

الخامس: السراج؛ وهو المبيت والمأوى.

#### فائدة

##### شروط الخلطة نوعان

عامة، وخاصة:

فالعامة ستة:

بجناية؛ فهذا النوع يختص فيه السيد بين ثلاثة أمور:

الأول: أن يبيعهم ويسلمهم لغير صاحب الدين.

الثاني: أن يهديه بأقل الأجر من قيمته وجنائه.

الثالث: أن يسلمه إلى ولي الجنابة؛ فيملكه.

النوع الرابع: ما تعلق بكسبه، وذكره في جناية الموقوف على غير معين خطأ.

الخامس: ما لا يجب في شيء من ذلك؛ بل في أمر خارج، وهو جناية المغصوب؛ فإنها تلزم الغاصب.

السادس: أن تكون هدرًا، وهي جناية المغصوب على مال غاصبه أو نفسه في غير قود.

#### فائدة

##### السائمة تفارق غيرها في أمور

الأول: تقدير نصيباتها ابتداءً وانتهاءً، وينفرد على ذلك.

الثاني: أنه لا شيء في الوقف، وهو ما بين الفرضين، ويسمى العفو.

الثالث: أنه إذا فرقها مسافة قصر ولا فرار، فلكل مكان حكم منفرد: فلو فرق مائة وعشرين شاة في أربعة مواضع، بين كل واحد منها المسافة؛ فلا زكاة فيها. وإن فرقها في ثلاثة كذلك: ففيها ثلاث شياه، وإن لم يفرقها كذلك: ففيها شاة واحدة.

الرابع: أنَّ الخلطة تؤثر فيها؛ بخلاف غيرها.

#### فائدة

##### يختص كل نوع من أنواع السائمة بخصوصية

أما الإبل: فتختص بالجيران، وهو ما يدفع جبراً لنقصان السن عن الواجب إذا لم يكن في ماله، أو يؤخذ في مقابلة زيادة سن.

فلو دفع عن بنت مخاض بنت لبون: فله الجيران. وإن كان بالعكس: دفعها ودفع الجيران، لكن لو دفع عنها عليه شيئاً لا يجب مثله في الزكاة، كما لو دفع ثبته عن جذعة: فلا جيران.

وأما البقر: فتختص بإجزاء الذكر فيها في الثلاثين وما تكرر منها، ولو مع وجود الأنثى.

وأما الغنم: فتختص بإجزاء الصغار منها إذا كان النصاب كله صغاراً، أما الإبل والبقر: فقد قدر الشارع فيها أسنان الواجب؛ فلا تعداه.

#### فائدة

##### الخلطة نوعان

الأول: خلطة أعيان؛ بأن تكون السائمة لاثنتين فأكثر على وجه الشروع.

الثاني: خلطة أوصاف، بأن يتميز ما لكل واحد، ويشتركان في خمسة أمور جمعت في قوله:

إن اتفاق فعل مسرح ومرعى وتخلب التراح خلط قطعاً  
الأول: الاشتراك في الفعل بأن لا يختص بطرق أحد المالكين إذا كانا من نوع.

الثاني: المسرح، وهو ما تجتمع فيه للدعاب إلى المرعى.

الثالث: المرعى، وهو موضع الرعي ووقته.

الرابع: التخلب، وهو موضع الحلب.

الخامس: التراح، وهو المبيت والماوى.

#### فائدة

##### شروط الخلطة نوعان

عامة، وخاصة:

فالعامة ستة:

الأول: أن تكون في ماشية؛ فلا أثر لها في غيرها على المذهب، ورجح الشيخ عبدالعزيز بن باز تأييداً في غيرها، قلت: وهذا أظهر؛ ولكن في الأموال الظاهرة فقط.  
الثاني: أن يبلغ المجموع نصيباً.

الثالث: أن يكون الخلط بفعل مالك، وظاهر كلامهم: ولو مكرهاً، وقد صرحوا بصحته ولو مع جهل المالك، كما لو اختلطت بفعل راع ولم يتعلم المالك.

الرابع: أن يستمر الخلط بجميع الحول، فلو ثبت لأحدهما حكم الأفراد ولو في بعض الحول، انقطعت الخلطة، فلو مات الخليط في أثناء الحول، ابتدأ حولاً جديداً في الخلطة، فإذا تم حولها الأول، زكاهما زكاة أفراد.

الخامس: أن يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة.

السادس: أن لا يكون فراراً.

أما الشروط الخاصة: فهي شروط خلطة الأوصاف، وقد تقدمت.

#### فائدة

أما نصاب الجيوب والثمار: فإنه أربعة أمانات وزكاة، وإحدى وستين وزنة، ونصف وزنة، ووزن ريالين من الفرائس، ويعتبر هذا الوزن بالبروزين؛ فيجعل أوعية تسع هذا المقدار، ثم يكيل بها.  
وأما نصاب العسل: فسنت وأربعون وزنة، ووزن ثمانية أرطال فرنسية.

وأما نصاب الذهب: فإنه أحد عشر جنيهاً عربياً وثلاثة أسباع جنية، أو

وزن ذلك؛ فإن زنة الجنيه الواحد مثقالان إلا ربعاً<sup>(١)</sup>، ولا غش فيه على ما ذكره الشيخ ابن باز نقلاً عن الخبراء بذلك.

وقيل: بل فيه غش ومقدار هذا المبلغ في الدراهم زنة ثمانية أرطال عربية.

وأما نصاب الفضة: فهو من الفرنسي ثمانية وعشرون، ومن العربي اثنان وستون ريالاً وتسع ريالاً؛ لأن مقدار الغش في الأول: سدس، وفي الثاني: عُشر، وزنة الأول بغشه: ستة مثاقيل، والثاني بغشه: مثقالان ونصف<sup>(٢)</sup>.

#### فائدة

##### الحيوب إذا تبيقت، فلها ثلاث حالات

الأولى: أن يكون قبل وقت الوجوب؛ فلا زكاة فيها إلا أن تكون من فعل المالك فراراً.

الثانية: أن يكون بعد وقت الوجوب؛ وقبل الاستقرار، فإن كان بتفريطه، لزمته الزكاة؛ وإلا فلا.

الثالثة: أن يكون بعد الاستقرار؛ فلا تسقط الزكاة بحال.

#### فائدة

##### من الفروق بين الركايز وغيره

«أ» لا يشترط لوجوبه الإسلام؛ فيجب على الذمي إخراج ما وجب

(١) وزنة الجنيه بالدراهم الإسلامية: درهمان ونصف، وقد حررت بالدراهم والمثاقيل، فبلغ النصاب - كما في الأصل -: أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسباع جنية، وله الحمد.

(٢) هذا ما كنا نذهب إليه من قبل في مقدار نصاب الذهب والفضة، ثم تبين لي - بعد - صحة كلام شيخ الإسلام في أن النصاب معتبر بالعدد لا بالوزن، وهو عشرون ديناراً في الذهب، ومائتا درهم في الفضة في كل زمان بحسبه.



الأول: أن تكون في ماشية؛ فلا أثر لها في غيرها على المذهب، ورجح الشيخ عبدالعزيز بن باز تأثيرها في غيرها، قلت: وهذا أظهر؛ ولكن في الأموال الظاهرة فقط.

الثاني: أن يبلغ المجموع نصاباً.

الثالث: أن يكون الخلط بفعل مالك، وظاهر كلامهم: ولو مكرهاً، وقد صرحوا بصحته ولو مع جهل المالك، كما لو اختلطت بفعل راع ولم يعلم المالك.

الرابع: أن يستمر الخلط جميع الحول، فلو ثبت لأحدهما حكم الانفراد ولو في بعض الحول، انقطعت الخلطة، فلو مات الخليط في أثناء الحول، ابتدأ حولاً جديداً في الخلطة، فإذا تم حولها الأول، زكاهما زكاة انفراد.

الخامس: أن يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة.

السادس: أن لا يكون فراراً.

أما الشروط الخاصة: فهي شروط خلطة الأوصاف، وقد تقدمت.

#### فائدة

أما نصاب الجوب والثمار: فإنه أربعمائة ووزنة، وإحدى وستين وزنة، ونصف وزنة، ووزن ريالين من الفرنسا، ويعتبر هذا الوزن بالبروزين؛ فيجعل أوعية تسع هذا المقدار، ثم يكيل بها.

وأما نصاب العسل: فسنت وأربعون وزنة، ووزن ثمانية أوزيل فرانسية.

وأما نصاب الذهب: فإنه أحد عشر جنيهاً عربياً وثلاثة أسباع جنية، أو

وزن ذلك؛ فإن زنة الجنيه الواحد مثقالان إلا ربعاً<sup>(١)</sup>، ولا غش فيه على ما ذكره الشيخ ابن باز نقلاً عن الخیراء بذلك.

وقيل: بل فيه غش ومقدار هذا المبلغ في الدراهم زنة ثمانية أربل عرية.

وأما نصاب الفضة: فهو من الفرنسي ثمانية وعشرون، ومن العربي اثنان وستون ريالاً وتسع ريالاً؛ لأن مقدار الغش في الأول: سدس، وفي الثاني: عُشر، وزنة الأول بغشه: ستة مثاقيل، والثاني بغشه: مثقالان ونصف<sup>(٢)</sup>.

#### فائدة

##### الحيوب إذا تلبثت، فلها ثلاث حالات

الأولى: أن يكون قبل وقت الوجوب؛ فلا زكاة فيها إلا أن تكون من فحل المالك فراراً.

الثانية: أن يكون بعد وقت الوجوب؛ وقبل الاستقرار، فإن كان بتفريطه، لزمته الزكاة؛ وإلا فلا.

الثالثة: أن يكون بعد الاستقرار؛ فلا تسقط الزكاة بحال.

#### فائدة

##### من الفروق بين الركايز وغيره

«أ» لا يشترط لوجوبه الإسلام؛ فيجب على الذمي إخراج ما وجب

(١) وزنة الجنيه بالدراهم الإسلامية: درهماً ونصف، وقد حُرِّرت بالدراهم والمثاقيل، فبلغ النصاب - كما في الأصل -: أحد عشر جنيهاً وثلاثة أسباع جنية، والله الحمد.

(٢) هذا ما كنا نذهب إليه من قبل في مقدار نصاب الذهب والفضة، ثم تبين لي - بعد - صحة كلام شيخ الإسلام في أن النصاب معتبر بالعدد لا بالوزن، وهو عشرون ديناراً في الذهب، ومائتا درهم في الفضة في كل زمان بحسبه.

فيه .

«ب» لا يشترط فيه الحرية؛ فيجب على المكاتب .

«ج» لا يشترط بلوغه نصاباً .

«د» أن الذئب لا يؤثر فيه ولو كان مستغرقاً .

«هـ» أنه يُصرف في المصالح ما وجب فيه .

«و» أنه عام في جميع الأموال؛ وهذا فيه نظر؛ فإن المعدن مثله .

## فائدة

## الناس في صيام رمضان أقسام

الأول : من يلزمه أداءه، وهو المسلم، المكلف، القادر شرعاً وجسداً .

الثاني : من يلزمه القضاء، وهو من قام به عجز حسي؛ كمرض، أو شرعي؛ كحيض، ونفاس، ومن مطلقاً الحسي السفر .

الثالث : من يلزمه الإطعام فقط، وهو الكبير، ومن به عجز لا يُزجى زواله .

الرابع : من يلزمه الإطعام والقضاء؛ وذلك في صورتين :

الأولى : إذا أضرمت الحامل أو المرضع خوفاً على الولد فقط؛ فعليهما القضاء، وعلى من يؤمن الولد الإطعام .

الثانية : إذا أضر قضاء رمضان إلى ما بعد رمضان آخر بلا عذر، فإن مات في هذه الحان، لم يلزم إلا إطعام واحد فقط على المذهب .

الخامس : من لا يلزمه شيء، وذلك إذا سافر أهل القسم الثالث؛ قاله الأصحاب؛ وفيه نظر ظاهر، وهو مخالف للكتاب والسنة، والصواب في ذلك : أن عليهم الإطعام فقط؛ كما لو لم يسافروا؛ هذا هو الحق بلا ريب، والله أعلم .

## فائدة

## فيمن ترك طوافاً واجباً

وتحت هذا صورتان :

الأولى : طواف الزيارة ولا يمكن سقوطه إلا لعذر مع شرط، وعلى من تركه الرجوع مطلقاً؛ وإلا لم يتم حجه .

ثم إن رجع قبل مسافة القصر، فلا شيء عليه، وإن رجع بعدها، لزمه أن يُحرّم بعمرة، فإذا فرغ منها، أتى به .

فإن قيل : «كيف تصح العمرة مع أن بواقي الإحرام بالحج موجودة؛ كالمنع من النساء؟»

قيل : إنما أن تكون هذه مستثناة من كلامهم، وإنما أن يقال - وهو الأحسن - : إنه الآن في إحرام ناقص، والممنوع إدخال العمرة على الحج إذا كان إحرامه كاملاً لم يحل من شيء، أمّا الآن : فقد تحلل التحلل الأول<sup>(١)</sup>، وهذا الإبراء مبني على مقدمتين :

الأولى : أنه لا يصح إدخال العمرة على الحج .

والثانية : أنه بعد التحلل الأول يُحرّم .

وفي كل منهما خلاف، ولكن المذهب التسليم فيهما؛ وعليه فيتوجه هذا الإبراء، والله أعلم .

الصورة الثانية : في طواف الوداع، وهو في لزوم الإحرام بالعمرة وعدمه؛ كطواف الزيارة : إن بلغ مسافة القصر ورجع، لزمه؛ وإلا فلا؛ كما صرح به في حاشيتي «المتنقى» .

أما في لزوم الرجوع : فإن كان قبل بلوغ المسافة، لزمه إن لم يتحقق،

(١) وقد قال في «الفروع» في صفة التمتع : «فك : لو أحرم بها - يعني العمرة - بعد تحلله الأول، صح» . اهـ .

فيه .

«ب» لا يشترط فيه الحرية؛ فيجب على المكاتب .

«ج» لا يشترط بلوغه نصاباً .

«د» أن الدين لا يؤثر فيه ولو كان مستغرقاً .

«هـ» أنه يُضَرَفُ في المصالح ما وجب فيه .

«و» أنه عام في جميع الأموال؛ وهذا فيه نظر؛ فإن المعدن مثله .

## فائدة

## الناس في صيام رمضان أقسام

الأول : من يلزمه أداءه، وهو المسلم، المكلف، القادر شرعاً وحشاً .

الثاني : من يلزمه القضاء، وهو من قام به عجز حسي؛ كمرض، أو شرعي؛ كحيض، ونفاس، ومن مَنَعَتِ الحسي السفر .

الثالث : من يلزمه الإطعام فقط، وهو الكبير، ومن به عجز لا يُرجى زواله .

الرابع : من يلزمه الإطعام والقضاء؛ وذلك في صورتين :

الأولى : إذا أَطْرَبَتِ الحاملُ أو المرضع خوفاً على الولد فقط؛ فعليهما القضاء، وعلى من يَمُوتُ الولدُ الإطعام .

الثانية : إذا أَمَرَ قضاء رمضان إلى ما بعد رمضان آخرَ بلا عذر، فإن مات في هذه الحال، لم يلزم إلا إطعام واحد فقط على المذهب .

الخامس : من لا يلزمه شيء، وذلك إذا سافرَ أهلُ القسم الثالث؛ قاله الأصحاب؛ وفيه نظر ظاهر، وهو مخالفتُ للكتاب والسنة، والصواب في ذلك : أن عليهم الإطعام فقط؛ كما لو لم يسافروا؛ هذا هو الحق بلا ريب، والله أعلم .

## فائدة

## فيمن ترك طوافاً واجباً

وتحت هذا صورتان :

الأولى : طواف الزيارة ولا يمكن سقوطه إلا لعذر مع شرط، وعلى من تركه الرجوع مطلقاً؛ وإلا لم يتم حجه .

ثم إن رجع قبل مسافة القصر، فلا شيء عليه، وإن رجع بعدها، لزمه أن يُحْرِمَ بعمره، فإذا فرغ منها، أتى به .

فإن قيل : «كيف تصحُّ العمرة مع أن يواقي الإحرام بالحج موجودة؟ كالمنع من النساء؟»

قيل : إما أن تكون هذه مستثناة من كلامهم، وإما أن يقال - وهو الأحسن - : إنه الآن في إحرام ناقص، والممنوع إدخالُ العمرة على الحج إذا كان إحرامه كاملاً لم يحل من شيء، أما الآن : فقد تحلل التحلل الأول<sup>(١)</sup>، وهذا الإبراء مبنيٌّ على مقدمتين :

الأولى : أنه لا يصح إدخالُ العمرة على الحج .

والثانية : أنه بعد التحلل الأول يُحْرَمُ .

وفي كل منهما خلاف، ولكن المذهب التسليم فيهما؛ وعليه فيتوجه هذا الإيراد، والله أعلم .

الصورة الثانية : في طواف الوداع، وهو في لزوم الإحرام بالعمرة وعدمه؛ كطواف الزيارة : إن بلغ مسافة القصر ورجع، لزمه؛ وإلا فلا؛ كما صرح به في حاشيتي «المتنقى» .

أما في لزوم الرجوع : فإن كان قبل بلوغ المسافة، لزمه إن لم يُسَقِّ،

(١) وقد قال في «الفرع»، في صفة التمتع : «فذل : لو أحرم بها - يعني العمرة - بعد تحلل الأول، صح .» اهـ .

فإن شق ولم يرجع، أو بلغ المسافة، فعليه دم، ولا يلزمه الرجوع.

#### فائدة

رجل نذر إن قديم فلان لا تصدق على بكر بدراهم، فقدم فلان، وأمهّل الناذر حتى مات بكر قبل أن يعطيه الدراهم، فهل وجبت لورثته أو لا؟ وعلى الأول: هل يكفر لفوات المحل أو لا؟ محل احتمال في الكل.

والذي يظهر لي - والله أعلم -: أن الناذر:

إما أن يقصد نفع بكر المعين فقط: ففي هذه الحالة يكفر كفارة يمين فقط؛ لفوات المحل، ولا يعطي الورثة شيئاً؛ لأنه لا يملكها بكر إلا بالقبض، وبعد ملكه لها تنتقل للورثة، ولم يحصل القبض، ويحتمل: أن يكفر ويتصدق بها عنه إن قصد مطلق نفعه.

والحالة الثانية: أن يقصد التصديق بالدراهم المذكورة، إلا أنه ذكر بكرًا على سبيل المثال؛ ففي هذه الحالة: يجب أن يعطي المبلغ أي إنسان كان بصفة بكر، وفي وجوب التكفير احتمالان عندي، والله أعلم.

#### فائدة

##### احكام الصيد في الاحرام خمسة

الأول: تملكه؛ فلا يصح إلا يارث ونحوه؛ كتصيف صداق.

الثاني: قتله؛ فيحرم إلا الصائل.

الثالث: ضمائه؛ فيجب حيث حرّم قتله، إلا إذا تلف بفعل مصلحة فيه؛ كتخليصه من شبكة ونحوها فيموت، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يلزم ضمائه كاملاً، وله صورتان:

الأولى: أن يفرد بقتله.

الثانية: أن يشاركه من لا ضمان عليه؛ كحلال.

النوع الثاني: ضمان مشاع منه؛ وذلك فيما إذا شاركه من يلزمه

الضمان؛ فالجزاء بحسب رؤوسهم، ومنه ما لو ذلّ واحد وقتل آخر.

النوع الثالث: ضمان معين منه، وهو فيما إذا صيد وذبح لأجله، فيلزمه ضمان ما أكل منه فقط.

الحكم الرابع: في الأكل منه، وهو ثلاثة أنواع:

أولها: ما يحرم الأكل منه مطلقاً، وهو ما باشر المخرج قتله.

ثانيها: ما يحرم على معين، وهو ما ذبح أو صيد للمخرج، أو كان له أثر في صيده؛ فيحرم عليه دون غيره من المحليين والمخرجين.

ثالثها: ما يباح مطلقاً، وهو ما سوى ذلك.

الحكم الخامس: في ثبوت اليد عليه؛ فثبتت يد المخرج الحكيمة، وأما المشاهدة، فتجب إزالتها بإرساله.

#### فائدة

الأشياء التي يفرق بين ابتدائها واستدامتها في الإحرام خمسة

الأول: الطيب؛ فيستحب عند الإحرام في بدنه، ويكره في ثوبه، ويحرم بعده فيهما.

الثاني: خضاب الأنثى يستحب عند الإحرام، ويكره بعده.

الثالث: عقد النكاح محرّم بعده دون الرجعة؛ لأنها استدامة نكاح.

الرابع: الصيد ابتداءً تملكه محرّم في غير الإرث ونحوه، واستدامته جائزة.

الخامس: الكحلّ بالأسود وبالإنمد للزينة مكروهة بعد الإحرام، دون استدامتها، والله أعلم.

#### فائدة

##### الفدية نوعان

أحدهما: فدية ترتيب، ولا إعطام فيها، وهي سبعة أنواع:

فإن شئ ولم يرجع، أو يَلْغ المسافة، فعليه دم، ولا يلزمه الرجوع.

#### فائدة

رجل نذر إن قديم فلائ لا تصدق؟ على بكر بدراهم، فقديم فلائ، وأمهل الناذر حتى مات بكر قبل أن يعطيه الدراهم، فهل وجبت لورثته أو لا؟ وعلى الأول: هل يكفر لفوات المحل أو لا؟ محل احتمال في الكل.

والذي يظهر لي - والله أعلم -: أن الناذر:

إما أن يقصد نفع بكر المعين فقط: ففي هذه الحالة يكفر كفارة يعين فقط؛ لفوات المحل، ولا يعطي الورثة شيئاً؛ لأنه لا يملكها بكر إلا بالقبض، وبعد ملكه لها تنتقل للورثة، ولم يحصل القبض، ويحتمل: أن يكفر ويتصدق بها عنه إن قصد مطلق نفعه.

والحالة الثانية: أن يقصد التصديق بالدراهم المذكورة، إلا أنه ذكر بكر أعلى سبيل المثال؛ ففي هذه الحالة: يجب أن يعطي المبلغ أي إنسان كان بصفة بكر، وفي وجوب التكفير احتمالان عندي، والله أعلم.

#### فائدة

#### أحكام الصيد في الإحرام خمسة

الأول: تملكه؛ فلا يصح إلا بارت ونحوه؛ كتصفي صدق.

الثاني: قتله؛ فيحرم إلا الصائل.

الثالث: ضمائه؛ فيجب حيث حرّم قتله، إلا إذا تلف بفعل مصلحة فيه؛ كتخليصه من شبكة ونحوها فيموت، وهو ثلاثة أنواع:

الأول: ما يلزم ضمائه كاملاً، وله صورتان:

الأولى: أن ينفرد بقتله.

الثانية: أن يشاركه من لا ضمان عليه؛ كحلال.

النوع الثاني: ضمان مشاع منه؛ وذلك فيما إذا شاركه من يلزمه

الضمان؛ فالجزاء بحسب رؤوسهم، ومنه ما لو دك واحد وقتل آخر.

النوع الثالث: ضمان معين منه، وهو فيما إذا صيد وبيع لأجله، فيلزمه ضمان ما أكل منه فقط.

الحكم الرابع: في الأكل منه، وهو ثلاثة أنواع:

أولها: ما يحرم الأكل منه مطلقاً، وهو ما باشر المحرم قتله.

ثانيها: ما يحرم على معين، وهو ما ذبح أو صيد للمحرم، أو كان له أثر في صيده؛ فيحرم عليه دون غيره من المحلين والمخبرين.

ثالثها: ما يباح مطلقاً، وهو ما سوى ذلك.

الحكم الخامس: في ثبوت اليد عليه؛ فتثبت يد المحرم الحكيمة، وأما المشاهدة، فتجب إلّا أنها بإرساله.

#### فائدة

الأشياء التي يفرق بين ابتدائها واستدامتها في الإحرام خمسة

الأول: الطيب؛ فيستحب عند الإحرام في بدنه، ويكره في ثوبه، ويحرم بعده فيهما.

الثاني: خضاب الأنثى يستحب عند الإحرام، ويكره بعده.

الثالث: عقد النكاح محرّم بعده دون الرجعة؛ لأنها استدامة نكاح.

الرابع: الصيد ابتداءً تملكه محرّم في غير الارث ونحوه، واستدامته جائزة.

الخامس: الكحل بالأسود وبالإلثم للزينة مكروهة بعد الإحرام، دون استدامتها، والله أعلم.

#### فائدة

#### الفدية نوعان

أحدهما: فدية ترتيب، ولا إطعام فيها، وهي سبعة أنواع:

الأول: ما وجبت لمتعة، أو قران، أو ترك واجب، أو فوات، أو إحصار.  
فهذه الخمسة: فيها شاة، فإن عديها أو تمتهن حين الوجوب، صام  
عشرة أيام، ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع، أي: فرغ من جميع أفعال  
الحج، لكن الإحصار لا يمكنه إكمال النسك فيه؛ كما هو معلوم.

السادس والسابع: ما يجب لجماع أو مباشرة قبل التحلل الأول، إذا  
أنزل فيها، وهي بدنة، فإن عديها أو تمتهن، صام؛ كما سبق في الأنواع قبله.

النوع الثاني: فدية تخيير، وهي قسمان:

الأول: فدية الصيد؛ فإن كان له مثل، خيّر بين ثلاثة أشياء:

الأول: ذبيح مثله.

والثاني: تقويم المثل بدرهم يخرج بدلها طعاماً يجزىء في فطرة؛  
فيعطي كل مسكين مثلاً من البر أو مثليين من غيره.

والثالث: أن يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً، وإن لم يكن له مثل،  
خيّر بين الأمرين الأخيرين، إلا أن التقويم يكون للصيد نفسه لعدم المثل.

القسم الثاني: ما سوى ما سبق من المحظورات؛ فيختار بين صيام  
ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين - كما سبق - أو ذبيح شاة.

فائدة

أزمان ذبيح الفدية ثلاثة

الأول: كأضحية؛ وهو ذم المتعة والقران.

الثاني: أن تكون لغواً سحج؛ فتذبح في القضاء.

الثالث: أن تكون لغير ذلك؛ فوقتها من حين السبب.

فائدة

الفدية على قسمين

الأول: ما جاز إخراجها في الحرم، وحيث وجد سببها، وهي فدية

الإحصار بعذر، وكل محظور سوى جزاء الصيد.

الثاني: ما تعين في الحرم، وهو ما سوى ذلك.

فائدة

المحظورات قسمان

الأول: ما لا يعتد فيه بالجهل والنسيان والإكراه، وهو خمسة:  
الحلق، والتقليم، والوطء، والمباشرة، وقتل الصيد؛ لكن الوطء ليس  
فيه فدية على الموطوء المأكرو.

وإذا قبل بالفدية، فهل تكون على المخرج أو على من أكرهه؟

نقول: إن كان من المخرج عمل كان يفعل ما أكره عليه بنفسه،  
فالفدية عليه؛ لأنه مباشر. وأما إن كان ذلك بيد المكره، فالفدية عليه،  
ومن ذلك: أن يجعل يد المخرج كالآلة بأن يمسكها فيفعل بها المحظور.

القسم الثاني: ما يُعذر فيه بذلك، وهو الطيب والقنّازان وما اختص  
به الذكر أو الأنثى، والصواب: أنه يعذر بذلك في الجميع.

فائدة

شروط وجوب الجهاد ثمانية

الإسلام، والذكورية، والحرية، والتكليف، والقدرة؛ بأن يتسلم من  
عمى، وعرج، ومرضى يمنعه الجهاد، السادس: أن يتلك ما يكفيه وأهله  
في غيبته، السابع: أن يجد ما يحمله إذا كان مسافة قصر فأكثر، الثامن: أن  
يكون بعد قضاء الواجب والحوائج الأصلية.

فائدة

إذا ضحى بأضحية غيره، فعلى قسمين:

أحدهما: أن تكون بإذنه، فتجزىء.

الثاني: أن لا تكون بإذنه؛ فإن نواها عنه، أجزأت، وإن نواها عن

الأول : ما وجبت لمتعة، أو قران، أو تزك واجب، أو قوت، أو إحصار.  
فهذه الخمسة : فيها شاة، فإن عديها أو تمتهها حين الوجوب، صام  
عشرة أيام، ثلاثة في الحج، وسبعة إذا رجع، أي : فرغ من جميع أفعال  
الحج، لكن الإحصار لا يمكنه إكمال النسك فيه؛ كما هو معلوم.

السادس والسابع : ما يجب لجماع أو مباشرة قبل التحلل الأول، إذا  
أنزل فيها، وهي بدنة، فإن عديها أو تمتهها، صام؛ كما سبق في الأنواع قبله.

النوع الثاني : فدية تخيير، وهي قسمان :

الأول : فدية الصيد؛ فإن كان له مثل، خيّر بين ثلاثة أشياء :

الأول : ذبح مثله.

والثاني : تقويم المثل بدراهم يُخرج بدلها طعاماً يجرىء في فطرة؛  
فيعطي كل مسكين مثلاً من البر أو مُثْلَيْن من غيره.

والثالث : أن يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً، وإن لم يكن له مثل،  
خيّر بين الأمرين الأخيرين، إلا أن التقويم يكون للصيد نفسه لعدم المثل.

القسم الثاني : ما سوى ما سبق من المحظورات؛ فيختار بين صيام  
ثلاثة أيام أو إطعام ستة مساكين - كما سبق - أو ذبح شاة.

فائدة

أزمان ذبح الفدية ثلاثة

الأول : كأضحية؛ وهو دم المتعة والقران.

الثاني : أن تكون لفوات حج؛ فتذبح في القضاء.

الثالث : أن تكون لغير ذلك؛ فوقيتها من حين السبب.

فائدة

الفدية على قسمين

الأول : ما جاز إخراجها في الحرم، وحيث وجّد سببها، وهي فدية

الإحصار بعذر، وكل محظور سوى جزء الصيد.

الثاني : ما تعيّن في الحرم، وهو ما سوى ذلك.

فائدة

المحظورات قسمان

الأول : ما لا يعذر فيه بالجهل والنسيان والإكراه، وهو خمسة:  
الحلق، والتقليم، والوطء، والمباشرة، وقتل الصيد؛ لكن الوطء ليس  
فيه فدية على الموطوء المُكْرَه.

وإذا قبل بالفدية، فهل تكون على المُحْرَم أو على من أكرهه؟

نقول : إن كان من المُحْرَم عملاً كأن يفعل ما أكره عليه بنفسه،  
فالفدية عليه؛ لأنه مباشر. وأما إن كان ذلك بيد المكره، فالفدية عليه،  
ومن ذلك : أن يُجْعَلَ يد المُحْرَم كآلة بأن يُسَيِّسَهَا فيفعل بها المحظور.

القسم الثاني : ما يُعْذَرُ فيه بذلك، وهو الطيب والفُحْازان وما اختصّ  
به الذكر أو الأنثى، والصواب : أنه يعذر بذلك في الجميع.

فائدة

شروط وجوب الجهاد ثمانية

الإسلام، والذكورية، والحرية، والتكليف، والقدرة؛ بأن يتسلم من  
عنى، وعزج، ومريض يمنع الجهاد، السادس : أن يملك ما يكفيه وأهله  
في غيبته، السابع : أن يجد ما يحمله إذا كان مسافة قصر فأكثر، الثامن : أن  
يكون بعد قضاء الواجب والحوادث الأصلية.

فائدة

إذا ضحى بأضحية غيره، فعلى قسمين :

أحدهما : أن تكون بإذنه، فتجزئ.

الثاني : أن لا تكون بإذنه؛ فإن نواها عنه، أجزأته، وإن نواها عن

نفسه: فإنما: أن لا يتعلم أنها للخير، ولا يفترق لحمها عن صاحبها. وإما أن يعلم أو يفترق لحمها، فلا تجزى عن واحد منهما، إلا فيما إذا ضمى كل من اثنين بأصحية الآخر، وفوقاً اللحم.

#### فائدة

النظر إما أن يكون لشهوة أو لغير شهوة: فإن كان لشهوة: حرّم مطلقاً إلا لمباح أو مباحة. وإن لم يكن لشهوة: فلا يخلو: إما أن يكون لمن لعورته حكم، وهو من بلغ سنّ سنين، أو لا، الثاني: لا يحرم، والأول: أربعة أقسام:

الأول: نظر رجل لرجل.

الثاني: نظر امرأة لامرأة.

الثالث: نظراً للرجل.

ففي هذه الأقسام يباح إلا فيما بين السرة والركبة.

الرابع: نظر الذكر للأنثى، فتحرمان:

الأول: أن يكون الناظر صغيراً لا شهوة له، فكتمّ حرّم.

وإن كان ذا شهوة، فله ثمان حالات:

الأولى: أن يباح النظر لجميع بدنهما، وهي من تباح له من زوجة أو أمة.

الثانية: أن يحرم إلى ما بين سرة وركبة فقط، وهي الحرة التي لم تبلغ تسعاً، وأمة المحرمة، كالمجوسية، والمزوجة.

الثالثة: أن يحرم إلى جميعها سوى الوجه والرأس والرقبة، واليد والساق والقدم، وهي من بلغت تسعاً، والأمة، ومالكة الرقيق كله، والمحارم؛ وهن من يحرمن أبداً بنسب أو سبب مباح سوى نساء النبي ﷺ.

الرابعة: أن يحرم إلى جميعها سوى الوجه والرقبة، واليد والقدم، وهي المخطوبة إذا طُرّ الإجابة.

الخامسة: أن يباح للوجه والكفين فقط، وهي المشهود عليها. السادسة: أن يباح للوجه والكفين فقط، وهي من لا تُشْتَهَى لكبر أو قبح، وقيل: هي كالمخطوبة.

السابعة: نظر لا يتقيد بعض معين، وإنما يكون بحسب الحاجة، وهو نظر الطبيب ونحوه، للموضع الذي يحتاج إليه.

الثامنة: أن لا يباح إلى شيء منها، وهي من عدا من تقدّم؛ فهي الحرة الأجنبية البالغة التي تُشْتَهَى وليست مالكة لا مخطوبة ولا محتاجة لنظرها.

#### فائدة

الألفاظ التي يتعقد بها النكاح نوعان

الأول: ما دلّ على معناه الخاص، وذلك في حق من جهل العربية، ومنها كتابة الأخرس وإشارته.

الثاني: أن يكون باللفاظ مخصوصة؛ وذلك في حق من يعرف العربية، فلا ينعقد إلا بأحد أربعة أشياء:

الأول: لفظ الإنكاح والتزويج.

الثاني: قول السيد لمن له فيها ملك: أعتقك، وجعلت عتقك صداقك، ونحوه.

الثالث: الجواب فيما إذا قيل له: أزوّجتها أو أتزوّجها؟ فقال: نعم.

الرابع: لفظ الهبة، وهو خاص بالنبي ﷺ؛ هذا هو المذهب. وعند الشيخ فقه الدين وبعض المحققين: أنه ينعقد بما دلّ عليه عرفاً كسائر العقود، والله أعلم.



نفسه: فإما: أن لا يتعلم أنها للغير، ولا يفترق لحمها عن صاحبها. وإما أن يعلم أو يفترق لحمها، فلا تجزىء عن واحد منهما، إلا فيما إذا ضحك كل من اثنين بأصحية الآخر، وفترقا اللحم.

#### فائدة

النظر إما أن يكون لشهوة أو لغير شهوة: فإن كان لشهوة: حرم مطلقاً إلا لمباح أو مباحة. وإن لم يكن لشهوة: فلا يخلو: إما أن يكون لمرئيه حكيم، وهو من بلغ سبع سنين، أو لا، الثاني: لا يحرم، والأول: أربعة أقسام: الأول: نظره رجل لرجل.

الثاني: نظره امرأة لامرأة.

الثالث: نظره لرجل.

ففي هذه الأقسام يباح إلا فيما بين السرة والركبة.

الرابع: نظره الذكر للأنثى، فنوعان:

الأول: أن يكون الناظر صغيراً لا شهوة له، فكتم حرم.

وإن كان ذا شهوة، فله ثمان حالات:

الأولى: أن يباح النظر لجميع بدنهما، وهي من تباح له من زوجة أو أمة.

الثانية: أن يحرم إلى ما بين سرة وركبة فقط، وهي الحرة التي لم تبلغ تسعاً، وأمة المحرمة، كالمجوسية، والمزوجة.

الثالثة: أن يحرم إلى جميعها سوى الوجه والرأس والرقبة، واليد والساق والقدم، وهي من بلغت تسعاً، والأمة، ومالكه الرقيق كله، والمحارم؛ وهن من يحرمن أبداً بنسب أو سبب مباح سوى نساء النبي ﷺ.

الرابعة: أن يحرم إلى جميعها سوى الوجه والرقبة، واليد والقدم، وهي المخطوبة إذا طهرت الإجابة.

الخامسة: أن يباح للوجه والكفين فقط، وهي المشهود عليها. السادسة: أن يباح للوجه والكفين فقط، وهي من لا تستهين لكبر أو قبح، وقيل: هي كالمخطوبة.

السابعة: نظره لا يتقيد بعض معين، وإنما يكون بحسب الحاجة، وهو نظره الطبيب ونحوه، للموضع الذي يحتاج إليه.

الثامنة: أن لا يباح إلى شيء منها، وهي من عدا من تقدم؛ فهي الحرة الأجنبية البالغة التي تستهين وليست مأكلة لا مخطوبة ولا محتاجة لنظرها.

#### فائدة

##### الأنفاظ التي يتعقد بها النكاح نوعان

الأول: ما دل على معناه الخاص، وذلك في حق من جهل العربية، ومنها كتابة الأخرس وإشارته.

الثاني: أن يكون بالأنفاظ مخصوصة؛ وذلك في حق من يعرف العربية، فلا يتعقد إلا بأحد أربعة أشياء:

الأول: لفظ الإنكاح والتزويج.

الثاني: قول السيد لمرئيه فيها ملك: أعطتك، وجعلت عتقك صداقك، ونحوه.

الثالث: الجواب فيما إذا قيل له: أزوجتها أو أتزوجها؟ فقال: نعم.

الرابع: لفظ الهبة، وهو خاص بالنبي ﷺ؛ هذا هو المذهب. وعند الشيخ فقه الدين وبعض المحققين: أنه يتعقد بما دل عليه عرفاً كسائر العقود، والله أعلم.

#### فائدة

#### المبيع في وعائه على أربعة أنواع

الأول : أن يباع معه كلُّ رطل يكفينا<sup>(١)</sup>.

الثاني : أن يكون جزءاً مع الوعاء أو دونه.

الثالث : أن يبيعه وزناً ويسقط وزن الطرف.

ففي هذه الأنواع : المبيع صحيح، سواء عَلِمَا مبلغ كل منهما أم لا.

الرابع : أن يبيعه وزناً دون وعائه، لكنَّ يحسب بوزن وعائه<sup>(٢)</sup>؛ فهذا إن علما زنتهما، صح؛ وإلا فلا.

#### فائدة

#### صور تفريق الصفة ثلاث

إحداها : أن يبيع معلوماً ومجهولاً، وهي نوعان :

الأول : أن يبين ثمنُ المعلوم فيصح مطلقاً، تعذر علمُ المجهول أو لا، إلا أن يكون المجهول حمل المبيعة؛ فلا يصح؛ كما في «شرح الإقناع» بحثاً؛ لأنه لا يصح استثناء حمل المبيع، وهذا يؤدي إليه؛ لأنه لا يصح البيع في الحمل.

الثاني : أن لا يبين ثمنُ المعلوم، فإن تعذر علم المجهول حال العقد؛ كفرس وما في بطن الأخرى، لم يصح، وإلا صح في المعلوم بقسطه من الثمن.

الصورة الثانية : أن يبيع ما لا يملك العقد على كله؛ كعبد يملك بعضه، وعين لمن يصح شراؤه لها، ومن لا يصح؛ كعبد مسلم لكافر

(١) الوجه الثاني : لا يجوز أن جهلا زنة كل منهما أو أحدهما، وصحح المجد - رحمه

الله - الصفة إن علما قدر الطرف فقط، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٢) يعني : أن يحمل وزن وعائه كالسبيح، وإن كان لا يأخذ ما يقابله، والله أعلم.

ومسلم : فيصح فيما يملك العقد عليه دون غيره، لكن لمشتري لا يعلم الخيار أو الأرض إن أمسك فيما ينقصه التفريق.

الصورة الثالثة : أن يجمع بين عتيق لا يصح منه العقد على إحداهما؛ كعبد مع عبد غيره، وخمر مع خل ونحوهما؛ فيصح فيما يصح فيه البيع فقط. ولمشتري الرُّب، هذا كله في المبيع. أما الثمن : فقد قالوا : لو كان فيه جزء يسير لا يصح عقده عليه، لبطل العقد، والله أعلم.

#### فائدة

الولاء ثابت لكل معتك على عتيقه لا يمكن زواله بحال، وأما أولاد العتيق، فعلى أربعة أقسام :

الأول : أن لا يكون عليهم ولاء بحال، وهو ما إذا كان أحد أبوي جد الأصل، ولم يجر عليه رق تبعاً ولا استقلالاً؛ كأولاد عتيق أو عبد من حرة الأصل، وأولاد حر من عتيقه، فاما إن كانت رقيقة فهم أرقاء تبعاً لها إلا بشرط أو غرور.

الثاني : أن يكون ولاؤهم لمولى أمهم وهو ما إذا تزوج عتيقه، ومات على رقه، فولاء أولاده لمولى أمهم.

الثالث : أن يكون لمولى أبيهم، وهو ما إذا تزوج العتيق عتيقة أو تسرى. الرابع : أن ينجز من مولى أمهم إلى مولى أبيهم، وهو ما إذا تزوج العبد عتيقة لغير سيده، ثم أعتق بعد أن ولّد له؛ فينجز من مولى أمهم إلى مولى أبيهم، فإن كانت العتيقة لسيده، فلا انجرار؛ لأنه لا يمكن أن يجره من نفسه لنفسه، والله أعلم.

#### فائدة

إذا انتقلت الأرض وفيها غراس أو بناء، فعلى ثمانية أنواع :

الأول : أن ينتقل ملكها، أو تجعل رهناً؛ فيدخلان تبعاً.

#### فائدة

##### المبيع في وعائه على أربعة أنواع

- الأول : أن يُباعَ معه كلُّ رطل بكذا<sup>(١)</sup>.  
 الثاني : أن يكونَ جُزْأً مَعِ الوعاءِ أو دونه.  
 الثالث : أن يبيعهَ وزناً ويسقطَ وزنُ الظرف.  
 ففي هذه الأنواع : البيعُ صحيحٌ، سواءَ علماً مبلغُ كلِّ منهما أم لا.  
 الرابع : أن يبيعهَ وزناً دونَ وعائه، لكنَّ يحسبُ بوزنِ وعائه<sup>(٢)</sup>؛ فهذا إن علماً زنتهما، صحَّ؛ وإلا فلا.

#### فائدة

##### صورُ تفريقِ الصفقة ثلاث

- إحداها : أن يبيعَ معلوماً ومجهولاً، وهي نوعان :  
 الأول : أن يبيّن ثمنَ المعلومِ فيصحَّ مطلقاً، تعمّرَ علمُ المجهولِ أو لا، إلا أن يكونَ المجهولُ حملَ المبيعة؛ فلا يصحُّ؛ كما في «شرح الإقناع» بحثاً؛ لأنه لا يصحُّ استثناء حملِ المبيع، وهذا يؤدّي إليه؛ لأنه لا يصحُّ البيعُ في الحمل.  
 الثاني : أن لا يبيّن ثمنَ المعلومِ، فإنَّ تعمّرَ علمُ المجهولِ حالَ العقد؛ كفرس وما في بطنِ الأخرى، لم يصح، وإلا صحَّ في المعلومِ بقسطه من الثمن.

الصورَةُ الثانية : أن يبيعَ ما لا يملكُ العَقْدَ على كُله؛ كعبد يملكُ بعضه، وعينَ لمن يصحُّ شراؤه لها، ومَنْ لا يصحُّ؛ كعبد مسلم لكاfer

(١) الوجه الثاني : لا يجوزُ إن جهلا زنة كلِّ منهما أو لحدّهما، وصحَّح المجدد - رحمه الله - الصّحة إن علماً قدر الظرف فقط، وهو الصحيح، إن شاء الله.

(٢) يعني : أن يجعلَ وزنَ وعائه كالْمِبيعِ، وإن كان لا يأخذ ما يقابله، والله أعلم.

ومسلم : فيصحُّ فيما يملكُ العقدُ عليه دونَ غيره، لكنَّ لمشتري لا يعلمُ الخيارَ أو الأرضَ إن أمسكَ فيما يَنْقُصُهُ التفريق.  
 الصورة الثالثة : أن يجمَعَ بينَ عَيْتَيْنِ لا يصحُّ منه العقدُ على إحداهما؛ كعبد مع عبد غيره، وخمر مع خُلٍّ ونحوهما؛ فيصحُّ فيما يصحُّ فيه البيعُ فقط. ولمشتري الرُّدِّ، هذا كله في المبيع. أما الثمن : فقد قالوا : لو كان فيه جزءٌ يسير لا يصحُّ عقده عليه، لبطلَ العقد، والله أعلم.

#### فائدة

الولاءُ ثابتٌ لكلِّ معتنقٍ على عتيقه لا يمكنُ زواله بحال، وأما أولادُ العتيق، فعلى أربعة أقسام :

الأول : أن لا يكونَ عليهم ولاءٌ بحال، وهو ما إذا كان أحدُ أبويهِ جدًّا الأصل، ولم يجرِ عليه رِقٌّ تبعاً ولا استقلالاً؛ كأولادِ عتيق أو عبدٍ من حرّة الأصل، وأولادِ حرٍّ من عتيقه، فأما إن كانت رقيقة فهم أرقاء تبعاً لها إلا بشرط أو غرور.

الثاني : أن يكونَ ولاؤهم لمولَى أمهم وهو ما إذا تزوّجَ عتيقه، ومات على رِقٍّ، فولاءُ أولاده لمولَى أمّهم.

الثالث : أن يكونَ لمولَى أبيهم، وهو ما إذا تزوّجَ العتيقُ عتيقةً أو تسوّى.  
 الرابع : أن ينجرَّ من مولَى أمهم إلى مولَى أبيهم، وهو ما إذا تزوّجَ العبدُ عتيقةً لغير سيّده، ثم أعتق بعد أن وُلِدَ له؛ فينجرُّ من مولَى أمهم إلى مولَى أبيهم، فإن كانت العتيقةُ لسيّده، فلا انجرار؛ لأنه لا يمكنُ أن يجرّه من نفسه لنفسه، والله أعلم.

#### فائدة

إذا انتقلتِ الأرضُ وفيها غراسٌ أو بناء، فعلى ثمانية أنواع :

الأول : أن ينتقلَ ملكُها، أو تجعلَ رهنًا؛ فيدخلان تبعاً.

الثاني : أن ينتقل نفعها المعقود عليه بعوض كالإجارة، فإن شرط القطع غول به؛ وإلا أو شرط البقاء، فعلى ضربين :

الأول : أن يختار المستأجر القلع؛ فله ذلك، ولا يلزمه تسوية الحفر.

الثاني : أن لا يختاره؛ فإن كان مسجداً ونحوه أو بناءً وقف على مسجد، لم يهدم، وتلزم الأجرة حتى يبنيه؛ وإلا فعلى قسمين :

الأول : أن يكون مالك الأرض تام الملك، فيخير بين ثلاثة أمور :

الأول : تملكه بقيمته.

الثاني : أن يتركه بأجرة المثل.

الثالث : أن يقلعه وعليه نقضه لا مؤونة القلع.

القسم الثاني : أن لا يكون تام الملك كالموقوف عليه، فليس له تملكه إلا بشرط واقف أو رضا يستحق، قال المتنبي : أو مع نفع، ولا له قلعه في ظاهر كلامهم؛ قاله في «الإقناع»؛ فعلى هذا : يبقى بأجرة المثل؛ قاله في «شرح الإقناع».

النوع الثالث : أن ينتقل ملكها إلى من خرجت عنه بفسخ كفسخ مبيع وقد غرس المشتري، فإن اختار القلع؛ فله؛ وإلا خيّر البائع بين الثلاثة السابقة في المؤجر.

الرابع : أن ينتقل الانتفاع بها الذي بلا عوض كالمعارة؛ فإن شرط القلع، لزم، ولا يلزم المستعير تسويتها بلا شرط. وإن لم يشترط : فإن اختاره مستعيراً، أجيب ولزمه تسوية الحفر، وإلا لم يجز إن حصل عليه نقص ولم يضمنه معير، وخيّر المعير بين أخذه بقيمته أو قلعه، ويضمن نقضه فإن أباهما بيعت الأرض معهما إن رتبيا أو أحدهما؛ وإلا تركت حتى يصطلحا بلا أجرة.

الخامس : أن تنتقل عن اليد العادية كالغاصبة إلى مالكة؛ فيمنع

صاحبها من تملكها. قال المجد : إلا إن نقصت الأرض بالقلع، فيلزم الغاصب القلع، وتسوية الأرض، وأجرتها، وضمان نقضها، فإن كان البناء والغراس منها، فعليه أجرتهما معها، ولا يملك إزالتها، فإن فعل، لزمه تسوية الأرض وضمان نقضه ونقصها، وإن طلب المالك إزالة الغرس، أجيب مع غرض صحيح؛ وإلا فلا. وإن كان الغرس من واحد، والأرض من آخر، فكذلك.

النوع السادس : أن يحمل السيل غرساً أو نوى إلى أرضه؛ فيخير مالكة بين أخذه بالقيمة أو قلعه، ويضمن نقضه، وكذا لو غرس مشتر في شق أصبه؛ لكن إن اختار رب الغرس أخذه، أجيب، ولو مع ضرر الأرض؛ كما في «المتنبي»، ومثل ذلك إذا فعل الورثة ذلك في أرض موصى بها قبل قبول الموصى له.

هذا وقد ذكروا في «كتاب الصداق» : أن المرأة إذا بنت في الأرض المصدقة، ثم تنصت فللزوجة تملك الزيادة بقيمتها، وأنها لو بذلت له النصف بزيادته، لزمه قبوله؛ قاله في «شرح الإقناع» بحثاً.

وقد سبق في الغصب فيمن غصب خشباً وسمره الغاصب بمسامير، ثم وهبها للمالك الخشب، لم يلزمه قبولها للمئة، فليحزر الفرق بين البناء والمسامير؛ ولذلك لو بذلت نصف الأرض مزروعة بنصف زرعها، لم يلزمه القبول؛ قدّمه في «المعني»، و«الشرح»، و«شرح ابن رزين»، وغيرهم، وصححه في «تصحيح الفروع»، وقال : وقد تقدّم نظير هذه المسألة في «باب الغصب».

وأقول : الظاهر أن لا فرق بين تلك المسائل، وأنه لا يلزمه القبول؛ كما هو جاذة المذهب في أد الأعيان لا يلزم قبولها، والله أعلم.

السابع : أن ينتقل استحقاق نفعها كموقوفة؛ فيتبعها إن كان منها؛

الثاني : أن ينتقل نفعها المعقود عليه بعوض كالإجارة، فإن شرط القطع عول به؛ وإلا أو شرط البقاء، فعلى ضربين :

الأول : أن يختار المستأجر القلع؛ فله ذلك، ولا يلزمه تسوية الحفر. الثاني : أن لا يختاره؛ فإن كان مسجداً ونحوه أو بناءً وقفت على مسجد، لم يهدم، وتزائم الأجرة حتى يبده؛ وإلا فعلى قسمين :

الأول : أن يكون مالك الأرض تام الملك، فيختير بين ثلاثة أمور :

الأول : تملكه بقيمته.

الثاني : أن يتركه بأجرة المثل.

الثالث : أن يقلعه وعليه نقضه لا مؤونة القلع.

القسم الثاني : أن لا يكون تام الملك كالموقوف عليه، فليس له تملكه إلا بشرط واقف أو رضاً يستحق، قال المنتقى : أو مع نفع، ولا له قلعه في ظاهر كلامهم؛ قاله في «الإقناع»؛ فعلى هذا : يبقى بأجرة المثل؛ قاله في «شرح الإقناع».

النوع الثالث : أن ينتقل ملكها إلى من خرجت عنه بفسخ كفسخ مبيع وقد غرس المشتري، فإن اختار القلع؛ فله؛ وإلا خيّر البائع بين الثلاثة السابقة في المؤجر.

الرابع : أن ينتقل الانتفاع بها الذي بلا عوض كالعمارة؛ فإن شرط القلع، لزم، ولا يلزم المستعير تسويتها بلا شرط. وإن لم يشترط : فإن اختاره مستعيراً، أجيب ولزمه تسوية الحفر، وإلا لم يجز إن حصل عليه نقض ولم يضمه معير، وخيّر المعير بين أخذه بقيمته أو قلعه، ويضمن نقضه فإن أباهما بيعت الأرض معهما إن رضيّا أو أحدهما؛ وإلا تركت حتى يصطلحا بالأجرة.

الخامس : أن تنتقل عن اليد العادية كالغاصبة إلى مالكة؛ فيمنع

صاحبها من تملكها. قال المجد : إلا إن نقصت الأرض بالقلع، فيلزم الغاصب القلع، وتسوية الأرض، وأجرتها، وضمان نقضها، فإن كان البناء والغراس منها، فعليه أجرتهما معها، ولا يملك إزالتها، فإن فعل، لزمه تسوية الأرض وضمان نقضه ونقضها، وإن طلب المالك إزالة الغرس، أجيب مع غرض صحيح؛ وإلا فلا. وإن كان الغرس من واحد، والأرض من آخر، فك:

النوع السادس : أن يحمل السيل غرساً أو توى إلى أرضه؛ فيختير مالكة بين أخذه بالقيمة أو قلعه، ويضمن نقضه، وكذا لو غرس مشتر في شقص أخذه شقيق؛ لكن إن اختار رب الغرس أخذه، أجيب، ولو مع ضرر الأرض؛ كما في «المنتقى»، ومثل ذلك إذا قتل الورثة ذلك في أرض موصى بها قبل قبول الموصى له.

هذا وقد ذكروا في «كتاب الصداق» : أن المرأة إذا بنت في الأرض المصدقة، ثم تنصف فلزوج تملك الزيادة بقيمتها، وأنها لو بذلت له النصف بزيادته، لزمه قبوله؛ قاله في «شرح الإقناع» بحثاً.

وقد سبق في الغصب فيمن غصب خشباً وسفّره الغاصب بمسامير، ثم وهبها لمالك الخشب، لم يلزمه قبولها للبيعة، فليحذر الفرق بين البناء والمسامير؛ ولذلك لو بذلت نصف الأرض مزروعة بنصف زرعها، لم يلزمه القبول؛ قدّمه في «المغني»، و«الشرح»، و«شرح ابن رزين»، وغيرهم، وصححه في «تصحيح الفروع»، وقال : وقد تقدّم نظير هذه المسألة في «باب الغصب».

وأقول : الظاهر أن لا فرق بين تلك المسائل، وأنه لا يلزم القبول؛ كما هو جادة المذهب في أنّ الأعيان لا يلزم قبولها، والله أعلم.

السابع : أن ينتقل استحقاق نفعها كموقوفة؛ فيتبعها إن كان منها؛

وإلا فعلى قسمين :

الأول : أن لا يشهد صاحبها أنه له فتيبها .

الثاني : أن يشهد، فإن كان الوقف عليه وحده، فهو له محترماً؛ وإلا فغير محترم .

النوع الثامن : أن تنتقل إلى بائع لفس مشتري إذا رجع فيها : فإن اختار قلعه الغريم أو مع فليس، أجيب، ولزمه النقص، وتسوية الحفر، وإلا فلصاحب الأرض أخذه بقيمته، أو قلعه وتفرم نقصه .

#### فائدة

إذا انتقلت الأرض وفيها زرع، فعلى ثمانية أنواع :

أحدها : أن ينتقل ملكها، فلا يخلو الزرع من حالين :

إحدهما : أن يكون ممثلاً لا يؤخذ مراراً، فينبغ الأرض، لكن الجرة ونحوها

الظاهرة عند الانتقال لنقل إلا بشرط، ويلزمه جزؤها في الحال، وإن لم تكن حينه ظاهرة، تبعت الأرض . وأما البذر : فإن كان مما يبقى، أصله فكان الشجرة؛ وإلا فكان الزرع .

النوع الثاني : أن ينتقل ملك نفعها كجرية، فلا يخلو من حالتين أيضاً :

إحدهما : أن يكون بقاؤه بتفريط المستاجر، فإن اختار قلعه، أجيب؛ وإلا خیر رب الأرض بين تركه بأجرة المثل أو تملكه بالقيمة؛ كما في «المتن» وغيره . وقيل : كزراع غاصب؛ فيأخذ بالنفقة؛ وعزاه الموضح للأصحاب .

الحالة الثانية : أن لا يكون بتفريط المستاجر؛ كتأخر الزرع لنحو برد ومثله لو استأجرها لنحو قطن، فبقيت عروقه؛ قاله منصور في «شرح المتن»؛ ففي هذا النوع يلزم إبقاؤه بأجرة المثل إلى زواله .

قلت : ومن ذلك ما إذا أصاب الزرع بركب بعد اشتداده، فسقط حبه ونبت في العام القابل؛ كما جرى ذلك في سنة سبع وستين وثلاثمائة وألف هـ (سنة ١٣٦٧هـ)؛ فإنه لما كان بين الظهورين في يوم الأربعاء الخامس من جمادى الآخرة، الموافق لخمسة وعشرين من بروج الحمل من ذلك العام، أنشأ الله سبحانه عظيمًا وفيه بركب مختلف الأنواع؛ فسقط على بلدة عترة وما حولها، وحصل بسببه من غفران الذنوب بالمصائب التي أصابت الزرع وكثيرًا من النخيل ما ليس بقليل؛ فالحمد لله رب العالمين؛ نسأله تعالى أن لا يعيد علينا، وأن يثمر بالمغفرة وحط الأوزار؛ إنه هو العزيز الغفار . ويفارق ما ذكرناه في الحب الساقط من الحصاد؛ فإنه تركه هناك رغبة عنه، بخلافه هنا، والله أعلم .

النوع الثالث : أن ينتقل إباحة نفعها كمعارضة رجع مالكيها؛ فلا شيء له سوى أجرة المثل من الرجوع إلى وقت أخذه .

الرابع : إذا حمل السيل بذراً، فبنت في أرضه، وهو كالثالث .

الخامس : أن تزول عنها يد الغاصب؛ فيخیر مالكيها بين تملكه بنفقة ومثل بذره ويعوض لواحقه، وبين تركه إلى الحصاد بأجرة المثل .

السادس : أن تزول عنها يد المشتري إلى الشفيع، وفيها زرع المشتري، فيبقى له إلى الحصاد مجاناً .

السابع : أن تنتقل إلى بائع لفس مشتري، فكالسابع .

الثامن : أن ينتقل استحقاق نفعها كموقوفة؛ فإن كان ما فيها من الزرع يستحقه مشتري لو كانت مبيعة، فهو للمشتري إليه، وإلا فلأول، إلا أن يشترط لكل زمن قدر معين، فلجميع بالحصة .

#### فائدة

في ناظر الوقف مباحث خمسة

الأول : فيمن هو الناظر؟ إن عيَّنه الواقف عيَّله به؛ وإلا فإن كان على

وإلا فعلى قسمين :

الأول : أن لا يشهد صاحبها أنه له فتيبها .

الثاني : أن يشهد ، فإن كان الوقف عليه وحده ، فهو له محترماً ؛ وإلا فغير محترم .

النوع الثامن : أن تنتقل إلى بائع لفس مشتر إذا رجع فيها : فإن اختار قلعه الغريم أو مع فليس ، أجيب ، ولزمه النقص ، وتسوية الحفر ، وإلا فلصاحب الأرض أخذه بقيمته ، أو قلعه ويغرم نقصه .

#### فائدة

إذا انتقلت الأرض وفيها زرع ، فعلى ثمانية أنواع :

أحدها : أن ينتقل ملكها ، فلا يخلو الزرع من حالين :

إحدهما : أن يكون مملاً لا يؤخذ إلا مرة كبر ، فلناقل إلا بشرط .

الثانية : أن يكون مملاً يؤخذ مراراً ، فيتبع الأرض ، لكن الجزء ونحوها الظاهرة عند الانتقال لناقل إلا بشرط ، ويلزمه جزؤها في الحال ، وإن لم تكن حبه ظاهرة ، تبت الأرض . وأما البذر : فإن كان مما يبقى ، أصله فكان الشجرة ؛ وإلا فكان الزرع .

النوع الثاني : أن ينتقل ملك نفعها كمشجرة ، فلا يخلو من حالتين أيضاً :

إحدهما : أن يكون بقاؤه بتفريط المستاجر ، فإن اختار قلعه ،

أجيب ؛ وإلا خير ربة الأرض بين تركه بأجرة المثل أو تملكه بالقيمة ؛ كما في «المتن» وغيره . وقيل : كزرع غاصب ؛ فيأخذه بالنفقة ؛ وعزاه الموضح للأصحاب .

الحالة الثانية : أن لا يكون بتفريط المستاجر ؛ كتأجير الزرع لنحو برد ومثله لو استأجرها لنحو قطن ، فبقيت عروقه ؛ قاله منصور في «شرح المتن» ؛ ففي هذا النوع يلزم إبقاؤه بأجرة المثل إلى زواله .

قلت : ومن ذلك ما إذا أصاب الزرع بزد بعد اشتداده ، فسقط حبه وتبت في العام القابل ؛ كما جرى ذلك في سنة سبع وستين وثلاثمائة وألف هـ (سنة ١٣٦٧هـ) ؛ فإنه لما كان بين الظهريين في يوم الأربعاء الخامس من جمادى الآخرة ، الموافق لخمس وعشرين من برج الحقل من ذلك العام ، أنشأ الله سبحانه عظيمًا وفيه بزد مختلف الأنواع ؛ فسقط على بلدة عتيزة وما حولها ، وحصل بسببه من غفران الذنوب بالمصائب التي أصابت الزرع كثيرا من النخل ما ليس بقليل ؛ فالحمد لله رب العالمين ؛ نسأله تعالى أن لا يعيده علينا ، وأن يثمر بالمغفرة وحط الأوزار ؛ إنه هو العزيز الغفار . ويفارق ما ذكره في الحطب الساقط من الحصاد ؛ فإنه تركه هناك رغبة عنه ، بخلافه هنا ، والله أعلم .

النوع الثالث : أن ينتقل بإباحة نفعها كمعاره رجع مالها ؛ فلا شيء له سوى أجرة المثل من الرجوع إلى وقت أخذه .

الرابع : إذا حتمل السيل بذرا ، فبت في أرضه ، وهو كالثالث .

الخامس : أن تزول عنها يد الغاصب ؛ فيختر مالها بين تملكه بنفقة

مثل بذره وعوضي لواحقه ، وبين تركه إلى الحصاد بأجرة المثل .

السادس : أن تزول عنها يد المشتري إلى الشفع ، وفيها زرع

المشتري ، فيبقى له إلى الحصاد مجاناً .

السابع : أن تنتقل إلى بائع لفس مشتر ، فكالسادس .

الثامن : أن ينتقل استحقاق نفعها كموقوفه ؛ فإن كان ما فيها من الزرع يستحقه مشتر لو كانت مبيعة ، فهو للمنتقل إليه ، وإلا فلأول ، إلا أن يشترط لكل زمن قدر معين ، فلجميع بالحصة .

#### فائدة

في ناظر الوقف مباحث خمسة

الأول : فيمن هو الناظر ؟ إن عيّن الواقف حول به ، وإلا فإن كان على

محصور يملك، فالنظر له؛ وإلا فللحاكم.

المبحث الثاني: في الصفات المعتمدة في الناظر:

فإن كان من أهل الوقف: فهو كالمالك لا شرط فيه إلا أنه إذا حجر عليه لسفه، كان النظر لوليّه.

وإن كان أجنبياً:

فإن كانت ولايته من واقف، فشروطه ثلاثة: إسلام، وتكليف، وكفاية، لا عدالة؛ لكن يضم إليه أمين.

وإن كانت ولايته من حاكم، أو ناظر التولية، فشروطه أربعة: الثلاثة السابقة، والرابع: العدالة ويُتَرَكُ لفقدها.

المبحث الثالث: في إقامته غير مقامه، إن كان نظراً بأصالة كالحاكم والموقوف عليه؛ فله نصب غيره وعزله، وإن كان بشرط، لم يملكه إلا إذا جعل له.

قلت: والظاهر كوكيل.

المبحث الرابع: في وظيفته؛ فيلزمه ما يعود حفظ الوقف وعمارته وصرفه إلى جهته، وله الاقتراض عليه وإقراضه أميناً لمصلحة.

المبحث الخامس: في حكم غراسه وبنائه:

فإن كانا من مال الوقف، فللوقف؛ وإلا فنوعان:

الأول: أن يكون الوقف عليه وحده؛ فهو له محترماً.

الثاني: أن لا ينفرد بالوقف؛ فله غير محترم، ويطالب بإزالته، قال في «الفروع»: ويتوجه فيمن غرس أو بنى إن شهد أنه له؛ وإلا فللوقف.

فائدة

الميثاق: كل مكيل أو موزون يصنع السلم فيه، وليس ذا صناعة مباحة، ويضمن بمثله، إلا في صور:

الأولى: إذا تعدّر؛ فيضمن بالقيمة حين تعدّر.

الثانية: الماء في المغارة يضمن بقيمته هناك.

الثالثة: لبن الصيد المحرم لحق الله؛ كصيد الحرم والإحرام.

الرابعة: إذا اختلفا في قيمة المبيع التالف، ثم تفاسخا بعد التحالف.

الخامسة: ما ذكره في «شرح المنتهى» من أنه إذا قبض رأس مال سلم فاسد، ردّ ما قبضه إن كان، وإلا فقيمته، لكن نظراً فيه منصور.

السادسة: لبن المصراة، لكن لا يضمن بالقيمة أيضاً، فإذا ردها، رد صاعاً من تمر.

السابعة: إذا سرق تمر أو نحوه، فعليه قيمته مرتين.

الثامنة: إذا قلع الأعرس الصحيح الممالة لعينه الصحيحة، فعليه الدية، ولا قصاص، لكن هذه ممالة لغوّة لا ينطبق عليها الحد السابق.

فائدة

في حقوق النسيب

إن كان الزوج لم يبلغ عشر سنين، لم يلحقه مطلقاً، وإلا لحقه، إلا في ست صور:

إحداها: أن تأتي به لدون سنة أشهر منذ أمكن اجتماعها بها، ويعيش.

الثانية: أن تأتي به لأكثر من أربع سنين منذ بانث منه.

الثالثة: أن تأتي به لنصف سنة منذ انقضت عدتها بالقروء بإقرارها.

الرابعة: أن تأتي به كذلك منذ انقضت عدتها بوضع آخر قبله.

الخامسة: أن يعلم عدم اجتماعها به.

السادسة: أن يكون مقطوع الأنثيين فقط، أو مع ذكره.

فائدة

في موجب القتل

وهو أحد خمسة أشياء:



محصور يملك، فالنظر له؛ وإلا فللحاكم.

المبحث الثاني: في الصفات المعتبرة في الناظر:

فإن كان من أهل الوقف: فهو كالمالك لا شرط فيه إلا أنه إذا حجر عليه لسفه، كان النظر لوليّه.

وإن كان أجنبيّاً:

فإن كانت ولايته من واقف، فشروطه ثلاثة: إسلام، وتكليف، وكفاية، لا عدالة؛ لكن يضم إليه أمين.

وإن كانت ولايته من حاكم، أو ناظر التولية، فشروطه أربعة: الثلاثة السابقة، والرابع: العدالة ويُعزّل لفقدّها.

المبحث الثالث: في إقامته غير مقامه، إن كان نظره بأصالة كالحاكم والموقوف عليه؛ فله نصب غيره وعزله، وإن كان بشرط، لم يملكه إلا إذا جُعِلَ له.

قلت: والظاهر كوكيل.

المبحث الرابع: في وظيفته؛ فيلزمه ما يعود حفظ الوقف وعمارته وصرفه إلى جهته، وله الاقتراض عليه وإقراضه أميناً لمصلحة.

المبحث الخامس: في حكم غراسه وبنائه:

فإن كانا من مال الوقف، فللوقف؛ وإلا فنوعان:

الأول: أن يكون الوقف عليه وحده؛ فهو له محترماً.

الثاني: أن لا ينفرد بالوقف؛ فله غير محترم، وبطالِبُ إزالته، قال في «الفروع»: ويتوجه فيمن غرس أبو بنى إن شهد أنه له؛ وإلا فللوقف.

هائدة

المبطل: كل مكيل أو موزون يصح السلم فيه، وليس ذا صناعة مباحة، ويضمن بمثله، إلا في صور:

الأولى: إذا تعدّر؛ فيضمن بالقيمة حين تعدّر.

الثانية: الماء في المغارة يضمن بقيمته هناك.

الثالثة: لبن الصيد المحرّم لحقّ الله؛ كصيد الحرم والإحرام.

الرابعة: إذا اختلفا في قيمة المبيع التالف، ثم تفاسخا بعد التحالف.

الخامسة: ما ذكره في «شرح المتن» من أنه إذا قبض رأس مال سَلَم فاسد، ردّ ما قبضه إن كان، وإلا فقيمته، لكن نظراً فيه منصور.

السادسة: لبن المصراة، لكن لا يضمن بالقيمة أيضاً، فإذا ردها، رد صاعاً من تمر.

السابعة: إذا سرق تمرأ ونحوه، فعليه قيمته مرتين.

الثامنة: إذا قلع الأورع عين الصحيح المماثلة لعينه الصحيحة، فعليه الدية، ولا قصاص، لكن هذه مماثلة لغوطة لا ينطبق عليها الحد السابق.

هائدة

في حقوق النسب

إن كان الزوج لم يبلغ عشر سنين، لم يلحقه مطلقاً، وإلا لحقه، إلا

في ست صور:

إحداها: أن تأتي به لدون سنة أشهر منذ أمكن اجتماعهما بها، ويعيش.

الثانية: أن تأتي به لأكثر من أربع سنين منذ بانث منه.

الثالثة: أن تأتي به لنصف سنة منذ انتقضت عدتها بالقروه بإقرارها.

الرابعة: أن تأتي به كذلك منذ انتقضت عدتها بوضع آخر قبله.

الخامسة: أن يعلم عظم اجتماعها به.

السادسة: أن يكون مقطوع الأئتين فقط، أو مع ذكره.

هائدة

في موجب القتل

وهو أحد خمسة أشياء:

أحدها : الدية فقط؛ وذلك فيما إذا قُتلَ عبداً من لا يقادُ به؛ كإلده .  
 الثاني : الكفارة فقط، وذلك في ثلاث صور :  
 الأولى : إذا قُتلَ في دار حرب من يظنه حربياً .  
 الثانية : إذا قُتلَ بصف كفار من يظنه حربياً لكن إن وقفت باختياره في صفهم، فهدرٌ .

الثالثة : أن يرمي كفاراً يجب رميهم تترسوا بمسلم فيصبيه .  
 الثالث : الدية والكفارة، وهو قتل الخطأ وشبه العمد .  
 الرابع : أحد أمرين، إما القود، وإما الدية، ولا كفارة، وهو العمدُ العدوان محضاً .  
 الخامس : وهو من تمام الأقسام فقط؛ لأنه لا يجب شيئاً، وهو القتل المباح؛ كقتل الحربي، وقتل العادل الباغي، وعكسه .

#### فائدة

كل سفر لو قصير، فلا بد فيه من تحريم للأنتى، إلا في أربعة مواضع :  
 الأول : إذا مات مَحْرَمٌها في الطريق، وقد بَعُدَتْ عن البلد .  
 الثاني : إذا لزمها الهجرة .  
 الثالث : إذا زنت وأريد تغريبها ولا تحريم .  
 الرابع : إذا لزم الحاكم إحضارها بعد تحرير الدعوى عليها، وهي في غير بلده .

#### فائدة

من ادعى عليه عيماً بده ولم يُقرَّ، فإن ادعاها لنفسه، فهو الخصم؛ وإلى فعل أربعة أقسام :  
 الأول : أن يُقرَّ بها لحاضر مكلف؛ فيلزمه اليمين أنها للمقر له، فإن نكل، لزمه بدلها، ثم إن صدقه مقر، فهي له بيمينه؛ وإلا فلمدح .

الثاني : أن يقرَّ بها لغائب أو غير مكلف، فإن كان له بينة، سبعت؛ وإلا حلفت أنه لا يلزمه تسليم العين، فإن نكل، لزمه لمدح بدلها .  
 الثالث : أن يُقرَّ بها لمجهول، فيقال له : عرفتُ؛ وإلا قضى عليك بالنكول .

الرابع : أن يقول : لا هي له، ولا أعلم صاحبها، فهي لمدح بلا يمين، ومتى أقام المدعي في هذه الأقسام بينة، أخذها بلا يمين .

#### فائدة

إذا تداعيا عيماً في يد غيرهما، فلا تخلو من خمسة أحوال :  
 إحداها : أن يدعيها هو ولا بينة؛ فهي له بيمينه، يتخلف لكل واحد منهما يميناً، فإن نكل، أخذها وبدلها، واقتريا لأيهما يكون البذل .

الثانية : أن لا يدعيها، وهو أربعة أقسام :  
 الأول : أن يُقرَّ بها لأحدهما بعينه، فهي له بيمينه، وعلى المقر الحلف، فإن نكل، لزمه بدلها .

الثاني : أن يُقرَّ بها لأحدهما لا بعينه، فهي له بقرعة مع يمينه، ويحلف المقر إن كذابه أنه لا يعلم عينه، فإن نكل، عزم للمقروء بدل العين .  
 الثالث : أن يُقرَّ بها لهما؛ فعليه لكل واحد يمينٌ بالنسبة إلى النصف المقر به لصاحبه، وعلى كل منهما يمينٌ لصاحبه على النصف المحكوم له به، فإن نكل المقر، عزم بدلها ويقتسمانه .

الرابع : أن لا يقرَّ بها لهما، فإن أقرَّ بها لغيرهما، فهي الفائدة السابقة، وإلا أقرَّ، فمن قرَّع، فهي له بيمينه .  
 الحالة الثالثة : أن يكون لأحدهما بينة؛ فهي له .

الرابعة : أن يكون لكل منهما بينة؛ فيتعارضان ويكونان كالعدم، لكن لو أقرَّ بها لأحدهما قبل إقامة بينتهما، فالمقر له كذاخل .

أحدها : الدية فقط ؛ وذلك فيما إذا قُتلَ عدماً من لا يقادُ به ؛ كولدِه .

الثاني : الكفارة فقط ، وذلك في ثلاث صور :

الأولى : إذا قُتلَ في دار حرب من يظنُّه حربياً .

الثانية : إذا قُتلَ بصف كفار من يظنه حربياً لكنَّ إنَّ وقَّتَ باختياره في صفهم ، فهذَرُ .

الثالثة : أن يرمي كفَّاراً يجبُ رميهم تترسُّوا بمسلم فيصيبه .

الثالث : الدية والكفارة ، وهو قُتلُ المخطئ وشيئ العمد .

الرابع : أحدُ أمرَين ، إما القَوْد ، وإما الدية ، ولا كفارة ، وهو العمدُ العدوانُ محضاً .

الخامس : وهو من تَمَّ الأقساط فقط ؛ لأنه لا يجبُ شيئاً ، وهو القُتلُ المباحُ ؛ قُتلَ الحربيِّ ، وقُتلَ العادلِ الباغي ، وعكسه .

#### فائدة

كلُّ سفرٍ لو قصيراً ، فلا بدُّ فيه من مَحْرَمٍ للأنتى ، إلا في أربعة مواضع ؛

الأول : إذا ماتَ مَحْرَمُها في الطريق ، وقد بَعُدَتْ عن البلد .

الثاني : إذا لزمها الهجرة .

الثالث : إذا زَنَتْ وأريدَ تغريبُها ولا مَحْرَم .

الرابع : إذا لزم الحاكمُ إحضارَها بعدَ تحريرِ الدعوى عليها ، وهي في غير بلدِه .

#### فائدة

من ادعى عليه عيناً بيده ولم يُقرَّ ، فإنَّ ادعاها لنفسه ، فهو الخصم ؛ وإلى فملى أربعة أقسام :

الأول : أن يُقرَّ بها لحاضرٍ مكلف ؛ فيلزمه اليمين أنها للمقرِّ له ، فإنَّ نكَلَ ، لزمه بدلها ، ثم إنَّ صدَّقه مقرِّ ، فهي له بيمينه ؛ وإلا فلمُدَّع .

الثاني : أن يقرَّ بها لغائبٍ أو غير مكلف ، فإنَّ كان له بينةٌ ، سُبِّحَتْ ؛ وإلا حَلَفَ أنه لا يلزمه تسليمُ العين ، فإنَّ نكَلَ ، لزمه لمُدَّع بدلها .

الثالث : أن يُقرَّ بها لمجهولٍ ، فيُقالُ له : عَرِّفْهُ ؛ وإلا قضى عليك بالنكول .

الرابع : أن يقولَ : لا هي له ، ولا أعلمُ صاحبها ، فهي لمُدَّع بلا يمين ، ومتى أقام المدعي في هذه الأقسام بينةً ، أخذها بلا يمين .

#### فائدة

إذا تداعيا عيناً في يدٍ غيرهما ، فلا تخلو من خمسة أحوال :

أحدها : أن يدَّعيها هو ولا بينة ؛ فهي له بيمينه ، تتخلَّفُ لكلِّ واحدٍ منهما يميناً ، فإنَّ نكَلَ ، أخذها وبذلَّها ، واقتراها لأيهما يكونُ البذل .

الثانية : أن لا يدَّعيها ، وهو أربعة أقسام :

الأول : أن يُقرَّ بها لأحدهما بعينه ، فهي له بيمينه ، وعلى المقرِّ الحلف ، فإنَّ نكَلَ ، لزمه بدلها .

الثاني : أن يُقرَّ بها لأحدهما لا بعينه ، فهي له بقرعة مع يمينه ، ويحلفُ المقرِّ إن كذَّباه أنه لا يعلمُ عينه ، فإنَّ نكَلَ ، غُرِّمَ للمقروء بدلُ العين .

الثالث : أن يُقرَّ بها لهما ؛ فعليه لكلِّ واحدٍ يمينٌ بالنسبة إلى النصف المقرِّ به لصاحبه ، وعلى كلِّ منهما يمينٌ لصاحبه على النصف المحكوم له به ، فإنَّ نكَلَ المقرِّ ، غُرِّمَ بدلها ويقتسمانه .

الرابع : أن لا يقرَّ بها لهما ، فإنَّ أقرَّ بها لغيرهما ، فهي الفائدة السابقة ، وإلا أُفْرِغَ ، فمن قَرَعَ ، فهي له بيمينه .

الحالة الثالثة : أن يكون لأحدهما بينة ؛ فهي له .

الرابعة : أن يكون لكلِّ منهما بينة ؛ فيتعارضان ويكونان كالعدم ، لكنَّ لو أقرَّ بها لأحدهما قبل إقامة بينتهما ، فالمقرِّ له كذاخل .

الحالة الخامسة : أن يكون لكل من المدعيين ومن هي بيده بيعة؛ فهي لصاحب اليد؛ لسقوط بينهما بالتعارض.

#### فائدة

إذا ادعى شيئاً، فله صور :  
إحداها : أن يكون للمدعي بيعة كاملة في المجلس؛ فليس له إلا إقامتها أو يمين خصمه.  
الثانية : أن تكون غائبة عنه، فله تحليف وإقامتها بعد.  
الثالثة : إذا حلف المنكر، وأقام المدعي شاهداً، وحلف معه، استحق؛ خلافاً لما يحثه «مزي».  
الرابعة : إذا أقام شاهداً وأعلمه القاضي أنَّ له الحلف معه، ويستحق، وقال : لا أحلف؛ لكن يحلف خصمي، فحلف له - انقطعت الخصومة؛ فليس له الحلف مع شاهده، فإن أقام معه آخر، حكيم له بالمال، ويحمل كلام «مزي» على ذلك.  
الخامسة : إذا كان الشاهد في المجلس، ولم يشهد؛ فالظاهر أنَّ له إقامته والحلف معه بعد حلف المنكر؛ لقولهم : أقام شاهداً، وذلك هو تلطفه بالشهادة لا حضوره مع سكوته. اهـ. ملخصاً من «مجموع المنقور» مع بعض تصرف غير مخل.

#### فائدة

##### فروع في النكاح

الأول : الجمع بين المرأة وبناتها، المذهب : أنه يبطل نكاح الأم، ويصح نكاح البنت، وقيل : يبطل نكاح البنت أيضاً. وذكر في «المغني» في سياق كلام لابن المنذر ما نصه : «ولا يجوز الجمع بين المرأة وأبنتها في العقد؛ لما ذكرناه، ولأنَّ الأمَّ إلى بنتها أقرب من الأختين، فإذا لم يجمع

بين الأختين، فالمرأة وابنتها أولى». ثم ذكر في «المغني» بعد ذلك بنحو عشر صفحات ما نصه : «وإن تزوج امرأة وابنتها، فسَدَ فيهما؛ لأنَّ الجمع بينهما محرمٌ؛ فلم يصحَّ فيهما؛ كالأختين». اهـ. وقد ذكر ذلك في (ص ٥٨٤ / ج ٦)، من الطبعة المفردة عن «الشرح الكبير»، والعبارة الأولى (ص ٥٧٤).

وأقول : إن هذا هو الظاهر؛ لأن فساد النكاح ناشئ - كما ذكر - من الجمع لا من الصهر حتى نعلل صحة نكاح الأم بأنه يصحَّ وروده على نكاح البنت.

الفرع الثاني : هل الرضا يدخل في تحريم الصهر والجمع أو لا؟ : جمهور الأمة على دخوله، وهو المذهب، واختار الشيخ تقي الدين عدم دخوله.

الفرع الثالث : هل وطء الشبهة يؤثر في تحريم المصاهرة أو لا؟ : جمهور العلماء على تأثيره، وحكاه ابن المنذر إجماعاً، ولكن ذكر صاحب «الفروع» فيه وجهين. وأما الوطء المحرم : ففي بوث المصاهرة به نزاع مشهور، فقد رجح جمع من المحققين عدم تأثيره، وهو أظهر، والله أعلم.

#### فائدة

إذا أقر بنسب معين، لحقه بشروط :

الأول : إمكان صدقه، فلو أقر ابن عشر سنين بأبوة ابن خمس عشرة سنة، لم يقبل؛ كعكسه.

الثاني : أن لا يدفع به نسباً معروفاً بأن يكون المقر به مجهول النسب، فإن كان معلوم النسب، لم يقبل.

الثالث : أن لا ينازعه أحد، وإلا فيطلب المراجع.

الحالة الخامسة : أن يكون لكل من المدَّعين ومن هي بيده بيعة ؛ فهي لصاحب اليد ؛ لسقوط بينهما بالتعارض .

#### خاتمة

إذا ادعى شيئاً، فله صور :  
إحداها : أن يكون للمدَّعي بيعة كاملة في المجلس ؛ فليس له إلا إقامتها أو يمين خصمه .  
الثانية : أن تكون غايبة عنه، فله تحليف وإقامتها بعد .  
الثالثة : إذا حلف المنكر، وأقام المدَّعي شاهداً، وحلف معه، استحق ؛ خلافاً لما بحثه «مرعي» .  
الرابعة : إذا أقام شاهداً وأعلمه القاضي أنَّ له الحلف معه، ويستحق، وقال : لا أحلف ؛ لكن يحلف خصمي، فحلف له - انقطع الخصومة ؛ فليس له الحلف مع شاهده، فإن أقام معه آخر، حُكِمَ له بالمال، ويحمل كلام «مرعي» على ذلك .  
الخامسة : إذا كان الشاهد في المجلس، ولم يشهد؛ فالظاهر أنَّ له إقامته والحلف معه بعد حلف المنكر؛ لقولهم : فأقام شاهداً، وذلك هو تلفظه بالشهادة لا حضوره مع سكوتة . اهـ . ملخصاً من «مجموع المنقور» مع بعض تصرف غير مخل .

#### خاتمة

#### فروع في النكاح

الأول : الجمع بين المرأة وبناتها، المذهب : أنه يبطل نكاح الأم، ويصح نكاح البنت، وقيل : يبطل نكاح البنت أيضاً . وذكر في «المغني» في سياق كلام لابن المنذر ما نصه : «ولا يجوز الجمع بين المرأة وأمتها في العقد؛ لما ذكرناه، ولأنَّ الأمَّ إلى بنتها أقرب من الأختين، فإذا لم يجمع

بين الأختين، فالمرأة وابنتها أولى» . ثم ذكر في «المغني» بعد ذلك بنحو عشر صفحات ما نصه : «وإن تزوج امرأة وابنتها، فسَدَّ فيهما؛ لأنَّ الجمع بينهما محرَّم؛ فلم يصحَّ فيهما؛ كالأختين» . اهـ . وقد ذكر ذلك في (ص ٥٨٤ / ج ٦)، من الطبعة المفردة عن «الشرح الكبير»، والعبارة الأولى (ص ٥٧٤) .

وأقول : إن هذا هو الظاهر؛ لأن فساد النكاح ناشئٌ - كما ذكر - من الجمع لا من الصهر حتى نعلل صحة نكاح الأم بأنه يصحُّ وروده على نكاح البنت .

الفرع الثاني : هل الرضاغ يدخل في تحريم الصهر والجمع أو لا ؟ : جمهور الأمة على دخوله، وهو المذهب، واختار الشيخ تقي الدين عدم دخوله .

الفرع الثالث : هل وطء الشبهة يؤثر في تحريم المصاهرة أو لا ؟ : ذكر جمهور العلماء على تأثيره، وحكاه ابن المنذر إجماعاً، ولكن ذكر صاحب «الفروع» فيه وجهين . وأما الوطء المحرَّم : ففي ثبوت المصاهرة به نزاع مشهور، فقد رجَّح جمع من المحققين عدم تأثيره، وهو أظهر، والله أعلم .

#### خاتمة

إذا أقرَّ بنسب معين، لحقه بشروط :  
الأول : إمكان صدقه، فلو أقرَّ ابن عشر سنين بأبوة ابن خمس عشرة سنة، لم يُقبل؛ كعكسه .  
الثاني : أن لا يدفع به نسباً معروفاً بأن يكون المُقرُّ به مجهول النسب، فإن كان معلوم النسب، لم يقبل .  
الثالث : أنَّ لا ينازعه أحد، وإلا فيطلب المرجح .

الرابع : أن يصدق المَقْرُ به إن كان حياً مكلفاً، وإلا لم يعتبر تصديقه، فلو أنكر بعد بلوغه، لم يستمع إنكاره.

الخامس : أن يصح الإقرار من المقر بأن يكون أباً وإبناً، فأما غيرهما فلا يصح من ذوي نسب معروف، إلا إذا أقر جميع الورثة المكلفين بمن يصح إقرار مورثهم به، وكذا إن صدق باقيهم بعد تكليفه، أو مات قبل أن يكلف، وإن لم يتفقوا، ثبت من مَثَرَةٍ فقط.

#### فائدة

قول الأصحاب - رحمهم الله - في «الحَجْر» : إذا أثبت شَعراً خشناً حول قَبْلِهِ، حَكِمَ ببلوغه، عمومته يشمل حتى الإنبات بعلاج، لكن ذكروا في «كتاب الإقرار» أن مَنْ أثبت وقد تصرف بما يتوقف على الرشد؛ فادعى أن إنباته بعلاج، لم يقبل، وحكم ببلوغه؛ لأن الأصل عدم ما يدعيه، فمقتضاه أنه إذا ثبت إنباته بعلاج، لم يحكم ببلوغه؛ فلا ينفذ تصرفه.

وبهذا يتبين أن عموم كلامهم في «الحَجْر» مخصوص بما ذكروا في «كتاب الإقرار»، وأنه إذا أثبت بعلاج، لم يحكم ببلوغه، وأظن أني رأيت في كلام الشيخ تقي الدين التصريح بذلك، وهو مقتضى النصوص؛ لأنه إذا كان بعلاج، لم يكن في أوامه، والله أعلم.

ثم رأيت في كلام ابن كثير على قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ [النساء : ٦] ما هو دليل على ذلك؛ فإنه حكى في حصول البلوغ بالإنبات ثلاثة أقوال : ثالثها : يحصل في صبيان أهل الذمة؛ لأنهم لا يحتمل تعجيلهم للبلوغ بالعلاج، دون صبيان المسلمين؛ لأنه يحتمل أنهم أتتوا بمعالجة؛ فهذا التعليل ظاهر، والله أعلم.

#### فائدة

##### المقبوبات قسمان

الأول : أن تكون بزوال محبوب؛ كما في قوله ﷺ : «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ حَزَبًا أَوْ صَيْدًا، انْتَقَصَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ»<sup>(١)</sup>، فعلى هذا يكون اقتناء الكلب لغیر هذه الأغراض الثلاثة مُحَرَّمًا، ودليله فوات هذا المقدار من الأجر.

القسم الثاني : يكون بحصول مكروه، وهو أكثر من الأول؛ على أن فوات المحبوب مستلزم لحصول المكروه؛ لكنه دلالة التزام لا مطابقة.

#### فائدة

قولهم : «هَلَمْ جَرًّا» هو بالتثنية؛ قال في «نهاية السؤل»، شرح منهاج الأصول (ص ٧٠١ ج ٣) : وقوله : «جَرًّا» مؤن؛ قال صاحب «المطالع» : قال ابن الأنباري : معنى قولهم : «هَلَمْ جَرًّا» : سِيرُوا وتمهلوا في سيركم، مأخوذ من الجر، وهو ترك الثعم في سيرها، ثم استعمل فيما حصل الدوام عليه من الأعمال، قال ابن الأنباري : فانتصب جرًّا على المصدر، أي : جرًّا وجرًّا، أو على الحال أو التمييز.

إذا علمت هذا، علمت أن معنى «هَلَمْ جَرًّا» في مثل هذا : أنه استدعى الصور، فانتجرت إليه جرًّا؛ فعبر به مجازاً عن ورود أمثال للأول. اهـ.

#### فائدة

##### نفى القبول هل هو نفى للصحة أو لا؟

اختلفت في ذلك لاختلاف الأدلة، والصواب أن يقال : إن الدليل التائي للقبول على أربعة أقسام :

(١) رواه البخاري، كتاب الذبايح والصيد (٥٤٨٢)، ومسلم، كتاب المساقاة (١٥٧٤).

الرابع : أن يصدق المَقْرُ به إن كان حياً مكلفاً، وإلا لم يعتبر تصديقه، فلو أنكر بعد بلوغه، لم يسمَح إنكاره.

الخامس : أن يصح الإقرارُ من المقر بأن يكون أباً وابناً، فأما غيرهما فلا يصح من ذوي نسب معروف، إلا إذا أقرَّ جميع الورثة المكلفين بمن يصح إقرار مورثهم به، وكذا إن صدق باقئهم بعد تكليفه، أو مات قبل أن يكلف، وإن لم يتفقوا، ثبت من مقرِّ فقط.

#### فائدة

قول الأصحاب - رحمهم الله - في «الحجر» : إذا أثبت شُغراً أخشنا حول قُبله، حَكِمَ ببلوغه، عمومُهُ يشمل حتى الإنبات بعلاج، لكن ذكروا في «كتاب الإقرار» أنَّ مَنْ أثبتَّ وقد تصرف بما يتوَلَّف على الرشد؛ فادعى أن إنباتهُ بعلاج، لم يقتل، وحكم ببلوغه؛ لأن الأصل عدم ما يدَّعيه، فمقتضاه أنه إذا ثبتَّ إنباتهُ بعلاج، لم يحكم ببلوغه؛ فلا ينفذ تصرفه.

وبهذا يتبين أن عموم كلامهم في «الحجر» مخصوص بما ذكروا في «كتاب الإقرار»، وأنه إذا أثبتَّ بعلاج، لم يحكم ببلوغه، وأظنُّ أني رأيتُ في كلام الشيخ تقي الدين النصريِّ بذلك، وهو مقتضى النصوص؛ لأنه إذا كان بعلاج، لم يكن في أوانه، والله أعلم.

ثم رأيتُ في كلام ابن كثير على قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا يَلْقَاكَ الْكَافِرُ ﴾ [النساء : ٦] ما هو دليل على ذلك؛ فإنه حكى في حصول البلوغ بالإنبات ثلاثة أقوال : ثالثها : يحصل في صبيان أهل الذمة؛ لأنهم لا يحتمل تعجيلهم للبلوغ بالعلاج، دون صبيان المسلمين؛ لأنه يحتمل أنهم أُنبتوا بمعالجة؛ فهذا التعليل ظاهر، والله أعلم.

#### فائدة

##### العقوبات قسمان

الأول : أن تكون بزوال محبوب؛ كما في قوله ﷺ : «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَاشِيَةً أَوْ حَزَنَتْ أَوْ صِيدَ، انْتَقَصَ كُلُّ يَوْمٍ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ»<sup>(١)</sup>، فعلى هذا يكون اقتناء الكلب لغير هذه الأغراض الثلاثة مُحَرَّمًا؛ ودليلُهُ فواتُ هذا المقدار من الأجر.

القسم الثاني : يكون بحصول مكروه، وهو أكثر من الأول؛ على أن فوات المحبوب مستلزم لحصول المكروه؛ لكنه دلالة التزام لا مطابقة.

#### فائدة

قولهم : «هَلَمْ جُرًّا» هو بالتثنية؛ قال في «نهاية السؤل»، شرح منهاج الأصول (ص ٧٠ ج ٣) : وقوله : «جُرًّا» مَثَوٌّ؛ قال صاحب «المطالع» : قال ابن الأنباري : معنى قولهم : «هَلَمْ جُرًّا» : سِيرُوا وتمهلوا في سيركم، مأخوذٌ من الجُرِّ، وهو تركُ التَّعَمُّ في سيرها، ثم استعمل فيما حصل الدوامُ عليه من الأعمال، قال ابن الأنباري : فانتصبَ جُرًّا على المصدر، أي : جُرُّوا جُرًّا، أو على الحال أو التمييز.

إذا علمت هذا، علمت أنَّ معنى «هَلَمْ جُرًّا» في مثل هذا : أنه استدعى الصور، فأنجزتُ إليه جُرًّا؛ فعبَّر به مجازاً عن ورود أمثال للأول. اهـ.

#### فائدة

##### نفي القبول هل هو نفي للصحة أو لا؟

اختلفت في ذلك لاختلاف الأدلة، والصواب أن يقال : إن الدليلَ الثاني للقبول على أربعة أقسام :

(١) رواه البخاري، كتاب الدبايح والصيد (٥٤٨٢)، ومسلم، كتاب المساقاة (١٥٧٤).

الأول : أن يكون لانتفاء أمر وجودي؛ مثل: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»<sup>(١)</sup>، ومثل: «لا صيام لمن لم يثبت النية من الليل»<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك؛ فالنفي للقبول هنا نفي للصحة قطعاً؛ لأنه علق قبوله على أمر مطلوب، ولم يحصل؛ فتعين بطلان المنفي.

الثاني : أن يكون لمعنى يقتضي مناقضة المنفي؛ مثل قوله ﷺ: «لا يقبل الله صدقة من غلول»<sup>(٣)</sup>؛ فإن في الغلول معنى ينافي معنى الصدقة؛ إذ المقصود من الصدقة الإحسان، وصرفها من الغلول إساءة كبرى. وهذا أيضاً كالأول، وقد يقال: إنه منه؛ فإن الصدقة تبرع، ولا يصح إلا من مالك، والغلول ليس بمالك؛ فنفى قبول الصدقة لانتفاء الملك، وهو أمر وجودي.

القسم الثالث : أن يكون لغير ذلك؛ مثل قوله ﷺ: «من شرب الخمر، لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً»<sup>(٤)</sup>؛ فنفي القبول هنا يراد به - والله أعلم - أن في هذا شراً كبيراً يقابل ثواب الصلاة هذه المدة، ولا يقتضي البطلان، ومثل هذا قوله ﷺ: «من أتى حُرُافاً فسأله، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»؛ رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.

القسم الرابع : أن يكون الأمر متردداً بين تلك الأقسام، فإن كان أكثر

(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء (١٣٥)، ومسلم، كتاب الطهارة (٢٢٥).

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ: «لا صيام لمن لم يتوضأ من الليل»، كتاب الصيام (١٧٠٠)، وأبو داود بلفظ: «من لم يثبت الصيام قبل الفجر، فلا صيام له»، كتاب الصوم (٢١٥٤)، والنسائي، كتاب الصيام (٢٣٣٣).

(٣) رواه مسلم، كتاب الطهارة (٢٢٤).

(٤) رواه الترمذي، كتاب الأشربة (١٨٦٢)، والنسائي، كتاب الأشربة (٥٦٧٠) وابن ماجه، كتاب الأشربة (٣٣٧٧)، وصححه الألباني.

(٥) في كتاب الطب (٢٢٣٠).

شبهاً بأحدها، ألحق به؛ ولذلك تجد العلماء مختلفين في هذا القسم. فمن ذلك: ما ورد في العبد الآبق، والمرأة الساخط عليها زوجها، وإمام القوم المكروه بينهم: أن صلاتهم لا تجاوز آذانهم<sup>(١)</sup>.

فمن قال: إن في هؤلاء معنى يناقض المنفي، قال: لا تصح، وهو المذهب في الآبق، لكنهم خصّوه بالنفل؛ لأن الفرض سيوقعه عند سيده، ولا حق له في ذمته، وأما إحرامه، فخرج ابن عثيم بطلانه أيضاً، لكن قال الشيخ تقي الدين: إن بطلان صلاته أقوى؛ لأنه غاصب للزمان والمكان، بل قال الشيخ: إن بطلان فرضه قوي - أيضاً - كما جاء الحديث مرفوعاً بنفي قبول صلاته. اهـ.

وأما الناشر: فلم يحكموا فيها حكم العبد الآبق، ولعل الفرق بينهما: أن زمن العبد مملوك لسيده من جميع الوجوه بخلاف الزوجة؛ فإن الزوج لا يملك منها إلا زمناً يتمكن به من الاستمتاع ضرورة ملكه للاستمتاع وما يلحق به؛ ولذلك صحت إجارته العبد بخلاف الزوجة.

وأما من أَمَّ قوماً يكرهونه: فلا من مقصود الجماعة حصول الاتفاق، والإمامة من ضرورة الجماعة، فإذا بطل مقصود الجماعة، بطل ما كان من ضرورتها؛ لبطلانها ببطلان مقصودها، فإذا بطلت إمامته، بطلت صلاته؛ ولذلك نقل في «الكتب» عن بعض الأصحاب: فساد صلاته إذا تعدد، ثم قال بعد ذلك: وكأني الأخبار لضعفها لا تنهض للحريم، وإن كانت تقتضيه؛ فيستدل بها على الكراهة، كما يستدل بخير ضعيف ظاهره يقتضي أمراً على نديته ذلك الأمر، ولا يقال: لعل هناك صارفاً عن مقتضى الدليل ولم يُذكر؛ لأنه خلاف الظاهر. اهـ.

(١) ذلك في حديث أمانة: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم...» وذكر الحديث، رواه الترمذي، كتاب الصلاة (٣٦٠)، وصححه.



الأول : أن يكون لانتفاء أمر وجودي؛ مثل : «لا يقبلُ اللهُ صلاةَ أحدكم إذا أحدثَ حتى يتوضَّأ»<sup>(١)</sup>، ومثل : «لا صيامَ لمن لم يُمَيِّتِ النيةَ من الليل»<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك؛ فالنفي للقبول هنا نفي للصحة قطعاً؛ لأنه علَّق قبوله على أمر مطلوب، ولم يحصل؛ فتعيَّن بطلان المتنبي.

الثاني : أن يكون لمعنى يقتضي مناقضة المتنبي؛ مثل قوله ﷺ: «لا يقبلُ اللهُ صدقةً من غُلُول»<sup>(٣)</sup>؛ فإنَّ في الغلول معنى يتنافى معنى الصدقة؛ إذ المقصود من الصدقة الإحسان، وصرفها من الغلول إساءة كبرى. وهذا أيضاً كالأول، وقد يقال: إنه منه؛ فإنَّ الصدقة تبرُّع، ولا يصح إلا من مالك، والغُلَّ ليس بمالك؛ فنفي قبول الصدقة لانتفاء الملك، وهو أمر وجودي.

القسم الثالث : أن يكون لغير ذلك؛ مثل قوله ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الحَمْزَ، لم تقبلْ له صلاةٌ أربعين صباحاً»<sup>(٤)</sup>؛ فنفي القبول هنا يرادُّ به - والله أعلم - أنَّ في هذا شراً كبيراً يقابل ثواب الصلاة هذه المدة، ولا يقتضي البطلان، ومثل هذا قوله ﷺ: «مَنْ أتى عُرْافاً فسأله، لم تقبلْ له صلاةٌ أربعين ليلةً»؛ رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.

القسم الرابع : أن يكون الأمر متردداً بين تلك الأقسام، فإنَّ كان أكثر

(١) رواه البخاري، كتاب الوضوء (١٣٥)، ومسلم، كتاب الطهارة (٢٢٥).

(٢) رواه ابن ماجه بلفظ: «لا صيام لمن لم يُمَيِّتِ من الليل»، كتاب الصيام (١٧٠٠)، وأبو داود بلفظ: «من لم يُمَيِّتِ الصيام قبل الفجر، فلا صيام له»، كتاب الصوم (٢٤٥٤)، والنسائي، كتاب الصيام (٢٣٣٣).

(٣) رواه مسلم، كتاب الطهارة (٢٢٤).

(٤) رواه الترمذي، كتاب الأشربة (١٨٢٢)، والنسائي، كتاب الأشربة (٥٦٧٠) وابن ماجه، كتاب الأشربة (٢٣٧٧)، وصححه الألباني.

(٥) في كتاب الطب (٢٢٣٠).

شيئاً بأحدها، ألحَّ به؛ ولذلك تجد العلماء مختلفين في هذا القسم. فمن ذلك: ما ورد في العبد الآق، والمرأة الساعط عليها زوجها، وإمام القوم المكروه بينهم: أنَّ صلاتهم لا تجاوز آذانهم<sup>(١)</sup>.

فمن قال: إن في هؤلاء معنى يناقض المتنبي، قال: لا تصحُّ، وهو المذهب في الآق، لكنهم خصَّوه بالنفل؛ لأن القرض سبوقه عند سيده، ولا حَقَّ له في ذمته، وأما إحرامه، فخرج ابن عَقيْل بطلانه أيضاً، لكن قال الشيخ تقي الدين: إنَّ بطلان صلاته أقوى؛ لأنه غاصب للزمان والمكان، بل قال الشيخ: إن بطلان فرضه قويٌّ - أيضاً - كما جاء الحديث مرفوعاً بنفي قبول صلاته. اهـ.

وأما الناشز: فلم يحكموا فيها حكمَ العبد الآق، ولعلَّ الفرق بينهما: أن زمن العبد مملوكٌ لسيده من جميع الوجوه بخلاف الزوجة؛ فإنَّ الزوج لا يملك منها إلا زمناً يتمكَّن به من الاستمتاع ضرورة ملكه للاستمتاع وما يلحقُ به؛ ولذلك صَحَّت إجارته العبد بخلاف الزوجة.

وأما مَنْ أُمَّ قوماً يكرهونه: فلا بُدَّ مِنْ مقصود الجماعة حصول الائتلاف، والإمامة مِنْ ضرورة الجماعة، فإذا بطلَ مقصود الجماعة، بطلَ ما كان من ضرورتها؛ لبطلانها ببطلان مقصودها، فإذا بطلت إمامته، بطلت صلاته؛ ولذلك نقل في «النكت» عن بعض الأصحاب: فسأدُ صلاته إذا تعسَّد، ثم قال بعد ذلك: وكأَنَّ الأخبار لضعفها لا تنهَضُ للتحريم، وإن كانت تقتضيه؛ فيستدلُّ بها على الكراهة، كما يستدلُّ بخير ضعيف ظاهره يقتضي أمراً على نِدْبَةِ ذلك الأمر، ولا يقال: لعلَّ هناك صارفاً عن مقتضى الدليل ولم يُدَكَّر؛ لأنه خلاف الظاهر. اهـ.

(١) ذلك في حديث أمامة: «ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم...» وذكر الحديث، رواه الترمذي، كتاب الصلاة (٣٦٠)، وحُسنه.

## فائدة

توقيت المواقيت للإحرام هو من معجزات النبي ﷺ، ثم إن اختلافها في البُعد من الأمور التي يجب تلقُّها عن الشارع، سواء علم حكمته أم لا، ولكن يظهر - والله أعلم - أن أسباب بُعد مهَل المدينة إنما هو لأجل تقارب مشاعر الحرمين، وأنه لا يكاد يخرج من حد حرم المدينة حتى يدخل في الإحرام الذي هو من تعظيم حَرَم مكة، والله أعلم.

## فائدة

قول الأصحاب - رحمهم الله - في المشفرة: تغطي جانباً من وجهها؛ لأنه لا يمكنها تغطية جميع الرأس إلا بجزء من الوجه، فستُر الرأس كذلك أولى؛ وعللوا بأنه لا يختص ستره بالإحرام، بل هو عام بخلاف كشف الوجه، فإنه خاص.

وكلامهم هذا يدل على أن مراعاة الحكم العام مقدّم على ما كان مختصاً بحال دون آخرى.

ومثل ذلك: النضان إذا كانا عائتيين وتعارضا؛ فيقدّم ما كان عموماً محكماً على ما كان فيه تخصيص؛ كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله.

## فائدة

## التخيير في الشرع نوعان

أحدهما: مَنْ خيّر فيما يفعله لغيره بوكالة مطلقة أو ولاية، فالتخيير هنا راجع للمصلحة؛ فعليه أن يختار ما هو أصح.

الثاني: المتصرف لنفسه، وهو نوعان:

الأول: أن يؤمّر بنظر ما هو الأصلح بحسب اجتهاده؛ وذلك كما يؤمّر المجتهد بطلب أقوى الآراء.

الثاني: أن يُباح له ما شاء؛ كما يختار المُحرّم بين الأنساك الثلاثة، ونحو ذلك. اهـ. ملخصاً من «مختصر الفتاوى»، طبع محمد حامد (ص ٦٢٢).

## فائدة

إذا أبدل نصاب سائمة بمثله، فعلى أربعة أقسام:

الأول: أن يُبدل نصاباً لتجارة بنصاب لتجارة؛ فينبى.

الثاني: أن يبدل نصاباً لِقْنِيّة بنصاب لِقْنِيّة؛ فينبى، إلا أن يبدل ما تجب الزكاة في عينه بما تجب في غيره؛ كخمس وعشرين بعيراً بخمسة في ظاهر كلامهم.

الثالث: أن يبدل نصاباً لِقْنِيّة بنصاب لتجارة، كأن يشتري نصاباً للتجارة بمثله للِقْنِيّة؛ فينبى، كما صرح به في «الفروع» و«التنقيح» و«الإقناع» و«شرح الزاد»؛ وعللوه بقوله: «لأن السّوم سبب للزكاة؛ قدّم عليه زكاة التجارة لقوّتها؛ فبزوال المعاري يثبت حكم السوم لظهوره». اهـ.

وهذا التعليل كما ترى لا يتلاءم مع الصورة المذكورة، وإنما يتلاءم مع صورة:

القسم الرابع: أن يُبدل نصاباً لتجارة بنصاب لِقْنِيّة، وهي صورة «المنتهى»، لكن عارضه الشيخ منصور بكلام «الفروع»، و«التنقيح»، ويقول «المنتهى» بعد: «مَنْ ملك نصاباً سائمة لتجارة نصف حول، ثم قطع نية التجارة، استأنفه»، قال: فهذا أولى. اهـ.

وهذه الصورة - أعني صورة القسم الرابع - هي التي صورها في «الكافي»؛ وعللها بما عللوا به الصورة في القسم الثالث.

والظاهر: أن الصورة منقلبة على صاحب «الفروع» وتبعه مَنْ بعده،

## فائدة

توقيت المواقيت للإحرام هو من معجزات النبي ﷺ، ثم إن اختلافها في البعد من الأمور التي يجب تلقّيها عن الشارع، سواء علم حكمته أم لا، ولكن يظهر - والله أعلم - أن أسباب بُعْد مُهَلِّ المدينة إنما هو لأجل تقارب مشاعر الحرمين، وأنه لا يكاد يخرج من حد حرم المدينة حتى يدخل في الإحرام الذي هو من تعظيم حرم مكة، والله أعلم.

## فائدة

قول الأصحاب - رحمهم الله - في المُخْرَمَة: تغطي جانباً من وجهها؛ لأنه لا يمكنها تغطية جميع الرأس إلا بجزء من الوجه، فسُيِّرَ الرأس كذلك أولى؛ وعلّلوا بأنه لا يختص ستره بالإحرام، بل هو عام بخلاف كشف الوجه، فإنه خاص.

وكلامهم هذا يدل على أن مراعاة الحكم العام مقدّم على ما كان مختصاً بحالة دون أخرى.

ومثل ذلك: النّصّان إذا كانا عاتيين وتعارضا؛ فيقدّم ما كان عموميه محكماً على ما كان فيه تخصيص؛ كما قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله.

## فائدة

## التخيير في الشرع نوعان

أحدهما: مَنْ خَيَّرَ فيما يفعله لغيره بوكالة مطلقة أو ولاية، فالتخيير هنا راجع للمصلحة؛ فعليه أن يختار ما هو أصح.

الثاني: المتصرف لنفسه، وهو نوعان:

الأول: أن يؤمّر بنظر ما هو الأصلح بحسب اجتهاده؛ وذلك كما يؤمّر المجتهد بطلب أقوى الآراء.

الثاني: أن يُتَّخَذَ له ما شاء؛ كما يخير المُخْرَمُ بين الأنساك الثلاثة، ونحو ذلك. اهـ. ملخصاً من «مختصر الفتاوى»، طبع محمد حامد (ص ٢٢٢).

## فائدة

إذا أبدل نصاب سائمة بمثله، فعلى أربعة أقسام:

الأول: أن يُبدل نصاباً لتجارة بنصاب لتجارة؛ فيبني.

الثاني: أن يبدل نصاباً لِقَيْة بنصاب لِقَيْة؛ فيبني، إلا أن يبدل ما تجب الزكاة في عينه بما تجب في غيره؛ كخمس وعشرين بغير أخمسي في ظاهر كلامهم.

الثالث: أن يبدل نصاباً لِقَيْة بنصاب لتجارة، كأن يشتري نصاباً للتجارة بمثله لِقَيْة؛ فيبني، كما صرح به في «الفروع» و«التنقيح» و«الإقناع» و«شرح الزاد» وعلّلوه بقوله: «لأنَّ السَّوْمَ سببٌ للزكاة؛ قدّم عليه زكاة التجارة لقوتها؛ فبزوال المعارضي يثبت حكم السوم لظهوره». اهـ.

وهذا التعليل كما ترى لا يتلاءم مع الصورة المذكورة، وإنما يتلاءم مع صورة:

القسم الرابع: أن يُبدل نصاباً لتجارة بنصاب لِقَيْة، وهي صورة «المنتهى»، لكن عارضه الشيخ منصور بكلام «الفروع»، و«التنقيح»، ويقول «المنتهى» بعد: «مَنْ مَلَكَ نصاباً سائمةً لتجارة نصف حول، ثم قطع نية التجارة، استأنفه»، قال: فهنا أولى. اهـ.

وهذه الصورة - أعني صورة القسم الرابع - هي التي صورها في «الكافي»؛ وعلّلها بما علّلوا به الصورة في القسم الثالث.

والظاهر: أن الصورة منقبة على صاحب «الفروع» وتبعه مَنْ بعده،

وعلى تقدير الانقلاب: يكونُ كلامُ «المنتهى» في المسألة الأخيرة على الوجه الثاني في المسألة التي في القسم الرابع؛ فإنَّ فيها وجهين: الانقطاع، والبناء، والله أعلم.

#### فائدة

إذا اختلفت نيته في النصاب، فلا يخلو من حالين: إحداهما: أن يكونَ للتجارة ونواها لغيرها، فتؤثر نيته، ثم إن نواه على حالةٍ تجبُ فيها الزكاة، استأنفت حولاً، وإلا فلا زكاة، ولكن في «المنتهى»: «أنه إذا نوى بعيد التجارة أو ثيابها شيئاً محرماً، انقطعَ بمجرد نيته»؛ فمفهومه: إن لم يكن محرماً، فلا بدَّ من تحقق ذلك بالفعل؛ كالسائمة إذا نواها لعملٍ محرّم، انقطعَ بنيته، وإن كان لعملٍ مباح، لم ينقطع إلا بالفعل.

الحالة الثانية: أن يكونَ لغير التجارة، فنيته على صور:  
الأولى: أن ينوي به التجارة، فلا يكونُ لها إلا حلُّ اللبس.  
الثانية: أن يكونَ حلًّا معدًّا للكراء أو النفقة، ثم ينوي إعارته أو لبسه؛ فلا تكونُ نيته مؤثرة حتى يعيره أو يلبسه.  
الثالثة: عكس ذلك؛ ففيه الزكاة بمجرد النية.  
الرابعة: أن يكونَ له سائمةٌ للذِّرِّ والنَّسْلِ، فينويها لقطع الطريق أو نحوه من الأفعال المحرّمة، فينقطع الحول ولا زكاة؛ كذا قالوا؛ وفيه نظر.  
الخامسة: إن نواها لعملٍ مباح؛ فلا ينقطع إلا بمباشرة.  
السادسة: عكس ذلك، فتؤثر نيته، وتكونُ للسوم بمجرد ما.  
السابعة: له سائمةٌ للذِّرِّ والنَّسْلِ، فنواها للتجارة، فلا عبرة بنيته.  
الثامنة: عكسها، ففيها الزكاة للسوم، ويبتلىء الحول.  
التاسعة: عنده عروضٌ لِقَيْتِيَّة، فنواها للتجارة؛ فلا أثر لها.

العاشرة: عكسها، فظاهرُ كلامِ «المنتهى» في «باب زكاة السائمة» أنه إن نواها لمحرّم، انقطع؛ وإلا فلا قَبْلَ مباشرة العمل، وصحَّح في «باب زكاة العروض» أنها تصيرُ لها بمجرد النية، وهو الموافق للقياس.

#### فائدة

النية في إخراج الزكاة على أربعة أقسام

الأول: أن تكونَ شرطاً من المالك فقط؛ وذلك فيما إذا فرَّقها مالِكها المكلف بنفسه.

الثاني: أن تكونَ شرطاً من غيره فقط؛ وذلك فيما إذا كان المالك غير مكلف، فينوي إخراجها وليه في ماله.

الثالث: أن تكونَ شرطاً من المالك ومن غيره، وذلك فيما إذا وكل في إخراجها وبعد الزمن؛ فتشترطُ من الوكيل أيضاً عند دفعها للفقير.

الرابع: أن لا تشترط النية أصلاً؛ وذلك في ثلاث صور:

الأولى: إذا تعذّر وصولُ المالِك بَحْيَسٍ أو غيره، فأخذها الإمام أو الساعي، وتجزئ ظاهره وباطنه.

الثانية: إذا امتنع المالكُ من أدائها، فأخذها الإمام أو الساعي قهراً؛ فتجزئ ظاهره وباطنه.

الثالثة: إذا غيَّب ماله، فأخذها الإمام أو الساعي بعد العثور عليه، وتجزئ ظاهره وباطنه.

#### فائدة

قولُ النبي ﷺ: «أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا»<sup>(١)</sup> يدلُّ على عدة أصول من أصول الفرائض:

(١) رواه البخاري، كتاب الفرائض (٦٧٣٢)، ومسلم، كتاب الفرائض (١٦١٥).

وعلى تقدير الانقلاب: يكون كلام «المنتهى» في المسألة الأخيرة على الوجه الثاني في المسألة التي في القسم الرابع؛ فإن فيها وجهين: الانقطاع، والبناء، والله أعلم.

#### فائدة

إذا اختلفت نيته في النصاب، فلا يخلو من حالين: إحداهما: أن يكون للتجارة ونواها لغيرها، فتؤثر نيته، ثم إن نواه على حالة تجب فيها الزكاة، استأنفت حولاً، وإلا فلا زكاة، ولكن في «المنتهى»: «أنه إذا نوى بيعيد التجارة أو ثيابها شيئاً مُحَرَّمًا، انقطع بمجرد نيته؛ فمفهومه: إن لم يكن مُحَرَّمًا، فلا بد من تحقق ذلك بالفعل؛ كالسائمة إذا نواه لعمل محرم، انقطع بنيته، وإن كان لعمل مباح، لم ينقطع إلا بالفعل.

الحالة الثانية: أن يكون لغير التجارة، فنيته على صور: الأولى: أن ينوي به التجارة، فلا يكون لها إلا حالي ليس. الثانية: أن يكون حلياً معداً للكره أو النفقة، ثم ينوي إعارته أو لبسه؛ فلا تكون نيته مؤثرة حتى يعبره أو يلبسه. الثالثة: عكس ذلك؛ ففيه الزكاة بمجرد النية. الرابعة: أن يكون له سائمة للذّر والتسّل، فينويها لقطع الطريق أو نحوه من الأفعال المحرّمة، فينقطع الحول ولا زكاة؛ كذا قالوا؛ وفيه نظر. الخامسة: إن نواه لعمل مباح؛ فلا ينقطع إلا بمباشرة. السادسة: عكس ذلك، فتؤثر نيته، وتكون للسوم بمجرد نواها. السابعة: له سائمة للذّر والتسّل، فنواها للتجارة، فلا عبرة بنيته. الثامنة: عكسها، ففيها الزكاة للسوم، ويبتدىء الحول. التاسعة: عنده عروض لِقَيْتِيَّة، فنواها للتجارة؛ فلا أثر لها.

العاشرة: عكسها، فظاهر كلام «المنتهى» في «باب زكاة السائمة» أنه إن نواها لمحرم، انقطع؛ وإلا فلا قبل مباشرة العمل، وصريح في «باب زكاة العروض» أنها تصير لها بمجرد النية، وهو الموافق للقياس.

#### فائدة

##### النية في إخراج الزكاة على أربعة أقسام

الأول: أن تكون شرطاً من المالك فقط؛ وذلك فيما إذا فرقها مالكها المكلف بنفسه.

الثاني: أن تكون شرطاً من غيره فقط؛ وذلك فيما إذا كان المالك غير مكلف، فينوي إخراجها وليه في ماله.

الثالث: أن تكون شرطاً من المالك ومن غيره، وذلك فيما إذا وكل في إخراجها وبعد الزمن؛ فتشترط من الوكيل أيضاً عند دفعها للفقير.

الرابع: أن لا تشترط النية أصلاً؛ وذلك في ثلاث صور:

الأولى: إذا تعدّر وصولاً إلى المالك بختيس أو غيره، فأخذها الإمام أو الساعي، وتجزىء ظاهراً وباطناً.

الثانية: إذا امتنع المالك من أدائها، فأخذها الإمام أو الساعي قهراً؛ فتجزىء ظاهراً لا باطناً.

الثالثة: إذا غيب ماله، فأخذها الإمام أو الساعي بعد العثور عليه، وتجزىء ظاهراً لا باطناً.

#### فائدة

قول النبي ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرائضَ بِأَهْلِهَا»<sup>(١)</sup> يدلُّ على عدة أصول من أصول الفرائض:

(١) رواه البخاري، كتاب الفرائض (٦٧٣٢)، ومسلم، كتاب الفرائض (١٦١٥).

أولاً : أنَّ أصحابَ الفروضِ مقدّمون على العصباء .

ثانياً : وجوبُ استيعابِ أصحابِ الفروضِ بالحقاقهم فروضهم ولو أدّى إلى النقص والتعويل إذا كان كلُّهم وارثين ، فيكونُ فيه دليلٌ للعمل ، ودليلٌ بعمومه على سقوطِ الإخوة الأشقاء في الجمارية .

ومنها : أنه كما يدلُّ على القول ، فيدلُّ بفحواه ومعناه على الردِّ إذا تعدّر وجودُ العصباء ، وبقي بعد الفروض بقيّةٌ على نسبة فروضهم ؛ كما هو روايةُ اختارها الشيخ ؛ كما يقولُ لهم فينقصون ، فيزدادون .

ومنها : يؤخذُ حدُّ العاصب ، وأنهم جميعُ ذكور القرابة من أصول ، وفروع ، وفروع أصول كما هو معروف .

فأما الإخوة من الأم : فأصحاب فروض .

وأما الزوج : فمن غير القرابة .

(وأما الممتق : فليس بقريب أيضاً .

وأما الأخوات لغير أم مع البنات ، أو مع إخوتهن ، أو إناث الفروع مع ذكوره : فغير عصب بالنفس .

ومنها : أنه يؤخذ أيضاً حكمُ العاصب ، وأنه هو الذي إذا استكملّت الفروضُ التركة ، ومن لازم ذلك استبدادُه بالمال إذا انفرد ، فكلُّها تؤخذ من منطوق ومفهوم قوله : «فما بقي : فلأولَى رَجُلٍ ذَكَرٌ»<sup>(١)</sup> .

ومنها : يؤخذُ ترتيبُ التعصيب بقوله : «أولَى» ، والأولوية هنا القربى ؛ فأقربُهُم الفروع الذكور ، ثم الأصول الذكور ، ثم فروع الأصول الذكور ، الأقرب فالأقرب ؛ فلا يَسُدُّ عن هذا الحديث من العصباء في

(١) تكملة للحديث السابق .

النسب شيءٌ حدّاً وحكماً وترتيباً .

ويؤخذ من هذا نوعان من أنواع الحجب :

- حجب استغراق الفروض للعصباء .

- وحجب الأقرب من العصباء منزلةً وجهة للأبعد . اهـ . من خطِّ كتبه شيخنا عبدالرحمن بن سعد في ١٣٧٢ هـ ، سوى ما بين القوسين فمتمي .

#### فائدة

اعلم أنَّ قسمة التركات : هي ثمرة علم الفرائض ، ومعرفة كيفيةها من باب ما لا يتيمُّ الواجب إلا به ، وقد أحينا إيراد شيء مما مرَّ الله به ، فنقول مستعينين بالله : لمعرفة قسمة التركة طرُق :

الأول : طريقُ النسبة ، وهو أسهلُّ الوجوه وأعظمُ نفعاً ، وذلك بأن تُنسب ما لكلِّ وارث من المسألة إليها ، وتعطيه من التركة بمثل تلك النسبة ، ففي زوج وأبوين وبنين ، والتركة عشرون : للزوج ثلاثة من خمسة عشر ، وهي خمس المسألة ؛ فيأخذ بمثل نسبته من التركة أربعة ، ولكلِّ واحد من الأبوين اثنان من خمسة عشر ، وهما ثلثا خمس المسألة ، فكلُّ واحد ثلثا خمس التركة ، ثلاثة دراهم إلا ثلثاً ، وللبنتين ثمانية من خمسة عشر ، وهي ثلث وخمس المسألة ، فلهما من التركة كذلك أحد عشر إلا ثلثاً .

الطريق الثاني : أن تُضرب السهام في التركة ، وتقسّم الحاصل على المسألة أو ما صحت منه .

ففي المثال : للزوج ثلاثة في عشرين بستين ، وإذا قسمتها على المسألة خمسة عشر خرج أربعة ، فهي نصيبه ، ولكلِّ واحد من الأبوين اثنان في عشرين بأربعين . وبعد قسمتها على الخمسة عشر يخرج نصيب

أولاً : أنَّ أصحاب الفروض مقدّمون على العصباء .  
 ثانياً : وجوب استيعاب أصحاب الفروض بالحقاقهم فروضهم ولو أدّى إلى النقص والتعويل إذا كان كلهم وارثين ، فيكون فيه دليل للعول ، ودليل بعمومه على سقوط الإخوة الأشقاء في الجمارية .  
 ومنها : أنه كما يدلُّ على العول ، فيدلُّ بفحواه ومعناه على الردِّ إذا تعدّ وجود العصباء ، وبقي بعد الفروض بقيّة على نسبة فروضهم ؛ كما هو رواية اختارها الشيخ ؛ كما يقول لهم فينقصون ، فيردُّ عليهم ويزدادون .

ومنها : يؤخذ حدُّ العاصب ، وأنهم جميعٌ ذكور القرابة من أصول ، وفروع ، وفروع أصول كما هو معروف .  
 فأما الإخوة من الأم : فأصحاب فروض .

وأما الزوج : فمن غير القرابة .  
 (وأما المعتقد : فليس بقریب أيضاً .  
 وأما الأخوات لغير أم مع البنات ، أو مع إخوتهن ، أو إناث الفروع مع ذكوره : فغير عصبية بالنفس) .

ومنها : أنه يؤخذ أيضاً حكمُ العاصب ، وأنه هو الذي إذا استكملّت الفروض التركة ، ومن لازم ذلك استبدادُه بالمال إذا انفرد ، فكلُّها تؤخذ من منطوق ومفهوم قوله : «فَمَا بَقِيَ : فَلِلْأُولَى رَجُلٌ ذَكَرٌ»<sup>(١)</sup> .

ومنها : يؤخذ ترتيبُ التعصيب بقوله : «أُولَى» ، والأولوية هنا القرب ؛ فأقربهم الفروع الذكور ، ثم الأصول الذكور ، ثم فروع الأصول الذكور ، الأقرب فالأقرب ؛ فلا يشدُّ عن هذا الحديث من العصباء في

(١) تكملة للحديث السابق .

النسب شيءٌ حدّاً وحكماً وترتيباً .  
 ويؤخذ من هذا نوعان من أنواع الخجب :  
 - خجب استغراق الفروض للعصباء .  
 - وخجب الأقرب من العصباء منزلةً وجهةً للأبعد . اهـ . من خطِّ كتبه شيخنا عبدالرحمن بن سعدي في ١٣٧٢/٤/٥ هـ ، سوى ما بين القوسين فمفتي .

#### فائدة

اعلم أنَّ قسمة التركات : هي ثمرة علم الفرائض ، ومعرفة كيفيتها من باب ما لا يتبيّن الواجب إلا به ، وقد أحببنا إيراد شيء مما مرَّ الله به ، فتقول مستعينين بالله : لمعرفة قسمة التركة طرقٌ :

الأول : طريق النسبة ، وهو أسهلُّ الوجوه وأعظمها نفعاً ، وذلك بأن تنسب ما لكل وارث من المسألة إليها ، وتعطيه من التركة بمثل تلك النسبة ، ففي زوج وأبوين وبنيتين ، والتركة عشرون : للزوج ثلاثة من خمسة عشر ، وهي خمس المسألة ؛ فيأخذ بمثل نسبته من التركة أربعة ، ولكل واحد من الأبوين اثنان من خمسة عشر ، وهما ثلثا خمس المسألة ، فلكل واحد ثلثا خمس التركة ، ثلاثة دراهم إلا ثلثاً ، وللبنيتين ثمانية من خمسة عشر ، وهي ثلث وخمس المسألة ، فلهما من التركة كذلك أحد عشر إلا ثلثاً .

الطريق الثاني : أن تضرب السهام في التركة ، وتقسّم الحاصل على المسألة أو ما صيغت منه .

ففي المثال : للزوج ثلاثة في عشرين بستين ، وإذا قسمتها على المسألة خمسة عشر خرج أربعة ، فهي نصيبه ، ولكل واحد من الأبوين اثنان في عشرين بأربعين . وبعد قسمتها على الخمسة عشر يخرج نصيب

كل واحد من التركة ثلاثة إلا ثلثاً. وإذا ضربت سهام البتتين في التركة بلغ مائة وستين، وبقسمتها على المسألة يتبين أن نصيبهما من التركة أحد عشر إلا ثلثاً.

وكيفية وضعها في الشباك: أن تضع من اليمين أولاً أسماء الورثة، يليه ما صحت المسألة منه، ثم التركة، وتضع ما لكل واحد من المسألة أو التركة بإزائه:

فإن كان في نصيب أحد من التركة كسر؛ كما في المثال، جعلت المسألة أضلاعاً؛ بأن تحولها إلى العدد أو الأعداد التي إذا ضربت أحدها في الآخر، خرجت المسألة.

فأضلاع مسائلنا هذه: ثلاثة، وخمسة، فتضع الأكبر منها مئة يلي التركة، والأصغر بالطرف من جهة اليسار، فإذا ثقت الأضلاع، فاضرب سهم كل واحد من المسألة في التركة، ثم اقسم الحاصل على الضلع الأصغر، فإن لم يتق كسر، جعلت ما تحته إما صيفراً أو بياضاً، وإلا وضعت الكسر تحته.

وأما الصحيح: فنقسمه على الضلع الآخر الذي يليه، ونفعل فيه فعلك في هذا إلى أن يصل العدد إلى التركة، فنضعه تحته، ويكون نصيب الوارث.

واعلم: أن كل ضلع بالنسبة لِمَا فوقه كواحد منه؛ ففي المثال نقول: للزوج من المسألة ثلاثة مضروبة في التركة عشرين يبلغ ستين، وبقسمها على الضلع الأصغر يخرج عشرون، فاقسم العشرين على الضلع الأكبر خمسة يخرج أربعة، وهو عدد صحيح، فنضعه تحت التركة، وإذا ضربت نصيب كل واحد من الأبوين في التركة، خرج له أربعون؛ فنقسمها على الضلع الأصغر، فيخرج ثلاثة عشر صحيحة وواحد كسر؛ فنضعه تحت

الضلع؛ ثم تقسم الثلاثة عشر الصحيحة على الضلع الأصغر؛ فيخرج اثنان صحيحان، فنضعهما تحت التركة وثلاثة منكسرة نضعها تحت الضلع، وإذا أعدت نظرك إلى سهام البتتين - وهي ثمانية - فضربتها في التركة، بلغت مائة وستين، فاقسمها على الضلع الأصغر يخرج ثلاثة وخمسون وواحد كسر، فضع الكسر تحت المقسوم عليه، ثم اقسم الصحيح على الضلع الأكبر يخرج عشرة صحيحة نضعها تحت التركة، وثلاثة كسر نضعها تحت الضلع.

وكيفية اختبار صحتها: أن تجمع كل عدد تحت الضلعين، وتقسم الحاصل على الضلع، ثم تضع الحاصل من القسمة إلى ما قبله، فنضم الحاصل في الضلع الأصغر إلى الحاصل في الضلع الأكبر، ثم الحاصل من الجميع إلى التركة؛ فإن قابل التركة فالقسم صحيح؛ وإلا فلا.

#### قائدة

وهناك جدول شباك يسهل علينا ذلك،

ت	١٥	٢٠	٥	٣
ج	٣	٤	٠	٠
بنت	٤	٥	١	٢
بنت	٤	٥	١	٢
أم	٢	٢	٣	١
أب	٢	٢	٣	١
	١٥	٢٠	٢	٢

فتجد في هذا الجدول أذا جمعنا ما تحت الضلع الأصغر، ثم قسمناه عليه، فخرج اثنان، فضعناهما إلى ما تحت الضلع الأكبر، ثم قسمنا المجموع عليه، فخرج اثنان ضممناهما إلى ما تحت التركة؛ فخرجت التركة؛ وهذا العمل ليس مختصاً بهذه الطريق فقط، بل سترى أمامك ماله عرى وثيقة فيه.



كل واحد من التركة ثلاثة إلا ثلثاً. وإذا ضربت سهام البنتين في التركة بلغ مائة وستين، وبقسمتها على المسألة يتبين أن نصيبهما من التركة أحد عشر إلا ثلثاً.

وكيفية وضعها في الشباك: أن تضع من اليمين أولاً أسماء الورثة، يليه ما صغرت المسألة منه، ثم التركة، وتضع ما لكل واحد من المسألة أو التركة بإزائه:

فإن كان في نصيب أحد من التركة كثر؛ كما في المثال، جعلت المسألة أضلاعاً؛ بأن تحولها إلى العدد أو الأعداد التي إذا ضربت أحدها في الآخر، خرجت المسألة.

فأضلاع مسائلنا هذه: ثلاثة، وخمسة، فتضع الأكبر منها يمناً يلي التركة، والأصغر بالطرف من جهة اليسار، فإذا تمت الأضلاع، فاضرب سهم كل واحد من المسألة في التركة، ثم اقسم الحاصل على الضلع الأصغر، فإن لم يتبق كسر، جعلت ما تحته إما صيفراً أو بياضاً، وإلا وضعت الكسر تحته.

وأما الصحيح: فتقسمه على الضلع الآخر الذي يليه، وتعمل فيه فلك في هذا إلى أن يصل العدد إلى التركة، فتضعه تحته، ويكون نصيب الوارث.

واعلم: أن كل ضلع بالنسبة لِمَا فوقه كواحد منه؛ ففي المثال نقول: للزوج من المسألة ثلاثة مضروبة في التركة عشرين يبلغ ستين، وبقسمها على الضلع الأصغر يخرج عشرون، فاقسم العشرين على الضلع الأكبر خمسة يخرج أربعة، وهو عدد صحيح، فتضعه تحت التركة، وإذا ضربت نصيب كل واحد من الأبوين في التركة، خرج له أربعون؛ فتقسمها على الضلع الأصغر، فيخرج ثلاثة عشر صحيحة وواحد كسر؛ فتضعه تحت

الضلع؛ ثم تقسم الثلاثة عشر الصحيحة على الضلع الأصغر؛ فيخرج اثنان صحيحان، فتضعهما تحت التركة وثلاثة منكسرة تضعها تحت الضلع، وإذا أعدت نظرك إلى سهام البنتين - وهي ثمانية - فضربتها في التركة، بلغت مائة وستين، فاقسمها على الضلع الأصغر يخرج ثلاثة وخمسون وواحد كسر، فضع الكسر تحت المقسوم عليه، ثم اقسم الصحيح على الضلع الأكبر يخرج عشرة صحيحة تضعها تحت التركة، وثلاثة كسر تضعها تحت الضلع.

وكيفية اختبار صحتها: أن تجمع كل عدد تحت الضلعين، وتقسم الحاصل على الضلع، ثم تظم الحاصل من القسمة إلى ما قبله، فتضم الحاصل في الضلع الأصغر إلى الحاصل في الضلع الأكبر، ثم الحاصل من الجميع إلى التركة؛ فإن قابل التركة فالتقسيم صحيح؛ وإلا فلا.

#### قائدة

وهاك جدول شباك يسهل علينا ذلك،

ت	١٥	٢٠	٥	٣
ج	٣	٤	٠	٠
بنت	٤	٥	١	٢
بنت	٤	٥	١	٢
أم	٢	٢	٣	١
أب	٢	٢	٣	١
	١٥	٢٠	٢	٢

فتجد في هذا الجدول أياً جمعنا ما تحت الضلع الأصغر، ثم قسمناه عليه، فخرج اثنان، فضعناهما إلى ما تحت الضلع الأكبر، ثم قسمنا المجموع عليه، فخرج اثنان ضممناهما إلى ما تحت التركة؛ فخرجت التركة؛ وهذا العمل ليس مختصاً بهذه الطريق فقط، بل سترى أمامك ماله عري وثيقة فيه.

الطريق الثالث: أن تقسم التركة على المسألة، ثم تضرب الخارج في سهم كل وارث.

ففي المثال: يحصل من قسم التركة على المسألة واحد وثلاث، للزوج ثلاثة مضرورية في واحد وثلاث تبلغ أربعة، ولكل واحد من الأبوين اثنان مضروران في واحد وثلاث، يبلغ الحاصل لكل واحد ثلاثة إلا ثلثاً، ولكل واحدة من البنات أربعة في واحد وثلاث، الحاصل خمسة وثلاث لكل واحدة.

وإن كان بين المسألة والتركة موافقة، زدتك كلًا منهما إلى وقفها، وجعلته كالأصل، فنقول في المثال: إن بين المسألة والتركة موافقة بالخمس، فنقسم خمس التركة، وهو أربعة، على خمس المسألة (ثلاثة)، يخرج واحد وثلاث.

ومثل ذلك (اعني: زد كل منهما إلى وقفه إن كان) يتأى في الطريق الثاني، فنضرب سهام الزوج ثلاثة في وقفي التركة أربعة، يبلغ اثني عشر، فاقسمه على وقفي المسألة ثلاثة يخرج أربعة، ، وهكذا.

الطريق الرابع: أن تقسم المسألة على التركة، ثم سهام كل وارث على الخارج.

ففي المثال: إذا قسمت المسألة على التركة، ولا يمكن قسمها هنا، لكن ننسبها فتكون ثلاثة أرباعها، فنقول: للزوج ثلاثة مقسومة على ثلاثة أرباع، فما هو العدد الذي تكون الثلاثة ثلاثة أرباعه؟ هو الأربعة، وإذا تأملت عدداً تكون الاثنان ثلاثة أرباعه، وجدته ثلاثة إلا ثلثاً؛ كذلك لكل واحد من التركة هذا المقدار، ولكل واحدة من البنتين أربعة، فانظر عدداً تكون الأربعة ثلاثة أرباعه تجد خمسة وثلاثاً؛ فهو نصيب كل واحد.

الطريق الخامس: أن تقسم المسألة على نصيب كل وارث، ثم التركة على الخارج.

ففي المثال: اقسم خمسة عشر على نصيب الزوج منها ثلاثة يخرج خمسة، وإذا قسمت التركة على هذا الخارج، صار حاصل القسمة أربعة، فهو نصيبه. أمّا نصيب كل واحد من الأبوين: فيخرج من قسم المسألة على نصيب كل واحد سبعة ونصف، وإذا قسمت التركة عليها، خرج ثلاثة إلا ثلثاً.

وكيفية ذلك أن نقول: خمسة عشر على اثنين يسبعة ونصف؛ فإذا قسمت العشرين عليها حصل لكل واحد ثلاثة إلا ثلثاً، ولكل واحدة من البنتين أربعة، يخرج بقسم المسألة عليها أربعة إلا ربعاً، وإذا قسمت التركة على هذا العدد، خرج خمسة وثلاث.

الطريق السادس: طريق القيراط:

وذلك بأن تقسم مخرج المسألة على مخرج القيراط، وهو أربعة وعشرون في اصطلاح المصيريين ومن وافقهم، أو عشرون في اصطلاح أهل العراق. والمشهور الأول، والعمل على كل صحيح؛ فإن هذا مجرّد اصطلاح لا يخل بالمقصود.

فعلى الأول: نقسم المسألة إلى أربعة وعشرين سهماً، ونعرف ما له، وعلى الثاني: نجعلها عشرين سهماً، ثم لا يخلو: إما أن يكون ما صحت منه أقل أو لا؛ فهنا حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون أقل كما في المثال؛ فإن نسبة الخمسة عشر إلى مخرج القيراط نصف وثمانين، ويسطها خمسة من ثمانية تحفظه معك، ثم بمن له شيء من المسألة يضرب في مخرج الكسر، وهو هنا ثمانية؛ لأن مخرجها النصف والثمانين، ثم يقسم على بسط الكسر.

فللزوج ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين، وإذا قسمتها على البسط خرج خمسة إلا خمسا من مخرج القيراط، وللأم اثنان في ثمانية بسنة عشر، فاقسمها على الخمسة يخرج ثلاثة وخمس، وهذا هو سهمها من مخرج القيراط.

وتعمل في نصيب الأب علك في نصيب الأم. ولكل واحدة من

الطريق الثالث: أن تقسم التركة على المسألة، ثم تضرب الخارج في سهم كل وارث.

ففي المثال: يحصل من قسم التركة على المسألة واحد وثلاث، للزوج ثلاثة مضروبة في واحد وثلاث تبلغ أربعة، ولكل واحد من الأبوين اثنان مضروران في واحد وثلاث، يبلغ الحاصل لكل واحد ثلاثة إلا ثلثاً، ولكل واحدة من البنات أربعة في واحد وثلاث، الحاصل خمسة وثلاث لكل واحدة.

وإن كان بين المسألة والتركة موافقة، زدت كل منهما إلى وفقها، وجعلته كالأصل، فنقول في المثال: إن بين المسألة والتركة موافقة بالخمس، فنقسم خمس التركة، وهو أربعة، على خمس المسألة (ثلاثة)، يخرج واحد وثلاث.

ومثل ذلك (أعني: زد كل منهما إلى وفقها إن كان) يتأى في الطريق الثاني، فنضرب سهام الزوج ثلاثة في وفق التركة أربعة، يبلغ اثني عشر، فاقسمه على وفق المسألة ثلاثة يخرج أربعة، ، وهكذا.

الطريق الرابع: أن تقسم المسألة على التركة، ثم سهام كل وارث على الخارج.

ففي المثال: إذا قسمت المسألة على التركة، ولا يمكن قسمها هنا، لكن نسبها فتكون ثلاثة أرباعها، فنقول: للزوج ثلاثة مقسومة على ثلاثة أرباع، فما هو العدد الذي تكون الثلاثة ثلاثة أرباعه؟ هو الأربعة، وإذا تأملت عدداً تكون الاثنان ثلاثة أرباعه، وجدته ثلاثة إلا ثلثاً؛ كذلك لكل واحد من التركة هذا المقدار، ولكل واحدة من البنتين أربعة، فانظر عدداً تكون الأربعة ثلاثة أرباعه تجده خمسة وثلاث؛ فهو نصيب كل واحد.

الطريق الخامس: أن تقسم المسألة على نصيب كل وارث، ثم التركة على الخارج.

ففي المثال: اقسّم خمسة عشر على نصيب الزوج منها ثلاثة يخرج خمسة، وإذا قسمت التركة على هذا الخارج، صار حاصل القسمة أربعة، فهو نصيبه. أمّا نصيب كل واحد من الأبوين: فيخرج من قسم المسألة على نصيب كل واحد سبعة ونصف، وإذا قسمت التركة عليها، خرج ثلاثة إلا ثلثاً.

وكيفية ذلك أن نقول: خمسة عشر على اثنين سبعة ونصف؛ فإذا قسمت العشرين عليها حصل لكل واحد ثلاثة إلا ثلثاً، ولكل واحدة من البنتين أربعة، يخرج بقسم المسألة عليها أربعة إلا ربعاً، وإذا قسمت التركة على هذا العدد، خرج خمسة وثلاث.

الطريق السادس: طريق القيراط:

وذلك بأن تقسم مصح المسألة على مخرج القيراط، وهو أربعة وعشرون في اصطلاح المصريين ومن وافقهم، أو عشرون في اصطلاح أهل العراق. والمشهور الأول، والعمل على كل صحيح؛ فإن هذا مجرد اصطلاح لا يخل بالمقصود.

فعلى الأول: نقسم المسألة إلى أربعة وعشرين سهماً، ونعرف ما له، وعلى الثاني: نجعلها عشرين سهماً، ثم لا يخلو: إما أن يكون ما صحت منه أقل أو لا؛ فهنا حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون أقل كما في المثال؛ فإن نسبة الخمسة عشر إلى مخرج القيراط نصف وثمان، وبسطها خمسة من ثمانية تحفظه معك، ثم بمن له شيء من المسألة يضرب في مخرج الكسر، وهو هنا ثمانية؛ لأن مخرجها النصف والثمان، ثم يقسم على بسط الكسر.

فللزوج ثلاثة في ثمانية بأربعة وعشرين، وإذا قسمتها على البسط خرج خمسة إلا خمسا من مخرج القيراط، ولأبوان في ثمانية بسنة عشر، فاقسمها على الخمسة يخرج ثلاثة وخمس، وهذا هو سهمها من مخرج القيراط.

وتعمل في نصيب الأب عملك في نصيب الأم. ولكل واحدة من

البنيتين أربعة مضرورية في ثمانية بالثنين وثلاثين، وإذا قسمت هذا الحاصل على الخمسة، بلغ الحاصل بالقسمة خرج ستة وخمسة سهم من مخرج القيراط، والأحسن في هذا المثال: أن نمشي على رأي العراقيين في مخرج القيراط؛ ليكون موافقاً للتركة، فيكون نسبة المسألة إلى مخرج القيراط نصفاً وربعاً، ومخرجهما أربعة، وبسطهما ثلاثة؛ فتضرب سهام كل وارث في المخرج، ثم تقسمه على البسط، يخرج له أربعة، ، وهكذا بقية الورثة.

الحالة الثانية: أن يكون ما صحت منه المسألة أكثر من مخرج القيراط أربعة وعشرين، ثم لا يخلو من أمرين:

ت	١٤٤	٢٤	٣	٢
ج	٣٦	٦		
بنت	٣٢	٥	١	
بنت	٣٢	٥	١	
بنت	٣٢	٥	١	
عم	٣	١	١	
عم	٣	١	١	
عم	٣	١	١	
عم	٣	١	١	
	١٤٤	٢٤	٣	٢

الأول: أن يفنيه بلا كسر، فإن كان الحاصل بالقسمة عدداً ناطقاً، أي: يتحصل من ضرب أحد عديدين في الآخر، حللناه إلى أضلاع، فإما أن تكون البنين؛ كما في زوج وثلاث بنات وأربعة أعمام، فمسألته: من اثني عشر، وتصح من مائة وأربعة وأربعين، فاقسمها على مخرج القيراط، يصبح الحاصل ستة، وهي عدد ذواضلاع، وضلعاه اثنان وثلاثة تضعهما وضع الأضلاع السابقة في المثال الأول، ثم أعط كل وارث نصيبه من القيراط، كما أعطيت من التركة في المثال السابق، وهالك صورتها في الشباك.

ت	١٤٤٠	٢٤	٦	٥	٢
جد	٤٥	٤	٢	١	
جد	٤٥	٤	٢	١	
جد	٤٥	٤	٢	١	
جد	٤٥	٤	٢	١	
ده	٨	١	٢		
ده	٨٠	١	٢		
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
	١٤٤٠	٢٤	٦	٤	٢

وإما أن تكون الأضلاع أكثر، فتضعها جميعها أيضاً؛ ففي أربع زوجات، وثلاث جدات، وخمسة أبناء، تقسم المسألة من أربعة وعشرين، وسهام كل فريق منكسر عليهم، ورووسهم مبانة أيضاً، فتضرب الرؤوس بعضها ببعض، وما حصل فجزء السهم نضربه في أصل المسألة، فتصبح من أربعين وأعمامة وألف، وإذا قسمناه على مخرج القيراط، حصل ستون، وأضلاعها اثنان وخمسة وستة، وبيان ذلك: أننا إذا ضربنا بعض هذا العدد في بعض، حصل الستون التي هي حاصل قسمة مصحح المسألة على مخرج القيراط، فنقول: اثنان في خمسة تبلغ عشرة؛ فإذا ضربناها في ستة، صار الحاصل ستين؛ وصورة القسم في هذه الصورة: كما سبق في الصورة التي قبلها تقسم ما لكل وارث على تلك الأضلاع كما سبق. وهالك صورة هذه في الشباك.

وإن كان الحاصل بقسمة ما صحت منه المسألة عدداً صامتاً بمعنى أنه لا يتحصل من ضرب أحد عددين في آخر، وضعته كله كضلع واحد، فلو كان الورثة زوجة وجة وسبعة أبناء، كانت مسألته من أربعة وعشرين، وتصح من مائة وثمانية وستين، لضربنا المسألة في رؤوس الأبناء السبعة،

البتين أربعة مضروبة في ثمانية باثنين وثلاثين، وإذا قسمت هذا الحاصل على الخمسة، بلغ الحاصل بالقسمة خرج ستة وخمسة أسهم من مخرج القيراط، والأحسن في هذا المثال: أن نمشي على رأي العراقيين في مخرج القيراط؛ ليكون موافقاً للتركة، فيكون نسبة المسألة إلى مخرج القيراط نصفاً وربعاً، ومخرجهما أربعة، وبسطهما ثلاثة؛ فتضرب أسهم كل وارث في المخرج، ثم تقسمه على البسط، يخرج له أربعة، ، وهكذا بقية الورثة.

الحالة الثانية: أن يكون ما صحت منه المسألة أكثر من مخرج القيراط

أربعة وعشرين، ثم لا يخلو من أمرين:

الأول: أن يفني بلا كسر، فإن كان الحاصل بالقسمة عدداً ناطقاً، أي: يتحصل من ضرب أحد عددين في الآخر، حللناه إلى أضلاع، فإما أن تكون اثنين؛ كما في زوج وثلاث بنات وأربعة أعمام، فمسألتهن: من اثني عشر، وتصبح من مائة وأربعة وأربعين، فاقسمها على مخرج القيراط، يصبح الحاصل ستة، وهي عدد ذو أضلاع، وضلعاه اثنان وثلاثة تضعهما وضع الأضلاع السابقة في المثال الأول، ثم أعط كل وارث نصيبه من القيراط، كما أعطيت من التركة في المثال السابق، وهما صورتها في الشباك.

ت	١٤٤	٢٤	٣	٢
ج	٣٦	٦		
بنت	٣٢	٥	١	
بنت	٣٢	٥	١	
بنت	٣٢	٥	١	
عم	٣		١	١
عم	٣		١	١
عم	٣		١	١
عم	٣		١	١
١٤٤	٢٤	٣	٢	

ت	١٤٤٠	٢٤	٦	٥	٢
جد	٤٥		٤	٢	١
جد	٤٥		٤	٢	١
جد	٤٥		٤	٢	١
جد	٤٥		٤	٢	١
جد	٤٥		٤	٢	١
٥	٨٠	١	٢		
٥	٨٠	١	٢		
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
ابن	٢٠٤	٣	٢	٢	
١٤٤٠	٢٤	٦	٤	٢	

وإن كان الحاصل بقسمة ما صحت منه المسألة عدداً صامتاً بمعنى أنه لا يتحصل من ضرب أحد عددين في آخر، وضعته كله كضلع واحد، فلو كان الورثة زوجةً وبناتاً وسبعة أبناء، كانت مسألتهن من أربعة وعشرين، وتصبح من مائة وثمانية وستين، لضربنا المسألة في رؤوس الأبناء السبعة،

وإذا قسمت هذا الحاصل من الضرب على مخرج القيراط (أربعة وعشرين)، صار الحاصل بالقسمة سبعة، وهي عدد صامت لا يتحصل من ضرب أحد عديدين في الآخر، ولذلك لم يكن هناك أضلاع نوّزعها على جداول تختص بها، ولكننا نضع هذا العدد موضع ضلع، ونقسم عليه سهم كل وارث؛ كما سبق لك في غير مثال، وهناك صورة لهذا المثال في شباك.

الأمر الثاني: أن يفني ويقي؛ فطريق ذلك أن تنسب المنكسر، وهو ما يبقى بعد المنقسم صحيحاً، إلى مخرج القيراط (أربعة وعشرين)؛ فأي جزء كان له تضرب مصحح المسألة في مخرجه، ثم تقسم الحاصل على مخرج القيراط، وتعمل في الخارج كما سبق لك في الأمثلة، ثم تضرب سهام كل وارث فيما ضربت فيه مصحح المسألة، وتقسم الحاصل على أضلاع القيراط؛ كما ترى في هذا المثال:

ت	٢٧	٢٦	٢٤	٣	٣
جد	٣	٢٤	٢	٢	
بنت	٨	٦٤	٧	١	
بنت	٨	٦٤	٧	١	
أم	٤	٣٢	٣	١	٢
أب	٤	٣٢	٣	١	٢
	٢٧	٢٦	٢٤	٢	٢

زوجة وبتين وأبوين؛ فمسألتهم من أربعة وعشرين، وتعمل بثمانها إلى سبعة وعشرين، فإذا قسمنا سبعة وعشرين على مخرج القيراط، صار الحاصل بالقسمة واحداً، وبقي المنكسر ثلاثة، وهي ثمن مخرج القيراط أربعة وعشرين، ومخرج الثمن ثمانية؛ فنضرب مصحح المسألة فيه يبلغ ستة عشر ومائتين، وإذا قسمتها على مخرج القيراط، خرج تسعة وضلعها ثلاثة وثلاثة، فنقسم نصيب كل وارث عليها؛ كما سبق.

إلا أننا نضربه أولاً في مخرج الثمن، فللزوجة من أصل المسألة ثلاثة مضروبة في مخرج الثمن بأربعة وعشرين، وإذا قسمتها على الضلع الأصغر خرج ثمانية بالقسمة، فاقسمها على الضلع الثاني، يخرج اثنان صحيحان، فتضعهما تحت القيراط، واثنان كثر تضعهما تحت الضلع، وهكذا كل وارث، كما نراه في الشباك.

#### فائدة

في بيان معرفة نصيب كل واحد مما صحت منه المسألة

وبيان ذلك: أن تضرب نصيبه من قبل التصحيح في رؤوس غيره إن كانت مباينة له، أو وقفها إن كانت موافقة، أو ماله وحده فقط إن كان منقسماً، فإن كان بينه وبين رؤوس غيره مداخلة، ضربته في أقل جزء يتفقا فيه.

ومثال ذلك: أربع زوجات، وثلاث جدات، وأربع بنات، وعمان.

أصل المسألة من أربعة وعشرين، وتصح من ثمانية ومائتين:

للزوجات: ثلاثة مضروبة في رؤوس الجدات ثلاثة تسعة، وهي نصيب كل واحدة. ولا تضرب في رؤوس الأعمام لمداخلتها لهما، ولا في رؤوس البنات للمماثلة.

وللجدات: أربعة مضروبة في رؤوس الزوجات أو البنات للمماثلة، دون الأعمام للمداخلة بسنة عشر، وهي نصيب كل واحدة، وتضرب وفق رؤوس البنات في رؤوس الجدات، تبلغ اثني عشر، وإذا ضربتها في رؤوس الزوجات، بلغت ثمانية وأربعين، وهي نصيب كل واحدة منهن. أما سهام العتيق: فهي واحد مضروب في رؤوس الجدات، ثم في باقي سهام الزوجات أو البنات، يبلغ ستة، وهي نصيب كل واحد منهما.

وإذا قسّمت هذا الحاصل من الضرب على مخرج القيراط (أربعة وعشرين)، صار الحاصل بالقسمة سبعة، وهي عدد صامت لا يتحصل من ضرب أحد عددين في الآخر، ولذلك لم يكن هناك أضلاعٌ نُزِعَها على جداول تختصُّ بها، ولكننا نضع هذا العدد موضع ضلع، ونقسم عليه سهم كل وارث؛ كما سبق لك في غير مثال، وهناك صورة لهذا المثال في شباك.

الأمر الثاني: أن يفني ويقي؛ فطريق ذلك أن تنسب المنكسر، وهو ما يبقى بعد المنقسم صحيحاً، إلى مخرج القيراط (أربعة وعشرين)؛ فأي جزء كان له تضرب مصحح المسألة في مخرجه، ثم تقسم الحاصل على مخرج القيراط، وتعمل في الخارج كما سبق لك في الأمثلة، ثم تضرب سهام كل وارث فيما ضربت فيه مصحح المسألة، وتقسم الحاصل على أضلاع القيراط؛ كما ترى في هذا المثال:

ت	٢٧	٢٤	٢١	٣	٣
جد	٣	٢٤	٢	٢	٣
بنت	٨	٦٤	٧	١	١
بنت	٨	٦٤	٧	١	١
أم	٤	٣٢	٣	١	٢
أب	٤	٣٢	٣	١	٢
	٢٧	٢٤	٢١	٣	٣

زوجة وبتين وأبوين؛ فمسألتهما من أربعة وعشرين، وتعمل بثمانها إلى سبعة وعشرين، فإذا قسمنا سبعة وعشرين على مخرج القيراط، صار الحاصل بالقسمة واحداً، وبقي المنكسر ثلاثة، وهي ثمن مخرج القيراط أربعة وعشرين، ومخرج الثمن ثمانية؛ فنضرب مصحح المسألة فيه يبلغ ستة عشر ومائتين، وإذا قسمتها على مخرج القيراط، خرج تسعة وضياعها ثلاثة وثلاثة، فنقسم نصيب كل وارث عليها؛ كما سبق.

إلا أننا نضربه أولاً في مخرج الثمن، فللزوجة من أصل المسألة ثلاثة مضروبة في مخرج الثمن بأربعة وعشرين، وإذا قسمتها على الضلع الأصغر خرج ثمانية بالقسمة، فأقسّمها على الضلع الثاني، يخرج اثنان صحيحان، فنضعهما تحت القيراط، واثنان كسراً نضعهما تحت الضلع، وهكذا كل وارث، كما نراه في الشباك.

#### فائدة

في بيان معرفة نصيب كل واحد ممّا صخّبت منه المسألة

وبيان ذلك: أن تضرب نصيبه من قبل التصحيح في رؤوس غيره إن كانت مباحنة له، أو وقفها إن كانت موافقة، أو ماله وحده فقط إن كان منقسماً، فإن كان بينه وبين رؤوس غيره مداخلة، ضربته في أقل جزء يتفقان فيه.

ومثال ذلك: أربع زوجات، وثلاث جدات، وأربع بنات، وعمان. أصل المسألة من أربعة وعشرين، وتصح من ثمانية ومائتين: للزوجات: ثلاثة مضروبة في رؤوس الجدات ثلاثة وتسعة، وهي نصيب كل واحدة. ولا تضرب في رؤوس الأعمام لمداخلتها لهما، ولا في رؤوس البنات للمماثلة.

وللجدات: أربعة مضروبة في رؤوس الزوجات أو البنات للمماثلة، دون الأعمام للمداخلة بسنة عشر، وهي نصيب كل واحدة، وتضرب وفق رؤوس البنات في رؤوس الجدات، تبلغ اثني عشر، وإذا ضربتها في رؤوس الزوجات، بلغت ثمانية وأربعين، وهي نصيب كل واحدة منهن. أما سهام العمّين: فهي واحد مضروب في رؤوس الجدات، ثم في وفق سهام الزوجات أو البنات، يبلغ ستة، وهي نصيب كل واحد منهما.

## فائدة

قال عبد الله ابن الإمام أحمد - رحمهما الله - : حدثني أبي، ثنا إبراهيم ابن أبي العباس، قال : ثنا بَقِيَّة، قال : حدثني عثمان بن زُفَر الجُهَنِي، قال : حدثني أبو الأشد السلمي، عن أبيه، عن جده، قال : كنتُ سابعَ سبعةٍ مع رسول الله ﷺ، قال : فأمرنا نجتمعُ لكلِّ واحدٍ منا درهمًا، فاشترينا أضحيةً بسبعةِ الدراهم، فقلنا : يا رسول الله، لقد أغلينا بها، فقال النبي ﷺ : «إِنَّ أَفْضَلَ الضَّحَايَا أَغْلَاهَا وَأَسْمَنُهَا»<sup>(١)</sup>، فأمر رسول الله ﷺ فَأَخَذَ رَجُلٌ يَرْجُلٌ، وَرَجُلٌ يَرْجُلٌ، وَرَجُلٌ يَدٌ، وَرَجُلٌ يَدٌ، وَرَجُلٌ بَقَرَنَ، وَرَجُلٌ بَقَرَنَ، وَذَبَحَهَا السَّابِعَ، وَكَثَّرْنَا عَلَيْهَا جَمِيعًا.

وهذا الحديث من أحاديث المسند، وقد أخرجه الحاكم وسكت عنه، وقال الذهبي: عثمان - يعني ابن زفر - ثقة. اهـ. وقد أورده الهيثمي، وقال: رواه أحمد، وأبو الأشد لم أجد من وثقه ولا جرحه، وكذلك أبوه وجده، وقيل: إِنَّ جَدَّهُ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ. اهـ. قلت: وقيل: أبو المعلّى.

وقد ذكره صاحب «ترتيب المسند» (ص ٨٥ ج ١٣) رقم (٧٨)، وقال الظاهر: أَنَّ هذه الأضحية كانت من البقر؛ لأن الكبش لا يجزىء عن سبعة، والبيعر لا قُرُونٌ له، والبقرة هي التي تجزى عن سبعة، ولها قُرُونٌ؛ فتعين أن تكون من البقر، والله أعلم. اهـ. وهذا بناء على رأي القائلين بذلك، وهو المعتمد عند الشافعية؛ فقد قال النووي: في «شرح المذهب» (ص ٣٩٧ ج ٨): فرع: تجزىء الشاة عن واحد، ولا تجزىء عن أكثر من واحد، لكنَّ إِنْ ضَعِيَ بها واحدٌ من أهل البيت، تَأْدَى الشعار في حَقِّ جميعهم، وتكونُ التضحية في حَقِّهم سنةً كفاية. وقال في «المنهاج»

(١) رواه أحمد في مسند المكيين (١٥٠٦٨)، والحاكم (٤/٢٣٦) برقم (٤٥/٧٥٦١).

وشرحه: والشاة عن واحد، فلو اشترَكَ اثنان في شاة، لم تجزىء، والأحاديث كذلك؛ كحديث: «اللَّهُمَّ، هَذَا عَنْ مُحَمَّدٍ وَكَأَنَّ مُحَمَّدًا»<sup>(١)</sup>: محمولة على أَنَّ المراد التشريك في الثواب لا في الأضحية. اهـ.

وهذا المحمَّل استدلَّ عليه بعضُهُمْ بقوله: «وَأَمَّا مُحَمَّدٌ»؛ لأنهم لم يكونوا حاضرين هناك ومشتركين، ولكَّنه جعلَ لهم الثواب، كما يصحُّ أن تجعلَ ثوابَ ركعتين مثلاً لعددٍ كثير، ولو اشتركوا في تأدية الركعتين كلُّ واحدٍ يؤدِّي جزءاً، لم يصح.

أما كلامُ أصحابنا: فظاهره أنه تجزىءُ عنه وعن أهل بيته وعياله؛ بدليل ما نقلوه عن صاحب «الرعاية» مقابلًا لكلامهم؛ حيث قال - بعد حكاية القول بالأجزاء وعدمه -: وقيل: في الثواب لا في الأجزاء<sup>(٢)</sup>.

ويدلُّ عليه - أيضاً -: قول ابن القيم في «إعلام الموقعين» - وقد ذكر حديث أحمد هذا (ص ٥٠٢ ج ٣) -: نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في أجزاء الشاة عنهم؛ لأنهم كانوا رفقة واحدة. اهـ.

هذا؛ وقد ذَكَرَ في «المحلى» (ص ٣٨١ ج ٧) مسألة (٩٨٤)؛ أنها تجزىء الأضحية الواحدة، أَيْ شيءٍ كانت، عن الجماعة من أهل البيت وغيرهم، وجائز أن يشتركوا فيها، ورَدُّ على القائلين بتخصيص الإبل والبقر بسبعة، والشاة بواحد، ونقل عن مالك: أَنَّ الرأس الواحد من الإبل أو البقر أو الغنم يجزىء عن واحد وعن أهل البيت وإن كثر عددهم وكانوا

(١) رواه أحمد في باقي مسند الأئصار (٢٥٣١٥) وابن ماجه في الأضاحي، باب أضاحي رسول الله ﷺ (٣١٢١، ٣١٢٢).

(٢) ثم وجدت في «الإضاف» ما نصه: الثالثة: لو اشترك اثنان في شاةٍ على الشروع، أحزاً على الصحيح، قال في «التلخيص»: أشبه الوجهين الأجزاء، وقاسه على قول الأصحاب في التي قبلها، وقيل: لا تجزىء، والمسالمة التي أشار إليها هي ما إذا اشترك جماعة في بَقَرَةٍ، فإنوا ثمانية، فيذبحون شاةً وتجزئهم، والله أعلم.



## فائدة

قال عبد الله ابن الإمام أحمد -رحمهما الله-: حدثني أبي، ثنا إبراهيم ابن أبي العباس، قال: ثنا يقيته، قال: حدثني عثمان بن زفر الجعفي، قال: حدثني أبو الأشد السلمي، عن أبيه، عن جده، قال: كنت سابع سبعة مع رسول الله ﷺ، قال: فأمرنا نجتمع لكل واحد منا درهماً، فاشترينا أضحية بسبعة الدراهم، فقلنا: يا رسول الله، لقد أغلينا بها، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَ الضَّحَايَا أَغْلَاهَا وَأَسْمَنُهَا»<sup>(١)</sup>، فأمر رسول الله ﷺ فَأَخَذَ رَجُلٌ يَرْجُلُ، وَرَجُلٌ يَرْجُلُ، وَرَجُلٌ بِيَدٍ، وَرَجُلٌ بِيَدٍ، وَرَجُلٌ بَقَرْنٍ، وَرَجُلٌ بَقَرْنٍ، وَذَبِجَهَا السَّابِعُ، وَكَثَرْنَا عَلَيْهَا جَمِيعاً.

وهذا الحديث من أحاديث المسند، وقد أخرجه الحاكم وسكت عنه، وقال الذهبي: عثمان -يعني ابن زفر- ثقة. اهـ. وقد أورده الهيثمي، وقال: رواه أحمد، وأبو الأشد لم أجده من وثقه ولا جرحه، وكذلك أبوه وجده، وقيل: إِنَّ جَدَّهُ عَمْرُو بْنُ عَبْسَةَ. اهـ. قلت: وقيل: أبو المعلى.

وقد ذكره صاحب «ترتيب المسند» (ص ٨٥ ج ١٣) رقم (٧٨)، وقال الظاهر: أَنَّ هذه الأضحية كانت من البقر؛ لأن الكباش لا يجزيء عن سبعة، والبعير لا قُرُونَ له، والبقرة هي التي تجزي عن سبعة، ولها قُرُونٌ؛ فتعَيَّنَ أن تكون من البقر، والله اعلم. اهـ. وهذا بناء على رأي القائلين بذلك، وهو المعتمد عند الشافعية؛ فقد قال النووي: في «شرح المهذب» (ص ٣٩٧ ج ٨): فرع: تجزيء الشاة عن واحد، ولا تجزيء عن أكثر من واحد، لكنَّ إِنَّ ضَمَّى بِهَا وَاحِدٌ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ، تَأَقَّى الشَّعَارَ فِي حَقِّ جَمِيعِهِمْ، وَتَكُونُ التَّضِيحَةُ فِي حَقِّهِمْ سَنَةً كَفَايَةً. وقال في «المنهاج»

(١) رواه أحمد في مسند المكيين (١٥٠٦٨)، والحاكم (٤/٢٣١) برقم (٤٥/٧٥٦١).

وشرحه: والشاة عن واحد، فلو اشتركت اثنان في شاة، لم تجزيء، والأحاديث كذلك؛ كحديث: «اللَّهُمَّ، هَذَا مِنْ مُحَمَّدٍ وَكَأَنَّ مُحَمَّدَهُ»<sup>(١)</sup>: محمولة على أَنَّ المراد التشريك في الثواب لا في الأضحية. اهـ.

وهذا المحتمل استدلل عليه بعضهم بقوله: «وَأَنَّ مُحَمَّدَهُ»؛ لأنهم لم يكونوا حاضرين هناك ومشتركين، ولكنه جعل لهم الثواب، كما يصح أن تجعل ثواب ركعتين مثلاً لعدد كثير، ولو اشتركوا في تأدية الركعتين كل واحد يؤدي جزءاً، لم يصح.

أما كلام أصحابنا: فظاهره أنه تجزيء عنه وعن أهل بيته وعياله؛ بدليل ما نقلوه عن صاحب «الرعاية» مقابلاً لكلامهم؛ حيث قال -بعد حكاية القول بالإجزاء وعدمه-: وقيل: في الثواب لا في الإجزاء<sup>(٢)</sup>.

ويدلُّ عليه -أيضاً-: قول ابن القيم في «إعلام الموقعين» -وقد ذكر حديث أحمد هذا (ص ٥٠٢ ج ٣)-: نزل هؤلاء النفر منزلة أهل البيت الواحد في أجزاء الشاة عنهم؛ لأنهم كانوا رفقة واحدة. اهـ.

هذا؛ وقد ذكر في «المحلى» (ص ٣٨١ ج ٧) مسألة (٩٨٤)؛ أنها تجزيء الأضحية الواحدة، أي شيء كانت، عن الجماعة من أهل البيت وغيرهم، وجائز أن يشتركوا فيها، وردَّ على القائلين بتخصيص الإبل والبقر بسبعة، والشاة بواحد، ونقل عن مالك: أَنَّ الرَّأْسَ الْوَاحِدَ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ يَجْزِي عَنْ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ وَإِنْ كَثُرَ عَدَدُهُمْ وَكَانُوا

(١) رواه أحمد في باقي مسند الأئصار (٢٥٣١٥) وابن ماجه في الأصاحي، باب أصاحي رسول الله ﷺ (٣١٢١، ٣١٢٢).

(٢) ثم وجدت في «الإصناف» ما نصه: الثالثة: لو اشترك اثنان في شاتين على الشيوع، أجزأ على الصحيح، قال في «التلخيص»: أشبه الرجعين الإجزاء، وقاسه على قول الأصحاب في التي قبلها، وقيل: لا تجزيء، والمسألة التي أشار إليها هي ما إذا اشترك جماعة في بقر، فبأنوا ثمانية، فيلبحون شاة وتجزئهم، والله أعلم.

أكثر من سبعة إذا أشركتهم فيها تطوعاً، ولا تجزئ إذا اشتروها بينهم بالشركة ولا عن أجنبيين فصاعداً. اهـ.

فأذن: تبين أن في هذه المسألة أربعة أقوال:

- المنع من الاشتراك مطلقاً؛ وهو رأي مالك.

- والجواز مطلقاً؛ وهو رأي ابن حزم.

- وجواز الاشتراك في البدنة والبقرة سبعة فقط مطلقاً، وجواز الاشتراك في الشاة في أهل البيت والرقيقة ونحوهم؛ وهذا هو ظاهر المذهب.

الرابع: مذهب الشافعية، وهو جوازه في البقر والإبل مطلقاً لسبعة فقط، ومنعاً في الشاة إلا في الثواب، ويجيبون عن حديث أبي الأشد: يحمله على البقر؛ كما سبق.

وهذا المذهب قوي عندي جداً؛ ويؤيده أن النبي ﷺ لم يشرك أكثر من واحدة في جميع الأحاديث الواردة، إلا في الإبل أو البقر؛ اللهم إلا في هذا الحديث، إن أخذنا بظاهره، مع أن حمله على البقر - كما حمله عليه صاحب «الفتح الرباني» - قريب محتمل بل ظاهر؛ إذ لو كانت معزاً أو شاة ذات قرون، ما احتاج أن يمسكها السنة، اللهم إلا أن يقال: إن إمساكهم إياها ليحصل اشتراك الجميع في ذبحها، والله أعلم. والأول أقرب؛ ليوافق غيره، ولو كانت مجزئة عن أكثر من واحد، لاشتهر اشتهاً كبيراً للحاجة إليه، وانتشار فقر كثير من الصحابة؛ فإلهم في حاجة إلى أن يحصل لهم أضحية بمن قليل.

قلت: وقد نقل في «نيل الأوطار» في باب السنن الذي يجزيء في الأضحية... إلخ ما نصه: «وأما الشاة: فلا تجزئ إلا عن واحد بالاتفاق». اهـ. (ص ٢٠٣ ج ٥).

فإن قيل: «قد ورد في أحاديث لا ريب في صحتها: أن الشاة تجزئ

عن الرجل وأهل بيته:

قيل: نعم، فدور ذلك، ولكن لفظها مختلف؛ فمته: ما يقتضي أن الرجل تكون منه الضحية، ولكنه يجعلها عنه وعن أهل بيته، ومنه: ما يقتضي أنهم يشتركون، والمسألة لم تنضح عندي غاية الانضاح<sup>(١)</sup>.

وكان شيخنا عبدالرحمن بن سعدي يجزئ الاشتراك لاسيما في الرصايا التي يُخشى من تأخيرها تلفها، فعنده: لا بأس بجمع الرصايا إذا كانت كل واحدة لا تنفي بأضحية كاملة، ويشترى فيها أضحية تكون للجميع.

فإن قيل: «إن في هذا خلافاً لنص الموصي»:

قلنا: لكننا نفهم غرض الموصي، وهو حصول الأجر له كل عام، وهذا حاصل إذا عملنا هذا العمل، غير حاصل إذا تريضنا بكل وصية حتى تبيح على حذتها؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: فالترخيص فيها عريضة لتلفها، كما هو مأخذ شيخنا، ولا ريب في رضى الموصي بهذا التصرف في هذه الحال، وهذا يشبه إبدال الوقت بخير منه؛ على رأي الشيخ تقي الدين، بل إن هذا يمكن أن ينزل على قاعدة المذهب؛ لأن هذا تعطيل للوصية في ذلك العام؛ فلا بأس بصرفها في بعض مانع عليه الموصي؛ كالوقت المتعطل نفعه، والله أعلم.

واعلم أن هذا فيما إذا اختلفت الموصون، أما إذا كان الموصي واحداً أوصى بثلاث أضحية مثلاً، فلم يحتمل الربيع؛ فإن كان نص على أنه ضاق الربيع، شجعت في أضحية واحدة؛ فالأمر ظاهر، وإن لم ينص على ذلك،

(١) ثم انضح لي أخيراً: أن الأقرب علم جواز التشريك في الشاة الواحدة، إلا في الثواب، أو فيما إذا اشترك الثمان في أضحية، فجعلها لغيرهما؛ كواثنين اشتركا في أضحية لوالدهما.

أكثر من سبعة إذا أشركهم فيها تطوعاً، ولا تجزئ إذا اشتركتها بينهم بالشركة ولا عن أجنبيين فصاعداً. اهـ.

فإنَّ: تبين أن في هذه المسألة أربعة أقوال:

ـ المنع من الاشتراك مطلقاً؛ وهو رأي مالك.

ـ والجواز مطلقاً؛ وهو رأي ابن حزم.

ـ وجواز الاشتراك في البدنة والبقرة فقط مطلقاً، وجواز الاشتراك في الشاة في أهل البيت والرُّفقة ونحوهم؛ وهذا هو ظاهر المذهب.

الرابع: مذهب الشافعية، وهو جوازه في البقر والإبل مطلقاً لسبعة فقط، ومنعه في الشاة إلا في الثواب، ويجيبون عن حديث أبي الأشد: بحمله على البقر؛ كما سبق.

وهذا المذهب قوي عندني جداً؛ ويؤيده أن النبي ﷺ لم يشرك أكثر من واحدة في جميع الأحاديث الواردة، إلا في الإبل أو البقر؛ اللهم إلا في هذا الحديث، إن أخذنا بظاهره، مع أن حمله على البقر - كما حمله عليه صاحب «الفتح الرباني» - قريب محتمل بل ظاهر؛ إذ لو كانت معزاً أو شاة ذات قرون، ما احتاج أن يمسكها الستة، اللهم إلا أن يقال: إن إمساكهم إياها ليحصل اشتراك الجميع في ذبحها، والله أعلم. والأول أقرب؛ ليوافق غيره، ولو كانت مجزئة عن أكثر من واحد، لاشتهر اشتهاً كبيراً للحاجة إليه، وانتشار فقر كثير من الصحابة؛ فإنهم في حاجة إلى أن يحصل لهم أضحية يذبحون قليل.

قلت: وقد نقل في «نيل الأوطار» في باب السن الذي يجزيء في الأضحية... إلخ ما نصه: «وأما الشاة: فلا تجزئ إلا عن واحد بالاتفاق». اهـ. (ص ٢٠٣ ج ٥).

فإن قيل: «قد ورد في أحاديث لا ريب في صحتها: أن الشاة تجزئ

عن الرجل وأهل بيته:

قيل: نعم، قد ورد ذلك، ولكن لفظها مختلف؛ فمنه: ما يقتضي أن الرجل تكون منه الضحية، ولكنه يجعلها عنه وعن أهل بيته، ومنه: ما يقتضي أنهم يشتركون، والمسألة لم تنضج عندي غاية الانضاج<sup>(١)</sup>.

وكان شيخنا عبدالرحمن بن سعدي يجيز الاشتراك لاسيما في الرصايا التي يُخشى من تأخيرها تلفها، فعنده: لا بأس بجمع الرصايا إذا كانت كل واحدة لا تفي بأضحية كاملة، ويشتري فيها أضحية تكون للجميع.

فإن قيل: «إن في هذا خلافاً لنص الموصي»:

قلنا: لكننا نفهم غرض الموصي، وهو حصول الأجر له كل عام، وهذا حاصل إذا عملنا هذا العمل، غير حاصل إذا ترخصنا بكل وصية حتى نبي على حديثها؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى: فالترخص فيها عريضة لتلفها، كما هو مأخذ شيخنا، ولا ريب في رضى الموصي بهذا التصرف في هذه الحال، وهذا يشبه إبدان الوقف بخير منه؛ على رأي الشيخ تقي الدين، بل إن هذا يمكن أن ينزل على قاعدة المذهب؛ لأن هذا تعطيل للوصية في ذلك العام؛ فلا بأس بصرفها في بعض مانص عليه الموصي؛ كالوقف المتعطل نفعه، والله أعلم.

واعلم أن هذا فيما إذا اختلفت الموصون، أما إذا كان الموصي واحداً أوصى بثلاث أضحية مثلاً، فلم يحتمل الربيع، فإن كان نص على أنه إن ضاق الربيع، جمعت في أضحية واحدة، فالأمر ظاهر، وإن لم ينص على ذلك،

(١) ثم انضح لي أخيراً: أن الأقرب عدم جواز الشريك في الشاة الواحدة، إلا في الثواب، أو فيما إذا اشترك الثمان في أضحية، فجعلها لغيرهم؛ كقولنا اشتركا في أضحية لوالدهما.

فالظاهر: جواز جمعها في أضحية واحدة، ويشرك جميع من لهم حق في الأضاحي الثلاث؛ لأن هذا من باب التشريك في الثواب، والله أعلم.

#### فائدة

قال في «لسان العرب» (ص ٢٥١ ج ١): وجرب الرجل تجربة: إذا اختبره، والتجربة من المصادر المجموعة؛ قال النابغة:

إلى اليوم قد جُرِّينَ كلَّ التجاربِ  
وقال الأعشى:

قد جرَّيوه فما زادت تجاربهم أبداً فداة إلا المجد والفتا  
أي: الخير والكرم؛ فإنه مصدرٌ مجموع معمل في المفعول به وهو غريب. اهـ. وإنما استغربه؛ لأن من شروط إعمال المصدر عند الجمهور: أن يكون مفرداً؛ ولذلك حكموا على بيت الأعشى بالشذوذ، وخالف في ذلك جماعة منهم ابن عصفور، والناظم.  
هذا وقد شكَّل صاحب «اللسان»: «التجارب» بكسر الراء، وكذلك الضَّيَّان علي الأشموني (ص ٢١٤ ج ٢)؛ فقد صرَّح بأنها بكسر الراء؛ وبذلك يعرف خطأ من قرؤوه بضم الراء.

#### فائدة

روى عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار موصولاً، قال: رأيت ابن عمر يتخَرَّكُذَّةً بمعنى وهي بركة معقولة، ورجلٌ يمسك بحبل في رأسها، وابن عمر يظن. وقد ذكر البخاري نحو هذا تعليقاً في باب من قَبَّحَ ضحية غيره (ص ١٩ ج ١) من «الفتح»، الطبعة الأخيرة<sup>(١)</sup>.

(١) وذلك في كتاب الأضاحي، والأثر ذكره ابن حجر في «الفتح».

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «رسالة الفرقان» (ص ٣٢) من المجموعة الكبرى ما معناه:

إذا قال لا مرأته: أنت طالق إن شاء الله، ففيه نزاع، والمرجع التفصيل: فإن كان قصده: أنت طالق بهذا اللفظ، وقم؛ لأنه كقوله: بمشيئة الله. وإن كان قصده تعليقه بمشيئة توجب بعد، لم يقع إلا إذا طلقها مرة ثانية؛ إذ إنا لا نعلم مشيئة الله حتى يقع.  
كما ذكر (ص ٣٨) من هذه الرسالة: تفاضل الإيمان، وأنه من وجهين.

#### فائدة

##### الفرق بين العلة والسبب

أَنَّ العلة: هي الوصف الظاهر المتبسط الذي جُويلَ مناطاً لحكم بناسبه، أما إن كان ينفي إليه، ولا تظهر المناسبة له، فهو السبب. فبينهما عموم وخصوص مطلق؛ إذ كلُّ علة سبب، ولا عكس.

#### فائدة

في «الفتح» في شرح حديث ابن عباس: «تُخَشَّرُونَ حُفَاةَ عُرَاءِ قُرَيْشٍ»<sup>(١)</sup>.

قال أبو هلال العسكري: لا تلتقي اللام مع الراء في كلمة، إلا في أربع: أرل: اسم جبل، وورل: اسم حيوان معروف، وحزل: ضرب من الحجارة، والغزلة.

واستثرك عليه كلمتان: هرل: ولد الزوجة، ويرل: الديك الذي

(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٤٧) والرفاق (٦٥٢٧)، وسلم في الجنة وصفة نعيمها وأملها (٢٨٥٩).

فالظاهر: جواز جمعها في أضحية واحدة، ويشرك جميع من لهم حق في الأضاحي الثلاث؛ لأن هذا من باب التشريك في الثواب، والله أعلم.

#### فائدة

قال في «لسان العرب» (ص ٢٥١ ج ١): وجرب الرجل تجرية: إذا اختبره، والتجربة من المصادر المجموعة؛ قال النابغة:

إلى اليوم قد جُرئتن كل التجارب

وقال الأعشى:

قد جربوه فما زادت تجاربهم أبناً قلادة إلا المجد والفتنة  
أي: الخير والكرم؛ فإنه مصدر مجموع معمل في المفعول به وهو غريب. اهـ. وإنما استغربه؛ لأن من شروط إعمال المصدر عند الجمهور: أن يكون مفرداً؛ ولذلك حكموا على بيت الأعشى بالشذوذ، وخالف في ذلك جماعة منهم ابن عصفور، والناظم.

هذا وقد شكّل صاحب «اللسان»: «التجارب» بكسر الراء، وكذلك الضبان علي الأشموني (ص ٢١٤ ج ٢)؛ فقد صرح بأنها بكسر الراء؛ وبذلك يعرف خطأ من قرؤوه بضم الراء.

#### فائدة

روى عبد الرزاق، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار موصولاً، قال: رأيت ابن عمر يتخوّل بركة يميني وهي بركة معقولة، ورجل يمسك بحبل في رأسها، وابن عمر يطلعن. وقد ذكر البخاري نحو هذا تعليقاً في باب من دعي ضحية غيره (ص ١٩ ج ١) من «الفتح»، الطبعة الأخيرة<sup>(١)</sup>.

(١) وذلك في كتاب الأضاحي، والأثر ذكره ابن حجر في «الفتح».

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «رسالة الفرقان» (ص ٣٢) من المجموعة الكبرى ما معناه:

إذا قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، ففيه نزاع، والمرجع التفصيل: فإن كان قصده: أنت طالق بهذا اللفظ، وقع؛ لأنه كقوله: بمشيئة الله. وإن كان قصده تعليقاً بمشيئة ترجد بعد، لم يقع إلا إذا طلقها مرة ثانية؛ إذ إنا لا نعلم مشيئة الله حتى يقع.

كما ذكر (ص ٣٨) من هذه الرسالة: تفاضل الإيمان، وأنه من وجهين.

#### فائدة

##### الفرق بين العلة والسبب

أَنَّ العلة: هي الوصف الظاهر المنضبط الذي جُويل منطاً لحكم يناسبه، أما إن كان يقضي إليه، ولا تظهَرُ المناسبة له، فهو السبب. فيبينهما عموم وخصوص مطلق؛ إذ كلُّ علة سبب، ولا عكس.

#### فائدة

في «الفتح» في شرح حديث ابن عباس: «تُخَشَرُونَ حُفَاءَ حُرَّاءِ غُرُلًا»<sup>(١)</sup>:

قال أبو هلال العسكري: لا تلتقي اللام مع الراء في كلمة، إلا في أربع: أرل: اسم جبل، وورل: اسم حيوان معروف، وحول: ضرب من الحجارة، والفرلة.

واستدرك عليه كلمتان: هرل: ولدُ الزوجة، وبرل: الديك الذي

(١) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٤٧) والرقائق (٦٥٢٧)، وسلم في الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢٨٥٩).

يستدير بعنقه، والستة حوشية سوى العُرلة.

وقوله: «لا تلتقي» أي: لا يصير بعضها إلى جنب بعض، وليس المعنى: أنهما لا يجتمعان؛ فإن هذا كثير كما في رجل، ورجل، وغيرهما.

#### فائدة

##### اللازم ثلاثة أقسام

لازم في اللّغني والخارج؛ كلزوم الزوجية للأربعة.

ولاظم في الذهن فقط؛ كلزوم البصر للعمى؛ لأن معنى العمى - بدلالة المطابقة -: سلب البصر، ولا يعقل المركب الإضافي إلا بعد تعقل جزأيه.

وهذان اللانزمان تعترّ بهما دلالة الالتزام بالإجماع.

القسم الثالث: لازم في الخارج فقط؛ كلزوم السواد للفظ الغراب، وهذا اللزوم لا يعترّ في فن المنطق، وإنما يعترّ في الأصول والبلاغة. اهـ. ما أملاه الشنقيطي.

ولما سألتُه عن مثال له تضغنّ وليس له لازم ذهنيّ، قال: إنّه قد مثل بعضهم له بالإنسان، وفسّره بأنه يكدّ على الحيوانية أو الناطقية بالتضغنّ، وليس له لازم ذهنيّ، والله أعلم.

#### فائدة

كره العلماء مداومة غير اللسان العربيّ لغير حاجة، وفي حديث ابن عمر: «مَنْ أَحْسَنَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يَتَكَلَّمَ بِالْفَارْسِيَّةِ... إلخ»؛ رواه الحاكم في «المستدرک»<sup>(١)</sup>، وتعقبه الذهبي بأن عمرو بن

(١) المستدرک للحاكم (٤/٨٧) برقم (٢٥٩٩/٧٠٠).

هارون أحد رجاله، كذّبه ابن مّوين، وتركه الجماعة. هذه عبارته.

قال المناوي في «شرح الجامع الصغير»: فكان ينبغي للمصنف حذفه، وليه إذ ذكره بين حاله.

#### فائدة

اتفق العلماء على أنّ كراهة «عبدى» وأمتي» للتنزيه حتى أهل الظاهر، ويستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُتَّبِعِينَ بَيْنَ يَدَيْكَ وَيَتَأْتِيكَمْ﴾ [النور: ٣٢]، على أنّ المنهيّ هو السيّد؛ خشية التطاول، أما غيره، فلا؛ لأنه إنما يقصد التعريف غالباً.

وقد زاد مسلم في حديث النهي: «ولا يَقلّ: مولاي؛ فإنّ مولاكم الله»<sup>(١)</sup>، وهذه الزيادة قد بيّن مسلم الاختلاف فيها على الأعمش، فمنهم من ذكرها، ومنهم من حذفها، وقال عياض: حذفها أصحّ، وقال القرطبي: المشهور حذفها.

أما كلمة الرّبّي: فقد قال الخطّابي: إن غير الماعل لا يكره إضافتها إليه؛ كزب الدار ونحوه، وقال ابن بطّال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله: ربّي؛ كما لا يجوز: إله. اهـ.

هذا وقد ورد في الحديث: «إِذَا وَلَدَتِ الْأُمَةُ رَبِّهَا»<sup>(٢)</sup>؛ فدلّ على أن النهي عن الإطلاق.

ويحتمل: أنه للتنزيه، وما ورد، فليبان الجواز.

وقيل: إنّ الجواز خاصّ بالنبي ﷺ.

وقيل: إنّ النهي عن الإكثار من ذلك، ولعلّ هذا أقرب الاحتمالات؛ لقوله: «لَا يَقلّ أَحَدُكُمْ: أَطْعَمَ رَبِّكَ، وَصِيءَ

(١) صحيح مسلم، كتاب الألقاب من الأدب وغيرها (٢٢٤٩).

(٢) رواه البخاري في الإيمان (٥٠)، ومسلم في الإيمان (٩).

يستدير بعنفه، والستة حُوسِيَّةٌ سوى الغُرْلَةِ.

وقوله: «لا تلتقي» أي: لا يصير بعضها إلى جنب بعض، وليس المعنى: أنهما لا يجتمعان؛ فإن هذا كثير كما في رجل، ورجل، وغيرهما.

#### فائدة

##### اللازم فلانة أقسام

لازم في الذهن والخارج؛ كلزوم الزوجية للأربعة.  
ولاظم في الذهن فقط؛ كلزوم البصر للعمى؛ لأن معنى العمى - بدلالة المطابقة - سلب البصر، ولا يعقل المركب الإضافي إلا بعد تعقل جزأيه.

وهذان اللازمان تعبير بهما دلالة الالتزام بالإجماع.

القسم الثالث: لازم في الخارج فقط؛ كلزوم السواد للفظ الغراب، وهذا اللزوم لا يعتبر في فن المنطق، وإنما يعتبر في الأصول والبلاغة. اهـ. ما أملاه الشفيعي.

ولما سألته عن مثال له تضيق وليس له لازم ذهني، قال: إنه قد مثل بعضهم له بالإنسان، وفُسر بأنه يدُّ على الحيوانية أو الناطقية بالتضيق، وليس له لازم ذهني، والله أعلم.

#### فائدة

كره العلماء مداومة غير اللسان العربي لغير حاجة، وفي حديث ابن عمر: «حسن أن يتكلم بالعربي، فلا يتكلم بالفارسية... إلخ»؛ رواه الحاكم في «المستدرک»، وقال: صحيح<sup>(١)</sup>، وتعقبه الذهبي بأن عمرو بن

(١) المستدرک للحاكم (٤/٨٧) برقم (٢٥٩٩/٧٠٠) ج.

هارون أهدرجاله، كذب ابن ميم، وتركه الجماعة. هذه عبارته.  
قال المتنبي في «شرح الجامع الصغير»: فكان ينبغي للمصنف حذفه، وليته إذ ذكره يئن حاله.

#### فائدة

اتفق العلماء على أن كراهة «عبيد»، وأمتي» للتنزيه حتى أهل الظاهر، ويستدل بقوله تعالى: ﴿وَالضَّالِّينَ يَنْ يَبَاوُونَ وَلِيَّائِهِمْ﴾ [النور: ٢٢]، على أن المنهي هو السيئ، خشية التطاول، أما غيره، فلا؛ لأنه إنما يقصد التعريف غالباً.

وقد زاد مسلم في حديث النبي: «ولا يقل: مولاي؛ فإن مولاكم الله»<sup>(١)</sup>، وهذه الزيادة قد بين مسلم الاختلاف فيها على الأعمش، فمنهم من ذكرها، ومنهم من حذفها، وقال عياض: حذفها أصح، وقال القرطبي: المشهور حذفها.

أما كلمة الرّب: فقد قال الخطابي: إن غير العاقل لا يكره إضافتها إليه؛ كَرَبِ الدار ونحوه، وقال ابن بطال: لا يجوز أن يقال لأحد غير الله: رَبٌّ؛ كما لا يجوز: إله. اهـ.

هذا وقد ورد في الحديث: «إذا وَلَّيتِ الأُمَّةَ رَبِّها»<sup>(٢)</sup>؛ فدل على أن النهي عن الإطلاق.

ويحتمل: أنه للتنزيه، وما ورد، فليبان الجواز.

وقيل: إن الجواز خاص بالنبي ﷺ.

وقيل: إن النهي عن الإكثار من ذلك، ولعل هذا أقرب الاحتمالات؛ لقوله: «لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وشئى»

(١) صحيح مسلم، كتاب الألقاب من الأدب وغيرها (٢٢٤٩).

(٢) رواه البخاري في الإيمان (٥٠)، ومسلم في الإيمان (٩).

ربك»<sup>(١)</sup>؛ لأن الطعام والوضوء يكثر تكرُّرهما.

ولا ريب أنه إذا حُيِيَ المحذور من استعمال الكلمتين، قوي النهي والكرهية، وربما وصلت إلى التحريم، وكلما بُعد المحذور، بُعدت الكراهة، وربما زالت إذا زال، والله أعلم.

#### فائدة

المذهب: أنه إذا وجد لُقطة ولو في فلاحة ولو مأبوساً من صاحبها، وجب عليه التعريف سنةً، ثم يملكها، إذا كانت ممَّا تتبعه همة أوساط الناس، ولا تمتنع من صغار السباع.

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله -: إنه إذا وجد لُقطة بطريق غير مأنيٍّ، فكرَّاز؛ واختاره في «الفاقق»، وذكره في «الفروع»؛ ترجيحاً؛ فقال (ص ٨٥٦ ج ٢): ويتوجَّه جعل لُقطة موضع غير مأنيٍّ كركاز. اهـ.

وقال في «الإقناع» وشرحه (ص ١٨٣ ج ٤) من طبعة حامد، وص (٤٢٥ ج ٢) من طبعة مقبل: (وإن كان لا يُؤيَّن وجود صاحب اللُقطة) ومنه: لو كانت دراهم ليست بصُرَّة ونحوها؛ على ما ذكره ابن عبد الهادي في «معني ذوي الأفهام»؛ حيث ذكر أنه يملكها ملتقطها بلا تعريف، (لم يجب تعريفها في أحد القولين) نظراً إلى أنه كالعبث، ثم ذكر بعد: أنَّ المذهب وجوب التعريف مطلقاً؛ كما في «المنتهى» وغيره.

فتبين: أنه إذا كان صاحب اللُقطة غير مرجوِّ الوجود، فإنها تكون كالركاز؛ كما قاله الشيخ تقي الدين، ووجهه في الفروع.

وتكون ملكاً لواجدها من غير تعريف؛ كما في أحد القولين الذي أشار إليه في «الإقناع»، وذكره في «معني ذوي الأفهام».

(١) رواد البخاري في المتن (٢٥٥٢)، ومسلم في الأنفاظ من الأدب وغيرها (٢٢٤٩).

وتكون لُقطة واجبة التعريف؛ كلُقطة لم يُؤيَّن من وجود صاحبها؛ على ظاهر كلام «المنتهى» وغيره.

والذي يظهر لي - والله أعلم -: أن الأمر ليس كذلك، وأن هذه اللُقطة كسائر الأموال التي لا يُؤيَّن وجود أصحابها؛ كالعواري، والودائع، والغصوب، وغيرها، وقد ذكر الأصحاب: أنه يتصدَّق بها عن صاحبها مضمونة، وأنَّ أحمد نصَّ على جواز بيعها والتصدَّق بشمنها، أي: إذا لم تكن أثماناً، وأنه لا يجوز لَتَرْنُ هي في يده الأكل منها، وإن كان محتاجاً.

غير أن ابن رجب ذكر في «القواعد» (ص ١٢٩)، عن القاضي تخریجاً بجواز أكله إذا كان فقيراً على الروايتين في جواز شراء الوكيل من نفسه، وأنتى به الشيخ تقي الدين في الغاصب إذا تاب.

فعلى هذا: يكون حكم هذه اللُقطة حكم تلك الأموال على الخلاف المذكور، وقول القاضي: ليس ببيع، وربما يستأنس له بحديث المجامع في نهار رمضان؛ على أحد الاحتمالين في الحديث، وهو أنَّ الرسول ﷺ أعطاه كفارة نفسه، وأما على الاحتمال الثاني - وهو سقوطها عنه؛ لفقره، وهو أقرب - فلا شاهد فيه، ولكن تؤخذ من نصوص أخرى. ويترقَّ بينها وبين مسألة المجامع: أنَّ كفارة المجامع عن نفسه بخلاف ذلك، والله أعلم.

#### فائدة

قال ابن القيم - رحمه الله - في «إعلام الموقعين» (ص ٢١٨ ج ٣): ومن الجبل الباطلة: الحيلة على التخلص من الحشِّ بالخلع، ثم يفعل المحلوف عليه في حال البينة، ثم يعود إلى النكاح، وهذه الحيلة باطلة شرعاً، وباطلة على أصول أدمة الأمصار. ثم ذكر وجه البطلان؛ وهذا ما يسمُّيه العلماء - ومنهم أصحابنا - خلع الحيلة. وهو غير صحيح.



وبك<sup>(١)</sup>؛ لأنّ الطعام والوضوء يكثر تكرّرهما .

ولا ريب أنّه إذا خشي المحذور من استعمال الكلمتين، قوي النهي والكراهة، وربما وصلت إلى التحريم، وكلّما بعد المحذور، بعدت الكراهة، وربما زالت إذا زال، والله أعلم .

#### فائدة

المذهب: أنّه إذا وجد لفظة ولو في فلاة ولو مأبوساً من صاحبها، وجب عليه التعريف سنة، ثم يملكها، إذا كانت ممّا تتبعه همه أوساط الناس، ولا تمتنع من صغار السباع .

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - : إنه إذا وجد لفظة بطريق غير مأني، فكرّاز؛ واختاره في «الفائق»، وذكره في «الفروع» توجيهاً؛ فقال (ص ٨٥٦ ج ٢) : ويتوجه جعل لفظة موضع غير مأني كركاز . اهـ .

وقال في «الإقناع» وشرحه (ص ١٨٣ ج ٤) من طبعة حامد، وص (٤٢٥ ج ٢) من طبعة مقبل : (وإن كان لا يُرجى وجود صاحب اللفظة) ومنه : لو كانت دراهم ليست بصيرة ونحوها؛ على ما ذكره ابن عبد الهادي في «معني ذوي الأفهام»؛ حيث ذكر أنّه يملكها ملتقطها بلا تعريف، (لم يجب تعريفها في أحد القولين) نظراً إلى أنّه كالبعث، ثم ذكر بعد: أنّ المذهب وجوب التعريف مطلقاً؛ كما في «المنتهى» وغيره .

فتبين: أنّه إذا كان صاحب اللفظة غير مرجوّ الوجود، فإنها تكون كالركاز؛ كما قاله الشيخ تقي الدين، ووجهه في الفروع .

وتكون ملكاً لواجدها من غير تعريف؛ كما في أحد القولين الذي أشار إليه في «الإقناع»، وذكره في «معني ذوي الأفهام» .

(١) رواه البخاري في الحق (٢٥٥٢)، وسلم في الألفاظ من الأدب وغيرها (٢٢٤٩) .

وتكون لفظة واجبة التعريف؛ كلّفظة لم يؤيّن من وجود صاحبها؛ على ظاهر كلام «المنتهى» وغيره .

والذي يظهر لي - والله أعلم - : أنّ الأمر ليس كذلك، وأن هذه اللفظة كسائر الأموال التي لا يُرجى وجود أصحابها؛ كالعماري، والودائع، والغصوب، وغيرها، وقد ذكر الأصحاب: أنّه يتصدّق بها عن صاحبها مضمونة، وإنّ أحمد نصّ على جواز بيعها والتصدّق بشمها، أي: إذا لم تكن أثماناً، وأنّه لا يجوز لئلا هي في يده الأكل منها، وإن كان محتاجاً . غير أنّ ابن رجب ذكر في «القواعد» (ص ١٢٩)، عن القاضي تخريباً بجواز أكله إذا كان فقيراً على الروايتين في جواز شراء الوكيل من نفسه، وأفتى به الشيخ تقي الدين في الغاصب إذا تاب .

فعلى هذا: يكون حكم هذه اللفظة حكم تلك الأموال على الخلاف المذكور، وقول القاضي: ليس ببيع، وربما يستأنس له بحديث المجامع في نهار رمضان؛ على أحد الاحتمالين في الحديث، وهو أنّ الرسول ﷺ أعطاه كفارة نفسه، وأمّا على الاحتمال الثاني - وهو سقوطها عنه؛ لفقره، وهو أقرب - فلا شاهد فيه، ولكن تؤخذ من نصوص أخرى . ويفرق بينها وبين مسألة المجامع: أنّ كفارة المجامع عن نفسه بخلاف ذلك، والله أعلم .

#### فائدة

قال ابن القيم - رحمه الله - في «إعلام الموقعين» (ص ٢١٨ ج ٣) : ومن الحيّل الباطلة: الحيلة على التخلص من الحثّ بالخلع، ثم يفعل المحلوف عليه في حال البينة، ثم يعود إلى النكاح، وهذه الحيلة باطلة شرعاً، وباطلة على أصول أئمّة الأمصار . ثم ذكر وجه البطلان؛ وهذا ما يسمّيه العلماء - ومنهم أصحابنا - خلع الحيلة . وهو غير صحيح .

وإنما نقلت كلام ابن القيم؛ لما يشاع عنه من جوارزه وصحته؛ فإن هذا غير لائق بمقامه، رحمه الله.

#### فائدة

في «تاريخ الجهمية والمعتزلة»؛ نقل عن «مجلّة المنار» في مواضع متعدّدة بطريقة مختصرة.

انقسام التجهم (ص ٧٤٥ مج ١٦):

قال الشيخ تقي الدين: ليس الناس في التجهم على درجة واحدة، بل انقسامهم في التجهم يشبه انقسامهم في التشيع؛ ولذلك يستمر الزنادقة بهاتين البدعتين اللتين هما أعظم أو من أعظم البدع التي حدثت في الإسلام.

فالرافضة القدماء ليسوا جهميّة؛ بل منبو صفاً، وغالبهم يصريح بلفظ الجسم، كما أن الجهمية ليسوا رافضة؛ بل كان الاعتزال فاشياً فيهم؛ والمعتزلة ضدّ الرافضة، وهم إلى التّصّب أقرب، ولكن في عهد بني بُوَيه فشا التجهم في الرافضة.

والشيعة ثلاث درجات:

شرّها: الغالية الذين يجعلون لعلّي شيئاً من الألوهية أو النبوة.

والدرجة الثانية: الرافضة المعروفون؛ كالإمامية وغيرهم، يعتقدون أنّ عليّاً الإمام الحقّ بعد النبي ﷺ بنصّ جليّ أو خفي، ولكنّه ظلّم وينقضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما، وهذا - أعني بغضهما وشتمهما - سيما الرافضة.

الثالثة: المفضّلة يفضّلون عليّاً على أبي بكر وعمر، ولكن يتولّونهم ويعتقدون عدالتهم وإمامتهما؛ كالزيدية، وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة منهم إلى الرافضة.

وكذلك الجهميّة ثلاث درجات:

غالية: ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سمّوه بشيء من أسمائه، قالوا: هو مجاز؛ فهو عندهم ليس بحي ولا عالم... إلخ، فهم لا يثبتون شيئاً، ولكن يدفعون التشيع بما يقرّون به في العلية. وقد قال أبو الحسن الأشعري: إنّ هؤلاء أخذوا عن إخوانهم المتفلسفة الذين زعموا أن للعالم صناعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر... إلخ؛ غير أن هؤلاء لم يظهروا المعنى فقالوا: إنّ الله عالم من طريق التسمية من غير أن ثبت له علماً أو قدرة... إلخ. وهذا القول قول القرامطة الباطنية ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة والفلاسفة.

الدرجة الثانية: تجهم المعتزلة، يقرّون بالأسماء الحسنى في الجملة، ويجعلون كثيراً منها على المجاز؛ لكنهم ينفون صفاته. وهؤلاء هم الجهميّة المشهورون.

والثالثة: الصفاتية الميثون المخالفون للجهميّة، لكن فيهم نوع من التجهم، يقرّون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردّون طائفة من أسمائه وصفاته الخبريّة وغير الخبريّة، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاتيه كلّها. ومنهم من يقرّ بما جاء في القرآن الكريم دون الحديث، ومنهم يقرّ بالجميع، لكن مع نفي وتعطيل للبعض، وهؤلاء إلى السنة المحضة أقرب إلى الجهميّة المحضة؛ بيّد أنّ متأخريهم وألّوا المعتزلة وقاربوهم أكثر فخالفوا أوليهم. اهـ.

وقد أشار المحشّي إلى أن كلام الشيخ هذا في «التسمية». انتهى الكلام على الجهميّة.

أما الكلام على المعتزلة، فيلخص فيما يلي:

١- من هم المعتزلة؟ (ص ٧٤٩ ج ١٦):

وإنما نقلت كلام ابن القيم؛ لما يشاع عنه من جوازِهِ وصحَّتِهِ؛ فإنَّ هذا غيرُ لائقٍ بمقامه، رحمه الله.

#### فائدة

في «تاريخ الجهمية والمعتزلة»؛ نقلًا عن «مَجَلَّةِ الْمَنَارِ» في مواضع متعدِّدة بطريقَةٍ مختصرة.

انقسام التجهم (ص ٧٤٥ مج ١٦):

قال الشيخ تقي الدين: ليس الناسُ في التجهم على درجة واحدة، بل انقسامهم في التجهم يشبه انقسامهم في التشيع؛ ولذلك يستر الزنادقة بهاتين البدعتين اللتين هما أعظمُ أو من أعظم البدع التي حدثت في الإسلام.

فالرافضة القدماء ليسوا جهمية؛ بل مثبِتو صفاتٍ، وغالبُهم يصريح بلفظ الجسم، كما أن الجهمية ليسوا رافضة؛ بل كان الاعتزالُ فاشياً فيهم، والمعتزلةُ غيرُ الرافضة، وهم إلى الثُّصْبِ أقرب، ولكن في عهد بني مُؤَيَّة قسا التجهم في الرافضة.

والشيعة ثلاث درجات:

شُرُها: الغالية الذين يجعلون لعلِّي شيئاً من الألوهية أو النبوة.

والدرجة الثانية: الرافضة المعروفون؛ كالإمامية وغيرهم، يعتقدون أنَّ عليًّا الإمام الحق بعد النبي ﷺ بنصِّ جليٍّ أو خفيٍّ، ولكنَّهُ ظَلِمَ ويُنقضون أبا بكر وعمر ويشتمونهما، وهذا - أعني بغضهما وشتمهما - سيما الرافضة.

الثالثة: المفضلة يفضلون عليًّا على أبي بكر وعمر، ولكن يتولَّونهما ويحتقدون عدالتهما وإمامتهما؛ كالزيدية، وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة منهم إلى الرافضة.

وكذلك الجهمية ثلاث درجات:

غالية: ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سمَّوه بشيء من أسمائه، قالوا: هو مجازٌ؛ فهو عندهم ليس بحقٍّ ولا عالم... إلخ، فهم لا يثبتون شيئاً، ولكن يدفعون التشيع بما يقرُّون به في العلانية. وقد قال أبو الحسن الأشعري: إنَّ هؤلاء أخذوا عن إخوانهم المتفلسفة الذين زعموا أنَّ للعالم صناعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر... إلخ؛ غير أن هؤلاء لم يظهروا المعنى فقالوا: إنَّ الله عالمٌ من طريق التسمية من غير أن ثبت له علماً أو قدرة... إلخ. وهذا القول قول القرامطة الباطنية ومن سبقهم من إخوانهم الصابئة والفلاسفة.

الدرجة الثانية: تجهم المعتزلة، يقرُّون بالأسماء الحسنى في الجملة، ويجعلون كثيراً منها على المجاز؛ لكنهم ينفون صفاته. وهؤلاء هم الجهمية المشهورون.

والثالثة: الصفاتية الميثبون المخالفون للجهمية، لكن فيهم نوعٌ من التجهم، يقرُّون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردُّون طائفة من أسمائه وصفاته الخبرية وغير الخبرية، ويتأولونها كما تأول الأولون صفاتِهِ كُلِّها. ومنهم من يُقرُّ بما جاء في القرآن الكريم دون الحديث، ومنهم يُقرُّ بالجميع، لكن مع نفي وتعطيل للبعض، وهؤلاء إلى السنة المحضة أقرب إلى الجهمية المحضة؛ بيد أنَّ متأخريهم وأولَّ المعتزلة وقاربوهم أكثر فخالفوا أوليهم. اهـ.

وقد أشار المحسني إلى أن كلام الشيخ هذا في «التسعينية». انتهى الكلام على الجهمية.

أما الكلام على المعتزلة، فليخص فيما يلي:

١- من هم المعتزلة؟ (ص ٧٤٩ مج ١٦):

هي فرقة إسلامية كبيرة جداً؛ إذ إنه انتحلها رجالٌ كثيرون؛ فشيعة العراق قاطبة، والأقطار الهندية والشامية، والبلاد الفارسية، والزيديّة في اليمن، كل هؤلاء الذين يُعتدّون بالملايين على مذهب المعتزلة.

أما في نجد: فقد انتشر مذهب السلف الأثرية؛ كما يوجد ذلك في طوائف من الهند وفي جماعات قليلة في العراق والمجاز والشام.

أما السواد الأعظم من البلاد الإسلامية: فعلى المذهب المنسوب إلى الأشعري، أي: الذي تداوله المتأخرون؛ إذ إن مذهب الأشعري بنفسه هو مذهب أحمد بن حنبل؛ كما صرح بذلك في كتابه «الإبانة».

٢- تلقيب المعتزلة بالجهمية (ص ٧٥١ مج ١٦):

كان مذهب الجهمية سابقاً بزمان قريب مذهب المعتزلة، غير أنهما اتفقا على أصول كبيرة في مذهبهما، وهي نفى الصفات، والرؤية، وخلق الكلام، فصاروا كأهل المذهب الواحد وإن اختلفوا في بعض الفروع، ومن ثم أطلق أئمة الأثر (الجهمية) على المعتزلة؛ فالإمام أحمد والبخاري في كتابيهما (الرد على الجهمية) ومن بعدهما، يُعنون بالجهمية المعتزلة؛ لأنهم بهذه المسائل أشهر من الجهمية، خصوصاً في المتأخرين.

وأما المتقدمون: فيعنون بالجهمية الجهمية؛ لأنها الأئم السابقة لغيرها من مذاهب التأويل (أي: التعطيل). كما سبق عن الشيخ تقي الدين.

قال رشيد: وبما ذكر يزول الاشتباه الذي يراه البعض من ذكر الجهمية في هذه المسائل، مع أنها في عرفهم مضافة إلى المعتزلة؛ وذلك أن تلقيبهم بالجهمية إنما وجد من موافقتهم إياهم في هذه المسائل، ومن ثم قال الشيخ تقي الدين: كل معتزلي جهمي، ولا عكس، لكن جهم أشد تعطيلاً؛ لأنه ينفي الأسماء والصفات.

#### فائدة

قال ابن مفلح في «الفروع»: لم يبحث إليهم (أي الجن) نبي قبل نبينا محمد ﷺ.

قلت: ويشهد له قوله ﷺ: «وكان النبي ﷺ يُبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس عامة»<sup>(١)</sup>.

فأما قوله تعالى عن الجن: ﴿قَالُوا يَنْقُزُنَا إِنَّا تَصِفَتَا حَكِيمًا أَرِيًّا مِنْ يُحْيِي مَوْتًا مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَّا طَرِفُوا مُضْطَمِّينَ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، فظاهره: أنهم كانوا يتبعون بشريعة موسى، وكذا هو ظاهر حال الجن المسيخرين لسليمان، أي: أن الظاهر أنهم كانوا يتبعون بشريعة سليمان، وكان يتبعون بشريعة موسى؛ هكذا قيل: إنه ظاهر حالهم، وفيه نظر؛ ولكن يكفينا ظاهر الآية.

والجواب: أن الظاهر أنه لم يكلف بالرسالة إليهم، وإن كانوا قد يتبعون بها، والله أعلم.

#### فائدة

التعريض: كذب في إيهام السامع؛ حيث أنه خلاف الحقيقة بما أظهره من لفظه؛ ولذلك اعتذر إبراهيم عن الشفاعة للناس بالكذبات الثلاث التي هي تعريض.

#### فائدة

روى الإمام أحمد، عن ثوبان: سمعت النبي ﷺ يقول: «ليدخلن الجنة من أمي سبعون ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كل ألف سبعون ألفاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري في التيمم (٣٣٥)، ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٢١).

(٢) رواه أحمد في باقي مسند الأئصار برقم (٢١٩١٢).

هي فرقة إسلامية كبيرة جداً؛ إذ إنه انتحلها رجالٌ كثيرون؛ فشيعة العراق قاطبةً، والأقطار الهندية والشامية، والبلاد الفارسية، والزيديَّة في اليمن، كلُّ هؤلاء الذين يُعدُّون بالملايين على مذهب المعتزلة. أما في تجلِّد: فقد انتسَر مذهب السلف الأثرية؛ كما يوجد ذلك في طوائف من الهند وفي جماعاتٍ قليلة في العراق والحجاز والشام. أما السواد الأعظم من البلاد الإسلامية: فعلى المذهب المنسوب إلى الأشعري، أي: الذي تداوله المتأخرون؛ إذ إن مذهب الأشعري بنفسه هو مذهب أحمد بن حنبل؛ كما صرح بذلك في كتابه «الإبانة».

٢- تلقيب المعتزلة بالجهمية (ص ٧٥١ مج ١٦):

كان مذهب الجهمية سابقاً بزمان قريب مذهب المعتزلة، غير أنهما انفقا على أصولٍ كبيرة في مذهبهما، وهي نفْي الصفات، والروية، وتحلُّ الكلام، فصاروا كأهل المذهب الواحد وإن اختلفوا في بعض الفروع، ومن ثمَّ أطلق أئمة الأثر (الجهمية) على المعتزلة؛ فالإمام أحمد والبخاري في كتابيَّهما (الرَّد على الجهمية) ومن بعدهما، يَثْبُون بالجهمية المعتزلة؛ لأنهم بهذه المسائل أشهر من الجهمية، خصوصاً في المتأخرين. وأما المتقلِّدون: فيعتون بالجهمية الجهمية؛ لأنها الأئم السابقة لغيرها من مذاهب التأويل (أي: التعطيل). كما سبق عن الشيخ تقي الدين.

قال رشيد: وبما ذكر يزول الاشتباه الذي يراه البعض من ذكر الجهمية في هذه المسائل، مع أنها في عُرْفهم مضافة إلى المعتزلة؛ وذلك أن تلقِّيهم بالجهمية لِمَا وُجِدَ من موافقتهم إياهم في هذه المسائل، ومن ثمَّ قال الشيخ تقي الدين: كلُّ معتزليٍّ جهميٍّ، ولا عكس، لكنَّ جهماً أسمى تعطيلاً؛ لأنه ينفي الأسماء والصفات.

#### فائدة

قال ابن مفلح في «الفروع»: لم يبعث إليهم (أي الجن) نبي قبل نبينا محمد ﷺ.

قلت: وبشهادة قوله ﷺ: «وكان النبي ﷺ يُبعث إلى قومه خاصَّةً، وبعثت إلى الناس عامَّةً»<sup>(١)</sup>.

فأما قوله تعالى عن الجن: ﴿قَالُوا يَنْقُزُنَا إِنَّا فَاعِلُونَ﴾ [الجن: ٢٣٠]، فموسى مُصَدِّقاً لِمَا بَيَّنَّ يَدَيُّو سِحْرَهُ إِلَى الْحَقِّ وَإِلَّا طَبَقُوا مُسْتَقِيمٌ [الأحاف: ٢٣٠]، فظاهرة: أنهم كانوا يتعبَّدون بشريعة موسى، وكذا هو ظاهر حال الجن المسخَّرين لسليمان، أي: أن الظاهر أنهم كانوا يتعبَّدون بشريعة سليمان، وكان يتعبَّد بشريعة موسى؛ هكذا قيل: إنه ظاهر حالهم، وفيه نظر؛ ولكن يكفينا ظاهر الآية.

والجواب: أن الظاهر أنه لم يكلف بالرسالة إليهم، وإن كانوا قد يتعبَّدون بها، والله أعلم.

#### فائدة

التعريض: كَدَب في إفهام السامع؛ حيث أفهمه خلاف الحقيقة بما أظهره من لفظه؛ ولذلك اعتدَّ إبراهيم عن الشفاعة للناس بالكذبات الثلاث التي هي تعريض.

#### فائدة

روى الإمام أحمد، عن ثوبان: سمعت النبي ﷺ يقول: «لِيُدْخَلَنَّ الجنة من أمي سبعون ألفاً لا حساب عليهم ولا عذاب، مع كلِّ ألف سبعون ألفاً»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري في التيمم (٣٣٥)، وسلم في المساجد ومواضع الصلاة (٥٢١).

(٢) رواه أحمد في باقي مستند الأنصار برقم (٢١٩١٢).

قال ابن كثير في تفسير آل عمران عند قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران : ١١٠] : إنه حديث صحيح - والله الحمد والمنة - وذكر أحاديث كثيرة تدلُّ على هذا المعنى، وبعضها يدلُّ على أن مع كلِّ واحد سبعين ألفاً وثلاث خيَّاتٍ من خيَّاتِ الباري، جلَّ وعلا.

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - في الصحيحين : أن النبي ﷺ قال : «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبَّ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» ؛ فكبرنا ؛ ثم قال : «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثُ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» ؛ فكبرنا ؛ ثم قال : «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا سَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وروى أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والطبراني : أن الجنةَ عشرون ومائة ضَفَّةً، وأنَّ هذه الأمة ثمانون ضَفَّةً منها ؛ فلهذا الحمد<sup>(٢)</sup>.

وروى الإمام أحمد، من حديث ابن عمر : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ شَمَّالًا، فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي عَمَلًا مِنْ صَلَاةِ الصَّحْرِ إِلَى نَصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطِ قِرَاطٍ؟ أَلَا فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي عَمَلًا مِنْ نَصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطِ قِرَاطٍ؟ أَلَا فَعَمِلْتُ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ عَلَى قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ الَّذِينَ عَمِلْتُمْ ؛ فَغَضِبْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، فَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَأَقْلَى عَطَاءً، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا : لَا، قَالَ : فَإِنَّمَا هُوَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مِنْ أَشَاءِ»<sup>(٣)</sup>. اهـ.

(١) رواه البخاري في الرقاق (٦٥٢٨) ومسلم في الإيمان (٢٢١).

(٢) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة برقم (٤٣١٦)، والترمذي في صفة الجنة (١٥٤٦)، وابن ماجه في الزهد (٤٢٨٩).

(٣) رواه الترمذي في الأمثال (٢٨٧١)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٢٤٩٤)، ورواه البخاري في الإجارة (٢٢٦٩) بمعناه.

### فائدة

عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قال النبي ﷺ : «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسَرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ فِتْنِ جَهَنَّمَ، أَلَا إِنَّ عَمَلَ الْجَنَّةِ خَزَنٌ بَرِيءٌ، ثَلَاثًا، أَلَا إِنَّ عَمَلَ النَّارِ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ، وَالسَّعْيُ مِنَ فِتْنِ الْفِتَنِ، وَمَا مِنْ جَزَعَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جَزَعَةٍ حَبِطَ يَكْتُمُهَا عَبْدٌ، مَا كَظَمَهَا عَبْدٌ لِلَّهِ إِلَّا مَلَأَ اللَّهُ جَوْفَهُ إِيْمَانًا» ؛ انفرد به أحمد<sup>(١)</sup>، وإسناده حسنٌ ليس فيه مجروح، ومثله حسن. اهـ. تفسير ابن كثير.

### فائدة

من المنار (مج ٣ ص ١٦٣) أعجوبتان :  
الأولى : امرأةٌ وَلَدَتْ بَنَاتًا بِدَنَهَا كِبِدَنَ الْإِنْسَانِ، لَكِن رَأْسَهَا بِلَا وَجْهِ، وَعَيْنَاهَا فِي مَكَانِ النَّاصِيَةِ مِنْ رَأْسِهَا، وَأَذَانَاهَا بِحَذَائِهِمَا، وَهِيَ كَأَذَنِ الْأَرْنَبِ، وَلَهَا أَرْبَعُ شَفَاهٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

الثانية : امرأةٌ وَلَدَتْ بَنَاتًا نَصَفُهَا الْأَعْلَى كَالْبَشَرِ، وَنَصَفُهَا الْأَسْفَلُ كَالْبَيْضَةِ.

وفي (مج ٢ ص ٣٦٩) من المَجَلَّةِ المذكورة كلمةٌ في الحجاب. وقد جرى في بلدنا عُنِيْرَةٌ أعجوبةٌ ثالثة : هي ابنةٌ وَلَدَتْ فِي شَعْبَانٍ أَوْ فِي أَوَّلِ رَمَضَانَ عام ١٣٧٦ هـ. وقد كساها الله بُثُوبَ لَحْمٍ عَلَى صَفَةِ لِبَاسٍ يَسْمَى الشَّلْحَةَ، فَكَانَ الشَّلْشُ فِي يَدَيْهَا فِي الذَّرَاعَيْنِ، وَفِي رِجْلَيْهَا فِي السَّاقَيْنِ، وَعَلَى صَدْرِهَا شَيْءٌ يَشْبَهُ الشَّلْشَ عَلَى طَوْقِهَا؛ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

(١) المسند (٣٠٠٨).

#### فائدة

عن ابن عباس - رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ : «مَنْ أَنْظَرَ  
مَعْسُراً أَوْ وَصَّحَ عَنْهُ، وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ، إِلَّا أَنْ عَمَلَ الْجَنَّةَ حَزَنٌ بَرِيءٌ،  
ثَلَاثًا، إِلَّا أَنْ عَمَلَ النَّارَ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ، وَالسَّعِيدُ مِنْ وَفَى الْفَتَنِ، وَمَا مِنْ  
جَرَعَةٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ جَرَعَةٍ غَطَّ بِكُتْمِهَا عَيْدٌ، مَا كُتْمُهَا عَيْدٌ إِلَّا  
مَلَأَ اللَّهُ جَوْفَهُ إِيْمَانًا»؛ انفرد به أحمد<sup>(١)</sup>، وإسناده حسنٌ ليس فيه مجروحٌ،  
ومثله حسن . اهـ . تفسير ابن كثير .

#### فائدة

من المنار (مج ٣ ص ١٦٣) أعجوبتان :  
الأولى : امرأةٌ ولدت بنتاً بدنّها كبِدَنَ الإنسان، لكن رأسها بلا وجه،  
وعيناها في مكان الناصية من رأسها، وأذناها بحذاءهما، وهما كأذني  
الأرنب، ولها أربع شفاه بعضها فوق بعض .  
الثانية : امرأةٌ ولدت بنتاً نصفها الأعلى كالشجر، ونصفها الأسفل  
كالطبيعة .

وفي (مج ٢ ص ٣٦٩) من المَجَلَّةِ المذكورة كلمةٌ في الحجاب .  
وقد جرى في بلدنا عَجَبَةٌ أعجوبةٌ ثالثة : هي ابنةٌ ولدت في شعبان أو  
في أوّل رمضان عام ١٣٧٦ هـ . وقد كساها الله بثوب لحم على صفة لباس  
يسمى الشلحة، فكان الشلش في يديها في الذراعين، وفي رجلها في  
الساقين، وعلى صدرها شيء يشبه الشلش على طوقها؛ فتبارك الله رب  
العالمين .

(١) المسند (٣٠٠٨) .

قال ابن كثير في تفسير آل عمران عند قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتْلَةُ﴾  
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴿آل عمران : ١١٠﴾ : إنه حديث صحيح - والله الحمد والمنة -  
وذكر أحاديث كثيرة تدلّ على هذا المعنى، وبعضها يدل على أن مع كلٍّ  
واحد سبعين ألفاً وثلاث حَيَاتٍ من حَيَاتِ الْبَارِي، جل وعلا .

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - في الصحيحين : أن النبي ﷺ قال :  
«أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُيُحَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فكبّرنا، ثم قال : «أَمَّا تَرْضَوْنَ  
أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟» فكبّرنا، ثم قال : «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا  
نُطْفَرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup> .

وروى أحمد، والترمذي، وابن ماجه، والطبراني : أن الخَنَةَ عشرون  
ومائة صَفٍّ، وأن هذه الأمة ثمانون صَفًّا منها؛ فله الحمد<sup>(٢)</sup> .

وروى الإمام أحمد، من حديث ابن عمر : «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ  
وَالنَّصَارَى كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَعْمَلَ حُمَالًا، فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي عَمَلًا مِنْ صَلَاةِ  
الصَّبِيحِ إِلَى نَصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِرَاطِ قِرَاطٍ؟ أَلَا فَعَمِلْتُ الْيَهُودَ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ  
يَعْمَلُ لِي عَمَلًا مِنْ نَصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْمَصْرِ عَلَى قِرَاطِ قِرَاطٍ؟ أَلَا  
فَعَمِلْتُ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ : مَنْ يَعْمَلُ مِنْ صَلَاةِ الْمَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ  
عَلَى قِرَاطَيْنِ قِرَاطَيْنِ؟ فَاتَّخَذَ الَّذِينَ عَمِلْتُمْ؛ فَفَضَّيْتُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى،  
فَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَأَقْلَرُ عَطَاءً، قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ شَيْئًا؟  
قَالُوا : لَا، قَالَ : فَإِنَّمَا هُوَ فَضْلِي أُوتِيهِ مِنْ أَشَاءِ»<sup>(٣)</sup> . اهـ .

(١) رواه البخاري في الرقائق (٦٥٢٨) ومسلم في الإيمان (٢٢١) .

(٢) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة برقم (٤٣١٦)، والترمذي في صفة الجنة  
(١٥٤٦)، وابن ماجه في الزهد (٤٢٨٩) .

(٣) رواه الترمذي في الأمثال (٢٨٧١)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة  
(٢٤٩٤)، ورواه البخاري في الإجارة (٢٢٦٩) بمعناه .

## فائدة

عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا تُسْكِنُوهُنَّ الْغُرَفَ، ولا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ، وَعَلِّمُوهُنَّ الْقُرْآنَ وَسُورَةَ النُّورِ»؛ وكذلك روى ابن عباس النهي عن تعليم النساء الكتابة مرفوعاً؛ وكلاهما ضعيفان؛ أما الأول: ففي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي؛ كذبه الدارقطني، وقال ابن عدي: عاقلة أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: يضع الحديث.

وأما الثاني: ففي سنده جعفر بن نصر، وهو متهم.

وقد ذكر ابن الجوزي الخبرين في الموضوعات.

ولذلك كان ظاهر كلام الأكثرين والإمام: عدم كراهة تعليمها الكتابة؛ كما روى أحمد في مسنده، وأبو داود، والنسائي: «أن النبي ﷺ دخل على الشَّامِ بنت عبد الله وهي عند حفصة، فقال: ألا تعلمين هذه وثيقة الثَّمَلَةِ، كما عَلَّمْتُهَا الْكِتَابَةَ؟»<sup>(١)</sup>؛ وهو حديث صحيح، قال أحمد: هو رخصة في تعليم النساء الكتابة، وقال في «المنتقى»: وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة. اهـ.

والنملة: بكثرة تخرج في الجسد باحتراق والنهاب، وتدب إلى موضع آخر كالنملة وهي تُفَرِّقُ عندنا بالحزاة.

وقد نقلت الأحاديث والكلام عليها من الجزء الثالث من «الأدب الشرعية» (ص ٣٠٩ - ٣١٠).

## فائدة

أخرج الحاكم من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ

(١) روى أبو داود في كتاب الطب (٣٨٨٦) وأحمد (٢٦٥٥٥).

قال: «ليس من عمل يقرب من الجنة إلا وقد أمرتكم به، ولا عمل يقرب من النار إلا وقد نهيتكم عنه؛ فلا يستيطعن أحد منكم رزقه؛ فإن جبريل ألقى في روعي أن أحدكم منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه؛ فاتقوا الله - أيها الناس - وأجملوا في الطلب، فإن استبطأ أحد منكم رزقه، فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لا يئال فضله بمعصيته»<sup>(١)</sup>. اهـ.

## فائدة

الأنبياء المذكورون في القرآن الكريم هم المذكورون في هذه الآيات، وهم خمسة وعشرون نبياً:

حتم على كل ذي التكليف معرفة بأنبياء على التفصيل قد علموا في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد عشر ويتقى سبعة وهمو إدريس هود شعيب صالح وكذا ذو الكفل آدم بالمختار قد حثموا وعاد ذئ الكفل منهم، فيه خلاف مشهور بين العلماء، فقيل: رجل صالح، وقيل: نبي، وتوقف ابن جرير في ذلك، والله أعلم.

## فائدة

مسألة ١٦٩ في رجل طلب منه رجل ابنته لنفسه، فقال: ما أزوجك بنتي حتى تزوج بنتك لأخي، فهل يصح هذا الزواج؟

الجواب: وفيه: وإذا تشارطا أنه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه أخته، كان هذا نكاحاً فاسداً ولو شئ مع ذلك صدق آخر؛ هذا هو المأثور عن رسول الله ﷺ. اهـ. من «الفتاوى» (ص ٩٧) مجموعة رقم (١) التي فيها الاختيارات.

## فائدة

قال في «الإقناع»: «وإن وجد الغرور من المرأة والولي، فالرجوع

(١) روى الحاكم في المستدرک (٢١٣٦).



## فائدة

عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: «لا تُسَكِّنُوهُنَّ الْغُرَفَ، ولا تَعْلَمُوهُنَّ الْكِتَابَةَ، وَعَلِّمُوهُنَّ الْقُرْآنَ وَسُورَةَ النُّورِ»؛ وكذلك روى ابن عباس النهي عن تعليم النساء الكتابة مرفوعاً؛ وكلاهما ضعيفان:

أما الأول: ففي إسناده محمد بن إبراهيم الشامي؛ كذبه الدارقطني، وقال ابن عدي: عائشة أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: يضع الحديث.

وأما الثاني: ففي سنده جعفر بن نصر، وهو منهم.

وقد ذكر ابن الجوزي الخبرين في الموضوعات.

ولذلك كان ظاهر كلام الأكرمين والإمام: عدم كراهة تعليمها الكتابة؛ كما روى أحمد في مسنده، وأبوداود، والنسائي: «أن النبي ﷺ دخل على السَّامَاءِ بنت عبد الله وهي عند حفصة، فقال: ألا تعلمين هذه وثيقة النملة، كما علمتها الكتابة؟»<sup>(١)</sup>؛ وهو حديث صحيح، قال أحمد: هو رخصة في تعليم النساء الكتابة، وقال في المنتقى: وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة. اهـ.

والنملة: بئرة تخرج في الجسد باحتراقٍ والتهابٍ، وتؤذي إلى موضع آخر كالنملة وهي تُفَرِّقُ عندنا بالحزاة.

وقد نقلت الأحاديث والكلام عليها من الجزء الثالث من «الآداب الشرعية» (ص ٣٠٩ - ٣١٠).

## فائدة

أخرج الحاكم من حديث ابن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ

(١) رواه أبوداود في كتاب الطب (٣٨٨٦) وأحمد (٢٦٥٥٥).

قال: «ليس من عمل يقرب من الجنة إلا وقد أمرتكم به، ولا عمل يقرّب من النار إلا وقد نهيتكم عنه؛ فلا يستطعن أحد منكم رزقه؛ فإن جبريل الذي في روعي أن أحدكم منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه؛ فاتقوا الله - أيها الناس - وأجملوا في الطلب، فإن استبطأ أحد منكم رزقه؛ فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لا يئال فضله بمعصيته»<sup>(١)</sup>. اهـ.

## فائدة

الأنبياء المذكورون في القرآن الكريم هم المذكورون في هذه الآيات، وهم خمسة وعشرون نبياً:

حتم على كل ذي التكليف معرفةً بالأنبياء على التفصيل قد علموا في تلك حجتنا منهم ثمانية من بعد عشر ويأتي سبعة وهم إدريس هود شعيب صالح وكذا ذو الكفل آدم بالمختار قد حجتوا وعُدّ ذي الكفل منهم، فيه خلاف مشهور بين العلماء، فقيل: رجل صالح، وقيل: نبي، وتوقف ابن جرير في ذلك، والله أعلم.

## فائدة

مسألة ١٦٩ في رجل طلب منه رجل ابنته لنفسه، فقال: ما أزوجه بنتي حتى تزوج بنتك لأختي، فهل يصح هذا الزواج؟

الجواب: وفيه: وإذا تشارط أنه لا يزوجه ابنته حتى يزوجه أخته، كان هذا نكاحاً فاسداً ولو سُئِيَ مع ذلك صدق آخر؛ هذا هو المأثور عن رسول الله ﷺ. اهـ. من «الفتاوى» (ص ٩٧) مجموعة رقم (١) التي فيها الاختيارات.

## فائدة

قال في «الإقناع»: «وإن وُجدَ الغرور من المرأة والولي، فالرجوع

(١) رواه الحاكم في المستدرک (٢١٣٦).

بالمهر على الولي، ومنها ويرى الوكيل، فينهما نصّتين.

قال الشيخ منصور - رحمه الله - في «حاشيته»: قاله الموفق؛ ولعلّه لأن فعل الوكيل كفعل الموكل؛ فقد صدر الغرور منهما؛ فيكون الغرر بينهما نصّتين بخلاف الولي، فليس فعله فعل مولا، وظاهر كلام «الإنصاف»: عدم الفرق بينهما، ولهذا قال: فيكون في كل من الولي والوكيل قولان. اهـ. وهو ظاهر كلام الشيخ التقي في «المسودة»، قال: يقدّم فيه مباشر الفعل على الآذن فيه، قال: وقد ذكر الجدل أيضاً في غرور الأمة: إن كان الغرور من وكيل السيد، رجع عليه، وإن كان منها، تعلّق بها، وإن كان منهما، رجع على كل واحد منهما بالنصف. اهـ. حاشية «الإنصاف».

وأقول: إن ظاهر كلام «الإنصاف» والشيخ التقي هو قياس المذهب، ولو كان الغرور من الجميع - الزوجة، والولي - فقياس قول الموفق ومن تابعه أنه بين الولي والوكيل نصّتين، وقياس قول الآخرين أنه على الوكيل فقط، والله أعلم.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهم الله -: إذا أقر السفية بحدّ ونحوه، قبل إقراره في الحال، لكن إن أقرّ بقصاص، فعني عنه إلى المال، لم يؤخذ إلا بعد فكّ الحجر عنه.

وأما إن أقرّ بمال، فإنه لا يؤخذ به إلا بعد فكه، ويقبل إقراره حال الحجر عليه.

وبهذا عرفت أن المحجور عليه لحظه إن كان لعدم تكليفه، لم يصح إقراره مطلقاً. وإن كان لسفه، صح مطلقاً. لكن إن كان بما يتول إلى المال، لم يؤخذ به إلا بعد فكّ الحجر عنه، ولا أجدّه في الحال.

وبهذا عرفت ما في إطلاقهم في «كتاب الإقرار» من عدم صحة إقرار المحجور عليه لِسَفْهِه بالمال. وإن كان المراد لا يؤخذ به، والله أعلم.

#### فائدة

عموم كلامهم في وجوب ستر ستره تمنع مشاركة الأسفل: يقتضي أنه لا فرق بين كون المشارف سابقاً على جاره أم لا؛ وقد صرح بذلك في النظم حيث قال:

وَمَنْ دَارُهُ تَعْلُو عَلَى الْجَارِ يُلْزَمُ بِنَا يَسْتُرُ الْأَدْنَى لِبَاغِي تَقْصِدِ وَيُلْزَمُ أَيْضاً سَدُّ طَاقِي عِلَا وَلَوْ تَقَدَّمَ وَدَعَا لَا أَرَى لَا تُقْلِدِ  
وقد سئل سعيد بن حجي عن بناء مُشْرِف سابق طلب الجار ستره. فأجاب: أنه لم يقف على تفرقة للعلماء بين البناء المتقدم والحادث، والله أعلم.

ولا يشترط أن يكون المُشْرِف ملاصقاً؛ لعموم كلامهم. وقد ذكر في «سبل السلام» في «باب قتال الجاني، وقتل المرتد»: أنَّ ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» أخرج عن يزيد بن أبي حبيب، قال: أَوَّلَ مَنْ بَنَى غُرْفَةً بِمِصْرَ خَارِجَةً بِنَ حُدَافَةَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، أَمَّا بَعْدُ: فَأُفٍّ لِبَاغِي أَلَّا خَارِجَةً بِنَ حُدَافَةَ بَنَى غُرْفَةً، وَلَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى عَوْرَاتِ جِيرَانِهِ، فَإِذَا أَنْتَ كَتَابِي هَذَا، فَأَهْدِمَهَا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - وَالسَّلَامُ.

#### فائدة

قبل لبعض السلف: إن اليهود والنصارى يقولون: لا نوسوس، قال: صدقوا وما يصنع الشيطان بقَلْبِ خَرَاب؟!

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في «الفتاوى» (ج ٢ ص ٢١): والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره لا بد له من

بالمهر على الولي، ومنها ومن الوكيل، فينبهما نصفتين.

قال الشيخ منصور - رحمه الله - في «حاشيته»: قاله الموفق؛ ولعلّه لأن فعل الوكيل كفعل الموكّل؛ فقد صدر الغرور منهما؛ فيكون الغرور بينهما نصفتين بخلاف الولي، فليس فعله فعل مولا، وظاهر كلام «الإنصاف»: عدم الفرق بينهما، ولهذا قال: فيكون في كل من الولي والوكيل قولان. اهـ. وهو ظاهر كلام الشيخ التقي في «المسوّدة»، قال: يقدّم فيه مباشر الفعل على الآذن فيه، قال: وقد ذكر الجدل أيضاً في غرور الأمة: إنّ كان الغرور من وكيل السيد، رجع عليه، وإن كان منها، تعلّق بها، وإن كان منهما، رجع على كل واحد منهما بالنصف. اهـ. حاشية «الإنصاف».

وأقول: إنّ ظاهر كلام «الإنصاف» والشيخ التقي هو قياس المذهب، ولو كان الغرور من الجميع - الزوجة، والولي - فقياس قول الموفق ومن تابعه أنه بين الولي والوكيل نصفتين، وقياس قول الآخرين أنه على الوكيل فقط، والله أعلم.

#### قائدة

قال الأصحاب - رحمهم الله -: إذا أقرّ السفية بخدّ ونحوه، قبل إقراره في الحال، لكنّ إنّ أقرّ بقصاص، فعقّب عنه إلى المال، لم يؤخذ إلا بعد قلّ الحجر عنه.

وأما إنّ أقرّ بمال، فإنه لا يؤخذ به إلا بعد فكه، ويتقبل إقراره حال الحجر عليه.

وبهذا عرفت أن المحجور عليه لحظه إن كان لعدم تكليفه، لم يصح إقراره مطلقاً. وإن كان لسفه، صحّ مطلقاً. لكنّ إن كان بما يتول إلى المال، لم يؤخذ به إلا بعد فك الحجر عنه، وإلا أخذ به في الحال.

وبهذا عرفت ما في إطلاقهم في «كتاب الإقرار» من عدم صحة إقرار المحجور عليه لسفه بالمال. وإن كان المراد لا يؤخذ به، والله أعلم.

#### قائدة

عموم كلامهم في وجوب شتر تمنع مشاركة الأسفل: يقتضي أنه لا فرق بين كون المشارف سابقاً على جاره أم لا؛ وقد صرح بذلك في النظم حيث قال:

ومن داره تملو على الجار يلزم ينأ يسر الأذن لباغي تفضيد  
ويلزم أيضاً سداً طاقى علا ولو تهاكم ودعوى لا أرى لا تفضيد  
وقد سئل سعيد بن حجي عن بناء مشرف سابق طلب الجار ستره.

فأجاب: أنه لم يفت على تفرقة للعلماء بين البناء المتقدم والحادث، والله أعلم.

ولا يشترط أن يكون المشرف ملاصقاً لعموم كلامهم.

وقد ذكر في «سبل السلام» في «باب قتال الجاني، وقتل المرتد»: أنّ ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» أخرج عن يزيد بن أبي سبيب، قال: أول من بنى غرفة بمصر خارجة بن حذافة، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب، فكتب إلى عمرو بن العاص: سلام عليكم، أما بعد: فإنه بلغني أنّ خارجة بن حذافة بنى غرفة، ولقد أراد أن يطالع على عورات جيرانه، فإذا أتاك كتابي هذا، فاهدمها - إن شاء الله - والسلام.

#### قائدة

قيل لبعض السلف: إنّ اليهود والنصارى يقولون: لا نوسوس، قال: صدقوا وما يصنع الشيطان بقلّ خراب؟!!

قال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - في «الفتاوى» (ج ٢ ص ٢١):  
والوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره لا بدّ له من

ذلك؛ فينبغي للعبد أن يثبت ويصبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يتسجر؛ فإنه بملازمة ذلك ينصرف كيده الشيطان عنه؛ ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٧٦]، وكلما أراد العبد توجيهاً إلى الله تعالى بقلبه، جاءه من الوسواس أمور أخرى؛ فإن الشيطان بمنزلة قاطع الطريق، كلما أراد العبد أن يسير إلى الله، قطع الطريق عليه.

وقال في «كتاب الإيمان» (ص ١٤٧) في الطبعة الهندية: وكثيراً ما يعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق، ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه، والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان، وبوساوس الكفر التي يضيئ بها صدره.

إلى أن قال: ولا بد لعامة المخلوق من هذه الوسواس؛ فمن الناس: من يجيها فيصير كافراً، أو منافقاً، ومن الناس: من قد غمر قلبه الشهوات والذنوب فلا يحس بها إلا إذا طلب الدين، ولهذا يتعرض للمصلين من الوسواس ما لا يعرض لغيرهم؛ لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد أن ينيب إلى ربه، ويتصل به، ويتقرب إليه، ويعرض للخاصة أهل العلم والدين أكثر مما يعرض للعامة، ويوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوسواس والشبهات ما ليس عند غيرهم؛ لأنه لم يسلك شريع الله ومنهاجه، بل هو مقبل على هواء في غفلة عن ذكر ربه؛ وهذا هو المطلوب الشيطان، بخلاف المتوجهين إلى ربهم بالعلم والعبادة؛ فإنه عدوهم يطلب صدهم عن الله. اهـ. كلامه ملخصاً. رحمه الله. ونسأل الله تعالى أن يعيذنا من عدونا عَدُوِّ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ؛ إنه سميع عليم.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمه الله -: إن مؤنة الرُّدِّ في الإقالة على البائع، وأما في الفسخ لعب فعل المشتري، وفوقوا بينهما: بأن الإقالة فسخ

باختيار البائع؛ فكانت عليه، بخلاف الفسخ لعب؛ فإنه قهر على البائع. ومقتضى هذا التعليل: أن الفسخ بالتجش والتدليس ونحوهما على المشتري مؤنة النقل، وأن شرط الخيار إن كان للبائع أو لهما ففسخ البائع فعلى البائع، وإن كان للمشتري فعليه.

ويحتمل أن تكون على البائع مطلقاً؛ لأن الشرط - وإن كان للمشتري - فإن البائع قد رضي به ويلزمه الذي هو الفسخ؛ فيكون هو الذي سلط المشتري عليه، والله أعلم.

#### فائدة

عن جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فلما برزنا من المدينة، إذا راكب يوضح نحونا، فقال النبي ﷺ: «كأن هذا راكب إياكم يريد»، فانتبهوا إلينا الرجل فسلم، فرددنا عليه، فقال النبي ﷺ: من أين أقبلت؟ قال: من أهلي وولدي وعشيرتي؟ قال: فأين تريد؟ قال: أريد رسول الله ﷺ، قال: فقد أصبته، قال: يا رسول الله، علمني ما الإيمان؟ قال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، قال: قد أقررت، قال: ثم إن بعيره دخلت يده في شبكة جردان، فهوى بعيره، وهوى الرجل، فوقع على هامته، فمات، فقال رسول الله ﷺ عليّ بالرجل، فوثب إليه عمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، فأقدها، فقالوا: يا رسول الله، قبض الرجل، قال: فأعرض عنهما رسول الله ﷺ، ثم قال لهما رسول الله ﷺ: أنا رأيتما إعراضي عن الرجل؛ فإني رأيت ملكين يمشان في فيه من ثمار الجنة، فعلمت أنه مات جائعاً، ثم قال رسول الله ﷺ: هذا من الذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ثم قال: دونكم أخاكم، فاحتسنا إلى الماء، فغسلناه وحفظناه

ذلك؛ فينبغي للعبد أن يثبت ويصبر ويلزم ما هو فيه من الذكر والصلاة ولا يصبر؛ فإنه بملازمة ذلك ينصرف كيده الشيطان عنه؛ ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٤٧٦]، وكلما أراد العبد توجيهاً إلى الله تعالى بقلبه، جاءه من الوسواس أمور أخرى؛ فإذا الشيطان بمنزلة قاطع الطريق، كلما أراد العبد أن يسير إلى الله، قطع الطريق عليه.

وقال في «كتاب الإيمان» (ص ١٤٧) في الطبعة الهندية: وكثيراً ما يعرض للمؤمن شعبة من شعب النفاق، ثم يتوب الله عليه، وقد يرد على قلبه بعض ما يوجب النفاق ويدفعه الله عنه، والمؤمن يبتلى بوساوس الشيطان، وبوساوس الكفر التي يضيئ بها صدره.

إلى أن قال: ولا بد لعامة الخلق من هذه الوسواس؛ فمن الناس: من يجيها فيصير كافراً، أو منافقاً، ومن الناس: من قد غمر قلبه الشهوات والذنوب فلا يحس بها إلا إذا طلب الدين، ولهذا يتعرض للمصلين من الوسواس ما لا يعرض لغيرهم؛ لأن الشيطان يكثر تعرضه للعبد إذا أراد أن ينيب إلى ربه، ويتصل به، ويتقرب إليه، ويعرض للخاصة أهل العلم والذين أكثر مما يعرض للعامة، ويوجد عند طلاب العلم والعبادة من الوسواس والشبهات ما ليس عند غيرهم؛ لأنه لم يسلك شريع الله ومنهاجه، بل هو متبيل على هواه في غفلة عن ذكر ربه؛ وهذا هو المطلوب الشيطان، بخلاف المتوجهين إلى ربهم بالعلم والعبادة؛ فإنه عدوهم يطلب صدهم عن الله. اهـ. كلامه ملخصاً - رحمه الله - ونسأل الله تعالى أن يعيذنا من عدونا عدو الإنس والجن؛ إنه سميع عليم.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهم الله -: إن مؤنة الرد في الإقالة على البائع، وأما في الفسخ لعيب المشتري، وفوقوا بينهما: بأن الإقالة فسخ

باختيار البائع؛ فكانت عليه، بخلاف الفسخ لعيب؛ فإنه قهر على البائع. ومقتضى هذا التعليل: أن الفسخ بالتشخيص والتدليس ونحوهما على المشتري مؤنة النقل، وأن شرط الخيار إن كان للبائع أو لهما ففسخ البائع فعلى البائع، وإن كان للمشتري فعليه.

ويحتمل أن تكون على البائع مطلقاً؛ لأن الشرط - وإن كان للمشتري - فإن البائع قد رضي به ويلزمه الذي هو الفسخ؛ فيكون هو الذي سلط المشتري عليه، والله أعلم.

#### فائدة

عن جرير بن عبد الله البجلي - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ، فلما برزنا من المدينة، إذا راكب يوضغ نحونا، فقال النبي ﷺ: «كأن هذا راكب إياكم يريد»، فانتبهوا إلى الرجل فسلم، فرددنا عليه، فقال النبي ﷺ: من أين أقبلت؟ قال: من أهلي وولدي وعشيرتي؟ قال: فأين تريد؟ قال: أريد رسول الله ﷺ، قال: فقد أصبته، قال: يا رسول الله، علمني ما الإيمان؟ قال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت»، قال: قد أقررت، قال: ثم إن بعيره دخلت يده في شبكة جردان، فهوى بعيره، وهوى الرجل، فوقع على هامته، فمات، فقال رسول الله ﷺ عليّ بالرجل، فوثب إليه عمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، فأقعداه، فقالا: يا رسول الله، فخص الرجل، قال: فأعرض عنهما رسول الله ﷺ، ثم قال لهما رسول الله ﷺ: أما رأيتمَا إعراضي عن الرجل؟ فإني رأيت ملكين يكشآن في فيه من ثمار الجنة، فعلمت أنه مات جامعاً، ثم قال رسول الله ﷺ: هذا من الذين قال الله فيهم: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ثم قال: دونكم أخاكم، فاحتسبنا إلى الماء، فغسلناه وحفظناه

وَكَفَّاهُ وَحَمَلَنَاهُ إِلَى الْقَبْرِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: أَلْجَدُوا وَلَا تَشْقُوا؛ فَإِنَّ اللَّحْدَ لَنَا، وَالشَّقَّ لغيرنا؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَبِيلٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَوْسُفَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَنْابٍ، عَنْ زَادَانَ، عَنْ جَوَيْرِ<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: دليل على أنَّ الإيمانَ يُطْلَقُ على الأعمالِ الظاهرة التي هي الإسلام. اللهم توفِّنا على الإيمان؛ وأُخْبِتْنَا على شَيْئَةِ الْمُصْطَفَى مِنْ بَنِي الْإِنْسَانِ، يَا كَرِيمُ يَا رَحْمَنُ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ.

#### فائدة

الرُّدُّ على أهل الفروض بقَدْرِ فروضهم: هو مذهبُ أحمد، وأبي حنيفة -رحمهما الله- لكنَّ يستثنى من ذلك الزوجان، فلا يُرَدُّ عليهما؛ قال في «المغني»: باتفاق من أهل العلم، وَحَكَى الإجماعُ أيضاً في «العذب الفائق»، وقال: حكاه العلامة سَبْطُ المارديني في «شرح الكفاية». وفي «شرح كشف الغوامض» أيضاً، ومَثَّنَ حكاه العلامة الشيخ علي بن الجمال الأنصاري في «شرح فرائض المنهاج». ويُرْوَى عن عثمان -رضي الله عنه- أنه رَدَّ على زوج، قال «في المغني»: ولعله كان عصبيةً أو ذا رحم، أو أعطاه من بيت المال، لا على سبيل الميراث. اهـ. بمعناه.

وأقول: إنَّ شيخنا عبدالرحمن الناصر السعدي -رحمه الله- كان يرى الرُّدَّ عليهما؛ قال في «الإرشاد» (ص ١٦٩): على القول الصحيح، والرُّدُّ عليهما مرويٌّ عن عثمان؛ وبه قال شيخ الإسلام. اهـ. ولعله اعتمدَ في النقل عن الشيخ على ما جاء في «الاختيارات» (ص ١٩٧). وفي «مختصر الفتاوى» (ص ٤٢٠). وفي «الفتاوى» (ج ٤)، مجموعة رقم ١ س ٤٨: في

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٦٥٩).

زوج وبنيت وأم وأخت من أم: أنَّ الفريضة تقسم على أحد عشر سهماً؛ للبنت ٦، للزوج ٣، وللأم ٢، ولا شيء للأخت لأم.

قال في «مختصر الفتاوى»: وظاهرُ هذا أنه: يرَدُّ على الزوج، وفيه نظر. وصدَّقَ في تنظيره، ولاسيما والشيخ -رحمه الله- عزاه إلى مذهب أبي حنيفة، مع أنَّ المعروفَ في مذهبيهما: أنَّ لا رَدَّ على الزوجين. والذي يظهر -والله أعلم-: أنَّ الشيخ -رحمه الله- حصلَ منه سهوٌ حال قِسْمَتِهَا.

ويَدُلُّ لذلك -أيضاً-: أنَّ الشيخ نفسه -رحمه الله- أجاب في (ص ٥٠) من «الفتاوى» (ج ٤)، مجموعة رقم ١، في رجل مات عن زوجة، وأخت شقيقة، وثلاث بنات أخ شقيق، فقال: للزوجة الربع، وللأخت لأبوين النصف، ولا شيء لبنات الأخ. والربع الثاني: إنَّ كان هناك عصبية، فهو للعصبية؛ وإلا فهو مردودٌ على الأخت؛ على أحد قولَي العلماء، وعلى الآخر: هو لبنت المال.

وكذلك أجاب في (ص ٥٢) من الجزء نفسه في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت: بأنَّ للزوج النصف، وأما ابنُ الأخت: ففي أحد الأقوال: له الباقي؛ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه، وطائفة من أصحاب الشافعي، وفي القول الثاني: الباقي لبنت المال، ثم ذكر أنَّ أصلَ هذا الخلاف تنازعُ الناس في ميراث ذوي الأرحام. فقسمته هاتين المسألتين على هذه الصفة دليل على أنه لا يرَدُّ على الزوجين.

ويدل على ذلك -أيضاً-: الإجماعُ الذي حكاه غير واحد، كما سبق. ويدل عليه: أنَّ ناقلِي الخلاف في المذهب كصاحب «الإنصاف» وغيره: لم يذكروا خلافاً عن الشيخ في ذلك، مع عظم اعتبار خلافه عندهم وعند غيرهم، ولو كان له قولٌ في المسألة، لنقلوه عنه.

وَكَفَّنَاهُ وَحَمَلْنَاهُ إِلَى الْقَبْرِ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جَلَسَ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: أَلْجِدُوا وَلَا تَشْقُوا؛ فَإِنَّ اللَّحْدَ لَنَا، وَالشَّقَّ لغيرِنَا؛ رواه أحمد بن حنبل، عن إسحاق بن يوسف: حدثنا أبو جنتاب، عن زاذان، عن جرير<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: دليل على أنَّ الإيمان يُقَلِّقُ على الأعمال الظاهرة التي هي الإسلام. اللهم توقنا على الإيمان؛ وأحياناً على سُنَّةِ المصطفى من بني الإنسان، يا كريم يا رحمن، يا حي يا قيوم.

#### فائدة

الردُّ على أهل الفروض بقدر فروضهم: هو مذهب أحمد، وأبي حنيفة -رحمهما الله- لكن يستثنى من ذلك الزوجان، فلا يُردُّ عليهما؛ قال في «المغني»: باتفاق من أهل العلم، وحكى الإجماع أيضاً في «العذب الفاضل»، وقال: حكاه العلامة سبط المارديني في «شرح الكفاية». وفي «شرح كشف الغوامض» أيضاً، ومثَّن حكاه العلامة الشيخ علي بن الجمال الأنصاري في «شرح فرائض المنهاج». ويؤيِّد عن عثمان -رضي الله عنه- أنه ردُّ على زوج، قال في «المغني»: ولعله كان عصبة أو ذا رحم، أو أعطاه من بيت المال، لا على سبيل الميراث. اهـ. بمعناه.

وأقول: إنَّ شيخنا عبد الرحمن الناصر السعدي -رحمه الله- كان يرى الردَّ عليهما؛ قال في «الإرشاد» (ص ١٦٩): على القول الصحيح، والردُّ عليهما مروِّج عن عثمان؛ وبه قال شيخ الإسلام. اهـ. ولعله اعتَمَدَ في النقل عن الشيخ على ما جاء في «الاختيارات» (ص ١٩٧). وفي «مختصر الفتاوى» (ص ٤٢). وفي «الفتاوى» (ج ٤)، مجموعة رقم ١ س ٤٨: في

(١) رواه أحمد (١٨٦٥٩).

زوج وبنت وأم وأخت من أم: أنَّ الفريضة تقسم على أحد عشر سهماً؛ للبنت ٦، للزوج ٣، وللأم ٢، ولا شيء للأخت لأم.

قال في «مختصر الفتاوى»: وظاهر هذا أنه: يرُدُّ على الزوج، وفيه نظر. وصَدَّقَ في تنظيره، ولا سيما والشيخ -رحمه الله- عزَّاهُ إلى مذهب أبي حنيفة، مع أنَّ المعروف في مذهبيهما: أنَّ لا ردَّ على الزوجين. والذي يظهر -والله أعلم-: أنَّ الشيخ -رحمه الله- حصل منه سهوٌ حال قسَّمتهَا.

ويُذَكَّرُ لذلك أيضاً: أنَّ الشيخ نفسه -رحمه الله- أجاب في (ص ٥٠) من «الفتاوى» (ج ٤)، مجموعة رقم ١، في رجل مات عن زوجة، وأخت شقيقة، وثلاثة بنات أخ شقيق، فقال: للزوجة الربع، وللأخت لأبوين النصف، ولا شيء لبنات الأخ. والربع الثاني: إنَّ كان هناك عصبة، فهو للعصبة؛ وإلا فهو مردودٌ على الأخت؛ على أحد قولَي العلماء، وعلى الآخر: هو لبنت المال.

وكذلك أجاب في (ص ٥٢) من الجزء نفسه في امرأة ماتت عن زوج وابن أخت: بأنَّ للزوج النصف، وأما ابن الأخت: ففي أحد الأقوال: له الباقي؛ وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وأحمد في المشهور عنه، وطائفة من أصحاب الشافعي، وفي القول الثاني: الباقي لبنت المال، ثم دَكَرَ أنَّ أصلَ هذا الخلاف تنازعُ الناس في ميراث ذوي الأرحام. فقسمتهُ هاتين المسألتين على هذه الصفة دليل على أنه لا يرُدُّ على الزوجين.

ويدل على ذلك أيضاً: الإجماع الذي حكاه غير واحد، كما سبق. ويدل عليه: أنَّ ناقلِي الخلاف في المذهب كصاحب «الإيضاح» وغيره: لم يذكروا خلافاً عن الشيخ في ذلك، مع عظم اعتبار خلافه عندهم وعند غيرهم، ولو كان له قول في المسألة، لنقلوه عنه.

ولهذا يظهر لي: أنه ردّ على الزوجين؛ لأنّ أصل الرد مأخوذٌ أنّ ذوي الأرحام بعضهم أولى ببعض، والزوج ليس منهم، والله أعلم.

#### فائدة

روى الطبراني من طريق ابن أبي عمير، عن الحارث بن مالك الأنصاري؛ أنه مرّ برسول الله ﷺ فقال: كيف أصبحت يا حارث؟ فقال: أصبحت مؤمناً حَقّاً، قال: أنظر ما تقول، فإنّ لكل شيء حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟ قال: عَزَمْتُ نفسي عن الدنيا؛ فأسهرت ليلي، وأظلمت نهارِي، وإنّي أنظرُ إلي عِزِّي ربي بارزاً، وكأني أنظرُ إلى أهل الجنة يتزاورون فيها، وكأني أنظرُ إلى أهل النار يتضاغون فيها، فقال النبي ﷺ: يا حارث، عَزَمْتَ فالزَمْ ثلاثاً. اهـ. ابن كثير عند قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿لَا تُؤْمِنُ حَقّاً﴾ [الأنفال: ٤].

#### فائدة

قال في «الإقناع» وشرحه في فصل «تعتبر عدالة البيئة ظاهراً، وباطناً في آخر الفصل (ص ٢٠٨ ج ٤)، قال: وذلك -يعني: الترجمة وما عطف عليها- شهادة يعتبر فيها لفظ الشهادة، قال: وتجب المشافهة؛ فلا تكفي بالرفعة مع الرسول؛ كالشهادة؛ وكذلك في «المنتهى» وشرحه (ص ٢٨٠) من الجزء المذكور.

وهذا صريح في أنّ أداء الشهادة بالكتابة غير معتبر مَن يتمكن من أدائها مشافهة. وأمّا مَن لا يتمكن: فظاهر كلامهم في باب الشهادة على الشهادة أيضاً: أنه لا بدّ من إرسال مَن يشهد على شهادته، لكنّ الظاهر أنه متى تعلّد، اكتفي بخطه إذا كان معروفاً، والله أعلم. (وانظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

قال في «الإقناع» (ص ٢٠٧ ج ٤)، من طبعة مقبل، على كلامه في التزكية: ولا يكفي فيها رقعة المركزي؛ لأنّ الخط لا يعتمد في الشهادة، أي: بلّ تجب المشافهة.

#### فائدة

حديث: «إنّ ثواب عبادة الصبي لو الذبّ أو أحدهما ضعيف، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»؛ قاله في «الفروع» في كتاب الصلاة (ج ١ ص ٢٠٠). اهـ.

#### فائدة

إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فإنّ المدخول بها يقع ثلاثاً، إلا أنّ ينوي بهذا التكرار تأكيداً يصحّ أو إنهماً؛ وعلى هذا: فلو نوى تأكيد الأولى بالثالثة، لم يصبح للفصل، وأما غير المدخول بها: فتبين بالأولى، ولا يلزمه ما بعدها.

وإذا قال: أنت طالق، وطالق، وطالق، فإنها تطلق ثلاثاً، ولو غير مدخول بها.

وإذا قال: أنت طالق، طالق، طالق، تطلق واحدة، ما لم ينو أكثر، وعموم كلامهم: مدخولاً بها كانت أو لا.

#### فائدة

المذهب فيما إذا وقف على أولاده وذريته وعقبه وتسله: عدم دخول أولاد البنات فيهم.

وكذلك إذا قال: على أولاد أولادي، فإنهم لا يدخلون أيضاً، وذكروا أنه إذا قال الهاشمي: على أولادي وأولاد أولادي الهاشميين، لم يدخل



ولهذا يظهر لي: أنه ردة على الزوجين؛ لأن أصل الرد مأخوذ أن ذوي الأرحام بعضهم أولى ببعض، والزواج ليس منهم، والله أعلم.

#### فائدة

روى الطبراني عن طريق ابن أبي عمير، عن الحارث بن مالك الأنصاري؛ أنه مر برسول الله ﷺ فقال: كيف أصبحت يا حارث؟ فقال: أصبحت مؤمناً حَقّاً، قال: انظر ما تقول؛ فإن لكل شيء حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟ قال: عَزَمْتُ نفسي عن الدنيا؛ فأسهرت ليلي، وأظلمات نهاري، وإنِّي أنظرُ إلى عَرْشِي دنيي بارزاً، وكأنِّي أنظرُ إلى أهل الجنة يترأفون فيهما، وكأنِّي أنظرُ إلى أهل النار يتضاغون فيهما، فقال النبي ﷺ: يا حارث، عَزَمْتَ فالزَمْ ثلاثاً. اهـ. ابن كثير عند قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الشَّاكِرُونَ حَقّاً﴾ [الأنفال: ٤].

#### فائدة

قال في «الإقناع» وشرحه في فصل «تعبير عدالة البيئة ظاهراً، وباطناً في آخر الفصل (ص ٢٠٨ ج ٤)، قال: وذلك - يعني: الترجمة وما عُلِقت عليها - شهادة يعتبر فيها لفظ الشهادة، قال: وتجب المشافهة؛ فلا تكفى بالرقعة مع الرسول؛ كالشهادة؛ وكذلك في «المنتهى» وشرحه (ص ٢٨٠) من الجزء المذكور.

وهذا صريح في أن أداء الشهادة بالكتابة غير معتبر ممن يتمكن من أدائها مشافهة. وأما من لا يتمكن: فظاهر كلامهم في باب الشهادة على الشهادة أيضاً: أنه لا بد من إرسال من يشهد على شهادته، لكن الظاهر أنه متى تعدر، اكتفي بخطه إذا كان معروفاً، والله أعلم. (وانظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

قال في «الإقناع» (ص ٢٠٧ ج ٤)، من طبعة مقبل، على كلامه في التزكية: ولا يكفي فيها رقعة المزكي؛ لأن الخط لا يعتمد في الشهادة، أي: بل تجب المشافهة.

#### فائدة

حديث: «إن ثواب عبادة الصبي لو الدَّيَّ أو أحدهما ضعيف، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»؛ قاله في «الفروع» في كتاب الصلاة (ج ١ ص ٢٠٠). اهـ.

#### فائدة

إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، فإن المدخول بها يقع ثلاثاً، إلا أن ينوي بهذا التكرار توكيداً يصح أو إنهما؛ وعلى هذا: فلو نوى توكيد الأولى بالثالثة، لم يصح للفصل، وأما غير المدخول بها: فتبين بالأولى، ولا يلزمه ما بعدها.

وإذا قال: أنت طالق، وطالق، وطالق، فإنها تطلق ثلاثاً، ولو غير مدخول بها.

وإذا قال: أنت طالق، طالق، طالق، تطلق واحدة، ما لم ينو أكثر، وعموم كلامهم: مدخولاً بها كانت أو لا.

#### فائدة

المذهب فيما إذا وقف على أولاده وذريته وعقبه ونسله: عدم دخول أولاد البنات فيهم.

وكذلك إذا قال: على أولاد أولادي، فإنهم لا يدخلون أيضاً، وذكروا أنه إذا قال الهاشمي: على أولادي وأولاد أولادي الهاشميين، لم يدخل

من أولاد بنته من ليس هاشمياً.

وأما الهاشمي: ففي دخوله وجهان؛ بناءهما القاضي على الخلاف في أصل المسألة، وهي هل يدخل ولد البنات في الوقف على الأولاد؟ وفيها روايتان، والدخول: هو مذهب الشافعي، ونصره في «الشرح»، وجمهور الأصحاب - وهو المذهب -: على عدم الدخول.

وعلى ضوء هذه الأحكام: فإذا وقفت على ذريته وذريتهم، فإن المذهب أن أولاد البنات لا يدخلون؛ إذ لا فرق بين أولادي وأولادهم، وبين ذريتي وذريتهم، قال في «الإنصاف» (ص ٨١ ج ٧): وكذا الحكم والخلاف والمذهب فيما إذا وقفت على عقبه أو ذريته. اهـ.

هذا هو تقرير المذهب.

ولكن الذي يظهر: أنه إذا قال: على ذريتي وذريتهم، فإن أولاد البنات وأولاد أبنائهم يدخلون، أما أولاد أولادهم: فإنهم لا يدخلون إلا أن يكونوا من أولاد الأبناء، وذلك أن الذرية إنما هي للأولاد وأولاد الأبناء، فإذا قال: وذريتهم، شمل أولاد البنات وأولاد أبنائهم، والله أعلم. (وانظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

١ - إذا قال: وقف على أولادي، فالمشهور من المذهب: أنه لأولاد الموجودين حال الوقف حتى التحلل منهم.

وأما الحادث بعد ذلك: فلا يدخل، وعنه: يدخل، واختاره في الإقناع، ويدخل في ذلك أولاد البنين مطلقاً الموجودون حال الوقف والمتجددون بعد، ومحل دخول أولاد البنين: ما لم يقبل: ولدي لصلبي، أو أولادي الذين يلونني، فإن قال ذلك، لم يدخل ولد البنين، قال: في «شرح المتنبي»: بلا خلاف.

ويكون الاستحقاق هنا مرتباً بين الأولاد وأولادهم، إلا أن يكونوا قبيلة كأولاد النضر، أو يأتي بما يقتضي التشريك؛ كأولادي وأولادهم؛ فيستحقونه جميعاً من غير ترتيب، وقيل: يستحقونه جميعاً من غير ترتيب مطلقاً.

أما ولد البنات: فلا يدخلون إلا بنص أو قرينة؛ مثل أن يقول: على أولادي فلان وفلان وفلانة ثم أولادهم، أو من مات عن ولد فنصيبه لولده، أو يفضل أولاد البنين، ونحو ذلك؛ هذا هو تقرير المذهب.

وقيل: إن أولاد البنات يدخلون. وعن الإمام أحمد: أن أولاد البنين لا يدخلون، وعنه: يدخل الموجود منهم حال الوقف.

وقال في «القواعد»: على القول باستحقاقهم، هل يستحقونه مرتباً أو مع آبائهم؟ على قولين، وعلى القول بالترتيب، هل هو ترتيب بطن على بطن؛ فلا شيء للأسفل مع وجود واحد من الأعلى، أو ترتيب فرد على فرد؛ فيستحق كل ولد نصيب والده؟ على قولين.

٢ - إذا قال: على ولد ولدي، لم يدخل ولد البنات أيضاً، قال في الفائق: اختاره القاضي وابن عتيق والشيبان، قال في «الإنصاف»: يعني بهما المصنف، والشيخ تقي الدين، وهو ظاهر ما قدّمه الحارثي.

وأما أولاد البنين: فيدخلون بلا نزاع.

وأما أولاد أولاد البنين: فعلى الخلاف فيما إذا قال: على أولادي، فهل يدخل أولاد البنين؟

٣ - إذا قال: على أولادي وأولادهم، اشتركة الجميع من غير ترتيب إلا بنص؛ مثل أن يقول: الأعلى فالأعلى، أو الأقرب فالأقرب، أو قرينة؛ مثل أن يرثب أولاً، ثم يأتي بالواو؛ كعلى أولادي، ثم أولادهم، ثم على أسنالهم وأعقابهم، فيستحقه أهل المقب مرتباً؛ لأن الواو لمطلق الجمع؛ فهي كما لا تقتضي الترتيب لا تنافيه أيضاً، فإذا وجدت قرينة الترتيب،

من أولاد بنته من ليس هاشمياً.

وأما الهاشمي: ففي دخوله وجهان؛ بناءهما القاضي على الخلاف في أصل المسألة، وهي هل يدخل ولد البنات في الوقف على الأولاد؟ وفيها روايتان، والدخول: هو مذهب الشافعي، ونصره في «الشرح»، وجمهور الأصحاب - وهو المذهب - على عدم الدخول.

وعلى ضوء هذه الأحكام: فإذا وقف على ذريته وذريتهم، فإن المذهب أن أولاد البنات لا يتخلون؛ إذ لا فرق بين أولادي وأولادهم، وبين ذريتي وذريتهم، قال في «الإنصاف» (ص ٨١ ج ٧): وكذا الحكم والخلاف والمذهب فيما إذا وقف على عقبه أو ذريته. اهـ.

هذا هو تقرير المذهب.

ولكن الذي يظهر: أنه إذا قال: على ذريتي وذريتهم، فإن أولاد البنات وأولاد أبنائهم يتخلون، أما أولاد أولادهم: فإنهم لا يتخلون إلا أن يكونوا من أولاد الأبناء، وذلك أن الذرية إنما هي للأولاد وأولاد الأبناء، فإذا قال: وذريتهم، شمل أولاد البنات وأولاد أبنائهم، والله أعلم. (وانظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

١- إذا قال: وقف على أولادي، فالمشهور من المذهب: أنه لأولاد الموجودين حال الوقف حتى التحمل منهم.

وأما الحادث بعد ذلك: فلا يدخل، وعنه: يدخل، واختاره في الإقناع، ويدخل في ذلك أولاد البنين مطلقاً الموجودون حال الوقف والمتجددون بعد، ومحل دخول أولاد البنين: ما لم يتحل: ولدي لصلبي، أو أولادي الذين يلونني، فإن قال ذلك، لم يدخل ولد البنين، قال: في «شرح المتنبي»: بلا خلاف.

ويكون الاستحقاق هنا مرتباً بين الأولاد وأولادهم، إلا أن يكونوا قبيلة كأولاد النضر، أو يأتي بما يقتضي التشريك؛ كأولادي وأولادهم؛ فيستحقونه جميعاً من غير ترتيب، وقيل: يستحقونه جميعاً من غير ترتيب مطلقاً.

أما ولد البنات: فلا يتخلون إلا بنص أو قرينة، مثل أن يقول: على أولادي فلان وفلان وفلانة ثم أولادهم، أو من مات عن ولد فنصيبه لولده، أو يفضل أولاد البنين، ونحو ذلك؛ هذا هو تقرير المذهب.

وقيل: إن أولاد البنات يدخلون. وعن الإمام أحمد: أن أولاد البنين لا يتخلون، وعنه: يدخل الموجود منهم حال الوقف.

وقال في «القواعد»: على القول باستحقاقهم، هل يستحقونه مرتباً أو مع آبائهم؟ على قولين، وعلى القول بالترتيب، هل هو ترتيب بطن على بطن؛ فلا شيء للأسفل مع وجود واحد من الأعلى، أو ترتيب فرد على فرد؛ فيستحق كل ولد نصيب والده؟ على قولين.

٢- إذا قال: على ولد ولدي، لم يدخل ولد البنات أيضاً، قال في الفائق: اختاره القاضي وابن عجيل والشيخان، قال في «الإنصاف»: يعني بهما المصنف، والشيخ تقي الدين، وهو ظاهر ما قدّمه الحارثي.

وأما أولاد البنين: فيدخلون بلا نزاع.

وأما أولاد أولاد البنين: فعلى الخلاف فيما إذا قال: على أولادي، فهل يدخل أولاد البنين؟

٣- إذا قال: على أولادي وأولادهم، اشتركة الجميع من غير ترتيب إلا بنص؛ مثل أن يقول: الأعلى فالأعلى، أو الأقرب فالأقرب، أو قرينة؛ مثل أن يرثب أولاً، ثم يأتي بالواو؛ كعلى أولادي، ثم أولادهم، ثم على أنسألهم وأعقابهم، فيستحقه أهل العقب مرتباً؛ لأن الواو لمطلق الجمع؛ فهي كما لا تقتضي الترتيب لا تنافيه أيضاً، فإذا وجدت قرينة الترتيب،

عُيِّلَ بها. ويدخلُ في ذلك أولادُ البطن الثاني والثالث، ، ، وهلم جرا، إلا على القول: بأن أولادَ البنين لا يدخلون في الأولاد؛ كما تقدّم، وهذا القول يقتضي أن لا يدخل إلا المذكورون فقط.

٤- إذا قال: على أولادي ثم أولادهم، استحقَّ أولادُ الأبناء مرتباً بعد آباؤهم ترتيبَ بطنٍ على بطن، فلا يستحقُّ أحدٌ من البطن الثاني مع وجود واحد من البطن الأول؛ هذا هو المشهورُ من المذاهب.

واختارَ الشيخُ تقيُّ الدين، أنه ترتيبُ فردٍ على فرد؛ فيستحقُّ كلُّ ابن نصيبَ أبيه بعد موته.

٥- إذا قال: على عقبه أو ذريته أو نسله، شمل أولادُهُ وأولادُ أبنائه فقط، ولا يدخلُ ولَدُ البنات إلا بنصٍّ أو قرينة؛ على المشهور من المذهب، وعلى القول الثاني: يدخلون.

وهل استحقاقُ الطبقة الثانية مشروطٌ بموتِ الأولى، أو يشترك الجميع؟:

الظاهر: أن مقتضى كلامهم في الوقت على الأولاد: أنه على الترتيب؛ فلا شيء للطبقة الثانية مع الأولى؛ وأفتى به الشيخ حسن بن حسين بن علي من آل الشيخ، وأما الشيخ أبو بطين: فأفتى بأن القريب والبعيد من الدرّة يتناولهم الوقت، ذكرهم وأنثاهم سواء.

قلتُ: وهو ظاهر كلامه في «المغني»؛ حيث قال: إذا وقَّت على قوم وأولادهم وعقبهم ونسلهم، كان الوقُّ على القوم وأولادهم ومنَّ حَدَثَ مِنْ نسلهم على سبيل الاشتراط إن لم تقتَرَنَّ به قرينة تقتضي ترتيباً... إلى أن قال: ويشارك الآخر الأول وإن كان من البطن العاشر.

وفي «شرح زاد المستقنع» على قوله: (في جمع)، قال: بأن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه. اهـ.

٦- إذا وقف على قرابته، فهو للذكر والأنثى من أولاده، وأولاد أبيه - وهم إخوانه - وأولاد جدِّه - وهم أعمامه - وأولاد جدِّ أبيه - وهم أعمام أبيه، وإن نزلوا - ويستوي في ذلك الذكر والأنثى، والقريب والبعيد، والغني والفقير، كما نصَّ عليه شارح «الزاد»، وشارح «عمدة الطالب»؛ وكذا «شرح المنتهى»، ومثل القرابة أهل بيته وقومته ونسبائه وأهله وآله.

٧- المؤنثة والعشيرة والقبيلة: هم القرابة الأئمة.

#### فائدة

#### الدماء التي تُصيب المرأة على المذهب خمسة

دَمٌ فاسد: وهو الذي لا يصحُّ أن يكونَ حياً بحالٍ من الأحوال؛ كدمِ الحامل الذي لا يصلحُ نفاساً، ومن دون التسع أو فوق الخمسين، والدم الذي لم يبلغْ أَقْلَ الحيض، وهذا لا يترتَّب عليه أحكامُ الحيض؛ بل تكون في صلاتها كمن به سَلَسٌ بول، ولزوجها وطؤها فيه ولو بلا خوف العنت، إلا المبتدأة؛ فهي في حكم الحائض حتى ينجلي أمرها، لكنهم ذكروا في دم الحامل: أنه يستحبُّ اغتسالها عند انقطاعه، ولم يذكروا مثل ذلك في غيرها من الدماء الفاسدة، وتعليقهم يقتضي أن لا فرق.

الثاني: دَمُ الاستحاضة، وهو ما جاوزَ أَكْثَرَ الحيض مَنً يصلحُ كونه دمها حياً.

الثالث: دَمُ الحيض، وهو ما كان في سن الحيض، وصلحَّ أن يكون حياً بأن لم يجاوزْ أَكْثَرَهُ، ولم يُنْقَضْ عن أقله.

الرابع: المشكوكُ فيه، وهو ما زاد على أَقْلِ الحيض من المبتدأة، وما أُلْحِقَ به، ودَمُ النفاس العائد في مدَّته بعد الطهر، فهذا تصومُ فيه وتصلي ولا توطأ، وتقضي الواجب فيما بعدُ، إلا فيما إذا أيسَّتْ المبتدأة قبل تكراره.

عُيِّلَ بها . ويدخلُ في ذلك أولادُ البطن الثاني والثالث ، ، وهلم جرءاً ، إلا على القول : بأنَّ أولادَ البنين لا يدخلون في الأولاد ؛ كما تقدَّم ، وهذا القولُ يقتضي أنَّ لا يدخلُ إلا المذكورون فقط .

٤ - إذا قال : على أولادي ثم أولادهم ، استحقَّ أولادُ الأبناء مرتباً بعد آبائهم ترتيبَ بطنٍ على بطن ، فلا يستحقُّ أحدٌ من البطن الثاني مع وجود واحد من البطن الأول ؛ هذا هو المشهورُ من المذاهب .

واختارَ الشيخُ تقي الدين ، أنه ترتيبُ فردٍ على فردٍ ؛ فيستحقُّ كلُّ ابنٍ نصيبَ أبيه بعد موته .

٥ - إذا قال : على عقبه أو ذريته أو نسله ، شمل أولادَهُ وأولادَ أبنائه فقط ، ولا يدخلُ ولَدُ البنات إلا بنصٍّ أو قرينة ؛ على المشهور من المذهب ، وعلى القول الثاني : يدخلون .

وهل استحقاقُ الطبقة الثانية مشروطٌ بموتِ الأولى ، أو يشترك الجميع ؟ :

الظاهر : أن مقتضى كلامهم في الوقف على الأولاد : أنه على الترتيب ؛ فلا شيء للطبقة الثانية مع الأولى ؛ وأفتى به الشيخ حسن بن حسين بن علي من آل الشيخ ، وأما الشيخ أبو بطين : فأفتى بأن القريب والبعيد من الذرية يتناولهم الوقف ، ذكرهم وأنثاهم سواء .

قلتُ : وهو ظاهر كلامه في «المغني» ؛ حيث قال : إذا وقَّفَ على قومٍ وأولادهم وعقبهم ونسلهم ، كان الوقفُ على القومِ وأولادهم ومنَ حَدَثَ مِن نسلهم على سبيل الاشتراط إن لم تقتضِ به قرينة تقتضي ترتيباً . . . إلى أن قال : ويشاركُ الآخر الأول وإن كان من البطن العاشر .

وفي «شرح زاد المستقنع» على قوله : (في جمع) ، قال : بأن يقف على أولاده وأولاد أولاده ونسله وعقبه . اهـ .

٦ - إذا وقف على قرابته ، فهو للذكر والأنثى من أولاده ، وأولاد أبيه - وهم إخوانه - وأولاد جدِّه - وهم أعمامه - وأولاد جدِّ أبيه - وهم أعمام أبيه ، وإن نزلوا - ويستوي في ذلك الذكرُ والأنثى ، والقريبُ والبعيد ، والغنيُّ والفقر ، كما نصَّ عليه شارح «الزاد» ، وشارح «عمدة الطالب» ؛ وكذا «شرح المتنبي» ، ومثل القرابة أهلُ بيته وقومُهُ ونُسبُهُ وأهلُهُ وآلُهُ .

٧ - العنزة والعشيرة والقبيلة : هم القرابة الأذنون .

#### فائدة

#### الدماء التي تُصيب المرأة على المذهب خمسة

دمٌ فاسد : وهو الذي لا يصحُّ أن يكونَ حياً بحالٍ من الأحوال ؛ كدم الحامل الذي لا يصلحُ نفاساً ، ومن دون التسع أو فوق الخمسين ، والدم الذي لم يبلغْ أَقْلَ الحيض ، وهذا لا يترتبُ عليه أحكامُ الحيض ؛ بل تكون في صلاتها كمن به سَلَسُ يول ، ولزوجها وطؤها فيه ولو بلا خوف العنت ، إلا المبتدأة ؛ فهي في حكم الحائض حتى ينجلي أمرها ، لكنهم ذكروا في دم الحامل : أنه يستحبُّ اغتسالها عند انقطاعه ، ولم يذكروا مثل ذلك في غيرها من الدماء الفاسدة ، وتعليقُهُم يقتضي أنَّ لا فرق .

الثاني : دم الاستحاضة ، وهو ما جاوز أكثرَ الحيض مَن يصلح كونه دمها حياً .

الثالث : دم الحيض ، وهو ما كان في سن الحيض ، وصلح أن يكون حياً بأن لم يجاوز أكثرَهُ ، ولم يُقْصَر عن أقله .

الرابع : المشكوكُ فيه ، وهو ما زاد على أَقْلِ الحيض من المبتدأة ، وما ألحقَ به ، ودم النفاس العائد في مدته بعد الطهر ، فهذا تصومُ فيه وتصلِّي ولا توطأ ، وتقضي الواجب فيما بعدُ ، إلا فيما إذا أيسَّتِ المبتدأة قبل تكراره .

الخامس: دم النفاس .

#### فائدة

استشكل حديث عائشة في قصة بريدة من وجهين :  
الأول: كيف أمرها النبي ﷺ أن تشرط الولاة لهم مع أن الشرط باطل ؟  
والثاني: كيف أمرها بذلك مع أنه يعلم أنه لا وفاة لهذا الشرط؟ أليس في هذا تغريب لهم؟

والجواب عن الإشكال الأول من وجهين :

الأول: أن اللام بمعنى «على» أي: اشترطي عليهم الولاة؛ فإن اللام تأتي بمعنى «على»؛ كقوله: ﴿أَتَيْتُكُمْ لَكُمْ أَلْفَتَةً﴾ [الزمر: ٢٥]، و﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٤٧]؛ وهذا فيه نظر من وجهين :  
الأول: من حيث المعنى؛ فإنه لا يمكن أن يأمرها باشتراط الولاة عليهم، مع أنهم كانوا قد أبوا ذلك؛ فإن هذا تكرار بلا فائدة .  
وأيضاً: فالولاة عليهم، سواء شرطته أم لا .  
وأيضاً: لو كان هذا هو المعنى، لكان الشرط صحيحاً لا يستدعي أن يقوم النبي ﷺ خطيباً مبيهاً فساداً .

الوجه الثاني: هو في رد هذا الجواب من حيث اللفظ وما يتعلق بمعنى الحرف: فإن اللام تفيد الاستحقاق والاختصاص، و«على» تفيد الاستعلاء، فهي إما خبر، وإما دعاء عليهم بحصول اللعنة، ولا ترادف بين المعنيين معنى اللام، ومعنى على .

والوجه الثاني من الجواب عن الإشكال الأول: أن اللام هي على بابها للاستحقاق والاختصاص؛ ويدل عليه السياق، والقصة، وقيل النبي ﷺ خطيباً ببيان بطلان الشرط، لكن لم يأمرها به مع فساد لإقرار الشرط

وإثباته، ولكن ببيان بطلانه بكل حال حتى ولو شرط؛ فيكون الأمر به غير مقصود لا للإلزام به، ونظير هذا: أمره المسمى في صلاته أن يكررها مع فسادها، وتحريم الإتيان بها للمصلحة والاختيار .

وأما الجواب عن الإشكال الثاني فمن وجهين :

الأول: أنهم كانوا عالمين بهذا الحكم، ونهي النبي ﷺ عن كون الولاة لغير من أعتق؛ فهم داخلون على بصيرة معتدون .

الثاني: أن النبي ﷺ بأمر بالإخبار بأن الولاة للمعتق، وأن هذا الشرط غير صحيح قبل أن يقبل أهل بريدة العقد؛ فلم يحصل البيع منهم إلا بعد أن علموا أن هذا الشرط لا يؤفى به .

#### فائدة

العطية هي: التبرع بالمال في مرض الموت المخوف .

والوصية: التبرع به بعد الموت، أو الإذن بالتصرف بعده .

والوصية والعطية تشتركان في أشياء، وتختلفان في أشياء:

تتشتركان في: أن كل واحدة منهما من الثلث فأقل لغير وارث، وفي نقصان ثوابهما عن التبرع في حال الصحة، والوصية أنقص، وفي اعتبار قبول المبدول له، وإن كان وقته مختلفاً؛ لأن العطية تعتبر حين وجودها، والوصية بعد الموت، وفي توقف ما زاد على الثلث، أو كان لوارث على إجازة الورثة بعد الموت .

ويختلفان في أشياء، منها:

الأول: اشتراط التنجيز في العطية دون الوصية؛ فتصح معققة .

الثاني: اشتراط الرشد في العطية دون الوصية؛ فتصح من السفیه والصغير .

الثالث: اشتراط صحة بيع المتبرع به في العطية، وأن يكون موجوداً

والخامس: دم النفاس.

#### فائدة

استشكل حديث عائشة في قصة بريدة من وجهين:  
الأول: كيف أمرها النبي ﷺ أن تشتري الولاء لهم مع أن الشرط

باطل؟  
والثاني: كيف أمرها بذلك مع أنه يعلم أنه لا وفاة لهذا الشرط؟ أليس

في هذا تغريب لهم؟

والجواب عن الإشكال الأول من وجهين:

الأول: أن اللام بمعنى «على» أي: اشترطي عليهم الولاء؛ فإن اللام تأتي بمعنى «على»؛ كقوله: ﴿أَتَيْتُكَ لَمْ أَكُنْ﴾ (الرعد: ٢٥)، و﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: ٢٧)؛ وهذا فيه نظر من وجهين:

الأول: من حيث المعنى؛ فإنه لا يمكن أن يأمرها باشتراط الولاء عليهم، مع أنهم كانوا قد أبوا ذلك؛ فإن هذا تكرار بلا فائدة.

وأيضاً: فالولاء عليهم، سواء شرطته أم لا.

وأيضاً: لو كان هذا هو المعنى، لكان الشرط صحيحاً لا يستدعي أن

يقوم النبي ﷺ خطيباً مبيهاً فساد.

الوجه الثاني: هو في رد هذا الجواب من حيث اللفظ وما يتعلق بمعنى الحرف: فإن اللام تفيد الاستحقاق والاختصاص، و«على» تفيد الاستعلاء، فهي إما خبر، وإما دعاء عليهم بحصول اللعنة، ولا ترادف بين

المعنيين معنى اللام، ومعنى على.

والوجه الثاني من الجواب عن الإشكال الأول: أن اللام هي على بابها للاستحقاق والاختصاص؛ ويدل عليه السياق، والقصة، وقيام النبي ﷺ خطيباً ببيان بطلان الشرط، لكن لم يأمرها به مع فساد إقرار الشرط

وإثباته، ولكن بيان بطلانه بكل حال حتى ولو شرط؛ فيكون الأمر به غير مقصود لا للإلزام به، ونظيره هذا: أمره المسيء في صلاته أن يكررها مع فسادها، وتحريم الإتيان بها للمصلحة والاختيار.

وأما الجواب عن الإشكال الثاني فمن وجهين:

الأول: أنهم كانوا عالين بهذا الحكم، ونهى النبي ﷺ عن كون الولاء لغير من أعتق؛ فهم داخلون على بصيرة معتدون.

الثاني: أن النبي ﷺ يادّر بالإخبار بأن الولاء للمعتق، وأن هذا الشرط غير صحيح قبل أن يقبل أهل بريرة العقد؛ فلم يحصل البيع منهم إلا بعد أن علموا أن هذا الشرط لا يؤفّق به.

#### فائدة

العطية هي: التبرع بالمال في مرض الموت المخوف.

والوصية: التبرع به بعد الموت، أو الإذن بالتصرف بعده.

والوصية والعطية تشتركان في أشياء، وتفرقان في أشياء:

تشتركان في: أن كل واحدة منهما من الثلث فأقل لغير وارث، وفي نقصان ثوابهما عن التبرع في حال الصحة، والوصية أنقص، وفي اعتبار قبول المبدول له، وإن كان وقته مختلفاً؛ لأن العطية تعتبر حين وجودها، والوصية بعد الموت، وفي توقف ما زاد على الثلث، أو كان لوارث على إجازة الورثة بعد الموت.

وتفرقان في أشياء، منها:

الأول: اشتراط التنجيز في العطية دون الوصية؛ فتصح معلقة.

الثاني: اشتراط الرشد في العطية دون الوصية؛ فتصح من السفه والصغير.

الثالث: اشتراط صحة بيع المتبرع به في العطية، وأن يكون موجوداً

معلوماً مقدوراً على تسليمه؛ بخلاف الوصية فتصح بالمعدوم والمجهول والمعجوز عن تسليمه؛ كالأب.

الواليع: أنَّ الوصية إذا شُرعت، اختصت بمعتن من المال، وهو الخمس؛ بخلاف العطية.

الخامس: أن العطية تصح لعبد غيره، وأما الوصية فلا تصح، (إلا إذا قلنا: إنه يُملَك بالتملك، والقول: بأنه يملك بالتملك خلافاً للمذهب)، وفي «الإقناع»: لا فرق بينهما؛ فيصَحَّان لعبد غيره، ولم يَخْلُ الحارثي والشارح في ذلك خلافاً، قال في «شرح الإقناع»: وأيّ فرق بينهما؟!

السادس: أنَّ الوصية تصح للمخل؛ بخلاف الهبة.

السابع: أنها تصح هبة المدبر دون الوصية به؛ لعدم إمكان ملك الموصى له بعد الموت.

الثامن: أنَّ العطية يبدأ فيها بالأول فالأول إن وقعت متعاقبة؛ بخلاف الوصية فيسوي بين المتقدم والمتأخر فيها.

التاسع: جواز الرجوع في الوصية دون العطية إذا قبضت.

العاشر: أنه يعتبر قبول العطية عند وجودها، والوصية بعد الموت.

الحادي عشر: ثبوت المِلْك في العطية حال وجودها إذا تَمَّت الشروط؛ بخلاف الوصية فيبعد الموت.

الثاني عشر: أنَّ الوصية أعم من العطية؛ فإنها تكون في الأموال والحقوق؛ بخلاف العطية فخاصة بالمال.

#### فائدة

قول الشَّافِعِيِّ في «عقيدته» عند ذكر الاستواء: «قد تعالى أن يُخَدَّ»: الخَدُّ: لفظ مجمل يراد به تارة معنى صحيح، وأخرى معنى باطل.

ومن كم قال الإمام أحمد: «وهو على العرش بلا خَدَّ»، ومرة أخرى قيل له ما يُدَكَّرُ عن ابن المبارك: أنه قيل له: كيف تُعرَفُ ربنا عز وجل؟ فقال: بأنه على عرشه بائن من خلقه بخَدَّ، قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه وقال: هكذا هو عندنا.

وذلك أن الخَدَّ تارة يراد به: أنَّ الله محدود يُدْرِكُ العقلُ خَدَّه، وتحيط به المخلوقات؛ فهذا باطل.

وتارة يراد به: أنه بائن من خلقه غير حال فيهم، فهذا صحيح؛ ولذلك ردَّ الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي في فيه الخَدَّ، وقال: إنه لا معنى لنفيك، إلا أنَّ الله لا شيء؛ لأنه ما من شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله خَدَّ وغاية وصفة، لكنَّ الباري جل وعلا لا يَخْلُمُ كَيْفِيَّةَ صفته إلا هو، قال: فنحن نؤمن بالخَدَّ، ونُكِلُ علمه إلى الله تعالى. اهـ.

وبذلك تعرف أنَّ نفي الخَدَّ وإثباته على وجه الإطلاق لا ينبغي؛ على أنَّ السلامة هي أن يقال: إنَّ الحد لا يضاف إلى الله إطلاقاً، لا على سبيل وجه النفي، ولا على سبيل وجه الإثبات، لكنَّ معناه يستفصل فيه، ويثبت الحق منه، ويبطل الباطل، والله أعلم.

#### فائدة

في كتاب «العقل والنقل» (ص ٦٠ ج ٢) مفرد؛ نقل عن أبي حامد: وكان عبدالله بن سعيد بن كُلاب يقول: هي حكاية عن الأمر، فخالفه أبو الحسن الأشعري، بأنَّ الحكاية تحتاج أن تكون مثل المحكي، ولكن هو عبارة عن الأمر القائم بالنفس.

#### فائدة

إذا مات في عِدَّة المَعْتَدَّة منه: فإن كانت رجعية: انتقلت إلى عدة الوفاة؛ لأن الرجعية زوجة.



معلوماً مقدوراً على تسليمه؛ بخلاف الوصية فتصح بالمعدوم والمجهول والمعجوز عن تسليمه؛ كالأب.

الرابع: أنَّ الوصية إذا شُرعت، اختصت بمعين من المال، وهو الخمس؛ بخلاف العطية.

الخامس: أنَّ العطية تصحُّ لعبد غيره، وأما الوصية فلا تصح، (إلا إذا قلنا: إنه يملك بالتملك، والقول: بأنه يملك بالتملك خلاف المذهب)، وفي «الإقناع»: لا فرق بينهما؛ فيصحبان لعبد غيره، ولم يترك الحارثي والشارح في ذلك خلافاً، قال في «شرح الإقناع»: وأبغى فرق بينهما؟!

السادس: أنَّ الوصية تصحُّ للمخل؛ بخلاف الهبة.

السابع: أنها تصحُّ هبة المدبر دون الوصية به؛ لعدم إمكان ملك الموصى له بعد الموت.

الثامن: أنَّ العطية يبدأ بها بالأول فالأول إن وقعت متعاقبة؛ بخلاف الوصية فسوى بين المتقدم والمتأخر فيها.

التاسع: جواز الرجوع في الوصية دون العطية إذا قبضت.

العاشر: أنه يعتبر قبول العطية عند وجودها، والوصية بعد الموت.

الحادي عشر: ثبوت الملك في العطية حال وجودها إذا تمت الشروط؛ بخلاف الوصية فيبعد الموت.

الثاني عشر: أنَّ الوصية أعم من العطية؛ فإنها تكون في الأموال والمحقوق؛ بخلاف العطية فخاصة بالمال.

#### فائدة

قول الشافعي في «عقيدته» عند ذكر الاستواء: «قد تعالى أن يُخذَّ»: الخذُّ: لفظ مجمل يراد به تارة معنى صحيح، وأخرى معنى باطل.

ومن ثم قال الإمام أحمد: «وهو على الترتيب بلا خذٍّ»، ومرة أخرى قيل له ما يُدْكَرُ عن ابن المبارك: أنه قيل له: كيف تُعرف ربنا عز وجل؟ فقال: بأنه على عرشه بائن من خلقه يخذُّ، قال: قد بلغني ذلك عنه، وأعجبه وقال: هكذا هو عندنا.

وذلك أن الخذَّ تارة يراد به: أنَّ الله محدود يُدرك العقل خذّه، وتحيط به المخلوقات؛ فهذا باطل.

وتارة يراد به: أنه بائن من خلقه غير حال فيهم، فهذا صحيح؛ ولذلك ردَّ الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي في فيه الخذِّ، وقال: إنه لا معنى لنفيك، إلا أنَّ الله لا شيء؛ لأنه ما من شيء يقع عليه اسم الشيء إلا وله خذٌّ وغاية وصفة، لكنَّ الباري جل وعلا لا يعلم كيفية صفته إلا هو، قال: فنحن نؤمن بالخذِّ، ونكفل علمه إلى الله تعالى. اهـ.

وبذلك تعرف أنَّ نفي الخذِّ وإثباته على وجه الإطلاق لا ينبغي؛ على أنَّ السلامة هي أن يقال: إنَّ الحد لا يضاهي إلى الله إطلاقاً، لا على سبيل وجه النفي، ولا على سبيل وجه الإثبات، لكنَّ معناه يستفصل فيه، ويثبت الحق منه، ويبطل الباطل، والله أعلم.

#### فائدة

في كتاب «العقل والنقل» (ص ٦٠ ج ٢) مفرد؛ نقل عن أبي حامد: وكان عبدالله بن سعيد بن كلاب يقول: هي حكاية عن الأمر، فخالفه أبو الحسن الأشعري، بأنَّ الحكاية تحتاج أن تكون مثل المحكي، ولكن هو عبارة عن الأمر القائم بالنفس.

#### فائدة

إذا مات في عدة المعتدة منه: فإن كانت رجعية: انتقلت إلى عدة الوفاة؛ لأن الرجعية زوجة.

وإن كانت بائناً: فإن كان قد أبانها في الصحة، فلا تنتقل إلى عدة الوفاة، وإنما تكمل عدة الطلاق، وإن أبانها في مَرَضٍ موته: فإن لم ترث منه لكونه غير متهم بقصد حرمانها بأن سألته الطلاق ونحوه، لم تنتقل؛ بل تتم عدة الطلاق، وإن ورثت منه بكونه متهماً بقصد حرمانها، فإنها تعتد الأطول من عدة الوفاة والطلاق، لكن تبتدىء عدة الوفاة منذ مات؛ كما صرح به في «شرح الإقناع»، فيما إذا طلق إحداها بائناً، مبهمَةً أو معيَّنة، ثم نسيها.

ولأن عدة الوفاة إنما تبتدىء من الموت لا قبل ذلك.

ولأن تعليمهم عدم انتقال المبانة بالصحة بكونها غير زوجة ولا في حكم الزوجة لعدم التوارث: يَدُلُّ على أنه إذا ثبت الإرث، فإنها في حكم الزوجة، والزوجة تستأنف عدة الوفاة، والله أعلم.

#### فائدة

استشكل كون الوصية مقدمة على الورثة، بأنه كيف يكون ذلك مع أن الثلثين لا يَدُّ من بيوتهما للورثة؟

والجواب: أنه ليس معنى تقديم الوصية حرمان الورثة إطلاقاً، بل المراد: أنه لو فرضنا أنه أوصى بالثلث، وقد خلف الميت أختين من أم وأختين شقيقتين ونحو ذلك ممَّا يكون للورثة فيه فروض تستغرق التركة، فإننا نقسم التركة في مثل هذا المثال على تسعة: للموصي له ثلاثة، ويبقى ستة، اثنان منها للأختين من الأم، وأربعة للأختين الشقيقتين، فيعطى الثلث من غير مزاحم، ويكون النقص على الورثة.

ولو قلنا بعدم التقديم، لجعلنا أسهم التركة ثمانية: للموصي له اثنان، ولأختين لأم اثنان، وللشقيقتين أربعة.

#### فائدة

حديث عمران بن حصين: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»<sup>(١)</sup>. وقد روى الترمذي بإسناد صحيحه في موضع، وحسنه في آخر، والبيهقي، وأحمد، وابن ماجه، ومحمد بن الصباح، من حديث أبي زرين العُقَظِي؛ أنه قال: يا رسول الله، أين كان ربُّنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: كان الله في صماء ما فوقه هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش، ثم استوى عليه<sup>(٢)</sup>؛ هذا لفظ البيهقي.

العماء: هو السحاب الكثيف المطبق.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (ص ٨ ج ١) ما ملخصه: واختلف في أيها خلق أولاً:

فقال قائلون: خلق الله القلم قبل هذه الأشياء كلها، وهو اختيار ابن جرير، وابن الجوزي، وغيرهما، قال ابن جرير: وبعد القلم السحاب الرقيق.

واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: «إنَّ أَوَّلَ ما خلق الله والقلم»؛ رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>(٣)</sup>.

والذي عليه الجمهور: أنَّ العرش قبل؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعاً: «إنَّ الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة»، قال: وعرضه على

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣١٩٢).

(٢) رواه أحمد في أول مستند المدنيين (١٥٧٦٧)، والترمذي في تفسير القرآن (٣١٠٩) وابن ماجه في المقدمة (١٨٢).

(٣) رواه أحمد في باقي مستند الأنصار (٢٣١٩٧)، وأبو داود في السنة (٤٧٠٠)، والترمذي في الغرر (٢١٥٥).

وإن كانت بائناً: فإن كان قد أبانها في الصحة، فلا تستقل إلى عدة الوفاة، وإنما تكمل عدة الطلاق، وإن أبانها في مَرَضٍ موته: فإن لم ترث منه لكونه غير مَنَّهُم بقصد حرمانها بأن سألته الطلاق ونحوه، لم تستقل؛ بل تنضم عدة الطلاق، وإن ورثت منه بكونه مَنَّهُم بقصد حرمانها، فإنها تعتد الأطول من عدة الوفاة والطلاق، لكن تبتدىء عدة الوفاة منذ مات، كما صرح به في «شرح الإقناع»، فيما إذا طلق إحداهما بائناً، مبهمه أو معينة، ثم نسيها.

ولأن عدة الوفاة إنما تبتدىء من الموت لا قبل ذلك.

ولأن تعليمهم عدم انتقال المبانة بالصحة بكونها غير زوجة ولا في حكم الزوجة لعدم التوارث: يُلْزَمُ على أنه إذا ثبت الإرث، فإنها في حكم الزوجة، والزوجة تستأنف عدة الوفاة، والله أعلم.

#### فائدة

استشكل كون الوصية مقدمة على الورثة، بأنه كيف يكون ذلك مع أن الثلثين لابد من ثبوتهما للورثة؟

والجواب: أنه ليس معنى تقديم الوصية حرمان الورثة إطلاقاً، بل المراد: أنه لو فرضنا أنه أوصى بالثلث، وقد خلف الميثأختين من أم وأختين شقيقتين ونحو ذلك مما يكون للورثة فيه فروض تستغرق التركة، فإننا نقسم التركة في مثل هذا المثال على تسعة: للموصي له ثلاثة، ويبقى ستة، اثنان منها للأختين من الأم، وأربعة للأختين الشقيقتين، فيعطى الثلث من غير مزاحم، ويكون النقص على الورثة.

ولو قلنا بعدم التقديم، لجعلنا أسهم التركة ثمانية: للموصي له اثنان، ولأختين لأم اثنان، وللشقيقتين أربعة.

#### فائدة

حديث عمران بن حصين: «كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض»<sup>(١)</sup>.

وقد روى الترمذي بإسناد صحيحه في موضع، وحسنه في آخر، والبيهقي، وأحمد، وابن ماجة، ومحمد بن الصباح، من حديث أبي زرين العُقَيْلي؛ أنه قال: يا رسول الله، أين كان ربنا قبل أن يخلق السموات والأرض؟ قال: كان الله في عمامة ما فوقه هواء، وما تحته هواء، ثم خلق العرش، ثم استوى عليه<sup>(٢)</sup>؛ هذا لفظ البيهقي.

العماء: هو السحاب الكثيف المطبق.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (ص ٨ ج ١) ما ملخصه: واختلف في أيها خلق أولاً:

فقال قائلون: خلق الله القلم قبل هذه الأشياء كلها، وهو اختيار ابن جرير، وابن الجوزي، وغيرهما، قال ابن جرير: وبعد القلم السحاب الرقيق.

واحتجوا بحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: «إن أول ما خلق الله القلم»؛ رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي<sup>(٣)</sup>.

والذي عليه الجمهور: أن العرش قبل؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص، مرفوعاً: «إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣١٩٢).

(٢) رواه أحمد في أول مسند المدنيين (١٥٧١٧)، والترمذي في تفسير القرآن (٣١٠٩).

وابن ماجة في المقدمة (١٨٢).

(٣) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار (٢٣١٩٧)، وأبو داود في السنة (٤٧٠٠)، والترمذي في الفهر (٢١٥٥).

الماء»<sup>(١)</sup>، وحملوا «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ» أي: مِنْ هَذَا الْعَالَمِ. قال ابن جرير: وقال آخرون: بَلْ خَلَقَ اللَّهُ الْمَاءَ قَبْلَ الْعَرْشِ. ثم حكى عن محمد بن إسحاق: أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ؛ ثُمَّ مَيَّرَ بَيْنَهُمَا.

ثم قال: وقد قيل: إِنَّ الَّذِي خَلَقَ رَبُّنَا بَعْدَ الْقَلَمِ: الْكَرْسِيُّ، ثُمَّ الْعَرْشُ، ثُمَّ الْهَوَاءُ وَالظُّلْمَةُ، ثُمَّ الْمَاءُ، فَوَضَعَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

#### فائدة

ذكر الأصحاب - رحمهم الله - أنه لو أراد قضاء الدَّيْنِ عن المَدِينِ، لم يُجْبِرِ المَدِينُ ولا الغريمُ على القَبُولِ، ذكروه في «النفقات» في فصل: «وَأَنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ»، وفي السَّلَمِ أيضاً، لكنَّ عَدَمَ إجبار المَدِينِ، لم يذكروه فيهما.

قلت: وقد ذكر الشيخ - رحمه الله تعالى - ما يَدُلُّ على وقوع خلاف في إجبار الغريم على قبول الوفاء من غير المَدِينِ، ذكره في «كتاب الصداق» من «الاختيارات».

قلت: لكنَّ قال في «الإقناع» وشرحه، في «باب الحجج»، في الحكم الثالث ممَّا يتعلَّق بالحجر عليه: «ولا يملكُ غيرُ المَدِينِ وفاءَ دينه مع امتناعه؛ وكذا لو بذلَهُ غيرُ المَدِينِ، وامتنعَ رَبُّهُ مِنْ أَخْذِهِ مِنْهُ». اهـ. (ص ٢١٩ ج ٢) من طبعة مقبل.

وقال في «الإنصاف»: في «باب السلم»: «لو أراد قضاء دَيْنٍ عَنْ غَيْرِهِ، فلم يقبله رَبُّهُ، أو أعسر بنفسه زوجته فبذلها أجني - لم يجبر، وفيه

(١) رواه مسلم في القدر (٢٦٥٣).

احتمالٌ كتوكيله وكتمليكته للزوج والمديون». اهـ.

#### فائدة

أفعالُ العباد:

أَعْلَمُ أَنَّ النَّاسَ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

طرفين، ووسط:

فأما الطرفان: فهما الجبرية، والقدرية النفاة.

فالجبرية: زعموا أن العبدَ مجبورٌ على فعله، مقهورٌ لا تأثير له فيه ألبتة، حتى بالغ غلاتهم بأنَّ فعلَ العبدِ هو عينُ فعلِ الله؛ ولا ينسبُ إلى العبدِ إلا على سبيل المجاز، وأنَّ الله يلوِّمُ العبدَ ويعاقبه على ما لا صُنِعَ له فيه، ولا إرادة، ولا اختيار، بل هو مضطَرٌّ إليه، لا فَرْقَ بَيْنَهُ وبين حركة المرتعش.

واستدلَّ هؤلاء بأنه قد تفرَّع عقلاً وشرعاً، بأنَّ الله خالقُ كُلِّ مَلِيْكَةٍ ومُدَبِّرُهُ، لا يَشِدُّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ شَيْءٌ، لا كَلْبٌ ولا جَزْيٌ، لا من أفعال العباد ولا غيرها؛ كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿الْكَافِرُ الْبَارِعُ الْمَصْرُورُ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٩٦]، وغير ذلك من نصوص الكتاب والسنة الدالَّة على عموم خلق الله.

وبأن العباد في ملكه، وكيف يكونُ في ملكه ما لا يريد؟!

وهذه الطائفة نبهت مقابلةً للطائفة الثانية القدرية التي هي:

الطرف الثاني قالوا: إِنَّ الْعَبْدَ قَادِرٌ عَلَى أَعْمَالِهِ، مخترعٌ لها على وجه الاستقلال، ولا تعلُّقٌ لقدرة الله بها أصلاً.

قال ابن القيم في «شفاء العليل» (ص ٥١): «وكُلُّهُمْ متفقون على أن الله غيرُ فاعِلٍ لأفعال العباد، واختلفوا: هل يوصفُ بأنه مخترعُهَا،

الماء»<sup>(١)</sup>، وحملوا «إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ» أي: مِنْ هَذَا الْعَالَمِ.

قال ابن جرير: وقال آخرون: بَلْ خَلَقَ اللهُ الْمَاءَ قَبْلَ الْعَرْشِ.

ثم حكى عن محمد بن إسحاق: أَنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ؛ ثُمَّ مَيَّرَ بَيْنَهُمَا.

ثم قال: وقد قيل: إِنَّ الَّذِي خَلَقَ رَبُّنَا بَعْدَ الْقَلَمِ: الْكَرْسِيُّ، ثُمَّ الْعَرْشُ، ثُمَّ الْهَوَاءُ وَالظُّلْمَةُ، ثُمَّ الْمَاءُ، فَوَضَعَ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

#### فائدة

ذكر الأصحاب - رحمهم الله - أنه لو أراد قضاء الدَّيْنِ عن المَدِينِ، لم يُجِبِ المَدِينُ وَلَا الغَرِيمُ عَلَى الْقَبُولِ، ذكروه في «النفقات» في فصل: «وَأِنْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ»، وفي السُّلَمِ أيضاً، لكنَّ عَدَمَ إجبار المَدِينِ، لم يذكروه فيهما.

قلت: وقد ذكر الشيخ - رحمه الله تعالى - ما يدلُّ على وقوع خلاف في إجبار الغريم على قبول الوفاء من غير المدين، ذكره في «كتاب الصداق» من «الاختيارات».

قلت: لكنَّ قال في «الإقناع» وشرحه، في «باب الحجر»، في الحكم الثالث ممَّا يتعلَّق بالحجر عليه: «وَلَا يَمْلِكُ غَيْرُ المَدِينِ وَفَاءَ دَيْنِهِ مَعَ امْتِنَاعِهِ؛ وَكَذَا لَوْ بَذَلَهُ غَيْرُ المَدِينِ، وَامْتَنَعَ رُبَّهُ مِنْ أَخْذِهِ مِنْهُ». اهـ. (ص ٢١٩ ج ٢) من طبعة مقبل.

وقال في «الإنصاف» في «باب السلم»: «لَوْ أَرَادَ قَضَاءُ دَيْنٍ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَمْ يَقْبَلْهُ رُبُّهُ، أَوْ أَعْسَرَ بِنَفْسَةِ زَوْجَتِهِ فَبَذَلَهَا أَجْنَبِيًّا - لَمْ يَجِبْ، وَفِيهِ

(١) رواه مسلم في القدر (٢٦٥٣).

احتمالٌ كتوكيله وكتمليكته للزوج والمدين». اهـ.

#### فائدة

أفعال العباد:

أعلم أنَّ النَّاسَ فِي أَعْمَالِ الْعِبَادِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

طرفين، ووسط:

فأما الطرفان: فهما الجبرية، والقدرية النفاة.

فالجبرية: زعموا أنَّ العبدَ مجبورٌ على فعله، مقهورٌ لا تأثير له فيه ألبتة، حتى بالغ غلاتهم بأنَّ فعل العبد هو عينُ فعل الله؛ ولا ينسبُ إلى العبدِ إلا على سبيل المجاز، وأنَّ الله يلوِّمُ العبدَ ويعاقبه على ما لا صنَّعَ له فيه، ولا إرادة، ولا اختيار، بل هو مضطَّرٌّ إليه، لا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَرَكَةِ المَرْتَعَشِ.

واستدلُّ هؤلاء بأنه قد تفرَّع عقلًا وشرعًا، بأنَّ الله خالقُ كُلِّ مَلِيكَةٍ ومُدَبِّرُهُ، لا يَشُدُّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْعَظِيمِ شَيْءٌ، لا كَلِمَةٌ وَلَا جُزْئِي، لا مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ وَلَا غَيْرِهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ﴿الَّذِينَ يُبَارِعُوا الْمُصَوِّرَ﴾ [الحشر: ٢٤]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦]، وغير ذلك من نصوص الكتاب والسنة الدالَّة على عموم خلق الله.

وبأنَّ العباد في ملكه، وكيف يكونُ في ملكه ما لا يريد؟!

وهذه الطائفة نبغث مقابلةً للطائفة الثانية القدرية التي هي:

الطرف الثاني قالوا: إِنَّ العبدَ قَادِرٌ عَلَى أَعْمَالِهِ، مختَرعٌ لها على وجه الاستقلال، ولا تَعَلُّقٌ لقُدْرَةِ اللهِ بِهَا أَصَلًا.

قال ابن القيم في «شفاء العليل» (ص ٥١): «وكلُّهم متفقون على أنَّ اللهَ غَيْرُ فَاعِلٍ لِأَعْمَالِ الْعِبَادِ، واختلفوا: هل يوصفُ بأنه مختَرعُهَا،

ومبدعها، وأنه قادرٌ عليها، وخالقٌ لها؟

فجمهورهم: نقولُ ذلك، ومن يقربُ منهم إلى السنة: أثبت كونها مقدورةً لله، وأنَّ الله قادرٌ على أعيانها، وأنَّ العبادَ أحَدُها بإقدارِ الله لهم على إحداثها، وليس معنى قدرةِ الله عليها عندهم: أنه قادرٌ على فعلها، هذا عندهم عينُ المحال؛ بل قدرته عليها إقدارُهم على إحداثها. اهـ.

كلامه.

وهؤلاء استدلُّوا بالأدلة الدالة على أنَّ العملَ مضاف إلى، والأصلُ في الإضافة أنها للحقيقة، ومن المعلوم امتناعُ معمولٍ واحدٍ من عاملين، على وجه الاستقلال من كلِّ منهما.

ولأننا نجد الفرقَ ضرورةً بين الحركة الاختيارية، والحركة الاضطرابية؛ كالارتعاش.

وبأنه لو اعتدى شخصٌ على بدنٍ أو مالٍ أو عرضٍ، ثم احتجَّ بالقدر، وأن ذلك بغير اختيار منه، لردَّه جميع العقلاء.

لكنَّ هؤلاء علَّوْا جميعَ النصوص الدالة على أن خلقَ الله عالمٌ، والتزموا أن يكون في ملكه ما لا يريد، وعلَّوْا في النصوص والأدلة الدالة على أن فعلَ العبد يضاف إليه؛ حيث زعموا أنه لا تعلُّق لإرادة الله وخلقهِ فيما يفعلُه العبد من الطاعات وغيرها، وجفَّوا عن النصوص الدالة على عموم خلقِ الله.

وأولئك علَّوْا في النصوص الدالة على عموم خلقِ الله لكلِّ شيء، وجفَّوا عن النصوص الدالة على أن للعبد فعلًا يُضاف إليه ويقع باختياره.

ويدينُ الله تعالى بين العالي فيهِ والجاني عنه؛ ولذلك كان أسعدُ الناس به هم أهل السنة والجماعة القائلون: بأنَّ الله تعالى ربُّ كلِّ شيءٍ ومليْكُهُ وخالفه، لا يشدُّ عن هذا الأصل العظيم شيءٌ؛ وقد دلَّ عليه الكتابُ

والسنة وإجماع الأمة قبل ظهور مجوسها القدرية النفاة، وهم مع ذلك يقولون: إنَّ العبادَ فاعلون لأفعالهم حقيقةً، تضاف إليهم، ويجازون عليها بالعدل والإحسان، وهذا لا ينافي أن يكون الله خالقاً لأفعالهم؛ فإنَّ أفعال العباد تضاف إلى الله خلقاً وتكويناً، وتضاف إليهم فعلاً ومباشرةً، وفَرَّق بين مخلوقِ الله، وبين فعله؛ فأفعالهم مخلوقةٌ بآئته عنه، لا تنسبُ إليه على أنها فعله، وهي فعلُ العباد الموصوفين بها حقيقةً، فهي من صفاتهم العائِد حكْمُها إليهم، والعقلُ كلُّهم يعلمون أنَّ فعلَ الفاعل ناشئٌ عن قدرته وإرادته الجازمة، لا يتخلَّف عنها آئته، ولا يمكنُ وجوده مع عدمه أو عدم إحداهما، والله تعالى هو الذي خلقَ آدميَّ بما فيه من قدرة وإرادة، وخالقُ السبب التامُّ خالقٌ للمسبَّب، فالربُّ جعلَ إرادةَ العبد وقدرته سبباً لإيجاد فعله؛ بمنزلةِ إحراقِ النارِ لِمَا وَقَعَ فيها ممَّا يقتلُ الاحتراق؛ فإنَّ إحراقَ النارِ يضاف إليها على وجه المباشرة، ويضاف إلى مَنْ أوقدها على أنه هو فاعلُ السبب.

قال ابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» (ص ١٣٠)، بعد أن أطل - رحمه الله - في الكلام على الكسب والجبر: «فالطوائف كلها متفقة على الكسب، ومختلفون في حقيقته:

فالقدرية قالوا: هو إحداثُ العبد لفعله بقدرته ومشيتته استقلالاً، وليس للربِّ فيه صنعٌ ولا هو خالقُ فعله، ولا مكوِّنه، ولا مريدُ له.

وقال الجبرية: اقتراؤُ الفعل بالقدرة الحادثة، من غير أن يكونَ لها فيه أثر.

ثم ذكرَ أنَّ الأشعريَّ في عاثة كُتبه، فسَّر الكسب بأن يكون الفعلُ بِقُدْرَةٍ محدَّثة، فَمَنْ وَقَعَ الفعلُ منه بقُدْرَةٍ محدَّثة فهو مكتسبٌ، ومن وَقَعَ منه بقُدْرَةٍ قديمة فهو فاعلٌ خالق.

ومبدعها، وأنه قادرٌ عليها، وخالقٌ لها؟

فجمهورهم: نَقُولُ ذلك، وَمَنْ يَقْرُبُ منهم إلى السنة: أثبت كونها مقدورة لله، وأنَّ الله قادرٌ على أعيانها، وأنَّ العبادَ أحدثوها بإقدار الله لهم على إحداثها، وليس معنى قدرة الله عليها عندهم: أنه قادرٌ على فعلها، هذا عندهم عينُ المحال؛ بل قدرته عليها إقدارُهُمْ على إحداثها. اهـ.

كلامه.

وهؤلاء استدلُّوا بالأدلة الدالة على أنَّ العملَ مضاف إليه، والأصلُ في الإضافة أنها للحقيقة، ومن المعلوم امتناع معمولٍ واحدٍ من عاملين، على وجه الاستقلال من كلِّ منهما.

ولأننا نجد الفرقَ ضرورةً بين الحركة الاختيارية، والحركة الاضطرارية؛ كالارتعاش.

وبأن لو اعتدى شخصٌ على بدن أو مال أو عرض، ثم احتجَّ بالقدر، وأن ذلك بغير اختيارٍ منه، لرُدَّ جميع العقلاء.

لكرِّ هؤلاء القَوَلُ جميعَ النصوص الدالة على أن خلق الله عالم، والتزموا أن يكون في ملكه ما لا يريد، وعَلَّوْا في النصوص والأدلة الدالة على أن فعل العبد يضاف إليه؛ حيث زعموا أنه لا تعلُّق لإرادة الله وخلقها فيما يفعلُه العبد من الطاعات وغيرها، وجفَّوا عن النصوص الدالة على عموم خلق الله.

وأولئك عَلَّوْا في النصوص الدالة على عموم خلق الله لكلِّ شيء، وجفَّوا عن النصوص الدالة على أن للعبد فعلاً يُضاف إليه ويقع باختياره.

وَيُؤَيِّنُ الله تعالى بين العالي فيه والجاني عنه؛ ولذلك كان أسعدُ الناس به هم أهل السنة والجماعة القائلون: بأنَّ الله تعالى ربُّ كلِّ شيءٍ ومليكه وخالقه، لا يشدُّ عن هذا الأصل العظيم شيءٌ؛ وقد دلَّ عليه الكتابُ

والسنة وإجماع الأمة قبل ظهور مجوسها القدرية النفاة، وهم مع ذلك يقولون: إنَّ العبادَ فاعلون لأفعالهم حقيقة، تضاف إليهم، ويجازون عليها بالعدل والإحسان، وهذا لا ينافي أن يكون الله خالقاً لأفعالهم؛ فإنَّ أفعال العباد تضاف إلى الله خلقاً وتكويناً، وتضاف إليهم فعلاً ومباشرةً، وفرق بين مخلوق الله، وبين فعله؛ فأفعالُهُمْ مخلوقةٌ بآئته عنه، لا تنسبُ إليه على أنها فعلُهُ، وهي فعلُ العباد الموصوفين بها حقيقة، فهي من صفاتهم العائِدِ حكْمُهُا إليهم، والعقلاءُ كلُّهم يعلمون أنَّ فعلَ الفاعل ناشيءٌ عن قدرته وإرادته الجازمة، لا يتخلَّف عنها البتَّة، ولا يمكن وجوده مع عدمه أو عدم إحداهما، والله تعالى هو الذي خلقَ آدميَّ بما فيه من قدرة وإرادة، وخالقُ السببِ التامُّ خالقُ للمسبَّب، فالربُّ جعلَ إرادة العبد وقدرته سبباً لإيجاد فعله؛ بمنزلة إحراقِ النارِ لِمَا وَقَعَ فيها مثلاً يَقْبَلُ الاحتراق؛ فإنَّ إحراقَ النارِ يضافُ إليها على وجه المباشرة، ويضافُ إلى مَنْ أوقدها على أنه هو فاعلُ السبب.

قال ابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» (ص ١٣٠)، بعد أن أطل - رحمه الله - في الكلام على الكسب والجبر: «فالطوائفُ كلها متفقة على الكسب، ومختلفون في حقيقة:

فالقدرية قالوا: هو إحداثُ العبد لفعله بقدرته ومشيته استقلالاً، وليس للربِّ فيه صنعٌ ولا هو خالقُ فعله، ولا مكوِّنه، ولا مريدُ له.

وقال الجبرية: افتراؤُ الفعل بالقدره الحادثة، من غير أن يكونَ لها فيه أثر.

ثم ذَكَرَ أنَّ الأشعريَّ في عاتقه كُتِبَ، فسَّرَ الكسب بأن يكون الفعلُ بِقُدْرَةِ محدثه، فَمَنْ وَقَعَ الفعلُ منه بقدره محدثه فهو مكتسبٌ، ومن وَقَعَ منه بقدره قديمة فهو فاعلٌ خالق.

وقال بعض المعتزلة: من يفعل بغير آلة ولا جارحة فهو خالق، ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب.

ثم قال: ونحن نقول: هي أفعال للعباد حقيقة، ومفعولة للرب، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة، فالعبد فعلها حقيقة، والله خالقها وخالف ما فعل به من القدرة والإرادة، وخالف فاعليته. ويرد المسألة أن العبد فاعل مفعول باعتبارين.

ثم قال (ص ١٣١): قلت: هاهنا ألفاظ، وهي فاعل، وعامل، ومكتسب، وكاسب، وصانع، ومُحدث، وجاعل، ومؤثر، ومُنشئ، وموجد، وخالق، وباريء، ومصوّر، وقادر، ومريد، وهذه الألفاظ ثلاثة أقسام:

قسم: لم يطلق إلا على الرب؛ كالباري، والبدیع، والمبدع.

وقسم: لا يطلق إلا على العبد؛ كالكاسب، والمكتسب.

وقسم: وقع إطلاقه على العبد والرب؛ كاسم صانع، وفاعل، وعامل، ومنشئ، ومريد، وقادر.

وأما الخالق المصور: فإن استعمالاً مقيدين أطلقا على العبد؛ كما يقال لمن قدر في نفسه شيئاً: إنه خلقه.

وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [الذم: ١٤].

قلت: وجه ذلك: أن الخالقين جمع مفضل عليهم بإضافة اسم التفضيل، ومن المعلوم: أنه لا يُسمّى سوى خالق أو مخلوق، فإذا كان الخالق أحسن الخالقين، كان المفضل عليهم مخلوقين، وسأهم الله هنا خالقين؛ فدل على صحة إطلاق الخالق على المخلوق.

قلت: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ [النكبوت: ١٧]،

وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ في الحديث القدسي: «إن الله قال: «ومن أظلم ممن ذهب بخلق كخلفي»<sup>(١)</sup>، وقوله في الحديث الآخر: «يقال للمصورين: أخيو ما خلقتهم»<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - في الكتاب المذكور (ص ١٢١ - ١٢٢)، عن الإسفرائيني: «أن إطلاق لفظ «الخلق» لا يجوز إلا على الله وحده». اهـ. فتأمل ما في قوله إطلاق لفظ الخلق؛ فإنه يوافق كلامه هنا، والله أعلم.

#### فائدة

مراتب القضاء والقدر أربع: من «شفاء العليل» (ص ٢٩) ما ملخصه:

«الأولى: علم الله تعالى بالأشياء قبل كونها.

الثانية: كتابته لها قبل كونها.

الثالثة: مشيئته لها.

الرابعة: خلقها لها». اهـ.

فأما المرتبة الأولى: فقد انفقت عليها جميع الرسل من أولهم إلى خاتمهم، وهذه المرتبة كان يُكرّم بها طائفتان:

الأولى: من ينفي علمه بالجزئيات، وهم الفلاسفة.

الثانية: غلاة القدرية الذين قالوا: إن الله لا يعلم أعمال العباد حتى يُتمّوها، ولم يكتبها أو يقدّرها؛ فضلاً عن أن يخلقها.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة، وهي أن الله كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة.

وهذه المرتبة هي مرتبة التقدير، والتقدير خمسة أنواع:

(١) رواه البخاري في اللباس (٥٩٥٣)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١١١).

(٢) رواه البخاري في البيوع (٢١٠٥)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٠٧).



وقال بعض المعتزلة: من يفعل بغير آلة ولا جارية فهو خالق، ومن يحتاج في فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب.

ثم قال: ونحن نقول: هي أفعال للعباد حقيقة، ومفعولة للرب، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة، فالعبد فعلها حقيقة، والله خالقها وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة، وخالق فاعليته. وسبب المسألة أن العبد فاعل مفعول باعتبارين.

ثم قال (ص ١٣١): قلت: هاهنا ألفاظ، وهي فاعل، وعامل، ومكتسب، وكاسب، وصانع، ومُحدث، وجاعل، ومؤثر، ومُشِيء، وموجد، وخالق، وباري، ومصور، وقادر، ومريد، وهذه الألفاظ ثلاثة أقسام:

قسم: لم يطلَق إلا على الرب؛ كالباري، والبدیع، والمبدع.

قسم: لا يطلَق إلا على العبد؛ كالکاسب، والمکسب.

قسم: وقع إطلاقه على العبد والرب؛ كاسم صانع، وفاعل، وعامل، ومُشِيء، ومريد، وقادر.

وأما الخالق المصور: فإن استعمالاً مقيدين أطلقا على العبد؛ كما يقال لمن قدر في نفسه شيئاً: إنه خلقه.

وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ [المؤمن: ١٤].

قلت: وجه ذلك: أن الخالقين جمع مفضل عليهم بإضافة اسم التفضيل، ومن المعلوم: أنه لا ثم سوى خالق أو مخلوق، فإذا كان الخالق أحسن الخالقين، كان المفضل عليهم مخلوقين، وسأهم الله هنا خالقين؛ فدل على صحة إطلاق الخالق على المخلوق.

قلت: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَتَعْلَمُونَ أَنَّكَ﴾ [المكوت: ١٧].

وقوله: ﴿يَخْلُقُ كَمَا يَشَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله في الحديث الآخر: «يَقَالُ لِلْمَصُورِينَ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ»<sup>(٢)</sup>.

هذا وقد ذكر ابن القيم - رحمه الله - في الكتاب المذكور (ص ١٢١ - ١٢٢)، عن الإسفرائيني: «أن إطلاق لفظ «الخالق» لا يجوز إلا على الله وحده». اهـ. فتأمل ما في قوله إطلاق لفظ الخلق؛ فإنه يوافق كلامه هنا، والله أعلم.

#### فائدة

مراتب القضاء والقدر أربع: من «شَاءَ العليل» (ص ٢٩) ما ملخصه: الأولى: عِلْمُ الله تعالى بالاشياء قبل كونها.

الثانية: كتابتها لها قبل كونها.

الثالثة: مشيئتها لها.

الرابعة: خلقها لها. اهـ.

فأما المرتبة الأولى: فقد اتفقت عليها جميع الرسل من أولهم إلى خاتمهم، وهذه المرتبة كان يُنكرها طائفتان:

الأولى: من ينفي علمه بالجزئيات، وهم الفلاسفة.

الثانية: غلاة القدرية الذين قالوا: إن الله لا يعلم أعمال العباد حتى يتملأوا، ولم يكتبها أو يقدرها؛ فضلاً عن أن يخلقها.

المرتبة الثانية: مرتبة الكتابة، وهي أن الله كتب في اللوح المحفوظ ما هو كائن إلى يوم القيامة.

وهذه المرتبة هي مرتبة التقدير، والتقدير خمسة أنواع:

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِبِلَاسِ (٥٩٥٣)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِبِلَاسِ وَالزَّيْنَةِ (٢١١١).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيُوعِ (٢١٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِبِلَاسِ وَالزَّيْنَةِ (٢١٠٧).

النوع الأول : التقديرُ العامُّ، وهو المكتوبُ في اللوح المحفوظ الذي كان قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء؛ قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «علم الله تعالى السابق ثابت لا يتغير، وأما الصحف التي بأيدي الملائكة: فيلحقها المَحْضُ والإثبات، وأما اللوح المحفوظ: فهل يلحقه ذلك؟ على قولين».

النوع الثاني : تقديرُ أرزاق العباد وأجالهم وأعمالهم قبل أن يخلقهم.

النوع الثالث : تقديرُ ما دُكِرَ على الجنين في بطن أمه.

قال ابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» (ص ٢٢) : «فاجتمعت هذه الأحاديث والآثار على تقدير رزق العبد وأجله، وشقاوته وسعادته، وهو في بطن أمه. واختلقت في وقت هذا:

ففي حديث ابن مسعود أنه بعد مائة وعشرين يوماً من حصول النطفة في الرحم<sup>(١)</sup>، وحديث أنس غير موثّق<sup>(٢)</sup>، وحديث حذيفة بن أسيد: «وُلِدَ فيه التقدير بأربعين يوماً، وفي لفظ: بأربعين ليلة، وفي لفظ: بالثنتين وأربعين ليلة، وفي لفظ: بثلاث وأربعين ليلة؛ وهو حديثٌ فَرَدَّ به مسلم<sup>(٣)</sup>».

ثم قال في وجه الجمع بينهما: إنَّ هناك تقديرين:

أحدهما: سابقٌ لنفخ الروح، وهو المتعلّق بشأن النطفة إذا بدأت بالتخليق، وهو العلق.

والثاني: حين نفخ الروح، وهو المتعلّق بشأنها حين تتعلّق بالجسد.

أي: فصار التقديرُ معلّقاً بمبدأ الجسد، ومبدأ الروح.

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨)، ومسلم في القدر (٢١٤٣).

(٢) رواه البخاري في الجفص (٣١٨)، ومسلم في القدر (٢١٤٦).

(٣) صحيح مسلم، كتاب القدر (٢١٤٤، ٢١٤٥).

النوع الرابع : التقديرُ السنويُّ، وهو ما يكون ليلة القدر.

النوع الخامس : التقدير اليومي .

فالتقديراتُ خمسة: يوميٌّ، وخوَلِيٌّ، وعُمَرِيٌّ عند تعلّق النفس بالبدن، وعند تخليفه، وتقديرٌ قبل وجود ابن آدم بعد خلق السموات والأرض، وتقديرٌ قبل خلق السموات والأرض، وكلُّ هذه تفاصيلٌ للتقدير السابق.

المرتبة الثالثة : مرتبةُ المشيئة، وهي عمومُ مشيئة الله تعالى .

وقد نفى المشيئة إطلاقاً طوائفٌ من الفلاسفة وأتباعهم، ونفاها القدرية المعزلة بالنسبة إلى أفعال العباد فقط .

المرتبة الرابعة : مرتبةُ الخَلْق، وهي عمومُ خَلْق الله لكلِّ ما سواه، وقد سبق الكلام عليها .

#### فائدة

مبادئ المسائل التي تتعلق بها الاحتياط على ثلاث قواعد

الأولى : اختلاطُ المباح بالمحظور حسّاً، وهي قسمان:

الأول: أن يكونَ المحظورُ محرّماً لعيته؛ كالدّم، فهذا إذا ظهر أثرُ المُحرّمِ بالمباح، حرّم تناول الحلال؛ لأنه يتعدّى الوصول إليه إلا بمناولة الحرام، فلم يُجْزَ تناوله.

الثاني: أن يكونَ محرّماً لكسبه لا لعيته؛ كالمغصوب، فهذا لا يحرم عليه الحلال إذا أخرج منه مقدار الحرام، فمتى أخرج مقدار الحرام، حلَّ له الباقي بلا كراهة، سواء كان عينَ الحرام أو نظيره، هذا هو الصحيح في هذا النوع.

القاعدة الثانية: اشتباهُ المباح بالمحظور، فإن كان للمحظورِ بدلٌ، انتقل إليه؛ وإلا فإن دعت الضرورة إليه، اجتهد.

النوع الأول : التقديرُ العامُّ، وهو المكتوبُ في اللوح المحفوظ الذي كان قبل خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء؛ قال شيخ الإسلام - رحمه الله - : «علم الله تعالى السابق ثابت لا يتغير، وأما الصحف التي بأيدي الملائكة: فيلحقها المخوف والإثبات، وأما اللوح المحفوظ: فهل يلحقه ذلك؟ على قولين».

النوع الثاني: تقدير أرزاق العباد وآجالهم وأعمالهم قبل أن يخلقهم. النوع الثالث: تقدير ما ذكر على الجنين في بطن أمه. قال ابن القيم - رحمه الله - في «شفاء العليل» (ص ٢٢): «فاجتمعت هذه الأحاديث والآثار على تقدير رزق العبد وأجله، وشقاوته وسعادته، وهو في بطن أمه. واختلقت في وقت هذا:

ففي حديث ابن مسعود أنه بعد مائة وعشرين يوماً من حصول النطفة في الرحم<sup>(١)</sup>، وحديث أنس غير موثق<sup>(٢)</sup>، وحديث حذيفة بن أسيد: وقت فيه التقدير بأربعين يوماً، وفي لفظ: بأربعين ليلة، وفي لفظ: بالثنتين وأربعين ليلة، وفي لفظ: بثلاث وأربعين ليلة؛ وهو حديث تفرد به مسلم<sup>(٣)</sup>.

ثم قال في وجه الجمع بينهما: إن هناك تقديرين: أحدهما: سابق لنفخ الروح، وهو المتعلق بشأن النطفة إذا بدأت بالتحليق، وهو العلق.

والثاني: حين نفخ الروح، وهو المتعلق بشأنها حين تتعلق بالجسد. أي: فصار التقدير معلقاً بمبدأ الجسد، ومبدأ الروح.

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣٢٠٨)، ومسلم في القدر (٢٦٤٣).

(٢) رواه البخاري في الجيوش (٣١٨)، ومسلم في القدر (٢٦٤٦).

(٣) صحيح مسلم، كتاب القدر (٢٦٤٤، ٢٦٤٥).

النوع الرابع: التقديرُ السنوي، وهو ما يكون ليلة القدر.

النوع الخامس: التقدير اليومي.

فالتقديراتُ خمسة: يومي، وحولي، وعشري عند تعلق النفس بالبدن، وعند تخليفه، وتقدير قبل وجود ابن آدم بعد خلق السموات والأرض، وتقدير قبل خلق السموات والأرض، وكل هذه تفاصيل للتقدير السابق.

المرتبة الثالثة: مرتبة المشيئة، وهي عموم مشيئة الله تعالى.

وقد نفى المشيئة إطلاقاً طوائف من الفلاسفة وأتباعهم، ونفاها القدرة المعتزلة بالنسبة إلى أفعال العباد فقط.

المرتبة الرابعة: مرتبة الخلق، وهي عموم خلق الله لكل ما سواه، وقد سبق الكلام عليها.

#### فائدة

مدار المسائل التي يتعلّق بها الاحتياط على ثلاث قواعد

الأولى: اختلاط المباح بالمحظور حساً، وهي قسمان:

الأول: أن يكون المحظور محرماً لعيته؛ كالدّم، فهذا إذا ظهر أثر المحرم بالمباح، حرّم تناول الحلال؛ لأنه يتعدّد الوصول إليه إلا بمنأولة الحرام، فلم يجز تناوله.

الثاني: أن يكون محرماً لكسبه لا لعيته؛ كالمغصوب، فهذا لا يحرم عليه الحلال إذا أخرج منه مقدار الحرام، فمتى أخرج مقدار الحرام، حلّ له الباقي بلا كراهة، سواء كان عين الحرام أو نظيره، هذا هو الصحيح في هذا النوع.

القاعدة الثانية: اشتباه المباح بالمحظور، فإن كان للمحظور بدل، انتقل إليه؛ وإلا فإن دعت الضرورة إليه، اجتهد.

مثال ذلك : إذا اشَبَّ طهورٌ بنجس، فلا يجتهد فيهما للطهارة لوجود البذل، ويجتهد للشرب للضرورة.

القاعدة الثالثة : الشك في المباح والمحظور، وليس في الشريعة شيءٌ مشكوكٌ فيه أبينة، وإنما يعرض الشك للمكلف بسبب تعارض الأمارتين فصاعداً عنده؛ ولذلك قد يزول هذا الشك إلى يقين أو ظن.

#### والشك نوعان :

أحدهما : ما سبَّب تعارض الأدلة والأمارات؛ كقولهم في سُور البخل : مشكوكٌ فيه؛ فتوضَّاه ونيَّمت.

قلت : ومن ذلك ما ذكره الأصحاب من المسائل التي فيها الجمع بين الوضوء والتميم، والدعاء المشكوك فيها.

النوع الثاني : الشك العارض بسبب اشتباه أسباب الحكم عليه، وخفائها لنسبائه أو ذلوله، أو لعدم معرفته بسبب يقطع الشك، فهذا واقعٌ كثيراً، والضابط فيه : أنه إن كان للمشكوك فيه حالٌ قبل الشك، استصحبها المكلف، وبنى عليها حتى يتيقن الانتقال عنها.

#### فائدة

الرضا بالقضاء الذي هو وصفُ الله وفعله؛ واجبٌ مطلقاً؛ لأنه من تمام الرضا بالله رباً.

وأما القضاء الذي هو المقضي؛ فالرضا به مختلف :

فإن كان المقضي دينياً، وجب الرضا به مطلقاً.

وإن كان كونياً؛ فليما أن يكون نعماً أو نقماً، أو طاعات أو معاصي :

فالنعم : يجب الرضا بها؛ لأنه من تمام شكرها، وشكرها واجب.

وأما النقم؛ كالفقر، والعرض، ونحوهما : فالرضا بها مستحبٌ عند الجمهور، وقيل بوجوبه.

وأما الطاعات : فالرضا بها طاعةٌ واجبةٌ إن كانت الطاعة واجبةً، ومستحبةٌ إن كانت مستحبةً.

وأما المعاصي : فالرضا بها معصية، والمكروهات : الرضا بها مكروه، والمباحات : مباح، والله أعلم.

#### فائدة

استشكر قول الأصحاب -رحمهم الله- في المجتهدين في القبلة إذا اختلفا جهةً، حيث قالوا : لا يصح اقتداء أحدهما بالآخر.

وجهه : أنَّ اختلافهما في الاجتهاد إلى القبلة كاختلافهما في الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وقد نصوا على أنَّ هذا غير مانع من الاقتداء؛ فله أن يُصَلِّيَ خَلْفَ آخِي لحم إيلي لا يرى الوضوء منه، وإن كان هو مَن يرى نقص الوضوء به.

وهذا التفرُّق في الحكم بين المسألتين قد يكون خفياً في بادئ الأمر؛ ولذلك قال الموقف - رحمه الله - : إنَّ قياس المذهب صحة الاقتداء.

ولكن عند التأمل تجذ الصواب عدم صحة اقتداء أحدهما بالآخر؛ وذلك لأنَّ الجميع متفقون على اشتراط القبلة في هذه المسألة، لكن أحدهما يقول : هذه هي، والثاني يخالفه، وكل واحد منهما يعتقد أنَّ الثاني إلى غير القبلة؛ فصلاة الآخر عنده باطلة، فكيف يصح اقتداء أحدهما بالآخر؟! :

فإنه إن كان الصواب مع المأموم فصلاة الإمام باطلة؛ فيكون مقتدياً بمن يرى أنه لم يستقبل القبلة.

وإن كان الصواب مع الإمام، فصلاة المأموم باطلة! فكيف ينوي الإمامة بمن صلاته باطلة؟! :

مثال ذلك : إذا اشتبهَ ظهورُ بتنجسٍ، فلا يجتهد فيهما للطهارة لوجود البذل، ويجتهد للشرب للضرورة.

القاعدة الثالثة : الشكُّ في المباح والمحظور، وليس في الشريعة شيءٌ مشكوكٌ فيه آليته، وإنما يعرضُ الشكُّ للمكلف بسبب تعارض الأمارتين فصاعداً عنده؛ ولذلك قد يزول هذا الشكُّ إلى يقين أو ظنٍّ.

والشكُّ نوعان :

أحدهما : ما سبَّبَ تعارضُ الأدلة والأمارات؛ كقولهم في سُور البخل : مشكوكٌ فيه؛ فتوضَّأ به وتيمم.

قلت : ومن ذلك ما ذكره الأصحاب من المسائل التي فيها الجمع بين الوضوء والتيمم، والدعاء المشكوك فيها.

النوع الثاني : الشكُّ العارض بسبب اشتباه أسباب الحكم عليه، وخفائها لنسبائه أو دهوره، أو لعدم معرفته بسبب يقطعُ الشكَّ، فهذا واقعٌ كثيرٌ، والضابط فيه : أنه إن كان للمشكوك فيه حالٌ قبل الشك، استصحبها المكلف، وبنى عليها حتى يتبيَّن الانتقال عنها.

فائدة

الرضا بالقضاء الذي هو وصفٌ لله وفعله؛ واجبٌ مطلقاً؛ لأنه من تمام الرضا بالله ربّاً.

وأما القضاء الذي هو المقضي؛ فالرضا به مختلف :

فإن كان المقضي دينياً، وجبَ الرضا به مطلقاً.

وإن كان كونياً؛ فإمّا أن يكون نعماً أو نقماً، أو طاعات أو معاصي :

فالنعم : يجبُ الرضا بها؛ لأنه من تمام شكرها، وشكرها واجب.

وأما النقم : كالفقر، والمرض، ونحوهما : فالرضا بها مستحبٌ عند الجمهور، وقيل بوجوبه.

وأما الطاعات : فالرضا بها طاعةٌ واجبةٌ إن كانت الطاعةً واجبةً، ومستحبةٌ إن كانت مستحبةً.

وأما المعاصي : فالرضا بها معصية، والمكروهات : الرضا بها مكروه، والمباحات : مباح، والله أعلم.

فائدة

استشكرَ قولُ الأصحاب - رحمهم الله - في المجتهدين في القبلة إذا اختلفوا جهةً، حيث قالوا : لا يصحُّ اقتداءُ أحدهما بالآخر.

ووجهه : أنَّ اختلافهما في الاجتهاد إلى القبلة كاختلافهما في الاجتهاد في الأحكام الشرعية، وقد نصَّوا على أنَّ هذا غيرُ مانع من الاقتداء؛ فله أن يصليَ خلفَ آكلٍ لحمٍ إبلٍ لا يرى الوضوء منه، وإن كان هو مقيمٌ يرى نقضَ الوضوء به.

وهذا التفريق في الحكم بين المسألتين قد يكونُ خفياً في بادية الأمر؛ ولذلك قال المؤلف - رحمه الله - : إنَّ قياسَ المذهبِ صحة الاقتداء.

ولكن عند التأمل تجدُ الصواب عدمَ صحة اقتداء أحدهما بالآخر؛ وذلك لأنَّ الجميع متفقون على اشتراط القبلة في هذه المسألة، لكنَّ أحدهما يقول : هذه هي، والثاني يخالفه، وكلُّ واحد منهما يعتقد أن الثاني إلى غير القبلة؛ فصلاة الآخر عنده باطلة، فكيف يصحُّ اقتداء أحدهما بالآخر؟! :

فإنه إن كان الصواب مع المأموم فصلاة الإمام باطلة؛ فيكون مقتدياً بمن يرى أنه لم يستقبل القبلة.

وإن كان الصواب مع الإمام، فصلاة المأموم باطلة؛ فكيف ينوي الإمامةَ بمن صلاته باطلة؟! :

ونظير ذلك: إذا سمعنا صوتاً من أحدهما لا بعينه؛ فإن صلاة كل واحد بالنسبة إليه صحيحة، ولا يصح أن يقتدي أحدهما بالآخر، وقد خالف الموقف في هذا، وقال: إنه لا سواء بينهما، بل بينهما فرق، وهو أن من بان هو المحدث في الأخيرة، لزمه الإعادة، ومن بان أنه هو المخطئ للقبلة، فلا إعادة عليه؛ فصلاته صحيحة بكل حال، بخلاف مسألة الحديث. ولكن هذا الفرق غير مؤثر هنا؛ فإن ذلك إنما يؤثر بالنسبة إلى صلاة الواحد بنفسه، أما بالنسبة إلى الجماعة بينهما، فلا فرق؛ فإن كل واحد منهما يعتقد أن الآخر مخطئ أو محدث يقيناً، ولا فرق بينهما، والله أعلم.

#### فائدة

حاصل القول في ثبوت الولاء على الأولاد، أن يقال: إما أن تكون الزوجة حرة، أو أمة، أو عتيقة:  
- فإن كانت حرة: فالأولاد أحرار لا ولاء لأحد عليهم.  
- وإن كانت أمة: فالأولاد أرقاء تبعاً لها إلا بشرط أو غرور.  
- وإن كانت عتيقة، نظرت إلى الزوج: فإذا كان يكون حراً، أو رقيقاً، أو عتيقاً:

- فإن كان حراً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لأحد عليهم.  
- وإن كان رقيقاً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لسيد الأم، إلا أن يعتق الزوج بعد ذلك؛ فينجز الولاء إلى معتقه.  
وإن كان عتيقاً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لسيد الزوج، والله أعلم.

#### فائدة

إذا قال وكيل الزوج في القبول: قَبِلْتُ النكاحَ، ولم يقل: لموكلتي فلا، أو لفلان بن فلان - لم يصح النكاح على المشهور من المذهب.

وفي الرعاية: يصح إن نوى أنه لموكله.

#### فائدة

إذا نوى أن يكون عنده ودعة، ثم ادعى تلفها أو ردّها، فتارة لا يُقبل مطلقاً، وتارة يُقبل ببيّنة، وتارة يقبل بيمينه:  
- فأما التي لا يقبل مطلقاً: ففيما إذا أنكر أنه أودعها، ثم ثبتت الودعة ببيّنة أو إقرار، ثم ادعى ردّها أو تلفاً سابقين لجحوده، فلا تقبل دعواه ولو ببيّنة.

مثال ذلك: أن ينكر يوم الخميس، فثبتت الودعة عليه يوم الجمعة، فيدّعي أنه ردّها يوم الأربعاء؛ فلا يقبل قوله ولا بيّنته؛ لأن نفيه الودعة يكذب ادعائه الردّ وبيّنته بذلك.

ويحتمل: أن تقبل بيّنته، قال الحارثي: وهو المنصوص من رواية أبي طالب، وهو الحق، قال: وهذا المذهب عندي.

قلت: وهو الصواب؛ وكيف لا تقبل البيّنة وهم قوم عدول شهدوا بردّها ووصولها لصاحبها من أجل كلام تحقّقنا بطلانه، وهو قوله: «لم تُودعني»؛ فلننا تحقّقنا بطلانه بثبوت الودعة؟ فكيف يعارض البيّنة بردها؟! هذا غير ممكن.

- وأما التي يقبل ببيّنة: فهي هذه الصورة: إذا ادعى ردّها أو تلفاً بعد جحوده، وأقام بيّنة؛ لأنه يحتمل أن الإيداع والردّ كان بعد جحوده؛ فلا يناقض قوله: لم تُودعني.

ومثاله: أن يدّعي الردّ في المثال في يوم الجمعة؛ فإنه يحتمل أنه أودعها آخر نهار الخميس وودّعها.

- وأما التي يقبل بيمينه: ففيما إذا قال: مالك عندي شيء، أو مالك ودعة، ونحو ذلك، والله أعلم.

ونظير ذلك: إذا سمعنا صوتاً من أحدهما لا يعينه؛ فإنَّ صلاة كلِّ واحد بالنسبة إليه صحيحة، ولا يصحُّ أن يقتدي أحدهما بالآخر، وقد خالف الموفّق في هذا، وقال: إنه لا سواء بينهما، بل بينهما فرق، وهو أن من بان هو المُحدّث في الأخيرة، لزمه الإعادة، ومن بان أنه هو المخطئ للقبلة، فلا إعادة عليه؛ فصلاّته صحيحة بكل حال، بخلاف مسألة الحدّث. ولكن هذا الفرق غير مؤثّر هنا؛ فإنَّ ذلك إنّما يؤثّر بالنسبة إلى صلاة الواحد بنفسه، أمّا بالنسبة إلى الجماعة بينهما، فلا فرق؛ فإنَّ كلَّ واحد منهما يعتقد أن الآخر مخطئ أو محدّث يقيتاً، ولا فرق بينهما، والله أعلم.

#### فائدة

حاصل القول في ثبوت الولاء على الأولاد، أن يقال: إمّا أن تكون الزوجة حرة، أو أمة، أو عتيقة:

ـ فإن كانت حرة: فالأولاد أحرار لا ولاء لأحد عليهم.

ـ وإن كانت أمة: فالأولاد أرقاء تبعاً لها إلا بشرط أو غرور.

ـ وإن كانت عتيقة، نظرت إلى الزوج: فإذا كان يكون حراً، أو رقيقاً، أو عتيقاً:

ـ فإن كان حراً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لأحد عليهم.

ـ وإن كان رقيقاً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لسيد الأم، إلا أن يعتق الزوج بعد ذلك؛ فينجز الولاء إلى معتقه.

وإن كان عتيقاً: فالأولاد أحرار، ولا ولاء لسيد الزوج، والله أعلم.

#### فائدة

إذا قال وكبل الزوج في القبول: قُبِلْتُ النكاح، ولم يقل: لمؤكّلي فلان، أو لفلان بن فلان. لم يصحّ النكاح على المشهور من المذهب.

وفي الرعية: يصحُّ إن نوى أنه لمؤكّله.

#### فائدة

إذا نوى أن يكون عنده وديعة، ثم ادعى تلفها أو ردّها، فتارة لا يُقبل مطلقاً، وتارة يُقبل ببيّنة، وتارة يقبل بيمينه:

ـ فأما التي لا يقبل مطلقاً: ففيما إذا أنكر أنه أودعها، ثم ثبتت الوديعة ببيّنة أو إقرار، ثم ادعى ردّها أو تلفاً سابقين لجحوده، فلا تقبل دعواه ولو ببيّنة.

مثال ذلك: أن ينكر يوم الخميس، فثبتت الوديعة عليه يوم الجمعة، فيدعي أنه ردّها يوم الأربعاء؛ فلا يقبل قوله ولا بيّنته؛ لأن نفيه الوديعة يكذب ادعاءه الردّ وبيّنته بذلك.

ويحتمل: أن تقبل بيّنته، قال الحارثي: وهو المنصوص من رواية أبي طالب، وهو الحق، قال: وهذا المذهب عندي.

قلت: وهو الصواب؛ وكيف لا تقبل البيّنة وهم قوم عدول شهدوا بردّها ووصولها لصاحبها من أجل كلام تحقّقنا بطلانه، وهو قوله: «لم تُودعني»؛ فإننا تحقّقنا بطلانه بثبوت الوديعة؟ فكيف يعارض البيّنة بردها؟ هذا غير ممكن.

ـ وأما التي يقبل ببيّنة: فهي هذه الصورة: إذا ادعى ردّها أو تلفاً بعد جحوده، وأقام بيّنة؛ لأنه يحتمل أن الإيداع والردّ كان بعد جحوده؛ فلا يناقض قوله: لم تُودعني.

ومثاله: أن يدعي الردّ في المثال في يوم الجمعة؛ فلوّيه يحتمل أنه أودعها آخر نهار الخميس وردّها.

ـ وأما التي يقبل بيمينه: ففيما إذا قال: مالك عندي شيء، أو مالك وديعة، ونحو ذلك، والله أعلم.

## فائدة

عَبَّرَ اللهُ - جَلَّ ذِكْرُهُ - فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي سُورَةِ الْإِسْرَاءِ بِالتَّسْبِيحِ أَمَامَ ذِكْرِ الْإِسْرَاءِ بِنَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَكَانَ مَقْصُودُ الْحَالِ عَلَى حَسَبِ مَا يَظْهَرُ لِمَقُولِنَا الضَّعِيفَةِ أَنْ يَعْزَّزَ بِالْحَمْدِ وَالنَّشَاءِ، وَلَكِنْ لَعَلَّ الْفَائِدَةَ فِي التَّعْبِيرِ بِالتَّسْبِيحِ هِيَ أَنَّ هَذَا الْإِسْرَاءَ الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ الْمَعْرَاجُ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظَامِ الَّتِي يُسَبِّحُ اللهُ لَهَا، وَيَتَعَجَّبُ؛ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿لَا يُؤْتِيهِ مِنْ مَائِدَتِنَا﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١].

وَفَائِدَةٌ أُخْرَى: وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَهُمْ صَبِيحَةَ الْإِسْرَاءِ بِمَا حَصَلَ، وَلَوْ كَانَ كَذِبًا، لَمَّا تَرَكَهُ اللهُ؛ فَإِنَّ اللهَ يَتَرَهُ أَنْ يُكَنَّ شَخْصًا بِكَذِبٍ عَلَيْهِ مِثْلَ هَذَا الْكَذِبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْتَقِمَ مِنْهُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

## فائدة

إِذَا أَضَافَ الْإِنْسَانُ الشَّيْءَ إِلَى سَبِيهِ الصَّحِيحِ الْمَعْلُومِ مِنْ غَيْرِ وَאוِ الْعَطْفِ الدَّالِّ عَلَى التَّشْرِيكِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: أَنَّ الْعِيسَى بْنَ عَبْدِ الْمَطْلَبِ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا أَغْنَيْتَ مِنْ عَمَلِكَ أَبِي طَالِبٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَحْوَطُكَ وَيَغْضِبُ لَكَ؟ قَالَ: «هُوَ فِي صَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الذُّرْكَ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بِهَذَا اللفظ<sup>(١)</sup>.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَوْ لَا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ»<sup>(٢)</sup>.

## فائدة

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: إِذَا أُضِيفَ الشَّيْءُ إِلَى الْمُثَنَّى: فَإِنْ كَانَ جُزْءًا مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ: فَالْجَمْعُ أَجُودُ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ، ثُمَّ الثَّنِيَّةُ؛

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ (٣٨٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ (٢٠٩).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ (٤٣٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ (١٠٦١).

تَقُولُ: أَكَلْتُ رُؤُوسَ شَاتَيْنِ، وَرَأْسَ شَاتَيْنِ، وَرَأْسَي شَاتَيْنِ.

فَمِنْ الْأُولَى: ﴿فَقَدْ سَمِعْتُ قُلُوبَهُمَا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٤٤].

وَمِنْ الثَّانِي: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «فَسَمِعَ صَوْتًا مِنْ إِنْسَانَيْنِ».

وَمِنْ الثَّلَاثِ، وَالْأُولَى - أَيْضًا - قَوْلُهُ:

ظَهَرَا هَمَا يَشُلُّ ظُهُورَ الثَّرَسَيْنِ

وَأَمَّا إِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ: فَالْأَكْثَرُ مَجِيئُهُ بِلَفْظِ الثَّنِيَّةِ، وَيَجُوزُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ إِنْ أُرِيدَ اللَّيْسُ؛ وَمِنَهُ الْحَدِيثُ: «يَعْدُيَانِ فِي قُبُورِهِمَا»؛ ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» «بَابُ» مِنَ الْكِبَارِ أَنْ لَا يَسْتَرُ مِنْ بَوْلِهِ»<sup>(١)</sup>.

## فائدة

## قواعد في المَحْرَمِ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّ

الْقَاعِدَةُ الْأُولَى: كُلُّ مَا لَهُ مِخْلَبٌ مِنَ الطَّيْرِ يَصِيدُ بِهِ؛ وَدَلِيلُهُ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ»؛ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَحْمَدُ، وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَأَبَاحَ مَالِكٌ: جَمِيعَ الطُّيُورِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

الثَّانِيَّةُ: كُلُّ مَا لَهُ نَابٌ مِنَ السَّبَاعِ يَقْتَرِسُ بِهِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقِ، وَحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ»؛ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ، إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَأَبَا دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُضُوءِ (٢١٦).

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ (١٩٣٤)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَطْعِمَةِ (٣٨٠٣، ٣٨٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ (٤٣٤٨)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الصَّيْدِ (٣٢٣٤).

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ (١٩٣٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَطْعِمَةِ (١٤٧٩، ١٧٩٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الصَّيْدِ (٤٣٢٤).



#### فائدة

مبّر الله - جلّ ذكره - في القرآن الكريم في سورة الإسراء بالتسبيح أمام ذكر الإسراء بنبيه وعنده محمد ﷺ، وكان مقتضى الحال على حسب ما يظهر لمقولنا الضعيفة أن يعبر بالحمد والثناء، ولكن لعلّ الفائدة في التعبير بالتسبيح هي أنّ هذا الإسراء الذي اتّصل به المعراج كان من الأمور العظام التي يَسُبِّحُ الله لها، ويتعجب؛ كما ذكره ابن كثير بدليل قوله: ﴿لَا يُدْرِي مِنْ مَّائِينَ ثَلَاثِينَ﴾ [الإسراء: ١٦].

وفائدة أخرى: وهي أنّ النبي ﷺ أخبرهم بصبيحة الإسراء بما حصل، ولو كان كذباً، لَمَّا تركه الله؛ فإنّ الله ينزه أن يُمكن شخصاً يكذب عليه مثل هذا الكذب من غير أن يتقم منه، والله أعلم.

#### فائدة

إذا أضاف الإنسان الشيء إلى سببه الصحيح المعلوم من غير واو العطف الدالّة على التشريك فلا بأس به.

ويدلّ عليه ما رواه البخاري: أنّ العباس بن عبد المطلب قال للنبي ﷺ: ما أغثت من صمك أبي طالب؛ فإنه كان يحوطك ويفضّب لك؟ قال: «هو في صمخضاح من نار، ولو لا أنا لكان في الذرّك الأسفل من النار»، ورواه مسلم بهذا اللفظ<sup>(١)</sup>.

وقريب من هذا قوله ﷺ: «لو لا الهجرة، لكنك أُمّراً من الأنصار»<sup>(٢)</sup>.

#### فائدة

قال ابن مالك: إذا أضيف الشيء إلى المثنى: فإن كان جزء ما أضيف إليه: فالجمع أجود، ثم الأفراد، ثم التثنية؛

(١) رواه البخاري في المنقب (٣٨٨٣)، ومسلم في الإيمان (٢٠٩).  
(٢) رواه البخاري في المغازي (٤٢٣٠)، ومسلم في الزكاة (١٠٦١).

تقول: أكلت رؤوس شاتين، ورأس شاتين، ورأس شاتين.  
فمن الأول: ﴿فَقَدَحَتْ قُلُوبَهُمَا﴾ [التحریم: ٤٤].

ومن الثاني: حديث ابن عباس: «فسمع صوتاً من إنسانين».  
ومن الثالث، والأول - أيضاً - قوله:

ظَهَرَا هُمَا يَثُلَ ظُهُورُ الثَّرَسَيْنِ

وأما إن لم يكن جزء ما أضيف إليه: فالأكثر مجيئه بلفظ التثنية، ويجوز بلفظ الجمع إن أُنِ اللبس؛ ومنه الحديث: «يعبدان في قبورهما»؛ ذكره في «فتح الباري» «باب: من الكبائر أن لا يستتر من بوله»<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

##### قواعد في المنع من الحيوان البري

القاعدة الأولى: كل ما له مخلّب من الطير يصيد به؛ ودليله: حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلّب من الطير»؛ رواه الجماعة، إلا البخاري والترمذي<sup>(٢)</sup>، وهذا مذهب الشافعي، وأحمد، وأبي حنيفة.

وأباح مالك: جميع الطيور على الإطلاق.

الثانية: كل ما له ناب من السباع يفترس به؛ لحديث ابن عباس السابق، وحديث أبي ثعلبة الخشني: أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي ناب من السباع فأكله حرام»؛ رواه الجماعة، إلا البخاري وأبا داود<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه البخاري في الوضوء (٢١٦).  
(٢) رواه مسلم في الصيد والذبائح (١٩٣٤)، وأبو داود في الأطعمة (٣٨٠٣، ٣٨٠٥)، والنسائي في الصيد والذبائح (٤٢٤٨)، وابن ماجه في الصيد (٣٢٣٤).  
(٣) رواه مسلم في الصيد والذبائح (١٩٣٣)، والترمذي في الأطعمة (١٤٧٩، ١٧٩٥)، والنسائي في الصيد (٤٢٣٤).

وهذا مذهب الأئمة الأربعة، إلا مالكا؛ فإنه كرهها فقط؛ هذا هو ما في «الإفصاح»؛ لابن هبيرة.

وفي «المغني» أن مالكا موافق للأئمة في تحريمه.

قلت: وذكر الشنقيطي في «تفسيره» عنه روايتين، إلا أن بعض أصحابه أباحه، والله أعلم.

الثالثة: كل ما يستخبه العرب ذوو اليسار؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَاءَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، قال في «المغني» ما معناه: والقرآن نزل عليهم، وخطبوا به وبالسنة، فرجع في مطلق ألفاظهما إلى عرفهم دون غيرهم.

وقال الشيخ تقي الدين: لا أثر لاستخبات العرب، فما لم يحرمه الشرع، فهو حلال، وهو قول أحمد وقدماء أصحابه، وأول من قال بتأثيره الخزي.

قلت: وهو ظاهر ما نقله في «المغني» عن مالك، إلا الورع؛ فإنه مجتنب على تحريمه.

الرابعة: كل ما يأكل الجيف، ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه: يكره، وقال الشيخ تقي الدين: فيه روايتا الجلالة<sup>(١)</sup>، وقال: عامة أجوبة أحمد ليس فيها تحريم.

الخامسة: كل ما أمر بقتله؛ كالعقرب، أو نهى عن قتله؛ كالنمل.

هذه قواعد عامة فيما يحرم من الحيوان الإنسي على المذهب.

وأما الأشياء المفردة التي فيها خلاف:

فمنها: الضب؛ حرّمها مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والصواب: حلالها.

(١) عن ابن عمر وابن عباس.

ومنها: الضب؛ حرّمه أبو حنيفة، والثوري.

ومنها: الوبر، واليربوع؛ حرّمهما أبو حنيفة.

ومنها: الخيل؛ حرّمها أبو حنيفة، وكرهها مالك، والصواب: الحل في ذلك كله.

ومنها: الحشرات؛ كالديدان، والجعلان، والخنافس؛ رخص فيها مالك، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، إلا الورع؛ فحرام في قول الجميع.

ومنها: القنفذ<sup>(١)</sup>؛ رخص فيه الشافعي، والليث، وأبو ثور، وكرهه مالك، وأبو حنيفة.

ومنها: ابن عرس؛ أباحه الشافعي.

ومنها: الثعلب؛ رخص فيه الشافعي، وأكثر الروايات عن أحمد تحريمه، وهو قول مالك، وأبي حنيفة.

ومنها: الذب؛ حرّمه أبو حنيفة، وهو المشهور من المذهب، ومال في «المغني» إلى إباحته.

ومنها: الفيل؛ رخص فيه الشعبي، وجهه العلماء على تحريمه، وكرهه الشافعي، وأبو حنيفة.

ومنها: السنجاب، قال القاضي: هو محرّم، وقال في «المغني»: يحتمل إباحته.

ومنها: الهدهد، والصرد عن أحمد في تحريمهما روايتان.

وأجاز مالك الحية إذا ذكبت.

#### فائدة

وعن أبي الأسود قال: أتيت المدينة، فوافقتها وقد وقع بها مرض؛

(١) النيس: هو القنفذ الفخم.

وهذا مذهب الأئمة الأربعة، إلا مالكا؛ فإنه كرهها فقط؛ هذا هو ما في «الإفصاح»؛ لاين هبيرة.

وفي «المغني» أن مالكا موافق للأئمة في تحريمه.

قلت: وذكر الشنقيطي في «تفسيره» عنه روايتين، إلا أن بعض أصحابه أباحه، والله أعلم.

الثالثة: كل ما يستخبه العرب ذوو اليسار؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]؛ قال في «المغني» ما معناه: والقرآن نزل عليهم، ونحو طباويه وبالسنة، فرجع في مطلق ألفاظهما إلى عرفهم دون غيرهم.

وقال الشيخ تقي الدين: لا أثر لاستنباط العرب، فما لم يحرمه الشرع، فهو حل، وهو قول أحمد وقدماء أصحابه، وأول من قال بتأثيره الخيري.

قلت: وهو ظاهر ما نقله في «المغني» عن مالك، إلا الونج؛ فإنه مجتم على تحريمه.

الرابعة: كل ما يأكل الخبيث، ونقل عبد الله بن أحمد عن أبيه: يكره، وقال الشيخ تقي الدين: فيه روايتا الجلالة<sup>(١)</sup>، وقال: عاقبة أجوبة أحمد ليس فيها تحريم.

الخامسة: كل ما أمر بقتله؛ كالعقرب، أو نهى عن قتله؛ كالنمل.

هذه قواعد عامة فيما يحرم من الحيوان الإنسي على المذهب.

وأما الأشياء المفردة التي فيها خلاف:

فمنها: الضبوع؛ حرّمها مالك، والثوري، وأبو حنيفة، والصواب: حلّها.

(١) عن ابن عمر وابن عباس.

ومنها: الضب؛ حرّمه أبو حنيفة، والثوري.

ومنها: الوبر، والبريوع؛ حرّمهما أبو حنيفة.

ومنها: الخيل؛ حرّمها أبو حنيفة، وكرهها مالك، والصواب: الحل في ذلك كله.

ومنها: الحشرات؛ كالديدان، والجعلان، والخنافس؛ رخص فيها مالك، والأوزاعي، وابن أبي ليلى، إلا الونج؛ فحرام في قول الجميع.

ومنها: القنفذ<sup>(١)</sup>؛ رخص فيه الشافعي، والليث، وأبو ثور، وكرهه مالك، وأبو حنيفة.

ومنها: ابن عرس؛ أباحه الشافعي.

ومنها: الثعلب؛ رخص فيه الشافعي، وأكثر الروايات عن أحمد تحريمه، وهو قول مالك، وأبي حنيفة.

ومنها: الدب؛ حرّمه أبو حنيفة، وهو المشهور من المذهب، ومال في «المغني» إلى إباحته.

ومنها: الفيل؛ رخص فيه الشعبي، وجمهور العلماء على تحريمه، وكرهه الشافعي، وأبو حنيفة.

ومنها: السنجاب، قال القاضي: هو محرم، وقال في «المغني»: يحتمل إباحته.

ومنها: الهمد، والصردين؛ حرّمهما روايتان.

وأجاز مالك الحية إذا ذكبت.

#### فائدة

وعن أبي الأسود قال: أتيت المدينة، فوافقتها وقد وقع بها مرض؛

(١) النيص: هو القنفذ الغنم.

فهم يموتون موتاً ذريعاً، فجَلَسْتُ إلى عمر بن الخطاب، فمرَّرت به جنازة، فَأُثِنْتُ على صاحبها خيراً، فقال: وَجِبَتْ، ثُمَّ مرَّ بأخرى، فَأُثِنْتُ عليها شراً، فقال عمر: وَجِبَتْ، فقال أبو الأسود: ما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلتُ كما قال الرسول ﷺ: «إِنَّمَا مَسْلَمٌ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، قال: «قلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة: قال: قلنا: وثلاثة؟ فقال: واثنان؟ فقال: واثنان، ثُمَّ لم نسأله عن الواحد»؛ رواه البخاري، وأحمد، والترمذي، والنسائي<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

وجدت في مَجَلَّةِ «التمكُّن الإسلامي» الصادرة في رمضان سنة ١٣٧٨هـ-٧٥٦ تحت عنوان: «سد يأجوج ومأجوج» ما نصه:

«توجد في العقبة الواقعة بين بحر الخزر والبحر الأسود سلسلة جبال توفان، كأنها جدارٌ طبيعي، وقد سد هذا الجدار الجبلي الطريق الموصلة بين الشمال والجنوب إلا طريقاً واحداً بقي مفتوحاً، هو مضيق دار بال، بين ولايتي كيوكز وتغليس؛ حيث يوجد الآن جدارٌ حديدى من قديم الأزمان». اهـ. وذكر أنه منقول من «كتاب شخصية ذي القرنين»، من منشورات دار البصري في بغداد.

#### فائدة

الذي تلخَّص لي من كلام الشيخ تقي الدين في الاستثناء في الطلاق بمشيئة الله: أنه إن كان الطلاق خارجاً مَخْرَجَ اليمين، نَقَعَ فيه الاستثناء، وإن لم يكن خارجاً مخرج اليمين:

فإن كان الاستثناء عائداً إلى لفظه، وقع.

وإن كان عائداً على أمرٍ مستقبل، لم يقع حتى يطلَقَ مرةً ثانية.

(١) رواه البخاري في الجائز (١٣٦٨)، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة (١٤٠)، والترمذي في الجائز (١٠٥٩)، والنسائي في الجائز (١٩٣٤).

مثال الأول: أن يقول: امرأتى طالق لا أفعل كذا إن شاء الله.

ومثال الثاني: أن يقول: أنت طالق إن شاء الله، أي: إن شاء الله أن تطلقى بهذا اللفظ، ومن المعلوم أنَّ قوله: «أنت طالق» تطلق به المرأة، وقد وقع؛ فيقع الطلاق به؛ لأن الله ربُّ وقوع الطلاق على وجود أسبابه، وكأنه قال: أنت طالق بمشيئة الله.

ومثال الثالث: أن يقول: أنت طالق إن شاء الله، أي: إن شاء الله طلاقك في المستقبل، ومن المعلوم أنَّ طلاقها في المستقبل لا يقع إلا بوجود أسبابه، وهي أن يقع طلاقها مرةً ثانية، والله أعلم.

#### فائدة

قال ابن القيم - رحمه الله - في «تحفة الودود» (ص ٦٦)، في بيان اختصاصي الحقيقة بالأسابيع، قال: «وحكمة هذا - والله أعلم -: أن الطفل حين يولد يكون أمره متردداً فيه بين السلامة والعطب، ولا يدري هل هو من أهل الحياة أم لا، إلى أن تأتي عليه مدةٌ يستدلُّ بما يشاهد من أحواله فيها على سلامة بنيتة وصحة خلقته، وأنه قابلٌ للحياة، ويجعل مقدار تلك المدة أياماً الأسبوع، فإنه دَوْرٌ يوميٌّ، كما أن السنة دَوْرٌ شهريٌّ... إلخ.

فظاهر هذا التعليل: أنها لا تُشْرَعُ قبل ذلك، وأنه لو مات قبله، لم تُشْرَع - أيضاً - لكن يظهر أن هذا الظاهر غيرُ مراد.

أما في المسألة الأولى: فإنَّ المؤلف نفسه قال في (ص ٤١) من الكتاب المذكور، قال: والظاهر أنَّ التقييد بذلك استحباب، وإلا فلو دَبِحَ عنه في الرابع والثامن والعاشر وما بعده، أجزأت، وجزَّمَ به في «الإنصاف» والإقناع».

وأما المسألة الثانية: وهي ما إذا مات قبله، فإنَّ الشيخ عثمان - رحمه الله - صرح بأنه لو مات الأب أو الولد قبل يوم السابع، فإنَّ الاستحباب باقٍ.

فهم يموتون موتاً ذريعاً، فجلبتُ إلى عمر بن الخطاب، فمررتُ به جنازة، فأُتيَني على صاحبها خيراً، فقال: وجبتُ، ثم مرَّ بأخرى، فأُتيَني عليها شراً، فقال عمر: وجبتُ، فقال أبو الأسود: ما وجبتُ يا أمير المؤمنين؟ قال: قلتُ كما قال الرسول ﷺ: «لِئِمَّا مسلمٌ شهيدٌ له أربعةٌ بخير، أدخلَهُ اللهُ الجنةَ»، قال: «قلنا: وثلاثة؟ قال: وثلاثة: قال: فقلنا: واثنان؟ فقال: واثنان، ثم لم نسأله عن الواحد؟ رَوَاهُ البخاري، وأحمد، والترمذي، والنسائي<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

وجدتُ في مَجَلَّةِ «التملُّك الإسلامي» الصادرة في رمضان سنة ١٣٧٨هـ - ٧٥٦ تحت عنوان: «سد يأجوج ومأجوج» ما نصه:

«توجد في العقبة الواقعة بين بحر الخزر والبحر الأسود سلسلة جبال توفان، كأنها جدارٌ طبيعيٌّ، وقد سدَّ هذا الجدار الجبلي الطريق الموصلة بين الشمال والجنوب إلا طريقاً واحداً بقي مفتوحاً، هو مضيق دار بال، بين ولايتي كيوكز وتغليس؛ حيث يوجد الآن جدارٌ حديدِيٌّ من قديم الأزمان». اهد. وذكر أنه منقولٌ من «كتاب شخصية ذي القرنين»، من منشورات دار البصري في بغداد.

#### فائدة

الذي تلخَّص لي من كلام الشيخ تقي الدين في الاستثناء في الطلاق بمشيئة الله: أنه إن كان الطلاق خارجاً مَخْرَجَ اليمين، نَقَعَ فيه الاستثناء، وإن لم يكن خارجاً مخرج اليمين:

فإن كان الاستثناء عائداً إلى لفظه، وقع.

وإن كان عائداً على أمرٍ مستقبل، لم يقع حتى يطلق مرة ثانية.

(١) رَوَاهُ البخاري في الجنائز (١٣٦٨)، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة (١٤٠)، والترمذي في الجنائز (١٠٥٩)، والنسائي في الجنائز (١٩٣٤).

مثال الأول: أن يقول: امرأتِي طالقٌ لا أقمَلُ كذا إن شاء الله.

ومثال الثاني: أن يقول: أنتِ طالقٌ إن شاء الله، أي: إن شاء الله أن تطلقِي بهذا اللفظ، ومن المعلوم أنَّ قوله: «أنتِ طالقٌ» تطلقُ به المرأة، وقد وقعَ فيقع الطلاق به؛ لأن الله ربُّ وقوع الطلاق على وجود أسبابه، وكأنه قال: أنتِ طالقٌ بمشيئة الله.

ومثال الثالث: أن يقول: أنتِ طالقٌ إن شاء الله، أي: إن شاء الله طلاقك في المستقبل، ومن المعلوم أنَّ طلاقها في المستقبل لا يقع إلا بوجود أسبابه، وهي أن يقع طلاقها مرة ثانية، والله أعلم.

#### فائدة

قال ابن القيم - رحمه الله - في «تحفة الودود» (ص ٦٦)، في بيان اختصاصِ العقيدة بالأسابيع، قال: «وحكمةُ هذا - والله أعلم - أن الطفل حين يولد يكون أمره متردداً فيه بين السلامة والعطب، ولا يدري هل هو من أهل الحياة أم لا، إلى أن تأتي عليه مُدَّةٌ يستدلُّ بما يشاهد من أحواله فيها على سلامة بنيته وصحة خلفته، وأنه قابلٌ للحياة، وجعل مقدار تلك المدة أيامَ الأسبوع، فإنه دورٌ يوميٌّ، كما أن السنةَ دورٌ شهريٌّ... إلخ.

فظاهر هذا التعليل: أنها لا تُشَرَّعُ قبل ذلك، وأنه لو مات قبله، لم تُشَرَّعْ - أيضاً - لكن يظهر أن هذا الظاهر غيرُ مراد.

أما في المسألة الأولى: فإنَّ المؤلف نفسه قال في (ص ٤١) من الكتاب المذكور، قال: والظاهر أنَّ التقيد بذلك استحباب، وإلا فلو دَبَّحَ عنه في الرابع والثامن والعاشر وما بعده، أجزأت، وجزَّم به في «الإنصاف» و«الإقناع».

وأما المسألة الثانية: وهي ما إذا مات قبله، فإنَّ الشيخ عثمان - رحمه الله - صرح بأنه لو مات الأب أو الولد قبل يوم السابع، فإنَّ الاستحباب باقٍ.

وقال الشيخ عبد الله أبويطين: «إنها مشروعة ولو بعد موت المولود»،  
وسئل عن العقيقة عن السقط؟ فأجاب بأن العقيقة إنما تشرع عمّن ولد حياً.  
قلت: ونقل في «شرح بلوغ المرام»، عن مالك؛ أن من مات قبل  
السابع، سقطت عنه، وفي «شرح المذهب»: لو مات المولود قبل  
السابع، استحييت عندنا (يعني الشافعية)، وقال الحسن البصري،  
ومالك: لا تستحب.

#### فائدة

سئل عن الفرق بين اللفظين المرويّين في قول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ  
مَعَهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَكَّةٌ»<sup>(١)</sup>، واللفظ الآخر: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا  
شَيْئاً مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَكَّةٌ»<sup>(٢)</sup>، فتلخص ثلاثة فروق:  
الأول: أن اللفظ الأول يدلّ على أن من عمل عملاً ليس عليه أمر  
الشارع، فهو مردود، سواء كان قد أحدثه هو أم كان مقلداً لغيره فيه، أما  
الثاني: فظاهره أنه خاصٌّ بالعمل المحدث دون العمل المقلد فيه.  
هكذا ظهر لي أولاً، ثم تبين لي أن هذا غير صحيح؛ لأنّ الثاني مطلق  
بالنسبة للعمل، أي: أنه غير مقيد بعامله؛ لأن مدلول الحديث أنّ هذا  
العمل المحدث ركعة، سواء كان من مؤلفه أم من غيره.  
الثاني: أنّ الأول خاصٌّ بالأعمال، أما الثاني: فهو عامٌّ في كلّ  
محدث، سواء كان عملاً أم اعتقادياً؛ وعلى هذا فتأخذ بعموم الثاني.  
فهذا فرقٌ من جهة مدلول الحديثين.  
أمّا من جهة الحكم، فيبينهما فرق، وهو:  
الثالث: أن الأول يقتضي أنّ كلّ عملٍ لم يوجده عليه أمر الشارع، فهو

(١) رواه مسلم في الألفية (١٧١٨).

(٢) رواه البخاري في الصلح (٢٦٩٧).

مردود من غير توقف، والثاني يقتضي أنه لا يُردّ إلا ما عُلِمَ مخالفته لأمر  
الشارع؛ ويظهر هذا الفرق بالمثال:  
فإذا قلنا أن أحداً تعبد عبادة لا نعرف لها أصلاً من الشرع؛ فإننا نمنعُه  
ونردُّها حتى يقرم عليها أمر الشارع؛ بناءً على اللفظ الأول، أما على اللفظ  
الثاني: فتتوقف حتى ننظر في مخالفتها أو موافقتها، وعلى هذا فتأخذ  
باللفظ الأول؛ لأن الأخذ به أحوط، والله أعلم.  
وبهذا ظهر أنّ بينهما ثلاثة فروق، فرقان معنويان، وفرق حُكيّ.  
وهذا إن سلّمنا الفرق الأول؛ وإلا فهما فرقان فقط.

#### فائدة

القاعدة العامة في المذهب: أنه إذا اجتمع مبيعٌ وحاضر، قدّم جانب  
الحاضر، وتخرّج عن هذه القاعدة مسائل:  
منها: عورة الخنثى في الصلاة؛ ألحقوها بالذكر.  
ومنها: الحرير المساوي ما معه؛ ألحقوه بالمباح.  
ووجه خروجهما عن القاعدة المذكورة: أنّ الأصل إباحتها للثياب،  
وعدم وجوب ستر ما زاد على عورة الذكر إلا بدليل، والله أعلم.

#### فائدة

يحتمل قوله تعالى في الإمام: ﴿فَإِذَا أَحْبَبْتَ فَمَنْ أَحْبَبْتَ فَمَنْ أَحْبَبْتَ﴾  
يُصِفُ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنَ الْكَفَائَةِ (النساء: ٢٥): أن لا يعتبر مفهوم  
هذا الشرط؛ فتجلد الأمة نصف الحرة، بكر أو ثيباً؛ وهذا هو قول  
الجمهور، واستدلوا بعمومات الأدلة على وجوب إقامة الحد.  
ويحتمل: أن يكون مفهوم هذا الشرط معتبراً، وعليه فإذا زنت وهي  
غير محصنة، فقبل: تُحدّ حدّ الحرة، وهو المشهور من مذهب داود  
الظاهر؛ لكنّه ضعيف جداً؛ إذ كيف يمكن أن يتنصّف الحد عليها إذا

وقال الشيخ عبد الله أبو بطين: «إنها مشروعة ولو بعد موت المولود»، وسئل عن العقبة عن السقط؟ فأجاب بأن العقبة إنما تشرع عمّن ولد حياً. قلت: ونقل في «شرح بلوغ المرام»، عن مالك؛ أن من مات قبل السابع، سقطت عنه، وفي «شرح المذهب»: لو مات المولود قبل السابع، استجبت عندنا (يعني الشافعية)، وقال الحسن البصري، ومالك: لا تستحب.

#### فائدة

سئل عن الفرق بين اللفظين المرويين في قول النبي ﷺ: «مَنْ عَمِلَ مَعَهُ» ليس عليه أمرنا، فهو رد<sup>(١)</sup>، واللفظ الآخر: «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا» هذا ما ليس منه، فهو رد<sup>(٢)</sup>، فتلخص ثلاثة فروق: الأول: أن اللفظ الأول يدل على أن من عمل عملاً ليس عليه أمر الشارع، فهو مردود، سواء كان قد أحدثه هو أم كان مقلداً لغيره فيه، أما الثاني: فظاهره أنه خاص بالعمل المحدث دون العمل المقلد فيه. هكذا ظهر لي أولاً، ثم تبين لي أن هذا غير صحيح؛ لأن الثاني مطلق بالنسبة للعمل، أي: أنه غير مقيد بمعامله؛ لأن مدلول الحديث أن هذا العمل المحدث رد، سواء كان من محدثه أم من غيره. الثاني: أن الأول خاص بالأعمال، أما الثاني: فهو عام في كل محدث، سواء كان عملاً أم اعتقادياً؛ وعلى هذا فتأخذ بعموم الثاني. فهذا فرق بين جهة مدلول الحديثين. أمّا من جهة الحكم، فيبينهما فرق، وهو: الثالث: أن الأول يقتضي أن كل عمل لم يوجد عليه أمر الشارع، فهو

(١) رواه مسلم في الأنصبة (١٧١٨).

(٢) رواه البخاري في الصلح (٢٦٩٧).

مردود من غير توقف، والثاني يقتضي أنه لا يُرد إلا ما علم مخالفته لأمر الشارع؛ ويظهر هذا الفرق بالمثال:

فإذا قدرنا أن أحداً تعبد عبادة لا نعرف لها أصلاً من الشرع؛ فإننا نمنعه ونردّها حتى يقوم عليها أمر الشارع؛ بناءً على اللفظ الأول، أما على اللفظ الثاني: فتتوقف حتى ننظر في مخالفتها أو موافقتها، وعلى هذا فتأخذ باللفظ الأول؛ لأن الأخذ به أحوط، والله أعلم.

وبهذا ظهر أن بينهما ثلاثة فروق، فرقان ممنويان، وفرق حكمي. وهذا إن سلّمنا الفرق الأول؛ وإلا فهما فرقان فقط.

#### فائدة

القاعدة العامة في المذهب: أنه إذا اجتمع مبيع وحاطر، قدم جانب الحظر، وخرج عن هذه القاعدة مسائل: منها: عورة الخش في الصلاة؛ الحقوه بالذكر. ومنها: الحرير المساوي ما معه؛ الحقوه بالمباح. ووجه خروجهما عن القاعدة المذكورة: أن الأصل إباحة الثياب، وعدم وجوب ستر ما زاد على عورة الذكر إلا بدليل، والله أعلم.

#### فائدة

يحتمل قوله تعالى في الإمام: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُخْسِرِينَ مِنَ الْكُذَّابِ ﴿النساء: ٢٥﴾: أن لا يعتبر مفهوم هذا الشرط؛ فتجوز الأمة نصف الحرة، بكرًا كانت أو ثيبًا؛ وهذا هو قول الجمهور، واستدلوا بعمومات الأدلة على وجوب إقامة الحد.

ويحتمل: أن يكون مفهوم هذا الشرط معتبراً، وعليه فإذا زنت وهي غير محصنة، فقبل: تُحَدِّدُ حَدَّ الْحَرَّةِ، وهو المشهور من مذهب داود الظاهري؛ لكنه ضعيف جداً؛ إذ كيف يمكن أن يتنصف الحد عليها إذا

أُخْصِنَتْ، ويكمل إذا لم تُخْصَنْ، مع أنَّ الحكمة أن يكون الأمر بالعكس، وقيل: تؤدَّب تاديباً من غير حدٍّ، وهو المحكي عن ابن عباس، واختاره جملة من التابعين.

#### فائدة

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ كَفَّ مَدَّ الْفِيلِ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُمْ سَيْكًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِمْ دَلِيلًا﴾ [شُرْفَتُهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَبِيرًا] [الفرقان: ٤٥، ٤٦]:

اختلف المفسرون في هاتين الآيتين في موضعين:

الأول: في المراد بالظل:

فقال بعضهم: هو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس؛ قاله ابن عباس، وابن عمر، وأبو العالية، وأبو مالك، ومسروق، ومجاهد، وسعيد ابن جبير، والمنجي، والضحاك، والحسن، وقتادة.

وقال بعضهم: المراد به الليل كله.

وقال بعضهم: هو ظلال الأجسام بعد طلوع الشمس؛ فإذا الشمس إذا طلعت، امتدَّ الظل طويلاً، ثم لا يزال يتقبض شيئاً فشيئاً، كلما ارتفعت الشمس؛ حتى ينعدم كلياً إذا حاذت الشمس الرؤوس.

وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلْنَاهُمْ سَيْكًا﴾ [الفرقان: ٤٥] أي: لو شاء، الله لجعله ثابتاً لا يتغير بمد ولا قبض، وذلك إما بسكون الشمس أو بغير ذلك.

وقوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِمْ دَلِيلًا﴾ هذه معطوفة على قوله: ﴿مَدَّ﴾ في ﴿كَفَّ مَدَّ الظِّلِّ﴾، وليست معطوفة على جواب ﴿لَوْ﴾؛ لأنه يختل المعنى، والضمير في ﴿عليه﴾ يرجع إلى ﴿الظل﴾ أي: جعلنا الشمس على الظل في وجوده وفي مَدَّه وقبضه دليلاً؛ لأن الشيء يتبين بضده، فلو لا الشمس لم نعرف الظل، ولا ظل إلا مع وجود شعاع الشمس.

الموضع الثاني: في قوله: ﴿ثُمَّ قَبْضَتَهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦]:

فمن المفسرين من قال: إن ﴿يسيراً﴾ يعود على كيفية القبض، أي: قبضه بتدريج وشر، يقبض شيئاً فشيئاً.

ومنهم من قال: إنه يعود على صفة الفعل، أي: إن قبضه يسيراً على الله وليس بصعب.

ولعله يعود على الأمرين.

والحاصل: أن الله تعالى يأمر نبيه ﷺ أن ينظر في قدرته ونعمته بالظل كيف مَدَّه الله، ثم قبضه إليه قبضاً يسيراً؛ لِمَا في ذلك من المصالح والمنافع العائدة.

وعندي: أن هذا المد والقبض في الظل يتناول ثلاثة أشياء:

الأول: الليل وهو المد، والنهار وهو القبض؛ لأنه يقبض بظهور شعاع الشمس على سطح الأرض.

الثاني: ظل الأجسام بعد طلوع الشمس، وهو المد، وانعدامها عند الزوال والغروب، وهو القبض.

الثالث: امتداد الظل في زمن الشتاء ليُمدد الشمس عن مُسَانَدَةِ الرؤوس، وهو التمدُّد، وقصره في زمن الصيف لِقُرْبِ الشمس من محاذاة الرؤوس، وهو القبض؛ لأن في اختلاف الظل وتعايقه في هذه الأحوال من المصالح والمنافع ما هو معلوم، ولولا ذلك، لكانت الشمس ثابتة؛ فلا مَدُّ للظل، ولا قبض، والله أعلم.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين: «الزيارة ليست سُكُنَى اتفاقاً؛ ذكره في «الإقناع»، في فصل: «وإن حلف لا يسكن داراً»، من «كتاب الأيمان» (ص ١٥٧ ج ٤) من طبعة مقبل.

والمقصود من نقلها هنا: بيان أنه لو مات الزوج وزوجته عند أهلها في



أُخْصِنَتْ، ويكمل إذا لم تُخْصَنْ، مع أنَّ الحكمة أن يكون الأمر بالعكس، وقيل: تؤدَّب تأديباً من غير حَدٍّ، وهو المحكي عن ابن عباس، واختاره جملة من التابعين.

## فائدة

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا تُرْجَعِلْنَا الشَّمْسُ عَلَى دُولِهَا﴾ [نُورٍ قَبَضَتْهُ إِسْنَاتُ قَبَضَا يَسِيرًا] [الفرقان: ٤٥، ٤٦]:

اختلف المفسرون في هاتين الآيتين في موضعين:

الأول: في المراد بالظل:

فقال بعضهم: هو ما بين طلوع الفجر وطلوع الشمس؛ قاله ابن عباس، وابن عمر، وأبو العالية، وأبو مالك، ومسروق، ومجاهد، وسعيد ابن جبير، والنخعي، والضحاك، والحسن، وقتادة.

وقال بعضهم: المراد به الليل كله.

وقال بعضهم: هو ظلال الأجسام بعد طلوع الشمس؛ فإذا الشمس إذا طلعت، امتد الظل طويلاً، ثم لا يزال ينقبض شيئاً فشيئاً، كلما ارتفعت الشمس؛ حتى يتعلم كلما إذا حاذت الشمس الرؤوس.

وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا﴾ [الفرقان: ٤٥] أي: لو شاء، الله لجعله ثابتاً لا يتغير بعد ولا قبض، وذلك إثناء يسكون الشمس أو يغير ذلك.

وقوله: ﴿تُرْجَعِلْنَا الشَّمْسُ عَلَى دُولِهَا﴾ هذه معطوفة على قوله: ﴿مَدَّ﴾ في ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾، وليست معطوفة على جواب ﴿لَوْ﴾؛ لأنه يختل المعنى، والضمير في ﴿عليه﴾ يرجع إلى ﴿الظل﴾ أي: جعلنا الشمس على الظل في وجوده وفي مَدَّ وقبضه دليلاً؛ لأن الشيء يتبين بضده، فلو لا الشمس لم نعرف الظل، ولا ظل إلا مع وجود شعاع الشمس.

الموضع الثاني: في قوله: ﴿تُرْجَعِلْنَاهُ إِسْنَاتُ قَبَضَا يَسِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٦]:

فمن المفسرين من قال: إن ﴿يسيراً﴾ يعود على كيفية القبض، أي: قبضه بتدريج ويُسر، يقبض شيئاً فشيئاً.

ومنهم من قال: إنه يعود على صفة الفعل، أي: إن قبضه يُسرُّ على الله وليس يصعب.

ولعله يعود على الأمرين.

والحاصل: أن الله تعالى يأمر نبيه ﷺ أن ينظر في قدرته ونعمته بالظل كيف مَدَّ الله، ثم قبضه إليه قبضاً يسيراً؛ لِمَا في ذلك من المصالح والمنافع العامة.

وعندي: أن هذا المد والقبض في الظل يتناول ثلاثة أشياء:

الأول: الليل وهو المد، والنهار وهو القبض؛ لأنه يقبض بظهور شعاع الشمس على سطح الأرض.

الثاني: ظل الأجسام بعد طلوع الشمس، وهو المد، وانعدامها عند الزوال والغروب، وهو القبض.

الثالث: امتداد الظل في زمن الشتاء ليُثَبِّد الشمس عن مُسَاوَةِ الرؤوس، وهو المَدُّ، وقصره في زمن الصيف لِقُرْبِ الشمس من محاذة الرؤوس، وهو القبض؛ لأن في اختلاف الظل وتعاقبه في هذه الأحوال من المصالح والمنافع ما هو معلوم، ولولا ذلك، لكانت الشمس ثابتة؛ فلا مَدُّ للظل، ولا قبض، والله أعلم.

## فائدة

قال الشيخ تقي الدين: «الزيارة ليست سُكُنَى اتفاقاً؛ ذكره في «الإقناع»، في فصل: «وإن حَلَفَ لا يسكن داراً»، من «كتاب الإيمان» (ص ١٥٧ ج ٤) من طبعة مقبل.

والمقصود من نقلها هنا: بيان أنه لو مات الزوج وزوجته عند أهلها في

زيارة لهم، فإنه يلزمها أن ترجع إلى بيت سكنها؛ لتعبد فيه للوفاة، والله أعلم.

#### فائدة

الكعبة قبل إبراهيم وغيره من الأنبياء، لم يأمر الله نبياً قط أن يصلي إلى بيت المقدس، لكن جُويل قبله للرسول ﷺ في أول الأمر؛ ليمتحن الناس بتحويلهم منه إلى الكعبة؛ قاله الشيخ في «كتاب الإيمان» (١٤٦).

#### فائدة

سئل: عن متمتع قدّم سعي العمرة على طوافها جاهلاً، ثم تحلل منها وأحرّم بالحج؟

فاجبت: بأن مقتضى الدليل أن لا شيء عليه؛ وبنيت ذلك على أصول: الأول: أن هذا الرجل قد فعل السعي على وجوه معتقده صحيحاً، ولا دليل على بطلانه ووجوب إعادته عليه؛ فليس هناك نص ولا إجماع يدل على اشتراط تقدم الطواف على السعي، وأنه لا يسقط بالجهل.

الثاني: أن الترتيب بين الأنساك قد ورد النص بسقوطه في الجملة؛ إنمّا مطلقاً، وإما في حال العذر؛ كما في أنساك يوم العيد؛ فإن النبي ﷺ سئل عن من لم يتنعم؛ فحلّق قبل الذبح، أو ذبح قبل الرمي، ونحوه، فيقول: «لا يخرج»؛ حتى قال عبد الله بن عمرو بن العاص: فما سئل يومئذ عن شيء قدّم ولا أخر إلا قال: افعل ولا خرج؛ متفق عليه<sup>(١)</sup>. وفي رواية لمسلم: «فما رأيته يسأل يومئذ عن أمر مما ينشئ المرأة ويجهل؛ من تقديم بعض الأمور قبل بعض، إلا قال رسول الله ﷺ: «افعلوا ذلك ولا خرج»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري في العلم (٨٣)، ومسلم في الحج (١٣٠٦).  
(٢) رواه مسلم في الحج (١٣٠٦).

ثم وجدت في حديث أسامة بن شريك الذي رواه أبو داود، قال أسامة: خرجت مع النبي ﷺ حاجاً، فيمن قاتل: يا رسول الله، سميت قبل أن أطوف، أو قدّمت شيئاً أو أخرت شيئاً؛ فكان يقول: لا خرج، لا خرج<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث يعضده ما تقدّم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد احتج بعض أهل الحديث بحديث أسامة؛ فقال بإجزاء السعي إذا تقدّم على الطواف، وحكى ابن المنذر عن عطاء في ذلك قولين، وذكر في «المغني» رواية عن الإمام أحمد؛ أنه يجزي السعي قبل الطواف إن كان ناسياً، وإن عمد لم يجزئه سعيه؛ لأن النبي ﷺ لما سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان، قال: «لا خرج»؛ ذكره في الكلام على السعي (ص ٣٩٠ ج ٣) من الطبعة المفردة.

الأصل الثالث: أن النبي ﷺ قال لعائشة، وكانت حائضاً: «افعلي ما يفعله الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث جابر في البخاري، قال: «وحاضت عائشة - رضي الله عنها - فسكبت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت طافت بالبيت»<sup>(٣)</sup>، فاستثناء الطواف من المناسك دليل على أنها قد فعلت السعي، ووبن لازم ذلك تقديمه على الطواف، لكن في رواية لمالك: «غير أن لا تطوفي بالبيت، ولا بين الصفا والمروة».

الأصل الرابع: أن عمومات الكتاب والسنة تدل على عدم المواخذه بالجهل والنسيان؛ فتدخل هذه المسألة تحت تلك القاعدة الشرعية الكلية؛ فإن هذا الرجل لم يترك شيئاً من أركان عمرته؛ غاية ما هنالك: أنه

(١) رواه أبو داود في المناسك (٢٠١٥).

(٢) رواه مسلم في الحج (١٢١١).

(٣) رواه البخاري في الحج (١٦٥١).

زيارة لهم، فإنه يلزمها أن ترجع إلى بيت سكنها؛ لتعبد فيه للوفاة، والله أعلم.

#### فائدة

الكعبة قبله إبراهيم وغيره من الأنبياء، لم تأثر الله نبياً قط أن يُصلِّي إلى بيت المقدس، لكن جُعل قبله للرسول ﷺ في أول الأمر؛ ليمتحن الناس بتحويلهم منه إلى الكعبة؛ قاله الشيخ في «كتاب الإيمان» (١٤٦).

#### فائدة

سئل: عن متمتع قدَّم سعي العمرة على طوافها جاهلاً، ثم تحلل منها وأحرَّج بالحج؟

فأجبت: بأن مقتضى الدليل أن لا شيء عليه؛ وينبئ ذلك على أصول: الأول: أن هذا الرجل قد فعل السعي على وجه يعتقده صحيحاً، ولا دليل على بطلانه وجوب إعادته عليه؛ فليس هناك نص ولا إجماع يدل على اشتراط تقدُّم الطواف على السعي، وأنه لا يسقط بالجهل. الثاني: أن الترتيب بين الأنساك قد ورد النص بسقوطه في الجملة؛ إذاً مطلقاً، وإما في حال المُذَرِّ كما في أنساك يوم العيد؛ فإن النبي ﷺ سئل عن من لم يُشعِّر؛ فخلق قبل الذبيح، أو ذبح قبل الرمي، ونحوه، فيقول: «لا حرج!»؛ حتى قال عبد الله بن عمرو بن العاص: فما سئل يومئذ عن شيء قدَّم ولا أُخِّر إلا قال: افعل ولا حرج؛ متفق عليه<sup>(١)</sup>. وفي رواية لمسلم: «فما رأيته يُسأل يومئذ عن أمر مما يُنسى المرأة ويجهل؛ من تقديم بعض الأمور قبل بعض، إلا قال رسول الله ﷺ: «افعلوا ذلك ولا حرج»<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه البخاري في العلم (٨٣)، ومسلم في الحج (١٣٠٦).  
(٢) رواه مسلم في الحج (١٣٠٦).

ثم وجدته في حديث أسامة بن شريك الذي رواه أبو داود، قال أسامة: خرجت مع النبي ﷺ حاجاً، فمِن قاتل: يا رسول الله، سميت قبل أن أطوف، أو قد كنت شيئاً أو أحرَّرت شيئاً؛ فكان يقول: لا حرج، لا حرج<sup>(١)</sup>، وهذا الحديث يعضده ما تقدَّم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

وقد احتج بعض أهل الحديث بحديث أسامة؛ فقال بإجراء السعي إذا تقدَّم على الطواف، وحكى ابن المنذر عن عطاء في ذلك قولين، وذكر في «المغني» رواية عن الإمام أحمد؛ أنه يجوز السعي قبل الطواف إن كان ناسياً، وإن عمد لم يجزئه سعيه؛ لأن النبي ﷺ لما سئل عن التقديم والتأخير في حال الجهل والنسيان، قال: «لا حرج»؛ ذكره في الكلام على السعي (ص ٣٩٠ ج ٣) من الطيبة المفردة.

الأصل الثالث: أن النبي ﷺ قال لعائشة، وكانت حائضاً: «افعلي ما يفعل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث جابر في البخاري، قال: «وحاضت عائشة - رضي الله عنها - فستكت المناسك كلها غير أنها لم تطف بالبيت، فلما طهرت طافت بالبيت»<sup>(٣)</sup>، فاستثناء الطواف من المناسك دليل على أنها قد فعلت السعي، ومن لازم ذلك تقديمه على الطواف، لكن في رواية لمالك: «غير أن لا تطوفي بالبيت، ولا بين الصفا والمروة».

الأصل الرابع: أن عمومات الكتاب والسنة تدل على عدم المواخذه بالجهل والنسيان؛ فتدخل هذه المسألة تحت تلك القاعدة الشرعية الكلية؛ فإن هذا الرجل لم يترك شيئاً من أركان عمرته؛ غاية ما هنالك: أنه

(١) رواه أبو داود في المناسك (٢٠١٥).  
(٢) رواه مسلم في الحج (١٢١١).  
(٣) رواه البخاري في الحج (١٦٥١).

قدّم بعضها على بعض، والترتيب قد يسقط للعذر؛ كما قلنا في قضاء الفوائت: إنه يسقط بالنسيان، وكذلك بالجَهْل على الصحيح؛ ومثله ترتيب الوضوء، وترتيب رمي الجمار الثلاث.

الأصل الخامس: البناء على الرواية الثانية عن أحمد من أن المتمتع يكفيه سعي واحد لحجه وعمرته؛ كما هو اختيار الشيخ تقي الدين.

الأصل السادس: أن من العلماء من لم يوجب السعي أصلاً، ورأى أنه سنة؛ كما هي إحدى الروايتين عن أحمد.

والأصلان الآخران - وإن كنا لا نقول بهما - لكنّهما دليل على أن الإجماع لم ينعقد على وجوب إعادة السعي في مثل هذه الصورة، والله أعلم.

## فائدة

ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» (ص ١٣ ج ٤)، هل الرجعة حقٌّ للزوج؛ يملك إسقاطها؛ كما هو مذهب أبي حنيفة، أو لله؛ فلا يملك إسقاطها؛ كما هو مذهب الشافعي، أو لهما، أي: الزوجين؛ فلو تراضيا بالخلع بلا عوض، وقع طلاقاً باتناً؛ كما هو مذهب مالك.

والأقوال الثلاثة روايات عن أحمد، ثم صوّب أن الرجعة حقٌّ لله؛ فلا يملكان إسقاطها؛ ونقله عن شيخه، رحمه الله.

قلت: والمذهب أنه إذا قال: أنت طالق بلا رجعة، فثلاث؛ كما صرح به في «المنتهى» في «باب ما يختلف به عدد الطلاق».

## فائدة

ذكر ابن القيم - رحمه الله - في (ص ٥٢١ ج ٣) من «إعلام الموقعين»؛ أن النبي ﷺ ورث أحد الزوجين من صاحبه إذا قتله خطأ؛ لكن من ماله دون دينه، قال: وبه تأخذ.

قلت: وهو مذهب مالك.

## فائدة

لو فارق الحامل زوجها بين التوأمين، فهل تخرج من العدة بوضع الثاني؟

محلل إشكال؛ سببه: هو أن الفهم في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَكْتُمِلُ أَمَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، يتردد بين معنيين:

أحدهما: أن المراد به وضع جميع الحمل، أي: أن الآية تحدد آخر الحمل دون أوله، وأن المقصود بها أن ذات التوأمين لا تنقضي عدتها إلا بوضعهما جميعاً.

الثاني: أن الآية تحدد الحمل كله، وأن وضع جميع الحمل لا بد أن يكون بعد الفراق.

فإن قلنا بالمعنى الأول، فإنها تخرج من العدة بوضع التوأم الثاني.

وإن قلنا بالمعنى الثاني، فإنها لا تخرج منها بوضعه.

لكن الظاهر أن المعنى الأول أرجح من وجوه ثلاثة:

الأول: أن من أهم مقاصد العدة العلم ببراءة الرحم، وهو حاصل هنا.

الثاني: أن الأصحاب قالوا: لو راجعها بين التوأمين، صحت الرجعة؛ وهذا دليل على أن حكم الحمل باق.

الثالث: أن المعنوي نقل في «حاشيته»، عن ابن عوض؛ أنه لو تقطع الولد في بطنها؛ فوضعت بعض أعضائه في حياة زوجها، وبعضها بعد موته؛ فالظاهر انقضاء عدتها بذلك، وقد وقع هذا في زمننا. اهـ.

قلت: وفي «الإقناع» للشافعية: قال: فالمعنوي عنها إن كانت حاملاً، فعدها بوضع الحمل، أي: انقضائه كله، حتى ثاني توأمين ولو بعد الوفاة، قال في «حاشيته»: قوله: «ولو بعد الوفاة» أي: بأن وضعت

قدّم بعضها على بعض، والترتيب قد يسقط للعذر؛ كما قلنا في قضاء الفوات: إنه يسقط بالنسيان، وكذلك بالجهل على الصحيح؛ ومثله ترتيب الوضوء، وترتيب رمي الجمار الثلاث.

الأصل الخامس: البناء على الرواية الثانية عن أحمد من أن المتمتع يكفيه سعي واحد لحجّه وعمرته؛ كما هو اختيار الشيخ تقي الدين.

الأصل السادس: أن من العلماء من لم يوجب السعي أصلاً، ورأى أنه سنة؛ كما هي إحدى الروايتين عن أحمد.

والأصلان الأخيران - وإن كنا لا نقول بهما - لكنّهما دليل على أن الإجماع لم يتعدّ على وجوب إعادة السعي في مثل هذه الصورة، والله أعلم.

#### فائدة

ذكر ابن القيم في «زاد المعاد» (ص ٤١٣ ج ٤)، هل الرجعة حقّ للزوج؛ يملك إسقاطها؛ كما هو مذهب أبي حنيفة، أو لله؛ فلا يملك إسقاطها؛ كما هو مذهب الشافعي، أو لهما، أي: الزوجين؛ فلو تراضيا بالخلع بلا عوض، وقع طلاقاً باتناً؛ كما هو مذهب مالك.

والأقوال الثلاثة روايات عن أحمد، ثم صوّب أن الرجعة حقّ لله؛ فلا يملك إسقاطها؛ ونقله عن شيوخه، رحمه الله.

قلت: والمذهب أنه إذا قال: أنت طالق بلا رجعة، فثلاث؛ كما صرح به في «المنتهى» في «باب ما يختلف به عدد الطلاق».

#### فائدة

ذكر ابن القيم - رحمه الله - في (ص ٥٢١ ج ٣) من «إعلام الموقعين»؛ أن النبي ﷺ ورث أحد الزوجين من صاحبه إذا قتله خطأ؛ لكن من ماله دون دينه، قال: وبه نأخذ.

قلت: وهو مذهب مالك.

#### فائدة

لو فارق الحامل زوجها بين التوأمين، فهل تخرج من العدة بوضع الثاني؟

محل إشكال؛ سببه: هو أن الفهم في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ أَكْتُمَالُ الْجَاهِلِينَ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٤)، يتردد بين معنيين:

أحدهما: أن المراد به وضع جميع الحمل، أي: أن الآية تحدّد آخر الحمل دون أوله، وأن المقصود بها أن ذات التوأمين لا تنقضي عدتها إلا بوضعهما جميعاً.

الثاني: أن الآية تحدّد الحمل كلّ، وأن وضع جميع الحمل لا بد أن يكون بعد الفراق.

فإن قلنا بالمعنى الأول، فإنها تخرج من العدة بوضع التوأم الثاني.

وإن قلنا بالمعنى الثاني، فإنها لا تخرج منها بوضعه.

لكن الظاهر أن المعنى الأول أرجح من وجوه ثلاثة:

الأول: أن من أهم مقاصد العدة الجلم ببراءة الرحم، وهو حاصل هنا.

الثاني: أن الأصحاب قالوا: لو راجعها بين التوأمين، صحت الرجعة؛ وهذا دليل على أن حكم الحمل باق.

الثالث: أن العنقريّ نقل في «حاشيته»، عن ابن عوض؛ أنه لو تقطّع الولد في بطنها؛ فوضعت بعض أعضائه في حياة زوجها، وبعضها بعد موته؛ فالظاهر انقضاء عدتها بذلك، وقد وقع هذا في زمننا. اهـ.

قلت: وفي «الإقناع» للشافعية: قال: فالمستوفى عنها إن كانت حاملاً، فعُدتها بوضع الحمل، أي: انقضاه كلّ، حتى ثاني توأمين ولو بعد الوفاة، قال في «حاشيته»: قوله: «ولو بعد الوفاة» أي: بأن وضعت

الثاني بعد الوفاة والأول قبلها . اهـ . والله أعلم .

#### فائدة

قال في «المغني» (ص ٣٦٥ ج ٢) : قال أحمد : إذا كانوا يقرؤون الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة أعجب إلي أن يُسمع إذا كان فتحاً من فتوح المسلمين ، أو كان فيه شيء من أمور المسلمين ؛ فليستمع ، وإن كان شيئاً إنمافيه ذنوبهم ، فلا يستمع . اهـ . والمراد بذكرهم : تذكيرهم .

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «الجواب الصحيح» لمن بذل دين المسيح (ص ٩٦ ج ٤) : والناس في المعاد على أربعة أقوال : أحدها : إثبات معاد الروح والبدن ؛ وهو مذهب المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان . الثاني : أن المعاد للأبدان فقط ؛ قاله كثير من المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وغيرهم .

الثالث : أن المعاد للروح وحدها ، وهو قول الفلاسفة المشركين ، لم يقله أحد من أهل الملل ؛ لا المسلمون ، ولا اليهود ، ولا النصارى ، فإنهم كلهم متفقون على إعادة الأبدان ، وعلى القيامة الكبرى ، وأهل هذا القول منهم من يقول : بأن الأرواح تناسخ ؛ إما في أبدان الأدميين ، أو أبدان الحيوان مطلقاً ، أو في جميع الأجسام النامية ، أو أن التناسخ في الأنفس الشقيقة فقط ، وكثير من محققيهم ينكروا التناسخ .

القول الرابع : إنكار المعادين جميعاً ؛ كما قاله أهل الكفر من العرب ، واليونان ، والهند ، والترك ، وغيرهم .

#### فائدة

قال الحسن البصري - رحمه الله - على قوله تعالى : ﴿يَكْتُبُ أَرْزَاقَهُ عَلَيْكَ﴾

﴿يَكْتُبُ أَرْزَاقَهُ عَلَيْكَ﴾ (ص : ٢٩) ، قال : والله ما تدبره بحرفه وإضاعة حدوده ، حتى إن أحدهم ليقول : قرأت القرآن كله ؛ ما يؤتى له القرآن في خلق ولا عمل ؛ رواه ابن أبي حاتم .

#### فائدة

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قلنا : يا رسول الله ، إنا إذا رأيناك رقت قلوبنا ، وكنا من أهل الآخرة ، فإذا فارقتنا ، أعجبنا الدنيا ، وشممتنا النساء والأولاد ؟ فقال النبي ﷺ : «لو أنكم تكونون على كل حال على الحال التي أنتم عليها عندي ، لصافحتكم الملائكة بأكتفهم ، ولزارتكم في بيوتكم ، ولو لم تُدنيوا ، لَجَاءَ الله بقوم يُدنيونكم فيهم» ؛ الحديث رواه أحمد<sup>(١)</sup> ، ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿لَنُكْرِئَنَّ عَنْكَ أَهْلَهُمْ﴾ ثم عُرِفَ مِنْ فَوْقِهَا عُرْفٌ [الزمر : ٢٠] . إلخ . . . (انظر الفائدة الآتية) .

#### فائدة

روى مسلم من حديث حنظلة ؛ أنه لقي أبا بكر ، فقال له : نافق حنظلة ، فقال أبو بكر : سبحان الله ! ما تقول . فقال : تكون عند رسول الله يدركنا بالجنة والنار ، كأننا رأى عين ، فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ ، عافسنا الأزواج والأولاد والضبعات ، نسينا كثيراً ، قال أبو بكر : فوالله إنا كنا مثل ذلك ، فانطلقا إلى النبي ﷺ ، فقال له حنظلة كما قال لأبي بكر ؟ فقال النبي ﷺ : «والذي نفسي بيده ، إن لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الذكر ، لصافحتكم الملائكة على رؤسكم ، وفي طرقكم ؛ ولكن يا حنظلة ساعة وساعة ؛ ثلاث مرات»<sup>(٢)</sup> . اهـ .

(١) رواه أحمد في بائي مسند المكثرين (٧٩٨٣) .

(٢) رواه مسلم في التوبة (٢٧٥٠) .

الثاني بعد الوفاة والأول قبلها . اهـ . والله أعلم .

#### فائدة

قال في «المغني» (ص ٣٦٥ ج ٢) : قال أحمد : إذا كانوا يقرؤون الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة أعجب إلي أن يُسمع إذا كان فتحاً من فتوح المسلمين ، أو كان فيه شيء من أمور المسلمين ؛ فليسمع ، وإن كان شيئاً إنما فيه ذكرهم ، فلا يسمع . اهـ . والمراد بذكرهم : تذكيرهم .

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «الجواب الصحيح» لمن يدّعي دين المسيح (ص ٩٦ ج ٤) : والناس في المعاد على أربعة أقوال : أحدها : إثبات معاد الروح والبدن ؛ وهو مذهب المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان . الثاني : أنَّ المعاد للأبدان فقط ؛ قاله كثير من المتكلمين من الجهمية والمعتزلة وغيرهم .

الثالث : أن المعاد للروح وحدها ، وهو قول الفلاسفة المشركين ، لم يقله أحد من أهل الملل ؛ لا المسلمون ، ولا اليهود ، ولا النصارى ؛ فإلهم كلهم متفقون على إعادة الأبدان ، وعلى القيامة الكبرى ، وأهل هذا القول منهم من يقول : بأن الأرواح تتناسخ ؛ إما في أبدان الأدميين ، أو أبدان الحيوان مطلقاً ، أو في جميع الأجسام النامية ، أو أنَّ التناسخ في الأنفس الشقيقة فقط ، وكثير من محققهم يكرّ التناسخ . القول الرابع : إنكار المعادين جميعاً ؛ كما قاله أهل الكفر من العرب ، واليونان ، والهند ، والترك ، وغيرهم .

#### فائدة

قال الحسن البصري - رحمه الله - على قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ آيَاتِهِ عَلَيْكَ ﴾

﴿ مَبْرُوكٌ لِكَبِيرُوا مَلَكِيَّةٍ ﴾ [ص : ٢٩] ، قال : والله ما تدبّرُهُ بحفظ حروفه وإضاعة حدوده ، حتى إنَّ أحدهم ليقول : قرأت القرآن كله ؛ ما يُرى له القرآن في حُلِّي ولا عمل ؛ رواه ابن أبي حاتم .

#### فائدة

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قلنا : يا رسول الله ، إنا إذا رأيناك رأيت قلوبنا ، وكنا من أهل الآخرة ، فإذا فارقتك ، أعجبنا الدنيا ، وشغبتنا النساء والأولاد ؟ فقال النبي ﷺ : «لو أنكم تكونون على كل حال على الحال التي أنتم عليها عندي ، لصافحتكم الملائكة بأكتفهم ، ولزارتكم في بيوتكم ، ولو لم تُدنيوا ، لَجَاءَ الله بقرم يُدنيون كي يُغفرَ لهم» ؛ الحديث رواه أحمد<sup>(١)</sup> ؛ ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ الْقَوْمَ رِثَةً لِّمَنْ عَرَّفْتُمْ مِنْهُمْ قَرِيبًا عَرَفْتُمْ ﴾ [الزمر : ٢٠] . إلخ . . . (انظر الفائدة الآتية) .

#### فائدة

روى مسلم من حديث حنظلة ؛ أنه لقي أبا بكر ، فقال له : نافق حنظلة ، فقال أبو بكر : سبحان الله ! ما تقول . فقال : نكوت عند رسول الله يذكرنا بالجنة والنار ، كأننا رأى عين ، فإذا خرجنا من عند رسول الله ﷺ ، عافستنا الأزواج والأولاد والصبيات ، نسينا كثيراً ، قال أبو بكر : فوالله إنا نكفّر مثل ذلك ، فانطلقا إلى النبي ﷺ ، فقال له حنظلة كما قال لأبي بكر ؟ فقال النبي ﷺ : «والذي نفسي بيده ، إن لو تدومون على ما تكونون عندي وفي الدُفْرِ ، لصافحتكم الملائكة على رؤسكم ، وفي طرقكم ؛ ولكن يا حنظلة ساعة وساعة ؛ ثلاث مرات»<sup>(٢)</sup> . اهـ .

(١) رواه أحمد في باقي مسند المكثرين (٧٩٨٣) .

(٢) رواه مسلم في التوبة (٢٧٥٠) .

#### فائدة

من كلام منقول عن شيخ الإسلام: هذه أربع قواعد يدور الدين عليها:

الأولى: تحريم القول على الله بلا علم.

الثانية: أن ما سكت الشارع عنه، فهو عقولاً يجوز لأحد أن يحكم فيه بما سوى الإباحة.

الثالثة: أن ترك الدليل الواضح، والاستدلال بالمشتبه هو طريق أهل الزيغ.

الرابعة: أن الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات.

وهذه القواعد تدخل في علم التفسير، والأصول، وعلم القلوب المسقى علم السلوك، وفي علم الحديث، وعلم الحلال والحرام، المسقى علم الفقه، وعلم الوعد والوعيد، وغير ذلك.

مثال ذلك: أن بعض أهل العلم قال: الماء ثلاثة أقسام: طهور، وطاهر، ونجس؛ والدليل عليه: قول النبي ﷺ: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم»<sup>(١)</sup>، فلو لا أنه يفيد منعاً، لم يثبته، ودليلاً من النظر: أنه لو وكله في شراء ماء، فاشترى ماء مستعملاً أو متغيراً بطاهر، لم يلزمه قبوله؛ فدل على أنه لا يدخل في الماء المطلق.

فأجاب القائلون بأنه قسمان فقط: طهور ونجس؛ بأن النبي ﷺ نهى أن يغتسل في الماء الدائم، وإن عصى وفعل، فالقول في الماء مسألة أخرى، لا تعرض لها في الحديث ينفي ولا إثبات، وعدم قبول الموكّل لا يدل؛ فلو اشترى له ماء من ماء البحر، لم يلزمه قبوله، ولو اشترى له ماءً

(١) رواه مسلم في الطهارة (٢٨٣).

مستقراً طهوراً، لم يلزمه قبوله؛ فانتقض قولكم.

وإذا كنتم معترفين أن هذا الدليل إنما يفيدكم الظن فقط - وقد ثبت أن الظن أكذب الحديث - فقد وقعتم في المحرم يقيناً، أصبتم أم أخطأتم؛ لأنكم أفتيتهم بظن مجرّد؛ فإن قوله: «لَمْ يَكُنْ عِدْداً مَكّاً» كلام عام من جوامع الكلم، فإن دخل فيه هذا، خالفتم النص، وإن لم يدخل فيه، وسكت عنه الشارع، لم يحل الكلام فيه، وعصيتهم قوله الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ لَا يَسْمَعُونَ آيَاتِ اللَّهِ إِكْرَاهًا لِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

وإذا تركتم هذا اللفظ العام الجامع مع قوله ﷺ: «الماء طهور لا يتجسسه شيء»<sup>(١)</sup>، فقد وقعتم في طريق أهل الزيغ حيث تركتم المحكم، واتبعتم المشتبه.

فإن قلتم: «لم يتبين لنا أنه طهور، وخفنا أن النهي يؤثر فيه»:

قلنا: قد جعل الله لكم مندوحة، وهي الوقف وقول: «لا ندري»، أما الجزم بأن الشارع جعل هذا طاهراً غير مطهر، فهو قول على الله بلا علم، ويبحث في المسكوت عنه، واتباع للمتشابه، وترك لقوله: «وبينهما أمورٌ مشتهرات لا يعلمهن كثير من الناس»!

#### فائدة

قال ابن القيم في «إغاثة اللفهان» (ص ١٦٤) المطبعة الميمية التي بهامشها «طريق الهجرتين»:

ولهذا قال كل من قال بتحريم جميع الثلاث: إنه لا يجوز له أن يردف الطلقة بأخرى في ذلك الطهر؛ لأنه غير مطلق للعدّة؛ فإنّ العدة قد استقبلت من حين الطلقة الأولى؛ فلا تكون الثانية للعدة.

(١) رواه أبو داود في الطهارة (٦٦)، والترمذي في الطهارة (٦٦)، والنسائي في المياه (٣٢٦)، وأحمد في باقي مسند المكثرين (١٠٨٦٤).



## فائدة

من كلام منقول عن شيخ الإسلام: هذه أربع قواعد يدور الدين عليها:

الأولى: تحريم القول على الله بلا علم.

الثانية: أن ما سكت الشارع عنه، فهو عفو لا يجوز لأحد أن يحكم فيه بما سوى الإباحة.

الثالثة: أن ترك الدليل الواضح، والاستدلال بالمشتبه هو طريق أهل الزيغ.

الرابعة: أن الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشبهات.

وهذه القواعد تدخل في علم التفسير، والأصول، وعلم القلوب المسقى بعلم السلوك، وفي علم الحديث، وعلم الحلال والحرام، المسقى بعلم الفقه، وعلم الوعد والوعيد، وغير ذلك.

مثال ذلك: أن بعض أهل العلم قال: الماء ثلاثة أقسام: طهور، وطاهر، ونجس؛ والدليل عليه: قول النبي ﷺ: «لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم»<sup>(١)</sup>، فلو لا أنه يفيد متعاً، لم يثبته، ودليله من النظر: أنه لو وكله في شراء ماء، فاشترى ماء مستعمل أو متغيراً يطاهر، لم يلزمه قبوله؛ فدل على أنه لا يدخل في الماء المطلق.

فأجاب القائلون بأنه قسمان فقط: طهور ونجس؛ بأن النبي ﷺ نهى أن يغتسل في الماء الدائم، وإن عصى وفعل، فالقول في الماء مسألة أخرى، لا تعرض لها في الحديث ينفي ولا إثبات، وعدم قبول الموكّل لا يدل؛ فلو اشترى له ماء من ماء البحر، لم يلزمه قبوله، ولو اشترى له ماء

(١) رواه مسلم في الطهارة (٢٨٣).

مستقذراً طهوراً، لم يلزمه قبوله؛ فانتقض قولكم.

وإذا كنتم معترفين أن هذا الدليل إنما يفيدكم الظن فقط - وقد ثبت أن الظن أكذب الحديث - فقد وقعتم في المحرم يقيناً، أصبتم أم أخطأتم؛ لأنكم أفنيتهم بظن مجرد؛ فإن قوله: «قلتم يحسدكم الله» كلام عام من جوامع الكلم، فإن دخل فيه هذا، خالفتم النص، وإن لم يدخل فيه، وسكت عنه الشارع، لم يحل الكلام فيه، وعصيتهم قوله الله تعالى: ﴿يَتْلُو آيَاتِهِ الْكَبِيرَ مَبْشُوراً لَا تَسْمُوا لَهُمْ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنِ أَشْيَاءِ إِن يُدَلِّكُمْ سُبْحَانَهُ﴾ [المائدة: ١٠١].

وإذا تركتم هذا اللفظ العام الجامع مع قوله ﷺ: «الماء طهور لا ينجسه شيء»<sup>(١)</sup>، فقد وقعتم في طريق أهل الزيغ حيث تركتم المحكم، واتبعتم المشابه.

فإن قلتم: «لم يتبين لنا أنه طهور، وخفنا أن النهي يؤثر فيه»:

قلنا: قد جعل الله لكم مندوحة، وهي الوقف وقول: «لا ندري»، أما الجزم بأن الشارع جعل هذا طاهراً غير مطهر، فهو قول على الله بلا علم، ويبحث في المسكوت عنه، واتباع للمشابه، وترك لقوله: «وبينهما أمور مشبهات لا يعلمهن كثير من الناس»!

## فائدة

قال ابن القيم في «إغاثة اللهيان» (ص ١٦٤) المطبعة الميمية التي بهامشها «طريق الهجرتين»:

ولهذا قال كل من قال بتحريم جمع الثلاث: إنه لا يجوز له أن يردف الطلقة بأخرى في ذلك الطهر؛ لأنه غير مطلق للعدة؛ فإن العدة قد استقبلت من حين الطلقة الأولى؛ فلا تكون الثانية للعدة.

(١) رواه أبو داود في الطهارة (٦٦)، والترمذي في الطهارة (٦٦)، والنسائي في المياه (٢٢٦)، وأحمد في باقي مسند المكثرين (١٠٨٦٤).

ثم قال أحمد في ظاهر مذهبه ومن وافقه: إذا أراد أن يطلقها ثانية، طلقها بعد عقد أو رجعة؛ لأن العدة تنقطع بذلك، فإذا طلقها بعد ذلك أخرى، طلقها للعدة.

وقال في رواية أخرى عنه: له أن يطلقها الثانية في الطهر الثاني، والثالثة في الثالث، وهو قول أبي حنيفة؛ فيكون مطلقاً للعدة أيضاً لا يبتني على ما مضى.

والصحيح: الأول، وأنه ليس له أن يردف الطلاق قبل الرجعة والعقد؛ لأن الطلاق الثاني لم يكن لاستقبال العدة، بل هو طلاق لغير العدة؛ فلا يكون ما ذونا فيه.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة «الفرق بين الطلاق الحلال والحرام»:

كل عقد يباح تارة، ويحرم أخرى؛ كالبيع والنكاح، فإنه إذا فُعل على الوجه المحرم، لم يكن نافذاً لازماً؛ كنكاح المعتدة، وبيع الخمر. وأما ما كان محرم الجنس؛ كالظهار: ففاعله مستحق للعقوبة بما شرعه الله من الأحكام؛ لأنه لا يكون تارة حلالاً، وتارة حراماً، حتى يكون تارة صحيحاً، وتارة فاسداً.

وما كان محرمًا من أحد الجانبين؛ كبيع المصرة، ورشوة الظالم لدفع ظلمه، ونحو ذلك: فإنه المظلوم يباح له فعله، وله فسخ العقد وإمضاؤه بخلاف الظالم؛ فإنه العقد في حقه غير لازم، والطلاق مما يباح تارة، ويحرم أخرى؛ فإذا فعل على وجه محرم، لم يكن لازماً نافذاً.

#### فائدة

قال ابن القيم في «الطرق الحكيمة» في التفسير ما ملخصه:

#### التفسير أنواع:

الأول: ظلم؛ وهو إكراه على البيع بشئ لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم.

الثاني: جائز، وهو الذي يتضمن العدل بين الناس؛ مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بشئ يثني؛ فهذا جائز بل واجب.

الثالث: إذا خصص طائفة بنوع من السلع لا تباع إلا عليهم، ولا يبيعها غيرهم، فهذا حرام، فإن وقع، وجب التفسير عليهم بأن يبتزوا بقيمة المثل، ولا يبيعوا إلا بها؛ بلا تردّد في ذلك عند أحد من العلماء، ولا نزاع.

الرابع: التفسير في العمل؛ فلواي الأمر أن يلزم أهل الصنائع بأجرة المثل؛ لأنها لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك.

#### فائدة

مما يدل على اختيار الشيخ تقي الدين من أن الحلف بالطلاق له حكم اليمين: أنهم قالوا: إذا قال: إن حلفت بطلاقك، فأنيت طالق، ثم قال: أنت طالق إن فُعت - طلق؛ لأنه حلف، لا إن قال: أنت طالق إن طلعت الشمس؛ لأنه شرط محض.

وقالوا أيضاً: إذا قال لزوجته: إن دخلت الدار، فأنيت طالق، طلق؛ إن دخلت.

قالوا: ما لم يتردّد المشيئة إلى الفعل، فإن نواه، لم تطلق، دخلت أو لا؛ لأن الطلاق إذن يمين؛ فتنفع فيه المشيئة.

#### فائدة

إعراب «أرأيت»

الهمزة: للاستفهام.

ثم قال أحمد في ظاهر مذهبه ومن وافقه: إذا أراد أن يطلقها ثانية، طلقها بعد عقد أو رجعة؛ لأن العدة تنقطع بذلك، فإذا طلقها بعد ذلك أخرى، طلقها للعدة.

وقال في رواية أخرى عنه: له أن يطلقها الثانية في الطهر الثاني، والثالثة في الثالث، وهو قول أبي حنيفة؛ فيكون مطلقاً للعدة أيضاً لا يبتني على ما مضى.

والصحيح: الأول، وأنه ليس له أن يردف الطلاق قبل الرجعة والعقد؛ لأن الطلاق الثاني لم يكن لاستقبال العدة، بل هو طلاق لغير العدة؛ فلا يكون مأذوناً فيه.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة «الفرق بين الطلاق الحلال والحرام»:

كل عقد يباح تارة، ويحرم أخرى؛ كالبيع والنكاح، فإنه إذا قيل على الوجه المحرم، لم يكن نافذاً لازماً؛ كنكاح المعتدة، وبيع الخمر.

وأما ما كان محرماً الجنس؛ كالظهار: ففاعله مستحق للعقوبة بما شرعه الله من الأحكام؛ لأنه لا يكون تارة حلالاً، وتارة حراماً، حتى يكون تارة صحيحاً، وتارة فاسداً.

وما كان محرماً من أحد الجانبين؛ كبيع المصرة، ورشوة الظالم لدفع ظلمه، ونحو ذلك: فإن المظلوم يباح له فعله، وله فسخُّ العقد وإمضاؤه بخلاف الظالم؛ فإن العقد في حقه غير لازم، والطلاق مما يباح تارة، ويحرم أخرى؛ فإذا فعل على وجه محرم، لم يكن لازماً نافذاً.

#### فائدة

قال ابن القيم في «الطرق الحكيمية» في التسمير ما ملخصه:

#### التسمير أنواع:

الأول: ظلم؛ وهو إكراه على البيع بثمن لا يرضونه، أو منعهم مما أباح الله لهم.

الثاني: جائز، وهو الذي يتضمن العدل بين الناس؛ مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل؛ فهذا جائز بل واجب.

الثالث: إذا خصص طائفة بنوع من السلع لا تباع إلا عليهم، ولا يبيعها غيرهم، فهذا حرام، فإن وقع، وجب التسمير عليهم بأن يشتروا بقيمة المثل، ولا يبيعوا إلا بها؛ بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء، ولا نزاع.

الرابع: التسمير في العمل؛ فلواي الأمر أن يلزم أهل الصنائع بأجرة المثل؛ لأنها لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك.

#### فائدة

مما يدل على اختيار الشيخ تقي الدين من أن الحلف بالطلاق له حكم اليمين: أنهم قالوا: إذا قال: إن حلفت بطلاقي، فأنت طالق، ثم قال: أنت طالق إن فُتيت.. طَلَقْتُ؛ لأنه حلف، لا إن قال: أنت طالق إن طَلَعَتِ الشمس؛ لأنه شرط محض.

وقالوا أيضاً: إذا قال لزوجته: إن دخلت الدار، فأنت طالق، طَلَقْتُ إن دخلت.

قالوا: ما لم ينو رد المشيئة إلى الفعل، فإن نواه، لم تطلق، دخلت أو لا؛ لأن الطلاق إذن يمين؛ فتنفع فيه المشيئة.

#### فائدة

إعراب «أرأيت»

الهمزة: للاستفهام.

ورأيت: تارة تكون بمعنى «أبصرت»؛ فتعدى لمفعول واحد؛ تقول: رأيت زيداً؟ بمعنى: أبصرته؟.

وتارة تكون بمعنى «العلم»؛ وحيتل يكون المعنى: أخبرني، ويكون المفعول الأول صريحاً؛ إما مذكوراً، وإما محذوفاً، ويكون الثاني جملة استفهامية أو قسمية:

مثال المذكور: رأيت زيدا ما صنع؟

ومثال المحذوف قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ مُنْصَرِّفِينَ﴾ [فصلت: ٥٢]، وهذه الجملة الاستفهامية.

ومثال القسمية: أن تقول: رأيت الظالم والله لن يُفلح.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «أقوم ما قيل» (ص ١٤١)، من الثالث من «مجموعة رسائله»، قال:

وَمَنْ تَوَهَّمْ مِنْهُمْ - أَيْ: مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، أَوْ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ - أَنَّ الطَّاعَةَ مِنَ اللَّهِ، وَالْمَعْصِيَةَ مِنَ الْعَبْدِ، فَهُوَ جَاهِلٌ بِمَذْهَبِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَدَرِيَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ؛ فَإِنَّ أَصْلَ قَوْلِهِمْ: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لِلطَّاعَةِ كَفِعْلِهِ لِلْمَعْصِيَةِ؛ كِلَاهُمَا فِعْلَةٌ بِقُدْرَةِ تَحْصِيلِ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْضَعَ بِإِرَادَةِ خَلْقِهَا فِيهِ.

فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم، كانوا جاهلين بمذهبهم - ويعني بالآية قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ عَذَابٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا أُصَابَكُمْ مِنْ مَيْتَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [النساء: ٧٩] - إلى قوله: فإن عندهم الحسنة المفعولة، والسيئة المفعولة من العبد لا من الله. اهـ.

ورأيت في «تفسير ابن كثير» - رحمه الله - (ص ٢٦٧ ج ٤)، عند قوله

تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [الفرقة: ٤٩]، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قيل له: إن رجلاً قدِمَ علينا يكذبُ بالقدر؟ فقال: دُلوني عليه وهو أعمى، قالوا: وما تصنعُ به يا أبا عباس؟ قال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنْتُ منه لأعْضُرَّ أنفه حتى أقطعُه، ولئن وقَعَتْ رقبته في يدي لأدْفئُها؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَأَنِّي بِنَسَاءِ بَنِي فَهْرٍ يَطْفَنُ بِالْخَزْرَجِ، تَصْطَفِيُ الثَّيَّابَةَ مَشْرَكَاتٍ؛ هَذَا أَوَّلُ شِرْكَ هذه الأمة، والذي نفسي بيده، لينتهينَ بهم سوءُ رأيتهم حتى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ خيراً؛ كما أخرجوه مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرُ شَرٍّ»؛ رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهما الله - في «باب العيوب في النكاح»: إذا ادَّعَتِ الثَّيْبُ أَنَّ الزَّوْجَ لَا يَطُوهَا؛ فَإِنَّ ثَبَتَ حُثَّتْهُ قَبْلَ ادِّعَائِهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ السَّلَامَةِ.

وعنه: القولُ قولُها أيضاً؛ لِأَنَّ أَصْلَ عَدَمِ الْوَطْءِ، قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَطُوهَا، اسْتَحْلَفَتْ. اهـ.

#### فائدة

قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى اللَّهِ كِبَاءً﴾ [النجم: ١٤]، قال ابن تيمية: «يَحْسِبُونَ» بمعنى «يَحْسِبُونَ»؛ وَفِيهِ تَكْرَارٌ عَلَى قَلْبِكَ وَمَعَهُ اللَّهُ الْكَيْلَ وَيَحْسِبُ الْمَقْدُورَ عَلَى عِلْمِ رَبِّكَ الشَّدِيدِ» [الشورى: ١٤٢]:

فشر الختم بالربط، والمعنى: يربط على قلبك؛ فلا يتأثر بكلامهم، وقد فعل؛ وعلى هذا: فمفعول «يشأ» تقديره: فإن يشأ الله أن يختم على قلبك، يختم على قلبك.

وفشر الختم بالطبع؛ كما هو معناه فيما ورد فيه من القرآن؛ كما في

(١) رواه أحمد في مسند بني هاشم (٣٠٤٦).

ورأيت: تارة تكون بمعنى «أبصرت»؛ فتعدى لمفعول واحد؛ تقول: رأيت زيداً؟ بمعنى: أبصرته؟.

وتارة تكون بمعنى «العلم»؛ وحيتلذ يكون المعنى: أخبرني، ويكون المفعول الأول صريحاً؛ إما مذكوراً، وإثماً محذوفاً، ويكون الثاني جملة استفهامية أو قسمية:

مثال المذكور: رأيت زيداً ما صنع؟

ومثال المحذوف قوله تعالى: ﴿قُلْ أَزْهَرُ عَيْنَيْنِ سَكَانٍ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِرَبِّكُمْ مِنْ أَمَلٍ مِّنْ هُوَ فِي بَيْتَيْنِ بِعِيدٍ﴾ [فصلت: ٥٢]، وهذه الجملة الاستفهامية.

ومثال القسمية: أن تقول: رأيت الظالم والله لن يُفلح.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «أقوم ما قيل» (ص ١٤١)، من الثالث من «مجموعة رسائله»، قال:

وَمَنْ تَوَهَّمْ مِنْهُمْ - أَيْ: مِنَ الْقَدَرِيَّةِ، أَوْ مَنْ نَقَلَ عَنْهُمْ -: أَنَّ الطَّاعَةَ مِنَ اللَّهِ، وَالْمَعْصِيَةَ مِنَ الْعَبْدِ، فَهُوَ جَاهِلٌ بِمَذْهَبِهِمْ؛ فَإِنَّ هَذَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَدَرِيَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَهُ؛ فَإِنَّ أَصْلَ قَوْلِهِمْ: أَنَّ فِعْلَ الْعَبْدِ لِلطَّاعَةِ كَفَعْلِهِ لِلْمَعْصِيَةِ؛ كَلْتَاهُمَا فِعْلَةٌ بِقَدْرَةِ تَحْصُلِ لَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْضَعَ بِإِرَادَةِ خَلْقِهَا فِيهِ.

فإذا احتجوا بهذه الآية على مذهبهم، كانوا جاهلين بمذهبهم. ويعني بالآية قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] - إلى قوله: فإنَّ عندهم الحسنة المفعولة، والسيئة المفعولة من العبد لا من الله. اهـ.

ورأيت في «تفسير ابن كثير» - رحمه الله - (ص ٢٦٧ ج ٤)، عند قوله

تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ وَنَحْنُ الْعَالَمِينَ﴾ [الفرقة: ٤٩]، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قيل له: إن رجلاً قدِمَ علينا يكذبُ بالقدر؟ فقال: دُلوني عليه وهو أعمى، قالوا: وما تصنعُ به يا أبا عباس؟ قال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنْتُ منه لأَحْصُرَ أَنفَهُ حَتَّى أَقْطِعَهُ، وَلِئِنْ وَقَعَتْ رَقَبَتُهُ فِي يَدِي لَأَدُقُّهَا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَأَنِّي بِنِسَاءِ بَنِي فُهَيْرٍ يَطْفُرْنَ بِالْخَزِرِجِ، تَصْطَلِقُنِ الْيَتَامَى مَشْرَكَاتٍ، هَذَا أَوَّلُ شِرْكٍ هَذِهِ الْأَمَةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِيَنْتَهِيَنَّ بِهِمْ سُوءُ رَأْيِهِمْ حَتَّى يُخْرِجُوا اللَّهَ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ خَيْرًا؛ كَمَا أَخْرَجُوهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ شَرًّا»؛ رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهما الله - في «باب العيوب في النكاح»: إذا ادَّعَتِ الْيَتِيمَ أَنْ الزَّوْجَ لَا يَطْوَاهَا؛ فَإِنْ ثَبَتَتْ عَنْتُهُ قَبْلَ ادِّعَائِهَا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا؛ وَإِلَّا فَقَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ السَّلَامَةَ.

وعنه: القولُ قولُها أيضاً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوَطءِ، قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ زَوْجَهَا لَا يَصِلُ إِلَيْهَا، اسْتُخْلِفَتْ. اهـ.

#### فائدة

قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَعَلَى اللَّهِ كَيْدٌ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِلْهُ عَلَىٰ كُلِّ بَيْتٍ وَبَيْتٍ وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَرِثَةُ الْقُلُوبِ يُرِثُونَ أَفَعَلَى اللَّهِ كَيْدٌ فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْزِلْهُ عَلَىٰ كُلِّ بَيْتٍ وَبَيْتٍ وَأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ وَرِثَةُ الْقُلُوبِ يُرِثُونَ﴾ [الشورى: ٤٢]:

فقر الختم بالربط، والمعنى: يربط على قلبك؛ فلا يتأثر بكلامهم، وقد فعل؛ وعلى هذا: فمفعول «يشأ» تقديره: فإن يشأ الله أن يختم على قلبك، يختم على قلبك.

وقر الختم بالطبع؛ كما هو معناه فيما ورد فيه من القرآن؛ كما في

(١) رواه أحمد في مسند بني هاشم (٣٠٤٦).

قوله: ﴿حَتَّمُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] أي: طَعَجَ عليها، ﴿الَّذِينَ تَقَسَّوْا عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [يس: ٦٥]: نَطَعَجَ عليها؛ وعلى هذا: فتقديرُ مفعول ﴿يُشَاءُ﴾ أن يقال: فإنَّ يَشَاءُ الله أنْ تفتري عليه كذباً، ويكونُ المعنى: لو أراد الله أن تفتري عليه كذباً، لافتريت؛ وحينئذٍ يَحْتَمُّ اللهُ على قلبك؛ فلا يصلُ الخير، ولا تهتدي، ويتبين كذبك، وهذا لم يقع، وانتفاء اللازم يدلُّ على انتفاء الملزوم.

وقيل: المعنى: فإنَّ يَشَاءُ الله أن تفتري عليه كذباً، يَحْتَمُّ على قلبك أولاً لتفتري عليه كذباً.

فعلَى الوجه الذي قبل هذا: يكونُ الحَتْمُ جزاءً وعقوبة، وعلى هذا الوجه يكونُ الحَتْمُ سبباً.

وأما قوله: ﴿وَسَمِعَ اللَّهُ الْكَيْلَ﴾:

فيحتملُ: أن يكونَ معطوفاً على «يَحْتَمُّ»؛ فيكونُ المعنى: لو افتريت على الله كذباً، لَطَعَجَ على قلبك، ومحا الباطل، وهو الافتراء الذي زعموا أنك افتريته؛ ويؤيده حذف الواو.

ويحتملُ: أن يكونَ مستأنفاً؛ ويؤيده الإظهارُ ورفعُ ﴿يَحَقُّ﴾، و﴿الباطل﴾؛ وعلى هذا الاحتمال: هو ما نسبوه للنبي ﷺ من الافتراء، والله أعلم.

#### فائدة

تعليلُ الرجعة بشرط غير صحيح عند الأئمة الأربعة، إلا في قول للمالكية.

#### فائدة

لنا في المفقود نظران:

الأول: من جهة إرثه من موروثه.

والثاني: من جهة الإرث عنه.

فأما الأول: فإنَّ مات مورثه بعد مدة التريث، لم يَرِث منه، إلا أن تُعْلَمَ حياته بعد موت مورثه، وإنَّ مات مورثه في مدة التريث، أعطيت كلُّ وارث البقين، ووقفنا نصيبَ المفقود، فإنَّ ظهر أنه مات قبل مورثه، رُدَّ على الورثة، وإنَّ ظهر أنه بعد، صار تركته للمفقود، وإنَّ علمنا موته، ولم نعلم هل هو قُتِلَ مورثه أو بعده، ورث؛ لأنَّ الأصل بقاؤه.

وقال الأئمة الثلاثة: لا يرث؛ لاحتمال أنه مات قبل موروثه؛ وعلى هذا: يُرَدُّ على الورثة، وإنَّ لم يظهر له حياة ولا موت، فإنه يرث، ويكونُ ما ورثه تبعاً لتركته.

وأما النظر الثاني: فإنه إذا مضت مدة التريث، قسم ماله.

#### فائدة

إذا تزوج ذات لبن، فأرضعت طفلاً، فهل يكونُ الطفلُ ولداً للزوج الأول أو الثاني أو لهما؟ لا يخلو ذلك من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكونَ ذلك قبل أن تُحْمِلَ من الثاني؛ فهو للأول بكلِّ حال.

الثانية: أن يكونَ بعد أن تكَّدَ من الثاني؛ فهو للثاني بكلِّ حال. وقال الأصحاب: لهما، إلا أن يزداد عن حالة الأولى؛ لكنه خلافُ ما نقله ابن المنذر إجماعاً مَنْ يُحَقِّقُ عنه.

الثالثة: أن يكونَ بين حملها ووضعها من الثاني؛ فإنَّ لم يكن قد تغيرَ بانقطاع أو بزيادة أو نقص، فهو للأول، وإنَّ كان بعده، فهو لهما، وإنَّ انقطع، ثم عاد: فقال أبو الخطاب: هو للثاني، وصوِّفه في «الإنصاف»، والمذهب: أنه لهما، ومذهب أبي حنيفة: للأول.

والذي يظهر: أن مذهبه أنَّ ما كان بعدها، فهو للثاني من غير تفصيل،

قوله: ﴿حَسَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] أي: سَلَحَ عليها، ﴿أَلَيْسَ تَتَذَكَّرُونَ﴾ أمَرِهِمْ﴾ [يس: ٦٥]: نَطَحَ عليها؛ وعلى هذا: فتقديرُ مفعول ﴿يُشَأْ﴾ أن يقال: فإنَّ يشأ الله أن تفتري عليه كذباً، ويكونُ المعنى: لو أراد الله أن تفتري عليه كذباً، لا فترتُ؛ وحسنُ يَحْتَمِ اللَّهُ على قلبك؛ فلا يصلُ الخير، ولا تهتدي، ويبينُ كذبك، وهذا لم يقع، وانتفاء اللازم يدلُّ على انتفاء المعلوم.

وقيل: المعنى: فإنَّ يشأ الله أن تفتري عليه كذباً، يختمُ على قلبك أولاً لتفتري عليه كذباً.

فعلى الوجه الذي قبل هذا: يكونُ الختمُ جزاءً وعقوبة، وعلى هذا الوجه يكونُ الختمُ سبباً.

وأما قوله: ﴿وَمَنْعَ اللَّهِ الْكِبَالَ﴾:

فيحتملُ: أن يكونَ معطوفاً على «يَحْتَمِ»؛ فيكونُ المعنى: لو افترتُ على الله كذباً، لَطَحَ على قلبك، ومحا الباطل، وهو الافتراء الذي زعموا أنك افترتُه؛ ويؤيده حذف الواو.

ويحتملُ: أن يكونَ مستأنفاً؛ ويؤيده الإظهارُ ورفعُ ﴿يَحَقُّ﴾، و﴿الباطل﴾؛ وعلى هذا الاحتمال: هو ما نسبوه للنبي ﷺ من الافتراء، والله أعلم.

#### فائدة

تعليلُ الرجعة بشرط غير صحيح عند الأئمة الأربعة، إلا في قول للمالكية.

#### فائدة

لنا في المفقود نظران:

الأول: من جهة إرثٍ من موروثه.

والثاني: من جهة الإرث عنه.

فأما الأول: فإنَّ مات مورثه بعد مدة التريث، لم يرث منه، إلا أن تُعَلِّمَ حياته بعد موت مورثه، وإنَّ مات مورثه في مدة التريث، أعطيتا كلُّ وارثٍ البتَّين، ووقفنا نصيب المفقود، فإنَّ ظهر أنه مات قبل مورثه، ردَّ على الورثة، وإنَّ ظهر أنه بعد، صار تركتهً للمفقود، وإنَّ علمنا موته، ولم نعلم هل هو قتلٌ مورثه أو بعده، ورث؛ لأنَّ الأصل بقاؤه.

وقال الأئمة الثلاثة: لا يرث؛ لاحتمال أنه مات قبل موروثه؛ وعلى هذا: يَرُدُّ على الورثة، وإنَّ لم يظهر له حياةٌ ولا موت، فإنه يرث، ويكونُ ما ورثه تبعاً لتركته.

وأما النظر الثاني: فإنه إذا مضت مدة التريث، قسم ماله.

#### فائدة

إذا تزوج ذات لبن، فأرضعت طفلاً، فهل يكونُ الطفلُ ولداً للزوج الأول أو الثاني أو لهما؟ لا يخلو ذلك من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكونَ ذلك قبل أن تُحوِّلَ من الثاني؛ فهو للأول بكلِّ حال.

الثانية: أن يكونَ بعد أن تكلَّدَ من الثاني؛ فهو للثاني بكلِّ حال. وقال الأصحاب: لهما، إلا أن يزداد عن حالة الأولى؛ لكنه خلاف ما نقله ابن المنذر إجماعاً مَنْ يُحَفِّظُ عنه.

الثالثة: أن يكونَ بين حملها ووضعها من الثاني؛ فإنَّ لم يكن قد تغيَّر بانقطاع أو زيادة أو نقص، فهو للأول، وإنَّ كان بعده، فهو لهما، وإنَّ انقطع، ثم عاد: فقال أبو الخطاب: هو للثاني، وصوِّبه في «الإنصاف»، والمذهب: أنه لهما، ومذهبُ أبي حنيفة: للأول.

والذي يظهر: أن مذهبه أنَّ ما كان بعدها، فهو للثاني من غير تفصيل،

والله أعلم.

## فائدة

سؤال الملكنين يعلم كل ميت، وقال بعض الحافظ والمحققين : الذي يظهر اختصاص السؤال بمن يكون له تكليف؛ وبه جزم غير واحد من أئمة الشافعية، ولم يستحبوا تأنيبه إذا، وجزم الترمذي بأن المعلى في كفره لا يُثأل، ووافقه ابن عبد البر، وخالفه الفرطعي، وابن القيم؛ فلو قال تعالى: **يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ** أمّا بالقرآن الشريف في الحديث الثاني: **وَالْآخِرُونَ يَسْتَفِهُونَ** الله المظلمون<sup>(١)</sup> ليبراهم: [٤٧]، ولحديث البخاري: «وأما الكافر والمنافق»؛ وروجه ابن خنجر، وجزم ابن عبد البر والتزمي باختصاص السؤال بهذه الأمة، وخالفهما ابن القيم وجماعة، وتوقف آخرون.

وظاهر الأحاديث: أن السؤال بالعربية والعجم كما أنه لسائر أهل الجنة، والله أعلم.

## فائدة

البريدُ أربعةُ فراسخ، والفرسخُ ثلاثةُ أميال، والميلُ ستةُ آلاف ذراع  
بذراع البد، وبذراع الحديد: خمسون ومائتان وخمسة آلاف ذراع،  
وبالمتر: (٢٥٢٠). (انظر الفائدة الآتية).

## فائدة

وأبث تحقيقاً في «صحيفة الندوة»، تاريخ يوم الأحد ١٥/١١/٨١هـ، ذكر فيه أن مسافة الميل: تسعة أمتار، وستمئة، وألف متر، وسُبعُ المتر. والفرسخ: سبعة وعشرون متراً، وثمانمائة، وأربعة آلاف متر، وثلاثة أسابيع متر. والريث: تسعة أمتار، وثلاثمائة وتسعة عشر ألف متر، وخمسة أسابيع متر.

ثم ذكر أن مسافة القصر: سبعة وسبعون كيلو متراً، وثمان وثلاثون ومائتا متر، وستة أسابيع متر. اهـ.

## فائدة

القول في ألفاظ الطلاق من ناحيتين :

الأولى: من جهة الصريح والكناية، فمنها صريح، ومنها كناية: فالصريح: يقع الطلاق بمجرده، والكناية: لا يقع بها إلا بنية أو قرينة، وهي مع النية أو القرينة كالصريح في وقوع الطلاق، غير أنَّ الظاهرة يقع بها ثلاث، والخفية ما نواه، والصواب: ما نواه في الجميع.

الثانية: إذا أتى بصريح الطلاق، فلنا فيه نظران:

الأول : مِنْ ناحية المعنى .

والثاني : من ناحية العدد .

فأما المعنى: فإنه لا يقبل منه حكماً إرادة ما يخالف معناه، ويُدَيَّن فيما بينه وبين الله .

مثال ذلك: أن يقول: إنه أراد به أنت طالق: طالقاً من وثاق، أو طاهراً، فغلط، أو طالقاً من نكاح سابق.

وأما العدد: فعلى ثلاثة وجوه:

الأول : أن يأتي بصريح العدد بأن يقول : أنت طالق ثلاثاً، أو واحدة؛ فلا تؤثر فيه نية ما يخالفه، ولا يُقبل منه إرادة ذلك .

الثاني : أن يأتي بما يحتمله؛ مثل : أنت طالق أو الطلاق، ونحوه، فعلى حسب نيته، فإن لم ينو شيئاً، فواحدة.

الثالث : أن يكرر، وهذا على نوعين :

أحدهما : أن يكرّر الجملة كلّها؛ مثل : أنتِ طالقٌ، أنتِ طالقٌ، فيقع العدد، إلا فيمنّ ليس له عليها عدة؛ فتبين بالأوّل، ولا يلزمه ما بعده، وإلا



والله أعلم.

#### فائدة

سؤال الملكتين يعنى كل ميت، وقال بعض الحفاظ والمحققين: الذي يظهر اختصاص السؤال بمن يكون له تكليف؛ وبه جزم غير واحد من أئمة الشافعية، ولم يستحبوا تقييده إداً، وجزم الترمذي بأن المعلن في كفره لا يُسأل، ووافقه ابن عبد البر، وخالفه القرطبي، وابن القيم؛ لقوله تعالى: ﴿يُنَادِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّالِثِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الْقَلِيلَ مِنْهُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، ولحديث البخاري: «وأما الكافر والمنافق»، ووجه ابن حجر، وجزم ابن عبد البر والتزميني باختصاص السؤال بهذه الأمة، وخالفهما ابن القيم وجماعة، وتوقف آخرون. وظاهر الأحاديث: أن السؤال بالعربية؛ كما أنه لسان أهل الجنة، والله أعلم.

#### فائدة

البريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد، وبذراع الحديد: خمسون ومائتان وخمسة آلاف ذراع، وبالمتر: (٢٥٢٠). (انظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

رايت تحقيقاً في «صحيفة الندوة»، تاريخ يوم الأحد ٢٥/١١/٨١هـ، ذكر فيه أن مسافة الميل: تسعة أمتار، وستمئة، وألف متر، وسبع المير. والفرسخ: سبعة وعشرون متراً، وثمانمائة، وأربعة آلاف متر، وثلاثة أسابيع متر. والبريد: تسعة أمتار، وثلثمائة وتسعة عشر ألف متر، وخمسة أسابيع متر.

ثم ذكر أن مسافة القصر: سبعة وسبعون كيلو متراً، وثمان وثلاثون ومائتا متر، وستة أسابيع متر. اهـ.

#### فائدة

القول في ألفاظ الطلاق من ناحيتين:  
الأولى: من جهة الصريح والكناية، فمنها صريح، ومنها كناية:  
فالصريح: يقع الطلاق بمجرده، والكناية: لا يقع بها إلا بنية أو قرينة، وهي مع النية أو القرينة كالصريح في وقوع الطلاق، غير أن الظاهرة يقع بها ثلاث، والخفية ما نواه، والصواب: ما نواه في الجميع.  
الثانية: إذا أتى بصريح الطلاق، فلنا فيه نظران:  
الأول: من ناحية المعنى.  
والثاني: من ناحية العدد.

فأما المعنى: فإنه لا يقبل منه حكماً إرادة ما يخالف معناه، ويُدَيَّن فيما بينه وبين الله.

مثال ذلك: أن يقول: إنه أراد به أنت طالق؛ طالقاً من وثاق، أو طاهراً، فغلط، أو طالقاً من تكاح سابق.  
وأما العدد: فعلى ثلاثة وجوه:

الأول: أن يأتي بصريح العدد بأن يقول: أنت طالق ثلاثاً، أو واحدة؛ فلا تؤثر فيه نية ما يخالفه، ولا يُقْبَلُ منه إرادة ذلك.

الثاني: أن يأتي بما يحتمله؛ مثل: أنت طالق أو الطلاق، ونحوه، فعلى حسب نيته، فإن لم ينو شيئاً، فواحدة.

الثالث: أن يكرر، وهذا على نوعين:

أحدهما: أن يكرر الجملة كلها؛ مثل: أنت طالق، أنت طالق؛ فيقع العدد، إلا فيمن ليس له عليها عدة؛ فتبين بالأول، ولا يلزمه ما بعده، وإلا

إذا نوى تركيداً؛ يصح، أو إفهاماً؛ فيقع بحسب المؤكد والمفهم به. والتوكيد الذي يصح هو ما اتصل بالمؤكد، ولم يفصل بينهما بعاطف.

ثانيهما: أن يكرر الخبر فقط؛ مثل: أنت طالق، طالق؛ فيقع واحدة إن لم يتو أكثر.

هذا هو تفصيل المقام على المشهور من المذهب.

والصواب: أن الطلاق الثلاث واحدة ولو صرح بالعدد؛ وعلى هذا: فإذا نوى الثلاث بالكناية الظاهرة، لم يقع إلا واحدة، والله أعلم.

#### فائدة

الفلاسفة وصفوا الله تعالى بأنه عقل، وعقل، ومعقول؛ فالمعقل هو الذات المقارفة للمادة من كل وجه، وهذه هي ذات البارئ عندهم، فإذا نظر إليه من حيث ذاته فهو عقل؛ لأنه حقيقة مجردة عن المادة.

وباعتبار أنه تعالى يتعقل نفسه، فهو عاقل.

وباعتبار أن هذه الحقيقة المجردة لا تدرك إلا به، فهو معقول.

قالوا: وإذا كان الله مدركاً بذاته، فهو عشت، وعاشق، ومعشوق. اهـ.

وكل هذه أوصاف باطلة بالنسبة إلى الرب الكامل من جميع الوجوه؛ فهو سبحانه خالق لكل شيء، وهو بكل شيء عليم.

#### فوائد

الفائدة الأولى: في جزاء الصيد:

فمذهب أبي حنيفة: إن كانت قيمة الصيد تبلغ شاة، خيّر بين الشاة والإطعام والصيام، وإن كانت لا تبلغ، خيّر بين الإطعام والصيام، وأما مذهب الثلاثة: فيخير بين المثل، والإطعام والصيام.

لكن هل الإطعام في مقابلة قيمة المثل، أو في مقابلة قيمة الصيد؟ مذهب الشافعي وأحمد: الأول، ومذهب مالك: الثاني.

وأما الصيام: فهل يكون في مقابلة إطعام كل مسكين، أو في مقابلة كل صاع كما في جزاء المترقة بالحلق؟ فيه خلاف بين أهل العلم.

وفي «الفروع» عن ابن عباس، وأبي ثور: أن الإطعام والصيام في جزاء الصيد كفدية الأذى.

الفائدة الثانية: في ضمان شجر الحرم:

فمذهب مالك، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر: لا ضمان فيه، ومذهب الثلاثة: فيه الضمان.

وعليه: فهل يضمّن بالقيمة، أو بشيء معين؟

مذهب أبي حنيفة: الأول، ومذهب الشافعي، وأحمد: الثاني؛ فالكبيرة بقر، والصغيرة بشاة.

الفائدة الثالثة: قال الأصحاب: إذا مسّ بيده طيباً تطيب به قبل إحرامه، أو أعاد ثوباً مطيباً بعد أن خلعه - فذئ؟ فهاتان مسألتان:

فالمسألة الأولى: قال أصحابنا: يجب عليه فيها الفدية؛ حيث وجبت على مستعمل الطيب، وهو مذهب الشافعي. وفي «شرح المهذب»: لو

أخذ طيباً من موضعه بعد الإحرام، وردّه إليه، أو إلى موضع آخر، لزمته الفدية على المذهب؛ وبه قطع الأكثرون، وقيل: فيه قولان، اهـ.

قلت: والصواب: أنه إذا مسّه لحاجة لا نقصد الطيب، فإنه لا فدية عليه؛ فقد كان ويصنّ المسك يرضى في مفارق النبي ﷺ، وهو مشغوم، ومع ذلك: فإنه لا بد أن يمسّه حين يمسح رأسه في الوضوء، ولأنه لا يمكن

التحرّج منه.

وأما المسألة الثانية: فمذهبنا وجوب الفدية، وهو أصح الوجهين عند

إذا نرى توكيداً؛ يصحُّ، أو إفيهاً؛ فيقع بحسب المؤكّد والمفهم به.  
والتوكيد الذي يصحُّ هو ما اتصل بالمؤكّد، ولم يفصل بينهما  
بعاطف.

ثانيهما: أن يكرّر الخبر فقط؛ مثل: أنت طائع، طائع؛ فيقع واحدة  
إن لم يتوأكّر.

هذا هو تفصيل المقام على المشهور من المذهب.  
والصواب: أن الطلاق الثلاث واحدة ولو صرّح بالعدد؛ وعلى هذا:  
فإذا نرى الثلاث بالكتابة الظاهرة، لم يقع إلا واحدة، والله أعلم.

#### فائدة

الفلاسفة وصفوا الله تعالى بأنه عقل، وعقل، ومعقول:  
فالعقل هو الذات المفارقة للمادة من كل وجه، وهذه هي ذات  
الباري عندهم، فإذا نظر إليه من حيث ذاته فهو عقل؛ لأنه حقيقة مجردة  
عن المادة.

وباعتبار أنه تعالى يتعلّل نفسه، فهو عاقل.  
وباعتبار أن هذه الحقيقة المجردة لا تدرك إلا به، فهو معقول.  
قالوا: وإذا كان الله مدركاً بذاته، فهو عَشْرٌ، وعاشق، ومعشوق. اهـ.  
وكلّ هذه أوصاف باطلة بالنسبة إلى الربّ الكامل من جميع الوجوه؛  
فهو سبحانه خالق لكل شيء، وهو بكل شيء عليم.

#### هوامد

الفائدة الأولى: في جزاء الصيد:  
فمذهب أبي حنيفة: إن كانت قيمة الصيد تبلغ شاة، خيّر بين الشاة  
والإطعام والصيام، وإن كانت لا تبلغ، خيّر بين الإطعام والصيام، وأما  
مذهب الثلاثة: فيختر بين المثل، والإطعام والصيام.

لكن هل الإطعام في مقابلة قيمة المثل، أو في مقابلة قيمة الصيد؟:  
مذهب الشافعي وأحمد: الأول، ومذهب مالك: الثاني.  
وأما الصيام: فهل يكون في مقابلة إطعام كل مسكين، أو في مقابلة  
كل صاع كما في جزاء المترفة بالحلق؟ فيه خلاف بين أهل العلم.  
وفي «الفروع»، عن ابن عباس، وأبي ثور: أن الإطعام والصيام في  
جزاء الصيد كفدية الأذى.

الفائدة الثانية: في ضمان شجر الحرم:  
فمذهب مالك، وأبي ثور، وداود، وابن المنذر: لا ضمان فيه،  
ومذهب الثلاثة: فيه الضمان.

وعليه: فهل يضمّن بالقيمة، أو بشيء معين؟:  
مذهب أبي حنيفة: الأول، ومذهب الشافعي، وأحمد: الثاني؛  
فالكبيرة ببقرة، والصغيرة بشاة.

الفائدة الثالثة: قال الأصحاب: إذا سرّ بيده طبيباً تطيّب به قبل  
إحرامه، أو أعاد ثوباً مطيّباً بعد أن خلعه فذئ؛ فهاتان مسائلتان:

فالمسألة الأولى: قال أصحابنا: يجب عليه فيها الفدية؛ حيث وجبت  
على مستعمل الطبيب، وهو مذهب الشافعي. وفي «شرح المهذب»: لو  
أخذ طبيباً من موضعه بعد الإحرام، وردّه إليه، أو إلى موضع آخر، لزمته  
الفدية على المذهب؛ وبه قطع الأكترون، وقيل: فيه قولان. اهـ.

قلت: والصواب: أنه إذا مرّ مسّه لحاجة لا لقصد الطبيب، فإنه لا فدية  
عليه؛ فقد كان ويبصّر المسكّ يُرى في مفارق النبي ﷺ، وهو مُحَرَّم، ومع  
ذلك: فإنه لا بدّ أن يمسه حين يمسح رأسه في الوضوء، ولأنه لا يمكن  
التحرّز منه.

وأما المسألة الثانية: فمذهبنا وجوب الفدية، وهو أصح الوجهين عند

الشافعية. والوجه الثاني عندهم: لا قديّة؛ لأنّ العادة في الثوب النزع واللبس؛ فصار معفوًا عنه، والله أعلم.

#### فائدة

##### مسائل في الطلاق:

(١) إذا قال لزوجته: طلقني نفسك، لم تملك إلا واحدة. وإن قال: طلاقك بيدك أو وكلّك فيه، أو في الطلاق، ملكك ثلاثاً؛ لأنه مفرد مضاف؛ فيعزم، وأن للجنس؛ فيعم القليل والكثير.

(٢) إذا قلّ بها فعلاً، أو دفع إليها شيئاً، وقال: هذا طلاقك، طلقت؛ فإنّ نشره بمحتمل، قيل حكماً؛ هذا هو المذهب، وفيه وجه: لا يقبل حكماً، وعن أحمد: أنه كناية؛ فلا يقع إلا حيث يقع بالكناية، ونصره المؤلف والشارح.

(٣) إذا طلق زوجته، وقال لضرّتها: أنت كهي، أو مثلها، أو شريكها، أو شركتك، فصريح فيهما، وعنه: كناية في الثانية.

(٤) إذا كتب صريح الطلاق بما يبين، وقع، سواء نواه أم لم ينو، فإن قال: ما أردت إلا تجويد خطي، أو غم أهلي، قيل حكماً؛ لأنه نوى محتسلاً غير الطلاق، أشبه ما لو نوى باللفظ غير الإيقاع؛ هذا هو المذهب.

والوجه الثاني: لا يقع به شيء، نوى الطلاق أم لا، قال في «الإنصاف»: والنفس تميل إلى عدم الوقوع بذلك.

والوجه الثالث: يقع إن نوى؛ وإلا فلا، وصوّبه في «الإنصاف». وعلى المذهب: فقد روى أبو طالب، عن أحمد: ما ظاهره وقوع الطلاق إذا أراد غم أهله، وخروج في «المقنع» بقوله حكماً على روايتين.

(٥) إذا أتى بصريح الطلاق، وهو لا يعرف معناه، لم يقع، ولو نوى

موجبه. والوجه الثاني: إن نوى موجبه، وقع.

(٦) لو قيل له: أخلّيت أمر أهلك، ونحوه من الكنايات، فكناية.

(٧) إذا أتى بالكناية في حال لا تشتط معها النية، فإنه يقع، سواء أراد الطلاق أم لا، لكن إن ادّعى عدم إرادة الطلاق، دُيّن، ولم يقبل حكماً؛ هذا المذهب، وعنه: يقبل، وعنه: لا يقع بالكناية إلا بنية مطلقاً.

(٨) إذا أتى بصريح الطلاق، وقال: أردت طاهراً ونحوه، لم يقبل حكماً، وعنه: يقبل، إلا حال غضب أو سؤال طلاق، وعنه: من أتى بصريح الطلاق، ولم ينو، لم يقع، إلا مع قرينة؛ كغضب ونحوه.

#### فائدة

أولاد العلات هم الإخوة، أبوهم واحد، وأمهاتهم شتى، وأولاد الأخياف بالعكس.

والإخوة الأعيان: هم الأشقاء؛ أبوهم وأُمهم واحدة.

#### فائدة

في (ص ٣٨٨) من الجزء الثالث من «الفناوى»:

وقد جوّز أحمد بن حنبل إبدال مسجد بمسجد آخر للمصلحة، كما جوّز تغييره للمصلحة، واحتج بفعل عمر، رضي الله عنه.

وفي «الاختيارات» (ص ١٨٢) ونقل صالح: ينقل المسجد لمنفعة الناس.

وفي (ص ٥٧٦) من الجزء (٥) من «المغني» قال في رواية صالح: يحول المسجد خوفاً من اللصوص، وإذا كان موضعه قدراً، ثم ذكر أن عمر كتب إلى سعد لئلا يبلغه أنه قد نقب بيت المال الذي في الكوفة: انقل المسجد الذي بالتقارين، واجعل بيت المال في قبلة المسجد؛ فإنه لن يزال في المسجد مُصل.

الضاحية. والوجه الثاني عندهم: لا فدية؛ لأنَّ العادة في الثوب التزجُّ والبس؛ فصار مغفراً عنه، والله أعلم.

#### قائدة

مسائل في الطلاق :

(١) إذا قال لزوجته: طلّعي نفسك، لم تملك إلا واحدة. وإن قال: طلاقك بيدك أو كذاك فيه، أو في الطلاق، ملكك ثلاثاً؛ لأنه مفرد مضاف؛ فيعلم، وأنَّ للجنس؛ فيعلم القليل والكثير.

(٢) إذا فعلَ بها فعلاً، أو دفعَ إليها شيئاً، وقال: هذا طلاقك، طلّقت؛ فإنَّ فُسره بمحتمل، قيلَ حكماً؛ هذا هو المذهب، وفيه وجه: لا يقبلُ حكماً، وعن أحمد: أنه كناية؛ فلا يقع إلا حيث يقع بالكناية، ونصره المؤلف والشارح.

(٣) إذا طلقَ زوجته، وقال لفرسها: أنت كهي، أو مثلها، أو شريكها، أو شركتك، فصريح فيهما، وعنه: كناية في الثانية.

(٤) إذا كتبَ صريحَ الطلاق بما يبين، وقع، سواء نواه أم لم ينو، فإن قال: ما أردتُ إلا تجويدَ خطي، أو غمَّ أهلي، قيلَ حكماً؛ لأنه نوى محتملاً غير الطلاق، أشبه ما لو نوى باللفظ غير الإيقاع؛ هذا هو المذهب.

والوجه الثاني: لا يقعُ به شيء، نوى الطلاق أم لا، قال في «الإنصاف»: والفسرُ تميلُ إلى عدم الوقوع بذلك.

والوجه الثالث: يقعُ إن نوى؛ وإلا فلا، وصوّبه في «الإنصاف».

وعلى المذهب: فقد روى أبو طالب، عن أحمد: ما ظاهره وتوَعَّ الطلاق إذا أرادَ غمَّ أهله، وخروج في «المقنع» قبوله حكماً على روايتين.

(٥) إذا أتى بصريح الطلاق، وهو لا يعرف معناه، لم يقع، ولو نوى

موجه. والوجه الثاني: إن نوى موجه، وقع.

(٦) لو قيل له: أخلّيتُ أمراكك، ونحوه من الكتابات، فكتابة.

(٧) إذا أتى بالكناية في حال لا تسترط معها النية، فإنه يقع، سواء أراد الطلاق أم لا، لكن إن ادّعى عدم إرادة الطلاق، دُيِّن، ولم يقبلَ حكماً؛ هذا المذهب، وعنه: يقبل، وعنه: لا يقع بالكناية إلا بنية مطلقاً.

(٨) إذا أتى بصريح الطلاق، وقال: أردتُ طاهراً ونحوه، لم يقبلَ حكماً، وعنه: يقبل، إلا حال غضب أو سؤال طلاق، وعنه: من أتى بصريح الطلاق، ولم ينو، لم يقع، إلا مع قرينة؛ كغضب ونحوه.

#### قائدة

أولاد المَلَات هم الإخوة، أبوهم واحد، وأمّهاتهم شتى، وأولاد الأخياف بالعكس.

والإخوة الأعيان: هم الأشقاء؛ أبوهم وأُمُّهم واحدة.

#### قائدة

في (ص ٣٨٨) من الجزء الثالث من «الفتاوى»:

وقد جوَّزَ أحمدُ بن حنبلٍ إبدالَ مسجِدٍ بمسجِدٍ آخرٍ للمصلحة، كما جوَّزَ تغييره للمصلحة، واحتجَّ بفعل عمر، رضي الله عنه.

وفي «الاختيارات» (ص ١٨٢) ونقلَ صالحٌ: ينقلُ المسجدُ لمنفعة الناس.

وفي (ص ٥٧٦) من الجزء (٥) من «المعني» قال في رواية صالح: يحوّلُ المسجدُ خوفاً من اللصوص، وإذا كان موضعه قدراً، ثم ذكر أن عمر كتبَ إلى سعدٍ لمّا بلغه أنه قد نقبَ بيت المال الذي في الكوفة: أنقلِ المسجدَ الذي بالثَّغارين، واجعلْ بيت المال في قِبَلَةِ المسجد؛ فإنه لن يزالَ في المسجد مُصَلٌّ.

#### فائدة

من الإشكالات علينا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ﴾ أي: الأطفال ﴿يُحْتَاجُ مَسَدَهُنَّ﴾ (النور: ٥٨):

وجه الإشكال: أن مفهومها أنَّ على الأطفال جناح فيهنَّ، وقد علم أنه قد رُفِعَ القلم عنهم.

والجواب - والله أعلم -: أنه ليس المراد بالجناح هنا الإثم، وإنما المراد الخرج والمشقة في الاستئذان؛ وهذا لا يلزم منه الإثم، والله أعلم.

#### فائدة

في رواية البخاري في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها»<sup>(١)</sup>، وعند مسلم في قصة أم حبيبة بنت جحش: «فقال لها: انكبي قدر ما كانت تحيضين حيضتك»<sup>(٢)</sup>، وعند أحمد، والنسائي في حديثها: «فلتنظر قدر قرونها التي كانت تحيض»<sup>(٣)</sup>، وللنسائي من حديث زينب بنت جحش: «تجلس أيام أقرانها»<sup>(٤)</sup>، وللخمس إلا الترمذي، من حديث أم سلمة: «لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضن وقدوهن من الشهر»<sup>(٥)</sup>، ولمسلم من حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «اجتنب الصلاة أيام محيضك»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواد البخاري في الحيف (٣٢٥).

(٢) رواد مسلم في الحيف (٣٣٤).

(٣) رواد أحمد في باقي مسند الأضار (٢٤٤٥١)، والنسائي في الطهارة (٢٠٩).

(٤) رواد النسائي في الحيف والاستحاضة (٣٦١).

(٥) رواد أبوداود في الطهارة (٢٧٤)، والنسائي في الطهارة (٢٠٨)، وابن ماجه في الطهارة وسننها (٦٢٣).

(٦) رواد ابن ماجه في الطهارة وسننها (٦٢٤)، وأحمد في باقي مسند الأضار (٢٥١٥٣).

#### فائدة

عن عائشة - رضي الله عنها - أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: «إن دم الحيض دم أسود يُمرئ؛ فإذا كان ذلك، فامسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر، فتوضئي وصلي»<sup>(١)</sup>.

قال في «البلوغ» وشرحه «سبل السلام»: رواد أبوداود، والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم، واستنكره أبوحاتم؛ لأنه من حديث عدي ابن ثابت، عن أبيه، عن جده؛ وجده لا يعرف، وقد ضعف الحديث أبوداود. اهـ.

وفي «نيل الأوطار» أنه رواد الدارقطني، والبيهقي أيضاً.

وفي «شرح المهذب» (ص ٤٠٣ ج ٢) أنَّ الحديث صحيح؛ رواد أحمد، وأبوداود، والنسائي، وغيرهم بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة، وأصله في البخاري، ومسلم بغير هذا اللفظ. اهـ.

قلت: تقدت الروايات من هذا، وقد علل في «المهذب» تقديم التمييز بأنه علامة قائمة في شهر الاستحاضة، فكان اعتباره أولى من اعتبار عادة انقضت، وعلله في «شرحه» بالحديث، وبأنه علامة ظاهرة، وبأنه علامة في موضع النزاع (كذا! ولعله في غير موضع النزاع). (انظر الفائدة السابقة).

#### فائدة

من محمد بن علي بن سلوم، إلى جناب الشيخ المكرم عبدالله بن فاذر، سلمه الله آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) رواد أبوداود في الطهارة (٣٠٤)، والنسائي في الطهارة (٢١٥).

#### فائدة

من الإشكالات علينا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَحُضَّ عَزَىٰ﴾ أي: الأطفال ﴿يُحَاجُّ بِحُضْنِهَا﴾ [النور: ٥٨]:

وجه الإشكال: أن مفهومها أن على الأطفال جناح فيهن، وقد علم أنه قد رُفِعَ القلم عنهم.

والجواب - والله أعلم -: أنه ليس المراد بالجناح هنا الإثم، وإنما المراد الخرج والمشقة في الاستئذان؛ وهذا لا يلزم منه الإثم، والله أعلم.

#### فائدة

في رواية للبخاري في حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «ولكن دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها»<sup>(١)</sup>، وعند مسلم في قصة أم حبيبة بنت جحش: «فقال لها: امكثي قدر ما كانت تحيضين حيضتك»<sup>(٢)</sup>، وعند أحمد، والنسائي في حديثها: «فلتظري قدر قرونها التي كانت تحيض»<sup>(٣)</sup>، وللنسائي من حديث زينب بنت جحش: «تجلس أيام أقرانها»<sup>(٤)</sup>، وللخمس إلا الترمذي، من حديث أم سلمة: «لتنظر قدر الليالي والأيام التي كانت تحيضهن وقدرهن من الشهر»<sup>(٥)</sup>، ولمسلم من حديث فاطمة بنت أبي حبيش: «اجتنبتي الصلاة أيام محيضك»<sup>(٦)</sup>.

(١) رواه البخاري في الحيف (٣٢٥).

(٢) رواه مسلم في الحيف (٣٣٤).

(٣) رواه أحمد في باقي مسند الأنصار (٢٤٤٥١)، والنسائي في الطهارة (٢٠٩).

(٤) رواه النسائي في الحيف والاستحاضة (٣٦١).

(٥) رواه أبوداود في الطهارة (٢٧٤)، والنسائي في الطهارة (٢٠٨)، وابن ماجه في الطهارة وسنتها (٦٢٣).

(٦) رواه ابن ماجه في الطهارة وسنتها (٦٢٤)، وأحمد في باقي مسند الأنصار (٢٥١٥٣).

#### فائدة

عن عائشة - رضي الله عنها - أن فاطمة بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: «إِنَّ دَمَ الْحَيْضِ دَمٌ أَسْوَدُ يُؤْمَرُ؛ فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، فَأَمْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِذَا كَانَ الْآخِرُ، فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي»<sup>(١)</sup>.

قال في «البلوغ» وشرحه «سبل السلام»: رواه أبوداود، والنسائي، وصححه ابن حبان، والحاكم، واستكره أبو حاتم؛ لأنه من حديث عدي ابن ثابت، عن أبيه، عن جده؛ وجده لا يعرف، وقد ضعف الحديث أبوداود. اهـ.

وفي «نيل الأوطار» أنه رواه الدارقطني، والبيهقي أيضاً.

وفي «شرح المذهب» (ص ٤٠٣ ج ٢) أن الحديث صحيح؛ رواه أحمد، وأبوداود، والنسائي، وغيرهم بأسانيد صحيحة من رواية فاطمة، وأصله في البخاري، ومسلم بغير هذا اللفظ. اهـ.

قلت: تقدّمت الروايات من هذا، وقد علّل في «المهذب» تقديم التمييز بأنه علامة قائمة في شهر الاستحاضة، فكان اعتباره أولى من اعتبار عادة انتقضت، وعلّله في «شرحه» بالحديث، وبأنه علامة ظاهرة، وبأنه علامة في موضع النزاع كذا! ولعلّه في غير موضع النزاع. انظر الفائدة السابقة.

#### فائدة

من محمد بن علي بن سلوم، إلى جناب الشيخ المكرم عبدالله بن فائز، سلمه الله آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) رواه أبوداود في الطهارة (٣٠٤)، والنسائي في الطهارة (٢١٥).

وبعد:

فقد سألتني ابن أخيك محمد بن إبراهيم عن وضع الشاخص لوقت الظهر والعصر، وهو أن تأخذ خشبة أو حجراً قدّر ذراعاً، فتنصبه قبلة المسجد على جداره من قبله تنصبه نصباً قوياً بحيث لا يسقط، وأن يكون ظله وقت العصر في أرض المسجد لا يكون على جدار، فهو أوضح، والخشبة المركوزة أو الخيزر نوردة قليلاً؛ بحيث إنك إذا أسقطت صخرة قدر تمرّة أو قريباً منها تسقط على الأرض، ويسمى مسقط حجره، ثم تأخذ وتدأ فتضرب في مسقط الحجر، وترصد الجدي بالليل: فإن كانت الحاجزان فوقه أو تحته، فهو حيثل على سمت القطب، فتأتي بخيط وتجعله بيد رجل يده إلى جهة الجدي، وتغمض بإحدى عينيك، وتنتظر بالأخرى، وأنت جاعل رأسك عند الوند تنظر إلى جهة الجدي، والرجل الأخرى سمت الخيط، فإذا رأيت الجدي من قبل يد الرجل التي مسامتة الخيط، فيتزل الخيط في الأرض، فما وقع عليه الخيط فهو خط نصف النهار وقت الظهر.

وأما إذا أردت أن تعرف وقت العصر: فتأخذ خيطاً من رأس الخشبة التي هي الشاخص إلى الأرض طول الخيط، وتضيف إليه أيضاً طول الظل الذي من الوند إلى موضع الزوال، ثم تجعل طرف الخيط في الوند وتمدّه إلى ظل الشاخص في الأرض، فإذا ساوى طرف الخيط ظل الشاخص فقد دخل وقت العصر.

وإذا أردت أن تعرف زوال الشمس وأنت في غير المسجد في بيرة أو غيرها: فاغز درباشاً أو عصاً أو رمحاً في أرض مستوية، ثم تحط على رأس ظله خطاً كالهلال، وتنتظر إلى ظله، فإن زاد فالشمس قد زالت، وإن نقص فخطاً خطاً، وكلما نقص فخطاً خطاً آخر حتى يزيد، فإذا زاد فقد

زالت الشمس ولو يقدر شعيرة.

وأنا أعرف الزوال بستة أوجه هذا أوضحها، وقد ذكر هذا الذي ذكرت في «الإقناع» و«المنتقى» و«الغاية» في شروط الصلاة، وأوضحها حاشية عثمان - رحمه الله - والسلام.

#### فائدة

في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وألف، أمر رئيس الحبشة عندما أن يتفقد الناس في صلاة الفجر، فاستشكل بعض الناس ذلك: بحجة أن هذا عمل بدعي لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ، وأنه يلزم منه أن يصلي بعض الناس رياءً وسمعةً؛ خوفاً من الفضيحة، ويلزم منه محذور آخر، وهو أن بعض الناس قد يقوم من منامه متأخراً فيصلّي بلا وضوء أو مع الجنابة.

والجواب على هذا الإشكال: أن الشبهة الأولى - وهي كونه عملاً بدعياً - ليست بشبهة؛ فإن العلم المحدث بعد عصر النبي ﷺ نوعان:

نوع: يفعلُه مُحدثُه على أنه عبادة وقربة؛ فهذا بدعة لا يجوز؛ لأن الأصل في العبادات الحظر؛ فلا يُشرع منها إلا ما جاء عن الله ورسوله، فالعبادات مبناه على التوقيف يجب اعتقاد ما جاء به الشرع ديناً، وأن لا يشرع شيء على سبيل التعبد والتدين، وهو لم يرد به كتاب ولا سنة.

النوع الثاني: عمل يُخبرُه صاحبه على غير سبيل التعبد والقربة؛ فهذا ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان داخلياً تحت عموم نص، سواء كان تحت عموم لفظي أم عموم معنوي، أي: بأن يكون داخلياً في عموم لفظ النص أو في عموم معناه، وهو المقيس على ما جاء به النص؛ فهذا واضح؛ له حكم ما دل عليه النص من تحريم أو إباحة أو إيجاب.

الثاني: ما لم يكن داخلياً في عموم نص؛ بل هو مسكوت عنه؛ فهذا



وبعد:

فقد سألتني ابن أخيك محمد بن إبراهيم عن وضع الشاخص لوقت الظهر والعصر، وهو أن تأخذ خشبة أو حجراً قدّر ذراعاً، فتنصبه قبلة المسجد على جداره من قبلة تنصبه نصيباً قوياً يحرص حتى لا يسقط، وأن يكون ظله وقت العصر في أرض المسجد لا يكون على جدار، فهو أوضح، والخشبة المركوزة أو الخبز تورده قليلاً؛ بحيث إنك إذا أسقطت صخرة قدر تمرّة أو قريباً منها تسقط على الأرض، ويسمى مسقط حجره، ثم تأخذ وتدأ فتضربه في مسقط الحجر، وترصد الجدي بالليل: فإن كانت الحاجزان فوقه أو تحته، فهو حيثشذ على سمت القطب، فتأتي بخيط وتجعله يد رجلي يمدّه إلى جهة الجدي، وتغمض بإحدى عينيك، وتنظر بالأخرى، وأنت جاعل رأسك عند الوند تنظر إلى جهة الجدي، والرجل الأخرى سمت الخيط، فإذا رأيت الجدي من قبل يد الرجل التي مسامتة الخيط، فينزل الخيط في الأرض، فما وقع عليه الخيط فهو خط نصف النهار وقت الظهر.

وأما إذا أردت أن تعرف وقت العصر: فتأخذ خيطاً من رأس المخشبة التي هي الشاخص إلى الأرض طول الخيط، وتضيف إليه أيضاً طول الظل الذي من الوند إلى موضع الزوال، ثم تجعل طرف الخيط في الوند وتمدّه إلى ظل الشاخص في الأرض، فإذا ساوى طرف الخيط ظل الشاخص فقد دخل وقت العصر.

وإذا أردت أن تعرف زوال الشمس وأنت في غير المسجد في بيرة أو غيرها: فاغرز دريأشاً أو عصاً أو رمحاً في أرض مستوية، ثم تحط على رأس ظله خطاً كالهلال، وتنظر إلى ظله، فإن زاد فالشمس قد زالت، وإن نقص فخط خطاً، وكلما نقص فخط خطاً آخر حتى يزيد، فإذا زاد فقد

زالت الشمس ولو بقدر شعيرة.

وأنا أعرف الزوال بسنة أوجه هذا أوضحها، وقد ذكر هذا الذي ذكرته في «الإقناع» و«المنتهى» و«الغاية» في شروط الصلاة، وأوضحها حاشية عثمان - رحمه الله - والسلام.

#### قائدة

في سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة وألف، أمر رئيس الحبشة عندنا أن يتفقد الناس في صلاة الفجر، فاستشكل بعض الناس ذلك: بحجة أن هذا عمل بدعي لم يكن معروفاً في عهد النبي ﷺ، وأنه يلزم منه أن يصلي بعض الناس رياءً وسمعةً؛ خوفاً من القضيحة، ويلزم منه محدور آخر، وهو أن بعض الناس قد يقوم من منامه متأخراً فيصلي بلا وضوء أو مع الجنابة.

والجواب على هذا الإشكال: أن الشبهة الأولى - وهي كونه عملاً بدعياً - ليست بشبهة؛ فإن العلم المحدث بعد عصر النبي ﷺ نوعان:

نوع: يفعلهُ مُخْدِئُهُ على أنه عبادة وقربة؛ فهذا بدعة لا يجوز؛ لأن الأصل في العبادات الحظر؛ فلا يُشرع منها إلا ما جاء عن الله ورسوله، فالعبادات منها على التوقيف يجب اعتقاد ما جاء به الشرع ديناً، وأن لا يشرع شيء على سبيل التعميد والتدريج، وهو لم يرد به كتاب ولا سنة.

النوع الثاني: عملٌ يُخْدِئُهُ صاحبه على غير سبيل التعميد والقربة؛ فهذا ثلاثة أنواع:

الأول: ما كان داخل تحت عموم نص، سواء كان تحت عموم لفظي أم عموم معنوي، أي: بأن يكون داخل في عموم لفظ النص أو في عموم معناه، وهو المقيس على ما جاء به النص؛ فهذا واضح؛ له حكم ما دل عليه النص من تحريم أو إباحة أو إيجاب.

الثاني: ما لم يكن داخل في عموم نص؛ بل هو مسكوت عنه؛ فهذا

مباح على أصح الأقوال؛ لعدم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جِجِيهًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]، وقول النبي ﷺ: «وسكت عن أشياء؛ رحمة بكم غير نسيان»؛ فمأسكت عنه الله ورسوله فهو عُفُوٌّ.

ووجه الدلالة من الآيتين: أن التنازل لما في الأرض وللزينة والطيّبات عُفُوٌّ.

النوع الثالث: ما لم يكن داخلًا تحت عموم نصٍّ، وهو مسكوت عنه، لكنه وسيلةٌ، فهذا له حكم ما كان وسيلةً له؛ كاستعمال الأشياء المهيّنة على تليغ الكلام من الإذاعات ومكبرات الصوت، وعلى إدراك الأشياء؛ كظفارة العين، ونحوها.

فهذه: إن استعملت لأمر نافعة، كانت محمودّة، وإن استعملت لأمر ضارّة، كانت مذمومة، وإن استعملت في أمور مباحة، كانت مباحة؛ ومن هذا النوع: ما يستخدم الآن في الاستخبارات والتجسس؛ من مسجلات الصوت ونحوها.

ومن هذا أيضًا: تفقّد الناس في المساجد؛ فإنه يستعمل ليعين الناس على الحضور إلى الجماعة، ولا أحد يشاهد الحال إلا ويتعرف بأنّه له أثرٌ كبيرٌ في حضور الناس إلى الصلاة في الجماعة، ولا ريب أن حضور الناس إلى الجماعة أمرٌ محمودٌ شرعاً؛ فيكون التفقّد المهيّج عليه محموداً كذلك.

هذا على فرض أن التفقّد لم يردّه عن النبي ﷺ شيء؛ فكيف وقد ورد الحديث بذلك؛ فعن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: صلى بنا رسول الله ﷺ يوماً الصبح، فقال: أشاهد فلان؟ قالوا: لا، قال: أشاهد فلان؟ قالوا: لا، قال: إن هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين...

الحديث؛ رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والحاكم<sup>(١)</sup>، وقد جرّم يحيى بن معين، والأهلي بصحة هذا الحديث؛ ذكره في «الترغيب والترهيب» (ص ٢٦٤ ج ١).

وبهذا تبين أن التفقّد كان معروفاً في عهد النبي ﷺ.

هذا؛ وفي (ص ٢٠٣) من «الدرر السنية»، فتاوى علماء نجد في الجزء الرابع، من المجلد الثاني، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن - رحمه الله -: يلزم الأمر يلزمهم تفقّد الناس في المساجد حتى يعرف من يتخلّف عن الجماعة ويتهاوّن بها، ويجهل للناس ثواباً للقيام على الناس بالاجتماع للصلاة في جميع البلدان والقرى... إلى آخر ما قال.

وأما كونه يلزم من ذلك أن يصلي بعض الناس رياءً وسمعةً، فجوابه: أنّ هذه الحدود والعقوبات التي جعلها الشارع مرتبةً على بعض المعاصي، هي - أيضاً - سببٌ من أسباب ترك المعصية؛ فإن كثيراً من العصاة قد يمنعهم من فعل المعصية خوف العقوبة؛ ولذلك تجد بعض الناس إذا حصلت له المعصية شقية، لم يتوقّف في فعلها، أمّا إذا كانت لا تحصل له إلا في مواقع العثر عليه، فإنه يتركها خوفاً من العثر عليه وعقوبته، ولا أحد يرتاب في مصلحة هذه الحدود والعقوبات، وأنها من رحمة الله وحكمته التي بهّرت العقول، وتقاصرت عنها حكم ذوي الألباب؛ وهل يمكن لعاقلي أن يعترض على هذه الحدود والعقوبات بحججٍ أن بعض الناس قد يترك المعصية خوفاً من الحد والعقوبة؛ فيكون بذلك مراثياً ومسمّماً؟!

فإن قيل: «هذه الحدود والعقوبات جاءت فيمن فعل المعصية،

(١) رواه أبو داود في الصلاة (٥٥٤)، والنسائي في الإمامة (٨٤٣) وأحمد في مسند الأنصاف (٢٠٧٥٨ - ٢٠٧٦٥)، والدارمي في الصلاة (١٢٦٩).

مأخوذ على أصح الأقوال؛ لعموم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقول النبي ﷺ: «وسكت عن أشياء؛ رحمة بكم غير نسيان»؛ فما سكت عنه الله ورسوله فهو عُقْرٌ.

ووجه الدلالة من الآيتين: أن التناول لما في الأرض وللزينة والطيبات عَمَلٌ.

النوع الثالث: ما لم يكن داخلاً تحت عموم نصٍّ، وهو مسكوت عنه، لكنه وسيلة؛ فهذا له حكم ما كان وسيلة له؛ كاستعمال الأشياء المُمَيِّزَةِ على تليغ الكلام من الإذاعات ومكبرات الصوت، وعلى إدراك الأشياء؛ كنظارة العين، ونحوها.

فهذه: إن استعملت لأمر نافع، كانت محمودة، وإن استعملت لأمر ضار، كانت مذمومة، وإن استعملت في أمور مباحة، كانت مباحة؛ ومن هذا النوع: ما يستخدَمُ الآن في الاستخبارات والتجسس؛ من مسجلات الصوت ونحوها.

ومن هذا أيضاً: تفقُّد الناس في المساجد؛ فإنه يستعمل ليعين الناس على الحضور إلى الجماعة، ولا أحد يشاهد الحال إلا ويعرف بأنَّه له أنراً كبيراً في حضور الناس إلى الصلاة في الجماعة، ولا ريب أنَّ حضور الناس إلى الجماعة أمر محمود شرعاً؛ فيكون التفقُّد المُمَيَّنُّ عليه محموداً كذلك.

هذا على فرض أنَّ التفقُّد لم يَرُدَّ به عن النبي ﷺ شيء؛ فكيف وقد وردَ الحديث بذلك؛ فمن أبي بن كعب - رضي الله عنه - قال: صُلِّي بنا رسول الله ﷺ يوماً الصبح، فقال: أشاهد فلان؟ قالوا: لا، قال: أشاهد فلان؟ قالوا: لا، قال: إنَّ هاتين الصلاتين أثقل الصلوات على المنافقين...»

الحديث؛ رواه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما، والحاكم<sup>(١)</sup>، وقد جزم يحيى بن معين، والذهلي بصحة هذا الحديث؛ ذكره في «الترغيب والترهيب» (ص ٢٦٤ ج ١).

وبهذا تبين أن التفقُّد كان معروفاً في عهد النبي ﷺ.

هذا؛ وفي (ص ٢٠٣) من «الدرر السنية»، فتأري علماء نجد في الجزء الرابع، من المجلد الثاني، قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن - رحمه الله -: يُلْزَمُ الأميرُ يُلْزَمُهم تفقُّد الناس في المساجد حتى يُعْرِفَ من يتخلَّف عن الجماعة ويتهاوَّن بها، وَيُجْعَلُ للناس ثواباً للقيام على الناس بالاجتماع للصلاة في جميع البلدان والقرى... إلى آخر ما قال.

وأما كونه يلزم من ذلك أن يصلِّي بعض الناس رياءً وسمعة، فجوابه: أنَّ هذه الحدود والعقوبات التي جعلها الشارع مرتبةً على بعض المعاصي، هي - أيضاً - سبب من أسباب ترك المعصية؛ فإنَّ كثيراً من العصاة قد يمنعونهم من فعل المعصية خوفاً العقوبة؛ ولذلك تجد بعض الناس إذا حصلت له المعصية خفية، لم يتوقَّف في فعلها، أمَّا إذا كانت لا تحسُّ له إلا في مواقع العُتُور عليه، فإنه يتركها خوفاً من العُتُور عليه وعقوبته، ولا أحد يرتاب في مصلحة هذه الحدود والعقوبات، وأنها من رحمة الله وحكمته التي يَهَيِّزُ العقول، وتقاصر عنها حكم ذوي الألباب؛ وهل يمكن لعاقلي أن يعترض على هذه الحدود والعقوبات بِحُجَّةٍ أنَّ بعض الناس قد يترك المعصية خوفاً من الحد والعقوبة؛ فيكون بذلك مرائياً ومُسْتَعَاً؟!.

فإن قيل: «هذه الحدود والعقوبات جاءت فيمن فعَل المعصية،

(١) رواه أبو داود في الصلاة (٥٥٤)، والنسائي في الإمامة (٨٤٣) وأحمد في مسند الأئمة (٢٠٧٥٨ - ٢٠٧٦٥)، والدارمي في الصلاة (١٢٦٩).

والترك من أجلها ليس فعلاً يتصور فيه الرياء والسمعة:

فالجواب من وجهين:

الأول: أن تارك المعصية ظاهرة الصلاح، والأمر الظاهر تتصور فيه المראה والسمعة.

الثاني: أن الشرع جاء بالقوة على ترك الواجبات؛ كما في عفوية مانع الزكاة ونحوه.

وأما ما يلزم من ذلك من كون بعض الناس يصلّي بلا طهارة: فهذا إن وقع فهو نادر، والأمر النادر لا يُترك له ما كان محقق المصلحة.

ثم إنه مفسدة في حق الفرد، والتفقد مصلحة عمومية، والمصلحة العامة تنفرد فيها المفسدة الخاصة.

ثم إن هذا المصلي بلا طهارة، هو الذي جئ على نفسه؛ فالذنب ذنبه، وليس ذنب المتفقد؛ فلم لا يقوم مبكراً حتى يتمكن من التطهر قبل المضى إلى الصلاة؟!

وبهذا تبين أنه لا إشكال في عمل التفقد، وأنه مصلحة ظاهرة، والله العوِّق.

#### قاعدة

قال في «الإقناع» (ص ٥٠٧ ج ١): وكذا أكل من أفطر الصوم يجب عليه، فإنه يلزمه الإمساك والقضاء؛ كالمفطر لغير عذر.

فقوله: «والصوم يجب عليه» يفيد أنه إذا كان الصوم لا يجب عليه كالمرضى، فإن الإمساك لا يلزمه إذا أفطر؛ ومن هذا إذا احتاج المريض إلى حقة فطر، فإن له استعمالها، ثم لا يلزمه الإمساك بعد ذلك.

ويؤيد ذلك قوله في (ص ٥٠٩) من الجزء المذكور: وكذا مريض يُباح له الفطر إذا نوى الصوم له الفطر بما شاء من جماع وغيره.

وقال في «المغني» (ص ١٣٤ ج ٣) من الطلعة المفردة: وكل من أفطر والصوم لازم له كالمفطر بغير عذر، يلزمهم الإمساك، ثم قال: فأما من يُباح لهم الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً؛ كالحائض، والنفساء، والمسافر، والصبي، والمجنون، والكافر، والمريض، إذا زالت أعارهم في أثناء النهار، ففيهم روايتان:

إحداهما: يلزمهم الإمساك؛ وفقاً لأبي حنيفة.

والثانية: لا؛ وفقاً لمالك والشافعي.

ثم قال: ولو علم الصبي أنه يبلغ أثناء النهار بالسن، أو علم المسافر أنه يقدم، لم يلزمهما الصيام قبل زوال عذرهما. اهـ. بتلخيص وتغيير لفظي، والله أعلم.

#### قاعدة

ما يصلح من العبد ينقسم أقساماً:

الأول: أن يُلجأ إلى الفعل بحيث لا يكون له فيه إرادة البتة، كمن أمسكت يده، فضرب بها غيره، فلا حكم لفعله إطلاقاً.

الثاني: أن يكون على أن يفعل؛ فهذا لا أثر لفعله من حيث الشرع؛ كما ألغى الله كلام المُكره على الفعل، وأما ما يترتب عليه من حقوق الغير التي أتلفها بالكراهة، فتأبى؛ ولذلك يُقتل قصاصاً إذا ثبت عند الجمهور.

الثالث: أفعال النائم، وقد اتفق العلماء على أنها غير داخلة في التكليف، لكن هل هي مقدورة للعبد، أو مكتسبة، أو ضرورية؟ على خلاف.

قلت: لكن في الإلزامي يكون ضامناً.

الرابع: زائل العقل بجنون أو سُكر، فليست أفعاله اضطرابية كالمكره، ولا اختيارية، بل هي اضطرابية بنوع آخر، جارية مجرى أفعال الحيوان والصبي الذي لا تميز له.

والترك من أجلها ليس فعلاً يتصور فيه الرياء والسمعة :

فالجواب من وجهين :

الأول : أنَّ تارك المعصية ظاهره الصلاح، والأمر الظاهر تتصور فيه المرأة والسمعة.

الثاني : أنَّ الشرع جاء بالعقوبة على ترك الواجبات؛ كما في عقوبة مانع الزكاة ونحوه.

وأما ما يلزم من ذلك من كون بعض الناس يصلي بلا طهارة : فهذا إن وقع فهو نادر، والأمر النادر لا يُترك له ما كان محقق المصلحة.

ثم إنه مفسدة في حق الفرد، والتفقد مصلحةً عموميةً، والمصلحة العامة تنفرد فيها المفسدة الخاصة.

ثم إنَّ هذا المصلي بلا طهارة، هو الذي يجن على نفسه؛ فالذنوب ذنوبه، وليس ذنب المتفقد؛ فلم لا يقوم مبكراً حتى يتمكّن من التطهر قبل المضي إلى الصلاة؟!

وبهذا تبين أنه لا إشكال في عمل التفقد، وأنه مصلحة ظاهرة، والله الموفق.

#### فائدة

قال في «الإقناع» (ص ٥٠٧ ج ١) : وكذا أكل من أفطر والصوم يجب عليه، فإنه يلزمه الإمساك والقضاء؛ كالمفطر لغير عذر.

فقوله : «والصوم يجب عليه» يفيد أنه إذا كان الصوم لا يجب عليه كالمريض، فإن الإمساك لا يلزمه إذا أفطر؛ ومن هذا إذا احتاج المريض إلى حقة فطر، فإن له استعمالها، ثم لا يلزمه الإمساك بعد ذلك.

ويؤيد ذلك قوله في (ص ٥٠٩) من الجزء المذكور : وكذا مريض يُباح له الفطر إذا نوى الصوم له الفطر بما شاء من جماع وغيره.

وقال في «المغني» (ص ١٣٤ ج ٣) من الطيبة المفردة : وكل من أفطر والصوم لازم له كالمفطر بغير عذر، يلزمهم الإمساك، ثم قال : فأما من يُباح لهم الفطر في أول النهار ظاهراً وباطناً كالحائض، والنفساء، والمسافر، والصبي، والمجنون، والكافر، والمريض، إذا زالت أَعذارهم في أثناء النهار، ففيهم روايتان :

إحداهما : يلزمهم الإمساك؛ وفاقاً لأبي حنيفة.

والثانية : لا؛ وفاقاً لمالك والشافعي.

ثم قال : ولو علم الصبي أنه يبلغ أثناء النهار بالسن، أو علم المسافر أنه يقدّم، لم يلزمهما الصيام قبل زوال عذرهما. اهـ. بتلخيص وتغيير لفظي، والله أعلم.

#### فائدة

ما يصدر من العبد ينقسم أقساماً :

الأول : أن يُلجأ إلى الفعل بحيث لا يكون له فيه إرادة البتة، كمن أمسكت يده، فضرب بها غيره، فلا حكم لفعله إطلاقاً.

الثاني : أن يُكْرَه على أن يفعل؛ فهذا لا أثر لفعله من حيث الشرع؛ كما ألغى الله كلام المُكْرَه على الفعل، وأما ما يترتب عليه من حقوق الغير التي أتلفها بالكرهية، فثابت؛ ولذلك يقتل قصاصاً إذا ثبت عند الجمهور.

الثالث : أفعال النائم، وقد اتفق العلماء على أنها غير داخلية في التكليف، لكن هل هي مقدورة للعبد، أو مكتسبة، أو ضرورية؟ على خلاف.

قلت : لكن في الإلتاف يكون ضامناً.

الرابع : زائل العقل بجنون أو سُكْر، فليست أفعاله اضطرارية كالمكره، ولا اختيارية، بل هي اضطرارية بنوع آخر، جارية مجرى أفعال الحيوان والصبي الذي لا تميّز له.

وأفعال هؤلاء لا تدخل تحت التكليف.  
قلت: لكن هم ضامنون لما أتلفوه.

#### فائدة

المشهور من المذهب: أنَّ مَنْ سَبَّ الله أو رسوله لا تقبل توبته، وعلموه بعظم الذنب.

والصواب: قبول توبته، وسقوط الإثم عنه، وقد كان أهل الجاهلية يسبون الله؛ كما قال الله: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾ الآية [الأنعام: ١٠٨]، ومع ذلك يُسَلِّمُونَ فيقبل منهم، ومن ذا الذي يخرج سب الله ورسوله من عموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ...﴾ الآية [الأنعام: ١٠٨]، ولا تقبل توبته، فإنه يُسَلِّمُ عَنْهُ الْقَتْلَ إِذَا كَانَ كُفْرُهُ بِسَبِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ الْقَتْلَ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ، بَلْ يُقْتَلُ بِكُلِّ حَالٍ؛ لَأَنَّا لَا نَعْلَمُ عَقْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ حَقِّهِ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الصارم المسلول»، على شاتم الرسول (ص: ٤٤٠): إنه قد اجتمع في السب سببان كل منهما يوجب نوعاً من القتل مخالفاً للنوع الآخر، وأن كان أحدهما يستلزم الآخر؛ فالكفر: يُوجب القتل؛ للكفر الأصلي أو الكفر الارتدادي، وله أحكام معروفة، والسب يوجب القتل؛ لخصوصه حتى يندرج فيه قتل الكفر وقتل الردة، وهذا القتل هو المقلب في حق مثل هذا... إلى أن قال: فإذا انفصل عنه في أثناء الحال، فسقط موجب الكفر والردة، لم يسقط موجب السب.

لكن إذا قلنا بصحة إسلامه، وقبول توبته، فإنه يسقط عنه القتل إذا كان كفره بسب الله؛ لأن الله تعالى أخبرنا أنه يتجاوز عن حقه بالتوبة، وأما إذا كان كفره بسب النبي ﷺ، فإن القتل لا يسقط عنه، بل يُقتل بكل حال؛ لأننا لا نعلم عَقْرَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ حَقِّهِ. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب «الصارم المسلول»، على شاتم الرسول (ص: ٤٤٠): إنه قد اجتمع في السب سببان كل منهما يوجب نوعاً من القتل مخالفاً للنوع الآخر، وأن كان أحدهما يستلزم الآخر؛ فالكفر: يُوجب القتل؛ للكفر الأصلي أو الكفر الارتدادي، وله أحكام معروفة، والسب يوجب القتل؛ لخصوصه حتى يندرج فيه قتل الكفر وقتل الردة، وهذا القتل هو المقلب في حق مثل هذا... إلى أن قال: فإذا انفصل عنه في أثناء الحال، فسقط موجب الكفر والردة، لم يسقط موجب السب.

وفي (ص: ٣٦١): فعودته إلى الإسلام يُسقط موجب الردة المحضة،

ويبقى خصوص السب، ولا بد من إقامة حده؛ كما أن توبة القاطع قبل القدرة عليه تُسقط تحمُّ القتل، ويبقى حق أولياء المقتول.

وفي (ص: ٣٣٧): أنَّ الذي عصم دم ابن أبي سرح عفو النبي ﷺ، لا مجزئ إسلامه، وأنَّ بالإسلام والتوبة انمحق عنه الإثم، ويعفو النبي ﷺ احتقن الدم، وليس للأمة أن يعفوا عن حقه.

وفي (ص: ٤١٥): أنَّ قتل الساب لا يسقط عن مسلم ولا معاهد بالتوبة، قلت: وذلك لأنه حد كما صرح به في (ص: ٣٩٥) من الكتاب المذكور، والله أعلم.

#### فائدة

الذي يحضرني الآن ممَّا يصحُّ تعليقه من العقود هو الضمان، والكفالة، والوكالة، والقضاء، والإمارة، وإباحة الأكل، والوصية، والوقف؛ لكن بالموت وينفذ من حينه.

#### فائدة

في (ص: ٤٧١ ج ٣) من «إعلام الموقعين»: أنَّ للفقهاء قولين في جواز استفتاء المفضول مع وجود الفاضل.

وفي (ص: ٤٧٦) منه: هل يلزم المستفتي أن يجتهد في أعيان المفتين، ويسأل الأعلَم والأدين؟ فيه مذهبان، والصحيح: أنه يلزمه؛ لأنه المستطاع من تقوى الله المأمور بها كل أحد.

وفي (ص: ٤٧٨) منه: فيما إذا اختلف عليه المفتون، فيجب عليه أن يتمكز، ويبحث عن الراجح بحسبه.

#### فائدة

من المواضع التي احتجَّ فيها الأصحاب بحديث عمرو بن شعيب، عن

وأفعال هؤلاء لا تدخل تحت التكليف .  
قلت : لكن هم ضامنون لما أتلفوه .

#### فائدة

المشهور من المذهب : أنَّ مَنْ سَبَّ الله أو رسوله لا تقبل توبته،  
وعَلَّوه بعظم الذنب .

والصواب : قبول توبته، وسقوط الإثم عنه، وقد كان أهل الجاهلية  
يسبون الله؛ كما قال الله : ﴿ وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسْبِغُوا اللَّهَ  
عَدُوًّا يَغْضِبُهُمْ ۖ وَكُفْرًا بِهِمْ ۚ سَابَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ عَمُومٍ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ  
يَكِيدُونَ الَّذِينَ آمَنُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ  
كَيْفًا إِنَّهُمُ الْقَوَّارُونَ الرَّجِيمُ ﴾ [الزمر : ٥٣] .

لكن إذا قلنا بصحة إسلامه، وقبول توبته، فإنه يسقط عنه القتل إذا  
كان كفره بسب الله؛ لأنَّ الله تعالى أخبرنا أنه يتجاوز عن حقه بالتوبة، وأما  
إذا كان كفره بسب النبي ﷺ، فإنَّ القتل لا يسقط عنه، بل يقتل بكل حال؛  
لأننا لا نعلم عفو النبي ﷺ عن حقه . قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب  
«الصارم المسلول»، على شاتم الرسول (ص : ٤٤٠) : إنه قد اجتمع في كتاب  
السب سببان كلُّ منهما يوجب نوعاً من القتل مخالفاً للنوع الآخر، وإن  
كان أحدهما يستلزم الآخر؛ فالكفر : يوجب القتل؛ للكفر الأصلي أو  
الكفر الارتدادي، وله أحكام معروفة، والسب يوجب القتل؛ لخصوصه  
حتى يندرج فيه قتل الكفر وقتل الردة، وهذا القتل هو المقلب في حق مثل  
هذا . . . إلى أن قال : فإذا انفصل عنه في أثناء الحال، فسقط موجب الكفر  
والردة، لم يسقط موجب السب .

وفي (ص ٣٦١) : فعودة إلى الإسلام تسقط موجب الردة المحضة،

ويبقى خصوص السب، ولا بد من إقامة حده؛ كما أن توبة الفاطح قبل  
القدرة عليه تسقط تحتم القتل، ويبقى حق أولياء المقتول .

وفي (ص ٣٣٧) : أنَّ الذي عصم دم ابن أبي سرح عفو النبي ﷺ، لا  
مجرد إسلامه، وأنَّ بالإسلام والتوبة أتمنى عنه الإثم، ويعفو النبي ﷺ  
احتقن الدم، وليس للأمة أن يعفوا عن حقه .

وفي (ص ٤١٥) : أنَّ قتل الساب لا يسقط عن مسلم ولا معاهد  
بالتوبة، قلت : وذلك لأنه حد كما صرح به في (ص ٣٩٥) من الكتاب  
المذكور، والله أعلم .

#### فائدة

الذي يحضرني الآن ممَّا يصح تعليقه من العقود هو الضمان،  
والكفالة، والوكالة، والقضاء، والإمارة، وإباحة الأكل، والوصية،  
والوقف؛ لكن بالموت وينفذ من حينه .

#### فائدة

في (ص ٤٧١ ج ٣) من «إعلام الموقعين» : أنَّ للفقهاء قولين في جواز  
استفتاء المفضل مع وجود الفاضل .

وفي (ص ٤٧٦) منه : هل يلزم المستفتي أن يجتهد في أعيان المفتين،  
ويسأل الأعلام والأدین؟ فيه مذهبان، والصحيح : أنه يلزمه؛ لأنه  
المستطاع من تقوى الله المأمور بها كلُّ أحد .

وفي (ص ٤٧٨) منه : فيما إذا اختلف عليه المفتون، فيجب عليه أن  
يتحرى، ويبحث عن الراجح بحسبه .

#### فائدة

من المواضع التي احتجَّ فيها الأصحاب بحديث عمرو بن شعيب، عن

أبيه، عن جده: حديث «لا كفالة في حده»<sup>(١)</sup>.  
ومنها: في الخيار حديث: «ولا يحلُّ له أن يفارقهُ خشيةً أن يُسْتَبِيلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: في الطلاق: «لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيما لا يملك».  
ومنها: في الصلاة: «مُرُوا أَبْنَاءَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعٍ»<sup>(٣)</sup>.  
ومنها: تحريم القصاص قبل البرء.  
ومنها: في النهي عن بيع وإجارة بيوت مكة.  
ومنها: «المكاتبُ عبدٌ ما يَقِي عليه درهم».  
ومنها: في السرقة عند قولهم: يشترط إخراجهُ من الحرز.  
ومنها: في كراهة نَتَبِ الشَّيْبِ.

#### فائدة

ذكر ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» (ص ٢٤٨ ج ٣): أنَّ أصلَ العين من إعجاب العائن بالشيء، ثم تتبعه كيفية نفسه الخبيثة، ثم تستعين على تنفيذ شئها بنظرها إلى التبعين، وقد يعين الرجل نفسه، وقد يعين بغير إرادته بل بطبعه، وهذا أردأ ما يكون من النوع الإنساني.

وقد قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء: إنَّ مَنْ عُرِفَ بذلك، حَبَسَهُ الإمام، وأجْرَى له ما يُنْقِ عليه إلى الموت، وهذا هو الصواب قطعاً. اهـ.  
وفي «الإقناع» و«شرح» في «باب قتل الممّدة» قال: والميتان الذي يقتل بعينه، قال ابن نصر الله في «حواشي الفروع»: ينبغي أن يُلْحَقَ

(١) رواه البيهقي في السنن (٧٧/٦).

(٢) رواه أبو داود في البيوع (٢٤٥٦)، والترمذي في البيوع (١٢٤٧)، والنسائي في البيوع (٤٤٨٣)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٦١٨٢).

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٦٧١٧)، وأبو داود في الصلاة (٤٩٥).

بالساحر الذي يقتل بسحره، فإذا كانت عينه يستطيع القتل بها، ويفعله باختياره، وجب به القصاص؛ لأنه فعل به ما يقتل غالباً، وإن فعل ذلك بغير قصد الجناية، فيتوجه أنه خطأ يجب فيه ما يجب في القتل الخطأ، وكذلك ما أُلْفِقَ بعينه يتوجه فيه القول بضمائه، إلا أن يقع بغير قصد؛ فيتوجه عدم الضمان. اهـ.

وقال ابن القيم في «شرح منازل السائرين»: إنَّ كان ذلك بغير اختياره؛ بل غلب على نفسه، لم يقتص منه، وعليه الدية، وإن عمَد ذلك، وقدر على رده، وعلم أنه يقتل به، ساع للوالي أن يقتله بِمِثْلٍ ما قَتَلَ به، فَيَبِيْهُهُ إن شاء كما أعان هو المقتول، وأما قتله قصاصاً بالسيف فلا؛ لأنه غير معادل للجناية.

وسألت شيخنا عن القتل بالحال، هل يوجب القصاص؟ فقال: للوالي أن يقتله بالحال؛ كما قَتَلَ به. اهـ. «إقناع» وشرحه.

وفيها في «باب التعزير»: وَمَنْ عُرِفَ بِأَذَى النَّاسِ ولو بعينه، ولم يَكْفُ، حُسِّنَ حتى يموت أو يتوب. اهـ. ملخصاً؛ وهكذا في «المنتهى» في «باب التعزير».

#### فائدة

إن قيل: «ما الفائدة في قص إهلاك الأمر علينا، مع أنَّ هذه الأمة لن تَهْلِكَ كما هلك مَنْ قبلها على سبيل العموم؟»

فالجواب: أن لذلك فائدتين:

إحداهما: بيان نعمة الله علينا برفع العذاب العام عنا، وأنا مستحقون لذلك لولا مَنَّةُ الله.

الثانية: أنَّ مثل عذابهم قد يكون لِمَنْ عمل عملهم في يوم القيامة إذا لم تحصل العقوبة في الدنيا، ولعلهم يفهم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَتَتْهُ



أبيه، عن جده: حديث «لا كفالة في حد»<sup>(١)</sup>.  
ومنها: في الخيار حديث: «ولا يَحِلُّ له أن يضارقه خشية أن يُسْتَبِيلَهُ»<sup>(٢)</sup>.

ومنها: في الطلاق: «لا طلاق ولا عتاق لابن آدم فيما لا يَمْلِكُ».  
ومنها: في الصلاة: «مُرُوا أبناءكم بالصلاة وهم أبناء سبع»<sup>(٣)</sup>.  
ومنها: تحريم القصاص قبل البرء.  
ومنها: في النهي عن بيع وإجارة بيوت مكة.  
ومنها: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم».  
ومنها: في السرقة عند قولهم: يشترط إخراجهم من الحوز.  
ومنها: في كراهة نكح الشَّيْب.

#### فائدة

ذكر ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» (ص ٢٤٨ ج ٣): أنَّ أصل العين من إعجاب العائن بالشيء، ثم تتبعه كيفية نفسه الخبيثة، ثم تستعين على تنفيذ سؤلها بنظرها إلى المعين، وقد يعين الرجل نفسه، وقد يعين بغير إرادته بل بطبعه، وهذا أردأ ما يكون من النوع الإنساني.

وقد قال أصحابنا وغيرهم من الفقهاء: إنَّ مَنْ عُرِفَ بذلك، حَبَسَهُ الإمام، وأجرى له ما يُنْفَضُ عليه إلى الموت، وهذا هو الصواب قطعاً. اهـ.

وفي «الإقناع» و«شرح» في «باب قتل العمد» قال: واليعتبان الذي يقتل بعينه، قال ابن نصر الله في «حواشي الفروع»: ينبغي أن يُلْحَقَ

(١) رواه البيهقي في السنن (٧٧/٦).

(٢) رواه أبو داود في البيوع (٣٤٥٦)، والترمذي في البيوع (١٧٤٧)، والنسائي في البيوع (٤٤٨٣)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة (١٦٨٢).

(٣) رواه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٦٧١٧)، وأبو داود في الصلاة (٤٩٥).

بالساحر الذي يقتل بسحره، فإذا كانت عينه يستطيع القتل بها، ويفعله باختياره، وجب به القصاص؛ لأنه فعل به ما يقتل غالباً، وإن قتل ذلك بغير قصد الجناية، فيتوجه أنه خطأ يجب فيه ما يجب في القتل الخطأ، وكذلك ما أنفق بعينه يتوجه فيه القول بضمانه، إلا أن يقع بغير قصد؛ فيتوجه عدم الضمان. اهـ.

وقال ابن القيم في «شرح منازل السائرين»: إن كان ذلك بغير اختياره؛ بل غلب على نفسه، لم يقتص منه، وعليه الدية، وإن عمَدَ ذلك، وقدر على ردّه، وعلم أنه يقتل به، ساع للوالي أن يقتله ويقتل ما قتل به، فَيُعْبَأُ إن شاء كما أمان هو المقتول، وأما قتله قصاصاً بالسيف فلا؛ لأنه غير معادل للجناية.

وسألت شيخنا عن القتل بالحال، هل يوجب القصاص؟ فقال: للوالي أن يقتله بالحال؛ كما قتل به. اهـ. «إقناع» و«شرح».

وفيها في «باب التعزير»: وَمَنْ عُرِفَ بأذى الناس ولو بعينه، ولم يكف، حُسِّنَ حتى يموت أو يتوب. اهـ. ملخصاً؛ وهكذا في «المنتقى» في «باب التعزير».

#### فائدة

إن قيل: «ما الفائدة في قص إهلاك الأمم علينا، مع أنَّ هذه الأمة لن تهلك كما هلك من قبلها على سبيل العموم؟»

فالجواب: أن لذلك فائدتين:

إحداهما: بيان نعمة الله علينا برفع العذاب العام عنا، وأنا مستحقون لذلك لولا نعمة الله.

الثانية: أنَّ مثل عذابهم قد يكون لئلا عمل عملهم في يوم القيامة إذا لم تحصل العقوبة في الدنيا، ولعلهم يفهم من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ

رَبِّهِ إِذَا أُنْذِرَ النَّاسَ وَهُمْ ظَالِمُونَ إِنَّكَ لَكَيْدٌ لِّمَنْ شَاءَ  
عَذَابُ الْآخِرَةِ [معد: ١٠٢، ١٠٣]؛ فلعل ظاهره: أن مثل هذا العذاب يكون  
في الآخرة، والله أعلم.

## فائدة

لسوء التصرف سببان:  
أحدهما: نقص العلم، وهو الجهل.  
والثاني: نقص الحكمة، وهو السفة المنافي للرشد.

ولذلك وصف الله نفسه بالحكمة والخبرة في قوله تعالى: ﴿كَتَبُ  
أَمْحُكَ النَّاسُ وَكُنتَ تُسُكِّنُ مِنَ النَّاسِ فَكَيْفَ يُحْيِيهِ﴾ [معد: ١]؛ وفي هذا دليل على أن  
القرآن الكريم جامع بين العلم والحكمة.

## فائدة

فائدتان من إحياء الموات:

الأولى: في التحجير، وفيها:

١- المنحجر أحق من غيره.

٢- فإن باعه، لم يصح بيعه، ويحتل الجواز والصحة؛ قاله أبو  
الخطّاب، وهو الصحيح.

٣- فإن سبّ غيره، فأحياء، ملكة المحي في وجه، والمذهب لا؛  
وهو الصحيح.

الثانية: ما يحصل به الإحياء:

١- الحائط المنع المبيح بما جرّث به العادة، ومعنى المنع: أن لا  
يدخل إلى ما وراءه إلا بباب.

٢- إجراء الماء إليها إن كانت لا تزرع إلا به، أو حفر بئر يصل إليه.

٣- أن يمنع أو يزيل عنها ما لا يمكن زرعها معه.

٤- الغرس فيها لا الحرث والزرع، وللشافعي وجه: أن الحرث  
والزراعة إحياء، وأنه معتبر في الإحياء لا يتم بدونه.

هذا ما يحصل به الإحياء عند المتأخرين من أصحاب أحمد.

وحته رواية أخرى: أن الإحياء لا يتقيد بشيء معيّن، بل ما تعارفه  
الناس إحياء فهو إحياء؛ لأن الشرع وردّ بتقييد الملك بالإحياء ولم يبيته،  
ولا ذكر كيفيته؛ فوجب الرجوع فيه إلى العرف؛ كالقبض، والحرز.

## فائدة

قال الأصحاب - رحمهما الله - في «باب الإجارة»: إن الأجير  
المشتركة يضمن ما تلف بفعله من تخريق وخطأ في تفصيل، ويضمن جمال  
ما تلف بقرّيه وسوقه وانقطاع حبل شدّ به حمله، وما تلف بزلقه أو عثرته  
وسقوطه عنه كيف كان، قال في «الإقناع» وشرحه: وكذا طباخ، وخبّاز،  
وحائك، وملاّخ سفينة، ونحوهم من الأجراء المشتركين؛ فيضمنون ما  
تلف بفعلهم؛ لما تقدّم. اهـ.

قال في «الإنصاف» (ص ٧٢ ج ٦): وقيل: لا يضمن ما لم يتعدّ، وهو  
تخريق لأي الخطّاب، قلت: والنفس تعمّل إليه.

ثم قال بعده بأسطر: وذكر القاضي - أيضاً - في تضمينه ثلاث  
روايات: الضمان، وعدمه، والثالثة: لا يضمن إذا كان غير مستطاع؛  
كزلق، ونحوه، قلت: وهذا قويّ. اهـ.

أقول: هذا هو الذي صحّحه شيخنا عبدالرحمن السعدي في  
«المختارات الجليّة»، وأنه لا يضمن إلا بالتعمّد أو التفريط، وعمله بتعليق  
جيد، وهو مقتضى قياس كلام الأصحاب في غير موضع؛ فقد قالوا في  
باب الغصب على الكلام في ضمان جنابة البهائم: «ويضمن ركب وقائد  
وسائق قادر على التصرف فيها جنابة يدها وقمها، ووطو برجلها»؛ فقيّدوا

وَلَيْكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ أَنَّ لَكَ أَلْفَ سَنَةٍ (١) إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّمَن كَانَ  
عَلَى الْآخِرَةِ ﴿١٥٢﴾ (هود: ١٥٢، ١٥٣)؛ فاعلم ظاهره: أن مثل هذا العذاب يكون  
في الآخرة، والله أعلم.

## فائدة

لسوء التصرف سببان:

أحدهما: نقص العلم، وهو الجهل.

والثاني: نقص الحكمة، وهو السفة المتنافي للرشد.

ولذلك وصف الله نفسه بالحكمة والخبرة في قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا  
أَلْفَ مِائَةٍ مِّن قَبْلُ مَن قَدْ جَاءَ مِن قِبَلِي مَن يُبَشِّرُ﴾ (هود: ١٦) وفي هذا دليل على أن  
القرآن الكريم جامع بين العلم والحكمة.

## فائدة

فائدتان من إحياء الموات:

الأولى: في التحجير، وفيها:

١- المتحجر أحق من غيره.

٢- فإن باعه، لم يصح بيعه، ويحتمل الجواز والصحة؛ قاله أبو  
الخطّاب، وهو الصحيح.

٣- فإن سبق غيره، فأحياء، ملكه المحيي في وجهه، والمذهب لا؛  
وهو الصحيح.

الثانية: ما يحصل به الإحياء:

١- الحائط المنيع المبني بما جرّث به العادة، ومعنى المنيع: أن لا  
يدخل إلى ما وراءه إلا بباب.

٢- إجراء الماء إليها إن كانت لا تزرع إلا به، أو جفر يوصل إليه.

٣- أن يمنع أو يزيل عنها ما لا يمكن زرعها معه.

٤- الغرس فيها لا الحرث والزرع، وللشافعي وجه: أن الحرث  
والزرع إحياء، وأنه معتبر في الإحياء لا يتم بدونه.

هذا ما يحصل به الإحياء عند المتأخرين من أصحاب أحمد.

وعنه رواية أخرى: أن الإحياء لا يقتيد بشيء معين، بل ما تعارفه  
الناس إحياء فهو إحياء؛ لأن الشرع ورد بتقييد الملك بالإحياء ولم يبيحه،  
ولا ذكر كَيْفِيَّتَهُ؛ فوجب الرجوع فيه إلى العرف؛ كالقبض، والحرز.

## فائدة

قال الأصحاب - رحمهما الله - في «باب الإجارة»: إن الأجير  
المشتركة يضمن ما تلف بفعله من تخريق وخطأ في تفصيل، ويضمن جمال  
ما تلف بقوّده وسوقه وانقطاع خبلي شدّ به حملته، وما تلف بزلقه أو عثرته  
وسقوطه عنه كيف كان، قال في «الإقناع» وشرحه: وكذا طليخ، وخبّاز،  
وحائك، ومأخّ سفينة، ونحوهم من الأجراء المشتركين؛ فيضمنون ما  
تلف بفعلهم؛ لما تقدّم. اهـ.

قال في «الإنصاف» (ص ٧٢ ج ١): وقيل: لا يضمن ما لم يتعدّ، وهو  
تخريق لأبي الخطاب، قلت: والنفس تميل إليه.

ثم قال بعده بأسطر: وذكر القاضي - أيضاً - في تضمينه ثلاث  
روايات: الضمان، وعدمه، والثالثة: لا يضمن إذا كان غير مستطاع؛  
كزلق، ونحوه، قلت: وهذا قوي. اهـ.

أقول: هذا هو الذي صحّحه شيخنا عبدالرحمن السعدي في  
«المختارات الجليّة»، وأنه لا يضمن إلا بالتعدّي أو التفريط، وعلمه بتعليق  
جيد، وهو مقتضى قياس كلام الأصحاب في غير موضع؛ فقد قالوا في  
باب الغضب على الكلام في ضمان جنابة البهائم: «يضمن ركب وقائد  
وسائق قادر على التصرف فيها جنابة يديها وقمها، ووطو برجلها؛ فقتلوا

الضمان بالقادر على التصرف فيها، ومفهومة: أنَّ من لا يقدر على التصرف فيها لا يضمن.

وقالوا أيضاً: «وإن اصطدحت سفيتان، فغرقتا، ضمين كل سفينة الآخر وما فيها إن فوط، وإن تمعدا ذلك، اشتركا».

ثم قالوا: «وإن كانت إحداهما واقفة، ضمنها قيم السيارة إن فوط، وإن كانت إحداهما مضبوطة، والثانية متحركة، ضمين قيمتها، إلا أن يغلب عن ضبطها يقلبة ريح ونحوه؛ فلا ضمان عليه؛ لأنه لا يدخل في وضعه، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها».

قال الحارثي: وسواء فوط المضبوطة في هذه الحال أو لا؛ على ما صرح به في «الكافي»، وأطلق أحمد والأصحاب.

وفي «المغني»: «إن فوط المصعد بأن أمكنه المدول بسفينته، والمنحدر غير قادر ولا مفوط، فالضمان على المصعد؛ لأنه المفوط». اهـ.

قال الأصحاب: «ويقتل قول الملاح في نفي التفريط، وفي العجز عن ضبطها». اهـ.

#### فائدة

قال في «المنتقى» وشرحه في آخر مسألة في «باب الوكالة»: ولا يلزم رب الحق دفع الوثيقة المكتوب فيها الدائن ونحوه إلى من كان عليه؛ لأنها ملكه، بل يلزم رب الحق الإشهاد بأخذه؛ كما لا يلزم البائع دفع حجة ما باعه لمشتري كما تقدم. قلت: العرف الآن تسليمها له، ولو قيل بالعمل به، لم يمتد كما في مواضع. اهـ.

#### فائدة

تفصيل القول في طواف وسعي الحامل والمحمول؛ وذلك له أربع صور: الأولى: أن ينوي كل منهما عن نفسه؛ فيقع عن المحمول دون

الحامل، والصواب: أنه يقع عن كل منهما؛ لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن ينوي كل منهما عن الآخر؛ فينوي الحامل أنه للمحمول، وينوي المحمول أنه للحامل؛ فلا يقع عن واحد منهما؛ لأن كل واحد لم ينو عن نفسه، والأعمال بالنيات.

الثالثة: أن ينويا عن أحدهما، فيقع له؛ مثلاً أن ينوي كل منهما أنه للمحمول؛ فيقع للمحمول، أو ينوي كل منهما أنه للحامل؛ فيقع للحامل.

الرابعة: ينوي أحدهما ولا ينوي الآخر؛ فيقع للناوي.

#### فائدة

في «صحيح مسلم» (ص ١٩٧ ج ٥): أن نجدة كتبت لابن عباس يسأله عن خمس رجال: هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ وهل كان يضرب لهنَّ بسهم؟ وهل كان يقتل الصبيان؟ ومتى يتقضي يثم اليتيم؟ وعن الحُمسي لمن هو؟

فقال ابن عباس: لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه، فكتب إليه: كتبت تسألني هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهنَّ؛ فبداوين الجرْحى، ويحذَيْن من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهنَّ رسول الله ﷺ، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان؛ فلا تقتل الصبيان. وكتبت تسألني متى يتقضي يثم اليتيم؟ فلعمري إن الرجل لتنبئ لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليثم، وكتبت تسألني عن الحُمسي لمن هو؟

(١) رواه البخاري في بدء الوحي (١)، ومسلم في الإمامة (١٩٠٧).

الضمان بالقادر على التصرف فيها، ومفهومة: أنَّ من لا يقدر على التصرف فيها لا يضمن.

وقالوا أيضاً: «وإن اصطدمت سفيتان، ففرقتا، ضَمِنَ كُلُّ سَفِينَةٍ الْآخَرَ وَمَا فِيهَا إِنْ فُرِطَ، وَإِنْ تَعَدَّدَا ذَلِكَ، اشْتَرَكَا».

ثم قالوا: «وإن كانت إحداهما واقفة، ضمنها قِيَمُ السَّيَّارَةِ إِنْ فُرِطَ، وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُضْعِدَةً، وَالثَّانِيَةُ مُنْحَدِرَةً، ضَمِنَ قِيَمُهَا، إِلَّا أَنْ يُغْلَبَ عَنْ ضَبْطِهَا بِغَلَبَةِ رِيحٍ وَنَحْوِهِ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي وَسْعِهِ، وَلَا يَكُلِّفُ اللَّهَ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا».

قال الحارثي: وسواء فُرِطَ المُضْعِدُ فِي هَذِهِ الْحَالِ أَوْ لَا؛ عَلَى مَا صَرَحَ بِهِ فِي «الكَافِي»، وَأُطْلِقَ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ.

وفي «المغني»: «إِنْ فُرِطَ الْمُضْعِدُ بِأَنْ أَمَكَّهُ الْعَدُوُّ بِسَفِينَتِهِ، وَالْمُنْحَدِرُ غَيْرُ قَادِرٍ وَلَا مَفْرُطٍ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمُضْعِدِ؛ لِأَنَّهُ الْمَفْرُطُ». اهـ.

قال الأصحاب: «وَيَقْتُلُ قَوْلُ الْمَلَّاحِ فِي نَفْيِ التَّفْرِيطِ، وَفِي الْعَجْزِ عَنْ ضَبْطِهَا». اهـ.

#### فائدة

قال في «المنتقى» وشرحه في آخر مسألة في «باب الوكالة»: «وَلَا يَلْزَمُ رَبَّ الْحَقِّ دَفْعُ الْوَرِيقَةِ الْمَكْتُوبِ فِيهَا الدَّيْنُ وَنَحْوَهُ إِلَى مَنْ كَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ، بَلْ يَلْزَمُ رَبَّ الْحَقِّ الْإِشْهَادُ بِأَخْذِهِ؛ كَمَا لَا يَلْزَمُ الْبَائِعُ دَفْعَ حُجَّةٍ مَا بَاعَهُ لِمَشْتَرِكٍ كَمَا تَقَدَّمَ. قُلْتُ: الْعُرْفُ الْآنَ تَسْلِيمُهَا لَهُ، وَلَوْ قِيلَ بِالْعَمَلِ بِهِ، لَمْ يَتَّخِذْ كَمَا فِي مَوَاضِعٍ. اهـ.

#### فائدة

تفصيل القول في طواف وسعي الحامل والمحمول؛ وذلك له أربع صور:  
الأولى: أن ينوي كلٌّ منهما عن نفسه؛ فيقع عن المحمول دون

الحامل، والصواب: أنه يقع عن كُلِّ منهما؛ لحديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن ينوي كلٌّ منهما عن الآخر؛ فينوي الحامل أنه للمحمول، وينوي المحمول أنه للحامل؛ فلا يقع عن واحد منهما؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ لَمْ يَنْوِ عَنْ نَفْسِهِ، وَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

الثالثة: أن ينوي عن أحدهما، فيقع له؛ ومثل أن ينوي كلٌّ منهما أنه للمحمول؛ فيقع للمحمول، أو ينوي كلٌّ منهما أنه للحامل؛ فيقع للحامل.

الرابعة: ينوي أحدهما ولا ينوي الآخر؛ فيقع للناوي.

#### فائدة

في «صحيح مسلم» (ص ١٩٧ ج ٥): «أَنَّ نَجْدَةَ كَتَبَتْ لَابْنَ عَبَّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسِ خِلَالٍ: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يُضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقُضِي يَتِيمٌ يَتِيمًا؟ وَعَنْ الْحُجَّاسِ لِمَنْ هُوَ؟»

فقال ابن عباس: لولا أن أكرم علماً ما كتبت إليه، فكتب إليه: كتبت تسألني هل كان النبي ﷺ يغزو بالنساء؟ وقد كان يغزو بهنَّ؛ فيداوينَ الجَرْحَ، ويَحْدِثْنَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا بِسَهْمٍ فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؛ فَلَا يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ. وَكَتَبْتُ تَسْأَلُنِي مَتَى يَنْقُضِي يَتِيمٌ يَتِيمًا؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنْبُتَ لِحْيَتُهُ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الْأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعِطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحٍ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَعَبَ عَنْهُ الْيَتِيمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنْ الْحُجَّاسِ لِمَنْ هُوَ؟

(١) رواه البخاري في بدء الوصي (١)، ومسلم في الإمارة (١٩٠٧).

وإنّا كنا نقول: هو لنا، فأبى علينا قومنا ذلك<sup>(١)</sup>. اهـ. فيه دليل على جواز قول: «لعمري».

#### فائدة

في «صحيح البخاري» (ص ١٥٣ ج ٣): باب من قال: «لا نكاح إلا بولي»:

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء:

فكناح منها: نكاح الناس اليوم؛ يخطب الرجل إلى الرجل وليّه أو بنته، فيؤمّنها ثم يزوجها.

ونكاح آخر: كان الرجل يقول لامرأته: إذا طهرت من طهرتها: أرسلني إلى فلان فاستضيبي منه، ويعتزلها زوجها ولا يمسّها أبداً حتى يبتين حملها من ذلك الرجل الذي تستضيّع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفتل ذلك رغبة في نجابة الولد؛ فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع.

ونكاح آخر: يجتمع الرهط ما دون العشرة، فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت وتمر عليها ليالي بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، تقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدك؛ فهو إيتك يا فلان. نسئ من أحببت باسمه - فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل.

ونكاح وابع: يجتمع الناس الكثير؛ فيدخلون على المرأة لا تمتنع من جاهها، وهرّ البغايا؛ كنّ يتصبّن على أبوابهنّ رايات تكون علماً؛ فمن أرادهنّ دخل عليهنّ، فإذا حملت إحداهنّ ووضعت حملها، جمعوا

(١) رواه مسلم في الجهاد والسير (١٨١٢).

لها ودّعوا لهم بالقافة، ثم الحقوا ولدها بالذي تزوّن، فالتاط به، ودّعوا ابنه؛ لا يمتنع من ذلك.

فلما بُعث محمّد ﷺ بالحق، هدم نكاح الجاهلية كلّ، إلا نكاح اليوم<sup>(٢)</sup>.

#### فائدة

أكثر الصحابة رواية للحديث:

- ١- أبو هريرة - رضي الله عنه - روى ٥٣٧٤ حديثاً.
- ٢- عائشة - رضي الله عنها - روت ٢٢١٠ أحاديث.
- ٣- أنس بن مالك - رضي الله عنه - روى ٢٢٨٦ حديثاً.
- ٤- عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - روى ٦١٦٠ حديثاً.
- ٥- عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - روى ٢٦٣٠<sup>(١)</sup> حديثاً.
- ٦- جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - روى ١٥٤٠ حديثاً.
- ٧- أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - روى ١١٧٠ حديثاً.
- ٨- عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - روى ٨٤٨ حديثاً.
- ٩- عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - روى ٧٠٠ حديث.

وبهذا يبين الفرق العظيم بين ما رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمرو، رضي الله عنهم.

والجواب عمّا قال أبو هريرة: «ما كان أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب»:

(١) رواه البخاري في النكاح (٥١٢٧).

(٢) كنّا ولده: (١٦٣٠).

ولأننا كنا نقول: هولاء، فأبى علينا قوماً ذلك<sup>(١)</sup>. اهـ. فيه دليل على جواز قول: «لعمري».

#### فائدة

في «صحيح البخاري» (ص ١٥٣ ج ٣): باب من قال: «لا نكاح إلا بولي»:

وهن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء:

فنكاح منها: نكاح الناس اليوم؛ يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو بنته، فيؤد بها ثم ينكحها.

ونكاح آخر: كان الرجل يقول لامرأته: إذا طهرت من طمئنتها: أرسلني إلى فلان فاستقيبي منه، ويعتزلها زوجها ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستقيع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد؛ فكان هذا النكاح نكاح الاستيضاع.

ونكاح آخر: يجتمع الرهط ما دون العشرة، فيدخلون على المرأة كلهم بصبيها، فإذا حملت وضعت ومز عليها ليالي بعد أن تضع حملها، أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، تقول لهم: قد عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدن؛ فهو ابنك يا فلان. تسمي من أحبت باسمه - فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل.

ونكاح رابع: يجتمع الناس الكثير؛ فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها، وهن البغايا؛ كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً؛ فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن وضعت حملها، جمعوا

(١) روى مسلم في الجهاد والسير (١٨١٢).

لها ودعوا لهم بالقافة، ثم الحقوا ولدًا بالذي يزون، فالتأط به، ودعي ابنه؛ لا يمتنع من ذلك.

فلما بُيئت محمداً ﷺ بالحق، هدم نكاح الجاهلية كله، إلا نكاح اليوم<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

أكثر الصحابة رواية للحديث:

- ١- أبو هريرة - رضي الله عنه - روى ٥٣٧٤ حديثاً.
- ٢- عائشة - رضي الله عنها - روت ٢٢١٠ أحاديث.
- ٣- أنس بن مالك - رضي الله عنه - روى ٢٢٨٦ حديثاً.
- ٤- عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - روى ٦١٦٠ حديثاً.
- ٥- عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - روى ٢٢٦٣٠ (٢٢) حديثاً.
- ٦- جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - روى ١٥٤٠ حديثاً.
- ٧- أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - روى ١١٧٠ حديثاً.
- ٨- عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - روى ٨٤٨ حديثاً.
- ٩- عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - روى ٧٠٠ حديث.

وبهذا يتبين الفرق العظيم بين ما رواه أبو هريرة وعبد الله بن عمرو، رضي الله عنهما.

والجواب عما قال أبو هريرة: «ما كان أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب ولا أكتب»:

(١) رواه البخاري في النكاح (٥١٢٧).

(٢) كذا ولعله: (١١٣٠).

الجواب عن ذلك: هو أن المعنى على الانقطاع، أي: أن الاستثناء يعود لما بعده، وهو أن عبد الله بن عمرو يكتب وأبوهريرة لا يكتب.

أو يقال: كان أبوهريرة في المدينة والناس يزحلون إليها لطلب الحديث؛ فكان الأخذ عنه أكثر من الأخذ عن عبد الله بن عمرو؛ لأن عبد الله كان أكثر مقامه بمصر والطائف، والرحلة إليهما لطلب الحديث أقل من الرحلة إلى المدينة؛ فقل الأخذ عنه، والله أعلم.

#### فائدة

قال في «المعني» في «كتاب الطلاق» (ص ١١٤ ج ٧) من الطبعة المفردة:

أما التوقف عن الجواب، فليس بقول في المسألة؛ وإنما هو ترك للقول فيها، وتوقف عنها؛ لتعارض الأدلة فيها وإشكالي دليلها. اهـ.

#### فائدة

لقبض المبيع بكيل ونحوه صور:  
الأولى: أن يكيله ونحوه بعد العقد؛ فالتقبض صحيح، وتصرفه فيه بعد ذلك صحيح أيضاً.

الثانية: أن يكون معلوم الكيل قبل العقد للبائع بأن يشاهده كيله قبل العقد، ثم يشتريه؛ فهذا كالصورة الأولى في صحة القبض والتصرف، سواء كاله بعد العقد أم لا.

هذا مقتضى كلام «الإقناع» في «فصل قبض المبيع».

وذكر في آخر «باب السلم»: أنه لا يصح تصرفه فيه. قال م ص في شرحه: «فإنما أن يكون جرى في كل موضع على رواية؛ لأن المسألة ذات روايتين، وإنما أن يكون هذا خاصاً في السلم؛ لأنه أصح، والأول مقتضى كلامه في «تصحیح الفروع»، قال: وظاهر كلام كثير من الأصحاب: لا بد

من كيل ثا. اهـ.

الصورة الثالثة: أن يخبره البائع بكياله ونحوه، من غير أن يشاهده؛ فيصح القبض، ولا يصح التصرف إلا بعد اعتباره بالكيل ونحوه بعد العقد.

ثم إن كان قد صدق البائع في قدره، لم يقبل منه دعوى النقص بعد ذلك، وإن لم يصدقه بل قبضه وسكت، قبلت دعوى النقص:

فإن كان موجوداً بصفته، كيل: فإن وجد ناقصاً أو زائداً ما يتغابن به عادة، فلا أثر لذلك، وإن كان كثيراً بحيث يمتد غيباً، فالزيادة للبائع والنقص عليه.

وإن لم يكن موجوداً، قبل قول القايض في قدره مع يمينه؛ لأنه منكر للزائد.

وهذا حكم دعوى النقص فيما قبض بلا كيل ونحوه؛ بل بتصدق أو سكوت.

فإنما لو قبض ما يستحقه من دين سلم أو غيره، بكيل ونحوه، ثم ادعى غلطاً، لم يقبل؛ قاله الأصحاب.

قال في «الإنصاف»: والوجه الثاني: يقبل إذا ادعى غلطاً ممكناً عرفاً، ثم ذكر من صححه، وقال: والنفس تميل إلى ذلك مع صدقه وأمانته.

#### فائدة

بيح الدين الذي في الذمة جائز بشروط:

أحدها: أن يكون معلوماً. فإن كان مجهولاً، لم يصح إلا على سبيل المصالحة.

الثاني: أن يكون بسعر يومه؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما -



الجواب عن ذلك: هو أن المعنى على الانقطاع، أي: أن الاستثناء يعود لما بعده، وهو أن عبد الله بن عمرو يكتب وأبو هريرة لا يكتب.

أو يقال: كان أبو هريرة في المدينة والناس يرحلون إليها لطلب الحديث؛ فكان الأخذ عنه أكثر من الأخذ عن عبد الله بن عمرو؛ لأن عبد الله كان أكثر مقامه بمصر والطائف، والرحلة إليهما لطلب الحديث أقل من الرحلة إلى المدينة؛ فقل الأخذ عنه، والله أعلم.

#### فائدة

قال في «المغني» في «كتاب الطلاق» (ص ١١ ج ٧) من الطبعة المفردة:

أما التوقف عن الجواب، فليس بقول في المسألة؛ وإنما هو ترك للقول فيها، وتوقف عنها؛ لتعارض الأدلة فيها وإشكال دليلها. اهـ.

#### فائدة

لقبض المبيع بكيل ونحوه صور:  
الأولى: أن يكيله ونحوه بعد العقد؛ فالقبض صحيح، وتصرفه فيه بعد ذلك صحيح أيضاً.

الثانية: أن يكون معلوم الكيل قبل العقد للبائع بأن يشاهد كيله قبل العقد، ثم يشتريه؛ فهذا كالصورة الأولى في صحة القبض والتصرف، سواء كاله بعد العقد أم لا.

هذا مقتضى كلام «الإفناع» في «فصل قبض المبيع».

وذكر في آخر «باب السلم»: أنه لا يصح تصرفه فيه. قال م ص في شرحه: «إما أن يكون جرى في كل موضع على رواية؛ لأن المسألة ذات روايتين، وإما أن يكون هذا خاصاً في السلم؛ لأنه أصيبي، والأول مقتضى كلامه في «تصحیح الفروع»، قال: وظاهر كلام كثير من الأصحاب: لا بد

من كيل ثان. اهـ.

الصورة الثالثة: أن يخبره البائع بكيله ونحوه، من غير أن يشاهده؛ فيصح القبض، ولا يصح التصرف إلا بعد اعتباره بالكيل ونحوه بعد العقد.

ثم إن كان قد صدق البائع في قدره، لم تقبل منه دعوى النقص بعد ذلك، وإن لم يصدقه بل قبضه وسكت، قبلت دعوى النقص:

فإن كان موجوداً بصفته، كيل: فإن وجد ناقصاً أو زائداً ما يتغابن به عادة، فلا أثر لذلك، وإن كان كثيراً بحيث يعد غيباً، فالزيادة للبائع، والنقص عليه.

وإن لم يكن موجوداً، قبل قول القايض في قدره مع يمينه؛ لأنه منكر للزائد.

وهذا حكم دعوى النقص فيما قبض بلا كيل ونحوه؛ بل بتصدق أو سكوت.

فأما لو قبض ما يستحقه من دين سلم أو غيره، بكيل ونحوه، ثم ادعى غلطاً، لم يقبل؛ قاله الأصحاب.

قال في «الإنصاف»: والوجه الثاني: يقبل إذا ادعى غلطاً ممكناً عرفاً، ثم ذكر من صححه، وقال: والنفس تميل إلى ذلك مع صدقه وأمانته.

#### فائدة

بيح الدين الذي في الذمة جائز بشروط:

أحدها: أن يكون معلوماً. فإن كان مجهولاً، لم يصح إلا على سبيل المصالحة.

الثاني: أن يكون بسعر يومه؛ لحديث ابن عمر - رضي الله عنهما -

«كان نبيح الإبل بالبيع بالدراهم، فتأخذ عنها الدنانير، وبالدنانير فتأخذ عنها الدراهم؛ فسألنا رسول الله ﷺ؟ فقال: لا بأس أن تأخذَ بِسَعْرِ يَوْمِهَا ما لم تنفُقا وبينكما شيء»<sup>(١)</sup>. ولأنه لو باعه بأكثر، لكان من الربح فيما لم يضمن، وقد نهى عنه النبي ﷺ؛ وعلى هذا: فلو باعه بأقل من سعر يومه، فالظاهر الجواز، وصريح به شيخ الإسلام.

الثالث: أن يكون لمن هو عليه؛ فإن كان لغير من هو عليه، لم يصح. هذا المذهب، وعلوه: بأنه غير قادر على تسليمه؛ أشبه ببيع الأبق.

وعن أحمد رواية ثانية: بجواز بيعه لغير من هو عليه؛ اختارها الشيخ تقي الدين. قلت: وهو الصواب بشرط أن يكون من عليه الدَّيْن غنيًا بأدلاً، وأن لا يبيعه بما يباع به نسيئة.

ثم إذا قلنا بصحة ذلك، وتعدّل أخذه من المدين، فإنَّ للمشتري النسخ قياساً على قولهم فيمن باع مخصوياً لمن يظن قدرته على أخذه، ثم تعدّل.

الرابع: قبض الموضع بمجلس العقد إن بيع بما لا يباع به نسيئة؛ لما تقدّم في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فإنَّ بيع بما يباع به نسيئة: فإن كان معين؛ ك: بعتك ما في ذمتك بهذا الثوب، جاز التفريق قبل القبض، وإن كان بغير معين ك: بعتك ما في ذمتك من البرّ بعشرة دراهم، حرّم التفريق قبل القبض؛ على المشهور من المذهب، والصواب جوازه.

الخامس: أن لا يبيعه بمؤجل، فإن باعه بمؤجل، فحرام باطل؛ لأنه بيع دين بدين، ولأنه يتخذ حيلة على قلب الدين المحكوم.

(١) ذكره ابن القيم في تعليقاته على مسند أبي داود الحديث برقم (٣٤٦٨)، وقال: قد ثبت عن ابن عمر...

السادس: أن لا يكون دين سَلَم، فإن كان دين سلم، حرّم بيعه على من هو عليه وعلى غيره.

وأجاز الشيخ تقي الدين بيعه لمن هو عليه ولغيره، وهو الصواب؛ إذ لا دليل على الفرق بين دين السَلَم وغيره، والله أعلم.

السابع: أن لا يكون الدَّيْن ثمنًا لمبيع، ثم يعتاض عنه بما لا يباع به نسيئة؛ مثل أن يكون الدَّيْن ثمن بُز، فيعتاض عنه شعيراً أو غيره من المكيلات؛ فلا يجوز؛ لئلا يتخذ حيلة على بيع الربوي نسيئة بما لا يباع به نسيئة؛ هذا هو المذهب.

واختار الموقف: الجواز إذا لم يكن حيلة.

واختار الشيخ تقي الدين: الجواز إذا كان ثَمَّ حاجة؛ وإلا فلا.

الثامن: أن يكون الدَّيْن مستقراً؛ كقرض، وثمن مبيع، ونحوه، فإن كان غير مستقر؛ كدَّيْن الكتابة، والأجرة التي لم يستوف نفقها، لم يصح بيعه؛ لعدم تمام الملك، وقد يستقر وقد لا يستقر.

التاسع: أن لا يكون رأس مال سَلَم، مثل أن يفسح عقد السلم، فيبيع رأس ماله على المسلم إليه؛ فلا يصح؛ على المشهور من المذهب، والصواب: الجواز؛ كما تقدّم في دين السلم وأولى.

#### فائدة

ذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا قَوْمُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية: [١٩٦]، عن سعيد بن جبيرة؛ أن قوله ﷺ لأم هاني: «عمره في رمضان تعدل حجة معي»<sup>(١)</sup>، إنما هو من خصائص أم هاني. اهـ. والصواب: أنه عام؛ لكن في رواية هذا الحديث الشك هل قال: تعدل حجة، أو تعدل

(١) رواه البخاري في الحج (١٨٦٣)، ومسلم في الحج (١٢٥٦).

«كنا نبيع الإبل بالبيع بالدراهم، فتأخذ عنها الدنانير، وبالدنانير فتأخذ عنها الدراهم؛ فسألنا رسول الله ﷺ؟ فقال: لا بأس أن تأخذ بيسعير يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء»<sup>(١)</sup>. ولأنه لو باعه بأكثر، لكان من الربح فيما لم يضمن، وقد نهى عنه النبي ﷺ؛ وعلى هذا: فلو باعه بأقل من سعر يومه، فالظاهر الجواز، وصرح به شيخ الإسلام.

الثالث: أن يكون لمن هو عليه؛ فإن كان لغير من هو عليه، لم يصح. هذا المذهب، وعلّله: بأنه غير قادر على تسليمه؛ أشبه ببيع الآبق.

وعن أحمد رواية ثانية: بجواز بيعه لغير من هو عليه؛ اختارها الشيخ تقي الدين. قلت: وهو الصواب بشرط أن يكون من عليه الدائن غنياً بأدلاً، وأن لا يبيعه بما يباع به نسيئة.

ثم إذا قلنا بصحة ذلك، وتعدّر أخذه من المدين، فإن للمشتري الفسخ قياساً على قولهم فيمن باع مغضوباً لمن يظن قدرته على أخذه، ثم تعدّر.

الرابع: قبض العوض بمجلس العقد إن بيع بما لا يباع به نسيئة؛ لما تقدّم في حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - فإن بيع بما يباع به نسيئة: فإن كان بمعين؛ ك: بعثك ما في ذمتك بهذا الثوب، جاز التفريق قبل القبض، وإن كان بغير معين ك: بعثك ما في ذمتك من البرّ بعشرة دراهم، حرّم التفريق قبل القبض؛ على المشهور من المذهب، والصواب جوازه.

الخامس: أن لا يبيعه بمؤجل، فإن باعه بمؤجل، فحرام باطل؛ لأنه بيع دين بدين، ولأنه يتخذ حيلة على قلب الدين المحرّم.

(١) فذكر ابن القيم في تعليقاته على مسند أبي داود الحديث برقم (٣٤٦٨)، وقال: قد ثبت عن ابن عمر...

السادس: أن لا يكون دين سَلَم، فإن كان دين سلم، حرّم بيعه على من هو عليه وعلى غيره.

وأجاز الشيخ تقي الدين بيعه لمن هو عليه ولغيره، وهو الصواب؛ إذ لا دليل على الفرق بين دين السَلَم وغيره، والله أعلم.

السابع: أن لا يكون الدائن ثمناً لمبيع، ثم يعتاض عنه بما لا يباع به نسيئة؛ مثل أن يكون الدائن ثمن برّ، فيعتاض عنه شعيراً أو غيره من المكيلات؛ فلا يجوز؛ لئلا يتخذ حيلة على بيع الربوي نسيئة بما لا يباع به نسيئة؛ هذا هو المذهب.

واختار الموقن: الجواز إذا لم يكن حيلة.

واختار الشيخ تقي الدين: الجواز إذا كان ثمن حاجة؛ وإلا فلا.

الثامن: أن يكون الدائن مستقراً؛ كقرض، وثمن مبيع، ونحوه، فإن كان غير مستقر؛ كدين الكتابة، والأجرة التي لم يستوف نفعها، لم يصح بيعه؛ لعدم تمام الملك، وقد يستقر وقد لا يستقر.

التاسع: أن لا يكون رأس مال سَلَم، مثل أن يفسح عقد السلم، فيبيع رأس ماله على المسلم إليه؛ فلا يصح؛ على المشهور من المذهب، والصواب: الجواز؛ كما تقدّم في دين السلم وأولى.

#### فائدة

ذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ﴾<sup>(١)</sup>، عن سعيد بن جبّير: أن قوله ﷺ لأم هاني: «عمره في رمضان تعدل حجة معي»<sup>(٢)</sup>، إنما هو من خصائص أم هاني. اهـ. والصواب: أنه عام؛ لكن في رواية هذا الحديث الشك هل قال: تعدل حجة، أو تعدل عام؟

(١) رواه البخاري في الحج (١٨٦٣)، ومسلم في الحج (١٢٥٦).

حجة معي؟

#### فائدة

لم أجد للأصحاب كلاماً في تضمين الجاني منفعة المجني عليه مدة احتياسه بالجنابة، والذي تقتضيه القواعد أن يقال: لا يخلو إما أن تكون الجنابة خطأ، أو عمداً:

فإن كانت خطأ، لم يلزم الجاني سوى مقتضى جنابته، وهو ما يجب فيها من دية مقدرة أو حكومة؛ وذلك لأن المخطيء مغفوع عنه، وليس منه قصد مُحَرَّم حتى نقول: إنه ظالمٌ معتدٍ يجب تضمينه، فما وقع منه أمرٌ كونه غالباً ليس باختياره؛ فلا ينسب إليه؛ ولذلك جعل النبي ﷺ أكل الصائم الناسي وشربة غير منسوب إليه في قوله: «مَنْ لَيْسَ بِهِ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَكَيْفَ صُومَهُ؟ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(١)</sup>. والمخطيء بمعناه؛ فالمصيبة في الخطأ كما أنها على المجني عليه، فهي أيضاً على الجاني؛ فهو يكرهها ويبغضها ولا يريد لها.

وإنما إن كانت الجنابة عمداً؛ فهذه إن أوجب قصاصاً أو دية مقدرة أو حكومة، فليس فيها سوى ما توجب الجنابة، ولا يضمر الجاني سوى ذلك؛ لأن الشارع أوجب ذلك في مقابلة ما فات من عضو أو منفعة؛ ولذلك لا فرق بين أن تكون الجنابة في زمن تقدم من أول عمر المجني عليه، أو متأخرة في آخر عمره، ولو كان الشارع ينظر إلى المنفعة التي فاتت وتعلقت، لكان هناك فرق بين تقدم الجنابة وتأخرها.

وأما إذا لم توجب الجنابة شيئاً لا قصاصاً ولا دية مقدرة ولا حكومة، فلا يخلو:

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّوْمِ (١٩٣٣)، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّيَامِ (١١٥٥).

إمّا أن يكون قصد تعطيل المجني عليه وحسبه عن العمل؛ مثل أن يكون تكلم بكلام يفهم منه ذلك، بأن يقول: لأعطل هذا الرجل عن عمله حتى لا يزاحمنا في العمل ونحو ذلك، فهذا لا ريب في تضمينه المنفعة. وقد نص أصحاب على أن من حبس حراً عن العمل، ضمن منفعته. وأما إن لم يظهر منه قصد تعطيل المجني عليه عن العمل، فهذا في تضمينه تردد، والأقوى أنه يضمر إياها؛ لأن فعله ظلم وعدوان غير مأذون فيه، وما ترتب علي غير المأذون فهو مضمون.

#### فائدة

قولهم: فيه نظر، أقوى من قولهم: فيه شيء. ومعنى الأول: أنه يحتاج لإعادة النظر فيه؛ ليخرج منه الفاسد؛ ولذلك لا يقال فيما قطع بصحته أو فساده، فإن قيل فيما قطع بصحته، كان مكابرة ومعاندة، وإن قيل فيما يقطع بفساده، كان محاباة للخصم. ومعنى الثاني (أي: قول «فيه شيء»): أنه يحتاج لإعادة النظر فيما ظهر للمتكلم؛ لكنه لم يقطع به. اهـ. من هامش نسخة خطية من «شرح الزاد».

#### فائدة

الفرق بين السارق، والمنتهب، والمختلس، والغاصب: أن الأول: لا يظهر نفسه لافي أول الأمر ولا في آخره. الثاني: يظهر نفسه أولاً وآخر؛ لكنه لا يأخذ الشيء قهراً بل خطأً. والثالث: كالثاني؛ إلا أنه يُنقضي نفسه في أول الأمر. والرابع: كالثاني؛ إلا أنه يأخذ الشيء قهراً.

#### فائدة

من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ص ١٥٥ ج ٣٠): أن الناس يطلبون الحكر قسطاً لا يطلبون جميعته من البائع.

حجة معي؟

#### فائدة

لم أجد للأصحاب كلاماً في تضمين الجاني منفعة المجني عليه مدة احتباسه بالجنائية، والذي تقتضيه القواعد أن يقال: لا يخلو إثم أن تكون الجنائية خطأ، أو عمداً:

فإن كانت خطأ، لم يلزم الجاني سوى مقتضى جنائته، وهو ما يجب فيها من دية مقدرة أو حكومة؛ وذلك لأن المخطيء معفو عنه، وليس منه قصد مُتَعَمَّد حتى نقول: إنه ظالمٌ معتدٌ يجب تضمينه، فما وقع منه أمرٌ كونيٌّ غالبٌ ليس باختياره؛ فلا ينسب إليه؛ ولذلك جعل النبي ﷺ أكل الصائم الناسي وشربه غير منسوب إليه في قوله: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْسَ صَوْمُهُ؛ فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ»<sup>(١)</sup>. والمخطيء بمعناه؛ فالعصية في الخطأ كما أنها على المجني عليه، فهي أيضاً على الجاني؛ فهو يكرهها ويبغضها ولا يريدّها.

وإنما إن كانت الجنائية عمداً؛ فهذه إن أوجب قصاصاً أو دية مقدرة أو حكومة، فليس فيها سوى ما توجب الجنائية، ولا يضمّن الجاني سوى ذلك؛ لأن الشارع أوجب ذلك في مقابلة ما فات من عضو أو منفعة؛ ولذلك لا فرق بين أن تكون الجنائية في زمن متقدم من أول عمر المجني عليه، أو متأخرة في آخر عمره، ولو كان الشارع ينظر إلى المنفعة التي فاتت وتطلعت، لكان هناك فرق بين تقدم الجنائية وتأخرها.

وأما إذا لم توجب الجنائية شيئاً لا قصاصاً ولا دية مقدرة ولا حكومة، فلا يخلو:

(١) رواه البخاري في الصوم (١٩٣٣)، ومسلم في الصيام (١١٥٥).

إنما أن يكون قصد تعطيل المجني عليه وحسبه عن العمل؛ مثل أن يكون تكلم بكلام يفهم منه ذلك، بأن يقول: لأعطلك هذا الرجل عن عمله حتى لا يزاحمنا في العمل ونحو ذلك، فهذا لا ريب في تضمينه المنفعة. وقد نصّ الأصحاب على أن من حبس حراً عن العمل، حُبِنَ منفعته.

وأما إن لم يظهر منه قصد تعطيل المجني عليه عن العمل، فهذا في تضمينه تردّد، والأقوى أنه يضمّن إياها؛ لأن فعله ظلم وعدوان غير مأذون فيه، وما ترتّب علي غير المأذون فهو مضمون.

#### فائدة

قولهم: فيه نظر، أقوى من قولهم: فيه شيء.

ومعنى الأول: أنه يحتاج لإعادة النظر فيه؛ ليخرج منه الفاسد؛ ولذلك لا يقال فيما قطع بصحته أو فساده، فإن قيل فيما قطع بصحته، كان مكابرة ومعاودة، وإن قيل فيما يقطع بفساده، كان محاباة للمخضم.

ومعنى الثاني (أي: قول فيه شيء): أنه يحتاج لإعادة النظر فيما ظهر للمتكلّم؛ لكأنه لم يقطع به. اهـ. من هامش نسخة خطية من «شرح الزاد».

#### فائدة

الفرق بين السارق، والمنتهب، والمختلس، والغاصب:

أن الأول: لا يُظهِر نفسه لا في أول الأمر ولا في آخره.

الثاني: يُظهِر نفسه أولاً وآخرأ؛ لكنه لا يأخذ الشيء قهراً بل خطأً.

والثالث: كالثاني؛ إلا أنه يُخفي نفسه في أول الأمر.

والرابع: كالثاني؛ إلا أنه يأخذ الشيء قهراً.

#### فائدة

من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ص ١٥٥ ج ٣٠): أنَّ الناس يطلبون الحكر قسماً لا يطلبون جميعه من البائع.

وفي (ص ١٥٦ - ١٥٧) كما يفرقون في الأرض المحتكرة إذا بيعت أو ورثت؛ فإنَّ الحكر يكون على المشتري والوارث، وليس لهم أخذُهُ من البائع في أظهر قولَيْهم.

#### فائدة

تعليل الأحكام بالخلاف علة باطلة في الأمر نفسه؛ فإنَّ الخلاف ليس من الصفات التي يعلَن الشارعُ بها الأحكام في الأمر نفسه؛ فإنَّ ذلك وصفٌ حادث بعد النبي ﷺ، ولكن يسلكه من لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في الأمر نفسه لطلب الاحتياط. اهـ. من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ص ٢٨١ مع ٢٢٣).

#### فائدة

إذا قال: وقف على أولادي ثم أولادهم، دخل أولاده الموجودون حين الوقف ولو حملاً، دون من يحدث بعد. هذا هو الذي في «المتن»، ويدخل أولادُ بنه مطلقاً، وظاهر كلامهم: حتى أولاد من تجدد من أبنائه.

فعلى هذا: يكون أولاد الأبناء الحادثين مستحقين دون آبائهم، وصرح في «الغاية»: بأنه لا يستحق إلا أولاد الأبناء الموجودين حين الوقف.

ولكن الأول ظاهر كلامهم؛ ويؤيده قولهم - فيمن له ثلاثة بنين، فقال: هذا وقف على ولد فلان وفلان، وعلى ولد ولدي - كان الوقف على المسبيين وأولادهم وأولاد الثالث.

هذا؛ ومسئ في «الإقناع» على أنَّ أولاده الحادثين يدخلون كالموجودين حين الوقف، وكأولاد البنين، وهو الصواب بلا ريب؛ وعلى هذا: فلا إشكال.

#### فائدة

عن سليمان بن صرد رضي الله عنه - قال: كنتُ جالساً مع النبي ﷺ، ورجلان يسيران وأحدهما قد أحمرَّ وجهه، وانتفخت أوداجه، فقال رسول الله ﷺ: «إني لأعلمُ كلمة لو قالها لذهبَ عنه ما يجد، لو قال: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، ذهبَ عنه ما يجد، فقالوا له: إنَّ النبي ﷺ قال: تعوذُ بالله من الشيطان الرجيم»؛ متفق عليه<sup>(١)</sup>.

يستفاد من هذا الحديث: جوازُ نقلِ الحديث بالمعنى.

#### فائدة

ذكر في «فتح الباري» الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة (ص ١٤٢ ج ٢)، من الطبعة الجديدة في «باب من جلسَ ينتظرُ الصلاة، وفضل المساجد»؛ فذكر حديث أبي هريرة: «سبعة يظلمهم الله في ظله»<sup>(٢)</sup>، وزاد: «من نظر معسراً أو وضع عنه...»؛ رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وإطلاق الغازی: رواه ابن جبرّان وغيره.

وعزَّ المجهاد والمكاتب، وإرفاد الغارم: رواه أحمد، والحاكم.

والتاجر الصدوق: رواه البوخي في «شرح السنة»، وأبو القاسم التيمي.

وتحسين الخلق: أخرجه الطبراني بإسناد ضعيف.

ثم ذكر أنه تتبع الأحاديث، فجَمَعَ ثمانية وعشرين؛ لكن في أسانيدها ضعف، والله أعلم.

وانظر (ص ١٢٩) في السابقين إلى ظلِّ الله يوم القيامة.

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣٢٨٢)، ومسلم في البر والصلة والآداب (٢٦١٠).

(٢) رواه البخاري في الآذان (٦٦٠).

(٣) رواه مسلم في الزهد والرقائق (٣٠١٤).

وفي (ص ١٥٦ - ١٥٧) كما يفرقون في الأرض المحنكة إذا بيعت أو ورثت؛ فإنَّ الحكر يكونُ على المشتري والوارث، وليس لهم أخذُه من البائع في أظهر قولَيْهم.

#### فائدة

تعليلُ الأحكام بالخلافِ علةٌ باطلة في الأمر نفسه؛ فإنَّ الخلاف ليس من الصفات التي يعلّقُ الشارعُ بها الأحكامُ في الأمر نفسه؛ فإنَّ ذلك وصفٌ حادث بعد النبي ﷺ، ولكن يسلكه مَنْ لم يكن عالماً بالأدلة الشرعية في الأمر نفسه لطلب الاحتياط. اهـ. من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (ص ٢٨١ مج ٢٣).

#### فائدة

إذا قال: وقف على أولادي ثُمَّ أولادهم، دخل أولاده الموجودون حين الوقف ولو حملاً، دون من يحدث بعد. هذا هو الذي في «المتنبي»، ويدخل أولادُ بنه مطلقاً، وظاهرُ كلامهم: حتى أولاد من تجدد من أبنائه.

فعلى هذا: يكونُ أولادُ الأبناء الحادِثين مستحقين دون آبائهم، وصرّح في «الغاية»: بأنّه لا يستحقُّ إلا أولادُ الأبناء الموجودين حين الوقف.

ولكنَّ الأولَ ظاهرُ كلامهم؛ ويؤيِّده: قولهم - فيمن له ثلاثة بنين، فقال: هذا وقفٌ على وَلَدَيْ فلانٍ وفلان، وعلى ولدٍ ولدي -: كان الوقفُ على المسبَّين وأولادهما وأولادِ الثالث.

هذا؛ ومثلى في «الإقناع» على أنَّ أولاده الحادِثين يدخلون كالموجودين حين الوقف، وكأولاد البنين، وهو الصواب بلا ريب؛ وعلى هذا: فلا إشكال.

#### فائدة

عن سليمان بن صُرَد - رضي الله عنه - قال: كنتُ جالساً مع النبي ﷺ، ورجلان يَسْتَبَيَانِ وأحدُهُمَا قد احمرَّت وجهُهُ، وانتضخت أوداجه، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنِّي لأَعْلَمُ كلمةً لو قالها لَنَكَبَ عنه ما يجد، لو قال: أعوذُ بالله من الشيطان الرجيم، ذكَبَ عنه ما يجد، فقالوا له: إِنَّ النبي ﷺ قال: تعوَّذُ بالله من الشيطان الرجيم»؛ متفق عليه<sup>(١)</sup>.

يستفاد من هذا الحديث: جوازُ نقلِ الحديث بالمعنى.

#### فائدة

ذَكَرَ في «فتح الباري» الذين يظلمهم الله في ظُلْمه يوم القيامة (ص ١٤٢ ج ٢)، من الطليعة الجديدة في «باب مَنْ جَلَسَ يَنْتَظِرُ الصلاةَ، وفضل المساجد»؛ فذكر حديثَ أبي هريرة: «سبعةٌ يظلمهم الله في ظُلْمه»<sup>(٢)</sup>، وزاد: «مَنْ نَظَرَ مَعْسُراً أو وَضَعَ عنه...»<sup>(٣)</sup>، رواه مسلم.

وإِظْلَالُ الغازي: رواه ابن حِبَّانَ وغيره.

وعَوَّنَ المجاهد والمكاتب، وإرفادُ الغارم: رواه أحمد، والحاكم. والتاجرُ الصدوق: رواه البغوي في «شرح السنة»، وأبو القاسم التيمي.

وتحسينُ الخلق: أخرجه الطبراني بإسناد ضعيف.

ثم ذَكَرَ أَنَّهُ تَبَيَّنَ الأحاديثُ، فجمَعَ ثمانية وعشرين؛ لكن في أسانيدِها ضعف، والله أعلم.

وانظر (ص ١٢٩) في السابقين إلى ظُلْمِ الله يوم القيامة.

(١) رواه البخاري في بدء الخلق (٣٢٨٢)، ومسلم في البر والصلة والآداب (٢٦١٠).

(٢) رواه البخاري في الأذان (٦٦٠).

(٣) رواه مسلم في الزهد والرقائق (٣٠١٤).

وفي (ص ٢٥٣ ج ٢) من «دليل الفالحين»، شرح الرياض «أن السخاويّ أوصلهم إلى (٨٠)»، وذكر في ذلك تظّماً.

#### فائدة

إذا تَمَّت القسمة، لَزِمَتْ بواحد من أمور ثلاثة:  
الأول: أن تكون بقسام من الحاكم، فنلزم بالقرعة.  
الثاني: إذا تقاسموا بأنفسهم، أو يقاسم نصيبه، ثم اقترعوا، لَزِمَتْ بالقرعة.  
الثالث: إذا خيّر أحدهما الآخر، فنلزم براضاهما ونفرضهما؛ هذا في قسمة الإيجاب.

أما في قسمة التراضي: فلا نلزم إلا بالتفرق من المجلس، أو بأن يتقاسما على أن لا خيار، أو يُشَقِّطاه بعد القسمة؛ لأنها بيع.  
هذا مقتضى كلامهم في «البيع»، لكن ذكر في «شرح المنتهى» أن هذا لعله ما لم يكن ثم قاسم، فإن كان ثم قاسم، لَزِمَتْ بمجرد القرعة، والله أعلم.

#### فائدة

القسمة نوعان:  
قسمة أعيان، وقسمة منافع، وتسمى مهايأة، وهذه جائزة لا لازمة، فلو رجع أحدهما قبل استيفاء نوبته، فله ذلك، وبعده يُعطى شريكه نصيبه من أجرة المثل زمن انتفاعه بها؛ هذا المذهب.  
واختار في «المحرر»: لزومها إن تعاقدا مدة معلومة.  
قال الشيخ تقي الدين: إذا رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته، لم تنسخ

حتى يستوفي كل واحد حقه.

#### فائدة

المقسوم ثلاثة أنواع:

تارة: يمكن قسمه بالأجزاء إذا تساوت؛ كالمكيلات ونحوها من جنس واحد.  
وتارة: بالتعديل إن لم تتساو؛ فيجعل الردى أكثر من الجيد بقدر القيمة.  
وتارة: بالرد بأن يجعل على صاحب الجيد دراهم.  
والأولان قسمة إيجاب، والثالث قسمة تراض.

#### فائدة

قال في «الإنصاف» (ص ١٣٧ ج ٦): لو غرس المشتري من الغاصب، ولم يعلم بالحال، فللمالك قلعه مجاناً، والمنصوص: أنه يملكه بالقيمة، ولا يقلع مجاناً.  
قال ابن رجب في (القاعدة ٩٣): فجعل المغرور كالمأذون له، فيدفع صاحب الأرض القيمة للمشتري، وفوق أحمد بينه وبين من غرس في أرض غيره.

وفي (ص ١٤٦) منه: إذا فعل بالمغصوب ما يغيره؛ كجعل الطين لبناً، فالمذهب: أن الزيادة للمالك، وعنه: يكون الغاصب شريكاً في الزيادة؛ اختاره الشيخ تقي الدين؛ قاله في «الفائق».  
وفي (ص ١٥٠) منه: وإن غصب حباً فزرعه، أو ييضاً فصار فراخاً، أو نوى؛ فصار غراساً، ردّه ولا شيء له، ويتخرج فيها مثل التي قبلها؛ فيكون شريكاً في الزيادة كالتي قبلها.



وفي (ص ٢٥٣ ج ٢) من «دليل الفالحين» شرح الرياض أن السخاوي أوصاهم إلى (٨٠)، وذكر في ذلك نظاماً.

#### فائدة

إذا تفتت القسمة، لزمّت بواحد من أمور ثلاثة :  
الأول : أن تكون بقاسم من الحاكم، فنلزم بالقرعة.  
الثاني : إذا تقاسموا بأنفسهم، أو بقاسم نصيبه، ثم اقترعوا، لزمّت بالقرعة.

الثالث : إذا خيّر أحدهما الآخر؛ فنلزم برضاهما وتفرقهما؛ هذا في قسمة الإيجاب.

أما في قسمة التراضي: فلا نلزم إلا بالتفرق من المجلس، أو بأن يتقاسما على أن لا خيار، أو يُسقطاه بعد القسمة؛ لأنها بيع.

هذا مقتضى كلامهم في «البيع»، لكن ذكر في «شرح المنتهى» أن هذا لعله ما لم يكن ثم قاسم، فإن كان ثم قاسم، لزمّت بمجرّد القرعة، والله أعلم.

#### فائدة

القسمة نوعان :

قسمة أعيان، وقسمة منافع، وتسعى مهابة، وهذه جائزة لا لازمة، فلو رجع أحدهما قبل استيفاء نوبته، فله ذلك، وبعده يُعطى شريكه نصيبه من أجره المثل زمن انتفاعه بها؛ هذا المذهب.

واختار في «المحرر» : لزومها إن تعاقدا مدة معلومة.

قال الشيخ تقي الدين : إذا رجع أحدهما بعد استيفاء نوبته، لم تنسخ

حتى يستوفي كلّ واحد حقه.

#### فائدة

المقسوم ثلاثة أنواع :

قارة : يمكن قسمه بالأجزاء إذا تساوت؛ كالمكيلات ونحوها من جنس واحد.

وثارة : بالتعديل إن لم تتساو؛ فيجعل الردى أكثر من الجيد بقدر القيمة.

وثارة : بالرد بأن يجعل على صاحب الجيد دراهم.

والأولان قسمة إيجاب، والثالث قسمة تراض.

#### فائدة

قال في «الإنصاف» (ص ١٣٧ ج ٦) : لو غرس المشتري من الغاصب، ولم يعلم بالحال، فللمالك قلعه متجانباً، والمنصوص : أنه يتملكه بالقيمة، ولا يقلع مجاناً.

قال ابن رجب في (القاعدة ٩٣) : فجعل المغرور كالمأذون له، فيدفع صاحب الأرض القيمة للمشتري، وفوق أحمد بينه وبين من غرس في أرض غيره.

وفي (ص ١٤٦) منه : إذا فعل بالمغصوب ما يغيره؛ كجعل الطين لبناً، فالمدّعي : أن الزيادة للمالك، وعنه : يكون الغاصب شريكاً في الزيادة؛ اختاره الشيخ تقي الدين؛ قاله في «الفائق».

وفي (ص ١٥٠) منه : وإن غصب حباً فزرعه، أو بيضاً فصار فراخاً، أو نوى؛ فصار غراساً، ردة ولا شيء له، ويتخرج فيها مثل التي قبلها؛ فيكون شريكاً في الزيادة التي قبلها.

وفي القاعدة (٨١) (ص ١٥٨) ذكر كلام أحمد في رواية أبي طالب، إذا اشترى غنماً فنشئ ثم استحقت، فالنماء له، قال شيخ الإسلام: وهذا يُعْمُ المنفصل والمتصل.

قلت: وقد نص أحمد على الرجوع بقيمة النماء المتصل. اهـ.

#### فائدة

قال في «شرح المفردات» (ص ١٦٨ - ١٦٩): وكذلك لو أقرضه نقداً أو فلوساً، فحرم السلطان المعاملة بذلك، فردّه المقرض، لم يلزم المقرض قبوله، ولو كان باقياً بعينه، وله الطلب بقيمة ذلك يوم القرض، وتكون من غير جنس النقد إن أفضى إلى ربا الفضل، فإن كان دراهم، أعطي عنها دنائير، وبالعكس. اهـ.

وفي «شرح الإقناع» (ص ١٣٨ ج ٢)، عن الشيخ تقي الدين: أنَّ الضابط في ذلك هو أنَّ الذئب الذي في الذمة كان ثمناً، فصار غير ثمن. اهـ.

وفي هذا دليل على أن العملة التي كانت معروفة بين الناس سابقاً وهي الريال الفرنسي: أنَّ الواجب قيمتها وقت القرض على المذهب، أو وقت التحريم على القول الثاني الذي هو الصواب.

#### فائدة

إجراء العملية لإخراج الجنين:

هذه المسألة لا تخلو من أربعة أحوال:

الأولى: أن تكون الأم حية، والجنين حياً، فلا يجوز إجراء العملية إلا عند الحاجة؛ كتعشُر الولادة ونحوها؛ وذلك لأنَّ إجراء العملية بلا حاجة غير جائز؛ فإنَّ البلد أمانة عند العبد يجب عليه مراعاته، وأن لا يتصرف فيه بما يُخسِر عليه منه، إلا إذا كان ذلك لمصلحة أكبر، وأيضاً: ربَّما يكون في إجراء العملية ضررٌ على الجنين.

الحال الثانية: أن تكون الأم ميتة، والجنين ميتاً؛ فلا يجوز إجراء العملية أيضاً لعدم الحاجة إلى ذلك.

الحال الثالثة: أن تكون الأم حية، والجنين ميتاً؛ فيجوز إجراء العملية لإخراجه؛ لأنَّ الظاهر - والله أعلم - أنَّ مثل هذا لا يكاد يخرج إلا بالعملية، لكن متى خيف على الأم من ذلك، فإنه لا يجوز إجراء العملية لها؛ لأنَّ خوف المفسدة يمنع من فعل مالا مصلحة فيه، نعم لو قدر أن احتمال الضرر عليها ضعيف، وأنَّ بقاء الجنين في بطنها قد يستمر، فلا بأس بالعملية؛ لأنَّ بقاء الجنين في بطنها يمنع الحمل.

الحال الرابعة: أن تكون الأم ميتة، والجنين حياً؛ فقد ذكر أصحابنا في هذه المسألة: أنه يحرم شئ بطنها لإخراجه، وعلموا ذلك: بأنه مُثْلَةٌ وهتك لحرمته متيقنة لإبقاء حياة موهومة، إلا إذا كان خرج بعضه فيشئ لإخراج باقيه، قالوا: وإذا كان لم يخرج منه شيء، فإنَّ القوالب تسطو عليه فتخرجه.

وقد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» (ص ١٣٤ ج ٣) أنَّ أحمد ذكر له قول سفيان في امرأة ماتت وفي بطنها ولدٌ يتحرك: ما أرى بأساً أن يُسَقَّ بطنها. قال أحمد: «بسن والله ما قال!» يردُّ ذلك - سبحانه الله بس ما قال. اهـ.

قلت: وتعليل الأصحاب بأنه مُثْلَةٌ يقتضي إباحته في مثل يومنا هذا؛ فإنَّ العملية ليست مُثْلَةً؛ وعلى هذا: فالصواب قول سفيان أنه يُسَقَّ بطنها وجوباً إن ظنت سلامته، واستحباً إن احتمل، وإباحة مع ضعف ظن السلامة؛ وذلك من وجوه:

وفي القاعدة (٨١) (ص ١٥٨) ذكر كلام أحمد في رواية أبي طالب، إذا اشترى غنماً فتمت ثم استحققت، فالنماء له، قال شيخ الإسلام: وهذا يعم المنفصل والمنصل.

قلت: وقد نص أحمد على الرجوع بقيمة النماء المنصل. اهـ.

#### فائدة

قال في «شرح المفردات» (ص ١٦٨ - ١٦٩): وكذلك لو أقرضه بقدر أو فلو ساء، فحرم السلطان المعاملة بذلك، فردّه المقرض، لم يلزم المقرض قبوله، ولو كان باقياً بعينه، وله الطلب بقيمة ذلك يوم القرض، وتكون من غير جنس النقد إن أفضى إلى ربا الفضل، فإن كان دراهم، أعطى عنها دنانير، وبالعكس. اهـ.

وفي «شرح الإقناع» (ص ١٣٨ ج ٢)، عن الشيخ تقي الدين: أن الضابط في ذلك هو أن الدين الذي في الذمة كان ثمتاً، فصار غير ثمت. اهـ.

وفي هذا دليل على أن العملة التي كانت معروفة بين الناس سابقاً وهي الريال الفرنسي: أن الواجب قيمتها وقت القرض على المذهب، أو وقت التحريم على القول الثاني الذي هو الصواب.

#### فائدة

إجراء العملية لإخراج الجنين:

هذه المسألة لا تخلو من أربعة أحوال:

الأولى: أن تكون الأم حية، والجنين حياً، فلا يجوز إجراء العملية إلا عند الحاجة؛ كتعشّر الولادة ونحوها؛ وذلك لأن إجراء العملية بلا حاجة غير جائز؛ فإن البدن أمانة عند العبد يجب عليه مراعاته، وأن لا يتصرف فيه بما يخشى عليه منه، إلا إذا كان ذلك لمصلحة أكبر، وأيضاً: ربما يكون في إجراء العملية ضرر على الجنين.

الحال الثانية: أن تكون الأم ميتة، والجنين ميتاً؛ فلا يجوز إجراء العملية أيضاً لعدم الحاجة إلى ذلك.

الحال الثالثة: أن تكون الأم حية، والجنين ميتاً؛ فيجوز إجراء العملية لإخراجه؛ لأن الظاهر - والله أعلم - أن مثل هذا لا يكاد يخرج إلا بالعملية، لكن متى خيف على الأم من ذلك، فإنه لا يجوز إجراء العملية لها؛ لأن خوف التفسد يمنع من فعل ما لا مصلحة فيه، نعم لو قدر أن احتمال الضرر عليها ضعيف، وأن بقاء الجنين في بطنها قد يستمر، فلا بأس بالعملية؛ لأن بقاء الجنين في بطنها يمنع الحمل.

الحال الرابعة: أن تكون الأم ميتة، والجنين حياً؛ فقد ذكر أصحابنا في هذه المسألة: أنه يحرم شئ بطنها لإخراجه، وعلموا ذلك: بأنه مثله وهتك لحرمه متيقنة لإبقاء حياة موهومة، إلا إذا كان خرج بعضه فيشئ لإخراج باقيه، قالوا: وإذا كان لم يخرج منه شيء، فإن القوابل تسقط عليه فتخرجه.

وقد ذكر ابن القيم في «إعلام الموقعين» (ص ١٣ ج ٣) أن أحمد ذكر له قول سفيان في امرأة ماتت وفي بطنها ولد يتحرك: ما أرى بأساً أن يثنى بطنها. قال أحمد: «بشئ والله ما قال!» - يرد ذلك - سبحانه الله بشئ ما قال. اهـ.

قلت: وتعليل الأصحاب بأنه مثله يقتضي إباحته في مثل يومنا هذا؛ فإن العملية ليست مثله؛ وعلى هذا: فالصواب قول سفيان أنه يثنى بطنها وجوباً إن ظنت سلامته، واستحباً إن احتمل، وإباحة مع ضعف ظن السلامة؛ وذلك من وجوه:

الأول : أن التعليل بالمثلثة الذي هو علة المنع عند الأصحاب قد زال في وقتنا الحاضر، فإذا شق البطن، ثم خيط بعد إخراج الجنين، فقد زالت المثلثة.

الثاني : أن حرمة الحيء أعظم من حرمة الميت، فلو فرضنا أن في شق بطنها انتهاكاً لحرمتها، لكان انتهاك حرمتها أهون من انتهاك حرمة الحيء.

الثالث : أن الجنين آدميٌ حيٌّ محترمٌ معروضٌ للموت، وفي شق بطن أمه لإخراجٍ إنقاذٍ له من الهلكة، وذلك واجبٌ؛ لحصول المصلحة بلا مفسدة.

الرابع : أن تجويز الأصحاب شق بطنها إذا خرج بعضه، فتعليه ذلك بأدب حياته معلومة، وقبل أن يخرج بعضه حياته موهومة : يقتضي أن لا فرق بين الحاليتين - حالة ما إذا خرج بعضه، أو لم يخرج منه شيء - إذا تبقت حياته.

الخامس : أن من المعلوم أن الشرع جاء بالأمر وجوباً أو استحباباً فيما ترجحت مصلحته، ولا ريب أن شق بطن الحامل الميتة لإنقاذ جنينها مصلحة راجحة؛ فتعين أن يكون إثمًا مأموراً به وجوباً أو استحباباً، وإما مباحاً؛ يحسب رجاء حياته وعدمه.

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهم الله - : لو قلع كفًا بأصابعه، دخلت دية الكف في دية الأصابع، ولو قطع أنملة بظفر، دخلت دية الظفر في دية الأنملة، ولو قطع جفنًا بأهدابه، دخلت دية الأهداب في دية الجفن؛ لأن ذلك تابع.

ثم قالوا : لو قطع لحيين بأسنانهما، لم تدخل دية الأسنان في دية اللحيين؛ فيجب عليه للأسنان ديتها كاملة، وللحيين دية كاملة.

هكذا فرّقوا بين هذه المسألة والمسائل التي قبلها، ولم يذكروا تعليلًا للفرق تطمئن إلى النفس؛ اللهم إلا فرقا في المعنى، وهو أن الأصابع في الكف منذ الخلقة، وأما الأسنان في اللحيين فيوجدان بعدها؛ فهو دليل على عدم النجاسة، لكن هذا الفرق يقتضي أنه إذا أتلّف لحيين، وكان ذا لحية وأسنان، فعليه ثلاث ديات. وظاهر كلامهم : أن شعر اللحية يدخل في اللحيين.

فالدلي يظهر لي : أنه إذا قطع اللحيين، دخلت دية الأسنان في ديتها، فإن قلنا : إن دية الأسنان إذا قلعت جميعاً مائة بعير، لزمه مائة بعير، وإن قلنا : مائة وستون، لزمه مائة وستون فقط، ما لم يمنع من ذلك إجماع.

#### فائدة

بيان الأعضاء والجروح التي فيها القصاص، والتي لا قصاص فيها : ١ - كل عضو قطع من مفصل؛ كالأنملة، والكف، والعرق، ونحوه.

٢ - كل ما له حد ينتهي إليه؛ كمارن الأنف، وهو ما لا منة.

٣ - كل جرح ينتهي إلى عظم؛ كالموضحة، وجرح العضد والساق والفخذ ونحوه.

٤ - الأسنان، سواء قلعها أو كسرها، ويقتص منها بعيرد ونحوه مما يتحدّد به موضع الكسر.

فأما ما سوى ذلك : فلا قصاص فيه؛ فدخل في ذلك :

١ - كل عضو قطع من غير مفصل؛ كقطع اليد من الذراع، والرجل من الساق.

هذا هو المذهب.

والوجه الثاني : يقتص من المفصل الذي دونه، ثم هل له أرش

الأول : أن التعليل بالشئ الذي هو علة المنع عند الأصحاب قد زال في وقتنا الحاضر ، فإذا شق البطن ، ثم خيط بعد إخراج الجنين ، فقد زالت المشقة .

الثاني : أن حرمة الحي أعظم من حرمة الميت ، فلو فرضنا أن في شق بطنها انتهاكاً لحرمتها ، لكان انتهاك حرمتها أهون من انتهاك حرمة الحي .

الثالث : أنَّ الجنين آدميٌ حيٌّ محترمٌ معروضٌ للموت ، وفي شق بطن أمه لإخراجها إنقاذٌ له من الهلكة ، وذلك واجبٌ ؛ لحصول المصلحة بلا مفسدة .

الرابع : أن تجويز الأصحاب شق بطنها إذا خرج بعضه ، فتعليقهم ذلك بأن حياته معلومة ، وقيل أن يخرج بعضه حياته موهومة : يقتضي أن لا فرق بين الحالتين - حالة ما إذا خرج بعضه ، أو لم يخرج منه شيء - إذا تيقنا حياته .

الخامس : أنَّ من المعلوم أنَّ الشرع جاء بالأمر وجوباً أو استحباباً فيما ترجحت مصلحته ، ولا ريب أنَّ شق بطن الحامل الميتة لإنقاذ جنينها مصلحةٌ راجحةٌ ، فتعين أنَّ يكون إمّا مأموراً به وجوباً أو استحباباً ، وإما مباحاً ؛ يحسب رجاء حياته وعدمه .

#### فائدة

قال الأصحاب - رحمهم الله - : لو قلعَ كفٌّ بأصابعه ، دخلت دية الكف في دية الأصابع ، ولو قطعَ أنملةٌ بظفر ، دخلت دية الظفر في دية الأنملة ، ولو قطعَ جفنًا بأهدابه ، دخلت دية الأهداب في دية الجفن ؛ لأن ذلك تابع .

ثم قالوا : لو قطعَ لُحْيَتَيْنِ بأسنانهما ، لم تدخل دية الأسنان في دية اللُحْيَتَيْنِ ؛ فيجب عليه للأسنان ديتها كاملة ، وللُحْيَتَيْنِ ديةٌ كاملة .

هكذا فرّقوا بين هذه المسألة والمسائل التي قبلها ، ولم يذكروا تعليلاً للفرق تطمئن إليه النفس ؛ اللهم إلا فرقا في المعنى ، وهو أن الأصابع في الكف منذ الخلقة ، وأما الأسنان في اللُحْيَتَيْنِ فيوجدان بعدها ؛ فهو دليل على عدم التبعية ، لكن هذا الفرق يقتضي أنه إذا أتلفت لُحْيَتَيْنِ ، وكان ذا لحية وأسنان ، فعليه ثلاث ديات . وظاهر كلامهم : أن شعر اللحية يدخل في اللُحْيَتَيْنِ .

فالذي يظهر لي : أنه إذا قطع اللُحْيَتَيْنِ ، دخلت دية الأسنان في ديتها ، فإن قلنا : إن دية الأسنان إذا قلعَت جميعاً مائةٌ بعير ، لزمه مائةٌ بعير ، وإن قلنا : مائة وستون ، لزمه مائة وستون فقط ، ما لم يمنع من ذلك إجماع .

#### فائدة

بيان الأعضاء والجروح التي فيها القصاص ، والتي لا قصاص فيها :  
١ - كل عضو قطع من مفصل ؛ كالأنملة ، والكف ، والعرفق ، ونحوه .

٢ - كل ما له حد ينتهي إليه ؛ كمارن الأنف ، وهو ما لا منة .

٣ - كل جرح ينتهي إلى عظم ؛ كالتوضيعة ، وجرح العضد والساق والفخذ ونحوه .

٤ - الأسنان ، سواء قلعها أو كسرها ، ويقتص منها بغيرد ونحوه مما يتحد به موضع الكسر .

فأما ما سوى ذلك : فلا قصاص فيه ؛ فدخل في ذلك :

١ - كل عضو قطع من غير مفصل ؛ كقطع اليد من الذراع ، والرجل من الساق .

هذا هو المذهب .

والوجه الثاني : يقتص من المفصل الذي دونه ، ثم هل له أرش

الزائد؟ على وجهين:

والأظهر: وجوب الأرض؛ قياساً على ما قالوه فيمن اقتصر موضحة على هاشمة: أن له أرض الزائد.

ويحتمل: أن يقتصر من محل القطع بقدره من الجاني، فإذا كان من نصف الذراع، قطع الجاني من نصفه، ، وهكذا.

نقل ابن منصور عن أحمد: كل شيء من الجراح والكسر يقدر على الاقتصاص يقتصر منه للأخبار، واختاره الشيخ تقي الدين؛ ذكره في «الإنصاف».

٢ - كل جرح لا ينتهي إلى عظم؛ كالجائفة وما دون الموضحة من الشجاج؛ فأما ما فوقها كالهاشمة: فإنه لا قصاص فيها؛ لكن له أن يقتصر موضحة، وله أرض الزائد.

٣ - جميع المنافع؛ كمنفعة الأكل والنكاح، والسمع والبصر، ونحوها؛ لعدم تحقق المماثلة.

٤ - جميع الشعور؛ لأننا لا نأمن عود شعر المجني عليه، ونحرق قد أتلناه من الجاني، ولا نأمن - أيضاً - أن يعود شعر الجاني بعد القصاص؛ فنكره عليه القصاص، أو ندعه؛ فضوت المماثلة في القصاص.

٥ - ومثل ذلك الأظفار للعلّة التي ذكرناها في الشعر.

#### فائدة

بيان الأعضاء والجروح التي فيها مقدار والتي لا مقدار فيها:

الأعضاء التي فيها مقدار هي:

١ - كل عضو ظاهر؛ كالأنف، واللسان، واليدين، والذكر، والخصية، ونحوها، ففي عضو ليس في الجسم من جنسه: دية كاملة، وفيما فيه شيان نصف دية، وفيما منه ثلاثة؛ كمارن الأنف: ثلث الدية،

وفيما منه أربعة؛ كالأجفان: ربع الدية، وفيما منه عشرة؛ كالأصابع: عشر الدية.

٢ - الأنامل؛ في كل أنملة ثلث عشر الدية، إلا في الإبهام فنصف عشر الدية؛ لأنه مفصلان فقط.

٣ - الشعور الأربعة: شعر الرأس، وشعر اللحية، وشعر الحاجبين، وشعر أهداب العينين؛ في كل واحدة منها دية كاملة، وفي بعضها بقسط؛ ففي الحاجب الواحد نصف الدية، وفي الجفن الواحد ربعها، وفي بعض اللحية بقسطه، إلا أن يبقى ما لا يجامأ فيه فدية كاملة، وقيل: حكرمة.

قال في «الإنصاف»: وهو قوي، ويحتمل: أن يلزمه بقسطه، فأما الشارب، والعنقة، والعانة: فحكرمة.

وعن أحمد رواية أخرى: أن جميع الشعور فيها حكرمة لا مقدار؛ وهو مذهب مالك والشافعي.

٤ - الأظفار؛ في كل ظفر خمس دية الإصبع، وهو من المفردات؛ قاله في «الإنصاف»؛ فيكون مذهب الأئمة الثلاثة: أن فيها حكرمة.

٥ - الأسنان؛ في كل سن خمس من الإبل؛ فيكون في الجميع مائة وستون بعيراً، وقيل: إن قلعها دفعة واحدة، فعليه دية واحدة مائة بعير، والأول أصح للحديث.

٦ - الموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة، في الأولى خمس من الإبل، وفي الثانية عشر، وفي الثالثة خمسة عشر، وفي الرابعة ثلث الدية، والدائمة كالمأمومة، وقيل: فيها دية المأمومة وحكرمة للزائد، وهو الصواب.

وعن أحمد: في البازلة بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاثة، وفي الشخاق أربعة، والمشهور من المذهب: أن فيهن حكرمة.

الزائد؟ على وجهين :

والأظهر: وجوب الأرض؛ قياساً على ما قالوه فيمن اقتصر موضحة على هاشمة: أن له أرض الزائد.

ويحتمل: أن يقتصر من محل القطع بقدره من الجاني، فإذا كان من نصف الذراع، قطع الجاني من نصفه، ، وهكذا.

نقل ابن منصور عن أحمد: كل شيء من الجراح والكسر يقدر على الاقتصاص يقتضيه منه للاختبار، واختاره الشيخ تقي الدين؛ ذكره في «الإنصاف».

٢ - كل جرح لا ينتهي إلى عظم؛ كالجافة وما دون الموضحة من الشجاج، فأما ما فوقها كالهاشمة: فإنه لا قصاص فيها؛ لكن له أن يقتصر موضحة، وله أرض الزائد.

٣ - جميع المنافع؛ كمنفعة الأكل والنكاح، والسمع والبصر، ونحوها؛ لعدم تحقق المماثلة.

٤ - جميع الشعور؛ لأننا لا نأمن عود شعرة المجني عليه، ونحن قد أنقذناه من الجاني، ولا نأمن أيضاً. أن يعود شعرة الجاني بعد القصاص؛ فنكرر عليه القصاص، أو ندعه؛ فتفوت المماثلة في القصاص.

٥ - ومثل ذلك الأظفار للعلّة التي ذكرناها في الشّر.

#### هائدة

بيان الأعضاء والجروح التي فيها مقدر والتي لا مقدر فيها: الأعضاء التي فيها مقدر هي:

١ - كل عضو ظاهر؛ كالأنف، واللسان، واليد، والدّكر، والخصية، ونحوها، ففي عضو ليس في الجسم من جنسه: دية كاملة، وفيما فيه شيان نصف دية، وفيما منه ثلاثة؛ كمارن الأنف؛ ثلث الدية،

وفيما منه أربعة؛ كالأجفان: ربع الدية، وفيما منه عشرة؛ كالأصابع: عُشر الدية.

٢ - الأنامل؛ في كل أنملة ثلث عُشر الدية، إلا في الإبهام فنصف عشر الدية؛ لأنه مفصلان فقط.

٣ - الشعور الأربعة: شعر الرأس، وشعر اللحية، وشعر الحاجبين، وشعر أهداب العينين؛ في كل واحدة منها دية كاملة، وفي بعضها بقسطه؛ ففي الحاجب الواحد نصف الدية، وفي الجفن الواحد ربعها، وفي بعض اللحية بقسطه، إلا أن يبقى ما لا يتماثل فيه دية كاملة، وقيل: حكومة.

قال في «الإنصاف»: وهو قوي، ويحتمل: أن يلزمه بقسطه، فأما الشارب، والعنفة، والعانة: فحكومة.

وعن أحمد رواية أخرى: أن جميع الشعور فيها حكومة لا مقدر؛ وهو مذهب مالك والشافعي.

٤ - الأظفار؛ في كل ظفر خمس دية الإصبع، وهو من المفردات؛ قاله في «الإنصاف»؛ فيكون مذهب الأئمة الثلاثة: أن فيها حكومة.

٥ - الأسنان؛ في كل سن خمس من الإبل؛ فيكون في الجميع مائة وستون بعيراً، وقيل: إن قلها دفعة واحدة، فعليه دية واحدة مائة بعير، والأول أصح للحديث.

٦ - الموضحة والهاشمة والمنقلة والمأمومة، في الأولى خمس من الإبل، وفي الثانية عشر، وفي الثالثة خمسة عشر، وفي الرابعة ثلث الدية، والدامغة كالمأمومة، وقيل: فيها دية المأمومة وحكومة للزائد، وهو الصواب.

وعن أحمد: في البازلة بعير، وفي الباضعة بعيران، وفي المتلاحمة ثلاثة، وفي السُمحاق أربعة، والمشهور من المذهب: أن فيهن حكومة.

٧- الجائفة، وهي التي تصل إلى باطن الجوف؛ فيها ثلث الدية.  
٨- كَسَرُ الضلع أو الترقوة؛ في كلٍّ منهما يعير إذا جبر مستقيماً؛ وإلا فحكومة، ومذهب الثلاثة: أن في ذلك حكومة.  
٩- كسر الزنيد والذراع والعضد والساق والفخذ؛ في كلٍّ واحد منها إذا جبر مستقيماً يعيران، وعنه: يعير واحد، وقيل: في ذلك حكومة؛ وهو مذهب الأئمة الثلاثة.

وصحح في «المغنى»: أنه لا تقدير في غير الضلع والرقبتين والزندتين. وعلل ذلك بعدم وجود دليل على التقدير في غيرها، فبقى على الأصل، وهو الحكومة، وأما فيها فقد وردت آثار عن عمر، رضي الله عنه.

#### فائدة

في «شرح رياض الصالحين» (ص ٣١٧ ج ٢): أن العبدلة هم: عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

قيل لأحمد: وابن مسعود قال: ليس منهم؛ قال البيهقي: لأنه تقدمت وفاته، وهؤلاء عاشوا طويلاً حتى احتيج إلى علمهم.  
فإذا انفقوا على شيء، قيل: هذا قول العبدلة، وجملة المسمين بعبد الله من الصحابة نحو مائتين وعشرين، رضي الله عنهم أجمعين.

#### فائدة

##### الحقوق التي لا تورث

- ١- خيار المجلس، وقيل: بلى؛ كخيار الشرط.
- ٢- خيار الشرط، وخرج أبو الخطاب: بلى.
- ٣- الشفعة، وخرج أبو الخطاب: بلى، وهو ظاهر نقل أبي طالب.

٤- حد الغذف، وخرج أبو الخطاب: بلى

#### فائدة

ذكر في «الكامل» في (حوادث سنة ١٨) (ص ٣٩٤ ج ٢): أن عمر - رضي الله عنه - حوّل المقام إلى موضعي اليوم، وكان قبل ملصقاً بالبيت.

#### فائدة

كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لا يرى انتشار أحكام الرضاع من طريق المصاهرة، فلا يحرم على الزوج أم زوجته من الرضاع، ولا ابنتها منه، ولا عليها أبو زوجها من الرضاع، ولا ابنته منه، وجمهور العلماء على خلافه، وكنت أرجح كلام شيخ الإسلام من وجوه:

الأول: قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>، أو: «الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة»<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم: أن أقارب الزوجين لا يحرمهم على الآخر نسب ولا ولادة، وإنما يحرمهم مصاهرة؛ فإن أبا الزوج ليس بينه وبين زوجته نسب ولا ولادة، والحديث قال: «ما يحرم من النسب»، وأقارب الزوجين يحرمون بالمصاهرة لا بالنسب.

فإن قيل: «أم الزوجة من الرضاع تدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَمْهَنَّتْ ذُنُوبَكُمْ﴾» [النساء: ٢٣]:

فالجواب: أن الأم إذا أطلقت، فالمراد بها أم النسب؛ بدليل أن الله تعالى قال: ﴿حَرَمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ثم قال: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْتُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فدل هذا على أن أم الرضاع لا تدخل في مطلق الأم، ولو كانت داخلة، لكانت بذكر الأم في صدر الآية.

(١) رواد البخاري في الشهادات (٢٦٤٥)، ومسلم في الرضاع (١٤٤٧).  
(٢) رواد البخاري في الشهادات (٢٦٤٦)، ومسلم في الرضاع (١٤٤٤).



٧- الجافة، وهي التي تصل إلى باطن الجوف؛ فيها ثلث الدية.  
 ٨- كسر الضلع أو الترقوة؛ في كل منهما بعير إذا جبر مستقيماً؛ وإلا فحكومة، ومذهب الثلاثة: أن في ذلك حكومة.  
 ٩- كسر الزنبد والذراع والعضد والساق والفخذ؛ في كل واحد منها إذا جبر مستقيماً بعيران، وعنه: بعير واحد، وقيل: في ذلك حكومة؛ وهو مذهب الأئمة الثلاثة.  
 وصحح في «المعنى»: أنه لا تقدير في غير الضلع والرقبتين والزنبتين. وعلل ذلك بعدم وجود دليل على التقدير في غيرها، فبقى على الأصلي، وهو الحكومة، وأما فيها فقد وردت آثار عن عمر، رضي الله عنه.

## فائدة

في «شرح رياض الصالحين» (ص ٣١٧ ج ٢): أن العبادلة هم: عبدالله ابن عمر، وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص.  
 قيل لأحمد: وابن مسعود قال: ليس منهم؛ قال البيهقي: لأنه تفدست وفاته، وهذا عاشوا طويلاً حتى احتجج إلى علمهم.  
 فإذا اتفقوا على شيء، قيل: هذا قول العبادلة، وجملة المستبين بعبدالله من الصحابة نحو مائتين وعشرين، رضي الله عنهم أجمعين.

## فائدة

## الحقوق التي لا تؤخذ

- ١- خيار المجلس، وقيل: بلى؛ كخيار الشرط.
- ٢- خيار الشرط، وخروج أبو الخطاب: بلى.
- ٣- الشفعة، وخروج أبو الخطاب: بلى، وهو ظاهر نقل أبي طالب.

## ٤- حد الغذف، وخروج أبو الخطاب: بلى

## فائدة

ذكر في «الكامل» في (حوادث سنة ١٨) (ص ٣٩٤ ج ٢): أن عمر - رضي الله عنه - حول المقام إلى موضعه اليوم، وكان قبل ملصقاً بالبيت.

## فائدة

كان شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - لا يرى انتشار أحكام الرضاع من طريق المصاهرة، فلا يحرم على الزوج أم زوجته من الرضاع، ولا ابنتها منه، ولا عليها أبو زوجها من الرضاع، ولا ابنة منه، وجمهور العلماء على خلافه، وكنت أرجح كلام شيخ الإسلام من وجوه:  
 الأول: قوله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»<sup>(١)</sup>، أو: «الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة»<sup>(٢)</sup>، ومن المعلوم: أن أقارب الزوجين لا يحرمهم على الآخر نسب ولا ولادة، وإنما يحرمهم مصاهرة؛ فإن أبا الزوج ليس بينه وبين زوجته نسب ولا ولادة، والحديث قال: «ما يحرم من النسب»، وأقارب الزوجين يحرمون بالمصاهرة لا بالنسب.  
 فإن قيل: «أم الزوجة من الرضاع تدخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِرِكُمْ﴾» [النساء: ٢٣]:  
 فالجواب: أن الأم إذا أطلقت، فالمراد بها أم النسب؛ بدليل أن الله تعالى قال: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِرِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، ثم قال: ﴿وَأَمْتُهُنَّ بِسَائِرِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فدل هذا على أن أم الرضاع لا تدخل في مطلق الأم، ولو كانت داخلة، لكتفى بذكر الأم في صدر الآية.

(١) رواه البخاري في الشهادات (٢٦٤٥)، ومسلم في الرضاع (١٤٤٧).  
 (٢) رواه البخاري في الشهادات (٢٦٤٦)، ومسلم في الرضاع (١٤٤٤).

فإن قيل: «إن أم الزوجة من النسب تحرّم عليك؛ بسبب نسبها من الزوجة أو ولادتها إياها؛ وقد قال النبي ﷺ: «الرضاعة تحرّم ما تحرّمه الولادة»؛ فإذا كانت ولادة الزوجة تحرّم على الزوج أمّها والدة، فكذلك إرضاعها يحرم أمّها المرضعة؛ لأن الرضاعة تحرّم ما تحرّمه الولادة:

فالجواب: أنّ من المعلوم تقسيم المحرّمات إلى: محرّمات بالنسب، ومحرّمات بالرضاع، ومحرّمات بالصبهر، والمحرّمات بالصبهر لسن محرّمات بالنسب؛ بإجماع العلماء. والحديث إنما علق الحكم بالمحرّمات بالنسب؛ فلا يدخل في ذلك المحرّمات بالصبهر.

وأيضاً: الحكم إنما يتوجّه إلى المخاطب الذي أضيف إليه؛ فالزوجة يحرم عليها أبوها من الرضاع، كما يحرم عليها أبوها من النسب، ولا تحرّم أمّها من الرضاع على زوجها؛ لأن أمّها من النسب لم تحرّم على زوجها بالنسب بل بالمصاهرة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَسَكَتِ امْرَأَتُكَ أَتَيْتُكُمْ فَذَرَيْتُمُ امْرَأَتَكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]؛ فقوله: ﴿وَسَكَتِ امْرَأَتُكَ أَتَيْتُكُمْ﴾ يخرج الذين من الرضاع. فإن قيل: «إنه يخرج ابن التبيّ قطعاً؛ كما قاله الجمهور»:

فالجواب: من وجهين:

أحدهما: أنّ ابن التبيّ ليس داخلياً في مطلق الابن شرعاً حتى يحتاج إلى قيد يخرج به؛ والدليل على أنه ليس بداخل: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْرِيكُمْ أَيْتَانَكُمْ مِنْكُمْ فَرِحْتُمْ بِأَقْوَابِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]؛ فأبطل الله تعالى أن يكون ابن التبيّ ابناً، وكما أنه لا يدخل في ذلك ابن الزاني الذي يُعلم بأنه مخلوق من مائه؛ لأنه ليس ابناً شرعاً، فكذلك ابن التبيّ الذي بطلت بنوّته بنص القرآن الكريم لا يدخل شرعاً في مطلق الابن.

ثانيهما: أنه لو قدر دخول ابن التبيّ في لفظ الابن، فتخصيص القيد

بإخراج ابن التبيّ دون ابن الرضاع تحكّم بلا دليل.

الثالث: أنّ الرضاع خالف النسب في أكثر الأحكام، وذلك لضعفه؛ فلم يثبت له من أحكام النسب سوى أربعة أحكام، هي: إباحة النظر، والخلو، وثبوت المخرمة، وتحرّم النكاح، فلم يكن ليقوى على ثبوت جميع الأحكام حتى المصاهرة؛ فأبو الزوج من الرضاع ليس صهراً للزوجة؛ لأن الرضاع لا يثبت به المصاهرة؛ فلا يثبت به من أحكام النسب سوى الأربعة المذكورة.

الرابع: أنّ الله تعالى لما ذكر المحرّمات في النكاح، قال: ﴿وَأَجَلٌ يُكُمْ مَا وَدَّ إِلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فالأصل في المنكوحات الجمل؛ يتزوج الرجل من شاء حتى يقوم الدليل على المنع، وحكم الحلّ عام؛ فلا يخصص منه شيء إلا بدليل ظاهر، وليس في المسألة دليل ظاهر على التخصيص؛ فلزم الأخذ بعموم الحل.

هذا ما ظهر لنا من تقرير الحل، ومع ذلك فليس من الظهور بحيث أقدم على الفتوى به؛ ولذلك فقد رأيت الفتوى بالاحتياط من الجانبين، فأقول بتحريم النكاح في هؤلاء دون ثبوت المخرمة، وجواز الخلو والنظر؛ نظراً لأشياء الدلالة من النصوص، وأشياء الدلالة كاشياء الخال والسبب، وقد ثبت في «الصحاحين»: «أن سعد بن أبي وقاص وعبد بن زُمنة اختصمّا في غلام، فقال سعد: إنه ابن أخي عتبة، عهد إليّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال: فنظر رسول الله ﷺ، فرأى شيئاً بئس عتبة، فقال: هو لك يا عبد بن زُمنة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة»<sup>(١)</sup>؛ فأمر النبي ﷺ سودة أن تحتجب منه مع أنه كان أخاها؛ وذلك

(١) روله البخاري في البيوع (٢٠٥٣)، ومسلم في الرضاع (١٤٥٧).

فإن قيل: «إنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ النِّسْبِ تَحْرُمُ عَلَيْكَ؛ بسبب نسبها من الزوجة أو ولادتها إياها؛ وقد قال النبي ﷺ: «الرَّضَاعَةُ تَحْرُمُ مَا تَحْرُمُهُ الْوِلَادَةُ»؛ فإذا كانت ولادة الزوجة تحرم على الزوج أمها الوالدة، فكذلك إرضاعها يحرم أمها المرضعة؛ لأنَّ الرضاعة تحرم ما تحرمه الولادة»:

فالجواب: أنَّ من المعلوم تقسيم المحرمات إلى: محرمات بالنسب، ومحرمات بالرضاع، ومحرمات بالصهر، والمحرمات بالصهر لسن محرمات بالنسب؛ بإجماع العلماء. والحديث إنما علق الحكم بالمحرمات بالنسب؛ فلا يدخل في ذلك المحرمات بالصهر.

وأيضاً: الحكم إنما يتوجه إلى المخاطب الذي أضيف إليه؛ فالزوجة يحرم عليها أبوها من الرضاع، كما يحرم عليها أبوها من النسب، ولا تحرم أمها من الرضاع على زوجها؛ لأنَّ أمها من النسب لم تحرم على زوجها بالنسب بل بالمصاهرة.

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَكَلَّيْلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فقوله: ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ يخرج الذين من الرضاع.

فإن قيل: «إنه يخرج ابن النبي فقط؛ كما قاله الجمهور»:

فالجواب: من وجهين:

أحدهما: أنَّ ابن النبي ليس داخلياً في مطلق الابن شرعاً حتى يحتاج إلى قيد يخرج به؛ والدليل على أنه ليس بداخلي: قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْنَىٰكُمْ أَوْلَىٰكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤]؛ فأبطل الله تعالى أن يكون ابن النبي ابناً، وكما أنه لا يدخل في ذلك ابن الزاني الذي يُعلم بأنه مخلوق من مائه؛ لأنه ليس ابناً شرعاً، فكذلك ابن النبي الذي بطلت بنوته بنص القرآن الكريم لا يدخل شرعاً في مطلق الابن.

ثانيهما: أنه لو قدر دخول ابن النبي في لفظ الابن، فتخصيص القيد

بإخراج ابن النبي دون ابن الرضاع تحكُّم بلا دليل.

الثالث: أنَّ الرضاع خالفت النسب في أكثر الأحكام، وذلك لصعوبة؛ فلم يثبت له من أحكام النسب سوى أربعة أحكام، هي: إباحة النظر، والخلو، وثبوت المخرمة، وتحريم النكاح، فلم يكن ليقوى على ثبوت جميع الأحكام حتى المصاهرة؛ فأبو الزوج من الرضاع ليس صهراً للزوجة؛ لأن الرضاع لا يثبت به المصاهرة؛ فلا يثبت به من أحكام النسب سوى الأربعة المذكورة.

الرابع: أنَّ الله تعالى لما ذكر المحرمات في النكاح، قال: ﴿وَأَجَلٌ يُكُمْ كَأُولَىٰ ذَلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]؛ فالأصل في المنكوحات الجُل؛ يتزوج الرجل من شاء حتى يقوم الدليل على المنع، وحكم الحل عام؛ فلا يُخصَّص منه شيء إلا بدليل ظاهر، وليس في المسألة دليل ظاهر على التخصيص؛ فلزم الأخذ بعموم الحل.

هذا ما ظهر لنا من تقرير الحل، ومع ذلك فليس من الظهور بحيث أقدم على الفتوى به؛ ولذلك فقد رأيت الفتوى بالاحتياط من الجانبين، فأقول بتحريم النكاح في هؤلاء دون ثبوت المخرمة، وجواز الخلو والنظر؛ نظراً لأشبهاء الدلالة من النصوص، واشتباة الدلالة كاشتباة الحال والسبب، وقد ثبت في «الصحاحين»: «أنَّ سعد بن أبي وقاص وعبد بن رُمعة اختصما في غلام، فقال سعد: إنه ابن أخي عتبة، عهدت إليَّ أنه ابنه، انظر إلى شبهه، وقال: فنظر رسول الله ﷺ، فرأى شبهاً بيناً بعتبة، فقال: هو لك يا عبد بن رُمعة، الولد للفراش، وللعاهر الحجر، واحتجبي منه يا سودة»<sup>(١)</sup>؛ فأمر النبي ﷺ سودة أن تحتجب منه مع أنه كان أخاها؛ وذلك

(١) رواه البخاري في البيوع (٢٠٥٣)، ومسلم في الرضاع (١٤٥٧).

لِمَا رَأَى مِنَ الشَّيْءِ يَغْتَبِي، فجعل الحكم منبعضاً؛ لذلك الغلام أخو سودة؛ لوجود سبب الحكم بالنسب، وهو الفراش، ولكن محتجب منه؛ لوجود الشبه الدال على أنه لعنية، فلما تجاذب الحكم سببان، أعملهما النبي ﷺ، جميعاً؛ مراعاة للاحتياط.

ونظير ذلك، من حيث العمل بالاحتياط: ما ذكره الفقهاء - رحمهم الله - فيما إذا وطئ رجلان امرأة بشبهة، وأنت بولد، فأرضعت بلبنه طفلاً:

فإن الحق المولود بهما: فالطفل الرضيع ولد لهما معاً.

وإن الحق المولود بأحدهما: فالرضيع ولد فقط.

وإن لم يُلحَق المولود بهما؛ لكونه مات قبل الإلحاق، أو عدمت الفاقة، أو نفته عنهما، أو أشكل عليها الأمر، ففي هذه الصور: يكون الولد الرضيع ولداً لهما من جهة تحريم النكاح فقط، لا في ثبوت المحرمية، وجواز الخلوة والنظر.

فترى الفقهاء - رحمهم الله - في هذه المسألة جعلوا الحكم منبعضاً مراعاةً لجانب الاحتياط.

وبهذا عُرِفَ أَنَّ الأحكام تنبعض عند الاشتباه وتعارض الأسباب إذا أمكن العمل من الجانبين، والله تعالى أعلم.

واعلم: أنني إنما عزوت القول بالرجل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأنه صرح به عنه ابن رجب في «قواعده» ص (١٥٢)، وصرح به في «الاختيارات» ص (٢١٣).

والعجب: أن ابن القيم - رحمه الله - نقل عنه التوقُّف؛ ذكره (ص ٣٢٨ ج ٤٠) من «زاد المعاد»، وأنه قال: إن كان قد قال أحد بعدم التحريم، فهو أقوى. اهـ.

#### فائدة

ذكر الأصحاب - رحمهم الله - أَنَّ الصائم يُفْطِرُ بالخفنة، وقال الشيخ تقي الدين: لا؛ وهو قياس كلامهم في الرضاع، حيث قالوا: إنَّ التحريم لا ينتشر بالخفنة، وعللوا ذلك بأنه ليس برضاع، ولا يحصل به التغذي؛ فكذلك نقول في خفنة الصائم: ليست طعاماً ولا شرباً، ولا يحصل بها التغذي؛ فلا يشملها النصُّ بلفظه ولا ممتناه.

#### فائدة

في «تفسير ابن كثير» على قوله تعالى: ﴿لَمَّا كَانَتِ الْكَلْبَاءُ كَتَرُوا مِنْ بَنَاتِ إِسْرَءِيلَ﴾ [المائدة: ٧٨]. قال الإمام أحمد: حدثنا عمرو بن عاصم، عن حنَّاد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن الحسن، عن جندب، عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «لا ينبغي لمسلم أن يُبْلِلَ نفسه، قيل: وكيف يُبْلِلُ نفسه؟ قال: يتمرُّض من البلاء لما لا يطيق»؛ رواه الترمذي، وابن ماجه، جميعاً عن محمد بن يسار، عن عمرو بن عاصم به، قال الترمذي: حديث حسن غريب<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

الاصطدام على نوعين:

أحدهما: أن يكون بين إنسائين.

والثاني: أن يكون بين المركوبين.

فإذا كان بين إنسائين، فله صور:

إحداها: أن يكون بين ماشٍ وقاعد أو واقف، فالضمان على الماشي إلا أن يحصل من القاعد أو الواقف تفريط أو تعدُّ؛ بأن يقفا في قارعة طريق

(١) رواه الترمذي في الفتن (٢٢٥٤)، وابن ماجة في الفتن (٤٠١٦)، وأحمد في باقي مسند الأئصار (٢٢٩٣٤).

لَمَّا رَأَى مِنَ الشَّيْبَةِ بَعْثَةً، فَجَعَلَ الْحَكْمَ مَبْعُوثًا؛ لِذَلِكَ الْغَلَامُ أَخُو سَوْدَةَ؛ لَوْجُودِ سَبَبِ الْحَكْمِ بِالنَّسَبِ، وَهُوَ الْفَرَّاشُ، وَلَكِنْ تَحْتِجِبُ مِنْهُ؛ لَوْجُودِ الشَّيْبَةِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّهُ لَعْنَةٍ، فَلَمَّا تَجَادَبَ الْحَكْمُ سَبَبَانِ، أَعْمَلَهُمَا النَّبِيُّ ﷺ، جَمِيعًا؛ مِرَاعَاةً لِلْإِحْتِيَاظِ.

وَنَظِيرُ ذَلِكَ، مَنْ حَيْثُ الْعَمَلُ بِالْإِحْتِيَاظِ: مَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِيمَا إِذَا وَطِئَ رَجُلَانِ امْرَأَةً بِشَبِيهَةٍ، وَأَتَتْ بَوْلًا، فَأَرْضَعَتْ بِلَبْنِهِ طِفْلًا:

فَإِنَّ الْحَقَّ الْمَوْلُودَ بِهِمَا: فَالطِّفْلُ الرَّاضِعُ وَلَدُهُمَا مَعًا.

وَأِنْ أُلْحِقَ الْمَوْلُودُ بِأَحَدِهِمَا: فَالرَّاضِعُ وَلَدُهُ فَقَطْ.

وَأِنْ لَمْ يُلْحَقِ الْمَوْلُودُ بِهِمَا؛ لَكُونِهِ مَاتَ قَبْلَ الْإِلْحَاقِ، أَوْ عَدِمَتْ الْفَاقَةُ، أَوْ نَفَتْ عَنْهُمَا، أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهَا الْأَمْرُ، فَفِي هَذِهِ الصُّورِ: يَكُونُ الْوَلَدُ الرَّاضِعُ وَلَدًا لِهَاتَيْنِ مِنْ جِهَةِ تَحْرِيمِ النِّكَاحِ فَقَطْ، لَا فِي ثُبُوتِ الْمَحْرَمِيَّةِ، وَجَوَازِ الْخُلُوةِ وَالنَّظَرِ.

فَتَرَى الْفُقَهَاءَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ جَعَلُوا الْحَكْمَ مَبْعُوثًا مِرَاعَاةً لِحَاجَةِ الْإِحْتِيَاظِ.

وَبِهَذَا عُرِفَ أَنَّ الْأَحْكَامَ تَبْتَعُضُ عِنْدَ الْاِشْتِبَاءِ وَتَعَارِضُ الْأَسْبَابُ إِذَا أَمَكَّنَ الْعَمَلُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ: أَنِّي إِذَا عَزَوْتُ الْقَوْلَ بِالْجُلِّ إِلَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِهِ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «قَوَاعِلِهِ» ص (١٥٢)، وَصَرَّحَ بِهِ فِي «الْإِخْتِيَارَاتِ» ص (٢١٣).

وَالْمَعْجِزُ: أَنَّ ابْنَ الْقَيِّمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - نَقَلَ عَنْهُ التَّوَقُّفَ؛ ذَكَرَهُ (ص ٣٢٨ ج ٤٠) مِنْ «زَادِ الْمَعَادِ»، وَأَنَّهُ قَالَ: إِنَّ كَانَ قَدْ قَالَ أَحَدٌ بِعَدَمِ التَّحْرِيمِ، فَهُوَ أَقْوَى. اهـ.

### فائدة

ذَكَرَ الْأَصْحَابُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - أَنَّ الصَّائِمَ يُفْطِرُ بِالْحُفْنَةِ، وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لَا؛ وَهُوَ قِيَاسُ كَلَامِهِمْ فِي الرِّضَاعِ، حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ التَّحْرِيمَ لَا يَنْتَشِرُ بِالْحُفْنَةِ، وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِرِضَاعٍ، وَلَا يَحْصُلُ بِهِ التَّغْذِي؛ فَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي حُفْنَةِ الصَّائِمِ: لَيْسَتْ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا، وَلَا يَحْصُلُ بِهَا التَّغْذِي؛ فَلَا يَشْمَلُهَا النَّصُّ بِلَفْظِهِ وَلَا مَعْنَاهُ.

### فائدة

فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ كَثِيرٍ» عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنَاتِ إِسْرَءِيلَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٧٨]. قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبٍ، عَنْ حَدِيقَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُؤْكِلَ نَفْسَهُ، قِيلَ: وَكَيْفَ يُؤْكِلُ نَفْسَهُ؟ قَالَ: يَتَعَرَّضُ مِنَ الْبِلَاءِ لِمَا لَا يَطِيقُ»؛ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَسَّارٍ، عَنْ عَمْرُو بْنِ عَاصِمٍ بِهِ، قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ (١).

### فائدة

الْإِصْطِدَامُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ إِنْسَانَيْنِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الْمَرْكُوبَيْنِ.

فَإِذَا كَانَ بَيْنَ إِنْسَانَيْنِ، فَلَهُ صَوْر:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ بَيْنَ مَاشٍ وَقَاعِدٍ أَوْ وَقَافٍ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْمَاشِي إِذَا كَانَ يَحْصُلُ مِنَ الْقَاعِدِ أَوْ الْوَاقِفِ تَفْرِيطٌ أَوْ تَعَدُّ؛ بِأَنَّهُ يَفْقَاهُ فِي قَارِعَةِ طَرِيقٍ

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي النَّتَقِ (٢٢٥٤)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْفَتْنِ (٤٠١٦)، وَأَحْمَدُ فِي بَاقِي مَسَدِّ الْأَصْنَافِ (٢٢٩٣٤).

ضيق غير مملوك لهما، فلا ضمان على الماشي حينئذ؛ لأن التفريط منهما، ولا يضمنان له شيئاً لو أصيب؛ لأن ذلك من فعله لا من فعلهما؛ هذا المذهب نص عليه أحمد.

وقال الموفق وجماعة: يضمنان ما تلفت؛ لتعديهما في الوقوف بطريق ضيق غير مملوك لهما.

والصواب أن يقال: إن وقفاً وقوفاً جرئت به العادة، فلا ضمان عليهما؛ لعدم التعدي منهما حينئذ خصوصاً، إذا كان الماشي قد جاء بسرعة حتى اصطدم بهما، والله أعلم.

الصورة الثانية: أن يكون بين ماشيتين صغير وكبير، أو عاقل ومجنون، فظاهر كلام الأصحاب: أن الضمان عليهما جميعاً، وهذا في الكبير والمجنون قريب؛ لأن صدمته قوية مؤثرة قد تقتل بخلاف الصغير، فإن صدمته لا تقتل؛ لأنه ضعيف الجسم، ضعيف الصدم؛ فالظاهر أن لا ضمان عليه للكبير، ويضمن الكبير نصف دية؛ لأن قتله حصل بفعل نفسه وفعل الكبير.

الصورة الثالثة: أن يكون بين ماشيتين متماثلتين، كبيرتين أو صغيرين، فعلى كل منهما ضمان الآخر:

فإن كانا غير مكلفين: فالضمان على عاقلتهما.

وإن كانا مكلفين: فإن كان الصدم خطأ، فعلى عاقلتهما الضمان، وإن كان عمداً ويقتل غالباً، فالدية في دميتهما؛ فينقصان إن تساوت ديتهما؛ وإلا رجع زائد على ناقص بالفضل.

وصرح الأصحاب في هذه الصورة: بأنه لا فرق بين أن يكونا بصيرتين، أو ضربيتين، أو أحدهما بصيراً والآخر ضربياً؛ وهو ظاهر فيما إذا تساوى، وأما إذا كان أحدهما بصيراً والآخر ضربياً، ففيه نظر،

والظاهر: اختصاص الضمان بالبصير؛ لأن الضريع معذور؛ لكن لا يضمن البصير له إلا نصف دية؛ لحصول التلف من فعل نفسه وفعل البصير.

الصورة الرابعة: أن يكونا ماشيتين؛ لكن غير متقابلتين؛ بل أحدهما يجرى الآخر وصدمة من خلفه، فلا ضمان على السابق، وأما اللاحق فعليه الضمان، إلا أن يصيب بالسابق على وجه يمكنه الخلاص من الصدم فلم يفعل، فالضمان عليهما جميعاً؛ كما سبق في الصورة الثالثة.

الصورة الخامسة: إذا كان أحدهما راكباً والآخر ماشياً؛ فهما كالماشيتين على ما قاله الأصحاب. وقد صرح بذلك في «الإقناع»، وفي المسألة نظر.

والظاهر أن يقال: لا يخلو الراكب؛ إما أن يكون قادراً على مركوبه يتصرف فيه تصرفاً كاملاً، أو يكون مغلوباً:

ففي الحالة الأولى: يختص بالضمان؛ لأن صدمته أقوى، لكن لا يضمن إلا نصف دية الماشي.

وفي الحالة الثانية - وهي أن يكون مغلوباً: فقدم في «الراعيين»: أن لا ضمان عليه، وجزم به في «الترغيب»، و«الوجيز»، و«الحاوي الصغير»، والأظهر: أنه إن أمكنه أن يبتدئ الماشي فلم يفعل، فعلى كل منهما ضمان الآخر، وإن لم يمكنه، فلا ضمان عليه، وعلى الماشي نصف دية، والله أعلم.

الصورة السادسة: أن يكونا راكبتين، فهما كالماشيتين، لكن إن كان أحدهما صغيراً، فالضمان على مركبه، إلا أن يكون مركبه ولياً له وأركبه للمصلحة؛ فعلى عاقلة الصبي.

هذا ما ظهر، والكلام في جميع هذه الصور يحتاج إلى تحرير، لكن الأصل الذي يرجع إليه: هو أن الضمان يختص بمن يحصل منه التعدي أو

ضيق غير مملوك لهما، فلا ضمان على الماشي حينئذ؛ لأن التفریط منهما، ولا يضمنان له شيئاً لو أصيب؛ لأن ذلك من فعله لا من فعلهما؛ هذا المذهب نص عليه أحمد.

وقال الموفق وجماعة: يضمنان ما نكف؛ لتعديهما في الوقوف بطريق ضيق غير مملوك لهما.

والصواب أن يقال: إن وقفاً وقوفاً جرئت به العادة، فلا ضمان عليهما؛ لعدم التعدي منهما حينئذ خصوصاً، إذا كان الماشي قد جاء بسرعة حتى اصطدم بهما، والله أعلم.

الصورة الثانية: أن يكون بين ماشيتين صغير وكبير، أو عاقل ومجنون، فظاهر كلام الأصحاب: أن الضمان عليهما جميعاً، وهذا في الكبير والمجنون قريب؛ لأن صدمته قوية مؤثرة قد تقتل بخلاف الصغير، فإن صدمته لا تقتل؛ لأنه ضعيف الجسم، ضعيف الصدم؛ فالظاهر أن لا ضمان عليه للكبير، ويضمن الكبير نصف دينه؛ لأن قتله حصل بفعل نفسه وفعل الكبير.

الصورة الثالثة: أن يكون بين ماشيتين متماثلتين، كبيرتين أو صغيرين، فعلى كل منهما ضمان الآخر:

فإن كانا غير مكلفين: فالضمان على عاقلتهما.

وإن كانا مكلفين: فإن كان الصدم خطأ، فعلى عاقلتهما الضمان، وإن كان عمداً ويقتل غالباً، فالدية في ذنبيتهما؛ فيتقاضيان إن تساوت دينهما؛ وإلا ربح زائد على ناقص بالفضل.

وصرح الأصحاب في هذه الصورة: بأنه لا فرق بين أن يكونا بصيرتين، أو ضريزتين، أو أحدهما بصيراً والآخر ضريضاً؛ وهو ظاهر فيما إذا تساويا، وأما إذا كان أحدهما بصيراً والآخر ضريضاً، ففيه نظر،

والظاهر: اختصاص الضمان بالبصير؛ لأن الضرب معدوم؛ لكن لا يضمن البصير له إلا نصف دينه؛ لحصول التلف من فعل نفسه وفعل البصير.

الصورة الرابعة: أن يكونا ماشيتين؛ لكن غير متقابلتين؛ بل أحدهما لحي الآخر وصدمة من خلقه، فلا ضمان على السابق، وأما اللاحق فعليه الضمان، إلا أن يصيح بالسابق على وجوه يمكنه الخلاص من الصدم فلم يفعل، فالضمان عليهما جميعاً؛ كما سبق في الصورة الثالثة.

الصورة الخامسة: إذا كان أحدهما راكباً والآخر ماشياً؛ فهما كالماشيتين على ما قاله الأصحاب. وقد صرح بذلك في «الإقناع»، وفي المسألة نظر.

والظاهر أن يقال: لا يخلو الراكب؛ إما أن يكون قادراً على مركوبه يتصرف فيه تصرفاً كاملاً، أو يكون مغلوباً:

ففي الحالة الأولى: يختص بالضمان؛ لأن صدمته أقوى، لكن لا يضمن إلا نصف دية الماشي.

وفي الحالة الثانية - وهي أن يكون مغلوباً: فقدم في «الراعيين»: أن لا ضمان عليه، وجزم به في «الترغيب»، و«الوجيز»، و«الحاوي الصغير»، والأظهر: أنه إن أمكنه أن ينه الماشي فلم يفعل، فعلى كل منهما ضمان الآخر، وإن لم يمكنه، فلا ضمان عليه، وعلى الماشي نصف دينه، والله أعلم.

الصورة السادسة: أن يكونا راكبتين، فهما كالماشيتين؛ لكن إن كان أحدهما صغيراً، فالضمان على مُركبه، إلا أن يكون مُركبه ولياً له وأركبه للمصلحة؛ فعلى عاقلة الصبي.

هذا ما ظهر، والكلام في جميع هذه الصور يحتاج إلى تحرير، لكن الأصل الذي يُرجع إليه: هو أن الضمان يختص بمن يحصل منه التعدي أو

التفريط، فإن تساويا في ذلك، ضمن كل واحد منهما الآخر كاملاً على المذهب، وقيل: يضمن نصفه؛ لحصول التلف من فعله وفعل غيره. وهذا هو الصواب؛ جزم به في «الترغيب».

النوع الثاني: أن يكون الصدم بين المركبتين، وقد تقدّم في الصورة الخامسة والسادسة صورتان منه.

الصورة السابعة: أن تصطدم سفينتان، ولهما أحوال:

الحالة الأولى: أن يتعمد الملاحان الصدم، فهنا يشتركان في ضمان السفينتين وما فيهما، ثم إن كان الصدم يقتل غالباً، فعليهما القود، وإلا فشيءٌ عمد.

الحالة الثانية: أن يكون الصدم بتفريطهما من غير تعمد للصدم؛ فهنا يجب على كل منهما ضمان سفينة الآخر وما فيها.

ويظهر الفرق بين هذه الحال والتي قبلها: فيما إذا اختلف ما في السفينتين من المتلفات.

مثال ذلك: إذا كان التالف من السفينة الصغيرة يساوي مائة ألف، ومن الأخرى الكبيرة ثلاثمائة ألف:

ففي الحالة الأولى: يضمن كل واحد من الملاحين مائتي ألف.

وفي الحالة الثانية: يضمن ملاح الصغيرة ثلاثمائة ألف، وملاح الكبيرة مائة ألف.

الحالة الثالثة: أن يكون الصدم بلا تفريط منهما؛ فلا ضمان على واحد منهما؛ لأنه بغير اختياره. قال الأصحاب: ويُقْبَلُ قولُ ملاح في أنه غلبَ عن ضبطها أو لم يفريط.

هكذا أطلقوا، والصواب: عدم قبول قوله إلا بينة أو قرينة.

ثم إن كلامهم في عدم القدرة على الضبط بناء على ما كان في زمنهم

من السفن التي تسير بالهواء؛ فإن الهواء قد يعصفُ بها ولا يتمكّن الملاح من ضبطها، أما في هذا الزمن: فالسفن تسير بالمحرك الذي يتمكّن الملاح من ضبطه.

الحالة الرابعة: أن يكون التفريط من أحدهما؛ فعليه ضمان السفينة المصدومة، وضمان ما في سفينته من أموال.

ومثل ذلك: اصطدام السيارات:

فإن كان عن عمد، فالضمان بينهما.

وإن كان عن تفريط بلا عمد، فعلى كل واحد ضمان صاحبه.

وإن لم يكن منهما جميعاً تفريطاً، فلا ضمان عليهما، والله تعالى أعلم.

#### فائدة

ذكر في «المتنقى» من شروط القسامة: أن يكون في الورثة ذكور مكلفون، ثم صرح بمفهوم قوله: «ذكور»، فقال: «أو كانوا كلهم خنثاء، أو نساء، حلفت مدعى عليه خمسين يميناً وبريء»، ولم يصرح بمفهوم «مكلفون» إلا أنه قال: ولا يقدح غيبته بعضهم، وعدم تكليفه؛ بأن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً؛ فلذلك حاضر مكلف أن يخلف بقسطه ويستحق نصيبه من الدية، ولعن قدم أو كلف أن يحلف بقسطه نصيبه ويأخذه. اهد.

وقال في «الإقناع» وشرحه: الشرط الرابع: أن يكون في المدعي ذكور مكلفون ولو شخص واحد؛ فلا مدخل للنساء والخنثاء والصبيان والمجانين في القسامة، عمداً كان القتل أو خطأ، وإن كان الجميع لا مدخل لهم في القسامة؛ كالنساء والصبيان، فكما لو نكل الورثة، فيحلف بقسطه، ويستحق نصيبه من الدية، هذا إن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، فإذا قديم الغائب، وبلغ الصبي، وعقل المجنون، حلف ما يخصه وأخذ من الدية بقسطه، وإن كانت عمداً لم تثبت القسامة حتى يحضر



التفريط، فإن تساوى في ذلك، ضمن كل واحد منهما الآخر كاملاً على المذهب، وقيل: يضمّن نصفه؛ لحصول التلف من فعله وفعل غيره. وهذا هو الصواب؛ جرّم به في «الترغيب».

النوع الثاني: أن يكون الصدم بين المركبتين، وقد تقدّم في الصورة الخامسة والسادسة صورتان منه.

الصورة السابعة: أن تصطدم سفينتان، ولهما أحوال:

الحالة الأولى: أن يتعمّد الملاحان الصدم، فهنا يشتركان في ضمان السفينتين وما فيهما، ثم إن كان الصدم يقتل غالباً، فعليهما القود، وإلا فشيءٌ عمد.

الحالة الثانية: أن يكون الصدم بتفريطهما من غير تعمد للصدم؛ فهنا يجب على كل منهما ضمان سفينة الآخر وما فيها.

ويظهر الفرق بين هذه الحال والتي قبلها: فيما إذا اختلف ما في السفينتين من المتلفات.

مثال ذلك: إذا كان التالف من السفينة الصغيرة يساوي مائة ألف، ومن الأخرى الكبيرة ثلاثمائة ألف:

ففي الحالة الأولى: يضمّن كل واحد من الملاحين مائتي ألف.

وفي الحالة الثانية: يضمّن ملاح الصغيرة ثلاثمائة ألف، وملاح الكبيرة مائة ألف.

الحالة الثالثة: أن يكون الصدم بلا تفريط منهما؛ فلا ضمان على واحد منهما؛ لأنه بغير اختياره. قال الأصحاب: ويُقْبَلُ قولٌ ملاح في أنه غلبَ عن ضبطها أو لم يفرط.

هكذا أطلقوا، والصواب: عدم قبول قوله إلا ببيّة أو قرينة.

ثم إن كلامهم في عدم القدرة على الضبط بناء على ما كان في زمنهم

من الشقن التي تسير بالهواء؛ فإن الهواء قد يعصف بها ولا يتمكن الملاح من ضبطها، أما في هذا الزمن: فالسفن تسير بالمحرك الذي يتمكن الملاح من ضبطه.

الحالة الرابعة: أن يكون التفريط من أحدهما؛ فعليه ضمان السفينة المصدومة، وضمان ما في سفينته من أموال.

ومثل ذلك: اصطدام السيارات:

فإن كان عن عمد، فالضمان بينهما.

وإن كان عن تفريط بلا عمد، فعلى كل واحد ضمان صاحبه.

وإن لم يكن منهما جميعاً تفريطاً، فلا ضمان عليهما، والله تعالى أعلم.

#### فائدة

ذكر في «المتنبي» من شروط القسامة: أن يكون في الورثة ذكور مكلفون، ثم صرح بمفهوم قوله: «ذكور»، فقال: «أو كانوا كلهم خنثاء، أو نساء، حلفت مدّعي عليه خمسين يمينا وبريء»، ولم يصرّح بمفهوم «مكلفون» إلا أنه قال: ولا يقدح غيبته بعضهم، وعدم تكليفه؛ بأن كان بعضهم صغيراً أو مجنوناً؛ فلذلك حاضر مكلف أن يخلف بقسطه ويستحق نصيبه من الدية، ولمن قديم أو كلف أن يحلف بقسطه نصيبه ويأخذه. اهـ.

وقال في «الإقناع» وشرحه: الشرط الرابع: أن يكون في المدّعين ذكور مكلفون ولو شخص واحد؛ فلا مدخل للنساء والخنثاء والصبيان والمجانين في القسامة، عمداً كان القتل أو خطأ، وإن كان الجميع لا مدخل لهم في القسامة؛ كالنساء والصبيان، فكما لو نكل الورثة، فيحلف بقسطه، ويستحق نصيبه من الدية، هذا إن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، فإذا قديم الغائب، ويبلغ الصبي، وعقل المجنون، حلف ما يخصه وأخذ من الدية بقسطه، وإن كانت عمداً لم تثبت القسامة حتى يحضر

الغائب، ويبلغ الصغير، ويعقل المجنون، ثم علّله بعلّة فيها نظر، قال الشارح: ولو قال: لأنّ القصاص لا يمكن تبغيضه، لكان أولى. اهـ.

هذا كلام صاحب «المنتهى» والإقناع، وخلاصته: أنه:

إذا كان الورثة كلّهم لا حقّ لهم في القسامة؛ كالنساء، والصبيان، حلّف المدعى عليه خمسين يميناً ويرى، صريحاً في «الإقناع»، وظاهراً في «المنتهى».

وأما إذا كان بعضهم له حقّ في القسامة، وبعضهم لا حقّ له:

فإن كان من لا حقّ له لا يرجي زوال مانع حقه؛ كالنساء، فإنه يحلّف من له الحقّ خمسين يميناً، ويثبت القصاص أو الدية للجميع.

وإن كان يرجي زوال مانعه؛ كالصبي، والمجنون:

فإن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، حلّف المستحق بقدر نصيبه، وأخذ حقه من الدية؛ كما يدلّ على ذلك صريح «الإقناع»، وظاهر «المنتهى»؛ فإنّ ظاهر قوله: «يستحقّ نصيبه من الدية» يدلّ على أن الدعوى بغية العمد.

وإن كانت الدعوى عمداً، فإنّ القسامة لا تثبت حتى يزول المانع؛ فيبلغ الصبي، ويعقل المجنون؛ وهذا صريح في كلام «الإقناع»، وظاهر في كلام «المنتهى».

أمّا في «المعنى»: فظاهره أنّ القسامة لا تثبت حتى يبلغ الصبي؛ لأنّ الحقّ لا يثبت إلا ببيّنة الكاملة، والبيّنة أيمان الأولياء كلّهم، والأيمان لا تدخلها النيابة.

ولأنّ الحقّ إن كان قصاصاً، فلا يمكن تبغيضه؛ فلا فائدة في قسامة الحاضر البالغ، وإن كان غيره، فلا يثبت إلا بواسطة ثبوت القتل، وهو لا يتغيّض أيضاً.

وقال القاضي: إن كان القتل عمداً، لم يُقسم الكبير حتى يبلغ الصغير، ولا الحاضر حتى يتقدّم الغائب؛ لأنّ حلف الكبير الحاضر لا يفيد شيئاً في الحال، وإن كان موجباً للمال كالخطأ وعمد الخطأ، فللحاضر المكلف أن يخلف ويستحقّ قسطه من الدية. اهـ.

ولم يتعضوا لحبس المدعى عليه في القسامة في حال صغر أو جنون بعض الورثة، ولعلّ وجهه عدم ثبوت الحق عليه؛ فلم يحسّن بمجرد الدعوى، لكن قد يقال: للمدعي ملازمة المطالبة بحبسه؛ خوفاً من هزّبه، وإنّ على القاضي إجابة طلبه مع قوّة التهمة؛ لأنّ النبي ﷺ حَسَنَ في التهمة؛ كما ذكره ابن القيم رحمه الله في «الطرق الحكيمة»، والله أعلم.

#### فائدة

##### مسائل في القسامة

المسألة الأولى: إذا وجد قتل في موضع، فادعى أولياءه قتله على أهل المحلّة، أو على واحد منهم، وليس بينهم عداوة؛ فعليهم البيّنة أو يمين المدعى عليهم كسائر الدعاوى، وقاله مالك والشافعي.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: للوليّ أن يختار من الموضع خمسين رجلاً يتخلفون خمسين يميناً؛ ما قتلناه ولا عَلِمْنَا بقتله، فإنّ نقصوا عن الخمسين، كُرِزَتْ عليهم الأيمان حتى تَتِمَّ خمسين، فإنّ لم يحلفوا، حُسِبُوا حتى يحلفوا أو يقرّوا.

المسألة الثانية: إذا كانت دعوى القتل على غير معيّن؛ كأهل مدينة أو محلّة، أو واحد غير معيّن، أو جماعة غير معيّن من أهل المدينة، ونحو ذلك، لم تسمع الدعوى، وقاله الشافعي.

وقال أبو حنيفة: تسمع ويستحلف خمسون منهم؛ لأنّ الأنصار ادّعوا القتل على يهود خيبر؛ فسمع النبي ﷺ دعواهم.

الغائب، ويبلغ الصغير، ويعقل المجنون، ثم علّله بعلّة فيها نظر، قال الشارح: ولو قال: لأنّ القصاص لا يمكن تبعضه، لكان أولى. اهـ.

هذا كلام صاحبي «المنتقى» و«الإقناع»، وخلاصته: أنه:

إذا كان الورثة كلّهم لا حقّ لهم في القسامة؛ كالنساء، والصبيان، حلّف المدعى عليه خمسين يميناً وبريء، صريحاً في «الإقناع»، وظاهراً في «المنتقى».

وأما إذا كان بعضهم له حقّ في القسامة، وبعضهم لا حقّ له:

فإن كان من لا حقّ له لا يرجي زوال مانع حقه؛ كالنساء، فإنه يحلف من له الحقّ خمسين يميناً، ويثبت القصاص أو الدية للجميع.

وإن كان يرجي زوال مانعه؛ كالصبي، والمجنون:

فإن كانت الدعوى خطأ أو شبه عمد، حلّف المستجيب بقدر نصيبه، وأخذ حقه من الدية؛ كما يدلّ على ذلك صريح «الإقناع»، وظاهر «المنتقى»؛ فإنّ ظاهر قوله: «يستحقّ نصيبه من الدية» يدلّ على أن الدعوى بغَيْرِ العمد.

وإن كانت الدعوى عمداً، فإنّ القسامة لا تثبت حتى يزول المانع؛ فبلغ الصبي، ويعقل المجنون؛ وهذا صريح في كلام «الإقناع»، وظاهر في كلام «المنتقى».

أمّا في «المغنى»: فظاهره أنّ القسامة لا تثبت حتى يبلغ الصبي؛ لأنّ الحقّ لا يثبت إلا ببيئته الكاملة، والبيئة أيمان الأولياء كلّهم، والأيمان لا تدخلها النيابة.

ولأنّ الحقّ إن كان قصاصاً، فلا يمكن تبعضه؛ فلا فائدة في قسامة الحاضر البالغ، وإن كان غيره، فلا يثبت إلا بواسطة ثبوت القتل، وهو لا يتبعض أيضاً.

وقال القاضي: إن كان القتل عمداً، لم يُقسم الكبير حتى يبلغ الصغير، ولا الحاضر حتى يتقدّم الغائب؛ لأنّ حلف الكبير الحاضر لا يفيد شيئاً في الحال، وإن كان موجياً للمال كالخطأ وعمد الخطأ، فللحاضر المكلف أن يتخلّف ويستحقّ قسطه من الدية. اهـ.

ولم يتعرّضوا لحبس المدعى عليه في القسامة في حال صغر أو جنون بعض الورثة، ولعلّ وجهه عدم ثبوت الحقّ عليه؛ فلم يحسّ بمجرّد الدعوى، لكن قد يقال: للمدعى ملازمته والمطالبة بحبسه؛ خوفاً من هزّيه، وإنّ على القاضي إجابة طلبه مع قوّة التهمة؛ لأنّ النبي ﷺ حَسَنَ في التهمة؛ كما ذكره ابن القيم - رحمه الله - في «الطرق الحكيمية»، والله أعلم.

#### فائدة

##### مسائل في القسامة

المسألة الأولى: إذا وُجدَ قتلٌ في موضع، فادعى أولياؤه قتله على أهل المحلّة، أو على واحد منهم، وليس بينهم عداوة: فعليهم البيّنة أو يمين المدعى عليهم كسافر الدعاوى، وقاله مالك والشافعي.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: للوليّ أن يختار من الموضع خمسين رجلاً يتخلّفون خمسين يميناً: ما قتلناه ولا عَلِمْنَا بقتله، فإنّ نقصوا عن الخمسين، كُرِّرت عليهم الأيمان حتى تَمَّ خمسين، فإنّ لم يحلفوا، حُسِّبوا حتى يحلفوا أو يقرّوا.

المسألة الثانية: إذا كانت دعوى القتل على غير معيّن؛ كأهل مدينة أو محلّة، أو واحد غير معيّن، أو جماعة غير معيّن من أهل المدينة، ونحو ذلك، لم تسمع الدعوى، وقاله الشافعي.

وقال أبو حنيفة: تسمع ويستحلف خمسون منهم؛ لأنّ الأنصار أدعوا القتل على يهود خيبر؛ فسمع النبي ﷺ دعواهم.

وأجيب: بأن النبي ﷺ بين أن الدعوى لا تصح إلا على واحد بقوله: «فُقِسْمُون عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ»؛ وعلى مذهب أبي حنيفة: إذا حلفت أهل المحلة، لزمهم الدية؛ لقضاء عمر، رضي الله عنه.

المسألة الثالثة: إذا كانت دعوى القتل على جماعة معينين، ففيها ثلاثة أقوال:

المشهور من المذهب: عدم صحة الدعوى، سواء كانت بقتل عمد أو غيره.

وقال بعض أصحاب الشافعي: تصح الدعوى، سواء كانت بقتل عمد أو غيره، فتقتل الجماعة إذا تفتت القسامة؛ قاله في «المعنى»، قال: وهذا نحو قول أبي ثور.

القول الثالث: إن كانت الدعوى بقتل عمد، لم تصح إلا على واحد، وإن كانت بغيره، صحت على الجماعة؛ فتجب الدية عليهم؛ وهو قول مالك والشافعي.

وإذا توجّهت الأيمان عليهم، فعلى كل واحد خمسون يميناً، وقيل: تقسم بينهم بالحصص.

وقال مالك: يحلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يميناً، فإن لم يبلغوا خمسين، ردّت على من حلف منهم حتى يبلغ خمسين يميناً، ولو كان واحداً، حلف خمسين يميناً، والله أعلم.

المسألة الرابعة: قال الفقهاء - كما في «المعنى» -: يشترط في القسامة تحرير الدعوى بأن يصف القتيل: نوعه، وكيفيته، وموضعه من البدن؛ فلا تسع الدعوى فيها غير محررة كسائر الدعاوى.

قلت: وظاهر الحديث عدم اشتراط ذلك، قال في «الاختيارات» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة؛

لحديث الخصري في دعواه على الآخر أرضاً غير موصوفة، وإذا قيل: لا تسع الدعوى إلا محررة، فالواجب أن من ادعى مجعلاً، استقصه الحاكم. اهـ.

المسألة الخامسة: من الذي يحلف في القسامة على القاتل؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: لا يحلف إلا الذكور البالغون من ورثة المقتول، سواء ورثوا بالفرض أو التعصيب أو الرحم؛ فيحلفون خمسين يميناً توزع عليهم بحسب إرتهم، ويجزئ الكسر.

وقال الشافعي في أحد قوليه: يحلف كل واحد منهم خمسين يميناً، فإن كان الورثة كلهم نساءً أو صبياناً، فلا قسامة. (وانظر الفائدة السابقة).

القول الثاني: أن الذي يحلف ذكور العصبية؛ خمسون منهم يحلف كل واحد منهم يميناً، لكن يبدأ بالوارثين؛ فإن بلغوا خمسين؛ وإلاكمل من بقية العصبية الأقرب فالأقرب، فإن لم يوجد من العصبية خمسون، ردّت على الموجود منهم حتى تكمل خمسين يميناً. وهذا قول لمالك؛ لقول النبي ﷺ للأَنْصَار: «يُحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقد كان يخاطب بني عثّة، وهم غير وارثين.

القول الثالث: أن الذي يحلف جميع الورثة وإن كانوا نساء، وهو قول الشافعي، وهو المذكور في كتب المالكية؛ إن كانت الدعوى بغير عمد، وإن كانت به، فلا يحلف أقل من رجلين عصبية، أي: لا بد من رجلين فأكثر من العصبية.

المسألة السادسة: لا قسامة فيما دون النفس من الأطراف والجروح،

(١) رواه أبو داود في الدييات (٤٥٢٦).

وأجيب: بأن النبي ﷺ بين أن الدعوى لا تصح إلا على واحد بقوله: «تقسمون على رجل منهم»؛ وعلى مذهب أبي حنيفة: إذا حلفت أهل المحلة، لزمهم الدية؛ لقضاء عمر، رضي الله عنه.

المسألة الثالثة: إذا كانت دعوى القتل على جماعة معينين، ففيها ثلاثة أقوال:

المشهور من المذهب: عدم صحة الدعوى، سواء كانت بقتل عمد أو غيره.

وقال بعض أصحاب الشافعي: تصح الدعوى، سواء كانت بقتل عمد أو غيره، فتقتل الجماعة إذا تمت القسامة؛ قاله في «المغنى»، قال: وهذا نحو قول أبي ثور.

القول الثالث: إن كانت الدعوى بقتل عمد، لم تصح إلا على واحد، وإن كانت بغيره، صحت على الجماعة؛ فتجب الدية عليهم؛ وهو قول مالك والشافعي.

وإذا ترجعت الأيمان عليهم، فعلى كل واحد خمسون يمينا، وقيل: تقسم بينهم بالحصص.

وقال مالك: يحلف من المدعى عليهم خمسون رجلاً خمسين يمينا، فإن لم يبلغوا خمسين، ردّت على من حلف منهم حتى يبلغ خمسين يمينا، ولو كان واحداً، حلف خمسين يمينا، والله أعلم.

المسألة الرابعة: قال الفقهاء - كما في «المغنى» -: يشترط في القسامة تحرير الدعوى بأن يصف القتلى: نوعه، وكيفيته، وموضعه من البدن؛ فلا تسمع الدعوى فيها غير محررة كسائر الدعاوى.

قلت: وظاهر الحديث عدم اشتراط ذلك، قال في «الاختيارات» لشيخ الإسلام ابن تيمية: ومسألة تحرير الدعوى وفروعها ضعيفة؛

لحديث الخضرى في دعواه على الآخر أرضاً غير موصوفة، وإذا قيل: لا تسمع الدعوى إلا محررة، فالواجب أن من ادعى مجعلاً، استقصه الحاكم. اهـ.

المسألة الخامسة: من الذي يحلف في القسامة على القاتل؟ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: لا يحلف إلا الذكور البالغون من ورثة المقتول، سواء ورثوا بالفرض أو التعصيب أو الرحم؛ فيحلفون خمسين يمينا توزع عليهم بحسب إرثهم، ويجزئ الكسر.

وقال الشافعي في أحد قوليه: يحلف كل واحد منهم خمسين يمينا، فإن كان الورثة كلهم نساء أو صبياناً، فلا قسامة. (وانظر الفائدة السابقة).

القول الثاني: أن الذي يحلف ذكور العصابة؛ خمسون منهم يحلف كل واحد منهم يمينا، لكن يبدأ بالوارثين؛ فإن بلغوا خمسين؛ وإلا كمل من بقية العصابة الأقرب فالأقرب، فإن لم يوجد من العصابة خمسون، ردّت على الموجود منهم حتى تكمل خمسين يمينا. وهذا قول لمالك؛ لقول النبي ﷺ للأَنْصَار: «يُحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْكُمْ وَتَسْجِفُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»<sup>(١)</sup>، وقد كان يخاطب بني عَمّه، وهم غير وارثين.

القول الثالث: أن الذي يحلف جميع الورثة وإن كانوا نساء، وهو قول الشافعي، وهو المذكور في كتب المالكية؛ إن كانت الدعوى بغير عمد، وإن كانت به، فلا يحلف أدل من رجلين عصابة، أي: لا بد من رجلين فأكثر من العصابة.

المسألة السادسة: لا قسامة فيما دون النفس من الأطراف والجروح،

(١) روه أبو داود في الديات (٤٥٢٦).

قال في «المغني»: لا أعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً.  
قلت: وذكر ابن دقيق العيد قولاً في مذهب الشافعي بجريانها فيها، وهو وجهٌ ضعيفٌ لهم.

#### فوائد من تفسير الشنقيطي فيما يحرم من الحيوان وغيره

١ - كلُّ ذي نابٍ من السباع؛ فالتحقيقُ تحريمه.  
٢ - كلُّ ذي مخلبٍ من الطير؛ وبه قال جمهورُ العلماء منهم داود، والثلاثة، أي: غير مالك.

٣ - الحمرُ الأهلية؛ فالتحقيقُ أنها حرامٌ، ولا ينبغي أن يُشكَّ فيهِ منصف، ثم أجابَ عن حديث: «أطعمُ أهلكَ من سَمِينٍ حُمْرَكَ» بنقل النووي اتفاقَ الحفاظ على تضعيفه.

٤ - البغال.

٥ - الخيلُ منها مالكٌ في أحد القولين، وعنه: مكروهة، وقال أبو حنيفة: أكرهُ نَسَمَ الخيل، فحمله بعضهم على الكراهة، وبعضهم على التحريم، ومذهب الشافعي وأحمد وأكثَرُ العلماء: الجواز.

٦ - الكلبُ؛ فإنَّ أكله حرامٌ عند عامة العلماء، وعن مالك قولٌ ضعيفٌ جداً بالكراهة.

٧ - القُرْدُ لا يجوزُ أكله؛ نقل ابن عبد البر الإجماع عليه، وقيل: الأظهر عن مالك وأصحابه: أنه ليس بحرام.

٨ - الفيل؛ فالظاهر أنه من ذوات الناب من السباع، وقال بعض المالكية: كراهته أخفُّ من كراهة السبع، وأباحه شَهَبٌ، ونقل النووي إباحته عن الشعبي، وابن شهاب، ومالك في رواية.

٩ - ١١ - الهرُّ، والعلب، والدَّبَّ عند مالك من ذوات الناب من السباع، وعنه: رواية مكروهة كراهة تنزيه، والهرُّ الوحشيُّ والأهليُّ عنده

سواء، وفرَّقَ بينهما غيره من الأئمة، فمَنَعُوا الأهلي، وقال صاحب «المهذَّب»: في سَيُّورِ الوحش وجهان:

أحدهما: لا يحل.

والثاني: يحل.

١٢ - الضبع، وهو عند مالك كالثعلب، ورخص في أكلها الشافعي وغيره.

١٣ - القنفذ، قال بعضُ العلماء بتحريمه، وأجازهُ جمهورُ العلماء، منهم مالك والشافعي وأبو ثور.

١٤ - حشرات الأرض؛ كالفأرة ونحوها؛ فجمهورُ العلماء على تحريمها، ورخص فيها مالك، لكنَّ اشتراطَ في جوازِ أَكْلِ الحَيَّات أن يؤمن سقمها.

١٥ - ١٦ - ابن آوى وابن عرس، فقيل: حرام، ومذهب الشافعي: الفرقُ بينهما؛ فابن عرس حلال بلا خلاف عندهم، واختلفوا في ابن آوى.

١٧ - ١٨ - الوَبْرُ والبربوع؛ فأكلهما جائز عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: حرامٌ؛ كما نقل عنه تحريمُ القُصْبِ، والقنفذ، وابن عرس أيضاً.

١٩ - ٢٠ - الخُلْد والضربون أباحهما مالك.

٢١ - الضب؛ فالتحقيقُ جوازُ أكله، ونقل عن أبي حنيفة والنوري تحريمُهُ.

٢٢ - ميتة البَرَادِ حلالٌ عند الجمهور، وقال مالك: لا بدَّ من ذكاته بأن يفعل به ما يموتُ به يَقْضِي الذكاة.

٢٣ - جمهورُ العلماء على تحريم كلِّ ذي مخلبٍ من الطير، وأباحها مالك، قال ابن قاسم: لم يكره مالكُ أَكْلَ شيءٍ من الطير كله؛ كالبُرَقِ، والثَّسُور، والحِذَّة، وجميع سباع الطير وغير سباعها، ما أَكَلَ الحَيَّةَ منها

قال في «المغني»: لا أعلم بين أهل العلم في هذا خلافاً.  
قلت: وذكر ابن دقيق العيد قولاً في مذهب الشافعي بجريانها فيها، وهو وجهٌ ضعيفٌ لهم.

#### فوائد من تفسير الشنقيطي فيما يحرم من الحيوان وغيره

١ - كلُّ ذي نابٍ من السباع؛ فالتحقيقُ تحريمه.  
٢ - كلُّ ذي مخلبٍ من الطير؛ وبه قال جمهورُ العلماء منهم داود، والثلاثة، أي: غير مالك.

٣ - الحمر الأهلية؛ فالتحقيقُ أنها حرامٌ، ولا ينبغي أن يُشكَّكَ فيه منصف، ثم أجاب عن حديث: «أطعم أهلك من سبعين حُمرك» بنقل النووي اتفاقَ الحفاظ على تضعيفه.  
٤ - البغال.

٥ - الخيلُ منها مالكٌ في أحد القولين، وعنه: مكروهة، وقال أبو حنيفة: أكره لحم الخيل، فحمله بعضهم على الكراهة، وبعضهم على التحريم، ومذهب الشافعي وأحمد وأكثر العلماء: الجواز.  
٦ - الكلب؛ فإنَّ أكله حرامٌ عند عامة العلماء، وعن مالك قولٌ ضعيفٌ جداً بالكراهة.

٧ - القُرْذُ لا يجوزُ أكله؛ نقل ابن عبد البر الإجماع عليه، وقيل: لأظهر عن مالك وأصحابه: أنه ليس بحرام.

٨ - القيل؛ فالظاهر أنه من ذوات الناب من السباع، وقال بعض المالكية: كراهته أخفُّ من كراهة السبع، وأباحه أَشْهَبُ، ونقل النووي إباحته عن الشعبي، وابن شهاب، ومالك في رواية.

٩ - الهُزُّ، والعلب، والدُّبُّ عند مالك من ذوات الناب من السباع، وعنه: رواية مكروهة كراهة تنزيه، والهُزُّ الوحشيُّ والأهليُّ عنده

سواء، وفُرِّقَ بينهما غيره من الأئمة، فمنعوا الأهلي، وقال صاحب «المهذب»: في سِنُّورِ الوحش وجهان:

أحدهما: لا يحل.

والثاني: يحل.

١٢ - الضبع، وهو عند مالك كالعلب، ورخص في أكلها الشافعي وغيره.

١٣ - القنفذ، قال بعض العلماء بتحريمه، وأجازه جمهور العلماء، منهم مالك والشافعي وأبو ثور.

١٤ - حشرات الأرض؛ كالقارّة ونحوها؛ فجمهور العلماء على تحريمها، ورخص فيها مالك، لكن اشترط في جواز أكل الحيات أن يؤمن سُمّها.

١٥ - ١٦ - ابن آوى وابن عرس؛ قليل: حرام، ومذهب الشافعي: الفرق بينهما؛ فإنَّ عرس حلال بلا خلاف عندهم، واختلفوا في ابن آوى.  
١٧ - ١٨ - الوَبَرُ واليربوع؛ فأكلهما جائز عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: حرام؛ كما نقل عنه تحريم القسب، والقنفذ، وابن عرس أيضاً.  
١٩ - ٢٠ - الخُلْد والضربون أباحهما مالك.

٢١ - الضب؛ فالتحقيق جوازُ أكله، ونقل عن أبي حنيفة والثوري تحريمه.

٢٢ - مِيتَةُ الْجَزَاوِ جلالٌ عند الجمهور، وقال مالك: لا بدُّ من ذكاته بأن يفعل به ما يموت به يقصد الذكاة.

٢٣ - جمهور العلماء على تحريم كلِّ ذي مخلبٍ من الطير، وأباحها مالك، قال ابن قاسم: لم يكره مالك أكل شيء من الطير كله؛ كالرَّخَمِ، والثُّسور، والجدّة، وجميع سباع الطير وغير سباعها، ما أكل الجيف منها

وما لم يأكلها، ولا بأس بأكل الهدد والخطاف.

٢٤ - قال النخعي: أكل الطير حلالٌ إلا الخفاش، وسئل أحمد عن الخطاف؟ فقال: لا أدري.

٢٥ - ٢٦ - البيهقي والطاوس فيهما وجهان للشافعية، أصحهما التحريم.

٢٧ - ٢٨ - وفي العندليب والحَمرة لهم وجهان أيضاً، والصحيح إباحتهما.

٢٩ - حشرات الطير؛ كالنحل، والزناير حرامٌ عند أكثر العلماء.

٣٠ - البِلالة؛ فمذهب مالك جوازُ أكل لحمها، أما لبنها وبولها: فنجان عنده يَطْهَرُ إِنْ إِذَا حُسِّنَتْ عَنْ أَكْلِ النَجَسِ مَدَّةً يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ بَقَاءِ شَيْءٍ فِي جَوْفِهَا مِنْهُ، ومذهب الشافعية: أن لحمها ولبنها مكروهٌ كراهةً تنزيه، وقيل: تحريم، ورخص الحسن في لحومها وألبانها.

٣١ - الزروع والثمار التي سَقِيَتْ بالنجاسة أو سُجِدَتْ، أكثر العلماء على أنها طاهرة، وأن ذلك لا ينجسها؛ وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما، ونقل عن أبي حنيفة.

#### فوائد من كتاب المناقلة بالأوقاف

الفائدة الأولى (ص ١١): أما لو شرط حالة وقفه أن لا يبعه متى شاء، فقد نص أحمد على بطلان هذا الشرط، وهو قول الشافعي وغيره، وذهب أبو يوسف إلى صحة هذا الشرط، وأن له بَيِّنَةً يَقْضِيُ الْوَقْفَ؛ وممكن حكاؤه عنه الإمام أحمد، وهو قول إسحاق بن راهويه، وهو مذهب الشيعة.

الفائدة الثانية (ص ٢٠): وفي مذهبه - أي أحمد - قول آخر: أنه لا زكاة في عين الوقف لقصور ملكه، اختاره القاضي في «المجرد»، وابن عقيل؛ وهو قول أكثر أصحاب الشافعي.

الفائدة الثالثة (ص ٢١): وقد قال أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد: يجوز الوقف في كل شيء.

الفائدة الرابعة (ص ٢٦): قال - أي: أحمد - في رواية أبي داود، في رجل بنى مسجداً، فجاء رجل فأراد أن يهدمه وبينه بناء أجود من ذلك، فأبى عليه الأول، وأحب الجيران أن يتركه يهدمه، فقال: لو تركه وصار إلى رضى الجيران، لم يكن به بأس.

#### فائدة

عن ابن أبي واقد، عن أبيه - رضى الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأزواجه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر»؛ رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وفي رواية للطبراني، وأبي يعلى، عن أم سلمة بلفظ: «هي هذه الحجة، ثم الجلوس على ظهور الحصر في البيوت»، قال في «الترغيب» (ص ٢١٣ ج ٢): رواه ثقات.

والخضر: جمع حصير، قال في «النهاية»: يضم الصاد، وتسكن تخفيفاً، قال في «الفتح» (ص ٧٤ ج ٤): وإسناد حديث أبي واقد صحيح، وذكر قبل ذلك أن نساءه رضي الله عنهن كنَّ يَخْجُجْنَ إِلاَّ سَوْدَةً وَزَيْنَبَ، وذكر اعتذاراً لهنَّ بأنهنَّ يتأولن ذلك على أنَّ المراد لا يجب عليهنَّ غير تلك الحجة، وكان عمر - رضى الله عنه - كان متوقفاً في جواز الحج لهنَّ؛ ثم ظهر له الجواز.

وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت: منعنا عمرَ الحجِّ والعمره حتى إذا كان آخر عام، فأذن لنا<sup>(٢)</sup>. اهـ.

(١) رواه أبو داود في المناسك (١٧٢٢) وأحمد في مسند الأنصار (٢١٣٩٨).

(٢) ذكر ابن حجر أن ابن سعد رواه من طريق أم حرة...



وما لم يأكلها، ولا بأس بأكل الهدم والخطاف.

٢٤ - قال النخعي: أكل الطير حلال إلا الخفاش، وسئل أحمد عن الخطاف؟ فقال: لا أدري.

٢٥ - ٢٦ - البيهقي والطاوس فيهما وجهان للشافعية، أصحهما التحريم.

٢٧ - ٢٨ - وفي العنديل والحفرة لهم وجهان أيضاً، والصحيح إباحتهما.

٢٩ - حشرات الطير؛ كالنحل، والزنابير حرام عند أكثر العلماء.

٣٠ - الجلالة؛ فمذهب مالك جواز أكل لحمها، أما لبنيها وبولها: فنجس عنده يظهران إذا حُبِسَتْ عن أكل النجس مدة يغلب على الظن عدم بقاء شيء في جوفها منه، ومذهب الشافعية: أن لحمها ولبنها مكروه كراهة تنزيه، وقيل: تحريم، ورخص الحسن في لحومها وألبانها.

٣١ - الزروع والثمار التي سُقِيَتْ بالنجاسة أو سُيِدَتْ، أكثر العلماء على أنها طاهرة، وأن ذلك لا ينجسها؛ وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما، ونقل عن أبي حنيفة.

#### فوائد من كتاب المناقاة بالأوقاف

الفائدة الأولى (ص ١١): أما لو شرط حالة وقفه أن لا يبيعه متى شاء، فقد نص أحمد على بطلان هذا الشرط، وهو قول الشافعي وغيره، وذنب أبو يوسف إلى صحة هذا الشرط، وأن له بيته ونقص الوقف؛ وممن حكاه عنه الإمام أحمد، وهو قول إسحاق بن راهويه، وهو مذهب الشيعة.

الفائدة الثانية (ص ٢٠): وفي مذهبه - أي أحمد - قول آخر: أنه لا زكاة في عين الوقف لقصور ملكه، اختاره القاضي في «المجرد»، وابن عقيل؛ وهو قول أكثر أصحاب الشافعي.

الفائدة الثالثة (ص ٢١): وقد قال أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد: يجوز الوقف في كل شيء.

الفائدة الرابعة (ص ٢٦): قال - أي: أحمد - في رواية أبي داود، في رجل بنى مسجداً، فجاء رجل فأراد أن يهدمه وبينه بناء أجود من ذلك، فأبى عليه الأول، وأحب الجيران أن يتركه يهدمه، فقال: لو تركه وصار إلى رضى الجيران، لم يكن به بأس.

#### فائدة

عن ابن أبي واقد، عن أبيه - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول لأزواجه في حجة الوداع: «هذه ثم ظهور الحصر»؛ رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وفي رواية للطبراني، وأبي يعلى، عن أم سلمة بلفظ: «هي هذه الحجة»، ثم الجلوس على ظهور الحصر في البيوت، قال في «الترغيب» (ص ٢١٣ ج ٢): رواه ثقات.

والحصر: جمع حصر، قال في «النهاية»: بضم الصاد، وتسكن تخفيفاً، قال في «الفتح» (ص ٧٤ ج ٤): وإسناده حديث أبي واقد صحيح، وذكر قبل ذلك أن نساءه ﷺ كن يخرجن إلا سودة وزينب، وذكر اعتذاراً لهن بأنهن يتأولن ذلك على أن المراد لا يجب عليهن غير تلك الحجة، وكان عمر - رضي الله عنه - كان متوقفاً في جواز الحج لهن؛ ثم ظهر له الجواز.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: منعنا عمر الحج والعمرة حتى إذا كان آخر عام، فأذن لنا<sup>(٢)</sup>. اهـ.

(١) رواه أبو داود في المتناك (١٧٢٢) وأحمد في مستدرك النصار (٢١٣٩٨).

(٢) ذكر ابن حجر أن ابن سعد رواه من طريق أم مرة...

فائدة

ولبي خالة وأنا خالها ولي عمّة وأنا عمّها  
فأنا الذي أنا عمّها فإن أبي أُمّي أُمّي  
أبوها أُمّي وأخوها أبي ولي خالة هكذا حكمها  
صورة الأولى: أن أخاه من أمّه تزوّج أمّ أبيه، فأنت بنت.  
وصورة الثانية: أن أخته من أبيه تزوّجها أبو أمّه، فأنت بنت.

فائدة

المتحاضات في عهد رسول الله من عشر:

- ١ - فاطمة بنت أبي حنيفة؛ حديثها في الصحيحين وغيرهما.
- ٢ - حمّة بنت جحش؛ حديثها رواه أحمد، والترمذي وقال: حسن صحيح، وحسنه البخاري، وصححه آخرون.
- ٣ - أم حبيبة بنت جحش؛ حديثها في الصحيحين وغيرهما.
- ٤ - زينب بنت جحش؛ حديثها رواه النسائي، قال في «نيل الأوطار»: رواه ثقات. اهـ.
- وعليه: فتكون بنت جحش الثلاث كلهنّ متحاضات؛ فحمّة زوجها طلحة، وأمّ حبيبة زوجها عبدالرحمن بن عوف، وزينب زوجها رسول الله ﷺ.
- ٥ - أم سلمة زوج النبي ﷺ، وفي «صحيح البخاري»: أن بعض أزواج النبي ﷺ اعتكفت معه وهي مستحاضة<sup>(١)</sup>، وروى سعيد بن منصور بهذه الطريق: أنها أم سلمة.
- ٦ - سودة بنت زُفّة زوج النبي ﷺ؛ ذكرها العلامة بن المسيّب، قال

(١) رواه البخاري في المعين (٣١١).

في «الفتح»: قلت: وهو حديث ذكره أبو داود من هذا الوجه تعليقاً، وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً.

- ٧ - أسماء بنت عُتَيْس؛ حكاه الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة، عنها.
- ٨ - سهلة بنت سُهَيْل؛ ذكرها أبو داود.
- ٩ - أسماء بنت مرثد؛ ذكرها البيهقي وغيره.
- ١٠ - بادية بنت غيلان؛ ذكرها ابن مندة. اهـ. ملخصاً من «فتح الباري» (ص ٤١٢ ج ١).

فائدة

إذا انتقل مصرف الوقف مثل أن يقول: هذا وقف على زيد، ويسكت، فيموت الموقوف عليه، فليمن يعود الوقف؟ في هذا روايات عن الإمام أحمد:

[حداها: يعود إلى ورثة الموقوف عليه، قال ابن رجب - رحمه الله - في «الفائدة التاسعة» من الفوائد التي في آخر «القواعد» (ص ٣٩٥): وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية حَرْب وغيره، وظاهر كلامه: أنه يعود إليهم إرثاً لا وقفاً، وبه جزم الخلال في «الجامع»، وابن أبي موسى، وهذا منزل على كونه ملكاً للموقوف عليه؛ كما صرح به أبو الخطاب وغيره.

الرواية الثانية عن أحمد: أنه يعود إلى ورثة الواقف حين الانقراض نسباً، وعلى هذه الرواية: فهل يختص بالعصبة أو يشتمل ذوي الفروض أيضاً؟ وهل يكون ملكاً لهم أو وقفاً عليهم؟:

فالمشهور عند المتأخرين: أنه لا يختص بالعصبة؛ بل يشتمل ذوي الفروض أيضاً، ويكون وقفاً عليهم بقدر إرثهم.

وقيل: الذكر والأنثى سواء، وظاهر كلام الحارثي: الميل إلى ذلك،

#### فائدة

ولكي خالته وأنا خالها ولي عمته وأنا عمها  
فأنا النسي أنا عمها فإن أبي أئمة أئمتها  
أبوها أخي وأخوها أبي ولي خالته هكذا حكمها  
صورة الأولى: أن أخاه من أمه تزوج أم أبيه، فأنث بنت.  
وصورة الثانية: أن أخته من أبيه تزوجها أبو أمه، فأنث بنت.

#### فائدة

المستحاضات في عهده عليه السلام نحو من عشر:

- ١- فاطمة بنت أبي حنيفة؛ حديثها رواه أحمد، والترمذي وقال: حسن صحيح، وحسنه البخاري، وصححه آخرون.
- ٢- حنيفة بنت جحش؛ حديثها رواه أحمد، والترمذي وقال: حسن صحيح، وحسنه البخاري، وصححه آخرون.
- ٣- أم حبيبة بنت جحش؛ حديثها في الصحيحين وغيرهما.
- ٤- زينب بنت جحش؛ حديثها رواه النسائي، قال في «نيل الأوطار»: رواه ثقات. اهـ.
- وعليه: فتكون بنات جحش الثلاث كلهن مستحاضات؛ فحمنة زوجها طلحة، وأم حبيبة زوجها عبدالرحمن بن عوف، وزينب زوجها رسول الله ﷺ.
- ٥- أم سلمة زوج النبي ﷺ، وفي «صحيح البخاري»: أن بعض أزواج النبي ﷺ اعتكفت معه وهي مستحاضة<sup>(١)</sup>، وروى سعيد بن منصور بهذه الطريق: أنها أم سلمة.
- ٦- سودة بنت زمعة زوج النبي ﷺ؛ ذكرها العلاء بن المسيب، قال

(١) رواه البخاري في المغيض (٣١١).

في «الفتح»: قلت: وهو حديث ذكره أبوداود من هذا الوجه تعليقاً، وذكر البيهقي أن ابن خزيمة أخرجه موصولاً.

- ٧- أسماء بنت عميس؛ حكاه الدارقطني من رواية سهل بن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة، عنها.
- ٨- سهلة بنت سهيل؛ ذكرها أبوداود.
- ٩- أسماء بنت مرثد؛ ذكرها البيهقي وغيره.
- ١٠- بادية بنت غيلان؛ ذكرها ابن مندة. اهـ. ملخصاً من «فتح الباري» (ص ٤١٢ ج ١).

#### فائدة

إذا انقطع مصرف الوقف مثل أن يقول: هذا وقف على زيد، ويسكت، فيموت الموقوف عليه، قلتمن يعود الوقف؟ في هذا روايات عن الإمام أحمد:

إحداها: يعود إلى ورثة الموقوف عليه، قال ابن رجب - رحمه الله - في «الفائدة التاسعة» من الفوائد التي في آخر «القواعد» (ص ٣٩٥): وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية حَرْبٍ وغيره، وظاهر كلامه: أنه يعود إليهم إرثاً لا وقفاً، وبه جزم الخليل في «الجامع»، وابن أبي موسى، وهذا منقول على كونه ملكاً للموقوف عليه؛ كما صرح به أبو الخطاب وغيره.

الرواية الثانية عن أحمد: أنه يعود إلى ورثة الواقف حين الانقراض نسباً، وعلى هذه الرواية: فهل يختص بالعصبة أو يشمل ذوي الفروض أيضاً؟ وهل يكون ملكاً لهم أو وقفاً عليهم؟

فالمشهور عند المتأخرين: أنه لا يختص بالعصبة؛ بل يشمل ذوي الفروض أيضاً، ويكون وقفاً عليهم بقدر إرثهم. وقيل: الذكر والأنثى سواء، وظاهر كلام الحارثي: الميل إلى ذلك،

قال في «الإنصاف»: وما هو بعيد.

وعنه: يكون ملكاً لا وفقاً.

وقيل: إن عاد إلى العصبية فهو وقف، وإن عاد إلى الورثة فهو ملك، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا أصح، وأشبه بكلام أحمد.

وعن الإمام أحمد رواية: أنه يعود إلى العصبية فقط: إما ملكاً، أو وفقاً على الخلاف المذكور في رجوعه إلى الورثة عموماً، وعلى هذه الرواية - وهي رواية رجوعه إلى ورثة الواقف على ما تقدم من الخلاف - فهل يختص بالفقراء منهم أو حتى الأغنياء؟ على وجهين.

الرواية الثالثة عن أحمد: أن المنقطع يُصرف في المصالح العامة.

الرواية الرابعة: أنه يُصرف لفقراء المسلمين.

وعلى هاتين الروايتين: فهو وقف بكل حال.

الرواية الخامسة: أنه يرجع إلى واقفه الحي.

وبهذا تبين أن الوقت إذا انقطع، ففيه أقوال:

الأول: أنه يرجع إلى ورثة الموقوف عليه، وهو المنصوص عن أحمد، وظاهر كلامه: أنه يعود إليهم إرثاً لا وفقاً.

الثاني: يرجع إلى ورثة الواقف نسباً؛ وفقاً عليهم بقدر إرثهم؛ وهذا هو المذهب عند المتأخرين، ومتى كان الواقف حياً، رجع إليه.

الثالث: يرجع إلى هؤلاء ملكاً لا وفقاً.

الرابع: يرجع إلى هؤلاء وفقاً بالسوية لا بقدر الإرث.

الخامس: يرجع إلى عصبية الواقف وفقاً عليهم.

السادس: يرجع إليهم ملكاً.

السابع: يرجع إلى الورثة أو العصبية مختصاً بالفقراء منهم، قلت: وعلى هذا القول: فالظاهر أنه يرجع وفقاً بكل حال؛ إذ لا وجه لاختصاصه

بالفقراء وهو ملك.

الثامن: يُصرف لفقراء المسلمين.

التاسع: يصرف في المصالح العامة.

وعلى هذين القولين: فهو وقف بكل حال.

#### خاتمة

قال في «المتنبي» وشرحه في آخر باب السلم: وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك بآرث، أو إتلاف، أو عقيد، أو ضريبة سبب استحقاقها واحد، فشريكه مخير بين أخذ من غريم أو قابض ما لم يستأذنه، فإن أذن له في القبض من غير توكيل في نصيبه، فقبضه لنفسه، لم يحاصصه، أو يتلف مقبوض فيتعين غريم والتالف من حصصه القابض.

وقال في «الإقناع» وشرحه في أثناء شركة العتبان: وإن تقاسما الدين في الذمة؛ بأن كان لهما على زيد مائة، فقال: أنا أخذ خمسين، وأنت تأخذ خمسين، لم يصح، أو تقاسما الدين في الذمم؛ بأن كان لهما ديون على جماعة، ورضي كل بعضهم، لم يصح، فلو تقاسما وضاع البعض، وقبض البعض ممّا قبض لهما وما ضاع، فعليهما. اهـ.

#### خاتمة

وجدت في مجلة حديثة ما نصّه: ونتج عن تلك الأبحاث: أنَّ الصواعق تنبعث من سُحب قد حملت بشحنة كهربائية سالبة، وأنَّ جبهتها الكهربائي يتزايد من عشرة إلى مائة مليون فولت؛ وذلك في وقت لا يتجاوز جزءاً من الثانية؛ فسبحان الله القوي العزيز.

#### خاتمة

رَفَعَ عَقِيرَتَهُ، أَي: رَفَعَ صَوْتَهُ بَبْكَاءٍ أَوْ غَناءٍ.

وَأَصْلُهُ: أنَّ رَجُلًا انْعَقَرَتْ رِجْلُهُ، فَرَفَعَهَا عَلَى الْأُخْرَى، وَجَعَلَ

قال في «الإنصاف»: وما هو بعيد .

وعنه : يكون ملكاً لا وقفاً .

وقيل : إن عاد إلى العصبية فهو وقف ، وإن عاد إلى الورثة فهو ملك ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وهذا أصح ، وأشبه بكلام أحمد .

وعن الإمام أحمد رواية : أنه يعود إلى العصبية فقط : إما ملكاً ، أو وقفاً على الخلفاء المذكور في رجوعه إلى الورثة عموماً ، وعلى هذه الرواية - وهي رواية رجوعه إلى ورثة الواقف على ما تقدّم من الخلاف - فهل يختص بالفقراء منهم أو حتى الأغنياء؟ على وجهين .

الرواية الثالثة عن أحمد : أن المنقطع يُصرف في المصالح العامة .

الرواية الرابعة : أنه يُصرف لفقراء المسلمين .

وعلى هاتين الروايتين : فهو وقف بكل حال .

الرواية الخامسة : أنه يرجع إلى واقفه الحي .

وبهذا تبين أن الوقت إذا انقطع ، ففيه أقوال :

الأول : أنه يرجع إلى ورثة الموقوف عليه ، وهو المنصوص عن أحمد ، وظاهر كلامه : أنه يعود إليهم إرثاً لا وقفاً .

الثاني : يرجع إلى ورثة الواقف نسباً ؛ وفقاً عليهم بقدر إرثهم ؛ وهذا هو المذهب عند المتأخرين ، ومتى كان الواقف حياً ، رجع إليه .

الثالث : يرجع إلى هؤلاء ملكاً لا وقفاً .

الرابع : يرجع إلى هؤلاء وفقاً بالسوية لا بقدر الإرث .

الخامس : يرجع إلى عصبية الواقف وفقاً عليهم .

السادس : يرجع إليهم ملكاً .

السابع : يرجع إلى الورثة أو العصبية مختصاً بالفقراء منهم ، قلت : وعلى هذا القول : فالظاهر أنه يرجع وفقاً بكل حال ؛ إذ لا وجه لاختصاصه

بالفقراء وهو ملك .

الثامن : يُصرف لفقراء المسلمين .

التاسع : يصرف في المصالح العامة .

وعلى هذين القولين : فهو وقف بكل حال .

#### فائدة

قال في «المنتهى» وشرحه في آخر باب السلم : وما قبضه أحد الشريكين من دين مشترك باريث ، أو إتلاف ، أو عقيد ، أو ضريبة سبب استحقاتها واحد ، فشريكه مخير بين أخذ من غريم أو قابض ما لم يستأذنه ، فإن أذن له في القبض من غير توكيل في نصيبه ، فقبضه لنفسه ، لم يحاصصه ، أو يتلف مقبوض فيتعين غريم والتالف من حصّة القابض .

وقال في «الإقناع» وشرحه في أثناء شركة اليكّان : وإن تقاسما الدين في اللقطة ؛ بأن كان لهما على زيد مائة ، فقال : أنا أخذ خمسين ، وأنت تأخذ خمسين ، لم يصح ، أو تقاسما الدين في الذمم ؛ بأن كان لهما ديون على جماعة ، ورضي كل بعضهم ، لم يصح ، فلو تقاسما وضاع البعض ، وقبض البعض ممّا قبض لهما وما ضاع ، فعليهما . اهـ .

#### فائدة

وجدت في مجلة حديثة ما نصّه : وتنتج عن تلك الأبحاث : أنّ الصواعق تنبعث من مُحِبٍ قد حملت بشحنة كهربائية سالبة ، وأنّ جبهتها الكهربائيّة يتزايد من عشرة إلى مائة مليون فولت ؛ وذلك في وقت لا يتجاوز جزءاً من الثانية ؛ فسبحان الله القويّ العزيز .

#### فائدة

رَفَعَ عَقِيرَتَهُ ، أي : رَفَعَ صَوْتَهُ بَبْكَاءٍ أو غناء .  
وَأَصْلُهُ : أنّ رجلاً انْعَقَرَتْ رَجُلُهُ ، فرفعها على الأخرى ، وجعل

يصيح، فصار كلُّ مَنْ رفع صوته، قيل: رَفَعَ عَقِيرَتَهُ وإنْ لم يرفع رِجْلَهُ.  
قال تَعَلَّب: وهذا من الأسماء التي اسْتَعْيَلَتْ على غير أصلها. اهـ. «فتح  
الباري» (ص ٢٦٣ ج ٧).

#### فائدة

##### إجلاء اليهود من خيبر

ذَكَرَ في «الكامل» في حوادث سنة عشرين: أنَّ عمر - رضي الله عنه -  
أجلاهم في تلك السنة، وقَسَمَ خيبر بين المسلمين، ثم ذَكَرَ بعدُ أنَّ مظهر  
ابن رافع الأنصاري قَدِمَ من الشام ومعه مِنْ علوجها، فلَمَّا كان بخيبر،  
أمرهم قومٌ من اليهود، فقتلوه؛ فأجلاهم عمر؛ ذكر ذلك (ص ٣٩٨ ج ٢).  
فظاهر: أنَّ سبب إجلائهم أمرهم العلوج بقتل مظهر.

وفي «صحيح البخاري»: أنَّ عمر - رضي الله عنه - أجلاهم إلى تيماء  
وأريحا<sup>(١)</sup>؛ قال في «الفتح»: موضعان مشهوران يُقَرَّبُ بلاد طَبْرِقَ على  
البحر في أول طريق الشام من المدينة؛ ذكره (ص ٥٢ ج ٥).

وفي «كتاب الشروط» (باب: إذا اشترط في المزارعة: إذا شُبْتُ  
أُخْرِجَتْكَ) من «صحيح البخاري»: أنَّ أهل خيبر فدَّعُوا عبد الله بن عمر،  
فخطبَ عمر - رضي الله عنه - فقال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامِلٌ يَهُودَ خيبر  
على أموالهم، وقال: «لَا تُؤْذِمُوا مَا أَوْكَمَ اللَّهُ تَعَالَى»، وإنَّ عبد الله بن عمر  
خَرَجَ إلى ماله هناك، فعدي عليه من الليل، ففَدَعَتْ يَدَاهُ وَرَجَلَاهُ، وليس  
لنا هناك عدوٌّ غيرهم؛ هم عدوُّنا وتهمتها، وقد رأيتُ إجلاءهم...  
الحديث؛ وفيه: «فأجلاهم عمر، وأعطاهم قيمة ما كان لهم مِنَ الشمر مَالاً  
وإِبْلاً وَغُرُوضاً مِنْ أَقْنَابٍ وَحِبَالٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَزَاةِ (٢٣٣٨).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشَّرْطِ (٢٧٣٠).

قال في «الفتح»: وهذا لا يقتضي حصر السبب في إجلاء عَمَرَ إِيَّاهُمْ،  
وقد وَقَعَ لِي فِيهِ سَبَبَانِ آخَرَانِ:

أحدهما: ما رواه الزهري، عن عبيد بن عبد الله بن عتبة، قال: ما زال  
عُمَرُ حَتَّى وَجَدَ الثَّيْبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ  
العَرَبِ دِينَانٌ»؛ فقال: مَنْ كَانَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكُتَاتَيْنِ عَهْدٌ، فَلْيَأْتِ بِهِ أَتَقْدَهُ  
لَهُ؛ وَإِلَّا فُلَّيْ مَجْلِيكُمْ؛ فَأَجْلَاهُمْ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ.

ثانيهما: رواه عمر بن شيبه في «أخبار المدينة»، من طريق عثمان بن  
محمد الأحنسي، قال: لَمَّا كَثُرَ الْعِيَالُ - أَي: الْخُدَمُ - فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ،  
وَقَوُوا عَلَى الْعَمَلِ فِي الْأَرْضِ، أَجْلَاهُمْ عَمَرُ.

وبهذا تَبَيَّنَ فِي إِجْلَاءِ عَمَرَ لِلْيَهُودِ مَا يَأْتِي:

١ - أنَّ إِجْلَاءَهُمْ كَانَ فِي سَنَةِ عَشْرِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

٢ - أنَّ إِجْلَاءَهُمْ كَانَ إِلَى أَرِيحَا وَتِيْمَاءَ.

٣ - أَنَّ أَسْبَابَ إِجْلَائِهِمْ أَرْبَعَةٌ:

الأول: تحريضهم العلوج على قتل مظهر بن رافع.

الثاني: فدَّعَهُمْ ابْنُ عَمَرَ.

الثالث: قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَانٌ».

الرابع: استغناء المسلمين عنهم.

#### فائدة

«واعجباً» قال في «الفتح» (ص ٤٩١ ج ٧): بالتثنية، اسمٌ فعلي  
بمعنى: أعجِبْ و(وا) مثل واهأ، وعجِباً للتوكيد، وبغير التثنية بمعنى:  
واعجبي؛ فأبدلتِ الكسرة فتحة؛ كقوله: يَا أَسْفَى.

#### فائدة

قاتلُ عمر: هو أَبُو لَوْلُؤَةَ النَّصْرَانِيُّ غُلَامٌ مَغِيرَةٌ بَنَ شُعْبَةَ.

يصيح، فصار كلٌّ مَنْ رفع صوته، قيل: رَفَعَ صَوْتَهُ، وإنْ لم يرفع رَجْلَهُ. قال ثعلب: وهذا من الأسماء التي اسْتَعْمِلَتْ على غير أصلها. اهـ. «فتح الباري» (ص ٢٦٣ ج ٧).

#### فائدة

##### إجلاء اليهود من خيبر

ذَكَرَ فِي «الكامل» في حوادث سنة عشرين: أَنَّ عمر - رضي الله عنه - أَجْلَاهُمْ فِي تِلْكَ السَّنَةِ، وَقَسَمَ خَيْبَرَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مَظْهَرَ ابْنِ رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ قَدِيمٍ مِنَ الشَّامِ وَمَعَهُ مِنْ عُلُوجِهَا، فَلَمَّا كَانَ بِخَيْبَرَ، أَمَرَهُمْ قَوْمٌ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَتَلُوهُ؛ فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ؛ ذَكَرَ ذَلِكَ (ص ٣٩٨ ج ٢). فظاهراً: أَنَّ سَبَبَ إِجْلَائِهِمْ أَمْرُهُمُ الْعُلُوجَ بِقَتْلِ مَظْهَرَ.

وفي «صحيح البخاري»: أَنَّ عُمَرَ - رضي الله عنه - أَجْلَاهُمْ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرْيَحَ<sup>(١)</sup>؛ قَالَ فِي «الفتح»: مَوْضِعَانِ مَشْهُورَانِ يَقْرَبُ بِلَادَ طَلْحٍ عَلَى الْبَحْرِ فِي أَوَّلِ طَرِيقِ الشَّامِ مِنَ الْمَدِينَةِ؛ ذَكَرَهُ (ص ٥٢ ج ٥).

وفي «كتاب الشروط» «باب: إِذَا اشْتَرَطَ فِي الْمَزَارَعَةِ: إِذَا شَتَّ أَخْرَجْتِكُمْ» مِنَ «صحيح البخاري»: أَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ قَدَعُوا عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَخَطَبَ عُمَرَ - رضي الله عنه - فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامِلٌ يَهُودَ خَيْبَرَ عَلَى أَمْوَالِهِمْ، وَقَالَ: «لَا تَقْرَبُوا مَا آتَاكُمْ اللَّهُ تَعَالَى»، وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ خَرَجَ إِلَى مَالِهِ هُنَاكَ، فَمَدَى عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَدَعَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ، وَلَيْسَ لَنَا هُنَاكَ عَدُوٌّ غَيْرُهُمْ؛ هُمْ عَدُوُّنَا وَنَهْمَتُنَا، وَقَدْ رَأَيْتُ إِجْلَاءَهُمْ... الحديث؛ وفيه: «فَأَجْلَاهُمْ عُمَرُ، وَأَعْطَاهُمْ قِيمَةً مَا كَانَ لَهُمْ مِنَ الشَّرِّ مَالًا وَإِبِلًا وَعُرُوضًا مِنْ أَقْنَابٍ، وَحِبَالٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَزَامِعَةِ (٢٢٣٨).

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الشَّرُوطِ (٢٧٣٠).

قَالَ فِي «الفتح»: وَهَذَا لَا يَقْتَضِي حَصْرَ السَّبَبِ فِي إِجْلَاءِ عُمَرَ لِيَاهِمَ، وَقَدْ وَقَّحَ لِي فِيهِ سَبَبَانِ آخَرَانِ:

أحدهما: مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ، قَالَ: مَا زَالَ عُمَرُ حَتَّى وَجَدَ الثَّبْتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَارٌ»؛ فَقَالَ: مَنْ كَانَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ عَهْدٌ، فَلْيَأْتِ بِهِ أَتَقِذُّهُ لَهُ؛ وَإِلَّا فَآتِيَّ مَجْلِيكُمْ؛ فَأَجْلَاهُمْ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُ.

ثانيهما: رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ شَيْبَةَ فِي «أخبار المدينة»، مِنْ طَرِيقِ عُثْمَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَخْنَسِيِّ، قَالَ: لَمَّا كَثُرَ الْعِيَالُ - أَي: الْخُدَمُ - فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَوُّوا عَلَى الْعَمَلِ فِي الْأَرْضِ، أَجْلَاهُمْ عُمَرُ.

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ فِي إِجْلَاءِ عُمَرَ لِلْيَهُودِ مَا يَأْتِي:

١ - أَنَّ إِجْلَاءَهُمْ كَانَ فِي سَنَةِ عَشْرِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ.

٢ - أَنَّ إِجْلَاءَهُمْ كَانَ إِلَى أَرْيَحَ وَتَيْمَاءَ.

٣ - أَنَّ سَبَبَ إِجْلَائِهِمْ أَرْبَعَةٌ:

الأول: تَحْرِيفُهُمُ الْعُلُوجَ عَلَى قَتْلِ مَظْهَرَ بْنِ رَافِعٍ.

الثاني: قَدَعُهُمُ ابْنَ عُمَرَ.

الثالث: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَجْتَمِعُ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ دِينَارٌ».

الرابع: اسْتِغْنَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُمْ.

#### فائدة

«واعجباً» قَالَ فِي «الفتح» (ص ٤٩١ ج ٧): بِالتَّنْوِينِ، اسْمٌ فَعِلٍ بِمَعْنَى: أَعْجَبَ (وَأَ) مِثْلُ (وَأَ)، وَعَجِبًا لِلتَّوَكِيدِ، وَبِغَيْرِ التَّنْوِينِ بِمَعْنَى: وَاعْجَبِي؛ فَأَبْدَلَتْ الْكُسْرَةَ فَتْحَةً؛ كَقَوْلِهِ: يَا أَسْنَفِي.

#### فائدة

قَاتَلَ عُمَرَ: هُوَ أَبُو لَوْلُؤَةَ النَّصْرَانِيُّ غُلَامٌ الْمَغِيرَةُ بْنُ شَعْبَةَ.

وقاتل عثمان: سودان بن حمران الغافقي، وقيل: كنانة بن بشر النخعي.

وقاتل علي: عبد الرحمن بن ملجم المرادي.

#### فائدة

اختلف العلماء -رحمهم الله تعالى- في التيمم، هل يرفع الحدث أو يبيح ما لا يجزئ فعله مع الحدث؟ على قولين:

فالمشهور من المذهب: أنه مبيح.

وعن أحمد -رحمه الله- رواية: رافع رفعاً مؤقتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء.

وقال أبو الخطاب في «الانتصار»: يرفعه رفعاً مؤقتاً بالوقت على رواية.

وفي «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٥٢ مج ٢): وقد تنازع العلماء في التيمم: هل يرفع الحدث رفعاً مؤقتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء أم الحدث قائم ولكن تصح الصلاة مع وجود الحدث المانع؟ وهذه مسألة نظرية.

ثم قال في (ص ٣٥٥): قول القائل: «يرفع الحدث أو لا يرفعه»: ليس تحته نزاع عملي، وإنما هو نزاع اعتباري لفظي، وذلك أن:

الذين قالوا: «لا يرفع الحدث»، قالوا: لو رفعه، لم يند بعد إذا قدر على استعمال الماء، وقد ثبت بالنص والإجماع: أنه يبطل بالقدرة على استعمال الماء.

والذين قالوا: «يرفع الحدث»، إنما قالوا: يرفعه رفعاً مؤقتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء؛ فلم يتنازعوا في حكم عملي شرعي.

وفي (ص ٣٥٩): فصاحب هذا القول، إنما قال: يرفع الحدث رفعاً

مؤقتاً إلى أن يقرر على استعمال الماء، ثم يعود، وهذا ممكن وليس بممتنع، والشرع قد دلّ عليه؛ فجعل التراب طهوراً، وإنما يكون طهوراً إذا زال الحدث، وإلا فتح بقاء الحدث لا يكون طهوراً. . .

إلى أن قال: من قال: «هو رافع للحدث»: إن أراد بذلك أنه يرفعه كما يرفعه الماء، فلا يعود إلا بوجود سبب آخر، كان غلطاً؛ فإنه قد ثبت بالنص والإجماع: أنه إذا قدر على استعمال الماء، استعمله، وإن لم يتجدد بعد الجنابة الأولى جنابة ثانية. اهـ. كلام الشيخ -رحمه الله- وهو صريح بأن التيمم لا يرفع الحدث رفعاً كاملاً مطلقاً بالنص والإجماع.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٤٢ مج ٦) من «مجموع الفتاوى الكبير»: من الذي يقول: ما من عموم إلا وقد خصّ إلا قوله: «يُكَلِّمُ شَيْءٌ» [البقرة: ٩٢]؛ فإن هذا الكلام - وإن كان يُطْلَقُ بعض السادات المتفقهة، وقد يوجد في كلام بعض المتكلمين في أصول الفقه - فإنه من أكذب الكلام وأفسده، والظن بمنّ قاله أنه إنما عني أنَّ العموم من لفظ «كَلَّمَ» مخصص إلا في مواضع قليلة، وإلا فأنّ عاقل يدعي هذا في جميع صيغ العموم في الكتاب، والسنة، وسائر كتب الله، وكلام أنبيائه، وسائر كلام الأمم عزيزهم وعجمهم، وأنت إذا قرأت القرآن الكريم من أوله إلى آخره، وجدت غالب عموماته محفوظة لا مخصوصة. ثم ذكر أمثلة في الفاتحة والبقرة وغيرهما.

ثم قال: فالذي يقول بعد هذا: «ما من عموم إلا وقد خصّ إلا كذا وكذا»: إنما في غاية الجهل، وإما في غاية التقصير في العبارة. اهـ.

#### فائدة

ثبوت دخول شهر رمضان، فيه:



وقاتل عثمان: سودان بن حمران الغافقي، وقيل: كنانة بن بشر الشَّجْبِيّ.  
وقاتل عليّ: عبد الرحمن بن مُلْجَم المرادي.

## فائدة

اختلف العلماء - رحمهم الله تعالى - في التيمم، هل يرفع الحدث أو يبيح ما لا يجلّ فعله مع الحدث؟ على قولين:  
فالمشهور من المذهب: أنه مبيح.  
وعن أحمد - رحمه الله - رواية: رافع رفعاً مؤقّتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء.

وقال أبو الخطاب في «الانتصار»: يرفعه رفعاً مؤقّتاً بالوقت على رواية.

وفي «الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٣٥٢ مج ٢١): وقد تنازع العلماء في التيمم: هل يرفع الحدث رفعاً مؤقّتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء أم الحدث قائم ولكن تصح الصلاة مع وجود الحدث المانع؟ وهذه مسألة نظرية.

ثم قال في (ص ٣٥٥): قول القائل: «يرفع الحدث أو لا يرفعه»: ليس تحتها نزاعٌ عمليٌّ، وإنما هو نزاعٌ اعتباريٌّ لفظيٌّ، وذلك أن:  
الذين قالوا: «لا يرفع الحدث»، قالوا: لو رفعه، لم يحدّ بعد إذا قدر على استعمال الماء، وقد ثبت بالنص والإجماع: أنه يبطل بالقدرة على استعمال الماء.

والذين قالوا: «يرفع الحدث»، إنما قالوا: يرفعه رفعاً مؤقّتاً إلى حين القدرة على استعمال الماء؛ فلم يتنازعوا في حكم عمليٍّ شرعيٍّ.  
وفي (ص ٣٥٩): فصاحب هذا القول، إنما قال: يرفع الحدث رفعاً

مؤقّتاً إلى أن يتقدّر على استعمال الماء، ثم يعود، وهذا ممكنٌ وليس بممتنع، والشرع قد دلّ عليه؛ فجعل التراب طهوراً، وإنما يكون طهوراً إذا زال الحدث، وإلا فتمّ بقاء الحدث لا يكون طهوراً...

إلى أن قال: من قال: «هو رافع للحدث»: إن أراد بذلك أنه يرفعه كما يرفعه الماء، فلا يعود إلّا بوجود سبب آخر، كان غلطاً؛ فإنه قد ثبت بالنص والإجماع: أنه إذا قدر على استعمال الماء، استعمله، وإن لم يتجدّد بعد الجنابة الأولى جنابةً ثانية. اهـ. كلام الشيخ - رحمه الله - وهو صريح بأن التيمم لا يرفع الحدث رفعاً كاملاً مطلقاً بالنص والإجماع.

## فائدة

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ص ٤٤٢ مج ٦) من «مجموع الفتاوى الكبير»: من الذي يقول: ما من عموم إلا وقد خصّ إلا قوله: ﴿يُكَلِّمُنِي عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢١٢)؛ فإن هذا الكلام - وإن كان يطبقه بعض السادات المتفكّهة، وقد يوجد في كلام بعض المتكلمين في أصول الفقه - فإنه من أكذب الكلام وأفسده، والظنّ بمنّ قاله أنه إنما عني أنّ العموم من لفظ «كلّ شيء» مخصوصٌ إلّا في مواضع قليلة، وإلا فأنّى عاقل يدعي هذا في جميع صيغ العموم في الكتاب، والسنة، وسائر كتب الله، وكلام أنبيائه، وسائر كلام الأمم عزّ بهم وعجمهم، وأنت إذا قرأت القرآن الكريم من أوّله إلى آخره، وجدت غالب عموّماته محفوظة لا مخصوصة. ثم ذكر أمثلة في الفاتحة والبقرة وغيرهما.

ثم قال: فالذي يقول بعد هذا: «ما من عموم إلا وقد خصّ إلا كذا وكذا»: إمّا في غاية الجهل، وإما في غاية التقصير في العبارة. اهـ.

## فائدة

ثبوت دخول شهر رمضان، فيه:

١ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : «جاء أعرابي فقال : إني رأيت الهلال... إلى قوله : فقال رسول الله ﷺ : يا بلال، أذن في الناس، فليصوموا»؛ أخرجه الأربعة، وابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحيهما»، والحاكم في «المستدرک»<sup>(١)</sup>، وقال : على شرط مسلم، وقال الترمذي : أكثر أصحاب سماعك يزوونه عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا، أي : بدون ذكر ابن عباس، قال النسائي : وهذا أولي بالصواب؛ لأن سماعًا كان يلغى فيتلغى.

٢ - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : «تراءى الناس الهلال، فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه»؛ رواه أبو داود، والحاكم في «مستدرکه»، وقال : على شرط مسلم، ورواه ابن حبان بسند أبي داود، ورواه أيضاً الدارقطني في «سننه»، وابن حبان، والبيهقي، وصححه ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

٣ - حديث طاووس : أنه جاء رجل إلى والي المدينة، فشهد على رؤية هلال رمضان، فسأل ابن عمر، وابن عباس، فأمره أن يجيز شهادته، وقال : إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة رجل على رؤية هلال رمضان، قال : وكان رسول الله ﷺ لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين؛ أخرجه الدارقطني. وقال : تفرد به حفص بن عمر الأيلي، وهو ضعيف، قال صاحب «التنقيح» : هو ضعيف باتفاقهم، ولم يخرج له أحد من أصحاب السنن.

هذه هي الأحاديث المعروفة في ثبوت دخول رمضان، وقد أخذ بها

(١) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٤٠)، والترمذي في الصوم (٦٩١)، والنسائي في الصيام (٢١١٢)، وابن ماجه في الصيام (١٦٥٢)، والدارمي في الصوم (١٦٩٢).

(٢) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٤٢)، والدارمي في الصوم (١٦٩١).

أحمد في المشهور عنه، والشافعي في الصحيح عنه، وهو قول عمرو علي. والرواية الثانية عن أحمد : لا يقبل إلا عدلان، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال مالك، والليث، والثوري، والأوزاعي، وقال به عثمان ابن عفان.

وقال أبو حنيفة : إن كان غيباً فواحد، وإن كان صحرًا فلا بد من الاستفاضة.

وأما ثبوت خروجه، ففيه :

١ - حديث ربيعة بن جراح، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال : «اختلفت الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان، فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهله الهلال أمس عشية، فأمر النبي ﷺ الناس أن يفطروا»؛ رواه أحمد، وأبو داود، وزاد في رواية : «فإن يئذوا إلى مصلاهم»<sup>(١)</sup>، قال في «نيل الأوطار» : رجاله رجال الصحيح.

٢ - حديث أنس بن مالك، عن عمومة له : «أن ركباً جاءوا إلى النبي ﷺ فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا، وإذا أصبحوا أن يئذوا إلى مصلاهم»؛ أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وصححه ابن المنذر، وابن السكن، وابن حزم<sup>(٢)</sup>.

٣ - حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : أنه خطب في اليوم الذي شك فيه، فقال : ألا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ، وسألتهم وإنهم حدثوني أن رسول الله ﷺ قال : «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، وأنشكروا لها؛ فإن شئكم عليكم فأتوا ثلاثين، فإن شهد شاهدان شملان، فصوموا

(١) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٣٩)، وأحمد في أول مسند الكوفيين (١٨٣٥).

(٢) رواه أبو داود في الصلاة (١١٥٧)، والنسائي في صلاة العيدين (١٥٥٧)، وابن ماجه في الصيام (١٦٥٣)، وأحمد في أول مسند البصريين (٢٠٥٦).

١ - حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - : «جاء أعرابي فقال : إني رأيت الهلال... إلى قوله : فقال رسول الله ﷺ : يا بلال، أذن في الناس، فليصوموا»؛ أخرجه الأريضة، وابن خزيمة، وابن حبان في «صحيحهما»، والحاكم في «المستدرک»<sup>(١)</sup>، وقال : على شرط مسلم، وقال الترمذي : أكثر أصحاب سَمَك يَرْوُونَهُ عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلًا، أي : بدون ذكر ابن عباس، قال النسائي : وهذا أولى بالصواب؛ لأن سَمَكًا كان يلقن فيلقن.

٢ - حديث ابن عمر - رضي الله عنهما - : «تراهي الناس الهلال، فأخبرت النبي ﷺ أنني رأيته، فصام وأمر الناس بصيامه»؛ رواه أبو داود، والحاكم في «مستدرک»، وقال : على شرط مسلم، ورواه ابن حبان بسند أبي داود، ورواه أيضاً الدارقطني في «سننه»، وابن حبان، والبيهقي، وصححه ابن حزم<sup>(٢)</sup>.

٣ - حديث طاووس : أنه جاء رجل إلى والي المدينة، فشهد على رؤية هلال رمضان، فسأل ابن عمر، وابن عباس، فأمره أن يجيز شهادته، وقال : إن رسول الله ﷺ أجاز شهادة رجل على رؤية هلال رمضان، قال : وكان رسول الله ﷺ لا يجيز شهادة الإفطار إلا بشهادة رجلين؛ أخرجه الدارقطني. وقال : تفرد به حفص بن عمر الأبلي، وهو ضعيف، قال صاحب «التنقيح» : هو ضعيف باتفاقهم، ولم يخرج له أحد من أصحاب السنن.

هذه هي الأحاديث المعروفة في ثبوت دخول رمضان، وقد أخذ بها

(١) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٤٠)، والترمذي في الصوم (٦٩١)، والنسائي في الصيام (٢١١٢)، وابن ماجه في الصيام (١٦٥٢)، والدارمي في الصوم (١٦٩٢).  
(٢) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٤٢)، والدارمي في الصوم (١٦٩١).

أحمد في المشهور عنه، والشافعي في الصحيح عنه، وهو قول عمر وعلي. والرواية الثانية عن أحمد : لا يقبل إلا عدلان، وهو أحد قولي الشافعي، وبه قال مالك، والليث، والثوري، والأوزاعي، وقال به عثمان ابن عفان.

وقال أبو حنيفة : إن كان غيمًا فواحد، وإن كان صحوًا فلا بد من الاستفاضة.

وأما ثبوت خروجه، ففيه :

١ - حديث ربيعة بن حَزَاش، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، قال : «اختلف الناس في آخر يوم من رمضان، فقدم أعرابيان، فشهدا عند النبي ﷺ بالله لأهلا الهلال أمس عشيّة، فأمر النبي ﷺ الناس أن يفطروا»؛ رواه أحمد، وأبو داود، وزاد في رواية : «وأن يلقوا إلى مصلاهم»<sup>(١)</sup>، قال في «نيل الأوطار» : رجاله رجال الصحيح.

٢ - حديث أنس بن مالك، عن عمومة له : «أنّ ركباً جاءوا إلى النبي ﷺ فشهدوا أنهم رأوا الهلال بالأمس، فأمرهم النبي ﷺ أن يفطروا، وإذا أصبحوا أن يلقوا إلى مصلاهم»؛ أخرجه أحمد، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وصححه ابن المنذر، وابن السكن، وابن حزم<sup>(٢)</sup>.

٣ - حديث عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب : أنه خطب في اليوم الذي شك فيه، فقال : ألا إني جالست أصحاب رسول الله ﷺ، وسألتهم وإنهم حدثوني أنّ رسول الله ﷺ قال : «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، واشكوا لها، فإنّ ثمّ عليكم فأنشوا ثلاثين، فإنّ شهد شاهدان شُثمان، فصوموا

(١) رواه أبو داود في الصوم (٢٣٣٩)، وأحمد في أول مستند الكوفيين (١٨٣٤٥).  
(٢) رواه أبو داود في الصلاة (١١٥٧)، والنسائي في صلاة العيدين (١٥٥٧)، وابن ماجه في الصيام (١٦٥٣)، وأحمد في أول مستند البصريين (٢٠٠٥٦).

وأنظروا؛ رواه أحمد، ورواه النسائي، ولم يقل: مسلمان.

#### فائدة

من «اقتضاء الصراط المستقيم»، (ص ٤٣٤): والأقصى اسمٌ للمسجد كله، ولا يسمى هو ولا غيره حرماً، وإنما الحرمُ بمكة والمدينة خاصة، وفي وادي وج الذي بالطائف نزاعٌ بين العلماء.

#### فائدة

#### المدفون الذي لفظته الأرض

وفي «صحيح البخاري» (ص ٦٢٤ ج ٦) من «فتح الباري» الطبعة الأخيرة في «باب علامات النبوة في الإسلام»، عن أنس بن مالك قال: كان رجلٌ نصرانياً فأسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، فكان يكتبُ للنبي ﷺ، فعاد نصرانياً، فكان يقول: ما يدري محمدٌ إلا ما كتبتُ له، فأمانه الله فدفعوه فأصبحَ وقد لفظتهُ الأرض، فقالوا: هذا فعلٌ محمّد وأصحابه لما هربَ منهم، كبشوا عن صاحبنا، فألقوه؛ فحفروا له فأعرقوا، فأصبح وقد لفظتهُ الأرض، فقالوا: هذا فعلٌ محمد وأصحابه؛ كبشوا عن صاحبنا لما هربَ منهم فألقوه، فحفرُوا لهم وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبحَ قد لفظته الأرض؛ فعلموا أنه ليس من الناس، فألقوه، وفي رواية ثابت: «فتركوه مبروداً»<sup>(١)</sup>، وكان هذا الرجل من بني النجار.

وذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ عَمَلُوا إِذَا صُرِفَتْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَفَتِنُوا﴾ [النساء: ٩٤]: أن النبي ﷺ بعثَ محمداً بن جثامة في بعث، فلقبه عامر بن الأضبط، فحيثهم بتحية الإسلام، وكان بينهم إخنةٌ في الجاهلية، فرماه محمداً بسهم فقتله... الحديث، وفيه: أن

(١) رواه البخاري في المنقب (٣٦١٧)، ومسلم في صفات المنافقين وأحكامهم (٣٧٨١).

محمداً بن جثامة ما مضت له سابعة حتى مات ودفعوه، فلفظتهُ الأرض، فجاءوا إلى النبي ﷺ، فذكروا له ذلك، فقال: «إِنَّ الْأَرْضَ ثَقِيلٌ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْ صَاحِبِكُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَرَادَ أَنْ يَعْظِمَكُمْ»، ثم طَرَحُوهُ بَيْنَ صَدَفِي جَبَلٍ، وَأَلْقَوْا عَلَيْهِ الْحِجَارَةَ.

وفي «ابن جرير» (ص ٧٩ ج ٩)، على تفسير هذه الآية مرسلًا، عن قتادة: أن النبي ﷺ أمرهم أَنْ يَقْبُرُوهُ، فلفظته الأرض ثلاث مرات، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْأَرْضَ أَبَتْ أَنْ تَقْبَلَهُ؛ فَأَلْقَوْهُ فِي غَارٍ مِنَ الْغَيْرَانِ».

#### فائدة

إذا تداعي الثمان عينا، فلا يخلو من أربع حالات:

الأولى: أن لا تكون بيد أحد، فإن كان لأحدهما بيعة، فهي له ببيعتيه. وإن لم تكن بيعة، وكان لأحدهما ظاهرٌ يرجحُ قوله، فهي له بيمينه، مثل: أن يتنازعا عُرْصَةً بينهما فيها بناءٌ أو شجر لأحدهما، فهي له بيمينه، أو جداراً معقوداً ببناء أحدهما أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه عادةً، فهو له بيمينه.

وإن لم تكن بيعة، ولا ظاهرٌ يرجحُ قولَ أحدهما، فإنهما يتحالفان فيحلف كلُّ منهما أن نصف العين المُدْعَى بها له، ويجوز أن يحلف أن كلُّها له.

وقال الزركشي: الذي ينبغي أن تجب اليمين على حسب الجواب، وهذا هو الصحيح، فإذا تحالفا، فُسِمَتْ بينهما نصيبين؛ هذا هو المذهب عند المتأخرين.

وظاهر كلام أحمد، في رواية صالح، في اثنين تداعي كسباً ليست أيديهما عليه: أنهما يَسْتَكْثِمَانِ عليه؛ فَمَنْ خَرَجَ سهمه، فهو له مع يمينه، فظاهرٌ هذا: أنها لأحدهما بالقرعة مع يمينه، وهو الوجه الثاني، وهو

وأفطروا<sup>(١)</sup>؛ رواه أحمد، ورواه النسائي، ولم يقل: مسلمان.

#### فائدة

من «اقتضاء الصراط المستقيم»، (ص ٤٣٤): والأقصى اسم للمسجد كله، ولا يسمى هو ولا غيره حرماً، وإنما الحرم بمكة والمدينة خاصة، وفي وادي وُج الذي بالطائف نزاع بين العلماء.

#### فائدة

##### المدهون الذي لفظته الأرض

وفي «صحيح البخاري» (ص ٦٢٤ ج ٦) من «فتح الباري» الطبيعة الأخيرة في «باب علامات النبوة في الإسلام»، عن أنس بن مالك قال: كان رجل نصرانياً فأسلم، وقرأ البقرة وآل عمران، فكان يكتب للنبي ﷺ، فعاد نصرانياً، فكان يقول: ما يدري محمد إلا ما كتبت له، فأمانه الله فدفعوه فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا قتل محمد وأصحابه لما هرب منهم، تَبَشُّوا عن صاحبنا، فآلقوه؛ فحفرُوا له فأعمقوا، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا قتل محمد وأصحابه؛ تَبَشُّوا عن صاحبنا لما هرب منهم فآلقوه، فحفرُوا لهم وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبح قد لفظته الأرض؛ فعلموا أنه ليس من الناس، فآلقوه، وفي رواية ثابت: «فتركوه منبوذاً»<sup>(١)</sup>، وكان هذا الرجل من بني النجار.

وذكر ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ النَّاسِ إِذَا صُرِفُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَشَّرُوا﴾ [النساء: ٩٤]: أن النبي ﷺ بعث محمداً بن جثامة في بعث، فلقبه عامر بن الأضبط، فحيَّاهم بتحية الإسلام، وكان بينهم إحنة في الجاهلية، فرماه محمداً بسهم فقتله... الحديث، وفيه: أن

(١) رواه البخاري في المناقب (٣٦١٧)، ومسلم في صفات المنافقين وأحوالهم (٣٧٨١).

محمداً بن جثامة ما مضت له سابعة حتى مات ودفعوه، فلفظته الأرض، فجاءوا إلى النبي ﷺ، فذكروا له ذلك، فقال: «إن الأرض تقبل من هو شر من صاحبكم، ولكن الله أراد أن يعظكم»، ثم طرَّحوه بين صدق جبل، وألقوا عليه الحجارة.

وفي «ابن جرير» (ص ٧٩ ج ٩)، على تفسير هذه الآية مرسل، عن قتادة: أن النبي ﷺ أمرهم أن يتَّبِعُوهُ، فلفظته الأرض ثلاث مرات، فقال النبي ﷺ: «إن الأرض آتت أن تقبلك؛ فآلقوه في غار من اليبزان».

#### فائدة

إذا تداعي اثنان عينا، فلا يخلو من أربع حالات:

الأولى: أن لا تكون بيد أحد، فإن كان لأحدهما بيعة، فهي له بيمينه. وإن لم تكن بيعة، وكان لأحدهما ظاهر يرجح قوله، فهي له بيمينه، مثل: أن يتنازعا عَرَصَةً بينهما فيها بناء أو شجر لأحدهما، فهي له بيمينه، أو جداراً معقوداً ببناء أحدهما أو متصلاً به اتصالاً لا يمكن إحداثه عادة، فهو له بيمينه.

وإن لم تكن بيعة، ولا ظاهر يرجح قول أحدهما، فإنهما يتحالفاً فيحلف كل منهما أن نصف العين المُدْعَى بها له، ويجوز أن يحلف أن كلهما له.

وقال الزركشي: الذي ينبغي أن تجب اليمين على حسب الجواب، وهذا هو الصحيح، فإذا تحالفا، قُسِمَتْ بينهما نصفتين؛ هذا هو المذهب عند المتأخرين.

وظاهر كلام أحمد، في رواية صالح، في اثنين تداعيا كيباً ليست أيديهما عليه: أنهما يَشْتَهِيَانِ عليه؛ فَمَنْ خَرَجَ سهمه، فهو له مع يمينه، فظاهر هذا: أنها لأحدهما بالفرعة مع يمينه، وهو الوجه الثاني، وهو

الذي قدّمه في «الفروع»، وقال: إنه نقله صالحٌ وحنبلي.

الحالة الثانية: أن تكون العين المدّعى بها يد أحدهما:

فإن كان للمدّعي بيّنة، فهي له بيّنته، وإن لم يكن له بيّنة، فهي لمن هي بيده يمينه، لكن لا يكون ثبوت ملكه فيها كثبوت بالبيّنة؛ فلا شفعة له بمجرّد اليد، وإن حكمنا بأنها له، ولا تضمن عاقلة صاحب الحافظ المائل الذي حكم له به بمجرّد اليد، قال الأصحاب: إلا أن يكون لمن هي بيده بيّنة؛ فلا تلزمه اليمين؛ اكتفاء بالبيّنة.

قال في الإنصاف: وفيه احتمال ذكره المصنّف، قلت: ذكره في «المعني» فقال: ويحتمل أن تشرع اليمين أيضاً؛ لأن البيّنة هنا يحتمل أن يكون مستندها اليد والتصرف؛ فلا تفيد إلا ما أفادته اليد والتصرف، وذلك لا يفي عن اليمين؛ فكذا ما قام مقامه. اهـ.

وإن أقام كل منهما بيّنة أنها له، فهي مسألة الداخل والخارج؛ فالخارج: المدّعي، والداخل: المدّعى عليه؛ قال في «المعني» (ص ٢٧٥ ج ٩): وقد اختلفت الرواية فيها عن أحمد:

فالمشهور عنه: تقديم بيّنة المدّعي، ولا تُشتمع بيّنة المدّعى عليه بحال، وهو قول إسحاق.

وعنه رواية ثانية: إن شهدت بيّنة الداخل بسبب الملك بأن قالت: نتجت في ملكي، أو اشتراها، أو نسجها، أو كانت بيّنته أقدم تاريخاً، قدّمت.

وذكر أبو الخطاب رواية ثالثة: أن بيّنة المدّعى عليه تقدّم بكل حال؛ وهو قول شريح، والشّعبي، والثّحفي، والحكم، والشافعي، وأبي عبيد، وقال: هو قول أهل المدينة، وأهل الشام، وروي عن طاووس، ثم ذكر حُجج هذه الرواية، والرواية الأولى.

ثم قال: وأجّ البيّتين قدّمناها، لم يحلف صاحباها معها، وقال الشافعي في أحد قوليه: يستحلف صاحب اليد؛ لأن البيّتين سقطتا بتعارضهما؛ فصارا كمن لا بيّنة لهما؛ فيحلف الداخل كما لو لم تكن لواحد منهما بيّنة. اهـ. وما ذكره عن الشافعي في أحد قوليه، هو الصحيح؛ لقوة تعليله.

الحالة الثالثة: أن تكون العين بيديهما جميعاً، وليس لأحدهما مزية؛ ولا بيّنة؛ كبيع كل منهما ممسك بزمانه؛ فيحلف كل منهما أن له نصفه لا حقّ للآخر فيه، والظاهر: أنه لا يضر أن يحلف أن كله له كالمسألة التي قبلها في الحالة الثانية.

فإذا تحالفا كذلك، فبينهما نصفتين؛ على المشهور من المذهب.

وعن الإمام أحمد رواية ثانية: أن يقرع بينهما؛ فتقرع، فهي له يمينه، نقلها في «الإنصاف» عن «الترغيب»، قال الأصحاب: إلا أن يدعي أحدهما النصف فأقول، والآخر الجميع أو أكثر ممّا بقي، فيحلف مدّعي الأقل ويأخذ يمينه؛ لأنه يدّعي أقل ممّا بيده ظاهر؛ أشبهه ماله انقرة باليد، وقيل: يتحالفان؛ كما لو ادعى كل منهما جميع العين.

وإن نكلا جميعاً عن اليمين، فكما لو تحالفا.

وإن حلف أحدهما، ونكل الآخر، فهي للحالف.

وإن كان لأحدهما مزية بقوة اليد؛ مثل أن تكون العين جملاً أحدهما راكبه، والثاني سائقه، فهو للراكب يمينه؛ لقوة يده.

ومثله لو تنازع ربّ دابة وآخر في رثلي عليها، وكل واحد منهما ممسك بالرثل، فهو لربّ الدابة يمينه؛ لأن الظاهر معه.

وإن كان لأحدهما بيّنة، فهي له بيّنته.

وإن كان لكل واحد منهما بيّنة، وتساوتا من كل وجه، تسافطنا وصار

الذي قدّمه في «الفروع»، وقال: إنه نقله صالح وحبل.

الحالة الثانية: أن تكون العين المدّعى بها بيد أحدهما:

فإن كان للمدّعي بيعة، فهي له ببيئته، وإن لم يكن له بيعة، فهي لمن هي بيده ببيئته، لكن لا يكون ثبوت ملكه فيها كثبوتها بالبيعة؛ فلا شفعة له بمجرد اليد، وإن حكمنا بأنها له، ولا تضمن عاقلة صاحب الحائط المائل الذي حكم له به بمجرد اليد، قال الأصحاب: إلا أن يكون لمن هي بيده بيعة، فلا تلزمه البيعة؛ اكتفاء بالبيعة.

قال في الإنصاف: وفيه احتمال ذكره المصنّف، قلت: ذكره في «المغني» فقال: ويحتمل أن تشرع اليمن أيضاً؛ لأن البيعة هنا يحتمل أن يكون مستندها اليد والتصرف؛ فلا تفيد إلا ما أفادته اليد والتصرف، وذلك لا يغني عن اليمن؛ فكذا ما قام مقامه. اهـ.

وإن أقام كل منهما بيعة أنها له، فهي مسألة الداخل والخارج؛ فالخارج: المدّعي، والداخل: المدّعى عليه؛ قال في «المغني» (ص ٢٧٥ ج ٩): وقد اختلفت الرواية فيها عن أحمد:

فالمشهور عنه: تقديم بيعة المدّعي، ولا تُسمع بيعة المدّعى عليه بحال، وهو قول إسحاق.

وعنه رواية ثانية: إن شهدت بيعة الداخل بسبب الملك بأن قالت: نتجت في ملكي، أو اشتراها، أو نسجها، أو كانت بيئته أقدم تاريخاً، قدّمت.

وذكر أبو الخطاب رواية ثالثة: أن بيعة المدّعى عليه تقدّم بكل حال؛ وهو قول شريح، والشّعي، والثّعي، والحكم، والشافعي، وأبي عبيد، وقال: هو قول أهل المدينة، وأهل الشام، وروي عن طاووس، ثم ذكر حُجّج هذه الرواية، والرواية الأولى.

ثم قال: وأيّ البيتين قدّمناها، لم يحلف صاحبهما معها، وقال الشافعي في أحد قوليه: يستحلف صاحب اليد؛ لأن البيتين سقطتا بتعارضهما؛ فصارا كمن لا بيعة لهما؛ فيحلف الداخل كما لو لم تكن لواحد منهما بيعة. اهـ. وما ذكره عن الشافعي في أحد قوليه، هو الصحيح؛ لقوة تعليله.

الحالة الثالثة: أن تكون العين بيديهما جميعاً، وليس لأحدهما مزية؛ ولا بيعة؛ كبيع كل منهما ممسك بزمامه؛ فيحلف كل منهما أن له نصفه لا حق للآخر فيه، والظاهر: أنه لا يضر أن يحلف أن كله له كالمسألة التي قبلها في الحالة الثانية.

فإذا تحالفا كذلك، فيبينهما نصّين؛ على المشهور من المذهب.

وعن الإمام أحمد رواية ثانية: أن يقرع بينهما؛ فمن قرع، فهي له ببيئته، نقلها في «الإنصاف» عن «الترغيب»، قال الأصحاب: إلا أن يدعي أحدهما النصف فأقل، والآخر الجميع أو أكثر ممّا بقي، فيحلف مدّعي الأقل ويأخذ ببيئته؛ لأنه يدّعي أقل ممّا بيده ظاهراً؛ أشبه مالهو انفرّد باليد، وقيل: يتحالفاً؛ كما لو ادعى كل منهما جميع العين.

وإن تكلا جميعاً عن اليمن، فكما لو تحالفا.

وإن حلف أحدهما، ونكل الآخر، فهي للحالف.

وإن كان لأحدهما مزية بقوة اليد؛ مثل أن تكون العين جملاً أحدهما راكمه، والثاني سائقه، فهو للراكم ببيئته؛ لقوة يده.

ومثله لو تنازع رباً دابة وآخر في رجليها، وكل واحد منهما ممسك بالرجل، فهو لرب الدابة ببيئته؛ لأن الظاهر معه.

وإن كان لأحدهما بيعة، فهي له ببيئته.

وإن كان لكل واحد منهما بيعة، وتساوتا من كل وجه، تسافطنا وصار

كَمْ لَآ بَيْتَهُ لَهَا؛ عَلَى مَا سَبَقَ.

وقيل: تقدّم أسبقهما تاريخاً؛ وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة.

الحالة الرابعة: أن تكون يد ثالث، ولا بيئة للمدعي: فإن ادعاه لنفسه، فهي له يمينه، فيحلف لكل منهما يميناً، وتبقى له، فإن تكلف عن اليمين لهما، فُضي عليه بالنكول، ولزمه دفعها ودفع بدلها وهو مثلها إن كانت مثلية، وفيبتها إن كانت متقومة، ثم يقتصر المتنازعان على العين ويدلها.

وإن حلف لأحدهما دون الآخر، فُضي عليه بالنكول للآخر، ولزمه تسليمها له.

#### فائدة

في «فتح الباري» في «كتاب الرقاق» باب كيف الحشر (ص ٣٨٣ ج ١١) ذكر الخلاف في عدّ الأحاديث التي رواها ابن عباس مباشرة، وقال: إنه اعتنق بجمعها، فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن، خارجاً عن الضعيف، وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع، كحكايتيه حضور شيء فويل بحضرة النبي ﷺ.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «الاختيارات» (ص ٢٣٥): لا يجوز أن يخالف الرجل إذا كان مقصوده التزوج بالمرأة.

وقال أيضاً (ص ٥٢١): ويجوز الخلع عند الأئمة الأربعة والجمهور من الأجنبي؛ فيجوز أن يختلعا، كما يجوز أن يفتدي الأسير؛ ولهذا ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج ولمصلحتها في ذلك.

ونقل مهنا عن الإمام أحمد، في رجل قال لرجل: طلق امرأتك حتى أتزوجها، ولك ألف درهم، فأخذ منه الألف، ثم قال لامراته: أنت طالق، فقال: «سيحان الله! رجل يقول لرجلي: طلق امرأتك؛ حتى أتزوجها! لا يحل هذا».

#### فائدة

في (ص ٢٤٩) من «الاختيارات» قال: قياس المذهب عندي: جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره؛ لأنه إذا جاز للزوج أن يأخذ عوضاً عن حقه منها، جاز لها أن تأخذ العوض عن حقه منها؛ لأن كل منهما منفعة بدنية، وقد نص الإمام أحمد في غير موضع على أنه يجوز أن تبذل المرأة عوضاً لبصير امرئاً بيدها.

ولأنها تستحق حبس الزوج؛ كما يستحق الزوج حبسها، وهو نوع من الرق؛ فيجوز أخذ العوض عنه.

وقد نُسي هذه المسألة الصُلح عن الشفعة، وحّد القذف.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام في رسالة «حقيقة الصيام» (ص ٧٠) من الطبعة التي يوزعها المكتب الإسلامي:

ليس في الأدلة ما يقتضي أنّ المُفْطِرَ الذي جعله الله ورسوله مفطراً هو ما كان واصلًا إلى دماغ أو بدن، أو ما كان داخلًا من منفذ، أو واصلًا إلى الجوف، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله وعند رسوله.

وفي (ص ٧٩): فإن قيل: بل الكحل قد ينزل إلى الجوف، ويستحيل دماً؛

قيل: هذا كما يقال في الثخار الذي يضعه من الأنف إلى الدماغ



كَمْ لَا بَيْتَهُ لَهَا؛ عَلَى مَا سَبَقَ.

وقيل: تقدّم أسبقهما تاريخاً؛ وهو رواية عن الإمام أحمد، وهو قول أبي حنيفة.

الحالة الرابعة: أن تكون بيد ثالث، ولا بينة للمدعي: فإن ادعاه لنفسه، فهي له يمينه، فيحلف لكل منهما يميناً، وتبقى له، فإن نكل عن اليمين لهما، فُضِيَ عليه بالنكول، ولزمه دفعها ودفع بدلها وهو مثلها إن كانت مثلية، وقيمتها إن كانت متقومة، ثم يقترح المتنازعان على العين وبديلها.

وإن حلف لأحدهما دون الآخر، فُضِيَ عليه بالنكول للآخر، ولزمه تسليمها له.

#### فائدة

في «فتح الباري» في «كتاب الرقاق» «باب كيف الحشر» (ص ٣٨٣ ج ١١) ذكر الخلاف في عدّ الأحاديث التي رواها ابن عباس مباشرة، وقال: إنه اعتنى بجمعها، فزاد على الأربعين ما بين صحيح وحسن، خارجاً عن الضعيف، وزائداً أيضاً على ما هو في حكم السماع، كحكايتيه حضور شيء بقول بحضرة النبي ﷺ.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين في «الاختيارات» (ص ٢٣٥): لا يجوز أن يخالف الرجل إذا كان مقصوده التزوج بالمرأة.

وقال أيضاً (ص ٥٢١): ويجوز الخلع عند الأئمة الأربعة والجمهور من الأجنيب؛ فيجوز أن يختلعا، كما يجوز أن يفتدي الأسير؛ ولهذا ينبغي أن يكون ذلك مشروطاً بما إذا كان قصده تخليصها من رق الزوج ولمصلحتها في ذلك.

ونقل مهناً عن الإمام أحمد، في رجل قال لرجل: طلق امرأتك حتى أتزوجها، ولك ألف درهم، فأخذ منه الألف، ثم قال لامرأته: أنت طالق، فقال: «سبحان الله! رجل يقول لرجل: طلق امرأتك؛ حتى أتزوجها! لا يحل هذا».

#### فائدة

في (ص ٢٤٩) من «الاختيارات» قال: قياس المذهب عندي: جواز أخذ العوض عن سائر حقوقها من القسم وغيره؛ لأنه إذا جاز للزوج أن يأخذ عوضاً عن حقه منها، جاز لها أن تأخذ العوض عن حقه منه؛ لأن كلا منهما منفعة بدنية، وقد نص الإمام أحمد في غير موضع على أنه يجوز أن تبدل المرأة عوضاً ليصير امرئاً بيدها.

ولأنها تستحق حبس الزوج؛ كما يستحق الزوج حبسها، وهو نوع من الرق؛ فيجوز أخذ العوض عنه.

وقد نشبه هذه المسألة الصلح عن الشفعة، وحدّ القذف.

#### فائدة

قال شيخ الإسلام في رسالة «حقيقة الصيام» (ص ٧٠) من الطبعة التي يوزعها المكتب الإسلامي:

ليس في الأدلة ما يقتضي أنّ المفطر الذي جعله الله ورسوله مفطراً هو ما كان أصلاً إلى دماغ أو بطن، أو ما كان داخل من منفذ، أو أصلاً إلى الجوف، ونحو ذلك من المعاني التي يجعلها أصحاب هذه الأقاويل هي مناط الحكم عند الله وعند رسوله.

وفي (ص ٧٩): فإن قيل: بل الكحل قد يتزلزل إلى الجوف، ويستحيل دماً؛

قيل: هذا كما يقال في البُخار الذي يصعد من الأنف إلى الدماغ

فيستحيل دماً، وكذلك الذي يشربه الجسم، والممنوع منه: إنما هو ما يصل إلى المعدة؛ فيستحيل دماً، ويتوزع على البدن.

#### فائدة

يقع من كبار أهل العلم بعض الأحيان أجوبة غريبة، ولكن لعلّ الحامل لذلك النسيان، أو المضايقات بالمناظرة، ونحوها.

ومن غريب ذلك: ما أجاب به الإمام أحمد - رحمه الله - حينما قال: إن المتنعّ إذا ساق الهدي، ثم قدم في العشر، لم يحلّ، فقيل له: حديث معاوية أنه قصر النبي ﷺ بمشقصي عند المروة، فأجاب - رحمه الله - إنما حلّ بمقدار التقصير؛ ذكره في «الفروع» (ص ٢٥٨ ج ٢) من طبعة المنار.

ومن غريب ذلك: جواب ابن عيّيل - رحمه الله - عن حديث تظليل أسامة أو بلال النبي ﷺ من الحرّ ثوب حتى رمى جمرة العقبة؛ رواه مسلم<sup>(١)</sup>، أجاب ابن عيّيل بأجوبة، منها: أن له عذراً وفدًى، أو أنه لم يتعلّم بذلك؛ ذكره عنه في «الفروع» (ص ٢٨٢ ج ٢) من طبعة المنار.

وقد أجاب ابن القيم عن حديث معاوية بأنه خطأ وغلط؛ ذكره في (ص ٣٩٢ - ٣٩٣ ج ١) من «زاد المعاد».

#### فائدة

من شروط الحكم بالصحة للحديث: أن لا يكون الحديث معللاً بعلّة قاذحة: إمّا في السند كتعليل بالانقطاع، أو في المتن كوقف مرفوع ونحوه، فإن لم تكن العلّة قاذحة، لم تؤثر في صحة الحديث.

مثال العلّة غير القاذحة في السند: ما ذكره في «المنتقى» في «باب ما جاء في المنّي»: أن النبي ﷺ سئل عن المنّي يصيب الثوب؟ فقال: «إنما

(١) رواه مسلم في الصحيح (١٢٩٨)

هو بمنزلة المخاط»، الحديث، رواه الدارقطني، وقال: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق، عن شريك، قال «صاحب المنتقى»: وهذا لا يقهر؛ لأن إسحاق إمام مخرج له في الصحيحين.

ومثال العلّة غير القاذحة في المتن: ما ذكره ابن القيم في «الهدّي» في هدي النبي ﷺ في السنن الرواتب (ص ١٦٥ ج ١) طبعة فقي: أن ابن عمر - رضي الله عنه - روئى عن النبي ﷺ قوله: «رَجِمَ الله امرأً صلى قبل العصر أربعاً»، فأعله أبو الوليد الطيالسي بحديث ابن عمر: «حفظتُ عن رسول الله ﷺ عشر ركعات في اليوم والليلة»<sup>(١)</sup>، فلو كان هذا لعلّه، قال ابن القيم: وليس هذا بعلّة أصلاً؛ فإن ابن عمر أخبر عَمَّا حفظه من فعل النبي ﷺ لم يخبر عن غير ذلك؛ فلا تنافي بين الحديثين البتّة.

#### فائدة

قال في «الفوائد» (ص ٢٣٤) قاعدة (١٠٥):

وأما الدعوى على المبهم: فلا تصحّ، ولا تُسمع ولا تبيّث بها قسامة ولا غيرها، فلو قال: قتل أبي أحد هؤلاء الخمسة، لم يسمع، قال في «الترغيب»: ويحتلّ أن يسمع للحاجة؛ فإن مثله يقع كثيراً، ويحلف كل واحد منهم، قال: وكذلك يجري في دعوى الغصب والإتلاف والسرقة، ولا يجري في الإفراق والبيع إذا قال: نسب؛ لأنه مقصر. اهـ.

وذكر في «الاختيارات» (ص ٣٣٠): أن ظاهر كلام الشيخ صحة الدعوى على المبهم.

#### فائدة

نقل في «التكت» (ص ٢٩١ ج ١)، عن الشيخ تقي الدين قوله: إذا

(١) رواه البخاري في الجمعة (١١٨١).

فيستحيل دماً، وكألفن الذي يشربه الجِسْمُ، والممنوعُ منه: إنما هو ما يصلُ إلى المعدة؛ فيستحيل دماً، ويتوزع على البدن.

#### فائدة

يقعُ من كبار أهل العلم بعض الأحيان أجوبة غريبة، ولكن لعلَّ الحاملَ لذلك النسيانُ، أو المضايقاتُ بالمنظرة، ونحوها.

ومن غريب ذلك: ما أجاب به الإمام أحمد - رحمه الله - حينما قال: إنَّ المتمتع إذا ساق الهدي، ثم قدم في التشرُّ، لم يحلَّ، فقيل له: حديث معاوية أنه قصر النبي ﷺ بِشَقَصٍ عند المروة، فأجاب - رحمه الله - إنما حلَّ بمقدار التقصير؛ ذكره في «الفروع» (ص ٢٥٨ ج ٢) من طبعة المنار.

ومن غريب ذلك: جوابُ ابن عقيل - رحمه الله - عن حديث تطليل أسامة أو بلال النبي ﷺ من التَّوْبِ بَثوب حتى رمى جمرَةَ العقبة؛ رواه مسلم<sup>(١)</sup>، أجاب ابن عقيل بأجوبة، منها: أنَّ له عذراً وفَدَى، أو أنه لم يُعْلَمَ بذلك؛ ذكره عنه في «الفروع» (ص ٢٨٢ ج ٢) من طبعة المنار.

وقد أجاب ابن القيم عن حديث معاوية بأنه خطأً وغلطاً؛ ذكره في (ص ٣٩٢-٣٩٣ ج ١) من «زاد المعاد».

#### فائدة

من شروط الحكم بالصَّحَّة للحديث: أن لا يكون الحديث معلَّلاً بعلَّة قاذحة: إمَّا في السند كتعليقه بالانقطاع، أو في المتن كوقف مرفوع ونحوه، فإن لم تكن العلَّة قاذحة، لم تؤثر في صحة الحديث.

مثالُ العلَّة غير القاذحة في السند: ما ذكره في «المتنقى» في «باب ما جاء في الكبِّي»: أنَّ النبي ﷺ سئل عن النبي يصيب الثوب؟ فقال: «إنما

(١) رواه مسلم في الحج (١٢٩٨)

هو بمنزلة المخاط»، الحديث، رواه الدارقطني، وقال: لم يرفعه غير إسحاق الأزرق، عن شريك، قال «صاحب المتنقى»: وهذا لا يضرُّ؛ لأنَّ إسحاق إمامٌ مخرِّجٌ له في الصحيحين.

ومثالُ العلَّة غير القاذحة في المتن: ما ذكره ابن القيم في «الهدْي» في هدي النبي ﷺ في السنن الرواتب (ص ١٦٥ ج ١) طبعة فقي: أنَّ ابن عمر - رضي الله عنه - روَّى عن النبي ﷺ قوله: «رَجِمَ الله امرأً صلبى قبل العصر أربعاً»، فأعله أبو الوليد الطيالسي بحديث ابن عمر: «حَفِظْتُ عن رسول الله ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»<sup>(١)</sup>، فلو كان هذا لعدَّه، قال ابن القيم: وليس هذا بعلَّة أصلاً؛ فإنَّ ابن عمر أخبَرَ عَمَّا حفظه من فعل النبي ﷺ لم يخبر عن غير ذلك؛ فلا تنافي بين الحديثين البتَّة.

#### فائدة

قال في «القواعد» (ص ٢٣٤ قاعدة ١٠٥):

وَأَمَّا الدَّعْوَى عَلَى الْمُبْهَمِ: فَلَا تَصَحُّ، وَلَا تُسَمَّحُ وَلَا تُتَّبَعُ بِهَا قِسَامَةٌ وَلَا غَيْرُهَا، فَلَوْ قَالَ: قَتَلَ أَبِي أَحَدٌ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةَ، لَمْ يَسْمَعْ، قَالَ فِي «الترغيب»: ويحتمل أن يسمع للحاجة؛ فإنَّ مثله يقع كثيراً، ويحلف كل واحد منهم، قال: وكذلك يجري في دعوى الغصب والإتلاف والسرقة، ولا يجري في الإقرار والبيع إذا قال: نسيبتُ؛ لأنه مقصر. اهـ.

وذكر في «الاختيارات» (ص ٣٣٠): أنَّ ظاهر كلام الشيخ صحة الدعوى على المبهم.

#### فائدة

نقل في «النكت» (ص ٢٩١ ج ١)، عن الشيخ تقي الدين قوله: إذا

(١) رواه البخاري في الجمعة (١١٨١).

يَبْعَثُ الْعَيْنُ الْمَوْجِرَةَ أَوِ الْمَرْهُونَةَ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ غَيْرُ الْبَائِعِ وَهُوَ عَالِمُ الْبَيْعِ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: لَا يَمْلِكُ الْمَطَالِبَةُ بَفْسَادِ الْبَيْعِ بَعْدَ هَذَا؛ لِأَنِّ إِخْبَارَهُ بِالْعَيْبِ وَاجِبٌ بِالشَّكِّ يَقُولُهُ: وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَهُ؛ فَكَتَمَانُهُ تَغْرِيبٌ، وَالْعَارُ ضَامِنٌ.

وَكذلك يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ فِيهِمَا إِذَا رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ، فَلَمْ يَنْهَهِ.

وَفِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ السَّكُوتَ لَا يَكُونُ إِذْنًا؛ فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَصِحَّ يَكُونُ تَغْرِيبًا؛ فَيَكُونُ ضَامِنًا؛ فَإِنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ عِنْدَنَا يُوْجِبُ الضَّمَانَ كَفَعْلِ الْمُحْرَمِ، كَمَا نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَضِيفِ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ إِنْجَاءَ شَخْصٍ مِنَ الْهَلَاكَةِ بَلْ هُنَا أَقْوَى. اهـ. كلامه.

#### فائدة

مَنْ «الْمُنْتَقَى» فِي «بَابِ مَا جَاءَ فِي الْأَجْرَةِ عَلَى الْفَرْبِ»، عَنْ خَارِجَةِ ابْنِ الصَّلْتِ، عَنْ عَمِّهِ؛ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوْتَقٍ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّهُ قَدْ حَدَّثَنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْتٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ نَدَاوِيهِ؟ قَالَ: فَرَفَّقْتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَبَرَأَ، فَأَعْطَوْنِي مَائَتِي شاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «خُذْهَا؛ فَلَعَمْرِي مَنْ أَكَلَ بِرِيقَةٍ بَاطِلٍ، فَقَدْ أَكَلَتْ بِرِيقَةً حَقًّا»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، قَالَ فِي «تَبِيلِ الْأَوْطَارِ»: رَجُلَاهُ رَجُلَانِ الصَّحِيحُ، إِلَّا خَارِجَةَ الْمَذْكُورَ، وَقَدْ وَفَّقَهُ ابْنُ حِبَّانٍ. اهـ.

قُلْتُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ الرَّجُلِ: «لَعَمْرِي».

#### فائدة

رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْطَلَبِ (٣٨٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي مَسْنَدِ الْأَنْصَارِ (٢١٣٢٨).

أَتَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ، فَقِيلَ لِعَطَاءٍ: أَحَقُّكَ عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذْكُرُهُنَّ؟ قَالَ: إِي لَعَمْرِي إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟<sup>(١)</sup> ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

فَقِيهِ: إِفْرَادُ النِّسَاءِ بِالْمَوْعِظَةِ، وَجَوَازُ قَوْلِ «لَعَمْرِي» عَلَى رَأْيِ عَطَاءٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

#### فائدة

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْفَتَاوَى» (ص ١٢ مجلد ٣٣):  
فَإِذَا قَالَ لِرُؤُوسِهِ: أَنْتِ طَائِفُ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ عَشْرًا أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ يَكُنْ قَدْ طَلَّقَهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَذَكَرَ نَحْوَهُ (ص ٨٠) فِي الْمَجْلَدِ الْمَذْكُورِ.

وَفِي (ص ٨١): وَإِذَا كَانَ إِثْمًا أَبْيَحَ - يَعْنِي: الطَّلَاقُ - لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةُ تَدْفَعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحِظَرِ.

#### فائدة

مَنْ «فَتَحَ الْبَارِي» (ص ٣٩٨ ج ١): أَنَّ ابْنَ مَنَدَةَ جَمَعَ مَنْ أَرَدَ فُهُمُ النَّبِيِّ ﷺ خَلْفَهُ، فَبَلَغُوا ثَلَاثِينَ.

#### فائدة

الضُّفْرَةُ وَالْكَذْرَةُ فِي دَمِ الْحَيْضِ:

إِنَّ كَانَتْ قَبْلَ الطَّهَرِ، فَهِيَ حَيْضٌ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: «لَا تَعِجَلُنَّ حَتَّى تَرَيْنِ الْقَصَبَةَ الْبَيْضَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وَلِنْ كَانَتْ بَعْدَ الطَّهَرِ: فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ؛ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: «كَانَا لَا نَمُدُّ الضُّفْرَةَ وَالْكَذْرَةَ شَيْئًا»؛ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ (٨٨٥).

(٢) ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْحَيْضِ، بَابُ إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ.

يَبْتَغِي الْعَيْنُ الْمُوجِرَةَ أَوْ الْمَرْهُونَةَ وَنَحْوَهَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ غَيْرُ الْبَائِعِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْبَيْعِ، فَلَمْ يَتَكَلَّمْ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: لَا يَمْلِكُ الْمَطَالِبَةُ بِفَسَادِ الْبَيْعِ بَعْدَ هَذَا؛ لِأَنِّ اخْبَارَهُ بِالْعَيْبِ وَاجِبٌ بِالثَّبُتِ بِقَوْلِهِ: وَلَا يَحِلُّ لِمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَبَيِّنَهُ؛ فَكُتِمَانُهُ تَغْرِيرٌ، وَالْغَارُ ضَامِنٌ.

وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ فِيهِمَا إِذَا رَأَى عَبْدُهُ يَبِيعُ، فَلَمْ يَنْهَهُ.

وَفِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ، فَالْمَذْهَبُ: أَنَّ السَّكُوتَ لَا يَكُونُ إِذْنًا؛ فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ، لَكِنْ إِذَا لَمْ يَصِحَّ يَكُونُ تَغْرِيرًا؛ فَيَكُونُ ضَامِنًا؛ فَإِنَّ تَرْكَ الْوَاجِبِ عِنْدَنَا يَوْجِبُ الضَّمَانَ كَفَعْلِ الْمُحَرَّمِ، كَمَا نَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ الْمُسْتَضِيفِ وَمَنْ أَمَكَنَهُ إِنْجَاءً شَخْصِيًّا مِنَ الْهَلَكَةِ بَلَّ هُنَا أَقْوَى. اهـ. كلامه.

#### فائدة

من «المنتقى» في «باب ما جاء في الأجرة على القُرب»، عن خارجة ابن الصُّلْتِ، عن عمه؛ أَنَّهُ أَمَى النَّبِيَّ ﷺ ثُمَّ أَقْبَلَ رَاجِعًا مِنْ عِنْدِهِ، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ عِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مَوْقُوفٌ بِالْحَدِيدِ، فَقَالَ أَهْلُهُ: إِنَّا قَدْ حَدَّثْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ هَذَا قَدْ جَاءَ بِخَيْرٍ، فَهَلْ عِنْدَكَ شَيْءٌ نَدَاوِيهِ؟ قَالَ: فَرَفِئْتُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كُلِّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ، فَبَرَأْتُ، فَأَسْطَلَوْنِي مَائَتِي شَاةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «خُذْهَا؛ فَلَعُمْرِي مَنْ أَكَلَ بِرَقِيَّةً بَاطِلًا، فَقَدْ أَكَلَتْ بِرَقِيَّةً حَقًّا»؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>، قَالَ فِي «نَبْلِ الْأَوْطَارِ»: رَجُلَاهُ رَجُلَا الصَّحِيحِ، إِلَّا خَارِجَةَ الْمَذْكُورَ، وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ. اهـ.

قُلْتُ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَوْلِ الرَّجُلِ: «لَعُمْرِي».

#### فائدة

رَوَى مُسْلِمٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، فِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الطَّب (٣٨٩٦)، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِ الْأَنْصَارِ (٢١٣٢٨).

أَمَى النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُنَّ، فَقِيلَ لِعَطَاءٍ: أَحَقُّ عَلَى الْإِمَامِ الْآنَ أَنْ يَأْتِيَ النِّسَاءَ حِينَ يَفْرُغُ فَيَذْكُرُهُنَّ؟ قَالَ: إِي لَعُمْرِي إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ لَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟<sup>(١)</sup> ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

فَقِيهِ: إِفْرَادُ النِّسَاءِ بِالْمَوْعِظَةِ، وَجَوَازُ قَوْلِ «لَعُمْرِي» عَلَى رَأْيِ عَطَاءٍ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

#### فائدة

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي «الْفَتَاوَى» (ص ١٢ مجلد ٣٣):

فَإِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ: أَنْتِ طَالِقٌ الْثَنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ عَشْرًا أَوْ أَلْفًا، لَمْ يَكُنْ قَدْ طَلَّقَهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً، وَذَكَرَ نَحْوَهُ (ص ٨٠) فِي الْمَجْلَدِ الْمَذْكُورِ.

وَفِي (ص ٨١): وَإِذَا كَانَ إِثْمًا أَيْبَحَ - يَعْنِي: الطَّلَاقُ - لِلْحَاجَةِ، فَالْحَاجَةُ تَنْدَفِعُ بِوَاحِدَةٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى الْحَظَرِ.

#### فائدة

من «فتح الباري» (ص ٣٩٨ ج ١٠): أَنَّ ابْنَ مَنْدَةَ جَمَعَ مَنْ أَرَدَ فَعَمَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ خَلْفَهُ، فَبَلَّغُوا ثَلَاثِينَ.

#### فائدة

الصُّفْرَةُ وَالْكُذْرَةُ فِي دَمِ الْحَيْضِ:

إِنَّ كَانَتْ قَبْلَ الطَّهْرِ، فَهِيَ حَيْضٌ؛ قَالَتْ عَائِشَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: «لَا تَعْمَلُنَّ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَبِيضَةَ الْبَيْضَاءَ»<sup>(٢)</sup>.

وَأِنْ كَانَتْ بَعْدَ الطَّهْرِ: فَلَيْسَتْ بِشَيْءٍ؛ قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الصُّفْرَةَ وَالْكُذْرَةَ شَيْئًا»؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ،

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ (٨٨٥).

(٢) ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْحَيْضِ، بَابُ إِقْبَالِ الْحَيْضِ وَإِدْبَارِهِ.

وزاد: بعد الطهر<sup>(١)</sup>.

وإن كانت في زمن الحيض، ولم تتصل بدم قبلها ولا بعدها، فظاهر حديث أم عطية السابق: أنها ليست بشيء، وظاهر كلام الأصحاب - رحمهم الله - أن الصفرة والكُدرة إن كانت من مبتدأة، فهي حيض. قال في «المنتهى» وشرحه: والمبتدأة بدم أو صفرة أو كُدرة تجلس بمجرّد ما تراه، أي: ما ذكر من دم أو صفرة أو كُدرة أقله، ثم تنسل.

وإن كان بين معتادة، فهو حيض زمن العادة فقط؛ قال في المصدر المذكور: وصفرة وكُدرة في أيامها حيض تجلسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَسَقُلْهُنَّ فِي الْبُيُوتِ لَا يَخْرُجْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وهو يتناولها، ولقول عائشة: «لا تخرجن حتى تزيّن القصة البيضاء».

وقال في «الإيضاح»: عن المبتدأة بصفرة أو كُدرة: إنها لا تجلسه وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصححه المجد في «شرحه»، وقدمه ابن تيميم، والرعاية الكبرى، والفاق، ومجمع البحرين، وابن عبيدان.

وقال في المعتادة: قوله: «والصفرة والكُدرة في أيام الحيض من الحيض» يعني: في أيام العادة؛ وهذا هو المذهب، وعليه الأصحاب. وحكى الشيخ تقي الدين وجهاً أن الصفرة والكُدرة ليست بحيض مطلقاً. ثم قال في الإيضاح:

(قائلة): لو وجدت الصفرة والكُدرة بعد زمن الحيض وتكررتا، فليستا بحيض؛ على الصحيح من المذهب، واختاره الشيخ تقي الدين وغيره.

وعنه: إن تكرّر، فهو حيض؛ اختاره جماعة، منهم القاضي، وابن

(١) رواه البخاري في الحيض (٣٢٦)، وأبو داود في الطهارة (٣٠٧).

عقيل، قلت: وهو الصواب، قال ابن تيميم: فعلى رواية: أنه حيض إذا تكرّر، لكن لو رآته بعد الطهر وتكرّر، لم تلتفت إليه في أصبح الوجبين اهـ. من «الإيضاح» ملخصاً.

وفي «الفروع»: والصفرة زمن العادة حيض، وعنه: وبعدها إن تكرّر؛ اختاره جماعة، وشرط جماعة اتصالها بالعادة. اهـ.

وفي «المغني»: وإن طهرت، ثم رأت كُدرة أو صفرة، لم يلتفت إليها؛ لخبر أم عطية وعائشة؛ فظاهرها اشتراط الاتصال.

وفي «شرح المذهب» للنووي (ص ٤٤٢ ج ٢): أمّا إذا كان الذي رآته صفرة أو كُدرة، فقد قال الشافعي في «مختصر الزني»: الصفرة والكُدرة في أيام الحيض حيض، واختلف أصحابنا في ذلك على ستة أوجه:

الصحيح المشهور: أنها في زمن الإمكان - وهو خمسة عشر - حيض، سواء كان من مبتدأة أو معتادة، وافق عاداتها أم لا.

الثاني: إن رآته في أيام العادة فهو حيض؛ وإلا فلا، فإذا رآته مبتدأة أو معتادة في غير أيام العادة، فليس بحيض.

الثالث: إن تقدّم دم قويّ أسود أو أحمر ولو بعض يوم، فهو حيض؛ وإلا لم يكن حيضاً بانفراده.

الرابع: إن تقدّم دم قويّ يوماً وليلة فهو حيض، وإن تقدّمه دون ذلك، فليس بحيض.

الخامس: إن تقدّم دم قويّ ولحقه دم قويّ، فهو حيض؛ وإلا فلا.

السادس: إن تقدّم دم قويّ يوماً وليلة، ولحقه دم قويّ يوماً وليلة، فهو حيض؛ وإلا فلا. اهـ. ملخصاً.

وقد نقل بعد ذلك، عن أبي ثور: أنه إن تقدّمها دم فهي حيض؛ وإلا فلا، قال: واختاره ابن المنذر.

وزاد: بعد الطهر<sup>(١)</sup>.

وإن كانت في زمن الحيض، ولم تنصل بدم قبلها ولا بعدها، فظاهر حديث أم عطية السابق: أنها ليست بشيء، وظاهر كلام الأصحاب - رحمهم الله - أن الصفرة والكُدرة إن كانت من مبتدأة، فهي حيض. قال في «المنتهى» وشرحه: والمبتدأة بدم أو صفرة أو كُدرة تجلس بمجرد ما تراه، أي: ما ذكر من دم أو صفرة أو كُدرة أقله، ثم تنسل.

وإن كان من معتادة، فهو حيض زمن المعتادة فقط؛ قال في المصدر المذكور: وصفرة وكُدرة في أيامها حيض تجلسه؛ لقوله تعالى: ﴿وَيَسْتَوِيكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلُوبُ الذُّنَى﴾ [البقرة: ٢٢٢]، وهو يتناولها، ولقول عائشة: «لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء».

وقال في «الإتصاف» عن المبتدأة بصفرة أو كُدرة: إنها لا تجلسه وهو ظاهر كلام الإمام أحمد، وصححه المجد في «شرحه»، وقدمه ابن تميم، والرعاية الكبرى، والفاق، ومجمع البحرين، وابن عبيدان.

وقال في المعتادة: قوله: «والصفرة والكُدرة في أيام الحيض من الحيض» يعني: في أيام المعتادة؛ وهذا هو المذهب، وعليه الأصحاب. وحكى الشيخ تقي الدين وجهاً أن الصفرة والكُدرة ليستا بحيض مطلقاً. ثم قال في الإتصاف:

(قاعدة): لو وُجدت الصفرة والكُدرة بعد زمن الحيض وتكررتا، فليستا بحيض؛ على الصحيح من المذهب، واختاره الشيخ تقي الدين وغيره.

وعنه: إن تكرّر، فهو حيض؛ اختاره جماعة، منهم القاضي، وابن

(١) رواه البخاري في الحيض (٣٢٦)، وأبو داود في الطهارة (٣٠٧).

عقيل، قلت: وهو الصواب، قال ابن تميم: فعلى رواية: أنه حيض إذا تكرّر، لكن لو رآته بعد الطهر وتكرّر، لم تلتفت إليه في أصبح الوجين اهـ. من «الإتصاف» ملخصاً.

وفي «الفروع»: والصفرة زمن المعتادة حيض، وعنه: وبعدها إن تكرّر؛ اختاره جماعة، وشرط جماعة اتصالها بالمعتادة. اهـ.

وفي «المغني»: وإن طهرت، ثم رأت كُدرة أو صفرة، لم يلتفت إليها؛ لخبر أم عطية وعائشة؛ فظاهرها اشتراط الاتصال.

وفي «شرح المذهب» للنووي (ص ٤٤٢ ج ٢): أما إذا كان الذي رآته صفرة أو كُدرة، فقد قال الشافعي في «مختصر المزني»: الصفرة والكُدرة في أيام الحيض حيض، واختلف أصحابنا في ذلك على ستة أوجه:

الصحيح المشهور: أنها في زمن الإمكان - وهو خمسة عشر - حيض، سواء كان من مبتدأة أو معتادة، وافق عاداتها أم لا.

الثاني: إن رآته في أيام المعتادة فهو حيض؛ وإلا فلا، فإذا رآته مبتدأة أو معتادة في غير أيام المعتادة، فليس بحيض.

الثالث: إن تقدّمه دم قويّ أسود أو أحمر ولو بعض يوم، فهو حيض؛ وإلا لم يكن حيضاً بانفراده.

الرابع: إن تقدّمه دم قويّ يوماً وليلة فهو حيض، وإن تقدّمه دون ذلك، فليس بحيض.

الخامس: إن تقدّمه دم قويّ ولحقه دم قويّ، فهو حيض؛ وإلا فلا.

السادس: إن تقدّمه دم قويّ يوماً وليلة، ولحقه دم قويّ يوماً وليلة، فهو حيض؛ وإلا فلا. اهـ. ملخصاً.

وقد نقل بعد ذلك، عن أبي ثور: أنه إن تقدّمها دم فهي حيض؛ وإلا فلا، قال: واختاره ابن المنذر.

وفي «المحلى» (ص ١٦٩ ج ٢): وقال أبو نؤز وبعض أصحابنا: الصفرة والكدرة في غير أيام الحيض ليستا حيضاً، وفي أيام الحيض قبل الدم ليستا حيضاً، وأما بعد الدم متصلاً به فهما حيض.

وأما رأيه هو، فيقول (ص ١٦٢) من الجزء المذكور: الحيض هو الدم الأسود الخائر الكريه الرائحة خاصة، فإذا رأث أحمر، أو كفسالة اللحم، أو صفرة أو كدره، أو جفوفاً، فقد طهرت.

وفي (ص ١٦٥): أنَّ الحمره والصفرة والكدره عزق وليست حيضاً. اهـ.

#### فائدة

قال في «الآداب الكبرى» (ص ٢٦٩ ج ٢):

فتصافح المرأة المرأة، والرجل الرجل، والعجوز والبرزة غير الشابة، فإنه يحرم مصافحتها للرجل، ذكره في «الفصول» و«الرعاية».

وقال ابن منصور لأبي عبد الله: تكثرة مصافحة النساء؟ قال: أكرهه، قال إسحاق بن راهويه: كما قال.

وقال محمد بن عبد الله بن مهران: إنَّ أبا عبد الله شغل عن الرجل يصادح المرأة؟ قال: لا، وشغل فيه جدًّا، قلت: فيصافحها بثوبه، قال: لا، قال رجل: فإن كان ذا مخرم، قال: لا، قلت: ابنته، قال: إذا كانت ابنته فلا بأس.

فهاتان روايتان في تحريم المصافحة وكرهتها للنساء، والتحريم اختيار الشيخ تقي الدين، وعلى بأن الملامسة أبلغ من النظر، ويتوجه تفصيل بين المخرم وغيره، فأما الوالد: فيجوز.

وفي «صحيح البخاري»: أنَّ أبا بكر دخل على أهله، فإذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابها حصى، فقبَّل خديها، وقال: كيف أنتِ يا

بنية<sup>(١)</sup>، ورواه أحمد، ومسلم...

إلى أن قال: وتباح المعانقة، وتقبيل اليد والرأس تدلياً وإكراماً واحتراماً مع أمن الشهوة، وظاهر هذا: عدم إباحته لأمر الدنيا، واختاره بعض الشافعية، والكرهه أولى، وذكر عن أحمد: إنَّ كان على طريق الدنيا، فلا، إلا رجلاً يخاف سيفه أو سوطه، وقال مهنا: رأيت أبا عبد الله كثيراً يقبِّل وجهه ورأسه وخدّه، ولا يقول شيئاً، ولا يمنع من ذلك، ولا يكرهه...

إلى أن قال: وقال الشيخ تقي الدين: تقبيل اليد لم يكونوا يعتادونه إلا قليلاً، ورخص فيه أكثر العلماء؛ كأحمد وغيره على وجه الدين، وكرهه آخرون؛ كمالك وغيره، وقال سليمان بن حرب: هي السجدة الصغرى، وتناول أبو عبيدة يد عمر ليقبِّلها فقبَّضها، فتناول رجله؛ فقال: «ما رضى منك بئلك، فكيف بهله؟».

وقال عليّ - رضي الله عنه -: قبلة الوالد عبادة، وقبلة الولد رحمة، وقبلة المرأة شهوة، وقبلة الرجل أخاه دين...

إلى أن قال: وقال إسحاق بن إبراهيم: إنَّ أبا عبد الله احتج في المعانقة بحديث أبي ذرٍّ أن النبي - عليه الصلاة والسلام - عانقه. وقال الشعبي: كان أصحاب محمد ﷺ إذا التقوا صافحوا، فإذا قَدِمُوا من السفر، عانق بعضهم بعضاً. إسناده جيد.

وقال الشيخ وجيه الدين أبو المعالي في «شرح الهداية»: تستحب زيارة القادِم، ومعانقته، والسلام عليه، قال: وإكرام العلماء وأشراف القوم بالقيام سنة مستحبة، كذا قال، وجزم في كتاب «الهدى»: بتحريم

(١) رواه البخاري في المنقب (٣٩١٨).



وفي «المحلى» (ص ١٦٩ ج ٢): وقال أبو ثور وبعض أصحابنا: الصفرة والكدر في غير أيام الحيض ليستا حيضاً، وفي أيام الحيض قبل الدم ليستا حيضاً، وأما بعد الدم متصلاً به فهما حيض.

وأما رأيي هو، فيقول (ص ١٦٢) من الجزء المذكور: الحيض هو الدم الأسود الخائر الكريه الرائحة خاصة، فإذا رأت أحمر، أو كغسالة اللحم، أو صفرة أو كدرة، أو جفواً، فقد طهرت.

وفي (ص ١٦٥): أنَّ الحمرة والصفرة والكدر عرق وليست حيضاً. اهـ.

#### فائدة

قال في «الآداب الكبرى» (ص ٢٦٩ ج ٢):

فتصافح المرأة المرأة، والرجل الرجل، والمجوز والبرزة غير الشابة، فإنه يحرم مصافحتها للرجل، ذكره في «الفصول» و«الرعاية».

وقال ابن منصور لأبي عبد الله: تكره مصافحة النساء؟ قال: أكرهه، قال إسحاق بن راهويه: كما قال.

وقال محمد بن عبد الله بن مهران: إنَّ أبا عبد الله سُئل عن الرجل يصافح المرأة؟ قال: لا، وشدد فيه جداً، قلت: فيصافحها بئوه، قال: لا، قال رجل: فإن كان ذا مخرم، قال: لا، قلت: ابنته، قال: إذا كانت ابنته فلا بأس.

فهاتان روايتان في تحريم المصافحة وكرهتها للنساء، والتحريم اختياراً الشيخ تقي الدين، وعلل بأنَّ العلامة أبلغ من النظر، وينوجه تفصيل بين المخرم وغيره، فأما الوالد: فيجوز.

وفي «صحيح البخاري»: أنَّ أبا بكر دخل على أهله، فإذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابها حمى، فقَبَّلَ خدها، وقال: كيف أنتِ يا

بنيتي<sup>(١)</sup>، ورواه أحمد، ومسلم...

إلى أن قال: وتباح المعانقة، وتقبيل اليد والرأس تدليلاً وإكراماً واحتراماً مع أمن الشهوة، وظاهر هذا: عدم إباحته لأمر الدنيا، واختاره بعض الشافعية، والكرهه أولى، وذكر عن أحمد: إنَّ كان على طريق الدنيا، فلا، إلا رجلاً يخاف سيفه أو سوطه، وقال مهنا: رأيت أبا عبد الله كثيراً يقبِّل وجهه ورأسه وخدّه، ولا يقول شيئاً، ولا يمتنع من ذلك، ولا يكرهه...

إلى أن قال: وقال الشيخ تقي الدين: تقبيل اليد لم يكونوا يعتادونه إلا قليلاً، وخص فيه أكثر العلماء: كأحمد وغيره على وجه الدين، وكرهه آخرون؛ كمالك وغيره، وقال سليمان بن كزب: هي السجدة الصغرى، وتناول أبو عبيدة يد عمر ليقبِّلها فقَبَّضها، فتناول رجله؛ فقال: «ما رضى منك بتلك، فكيف بهذه؟!».

وقال عليٌّ - رضي الله عنه -: قبلة الوالد عبادة، وقبلة الولد رحمة، وقبلة المرأة شهوة، وقبلة الرجل أخاه دين...

إلى أن قال: وقال إسحاق بن إبراهيم: إنَّ أبا عبد الله احتجَّ في المعانقة بحديث أبي ذرٍّ أن النبي - عليه الصلاة والسلام - عانقه. وقال الشعبي: كان أصحاب محمد ﷺ إذا التقوا صافحوا، فإذا قَدِمُوا من السفر، عانق بعضهم بعضاً. إسناده جيد.

وقال الشيخ وجيه الدين أبو المعالي في «شرح الهداية»: تستحب زيارة القادِم، ومعاقبة، والسلام عليه، قال: وإكرام العلماء وأشراف القوم بالقيام سنة مستحبة، كذا قال، وجرم في كتاب «التهذيب»: بتحريم

(١) رواه البخاري في المنائب (٣٩١٨).

السجود والانحناء والقيام على الرأس، وهو جالس. اهـ.

إلى أن قال: ويكره تقبيل القدم؛ لأنه قل أن يقع كرامة.

وروى الترمذي وحسنه عن أنس، قال: «قال رجل: يا رسول الله، الرجل منكأ يلقاه أخوه أو صديقه، أينحنى له؟ قال: لا، قال: فيلتزمه ويقبله؟ قال: لا، قال: فيأخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم»<sup>(١)</sup>، ورواه أحمد وابن ماجه . . .

إلى أن قال: وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيتي، فأثاء ففرع الباب، فقام النبي ﷺ إليه يجرؤ ثوبه، فاعتنقه وقبله»<sup>(٢)</sup>، ورواه الترمذي، وحسنه.

وفي (ص ٢٧٩) في تقبيل المحارم من النساء في الجبهة والرأس، قال ابن منصور لأبي عبد الله: يقبل الرجل ذات محرم منه؟ قال: إذا قديم من سفر، ولم يخف على نفسه، وذكر حديث خالد بن الوليد. قال إسحاق بن راهويه: كما قال. وقد فعل النبي ﷺ حين قديم من الغزو، فقبل فاطمة . . الخ<sup>(٣)</sup>؛ ولكن لا يفعله على الفم أبداً؛ الجبهة والرأس.

وسئل الإمام أحمد عن الرجل يقبل أخته؟ قال: قد قبل خالد بن الوليد أخته.

فتلخص من هذا أمران:

أحدهما: في المصافحة؛ مصافحة المرأة للمرأة، ومصافحة الرجل

(١) رواه الترمذي في الاستبصار والآداب (٢٧٢٨)، وابن ماجه في الأدب (٣٧٠٢).

(٢) رواه الترمذي في الاستبصار والآداب (٢٧٣٢).

(٣) قلت: وفي «فتح الباري» ص (٥٠) ج (١١) عن عائشة - رضي الله عنها - : «كان رسول الله ﷺ إذا رأى فاطمة بنته قد أقبلت، ركب بها، ثم قام فقبلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه» رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان والحاكم.

للرجل؛ فهذه جائزة.

أما مصافحة الرجل للمرأة: فإن كانت عجزاً، فلا بأس، وإن كانت شابة، فحرام. هذا مقتضى كلام «الفصول» و«الرعاية».

ومقتضى كلام أحمد: الكراهة أو التحريم مطلقاً، ولو من وراء حائل إلا للوالد.

ومقتضى كلام الشيخ تقي الدين: أن يكون كالنظر؛ وعليه: فيتوجه التوجيه الذي ذكره المصنف، وهو التفريق بين المخرم وغيره، وهذا إذا لم يخف على نفسه؛ وإلا حرّم في المخرم وغيره.

الأمر الثاني: التقبيل والمعانقة، فإن كان له سبب؛ كقدوم من سفر، فهو مشروع؛ كما فعل النبي ﷺ في زيد بن حارثة، وكما حكاه الشعبي عن أصحاب رسول الله ﷺ.

ومن الأسباب أن يفعل ذلك إكراماً وإجلالاً لمن يستحق.

ولا يقبل الرجل المرأة على الفم أبداً وإن كانت ذات مخرم، وأما في الجبهة والرأس، فجائز بشرط أن لا يخاف على نفسه، وأن تكون من محارمه، وأن يكون لسبب؛ كقدوم من سفر.

#### قائفة

ذكر الأصحاب - رحمهم الله - أن وصل المرأة شعرها بخير الشغل لا بأس به، وفيه نظر؛ لأن ظاهر قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ»<sup>(١)</sup>، العموم؛ فتخصيصه لا دليل عليه.

ويؤيد العموم: ما رواه مسلم في «صحيحه» (ص ١٦٧ ج ٦) في «كتاب اللباس والزينة»، باب تحريم فعل الواصلة؛ عن جابر - رضي الله

(١) رواه البخاري في اللباس (٥٩٣٧)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٢٤).

السجود والاحتناء والقيام على الرأس، وهو جالس . اهـ .

إلى أن قال: ويكره تقبيل الفم؛ لأنه قلَّ أن يقع كرامة .

وروى الترمذي وحسنه عن أنس، قال: «قال رجل: يا رسول الله، الرجل منك يلقاه أخوه أو صديقه، أينحتي له؟ قال: لا، قال: فيلتزمه ويقبّله؟ قال: لا، قال: فيأخذ بيده ويصافحه؟ قال: نعم»<sup>(١)</sup>؛ ورواه أحمد وابن ماجه . . .

إلى أن قال: وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول الله ﷺ في بيتي، فأثاء ففرق الباب، فقام النبي ﷺ إليه يجرؤ ثوبه، فاعتنقه وقبّله»؛ ورواه الترمذي، وحسنه<sup>(٢)</sup> .

وفي (ص ٢٧٩) في تقبيل المحارم من النساء في الجبهة والرأس، قال ابن منصور لأبي عبد الله: يقبّل الرجل ذات محرم منه؟ قال: إذا قديم من سفر، ولم يخف على نفسه، وذكر حديث خالد بن الوليد . قال إسحاق بن راهويه: كما قال . وقد فعل النبي ﷺ حين قديم من الغزو، فقبّل فاطمة . . الخ<sup>(٣)</sup>؛ ولكن لا يفعله على الفم أبداً؛ الجبهة والرأس .

وسئل الإمام أحمد عن الرجل يقبّل أخته؟ قال: قد قبّل خالد بن الوليد أخته .

فتلخص من هذا أمران :

أحدهما: في المصافحة؛ مصافحة المرأة للمرأة؛ ومصافحة الرجل

(١) رواه الترمذي في الاستبصار والآداب (٢٧٢٨)، وابن ماجه في الأدب (٣٧٠٢) .

(٢) رواه الترمذي في الاستبصار والآداب (٢٧٣٢) .

(٣) قلت : وفي «فتح الباري» ص (٥٠) ج (١١) عن عائشة - رضي الله عنها - : «كان رسول الله ﷺ إذا رأى فاطمة بنته قد أقبلت، رحب بها، ثم قام فقبّلها ثم أخذ بيدها حتى يجلسها في مكانه»؛ ورواه أبو داود، والنسائي، والترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان والحاكم .

للرجل؛ فهذه جائزة .

أما مصافحة الرجل للمرأة: فإن كانت عجوزاً، فلا بأس، وإن كانت شابة، فحرام . هذا مقتضى كلام «الفصول» و«الرعاية» .

ومقتضى كلام أحمد: الكراهة أو التحريم مطلقاً، ولو بين وراه حاتلي إلا للوالد .

ومقتضى كلام الشيخ تقي الدين: أن يكون كالنظر؛ وعليه: فيترجّاه التوجيه الذي ذكره المصنّف، وهو التفريق بين المخرم وغيره، وهذا إذا لم يخف على نفسه؛ وإلا حرّم في المخرم وغيره .

الأمر الثاني: التقبيل والمعانقة، فإن كان له سبب؛ كقدوم من سفر، فهو مشروع؛ كما فعل النبي ﷺ في زيد بن حارثة، وكما حكاه الشعبي عن أصحاب رسول الله ﷺ .

ومن الأسباب أن يفعل ذلك إكراماً وإجلالاً لمن يستحق .

ولا يقبّل الرجل المرأة على الفم أبداً وإن كانت ذات مخرم، وأما في الجبهة والرأس، فجائز بشرط أن لا يخاف على نفسه، وأن تكون من محارمه، وأن يكون لسبب؛ كقدوم من سفر .

#### فائدة

ذكر الأصحاب - رحمهم الله - أن وصل المرأة شعرها بغير الشعر لا بأس به، وفيه نظر؛ لأن ظاهر قوله ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ والمستوصلة»<sup>(١)</sup>، العموم؛ فتخصيصه لا دليل عليه .

ويؤيد العموم: ما رواه مسلم في «صحيحه» (ص ١٦٧ ج ٦) في «كتاب اللباس والزينة»، باب تحريم فعل الواصلة؛ عن جابر - رضي الله

(١) رواه البخاري في اللباس (٥٩٣٧)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٢٤) .

عنه - قال: «رَجَزَ النبي ﷺ أَنْ تَصِلَ المرأةُ بشعرها شيئاً»<sup>(١)</sup>. وفي «الترغيب والترهيب» (ص ١٢٢ ج ٣) - وعزاء للبخاري ومسلم - أنَّ معاوية قال ذات يوم: «إنكم قد أحدثتم زَيْجَ سوء، وإنَّ نبيَّ الله ﷺ نهَى عن الزُّور»<sup>(٢)</sup>، قال قتادة: يعني ما يكثر به النساءُ أشعارهُنَّ من الخرق.

والقول بتحريم الوصل مطلقاً إحدى الروايتين عن أحمد، قال في «الآداب الشرعية» (ص ٣٥٥ ج ٣): ولا بأس بالقرامل، وعنه: هي كالوصل بالشعر، قال المروزي: سألت أبا عبد الله عن المرأة تَصِلُ رأسها بقرامل فكرهه، وقال له أيضاً: فالمرأة الكبيرة تَصِلُ رأسها بقرامل؟ فلم يرخص لها. اهـ. والقرامل: ما تَصِلُ به المرأة شَعْرَهَا من صوف وغيره؛ كالصفائر.

#### فائدة

كان كثير من الناس يضمخون جنازهم بالزعفران، وقد كره ذلك الفقهاء، رحمهم الله.

وفي (ص ٣٠٤ ج ١٠) من «فتح الباري» الطبعة السلفية: قوله: «ولأبي داود من حديث عمار، رفعه: «لا تحضُرُ الملائكة جنازةَ كافرٍ ولا مضخخ بالزعفران»:

ثم إنني راجعت الحديث في أبي داود في الباب الثامن من كتاب الترجل (ص ٣٩٨ ج ٢)، وفي «مختصر السنن» (ص ٩١ ج ٦)، وفي «مسند أحمد» (ص ٣٢٠ ج ٤)، فوجدته بلفظ: «إنَّ الملائكة لا تحضُرُ جنازةَ الكافرِ بِخَيْرٍ، ولا المتضخخ بالزعفران، ولا الجُنب»، وليس في لفظ أحمد: «بخير»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مسلم في اللباس والزينة (٢١٢٦).

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٦٨)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٢٧).

(٣) رواه أبوداود في الترجل (٤١٧٦)، وأحمد في أول مسند الكوفيين (١٨٤٠٧).

وفي رواية لأبي داود: «ثلاثة لا تقربهم الملائكة: جيفة الكافر، والمتضخخ بالخلوق، والجُنب إلا أن يتوضأ»<sup>(١)</sup>.

والحديث الأول فيه عطاء الخراساني، فيه كلام. والحديث الثاني منقطع.

وعلى كل حال: فليس في ذلك ما يدلُّ على أنَّ التضخخ بالخلوق يختص بالبعث، بل هو عام؛ بل ظاهره يدلُّ على أن المراد به الحي.

#### فائدة

حديث عائشة، أنَّ النبي ﷺ قال لأسماء بنت أبي بكر: «إنَّ المرأة إذا بلّغت الحيض، لم يَصْلُحْ أن يُرَى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه»<sup>(٢)</sup>: ضعيف من وجوه ثلاثة:

الأول: أنه منقطع؛ لأنَّ روايه عن عائشة - وهو خالد بن دُرَيْك - لم يذكرها؛ قاله أبوداود (ص ٣٨٣ ج ٢) تحت عنوان «باب فيما يُبْذَرُ المرأة من زيتها».

الثاني: أنَّ في إسناده سعيد بن بشير الأزدي؛ ضعفه الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والنسائي.

الثالث: أنه إنَّ كان قبل نزول آية الحجاب، فلا دليل فيه على جواز كشف الوجه واليدين، وإنَّ كان بعد الحجاب، فهو بعيد جداً؛ لأنَّ أسماء وُلِدَتْ قبل الهجرة بسبع وعشرين سنة؛ فيكون لها عند نزول آية الحجاب نحو ثلاث وثلاثين سنة، ويعدُّ من مثلها أن تأتي إلى رسول الله ﷺ بتياب رقاق فيعرض عنها.

فالحديث إذن ضعيف سنداً ومتناً؛ فلا يحتجُّ به، وتترك الأحاديث

(١) رواه أبوداود في الترجل (٤١٨٠).

(٢) رواه أبوداود في اللباس (٤١٠٤).

عنه - قال: «زَجَرَ النبي ﷺ أَنْ تَصِلَ المرأةُ بشعرها شيئاً»<sup>(١)</sup>. وفي «الترغيب والترهيب» (ص ١٢٢ ج ٣) - وعزاه للبخاري ومسلم - أنَّ معاوية قال ذات يوم: «إنَّكم قد أحدثتم زَيْجَ سوء، وإنَّ نبيَّ الله ﷺ نهى عن الزُّور»<sup>(٢)</sup>، قال قتادة: يعني ما يكثر به النساءُ أشعارهُنَّ من الخرق.

والقولُ بتحريم الوُضَل مطلقاً إحدى الروايتين عن أحمد، قال في «الأداب الشرعية» (ص ٣٥٥ ج ٣): ولا بأس بالقرامل، وعنه: هي كالوُضَل بالشعر، قال المَرُوذِي: سألت أبا عبد الله عن المرأةِ تَصِلُ رأسها بقرامل فكرهه، وقال له أيضاً: فالمرأةُ الكبيرةُ تَصِلُ رأسها بقرامل؟ فلم يَرَحُصْ لها. أهد. والقرامل: ما تَصِلُ به المرأةُ شَعْرَها من صوفٍ وغيره؛ كالضفائر.

#### فائدة

كان كثيرٌ من الناس يَضْمَحون جنازهم بالزُّعفران، وقد كره ذلك الفقهاء، رحمهم الله.

وفي (ص ٣٠٤ ج ١٠) من «فتح الباري» الطبعة السلفية: قوله: «ولأبي داود من حديث عَمَّار، رفعه: «لا تحضُرُ الملائكةُ جنازةَ كافرٍ ولا مضجِعَ الزُّعفران»:

ثم إنني راجعتُ الحديثَ في أبي داود في الباب الثامن من كتاب التَّرجُل (ص ٣٩٨ ج ٢)، وفي «مختصر السنن» (ص ٩١ ج ٦)، وفي «مسند أحمد» (ص ٣٢٠ ج ٤)، فوجدته بلفظ: «إنَّ الملائكةَ لا تحضُرُ جنازةَ الكافرِ بَحْيُورٍ، ولا المتضجِعُ بالزُّعفران، ولا الجُنبُ»، وليس في لفظ أحمد: «بخير»<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه مسلم في اللباس والزينة (٢١٢٦).

(٢) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء (٣٤٦٨)، ومسلم في اللباس والزينة (٢١٣٧).

(٣) رواه أبو داود في التَّرجُل (٤١٧٦)، وأحمد في أول مسند الكوفيين (١٨٤٠٧).

وفي رواية لأبي داود: «ثلاثة لا تقرِّبهم الملائكةُ: جيفةُ الكافر، والمتضجِعُ بالخلوق، والجُنبُ إلا أن يتوضَّأ»<sup>(١)</sup>. والحديث الثاني والحدِيثُ الأوَّلُ فيه عطاءُ الخراساني، فيه كلام. والحديث الثاني منقطع.

وعلى كُلِّ حال: فليس في ذلك ما يَدُلُّ على أنَّ المتضجِعَ بالخلوق يختصُّ بالعبث، بل هو عامٌّ؛ بل ظاهره يَدُلُّ على أن المراد به الحي.

#### فائدة

حديث عائشة، أنَّ النبي ﷺ قال لأسماء بنت أبي بكر: «إنَّ المرأةَ إذا بلَّغَتِ الحَيْضَ، لم يَصُلُحْ أن يَرَى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه»<sup>(٢)</sup>: ضعيفٌ من وجوه ثلاثة:

الأول: أنه منقطع؛ لأنَّ راويه عن عائشة - وهو خالد بن دُرَيْك - لم يدركها؛ قاله أبو داود (ص ٣٨٣ ج ٢) تحت عنوان «باب فيما يُبْذَرُ المرأةُ من زيتها».

الثاني: أنَّ في إسناده سعيد بن بشير الأزدي؛ ضعفه الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والنسائي.

الثالث: أنه إن كان قبلَ نزولِ آيةِ الحجاب، فلا دليلَ فيه على جواز كَشْفِ الوجه واليدين، وإن كان بعدَ الحجاب، فهو بعيدٌ جدًّا؛ لأنَّ أسماءَ وُلِدَتْ قبلَ الهجرةِ بسبع وعشرين سنةً؛ فيكون لها عند نزولِ آيةِ الحجاب نحو ثلاث وثلاثين سنةً، ويَعْدُ من مثلها أن تأتي إلى رسول الله ﷺ بَشِيَابٍ رِقَاقٍ فَيُتْرَضُ عنها.

فالحديثُ إذن ضعيفٌ سنداً ومتناً؛ فلا يحتجُّ به، وتترك الأحاديث

(١) رواه أبو داود في التَّرجُل (٤١٨٠).

(٢) رواه أبو داود في اللباس (٤١٠٤).

الصحيحة من أجله.

#### فائدة

روى الإمام أحمد من حديث ابن مسعود رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان في الركعتين الأولىين كأنه على الرضف، قلت: حتى يقول (ص ٤١٠ ج ١) وسنده: حدثني أبي، ثنا عثمان، وبه، قال: ثنا شعبة، قال: سعد ابن إبراهيم أخبرني قال: سمعت أبا عبيدة يحدث عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ورواه (ص ٣٨٦)، وسنده: حدثني أبي، ثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: حدثني سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه.

ورواه النسائي في «باب تخفيف التشهد الأول» (ص ١٤٩ ج ١)، قال: أخبرنا الهيثم، عن أيوب الطالقاني، قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، قال: حدثني أبي، عن أبي عبيدة، عن أبيه.

ورواه أبو داود في «باب تخفيف القعود» (ص ٢٢٨ ج ١)، عن حفص ابن عمر، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه.

ورواه الترمذي في «باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأولىين» (ص ١٦٠ ج ٢)، من شرح ابن العربي، وقال: حديث حسن.

قال ابن العربي: وإنما حسنه ولم يصححه؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

شعبة: إمام حافظ، وسعد بن إبراهيم، قال أحمد: لم يكن به بأس.

#### فائدة

كانت ولادة النبي ﷺ عام الفيل؛ على رأي جمهور العلماء، وقيل: بعده بعشر سنين، وقيل: بثلاث وعشرين، وقيل: بثلاثين؛ نقله موسى بن عقبة، عن الزهري، واختاره، وقيل: بأربعين.

وكانت في ربيع الأول؛ على رأي جمهور العلماء، وقيل: في رمضان.

ليلة اثنتي عشرة منه، وعلى رأي الجمهور: كانت في الثاني من الشهر؛ قاله ابن عبد البر، وقيل: في الثامن؛ حكاه الحميدي عن ابن حزم، ونقل ابن عبد البر، عن أصحاب التاريخ: أنهم صححوه، وقطع به الحافظ الكبير الخوارزمي، ورَّجَّحه أبو الخطاب بن دحية، وقيل: في العاشر، وقيل: في الثاني عشر، وهو المشهور عن الجمهور، وقيل: في السابع عشر، وقيل: لثمانين يقين منه؛ نقل هذا كله ابن كثير في «البداية والنهاية» (ص ٢٦٠ ج ٢).

ورأيت حاشية على «الكامل» لابن الأثير (ص ٢٧٠ ج ١): أن المرحوم محمود باشا الفلكي حقق بأدلة علمية أنها كانت ليلة التاسع من شهر ربيع الأول، ونقله عنه مرتضياً له محمد الحصري في «تاريخ الأمم الإسلامية» (ص ٦٢ ج ١)، وأن هذا اليوم يوافق العشرين من شهر إبريل سنة ٥٧١ هـ، وكذلك في «نور اليقين» (ص ٨).

وذكر في «معالم الهجرة» (ص ٥٨) أنها كانت في صباح اليوم الثاني عشر، أو التاسع؛ على ما حققه المرحوم العلامة الجليل محمود باشا الفلكي.

وفي «مختصر السيرة» للشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (ص ٨): أنها كانت لثمانين خلو من ربيع الأول، وقيل: لعشر، وقيل: لاثنتي عشرة.

وفي «ألفية العراقي» في السيرة النبوية (ص ١٥): قدم أنه ولد لليلتين خلتا من ربيع الأول، وقيل: لاثنتي عشرة، قال المناوي في شرحها: الأصح عند الجمهور الأول، وذكر الأقوال السابقة عن ابن كثير.

#### فائدة

من كتاب «ما يقال عن الإسلام» لمبأس محمود العقاد (ص ٢٦٧):

الصحيحة من أجله .

#### فائدة

روى الإمام أحمد من حديث ابن - مسعود رضي الله عنه - أنَّ النبي ﷺ كان في الركعتين الأولىين كأنه على الرُّضف، قلتُ: حتى يقولَ (ص ٤١٠ ج ١) وسنده: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا عَفَّان، وبهز، قالاً: ثنا شعبة، قال: سَعْدُ بْنُ إِبراهيم أَخْبَرَنِي قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ورواه (ص ٣٨٦)، وسنده: حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا يحيى بن سعيد، عن شعبة، قال: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ إِبراهيم، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. ورواه النسائي في «باب تخفيف التشهد الأول» (ص ١٤٩ ج ١)، قال: أَخْبَرَنَا الْهَيْثَمُ، عَنْ أَيُّوبَ الطَّالْقَانِي، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبراهيم بن سعد، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ. ورواه أبو داود في «باب تخفيف القعود» (ص ٢٢٨ ج ١)، عن حفص ابن عمر، عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم، عن أبي عبيدة، عن أبيه. ورواه الترمذي في «باب ما جاء في مقدار القعود في الركعتين الأولىين» (ص ١٦٠ ج ٢)، من شرح ابن العربي، وقال: حديث حسن. قال ابن العربي: وإنما حسنه ولم يصححه؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه. شعبة: إمامٌ حافظ، وسعد بن إبراهيم، قال أحمد: لم يكن به بأس.

#### فائدة

كانت ولادة النبي ﷺ عام الفيل؛ على رأي جمهور العلماء، وقيل: بعده بِعَشْرٍ سَنِينَ، وقيل: بثلاث وعشرين، وقيل: بثلاثين؛ نقله موسى بن عقبة، عن الزهري، واختاره، وقيل: بأربعين. وكان في ربيع الأول؛ على رأي جمهور العلماء، وقيل: في رمضان.

ليلة اثنتي عشرة منه، وعلى رأي الجمهور: كانت في الثاني من الشهر؛ قاله ابن عبد البر، وقيل: في الثامن؛ حكاه الحُمَيْدِيُّ عن ابن حزم، ونقل ابن عبد البر، عن أصحاب التاريخ: أنهم صحَّحوه، وقطع به الحافظ الكبير الخوارزمي، ورجَّحه أبو الخطاب بن دحية، وقيل: في العاشر، وقيل: في الثاني عشر، وهو المشهور عن الجمهور، وقيل: في السابع عشر، وقيل: لثمانٍ بَقِيْنَ منه؛ نقل هذا كله ابن كثير في «البداية والنهاية» (ص ٢٦٠ ج ٢).

ورأيت حاشيةً على «الكامل» لابن الأثير (ص ٢٧٠ ج ١): أن المرحوم محمود باشا الفلكي حَقَّنْ بِأَدَلَّةٍ علمية أنها كانت ليلة التاسع من شهر ربيع الأول، ونقله عنه مرتضياً له محمَّدُ الحُضْرِيُّ في «تاريخ الأمم الإسلامية» (ص ٦٢ ج ١)، وأنَّ هذا اليوم يوافق العشرين من شهر إبريل سنة ٥٧١ هـ، وكذلك في «نور البقین» (ص ٨).

وذكر في «معالم الهجرة» (ص ٥٨) أنها كانت في صباح اليوم الثاني عشر، أو التاسع؛ على ما حَقَّقَه المرحوم العلامة الجليل محمود باشا الفلكي.

وفي «مختصر السيرة» للشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب (ص ٨): أنها كانت لثمانٍ خَلَوْنَ من ربيع الأول، وقيل: لعشر، وقيل: لاثنتي عشرة.

وفي «ألفية العراقي» في السيرة النبوية (ص ١٥): قَدَّمَ أَنَّهُ وَلِدَ لِلْبَاقِيَيْنِ خَلْنَا من ربيع الأول، وقيل: لاثنتي عشرة، قال المناوي في شرحها: الأصحُّ عند الجمهور الأول، وذكر الأقوال السابقة عن ابن كثير.

#### فائدة

من كتاب «ما يقال عن الإسلام» لعَبَّاسٍ محمود العقاد (ص ٢٦٧):

ولهذا كان من الخطأ أن نقرر أنَّ القرآن الكريم يؤيد النظرية السَّريونية في نشأة المنظومة الشمسية، أو نشأة الكواكب عموماً؛ من دُخانِ المَحَجَّرَةِ المشهودة، أو دخانِ المَحَجَّرَاتِ الأخرى التي لا تُرى بالعين، ولا بالمناظير، فقد تعاقبت النظريات منذ أيام العالم الطبيعي (بوفون) إلى اليوم، عن نشأة المنظومة الشمسية، ولم يزل ينقض بعضها بعضاً حتى الساعة.

#### قائده

كانت مدة أخذ القرامطة الحَجَرَ الأسودَ ثَلاثينَ وعشرين سنةً إلا أياماً؛ وذلك من ذي الحجة سنة ٣١٧ هـ، إلى ذي القعدة سنة ٣٣٩ هـ؛ ذكره في «الكامل»، و«البداية والنهاية».

أخذه في الكامل (ص ٢٠٣، ج ٦)، وفي «البداية» (ص ١٦٠، ج ١٦١).

ورَّده في «الكامل» (ص ٣٣٥)، وفي «البداية» (ص ٢٢٣) من الجزأين المذكورين.

قال في «الكامل»: إنَّ الذي رَدَّه هم القرامطة أنفسهم، وألَّهم لَمَّا أرادوا رَدَّه، حملوه إلى الكوفة، وعلَّقوه بجامعها حتى رآه الناس، ثم حملوه إلى مكة، ونحوه في «البداية والنهاية»، إلا أنه زاد أنهم علَّقوه على الأُسْطُوَانَةِ السَّابعة من جامع الكوفة.

وهذا وقد قال القرامطة كما في «الكامل» و«البداية» هنا: إنهم أخذوه بِأَمْرِ فلا يردُّونه إلا بأمر، وأنَّ بَهِجَمَ الأمير التركي دَفَعَ لهم خمسين ألف دينار على أن يردُّوه إلى موضعه، فلم يفعلوا.

وفي «الكامل» (ص ٢٠٤): أنَّ المهديَّ أباً محمد عبيد الله بأفريقية كَتَبَ إلى أبي طاهر القرمطي الذي أخذه يوثقه ويلومه، وبتَّراً منه إنَّ لم يردَّه هو والكسوة وما أخذ من أموال الناس؛ فردَّ الحَجَرَ، وما أمكنه من

أموال الناس.

#### قائده

قال في «الفتح» (ص ٣٠٧ ج ١٠): وإنَّ قلنا: النهي عنها - أي: عن المياثرِ الحمر - من أجل التشبُّه بالأعاجم، فهو لمصلحة دينية، لكنَّ كان ذلك شعارهم حينئذٍ، وهم كُفَّارٌ، ثم لَمَّا لم يصر الآن يختصُّ بشعارهم، زال ذلك المعنى؛ فنزول الكراهة.

وفي «الفتح» أيضاً (ص ٢٧٢ ج ١٠): أنَّ مالكاً سئل عن بُسِّ البرانس؟ فقال: لا بأسَ به، قيل: فإنه من لبوسِ النصارى؟ قال: كان يلبس هاهنا.

#### قائده

قال في «الفتح» (ص ٢٣٠ ج ٢): والسكَّةُ التي بين الفاتحة والسورة ثَبَّتَ فيها حديثُ سَمُرَةَ عند أبي داود وغيره.

#### قائده

#### صفات الأذان والإقامة عند العلماء

قال الإمام أحمد: الأذان: خمس عشرة جملة؛ أربع تكبيرات في أوَّلِهِ، وشهادةُ الوجدانية لله تعالى، والرسالة لمُحَمَّدٍ ﷺ، مثنى، بدون ترجيع، وحيلة الصلاة مرتين، وحيلة الفلاح مرتين، وتكبيرتان، ولا إله إلا الله مرة واحدة.

والإقامة: إحدى عشرة جملة؛ تكبيرتان، وشهادة الوجدانية لله، والرسالة لرسوله مرة مرة، وحيلة الصلاة والفلاح مرة مرة، وقد قامت الصلاة مرتين، وتكبيرتان، ولا إله إلا الله.

ومذهب الشافعي: كمذهب أحمد، لكنَّ يرجع الشاهدين في الأذان خاصةً بأن يأتي بهما خافضاً صوته جميعاً، ثم يعيدها رافعاً صوته، وليس كما نُقِلَ عنه: يخفض شهادة التوحيد أولاً، ثم يأتي بها رافعاً صوته، ثم



ولهذا كان من الخطأ أن تقرر أنَّ القرآن الكريم يؤيد النظرية السَّيدية في نشأة المنظومة الشمسية، أو نشأة الكواكب عموماً؛ من دُخان المَجَرَّة المشهودة، أو دخان المَجَرَّات الأخرى التي لا تُرى بالعين، ولا بالمناظير، فقد تعاقبت النظريات منذ أيام العالم الطبيعي (بوفون) إلى اليوم، عن نشأة المنظومة الشمسية، ولم يزل ينقض بعضها بعضاً حتى الساعة.

#### فائدة

كانت مدة أخذ القرامطة الحَجَر الأسودَ ثَلاثينَ وعشرين سنة إلا أياماً؛ وذلك من ذي الحجة سنة ٣١٧هـ، إلى ذي القعدة سنة ٣٣٩هـ؛ ذكره في «الكامل»، و«البداية والنهاية».

أخذه في الكامل (ص ٢٠٣، ٢٠٤ ج ٦)، وفي «البداية» (ص ١٦٠، ١٦١ ج ١١).

ورَّده في «الكامل» (ص ٣٣٥)، وفي «البداية» (ص ٢٢٣) من الجزأين المذكورين.

قال في «الكامل»: إنَّ الذي رده هم القرامطة أنفسهم، وأنهم لما أرادوا رده، حملوه إلى الكوفة، وعلَّقوه بجامعها حتى رآه الناس، ثم حملوه إلى مكة، ونحوه في «البداية والنهاية»، إلا أنه زاد أنهم علَّقوه على الأُسْطُوانة السابعة من جامع الكوفة.

وهذا وقد قال القرامطة كما في «الكامل» و«البداية» هنا: إنهم أخذوه بأنَّهم فلا يردُّونه إلا بأمر، وأنَّ بَجَكم الأمير التركي دفعَ لهم خمسين ألف دينار على أن يردُّوه إلى موضعه، فلم يفعلوا.

وفي «الكامل» (ص ٢٠٤): أنَّ المهديَّ أبا محمد عبيد الله بأفريقية كتَبَ إلى أبي طاهر القرمطي الذي أخذه يربِّعه ويلومه، ويتبرَّأ منه إن لم يرده هو والكسوة وما أخذ من أموال الناس؛ فردَّ الحَجَر، وما أمكنه من

أموال الناس.

#### فائدة

قال في «الفتح» (ص ٣٠٧ ج ١٠): وإن قلنا: النهي عنها - أي: عن المياثر الحمر - من أجل التشبُّه بالأعاجم، فهو لمصلحة دينية، لكن كان ذلك شعارهم حينئذ، وهم كفَّار، ثم لما لم يصبر الآن يختصَّ بشعارهم، زال ذلك المعنى؛ فنزل الكراهة.

وفي «الفتح» أيضاً (ص ٢٧٢ ج ١٠): أنَّ مالكاً سئل عن لُبس البرانس؟ فقال: لا بأس به، قيل: فإنه من لبوس النصارى؟ قال: كان يلبس هاهنا.

#### فائدة

قال في «الفتح» (ص ٢٣٠ ج ٢): والسكَّة التي بين الفاتحة والسورة ثَبَّتَ فيها حديثٌ سَمَّره عند أبي داود وغيره.

#### فائدة

##### صفات الأذان والإقامة عند العلماء

قال الإمام أحمد: الأذان: خمس عشرة جملة؛ أربع تكبيرات في أوَّلها، وشهادة الوجدانية لله تعالى، والرسالة لمحمد ﷺ، مثنى، بدون ترجيع، وحيلة الصلاة مرتين، وحيلة الفلاح مرتين، وتكبيرتان، ولا إله إلا الله مرة واحدة.

والإقامة: إحدى عشرة جملة؛ تكبيرتان، وشهادة الوجدانية لله، والرسالة لرسوله مرة مرة، وحيلة الصلاة والفلاح مرة مرة، وقد قامت الصلاة مرتين، وتكبيرتان، ولا إله إلا الله.

ومذهب الشافعي: كمذهب أحمد، لكن يربِّع الشهادتين في الأذان خاصَّةً بأن يأتي بهما خافضاً صوته جميعاً، ثم يعيدها رافعاً صوته، وليس كما يُقَلَّ عنه: يخفض شهادة التوحيد أولاً، ثم يأتي بها رافعاً صوته، ثم

بأني بشهادة الرسالة كذلك.

وعلى هذا: يكون الأذان تسع عشرة جملة.

ومذهب مالك: كمذهب الشافعي في الأذان، إلا أن التكبير في أوله مرتان فقط، فيكون الأذان سبع عشرة جملة.

أما الإقامة: فهي وتُر في جميع جملها، ما عدا التكبير فمثنى؛ فتكون عشر جمل، الله أكبر مرتين، والشهادتان، والحيعلتان وقد قامت الصلاة مرة مرة، والله أكبر مرتين، ولا إله إلا الله.

ومذهب أبي حنيفة: كمذهب أحمد في الأذان؛ فيكون خمس عشرة جملة غير مرتجعة.

وأما الإقامة فيه: كالأذان عنده بزيادة: قد قامت الصلاة مرتين؛ فتكون سبع عشرة جملة.

وذكر في «شرح المهذب» (ص ١٠٠ ج ٣) أقوالاً للشافعية في الإقامة: منها: أن يكون تسع جمل يفراد كل جملها، ما عدا التكبير في أولها فمرتتين.

ومنها: أن تكون ثماني جمل يفراد جميع جملها.

قلت: وحديث أنس: «أمر بلال أن يَشْفَعُ الأذان، ويوتر الإقامة إلا الإقامة»<sup>(١)</sup> يدل على أن الأذان مثنى مثنى في تكبيره وتشهده وحملته، ما عدا التوحيد في آخره، فهو مرة يُقَطَّعُ؛ على وتر، وأن الإقامة مرة مرة ما عدا «قد قامت الصلاة».

ويؤيده: ما ذكره في «شرح المهذب» (ص ١٠٢ ج ٣)، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين

(١) رواه البخاري في الأذان (٦٠٥)، ومسلم في الصلاة (٣٧٨).

مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة؛ رواه أبو داود، والنسائي، بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>، فإن كان أحد من أهل العلم قال بذلك، فهو أقرب الأقوال إلى الصواب؛ وإلا فلا يمكن الخروج عما أجمعت عليه الأمة، والله أعلم.

#### فائدة

في (ص ١٥٤ ج ٢٤) من «الفتاوى» جمع ابن القاسم، قال: وإن كان البيهقي روى هذا، فهذا مما أنكر عليه، ورأه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفيها كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بآثار لو احتج بها مخالفوه، لأظهر ضعفها، وقبح فيها.

ولما أوقفه في هذا مع علمه ودينه: ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر، فمن سلك هذا السبيل، دُحِضَتْ حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق؛ كما يفتل ذلك من جميع الآثار، ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات بين فسادها؛ لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب «شرح الآثار» أبو جعفر، مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي؛ لكن البيهقي ينقي الآثار، ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي.

#### فائدة

أكثر بعض الناس التساؤل عن الجمع بين الأمر بالتبائن وإعجابه النبي ﷺ وبين ما ثبت من كون النبي ﷺ يُعْطَى فيشرب، ثم يعطيه من على يمينه؛ فإن هذا يقتضي أن يبدأ بالفضل دون الأيمن.

وكنا نجيب على ذلك: بأن للنبي ﷺ من التوقير والإكرام ما لا يساويه

(١) رواه أبو داود في الصلاة (٥١٠)، والنسائي في الأذان (٦٢٨)، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة (٥٥٤٤).

يأتي بشهادة الرسالة كذلك.

وعلى هذا: يكون الأذان تسع عشرة جملة.

ومذهب مالك: كمذهب الشافعي في الأذان، إلا أن التكبير في أوله مرتان فقط، فيكون الأذان سبع عشرة جملة.

أما الإقامة: فهي وتر في جميع جملها، ما عدا التكبير فمثنى؛ فتكون عشر جمل، الله أكبر مرتين، والشهادتان، والحيعلتان وقد قامت الصلاة مرة مرة، والله أكبر مرتين، ولا إله إلا الله.

ومذهب أبي حنيفة: كمذهب أحمد في الأذان؛ فيكون خمس عشرة جملة غير مرجع.

وأما الإقامة فيه: كالأذان عنده بزيادة: قد قامت الصلاة مرتين؛ فتكون سبع عشرة جملة.

وذكر في «شرح المذهب» (ص ١٠٠ ج ٣) أقوالاً للشافعية في الإقامة: منها: أن يكون تسع جمل يافراد كل جملة، ما عدا التكبير في أولها فمرتين.

ومنها: أن تكون ثماني جمل يافراد جميع جملها.

قلت: وحديث أنس: «أمر بلال أن يَشْفَعَ الأذان، ويوتر الإقامة إلا الإقامة»<sup>(١)</sup> يدل على أن الأذان مثنى مثنى في تكبيره وتشهده وحيعلته، ما عدا التوحيد في آخره، فهو مرة يُتَعَلَّقُ على وتر، وأن الإقامة مرة مرة ماعداً «قد قامت الصلاة».

ويؤيده: ما ذكره في «شرح المذهب» (ص ١٠٢ ج ٣)، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين

(١) رواه البخاري في الأذان (٦٠٥)، ومسلم في الصلاة (٣٧٨).

مرتين، والإقامة مرة مرة، غير أنه يقول: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة؛ رواه أبو داود، والنسائي، بإسناد صحيح<sup>(١)</sup>، فإن كان أحد من أهل العلم قال بذلك، فهو أقرب الأقوال إلى الصواب؛ وإلا فلا يمكن الخروج عما أجمعت عليه الأمة، والله أعلم.

#### فائدة

في (ص ١٥٤ ج ٢٤) من «الفتاوى» جمع ابن القاسم، قال: وإن كان البيهقي روى هذا، فهذا مما أكره عليه، ورأه أهل العلم لا يستوفي الآثار التي لمخالفيه كما يستوفي الآثار التي له، وأنه يحتج بأثار لو احتج بها مخالفوه، لأظهر ضعفها، وقدح فيها.

ولما أوقفه في هذا مع عليه ودينه: ما أوقع أمثاله ممن يريد أن يجعل آثار النبي ﷺ موافقة لقول واحد من العلماء دون آخر، فترسلك هذا السبيل، دحضت حججه، وظهر عليه نوع من التعصب بغير الحق؛ كما يفعل ذلك من يجمع الآثار، ويتأولها في كثير من المواضع بتأويلات بين فسادها؛ لتوافق القول الذي ينصره، كما يفعله صاحب «شرح الآثار» أبو جعفر، مع أنه يروي من الآثار أكثر مما يروي البيهقي؛ لكن البيهقي ينقي الآثار، ويميز بين صحيحها وسقيمها أكثر من الطحاوي.

#### فائدة

أكثر بعض الناس التساؤل عن الجمع بين الأمر بالتياض وإعجابه النبي ﷺ وبين ما ثبت من كون النبي ﷺ يُغَطَّى فيشرب، ثم يعطيه من على يمينه؛ فإن هذا يقتضي أن يبدأ بالأفضل دون الأيمن.

وكنا نجيب على ذلك: بأن للنبي ﷺ من التوقير والإكرام ما لا يساويه

(١) رواه أبو داود في الصلاة (٥١٠)، والنسائي في الأذان (٦٢٨)، وأحمد في مسند المتكبرين من الصحابة (٥٥٤٤).

وعليه: فالظاهر أنَّ الدعاء عليهم بالفُحْطِ بعد الهجرة؛ كما هو صريحُ حديث أبي هريرة أو ظاهره.

غيره فيه من ذوي الفضل؛ فلا اختصاصه بذلك اختصاص الحكم به في البداية. وأيضاً: فإن الله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الحجرات: ١]؛ فلا يمكن لأحد أن يتقدم بالأخذ قبل رسول الله ﷺ، لاسيما أصحابه الذين هم أشد الناس توقيراً واحتراماً له. وأيضاً: فإنه يحتمل أن من جاء بالشراب إنما أراد به النبي ﷺ أصالة دون غيره، ولكن لكرم النبي ﷺ كان يعطي من معه. وأيضاً: فإنه يحتمل أن يكون الذي طلبه أولاً هو النبي ﷺ، فيقدم؛ لأنه هو طالبه.

ومن أجل هذه الوجوه: صار فعله وأخذه الشراب لا يعارض ما أمر به من البداية باليمن؛ لأن القاعدة الأصولية أن فعل الرسول ﷺ لا يعارض قوله لما يلائم الفعل من الاحتمالات.

ثم وجدت في «صحيح البخاري» ما يدل بصرامة على أن النبي ﷺ كان قد طلب الشراب؛ ففي (ص ٢٠١ ج ٥) المطبعة السلفية من «الفتح»، عن أنس - رضي الله عنه - قال: «أنا رسول الله ﷺ في دارنا هذه، فاستسقى، فحلبنا له شاة لنا، ثم شُبِّهَتْ من ماء بئرنا هذه، فأعطيت، وأبو بكر عن يساره، وعمر تجاهه، وأعرابي عن يمينه، فلما فرغ، قال عمر: هذا أبو بكر، فأعطى الأعرابي فضلة، ثم قال: الأيمنون الأيمنون؛ ألا فيثنوا، قال أنس: فهي شاة، فهي شاة، ثلاث مرات»<sup>(١)</sup>.

وفي حديث سهل بن سعد: «أبى النبي ﷺ بشاراً، فشرِبَ منه...» الحديث في «صحيح البخاري»<sup>(٢)</sup>، وهو ظاهر في أن المقصود به رسول

(١) رواه البخاري في الهبة وتفضلهما والتبرع عليهما (٢٥٧١) ومسلم في الأشربة (٢٠٢٩).

(٢) رواه البخاري في المساقاة (٢٣٥١)، ومسلم في الأشربة (٢٠٣٠).

الله ﷺ، والله أعلم.

#### فائدة

في «الفتح» (ص ١٩٣ ج ١): وقد قلنا غير مرة: إن الاحتمالات العقلية لا مدخل لها في الأمور النقلية، ولو استرسل فيها مسترسل، لقال: يحتمل أن يكون (وذكر مثلاً)، ثم قال: فيخرج بذلك إلى ما ليس بمرضي: اهـ.

#### فائدة

وفي «الفتح» (ص ٥١١ ج ٢): أن الدُّفْيَاطِيَّ أفاد أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قریش بالقحط كان بمكة قبل الهجرة حين طرحوا على ظهره سلا الجزور، وقد دعا عليهم - أيضاً - بعد الهجرة؛ كما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب الثاني من صلاة الاستسقاء (ص ٤٩٢) من المجلد المذكور.

قال: ولا يلزم من ذلك اتحاد هذه القصص؛ إذ لا مانع أن يدعو عليهم بذلك مراراً، والله أعلم. اهـ. بتصرف.

وقد أقر ابن جرير - رحمه الله - كلام الدُّفْيَاطِيَّ؛ أن ابتداء دعاء النبي ﷺ على قریش بالقحط كان حين طرحوا سلا الجزور على ظهره، والذي رأيته في «البخاري»: أنه لم يَدْعُ عليهم بذلك، بل قال: «اللهم عليك بقريشي ثلاثاً»، ثم سقى سبعة أشخاص قُتِلَ أكثرهم في بدر، وألقوا في القليب.

وعليه: فالظاهر أن الدعاء عليهم بالقحط بعد الهجرة؛ كما هو صريح حديث أبي هريرة أو ظاهره.

ثم تبين لي: أنَّ أصل الدعاء بالخطأ كان قبل الهجرة، لكن ليس بعدد سنتين كسني يوسف، ولم يكن سببه وضع السلا على ظهره؛ بل إبطاء قريش عن الإسلام، والله أعلم.

#### فائدة

في «الآداب الشرعية» (ص ١٠٣ - ١٠٤ ج ٣):  
روى أبو بكر بن أبي شيبة، بإسناده، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت لا ترضى بأسا أن تموت بالماء، ثم يصب على المريض.

وفي (ص ٤٧٧ ج ٢) من الكتاب المذكور: قال صالح (يعني: ابن أحمد بن حنبل، رحمهما الله تعالى): ربما اعتللت، فيأخذ أبي قدحا فيه ماء، فيقرأ عليه، ويقول لي: اشرب منه، واغسل وجهك وبذلك... وذكر نصوصا أخرى.

قلت: وفي «سنن أبي داود» (ص ٣٣٧ ج ٢)، الطبعة الأولى، شركة مصطفى الحلبي: أنَّ النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس وهو مريض، فقال: «اكشف الباس، رب الناس، عن ثابت بن قيس بن شماس، ثم أخذ ترابا من بطحان، فجعله في قدح، ثم نكث عليه بماء، وصبه عليه»<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

قال ابن حجر في «فتح الباري» (ص ٢٠٣ ج ٩):  
والذي وضع لنا بالأدلة القوية أنَّ من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية، والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونويع عندها وتلبسها رأسه، ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية. اهـ.

(١) رواه أبو داود في الطب (٣٨٨٥).

#### فائدة

سُئِلْتُ عن رجل تزوج امرأة، ثم تبين أن زوجة جدّه أرضعتها بعد موت جدّه بعشرين سنة؛ لأنها حصنت هذه الزوجة، فدرت عليها بعد أن انقطع لئها.

فوقفت فيها، ثم نظرت في كلام أهل العلم في ذلك، فوجدتُ أصرح كلام فيها كلام الشافعية؛ حيث قال في «شرح منهاج الطالبين»: ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وله لبن، طالبت المدة، أو انقطع وعاد؛ لأنه لم يخلط ما يحال عليه، وقيل: إن عاد بعد أربع سنين، لا ينسب إليه؛ كما لو أتت بولد بعدها. اهـ. حاشية قليوبي وعميرة (ص ٥٦ ج ٤).

وقال في «المهذب» (ص ٩٦ ج ١٧)، نشر مكتبة الإرشاد: إذا ثار لها لبن علي ولي من زوج، فطلقها، وتزوجت بآخر، فاللبن للأول، فإن أرضعت طفلا، كان للأول، زاد اللبن أم لم يزد، انقطع ثم عاد أو لم ينقطع؛ لأنه لم يوجد سبب يوجب حدوث اللبن غير الأول. اهـ.

وهذا فيما إذا لم تحمّل من الثاني، فإن حمّلت منه، فقد ذكر حكمه.

وفي «إعانة الطالبين» (ص ٢٨٨ ج ٣): ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وإن طالبت المدة جدّا أو انقطع ثم عاد، إلا بولادة من آخر، فاللبن قبلها للأول، واللبن بعدها للآخر. اهـ.

أما كلام الحنابلة: ففيه إيحاء إلى مثلي ما قاله الشافعية؛ قال في «الإقناع» وشرحه (ص ٢٩٦ ج ٢): وإذا تزوج امرأة لها لبن من زوج قبله، فحمّلت منه ولم تلد ولم يزد لبنها، أو لم تحمل، فهو للأول... إلى أن قال: وإن انقطع لبن الأول، ثم تاب بحملها من الثاني، فهو لهما؛ لأنّ اللبن كان للأول، فلما عاد بحدوث الحمل، فالظاهر: أنَّ لبن الأول تاب بسبب الحمل من الثاني؛ فكانا مضافا إليهما؛ كما لو لم ينقطع. اهـ.

ثم تبين لي: أنَّ أصل الدعاء بالقطع كان قبل الهجرة، لكن ليس بعدد سنين كسني يوسف، ولم يكن سببه وضع السلا على ظهره؛ بل إبطاء قريش عن الإسلام، والله أعلم.

#### فائدة

في «الآداب الشرعية» (ص ١٠٣ - ١٠٤ ج ٣):  
روى أبو بكر بن أبي شيبة، بإسناده، عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت لا تزني بأساً أن تموت بالماء، ثم يصب على المريض.

وفي (ص ٤٧٧ ج ٢) من الكتاب المذكور: قال صالح (يعني: ابن أحمد بن حنبل، رحمه الله تعالى): رُبَّما اعتللتُ، فياخذ أبي قدحاً فيه ماءً، فيقرأ عليه، ويقول لي: اشرب منه، واغسل وجهك ويديك... وذكر نصوصاً أخرى.

قلت: وفي «سنن أبي داود» (ص ٣٣٧ ج ٢)، الطبعة الأولى، شركة مصطفى الحلبي: أنَّ النبي ﷺ دخل على ثابت بن قيس وهو مريض، فقال: «اكشِفِ الباس، ربَّ الناس، عن ثابت بن قيس بن شُبَّاس، ثم أخذ تراباً من بطحان، فجعله في قدح، ثم نفث عليه بماء، وصبه عليه»<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

قال ابن حجر في «فتح الباري» (ص ٢٠٣ ج ٩):  
والذي وضع لنا بالأدلة القوية أنَّ من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية، والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح عن فقرة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتلبسها رأسه، ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية. اهـ.

(١) رواه أبو داود في الطب (٣٨٨٥).

#### فائدة

سُئِلْتُ عن رجل تزوج امرأة، ثم تبين أنَّ زوجة جدّه أَرْضَعَتْها بعد موت جدّه بعشرين سنة؛ لأنها حَضَنَتْ هذه الزوجة، فدرت عليها بعد أن انقطعَ لبنها.

فتوقفتُ فيها، ثم نظرتُ في كلام أهل العلم في ذلك، فوجدتُ أصرَحَ كلام فيها كلام الشافعية؛ حيث قال في «شرح منهاج الطالبين»: ولا تنقطع نسبة اللبن عن زوج مات أو طلق وله لبن، طالبت المدة، أو انقطع وعاد؛ لأنه لم يَحْدُثْ ما يحال عليه، وقيل: إنَّ عاد بعد أربع سنين، لا ينسب إليه؛ كما لو آتت بولد بعدها. اهـ. حاشية قليوبي وعميرة (ص ٥٦ ج ٤).

وقال في «المهلب» (ص ٩٦ ج ١٧)، نشر مكتبة الإرشاد: إذا ثار لها لبن علي ولي من زوج، فطلقها، وتزوجت بآخر، فاللبن للأول، فإن أرضعت طفلاً، كان للأول، زاد اللبن أم لم يزد، انقطع ثم عاد أو لم ينقطع؛ لأنه لم يوجد سبب يوجب حدوث اللبن غير الأول. اهـ.

وهذا فيما إذا لم تحبل من الثاني، فإن حملت منه، فقد ذكر حكمه.

وفي «إعانة الطالبين» (ص ٢٨٨ ج ٣): ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وإن طالبت المدة جدّاً أو انقطع ثم عاد، إلا بولادة من آخر، فاللبن قبلها للأول، واللبن بعدها للآخر. اهـ.

أما كلام الحنابلة: ففيه إيماء إلى مثل ما قاله الشافعية؛ قال في «الإقناع» وشرحه (ص ٢٩٦ ج ٣): وإذا تزوج امرأة لها لبن من زوج قبله، فحملت منه ولم تلد ولم يزد لبنها، أو لم تحمل، فهو للأول... إلى أن قال: وإن انقطع لبن الأول، ثم تاب بحملها من الثاني، فهو لهما؛ لأنَّ اللبن كان للأول، فلما عاد بحدوث الحمل، فالظاهر: أنَّ لبن الأول تاب بسبب الحمل من الثاني؛ فكانا مضافاً إليهما؛ كما لو لم ينقطع. اهـ.

أما المالكية: فكلامهم يدلُّ على أن اللبن يكونُ لمن تُنسب إليه حتى ينقطع، قال في «جواهر الإكليل» (ص ٤٠٠ ج ١): وقُدِّرَ الطفلُ ولدًا لصاحبه، أي: اللبن، سواءً كان زوجًا أو سيّدًا، من حين وَطئه صاحبة اللبن الذي أنزل فيه، لا من عقده ولا وَطئه بلا إنزال ويستمرُّ تقدير الوالدية لصاحبه؛ لانقطاعه (يعني: إلى انقطاعه)، ولو كان الانقطاع بعد سنتين من غير تحديد بعددٍ مخصوص؛ كما في «المدونة»، ولو طلقها أو مات عنها، وتمادى بها اللبنُ أكثرَ من خمسِ سنين . اهـ.

فبيّن بذلك أنَّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

**القول الأول:** أن اللبن يُنسب إلى مَنْ ثاب منه، ولو انقطع ثم عاد، سواءً تزوّجت بعد الأول أم لا؛ وهذا مذهب الشافعي، ما لم يَكُذَّ من الثاني؛ فيكون اللبن منسوباً إليه.

وعلى هذا: فتكاح هذه المرأة باطل؛ لأنَّ اللبن الذي ارتضعتُه ينسب إلى جدِّ زوجها؛ فتكونُ عمّةً له أو خالة.

**القول الثاني:** أنه إن عاد قبل أربع سنين من البيونة، تُنسب إليه، وإن عاد بعدها، لم يُنسب إليه؛ وهذا أحدُ القولين في مذهب الشافعية.

**القول الثالث:** أن اللبن يُنسب إلى مَنْ ثاب منه إلى انقطاعه، فإذا انقطع، ثم عاد، لم يُنسب إليه؛ وهذا ظاهرُ مذهب مالك.

وعلى هذين القولين: فتكاح هذه المرأة صحيح؛ لأنَّ اللبن الذي ارتضعتُه لا ينسب إلى جدِّ زوجها؛ فلا يكون بينها وبينه محرمة؛ لأنها بنتُ امرأةٍ جدّه حيثُ نُسبَت الأمومة هنا دون الأبوة.

**والراجح عندي من هذه الأقوال:** أنَّ اللبن ما دام مستمرًّا لم ينقطع، أو انقطع لسببٍ ثم عاد بزواله، فهو منسوبٌ لمن ثاب منه، سواءً بقيت عنده أو باتت منه، إلا أن تلد من زوج بعده، فاللبن للثاني.

وأما إذا انقطعَ لغير سببٍ ثم عاد:

فإن كانت باقيةً مع مَنْ ثاب منه، فاللبن منسوبٌ إليه؛ لأنَّ الفراش باقٍ له، والنسب لاحقٌ له؛ فكذلك اللبن.

وإن كانت قد بانث منه، لم يُنسب اللبن إليه؛ فلا تثبتُ أبويته لمن ارتضعه؛ لكنَّ إن عاد عند الزوج الثاني، فالظاهر: أنه ينسب إليه؛ فيكون أبًا لمن ارتضعه؛ لأنَّ الفراش له، والنسب لاحقٌ له، فكذلك اللبن، وهذا الظاهرُ متعينٌ ما لم يمتنع منه إجماع.

#### فائدة

إذا تزوّجتِ المرضيعةُ زوجاً آخر، فأرضعتْ عنده بلبنها طفلاً، فلا يخلو من خمسِ حالات:

**الأولى:** أنَّ لا تحملُ من الثاني؛ فاللبن للأول بكل حال.

**الثانية:** أنَّ تلد من الثاني؛ فاللبنُ له بكل حال؛ قاله في «الكافي»، وهو الصواب، والمذهب - كما في «الإقناع» و«المتنقى»: يكونُ للأول والثاني، إلا أن يزيد اللبنُ، فيكون للثاني.

**الثالثة:** أن تحملُ من الثاني، فيزيد اللبنُ بالحمل؛ فاللبن لهما؛ هذا ما في «الكافي»، وهو الصواب، والمذهب - كما في «المتنقى» و«الإقناع»: يكونُ للأول إلا أن تكونَ الزيادةُ في أوانها، فاللبن لهما.

**الرابعة:** أن تحملُ من الثاني، ولا يزيد اللبنُ؛ فاللبن للأول. وهذه الأحوالُ كلها فيما إذا كان اللبنُ مستمرًّا لم ينقطع، فأما إن انقطعَ ثم عاد بالحمل، فهي الحال الخامسة، وفيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه للثاني؛ وهو الصواب.

والثاني: أنه للأول.

والثالث: إن عاد في أوانه، فلهما، وإن كان قبل أوانه، فلاول.



أما المالكية: فكلهم يندل على أن اللبن يكون لمن يُسب إليه حتى ينقطع، قال في «جواهر الإكليل» (ص ٤٠ ج ١): وقدّر الطفل ولدًا لصاحبه، أي: اللبن، سواء كان زوجًا أو سيّدًا، من حين وطئ صاحبه اللبن الذي أنزل فيه، لا من عقده ولا وطئ بلا إنزال ويستمر تقدير الوالدية لصاحبه؛ لانقطاعه (يعني: إلى انقطاعه)، ولو كان الانقطاع بعد سنتين من غير تحديد بعدد مخصوص؛ كما في «المدونة»، ولو طلقها أو مات عنها، وتماهى بها اللبن أكثر من خمس سنين. اهـ.

فتبين بذلك أنّ في هذه المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن اللبن يُسب إلى من ثاب منه، ولو انقطع ثم عاد، سواء تزوّجت بعد الأول أم لا؛ وهذا مذهب الشافعي، ما لم يُلد من الثاني؛ فيكون اللبن منسوباً إليه.

وعلى هذا: فنكاح هذه المرأة باطل؛ لأنّ اللبن الذي ارتضعته ينسب إلى جد زوجها؛ فتكون عمّة له أو خالة.

القول الثاني: أنه إن عاد قبل أربع سنين من البيونة، يُسب إليه، وإن عاد بعدها، لم يُسب إليه؛ وهذا أحد القولين في مذهب الشافعية.

القول الثالث: أن اللبن يُسب إلى من ثاب منه إلى انقطاعه، فإذا انقطع، ثم عاد، لم يُسب إليه؛ وهذا ظاهر مذهب مالك.

وعلى هذين القولين: فنكاح هذه المرأة صحيح؛ لأن اللبن الذي ارتضعته لا ينسب إلى جد زوجها؛ فلا يكون بينها وبينه محرمة؛ لأنها بنت امرأة جدّه حيث ثبتت الأمومة هنا دون الأبوة.

والراجح عندي من هذه الأقوال: أنّ اللبن ما دام مستمرًا لم ينقطع، أو انقطع لسبب ثم عاد بزواله، فهو منسوب لمن ثاب منه، سواء بقيت عنده أو بانث منه، إلا أن تلد من زوج بعده، فاللبن للثاني.

وأما إذا انقطع لغير سبب ثم عاد:

فإن كانت باقية مع من ثاب منه، فاللبن منسوب إليه؛ لأن الفراش باق له، والنسب لاحق له؛ فكذلك اللبن.

وإن كانت قد بانث منه، لم يُسب اللبن إليه؛ فلا تثبت أبويته لمن ارتضعه؛ لكن إن عاد عند الزوج الثاني، فالظاهر: أنه ينسب إليه؛ فيكون أبًا لمن ارتضعه؛ لأن الفراش له، والنسب لاحق له، فكذلك اللبن، وهذا الظاهر متعين ما لم يمتنع منه إجماع.

#### فائدة

إذا تزوّجت المرفيع زوجًا آخر، فأرضعت عنده بلبنها طفلًا، فلا يخلو من خمس حالات:

الأولى: أن لا تحمل من الثاني؛ فاللبن للأول بكل حال.

الثانية: أن تلد من الثاني؛ فاللبن له بكل حال؛ قاله في «الكافي»، وهو الصواب، والمذهب - كما في «الإقناع» و«المنتهى» -: يكون للأول والثاني، إلا أن يزيد اللبن، فيكون للثاني.

الثالثة: أن تحمل من الثاني، فيزيد اللبن بالحمل؛ فاللبن لهما؛ هذا ما في «الكافي»، وهو الصواب، والمذهب - كما في «المنتهى» و«الإقناع» -: يكون للأول إلا أن تكون الزيادة في أوانها، فاللبن لهما.

الرابعة: أن تحمل من الثاني، ولا يزيد اللبن؛ فاللبن للأول.

وهذه الأحوال كلّها فيما إذا كان اللبن مستمرًا لم ينقطع، فأما إن انقطع ثم عاد بالحمل، فهي الحال الخامسة، وفيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه للثاني؛ وهو الصواب.

والثاني: أنه للأول.

والثالث: إن عاد في أوانه، فلهما، وإن كان قبل أوانه، فلا أول.

(انظر الفائدة السابقة).

#### فائدة

في «الصحيحين»، عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة خيضة وهي معمرة في حجة الوداع؛ فقال النبي ﷺ: «أفعل ما يفعل الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تطهر»<sup>(١)</sup>، فتوهم بعض الناس أنه أباح لها أن تسعى بين الصفا والمروة، وهي لم تطف، وهذا وهم باطل لوجوه:

أحدها: أن في «الموطأ»، من طريق عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عنها: أن النبي ﷺ قال: «عبر أن لا تطوف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهر»<sup>(٢)</sup> (ص ٣٧٧ ج ٢) ش الزرقاني.

الثاني: أن في «الصحيحين» عنها، قالت: «فقد شئت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فقال: انقضي رأسك وامشي طي وأهلي بالحج ودعي العمرة» (البخاري ص ٤١٥ ج ٣ فتح، ومسلم ص ٨٧٠).

الثالث: أن في «صحيح مسلم»، عن جابر (ص ٨٨١)؛ أن النبي ﷺ قال لها: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بالحج»؛ ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت، طافت بالكعبة والصفا والمروة، ثم قال: «قد خللت من حجك وعمرتك جميعاً».

فهذه نصوص ظاهرة في أنها لم تسع بين الصفا والمروة، إلا بعد أن طهرت.

#### فائدة

اختلف العلماء - رحمهم الله - في المتمتع هل يلزمه سعيان، أو يكفي

(١) رواه البخاري في المفيض (٣٠٥)، ومسلم في الحج (١٢١١).

(٢) موطأ مالك، كتاب الحج (٩٤١).

سعي واحد؟

والصواب: أنه يلزمه سعيان؛ لما رواه البخاري (ص ٤٣٣ ج ٣ فتح)، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سُئِلَ عن مُتَعِّ الحَجِّ؟ فذكر الحديث وفيه: ثم أَمَرْنَا (يعني رسول الله ﷺ) عشية التروية أن نُهَلِّ بالحج، فإذا قَرَعْنَا مِنَ الْمَنَاسِكِ، جئنا فطفنا بالبيت وبالصفا والمروة، وقد تمَّ حجُّنا وعلينا الهدى.

ولما رواه أيضاً (ص ٤١٥)، من الجزء المذكور، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ، فَأَهَلَّنا بِعَمْرَةٍ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلْيُهَلِّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعَمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً». فَذَكَرَتِ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: قَالَتْ: فَطَافَ الَّذِينَ كَانُوا أَهْلًا بِالْعَمْرَةِ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ حَلُّوا، ثُمَّ طَافُوا طَوَافاً آخَرَ بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مَنًى، وَأَمَّا الَّذِينَ جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ، فَإِنَّمَا طَافُوا طَوَافاً وَاحِداً.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين (ص ١٨٠ ج ١٢) من «مجموع الفتاوى»:

وأما التكفير، فالصواب: أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ - لم يكفر؛ بل يُعَفَّرُ له خطؤه، ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين - فهو كافر؛ ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم - فهو عاصي مذنب، ثم قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات ترجع على سيئاته، فالتكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص؛ فليس كل مبتدع ولا مخطئ ولا جاهل ولا ضال يكون كافراً، بل ولا فاسقاً بل ولا عاصياً. اهـ.

(انظر الفائدة السابقة).

#### فائدة

في «الصحيحين»، عن عائشة - رضي الله عنها - في قصة خيضة وهي معتمرة في حجة الوداع؛ فقال النبي ﷺ: «أقيلي ما يقبل الحاج غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري»<sup>(١)</sup>، فتوهم بعض الناس أنه أباخ لها أن تسعى بين الصفا والمروة، وهي لم تطف، وهذا وهم باطل لوجوه: أحدها: أن في «الموطأ»، من طريق عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «غير أن لا تطوفي بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى تطهري»<sup>(٢)</sup> (ص ٣٧٧ ج ٢) ش الزرقاني. الثاني: أن في «الصحيحين» عنها، قالت: «فقلبت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فقال: انقضي رأسك وامتنطي وأهلي بالحج ودعي العمرة»؛ (البخاري ص ٤١٥ ج ٣ فتح، ومسلم ص ٨٧٠).

الثالث: أن في «صحيح مسلم»، عن جابر (ص ٨٨١)؛ أن النبي ﷺ قال لها: «إن هذا أمر كتبه الله على بنات آدم، فاغتسلي، ثم أهلي بالحج»؛ ففعلت ووقفت المواقف حتى إذا طهرت، طافت بالكعبة والصفا والمروة، ثم قال: «قد خللت من حجك وعمرتك جميعاً». فهذه نصوص ظاهرة في أنها لم تسع بين الصفا والمروة، إلا بعد أن طهرت.

#### فائدة

اختلف العلماء - رحمهم الله - في المتمتع هل يلزمه سعيان، أو يكفي

(١) رواه البخاري في المعجم (٣٠٥)، ومسلم في الحج (١٢١١).

(٢) موطأ مالك، كتاب الحج (٩٤١).

سعي واحد؟

والصواب: أنه يلزمه سعيان؛ لما رواه البخاري (ص ٤٣٣ ج ٣ فتح)، عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه سُئِلَ عن مُتَمَعِ الحج؟ فذكر الحديث وفيه: ثم أمرنا (يعني رسول الله ﷺ) عشية التروية أن نهل بالحج، فإذا فرغنا من المناسك، جئنا فطفنا بالبيت والصفا والمروة، وقد تم حجنا وعلينا الهدي.

ولما رواه أيضاً (ص ٤١٥)، من الجزء المذكور، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: خرجنا مع النبي ﷺ في حجة الوداع، فأهلنا بعمرة، ثم قال النبي ﷺ: «من كان معه هدي، فليهل بالحج مع العمرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً». فذكرت الحديث، وفيه: قالت: طافت الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت وبين الصفا والمروة، ثم حلوا، ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً.

#### فائدة

قال الشيخ تقي الدين (ص ١٨٠ ج ١٢) من «مجموع الفتاوى»: وأما الكفيرة، فالصواب: أنه من اجتهد من أمة محمد ﷺ، وقصد الحق، فأخطأ - لم يكفر؛ بل يُغْفَرُ له خطؤه؛ ومن تبين له ما جاء به الرسول، فشق الرسول من بعد ما تبين له الهدى، واتبع غير سبيل المؤمنين - فهو كافر؛ ومن اتبع هواه، وقصر في طلب الحق، وتكلم بلا علم - فهو عاصي مذنب، ثم قد يكون فاسقاً، وقد تكون له حسنات ترجع على سيئاته، فالكفيرة يختلف بحسب اختلاف حال الشخص؛ فليس كل مبتدع ولا مخطئ ولا جاهل ولا ضال يكون كافراً، بل ولا فاسقاً بل ولا عاصياً. اهـ.

## فائدة

قال الشيخ تقي الدين (ص ٣٠٧ ج ١١) من «مجموع الفتاوى»: والمقصود هنا أن الجرج مع الإنسي على أحوال: (أ) مَنْ كَانَ يَأْمُرُ الْجَرْجَ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَيَأْمُرُ الْإِنْسَانَ بِذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ.

(ب) مَنْ كَانَ يَسْتَعْمَلُ الْجَرْجَ فِي أُمُورٍ مباحةٍ لَهُ، فَهُوَ كَمَنْ اسْتَعْمَلَ الْإِنْسَانَ فِي ذَلِكَ.

(ج) مَنْ كَانَ يَسْتَعْمَلُهُمْ فِيمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ؛ كَالشَّرِكِ، وَقَتْلِ الْمُعَصُومِ، وَالْعُدَاوَةِ عَلَيْهِ بِمَا دُونَ الْقَتْلِ: فَإِنْ اسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَعَلَى الْمَعَاصِي، فَهُوَ عَاصٍ: إِمَّا فَاسِقٌ، وَإِمَّا مُذْنِبٌ غَيْرُ فَاسِقٍ. اهـ. ملخصاً.

وقال (ص ٦٢ ج ١٩) من «المجموع»: وأما سؤال الجرج، وسؤال مَنْ يَسْأَلُهُمْ، فَإِنَّ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّصَدِّيقِ لَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَخْبُرُونَ بِهِ، وَالتَّعْظِيمِ لِلْمَسْئُولِ: فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ لِيَمْتَحِنَ حَالَهُ، وَيَخْتَبِرَ بَاطِنَ أَمْرِهِ، وَعِنْدَهُ مَا يَمَيِّزُ بِهِ صِدْقَهُ مِنْ كُذْبِهِ: فَهَذَا جَائِزٌ، وَذَكَرَ أدلةً ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ مَا يَقُولُونَهُ: وَيُخْبِرُونَ بِهِ عَنِ الْجَرْجِ؛ كَمَا يَسْمَعُ الْمُسْلِمُونَ مَا يَقُولُ الْكُفَّارُ وَالضَّالِّجَارُ: لِيَعْرِفُوا مَا عِنْدَهُمْ فَيَعْتَبِرُوا بِهِ، وَكَمَا يَسْمَعُ خَيْرَ الْفَاسِقِ وَيَتَّبِعُ وَيُسَبِّحُ؛ فَلَا يَجْزِمُ بِصِدْقِهِ وَلَا كُذْبِهِ إِلَّا بَيِّنَةً.

ثم ذَكَرَ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ؛ أَنَّهُ أَبْطَأَ عَلَيْهِ خَيْرُ عَمْرِ، وَكَانَ هُنَاكَ امْرَأَةٌ قَرِينٌ مِنَ الْجَرْجِ، فَسَأَلَهُ عَنْهُ فَأَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَزَلَّ عُمَرَ يَسِمُ إِلَى الصَّلَاةِ، وَفِي خَيْرٍ آخَرَ: أَنَّ عَمَرَ أَرْسَلَ جَيْشًا، فَقَدِمَ شَخْصٌ إِلَى الْعَدِينَةِ، فَأَخْبَرَهُمْ أَنْتَصَرُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ، وَشَاعَ الْخَبَرُ، فَسَأَلَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ لَهُ، فَقَالَ: هَذَا أَبُو الْهَيْثَمِ بَرِيدُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْجَرْجِ، وَسَيَأْتِي

بريد الإنسان بعد ذلك، فجاء بعد ذلك بعدة أيام. اهـ. وقال في «كتاب النبوات» (ص ٢٦٠): والجرج الذين يطيعون الإنسان، وتستخدمهم الإنسان ثلاثة أصناف:

أعلامها: أن يأمرهم بما أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ... وَذَكَرَ كلاماً.

ثم قال: وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْمِلُ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي أُمُورٍ مباحةٍ؛ كَذَلِكَ فِيهِمْ مَنْ يَسْتَعْمِلُ الْجَرْجَ فِي أُمُورٍ مباحةٍ؛ لَكِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَخْدُمُهُمُ الْإِنْسَانُ وَالْجِنُّ إِلَّا بِعَوَضٍ؛ مِثْلُ أَنْ يَخْدُمُوهُمْ كَمَا يَخْدُمُونَهُمْ، أَوْ يَعِينُوهُمْ عَلَى بَعْضِ مَقَاصِدٍ، وَإِلَّا فَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْإِنْسَانِ وَالْجِنِّ يَفْعَلُ شَيْئاً إِلَّا لِيَفْرَضِ، وَالْإِنْسَانُ وَالْجِنُّ إِذَا خَدَمُوا الرَّجُلَ الصَّالِحَ فِي بَعْضِ أَغْراضِهِ الْمباحةِ: فَمَا أَنْ يَكُونُوا مُخْلِصِينَ يَطْلُبُونَ الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ؛ وَالْأَخْرَجَ مِنْهُ: إِمَّا دَعَاؤُهُمْ، وَإِمَّا نَفْعَهُ لَهُمْ بِجَاهِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ.

القسم الثالث: أَنْ يَسْتَعْمِلَ الْجَرْجَ فِي أُمُورٍ محظورةٍ، أَوْ بِأَسْبَابٍ محظورةٍ، وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا مِنَ السَّحَرِ، وَذَكَرَ كلاماً كثيراً.

ثم قال (ص ٢٦٧): والجرج المؤمنون قد يُجِيبُونَ الْمُؤْمِنِينَ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوَارِقِ؛ كَمَا يُجِيبُ الْإِنْسَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا يُشْكِيهِمْ مِنَ الْإِعَانَةِ. اهـ.

## فائدة

قال شيخ الإسلام في «كتاب النبوات» (ص ١٧٢ - ١٧٣)، مفرقاً بين النبي والرسول: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَبْنِيهِ اللَّهُ وَهُوَ بَنِيءٌ بِمَا أَنْبَأَ اللَّهُ بِهِ، فَإِنْ أُرْسِلَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ خَالَفَ أَمَرَ اللَّهُ لِيَبْلُغَهُ رِسَالَةٌ مِنَ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَهُوَ رَسُولٌ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ إِذَا كَانَ كَانَ يَعْمَلُ بِالشَّرِيعَةِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يُرْسَلْ هُوَ إِلَى أَحَدٍ لِيَبْلُغَهُ عَنِ اللَّهِ رِسَالَةً، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ.

## فائدة

في «صحيح البخاري»، باب غزوة الفتح في رمضان، عن ابن عباس -

## فائدة

قال الشيخ تقي الدين (ص ٣٠٧ ج ١) من «مجموع الفتاوى»:  
والمقصود هنا أن الجن مع الإنسي على أحوال:

(أ) مَنْ كَانَ يَأْمُرُ الْجِنَّ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَيَأْمُرُ الْإِنْسَ بِذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ أَفْضَلِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ.

(ب) مَنْ كَانَ يَسْتَعْمَلُ الْجِنَّ فِي أُمُورٍ مباحةٍ لَهُ، فَهُوَ كَمَنْ اسْتَعْمَلَ الْإِنْسَ فِي ذَلِكَ.

(ج) مَنْ كَانَ يَسْتَعْمَلُهُمْ فِيمَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ وَرَسُولُهُ؛ كَالشَّرِكِ، وَقَتْلِ الْمَعْصُومِ، وَالْعَدْوَانِ عَلَيْهِ بِمَا دُونَ الْقَتْلِ: فَإِنْ اسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى الْكُفْرِ، فَهُوَ كَافِرٌ، وَعَلَى الْمَعَاصِي، فَهُوَ عَاصِيٌّ: إِمَّا فَاسِقٌ، وَإِمَّا مُذْنِبٌ غَيْرُ فَاسِقٍ. اهـ. ملخصاً.

وقال (ص ٦٢ ج ١٩) من «المجموع»: وأما سؤال الجن، وسؤال مَنْ يسألهم، فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ التَّصَدِّيقِ لَهُمْ فِي كُلِّ مَا يَخْبِرُونَ بِهِ، وَالتَّعْظِيمِ لِلْمَسْئُولِ: فَهُوَ حَرَامٌ، وَإِنْ كَانَ لِيَمْتَحِنَ حَالَهُ، وَيَخْتَبِرَ بَاطِنَ أَمْرِهِ، وَعِنْدَهُ مَا يَمَيِّزُ بِهِ صِدْقَهُ مِنْ كَذِبِهِ: فَهَذَا جَائِزٌ، وَذَكَرَ أدلة ذلك، ثم قال: وكذلك إِذَا كَانَ يَسْمَعُ مَا يَقُولُونَهُ، وَيُخْبِرُونَ بِهِ عَنِ الْجِنِّ؛ كَمَا يَسْمَعُ الْمُسْلِمُونَ مَا يَقُولُ الْكُفَّارُ وَالْفَجَّارُ؛ لِيَعْرِفُوا مَا عِنْدَهُمْ فَيَعْتَبِرُوا بِهِ، وَكَمَا يَسْمَعُ خَيْرَ الْفَاسِقِ وَيَتَّبِعُ وَيَتَّبِعُ؛ فَلَا يَجِزُّ بِصِدْقِهِ وَلَا كَذِبِهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ.

ثم ذكر أنه رُوِيَ عن أبي موسى الأشعري؛ أنه أبطل عليه خبر عمر، وكان هناك امرأة لها قريين من الجن، فسأله عنه؟ فأخبره: أنه تركَ عَمَرَ تَسِيمَ إِبِلَ الصَّدَقَةِ، وفي خبر آخر: أنَّ عَمَرَ أَرْسَلَ جِيشاً، فَقَدِمَ شَخْصٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهُمْ انْتَصَرُوا عَلَى عَدُوِّهِمْ، وشاع الخبر، فسألَ عَمَرُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ لَهُ، فقال: هذا أبو الهيثم يريد المسلمين من الجن، وسبائي

يريد الإنس بعد ذلك، فجاء بعد ذلك بعدة أيام. اهـ.

وقال في «كتاب النبوات» (ص ٢٦٠): والجنُّ الذين يطيعون الإنس، وتستخدمهم الإنس ثلاثة أصناف:

أعلاها: أن يأمرهم بما أمر الله به ورسوله. . . وذكر كلاماً.

ثم قال: ومن الناس مَنْ يستخدم مَنْ يستخدمه من الإنس في أمورٍ مباحة؛ كذلك فيهم مَنْ يستخدم الجنَّ في أمورٍ مباحة؛ لكن هؤلاء لا يخدمهم الإنس والجن إلا بغير ضي؛ مثلاً أن يخدموهم كما يخدمونهم، أو يمتنعونهم على بعض مقاصد، وإلا فليس أحدٌ من الإنس والجن يشغل شيئاً إلا لغير ضي، والإنس والجن إذا خدما الرجل الصالح في بعض أغراضه المباحة: فلما أن يكونوا مُخْلِصِينَ يَطْلُبُونَ الأَجْرَ مِنَ اللَّهِ؛ وإلا طلبوه منه: إما دعاؤُهُ لهم، وإما نفعه لهم بجاهده، أو غير ذلك.

القسم الثالث: أن يستخدم الجنَّ في أمورٍ محظورة، أو بأسبابٍ محظورة، وذكر أن هذا من السحر، وذكر كلاماً كثيراً.

ثم قال (ص ٢٦٧): والجنُّ المؤمنون قد يُؤْمِنُونَ بالمؤمنين بشيء من الخوارق؛ كما يُؤْمِنُ الْإِنْسُ الْمُؤْمِنُونَ لِلْمُؤْمِنِينَ بِمَا يُحْكِمُهُمْ مِنَ الْإِعَاةَةِ. اهـ.

## فائدة

قال شيخ الإسلام في «كتاب النبوات» (ص ١٧٢ - ١٧٣)، مرقفاً بين النبي والرسول: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَنْبِئُهُ اللَّهُ وَهُوَ يَنْبِئُهُ بِمَا أَنْبَأَ اللَّهُ بِهِ، فَإِنْ أُرْسِلَ مَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ خَالَفَ أَمَرَ اللَّهِ لِيُبَلِّغَهُ رِسَالَةَ اللَّهِ إِلَيْهِ، فَهُوَ رَسُولٌ.

وأما إِذَا كَانَ إِيَّاهُ كَانَ يَعْمَلُ بِالشَّرِيعَةِ قَبْلَهُ، وَلَمْ يُرْسَلْ هُوَ إِلَى أَحَدٍ لِيُبَلِّغَهُ عَنِ اللَّهِ رِسَالَةً، فَهُوَ نَبِيٌّ وَلَيْسَ بِرَسُولٍ.

## فائدة

في «صحيح البخاري»، باب غزوة الفتح في رمضان، عن ابن عباس -

رضي الله عنهم<sup>(١)</sup> «أن النبي ﷺ أنظر حين بلغ الكديد، فلم يزل مُفْطِرًا حتى انسلخ الشهر».

#### فائدة

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه لا يُثْبِتُ الرجوع عن الإقرار في «مجموع الفتاوى» (ص ٣١-٣٢ ج ١٦)، قال: وقد قيل في ماعز: إنه رجيع عن الإقرار؛ وهذا هو أحد القولين فيه في مذهب أحمد، وهو ضعيف، والأول أجود.

وهؤلاء يقولون: سقط الحد؛ لكونه رجيع عن الإقرار، ويقولون: رجوعه عن الإقرار مقبول، وهو ضعيف، بل فرق بين من أقر تائباً، ومن أقر غير تائب، فإسقاط العقوبة بالتوبة كما دللت عليه النصوص أولى من إسقاطها بالرجوع عن الإقرار، والإقرار شهادة منه على نفسه، ولو قيل الرجوع، كما قام حدُّ الإقرار، فإذا لم تقبل التوبة بعد الإقرار مع أنه قد يكون صادقا، فالرجوع الذي هو فيه كاذبٌ أولى. اهـ.

#### فائدة

قال في «مختصر الصواعق»، أثناء كلامه على حديث النزول (ص ٣٨١) مطبوعة الإمام:

الحادي عشر: أنَّ الخبر وقَّعَ عن نفسي ذات الله تعالى، لا عن غيره؛ فإنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»؛ فهذا خبرٌ عن معنى لا عن لفظ، والمخبر عنه هو مسمى هذا الاسم العظيم؛ فإنَّ الخبر يكون عن اللفظ تارة، وهو قليل، ويكون عن مسماه ومعناه، وهو الأكثر؛ فإذا قلت: «زيدٌ عندك، وعمرٌ قائمٌ»، فإنما أُخبرْتُ عن الذات، لا عن الاسم.

(١) رواه البخاري في المغازي (٤٢٧٥)، ومسلم في الصيام (١١١٣).

فقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ حَبْلَ خَيْرٍ﴾ [الزمر: ٦٧] هو خبرٌ عن ذات الرب تعالى؛ فلا يحتاجُ المخبرُ أن يقول: خالطُ كلَّ شيءٍ بذاته، وقوله: ﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ قد عَلِمَ أن الخبر عن ذاته نفسها، وقوله: ﴿اللَّهُ أَحْكَمُ حَيْثُ يَحْكُمُ وَمَسْكُونُهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] وكذلك جميع ما أُخبرَ الله به عن نفسه، إنما هو خبرٌ عن ذاته، لا يجوزُ أن يُخصَّصَ من ذلك إخبارٌ واحدٌ البتة.

فالسامعُ قد أحاطَ علماً بأنَّ الخبر إنما هو عن ذاتِ المُخبر عنه، ويعلم المتكلم بذلك، لم يحتج أن يقول: إنه بذاته فعلٌ وخلقٌ واستوى؛ فإنَّ الخبر عن مسمى اسمه وذاته، هذا حقيقة الكلام، ولا ينصرف إلى غير ذلك، إلا بقرينة ظاهرة تزيل اللبس، وتعين المراد؛ فلا حاجة بنا أن نقول: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السماء بذاته، كما لا يحتاج أن نقول: خلق بذاته، وقدر بذاته، وسمع وتكلم بذاته، وإنما قال الأئمة ذلك إبطالاً لقولي المعطلة. اهـ.

وقوله: فإنَّ الخبر يكون عن اللفظ تارة، مثاله: قولُ المُخبرين في: «زيدٌ قائمٌ، زيدٌ مبتدأ، وقائمٌ: خبر».

#### فائدة

آخر قرن الصحابة: سنة (١١٠-١٢٠هـ).

وآخر قرن التابعين: سنة (١٨٠هـ).

وآخر قرن تابعي التابعين: سنة ٢٢٠هـ. وانظر «فتح الباري» (ص ٦ ج ٧).

#### فائدة

من «الصواعق المرسلة» (٥٧٩/٢) لابن القيم:

ولا خلاف بين الأئمة أنه إذا صحَّ الحديث عن رسول الله ﷺ، لم يكن عَدَمُ العلم بالقاتلي به مسوغاً لمخالفته؛ فإنه دليلٌ موجبٌ للاتباع، وعدمُ العلم بالمخالف لا يصلحُ أن يكونَ معارضا، فلا يجوزُ تركُ الدليل له.

رضي الله عنهم «أن النبي ﷺ أنفطر حين بلغ الكبد، فلم يزل مُطِطراً حتى انسلخ الشهر»<sup>(١)</sup>.

#### فائدة

ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أنه لا يقبل الرجوع عن الإقرار في «مجموع الفتاوى» (ص ٣١-٣٢ ج ١٦)، قال: وقد قيل في ما عر: إنه رجوع عن الإقرار؛ وهذا هو أحد القولين فيه في مذهب أحمد، وهو ضعيف، والأول أجود.

وهؤلاء يقولون: سقط الحد؛ لكونه رجوع عن الإقرار، ويقولون: رجوعه عن الإقرار مقبول، وهو ضعيف، بل فرق بين من أقر تائباً، ومن أقر غير تائب، فإسقاط العقوبة بالتوبة كما دللت عليه النصوص أولى من إسقاطها بالرجوع عن الإقرار، والإقرار شهادة منه على نفسه، ولو قيل الرجوع، لَمَّا قام حدٌ بإقرار، فإذا لم تقبل التوبة بعد الإقرار مع أنه قد يكون صادقاً، فالرجوع الذي هو فيه كاذبٌ أولى. اهـ.

#### فائدة

قال في «مختصر الصواعق»، أثناء كلامه على حديث النزول (ص ٣٨١) مطبوعة الإمام:

الحادي عشر: أنَّ الخبر وقع عن نفس ذات الله تعالى، لا عن غيره؛ فإنه قال: «إِنَّ اللَّهَ يُنَزِّلُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا؛ فهذا خبرٌ عن معنى لا عن لفظ، والمخبر عنه هو معنى هذا الاسم العظيم؛ فإنَّ الخبر يكون عن اللفظ تارة، وهو قليل، ويكون عن معناه، وهو الأكثر؛ فإذا قلت: «زيد عندك، وعمر قائم»، فإنما أخبرت عن الذات، لا عن الاسم.

(١) رواه البخاري في المغازي (٤٢٧٥)، ومسلم في الصيام (١١١٣).

ف قوله تعالى: ﴿اللَّهُ تَخَلَّفَ حَتَّى قُبِرَ﴾ [الزمر: ٢٧] هو خبرٌ عن ذات الرب تعالى؛ فلا يحتاج المخبر أن يقول: خالق كل شيء بذاته، وقوله: ﴿اللَّهُ رَكِبَكُمْ﴾ قد علم أن الخبر عن ذاته نفسها، وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ وَمَا تَأْتِي﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ وكذلك جميع ما أخبر الله به عن نفسه، إنما هو خبرٌ عن ذاته، لا يجوز أن يخص من ذلك إخباراً واحداً البتة.

فالسامع قد أحاط علماً بأنَّ الخبر إنما هو عن ذات المخبر عنه، ويعلم المتكلم بذلك، لم يحتاج أن يقول: إنه بذاته فَعَلَ وخلق واستوى؛ فإنَّ الخبر عن معنى اسمه وذاته، هذا حقيقة الكلام، ولا يتصرف إلى غير ذلك، إلا بقريضة ظاهرة تزيل اللبس، وتعين المراد؛ فلا حاجة بنا أن نقول: استوى على العرش بذاته، وينزل إلى السماء بذاته، كما لا يحتاج أن نقول: خلق بذاته، وقدر بذاته، وسمع وتكلم بذاته، وإنما قال الأئمة ذلك إبطالاً لقول المعطلة. اهـ.

وقوله: فإنَّ الخبر يكون عن اللفظ تارة، مثاله: قول المُعْرِين في: «زيد قائم، زيد: مبتدأ، وقائم: خبر».

#### فائدة

آخر قرن الصحابة: سنة (١١٠-١٢٠هـ).

وآخر قرن التابعين: سنة (١٨٠هـ).

وآخر قرن تابعي التابعين: سنة ٢٢٠هـ. وانظر «فتح الباري» (ص ٦ ج ٧).

#### فائدة

من «الصواعق المرسلة» (٥٧٩/٢) لابن القيم:

ولا خلاف بين الأئمة أنه إذا صحَّ الحديث عن رسول الله ﷺ، لم يكن عَدَمُ العلم بالقاتل به مسوّغاً لمخالفته؛ فإنه دليلٌ موجبٌ للتابع، وعدمُ العلم بالمخالف لا يصلح أن يكون معارضاً، فلا يجوز ترك الدليل له.

وإذا تأملت هذا الموضع، وجدت كثيراً من أعيان العلماء قد صاروا إلى أقوال متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف، مع قيام الأدلة الظاهرة على خلاف تلك الأقوال، وعذرتهم - رضي الله عنهم - أنهم لم يكن لأحد منهم أن يتدبر قولاً لم يعلم به قائله، مع علمه أن الناس قد قالوا خلافه، فتركب من هذا العلم وعدم ذلك العلم الإمسك عن اتباع ذلك الدليل، وهاهنا انقسم العلماء إلى ثلاثة أقسام:

فقسم: أخذوا بما يلقونه من أقوال أهل العلم وقالوا: لا يجوز أن نخالفهم، ونقول قولاً لم تسبق إليه؛ وهؤلاء معدودون قبل وصول الخلاف إليهم.

وقسم: توقفوا وعلقوا القول، فقالوا: إن كان في المسألة إجماع، فهو أحق ما اتبع، وإلا فالقول فيها كيت وكيت، وهو موجب الدليل، ولو علم هؤلاء قائله به، لصرحوا بموافقه، فإذا علم به قائله، فالذي ينبغي ولا يجوز غيره: أن يضاف ذلك القول إليهم؛ لأنهم إنما تركوه لظنهم أنه لا قائل به، وأنه لو كان قائل، لصاروا إليه، فإذا ظهر به قائل، لم يجوز أن يضاف إليهم غيره إلا على الوجه المذكور، وهذه الطريقة أسلم.

وقسم ثالث: اتبعوا موجب الدليل، وصاروا إليه، ولم يقدموا عليه قول من ليس قوله حجة، ثم انقسم هؤلاء إلى قسمين:

فطائفة: علمت أنه يستحيل أن تُجيع الأمة على خلاف هذا الدليل، وعلمت أنه لا بد أن يكون في الأمة من يقول بموجبه وإن لم يبلغهم قوله، فما كل ما قاله كل واحد من أهل العلم وصل إلى كل واحد من المجتهدين، وهذا لا يدعيه عاقل، ولا يُدعى في أحد...

وطائفة قالوا: يجوز أن لا يتقدم به قائل، ولكن لا يلزم انعقاد الإجماع على خلافه؛ إذ لعل تلك النازلة تكون قد نزلت، فأنى فيها بعض

العلماء أو كثير منهم أو أكثرهم بذلك القول، ولم يُستشَقَّ فيها الباقون، ولم تبلغهم، فحفظ فيها قول طائفة من أهل العلم، ولم يحفظ لغيرهم فيها قول، والذين حفظ قولهم فيها ليسوا كل الأمة فتحرم مخالفتهم...

ومما يوضح ذلك: أن كل من ترك موجب الدليل لظن الإجماع، فإنه قد تبين لغيره أنه لا إجماع في تلك المسألة، والخلاف فيها قائم، ونحن نذكر طرفاً من ذلك يسيراً يستدل به العالم على ما وراءه:

فمن ذلك: قول مالك - رحمه الله - لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد، وروى أحمد عن أنس: لا أعلم أحداً رَدَّ شهادة العبد.

ومن ذلك قول مالك: لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي ﷺ، مع أن وجوبها محفوظ عن أبي جعفر الباقر.

وقال الشافعي: أجمعوا على أن المعنى بعضه لا يرث، وقد صحَّ توريثه عن علي، وابن مسعود، رضي الله عنهما.

وقال سفيان الثوري: فيمن طلق المدخول بها، ثم راجعها، ثم طلقها: تستأنف العدة، قال: أجمع الفقهاء على هذا؛ فقد حكى الإجماع؛ مع أن النزاع موجود في ذلك قبله وبعده.

وحكى الليث بن سعد الإجماع على أن المسافر لا يقصر الصلاة في أقل من يومين، والنزاع في ذلك أشهر من أن يذكر.

وقال الشافعي: ودل إجماعهم على أن من حلق في الإحرام عمداً أو خطأ، أو قتل صيداً عمداً أو خطأ، في الكفارة سواء، ومعلوم ثبوت النزاع في ذلك قديماً وحديثاً.

ونقل ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن تدخل، فتزوجت، ثم عادت للدار، فدخلت الدار: أنه لا يقع عليها الطلاق،



وإذا تأملت هذا الموضع، وجدت كثيراً من أعيان العلماء قد صاروا إلى أقوال متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف، مع قيام الأدلة الظاهرة على خلاف تلك الأقوال، وعذرهم - رضي الله عنهم - أنهم لم يكن لأحد منهم أن يتندي قولاً لم يعلم به قائله، مع علمه أن الناس قد قالوا بخلافه، فتركب من هذا العلم وعدم ذلك العلم الإمساك عن اتباع ذلك الدليل، وهانئ انقسم العلماء إلى ثلاثة أقسام:

فقسم: أخذوا بما يكتفون من أقوال أهل العلم وقالوا: لا يجوز أن نخالفهم، ونقول قولاً لم يثبت إليه؛ وهؤلاء معذورون قبل وصول الخلاف إليهم.

وقسم: توقفوا وعلقوا القول، فقالوا: إن كان في المسألة إجماع، فهو أحق ما اتبع، وإلا فالقول فيها كيت وكيت، وهو موجب الدليل، ولو علم هؤلاء قائله، لصرحوا بموافقته، فإذا علم به قائله، فالذي ينبغي ولا يجوز غيره: أن يضاف ذلك القول إليهم؛ لأنهم إنما تركوه لظنهم أنه لا قائل به، وأنه لو كان قائل، لصاروا إليه، فإذا ظهر به قائل، لم يجوز أن يضاف إليهم غيره إلا على الوجه المذكور، وهذه الطريقة أسلم.

وقسم ثالث: اتبعوا موجب الدليل، وصاروا إليه، ولم يقدموا عليه قول من ليس قوله حجة، ثم انقسم هؤلاء إلى قسمين:

فطائفة: علمت أنه يستحيل أن تجتمع الأمة على خلاف هذا الدليل، وعلمت أنه لا بد أن يكون في الأمة من يقول بموجبه وإن لم يبلغهم قوله، فما كل ما قاله كل واحد من أهل العلم وصل إلى كل واحد من المجتهدين، وهذا لا يدعيه عاقل، ولا يدعيه في أحد...

وطائفة قالوا: يجوز أن لا يتقدم به قائل، ولكن لا يلزم انعقاد الإجماع على خلافه؛ إذ لعل تلك النازلة تكون قد نزلت، فأنت فيها بعض

العلماء أو كثير منهم أو أكثرهم بذلك القول، ولم يثبت فيها الباقون، ولم تبلغهم، فحفظ فيها قول طائفة من أهل العلم، ولم يحفظ لغيرهم فيها قول، والذين حفظ قولهم فيها ليسوا كل الأمة فتحرم مخالفتهم...

ومما يوضح ذلك: أن كل من ترك موجب الدليل لظن الإجماع، فإنه قد تبين لغيره أنه لا إجماع في تلك المسألة، والخلاف فيها قائم، ونحن نذكر طرفاً من ذلك يسيراً يستدل به العالم على ما وراءه:

فمن ذلك: قول مالك - رحمه الله - لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد، وروى أحمد عن أنس: لا أعلم أحداً أجاز شهادة العبد.

ومن ذلك قول مالك: لا أعلم أحداً أوجب الصلاة على النبي ﷺ، مع أن وجوبها محفوظ عن أبي جعفر الباقر.

وقال الشافعي: أجمعوا على أن المحتق بعضه لا يرث، وقد صبح توريثه عن علي، وابن مسعود، رضي الله عنهما.

وقال سفيان الثوري: فيمن طلق المدخول بها، ثم راجعها، ثم طلقها: تستأنف العدة، قال: أجمع الفقهاء على هذا؛ فقد حكى الإجماع؛ مع أن النزاع موجود في ذلك قبله وبعده.

وحكى الليث بن سعد الإجماع على أن المسافر لا يقصر الصلاة في أقل من يومين، والنزاع في ذلك أشهر من أن يذكر.

وقال الشافعي: ودل إجماعهم على أن من حلق في الإحرام عمداً أو خطأ، أو قتل صيداً عمداً أو خطأ، في الكفارة سواء، ومعلوم ثبوت النزاع في ذلك قديماً وحديثاً.

ونقل ابن المنذر إجماع من يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً إن دخلت الدار، ثم طلقها ثلاثاً قبل أن تدخل، فنزلت، ثم عادت للأول، فدخلت الدار: أنه لا يقع عليها الطلاق،

والنزاع في هذه المسألة معروف.

ونقل ابن المنذر أيضاً إجماع مَنْ يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال لامرأته: أنت طالق إن شئت، فقالت: قد شئت إن شاء فلان: أن هذا ردٌّ منها، ولا تطلق إن شاء فلان، مع أن لأصحاب الشافعي فيها وجهين.

ونقل أيضاً إجماع مَنْ يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، تطلق واحدة، والخلاف في هذا مشهور؛ فإنَّ مذهب أحمد أنها تطلق ثلاثاً، وقال أبو بكر بن عبد العزيز: لا يصح الاستثناء في الطلاق.

ونقل ابن عبد البر الإجماع على أن الاعتكاف يلزم بالشروع، والخلاف في ذلك أشهر شيء.

قلت: ونقل ابن عبد البر، وأبو عبيد الإجماع على أنه لا يُقضى من الزكاة دينٌ على ميت، ونقل ابن المنذر، عن أبي ثور: جوازُه، واختاره شيخنا، وذكره إحدى الروايتين عن أحمد؛ قاله في «الفروع».

ونقل صالح بن أحمد، عن أبيه: أنه لا اختلاف أن لا يرث المسلم الكافر، والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة والتابعين.

وكذا قال ابن القيم، ولعل المراد الكافر المرتد.

ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يُقبل في رؤية هلال شوال إلا شهادة رجلين عدلين، والخلاف في ذلك مشهور، وقد حكى ابن المنذر، عن أبي ثور وطائفة من أهل الحديث: القول بقبول الواحد في الصوم والقطر.

وذكر ابن القيم - رحمه الله - ما ذكره بعض العلماء من أن الحالف بالطلاق واليئن يقع طلاقه وعقته، وأن المتكلم بالطلاق الثلاث مرة واحدة يقع به الثلاث، وأن الطلاق في الحيض يقع مع أن الخلاف في ذلك

ثابت.

قلت: ومن ذلك نقل الإجماع على أن الأب يزوّج ابنته البكر الصغيرة ولو كانت لا يوطأ مثلها. وقد حكى ابن حزم عن ابن شبرمة؛ أنه لا يزوّجها حتى تبلغ وتأذن.

#### فائدة

في «فتح الباري» (٢١٩/١٣) ورد في عدة أخبار أن النبي ﷺ حُرس في بدر، وأحد، والخندق، وفي رجوعه من خيبر، وفي وادي القرى، وعُمره القضية، وحنين، قال: وتبع بعضهم أسماء من حرس النبي ﷺ، فجمع منهم: سعد بن معاذ، ومحمد بن مسلم، والزبير، وأبو أيوب، وذكوان بن عبد القيس، والأدرك السلمي، وابن الأدرع واسمه محجن، ويقال: سلمة، وعبد بن بشر، والعباس، وأبو ربحانة؛ فهؤلاء عشرة رجال، وسبغ وقائع.

#### فائدة

عن عوف بن مالك بن الطفيل؛ أن عائشة - رضي الله عنها - حدثت أن عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - قال: في بيع أو عطاء أعطته عائشة -: والله لنتهين عائشة، أو لأحجرن عليها؛ فهجرت لذلك، فلما طال الهجر، استشفع إليها ابن الزبير، فلم تقبل؛ لأنها نذرت الهجر، فكلم المشوّر بن مغرمة، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، وقال لهما: أئشداكم الله لَمَّا أَدَخَلْتُمَايَ على عائشة؛ فإنها لا يحل لها أن تُنذرَ قطيعي، فأقبلا حتى استأذنا على عائشة، وسأما، فقالت: ادخلوا، قالوا: كلنا؟ قالت: نعم ادخلوا كلكم، ولا تعلم أن معهما ابن الزبير، فلما دخلوا، دخل ابن الزبير الحجاب، فاعتنق عائشة، وطبق ينشدها ويكي، وطبق المشوّر وعبد الرحمن ينشدها إلا كلمته وقيلت منه، ويقولان: إن النبي ﷺ نهى

والنزاع في هذه المسألة معروف.

ونقل ابن المنذر أيضاً إجماعاً من يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال لامرأته: أنت طالق إن شئت، فقالت: قد شئت إن شاء فلان: أن هذا ردٌّ منها، ولا تطلق إن شاء فلان، مع أنَّ لأصحاب الشافعي فيها وجهين.

ونقل أيضاً إجماعاً من يحفظ عنه من أهل العلم: أنه إذا قال: أنت طالق ثلاثاً إلا انتنين، تطلق واحدة، والخلاف في هذا مشهور؛ فإنَّ مذهب أحمد أنها تطلق ثلاثاً، وقال أبو بكر بن عبد العزيز: لا يصح الاستثناء في الطلاق.

ونقل ابن عبد البر الإجماع على أن الاعتكاف يلزم بالشروع، والخلاف في ذلك أشهر شيء.

قلت: ونقل ابن عبد البر، وأبو عبيد الإجماع على أنه لا يُقضى من الزكاة دينارٌ على ميت، ونقل ابن المنذر، عن أبي ثور: جوازُهُ، واختاره شيخنا، وذكره إحدى الروايتين عن أحمد؛ قاله في «الفرع».

ونقل صالح بن أحمد، عن أبيه: أنه لا اختلاف أنَّ لا يرث المسلم الكافر، والخلاف في ذلك مشهور عن الصحابة والتابعين.

وكذا قال ابن القيم، ولعل المراد الكافر المرتد.

ونقل ابن عبد البر الإجماع على أنه لا يُقبل في رؤية هلال شوال إلا شهادة رجلين عدلين، والخلاف في ذلك مشهور، وقد حكى ابن المنذر، عن أبي ثور وطائفة من أهل الحديث: القول بقبول الواحد في الصوم والفطر.

وذكر ابن القيم - رحمه الله - ما ذكره بعض العلماء من أن الحالف بالطلاق والبتق يقع طلاقه وعتقه، وأنَّ المتكلم بالطلاق الثلاث مرة واحدة يقع به الثلاث، وأنَّ الطلاق في الحيض يقع مع إجماع الخلاف في ذلك.

ثابت.

قلت: ومن ذلك نقل الإجماع على أنَّ الأب يزوج ابنته البكر الصغيرة ولو كانت لا يُوطأ مثلها. وقد حكى ابن حزم عن ابن شبرمة: أنه لا يزوجه حتى تبلغ وتأذن.

#### ثالثة

في فتح الباري (٢١٩/١٣) ورد في عدة أخبار أنَّ النبي ﷺ حُرِمَ في بدر، وأحد، والخندق، وفي رجوعه من خيبر، وفي وادي القرى، وعُمرَةُ القضية، وحنين، قال: وتُبَّح بعضهم أسماء من حُرِمَ النبي ﷺ، فجمع منهم: سعد بن معاذ، ومحمد بن مسلم، والزبير، وأبو أيوب، وذو كنان بن عبد القيس، والأدرك السلمي، وابن الأدرع واسمه محجن، ويقال: سلمة، وعَبَّاد بن بشر، والعباس، وأبو ربحانة؛ فهؤلاء عُمرَةُ رجال، وسبَّح وقائع.

#### ثانية

عن عوف بن مالك بن الطُّفَيْل: أن عائشة - رضي الله عنها - حَدَّثَتْ أَنَّ عبد الله بن الزبير - رضي الله عنه - قال - في بيع أو عطاء أعطته عائشة -: والله لتنتهين عائشة، أو لأحجرن عليها؛ فهجرته لذلك، فلما طال الهجر، استشفع إليها ابن الزبير، فلم تقبل؛ لأنها نذرت الهجر، فكلم المِسْوَر بن مخزومة، وعبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، وقال لهما: أَشَدُّكُمْ الله لَمَّا أَذْخَلْتُمَانِي على عائشة؛ فإني لا يَجِلُّ لهما أن تَنْذَرَ قطيعتي، فأقبلتا حتى استأذنا على عائشة، وسَلَّما، فقالت: ادخلوا، قالوا: كلنا؟ قالت: نعم ادخلوا كلَّكم، ولا تعلم أنَّ معهما ابن الزبير، فلما دخلوا، دخل ابن الزبير الحجاب، فاعتنق عائشة، وطَفِقَ يناشدها ويبيكي، وطَفِقَ المِسْوَر وعبد الرحمن يناشدانها إلا كَلِمَةً وَقَبِلَتْ منه، ويقولان: إِنَّ النبي ﷺ نهى

عمّا عُولِيَتْ من الهجرة، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فلَمَّا أَكْثَرُوا طَفِقَتْ تَذَكُّرُهَا وَتَبْكِي وَتَقُولُ: إِنِّي تَذَرْتُ وَالتَّنْزُّ شَدِيدٌ، فَلَمْ يَزَالَا بِهَا حَتَّى كَلَّمَتْ ابْنَ الزَّيْبِرِ، وَأَعَقَّتْ فِي نَذَرِهَا ذَلِكَ أَرْبَعِينَ رَقَبَةً، وَكَانَتْ تَذَكُّرُ نَذَرَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَبْكِي حَتَّى تَبْكُلَ دُمُوعَهَا حِمَارَهَا؛ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ» مِنْ «صَحِيحِهِ»<sup>(١)</sup>.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا: أَنَّ الْحِجَابَ الَّذِي كَانَ لِأَمَهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لَيْسَ الْحِجَابُ الَّذِي كَانَ لِغَيْرِهِمْ؛ فَإِنَّ ظَاهَرَ هَذَا الْحَدِيثِ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْحِجَابَ كَانَ يَحْجِبُهَا حَتَّى يَجْسَدَهَا عَنِ الْعِيُونِ؛ بِدَلِيلٍ: «دَخَلَ ابْنُ الزَّيْبِرِ الْحِجَابَ»؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ. (انظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ، قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّيْبِرِ أَحَبَّ النَّبِيِّ إِلَى عَائِشَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبْيَ بَكَرٍ، وَكَانَ أَبْرَأَ النَّاسِ بِهَا، وَكَانَتْ لَا تُسَبِّحُ شَيْئًا مِمَّا جَاءَهَا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ تَصَدَّقَتْ، فَقَالَ ابْنُ الزَّيْبِرِ: يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى يَدَيْهَا، فَقَالَتْ: أَيُؤْخَذُ عَلَى يَدَيَّ؟ عَلَيَّ تُذَرُّ إِنْ كَلَّمْتَهُ، فَاسْتَشْفَعَ إِلَيْهَا بِرَجَائِلٍ مِنْ قُرَيْشٍ وَأَخْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً، فَامْتَنَعَتْ، فَقَالَ لَهُ الزُّهْرِيُّ بْنُ أَخْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - مِنْهُمْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثٍ، وَالْمُسَوِّمُ بْنُ مَخْرَمَةَ -: إِذَا اسْتَأْذَنَّا فَاقْتَحِمْ فَقَعَلْ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بِشَرِّ رِقَابٍ، فَأَعْتَقَتْهُمْ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ تَعْتَقُهُمْ حَتَّى بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ، فَقَالَتْ: وَدِدْتُ أَنِّي جَعَلْتُ حِينَ خَلَقْتُ عَمَلًا أَعْمَلُهُ فَأَفُتِّحُ مِنْهُ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «مَنَاقِبِ قُرَيْشٍ»<sup>(٢)</sup>. وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى إِجْرَاءِ النَّذْرِ مَجْرَى

(١) برقم (٦٠٧٥).

(٢) برقم (٣٥٠٥).

الْيَمِينِ. (وَانظُرْ تَمَامَ الْقِصَّةِ فِي الْفَائِدَةِ السَّابِقَةِ).

#### فائدة

الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ يُكْتَفَى بِهَا عَلَى الْمَذْهَبِ فِي مَوَاضِعَ:

الْأَوَّلُ: فِيمَا إِذَا أُخْبِرَ بِتَجَاسَةِ الْمَاءِ.

الثَّانِي: فِي الْأَذَانِ.

الثَّالِثُ: فِي وَلَايَةِ الْمَالِ.

الرَّابِعُ: فِي وَلَايَةِ النِّكَاحِ.

الْخَامِسُ: فِي شَهَادَةِ النِّكَاحِ.

وَأَمَّا فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَفِي التَّنْبِيهِ عَلَى زِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ فِي الصَّلَاةِ: فَإِنَّ ظَاهَرَ كَلَامِهِمْ: لَا تَكْفِي الْعَدَالَةُ ظَاهِرًا، وَفِي نَظَرٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ خَبَرٌ دِينِيٌّ؛ فَيَكُونُ كَالْأَذَانِ، أَوْ الْإِجْبَارِ بِتَجَاسَةِ الْمَاءِ وَنَحْوِهِ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِاشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا فِي الْإِخْبَارِ بِدُخُولِ وَمُضَانِ.

السَّادِسُ: فِي الْمُوصِي إِلَيْهِ.

السَّابِعُ: فِي نَظَرِ الْوَقْفِ؛ حَيْثُ اشْتَرَطَتْ فِي ظَاهَرِ قَوْلِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ قَاسَوْهَا عَلَى وَلَايَةِ مَالِ الصَّبِيِّ.

#### فائدة

مِنْ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ: الْمَمْرُةُ، وَهُمْ: أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ، وَطَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَمِنْهُمْ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَعُكَّاشَةُ بْنُ يَخْصَنَ، وَثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ، كَمَا فِي «الْهَدْيِ» (ص ٣٨٩ ج ٢)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ، وَسَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ، وَبِلَالٌ، وَأُمُّ سَلِيمٍ أُمْرَأَةُ أَبِي طَلْحَةَ، وَأَصْبَرُ أَوْ الْأَصْرَمُ عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ بْنُ عَبْدِ الْأَشْهَلِ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ شُهَدَاءِ أَحَدٍ، وَزَوْجَاتُ النَّبِيِّ ﷺ،

عمّا عيّن من الهجرة، ولا يحلّ لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث، فلَمَّا أكثروا طِفَقَتْ تذكّرهما وتبكي وتقول: إني تَذَرْتُ والنذر شديد، فلم يزالا بها حتّى كَلِمَت ابن الزبير، وأَعَقَّتْ في نذرهما ذلك أربعين رَكْبَةً، وكانت تَذْكُرُ نذرهما بعد ذلك فتبكي حتّى تَبْلُ دموعُها خمارَها؛ رَوَاهُ البخاري في «الأدب» من «صحيحه»<sup>(١)</sup>.

في هذا الحديث فوائد:

منها: أنَّ الحِجَابَ الذي كان لأمهاتِ المؤمنين ليس الحِجَابَ الذي كان لغيرهنَّ؛ فإنَّ ظاهرَ هذا الحديث يقتضي أنَّ هذا الحِجَابَ كان يحجبها حتّى جسدها عن العيون؛ بدليل: «دخل ابنُ الزُّبَيْرِ الحِجَابَ»؛ وهو ظاهر. (انظر الفائدة الآتية).

#### فائدة

في «صحيح البخاري»، عن عروة بن الزبير، قال: كان عبد الله بن الزبير أَحَبَّ النَّسْرِ إلى عائشة بعد النبي ﷺ، وأبي بكر، وكان أَبْرَ الناس بها، وكانت لَا تُسَبِّحُ شيئاً ممَّا جاءها من رِزْقِ الله تصدّقت، فقال ابن الزبير: ينبغي أن يُؤَخَّذَ على يديها، فقالت: أيتخذ علي يدي؟! عليّ كَذْرُ! إن كَلِمَتَه، فاستشفَّ إليها برجالٍ من قريش وأحوال رسول الله ﷺ خاصّةً، فامتنعت، فقال له الزُّبَيْرُ: إن أحوالَ رسول الله ﷺ - منهم عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث، والمُسَوَّرُ بن مَخْرَمَةَ -: إذا استأذنا فاقبضهم ففعل، فأرسل إليها بِعَشْرِ رِقَابٍ، فأعتقهم، ثم لم تزل تعتقهم حتّى بلغت أربعين، فقالت: وَدِدْتُ أَنِّي جعلتُ حين حَلَقْتُ عملاً أَعْمَلُهُ فأفُتُّ منه. ذكره البخاري في «مناقب قريش»<sup>(٢)</sup>. وفيه: دليلٌ على إجراء النذر مجرى

(١) برقم (٦٠٧٥).

(٢) برقم (٣٥٠٥).

اليمين. (وانظر تمام القصة في الفائدة السابقة).

#### فائدة

العدالة الظاهرة يكتفى بها على المذهب في مواضع:

الأول: فيما إذا أُخْبِرَ بنجاسة الماء.

الثاني: في الأذان.

الثالث: في ولاية المال.

الرابع: في ولاية النكاح.

الخامس: في شهادة النكاح.

وأما في الدلالة على الماء، وفي التنبيه على زيادة أو نقص في الصلاة: فإنَّ ظاهر كلامهم: لا تكفي العدالة ظاهراً، وفيه نظر؛ فإنَّ ذلك خبر ديني؛ فيكون كالأذان، أو الإخبار بنجاسة الماء ونحوه، وقد صرحوا باشتراط العدالة باطنياً في الإخبار بدخول رمضان.

السادس: في الموصي إليه.

السابع: في ناظر الوقف؛ حيث اشترطت في ظاهر قولهم؛ فإنهم

قاسوها على ولاية مال الصبي.

#### فائدة

من المشهور لهم بالجنة: العشرة؛ وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة بن الجراح، وسعيد بن زيد، وطلحة بن عبيد الله، والزُّبَيْرُ بن العوام، ومنهم: عبد الله بن مسعود، وعُكَّاشَةُ بن مِخْصَن، وثابت بن قيس، وأبوسفيان بن الحارث، كما في «الهدى» (ص ٣٨٩ ج ٢)، وعبد الله بن سلام، وسعد بن معاذ، وبلال، وأم سُلَيْمِ امرأة أبي طلحة، وأصْطَرَمُ أو الأصرم عمرو بن ثابت بن عبد الأشهل الأنصاري، من شهداء أحد، وزوجات النبي ﷺ،

فهرس كتاب «المنتقى من فرائد الفوائد»  
مرتباً على الفنون

الرقم العام	الرقم الخاص	الصفحة
	١ = التفسير	
١	١	الفائدة من قص إهلاك الأمم علينا مع أن هذه الأمة لن تهلك الإهلاك على سبيل العموم ١٥٥
٢	٢	من الخطأ أن نقرر أن القرآن يقرر النظرية السديمية ٢٢٦
٣	٣	الفائدة من التعبير بالتسبيح في سورة الإسراء أمام ذكر الإسراء بنبيه ١١٤
٤	٤	٤ مفهوم الشرط في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَحْيَيْنَا أَنفُسَكَ يٰٓأَيُّهَا مُتْلِفُونَ يُصَفِّ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنْكَ الْعَذَابُ﴾ هل هو معتبر أم لا؟ ١٢١
٥	٥	٥ من الاشكالات علينا قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ ١٤٤
٦	٦	٦ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ ذِيكَ كَيْفَ مَدَّ الْيَدَ﴾ اختلف المفسرون في هذه الآية في موضعين: أ. المراد بالظل ب. ﴿فَرَقَعَتِ إِلَيْنَا لَحْمَهَا يَأْكُلْنَ﴾ ١٢٢
٧	٧	٧ قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا نَزْلَهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا مِّنْ قَبْلُ﴾ ١٢٩، ١٢٨
٨	٨	٨ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْعَلْ عَلَىٰ أَلْسِنَةِ كُذَّابٍ﴾ ١٣٥

وعُمَيْرُ بْنُ الْحَمَامِ؛ كما في قصة بدر، وأبوسفيان بن الحارث بن عبد  
المطلب؛ ذكره ابن القيم في «غزوة الفتح».

فائدة

قوله:

(خَرَفَ أَبُوهَا أَخُوهَا مِنْ مَّهْجَتِهِ وَعَمَّهَا خَالَهَا قَوْلُهُ شَيْلِيلٌ)  
صورة ذلك: جَمَلُ أَوْثَى أَضْرَبَ ابْنَتَهُ، فَتَجِبَتْ بِكَرٍّ أَرْزَقَ، ثُمَّ  
أَضْرَبَهَا مَرَّةً ثَانِيَةً، فَتَجِبَتْ بِكَرٍّ أَمْلَحَ.

ثم إن الأملح أضرب أمه بنت الأورق، فأنث ببيكة سوداء؛ فهذه  
السوداء أبوها هو أخوها من أمها، وهو الأملح، وعمها خالها هو الأورق؛  
لأنه أخو أمها من أبيها؛ فهو خال، وأخو أبيها من أمه وأبيه؛ فهو عم، وهو  
- أيضاً - من جهة أخرى: أخوها من أمها؛ فهو خال عم خال، والله أعلم.

انتهى «المنتقى من فرائد الفوائد» بقلم كاتبه: محمد بن صالح آل  
عثيمين، والحمد لله رب العالمين.

رفيع  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

فهرس كتاب «المنتقى من فرائد الفوائد»  
مرتباً على الفنون

الرقم	الرقم	الصفحة
العام	الخاص	
١	١	١٥٥
٢	٢	٢٢٦
٣	٣	١١٤
٤	٤	١٢١
٥	٥	١٤٤
٦	٦	١٢٢
٧	٧	١٢٩، ١٢٨
٨	٨	١٣٥

١ - التفسير

وعُمِيْرُ بن الحَمام؛ كما في قصة بدر، وأبوسفيان بن الحارث بن عبد  
المطلب؛ ذكره ابن القيم في «غزوة الفتح».

فائدة

قوله:

(سَوَّفُ أَبُوهَا أَخُوها مِنْ مَهْجَةٍ وَعَقَّها خالِها قَوْدُهُ شَيْلِيلُ)  
صورة ذلك: جَمَلُ أَوْرقِ أَضْرَبَ ابنته، فتَجَتَّ بِكَرًا أَزْرَقَ، ثم  
أَضْرَبها مرةً ثانية، فتَجَتَّ بِكَرًا أَمْلَحَ.

ثم إن الأملح أَضْرَبَ أمه بنت الأورق، فأثت بكرة سوداء؛ فهذه  
السوداء أبوها هو أخوها مِنْ أمِّها، وهو الأملح، وعَقَّها خالها هو الأزرق؛  
لأنه أخو أمِّها مِنْ أبيها؛ فهو خال، وأخو أبيها مِنْ أمِّه وأبيه؛ فهو عمٌّ، وهو  
-أيضاً- مِنْ جهة أخرى: أخوها مِنْ أمِّها؛ فهو خال عم خال، والله أعلم.  
انتهى «المنتقى من فرائد الفوائد» بقلم كاتبه: محمَّد بن صالح آل  
عُثيمين، والحمد لله رب العالمين.

رفق

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

## ٢-التحديث

- ٩ ١ من شروط الحكم بالصحة للحديث ٢١٢  
 ١٠ ٢ أكثر الصحابة رواية للحديث ١٦١  
 ١١ ٣ آخر قرن الصحابة / التابعين / تابعي التابعين ٢٤١  
 ١٢ ٤ الدليل على جواز نقل الحديث بالمعنى ١٦٩  
 ١٣ ٥ الخلاف في عدد الأحاديث التي رواها ابن عباس مباشرة ٢١٠  
 ١٤ ٦ العبادة ١٧٨  
 ١٥ ٧ كلام شيخ الإسلام على البيهقي ٢٢٩  
 ١٦ ٨ انقلاب بعض الأحاديث على بعض الرواة ١٨  
 ١٧ ٩ الفرق بين قوله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد» وبين : «مَنْ أَحَدَّثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ» ١٢٠  
 ١٨ ١٠ الجمع بين الأمر بالتيا من وإعجابه ﷺ به، وبين كونه يعطى فيشرب ثم يعطيه مَنْ على يمينه ٢٢٩  
 ١٩ ١١ المستحضات في عهد النبي ﷺ ١٩٦  
 ٢٠ ١٢ الروايات في أحاديث المستحاضة ١٤٤  
 ٢١ ١٣ كلام العلماء على حديث فاطمة ١٤٥  
 ٢٢ ١٤ في حج أزواج النبي ﷺ ومنع عمر لهن ١٩٥  
 ٢٣ ١٥ قوله ﷺ لأم هانئ: «عمره في رمضان تعدل حجة» ١٦٥  
 ٢٤ ١٦ حديث ابن مسعود: «أن النبي ﷺ كان في الركعتين الأولىين كأنه على الرضف» ٢٢٤  
 ٢٥ ١٧ إفتار النبي ﷺ في غزوة الفتح في رمضان ٢٣٩  
 ٢٦ ١٨ أحاديث في دخول شهر رمضان وخروجه ٢٠٣ - ٢٠٥  
 ٢٧ ١٩ الجواب عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخولها على النبي ﷺ

## ونومه عندها

- ٢٨ ٢٠ حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لأسماء: «إن المرأة إذا بلغت سن المحيض» ضعيف من وجوه ٢٢٣  
 ٢٩ ٢١ حديث أن ثواب عبادة الصبي لوالديه ٩١  
 ٣٠ ٢٢ استشكل حديث عائشة في قصة بريرة من وجهين ٩٦  
 ٣١ ٢٣ حديث أبي هريرة: «إننا إذا رأيناك، رَغَّتْ قلوبنا» ١٢٩  
 ٣٢ ٢٤ حديث حنظلة؛ أنه لقي أبا بكر، فقال له: «نافق حنظلة» ١٢٩  
 ٣٣ ٢٥ حديث: «أليما مسلم شهد له أربعة بخير، أدخله الله الجنة» ١١٨  
 ٣٤ ٢٦ حديث ابن مسعود: «ليس من عمل يقرِّبكم إلى الجنة إلا وقد أمرتكم به» ٨٣  
 ٣٥ ٢٧ حديث حذيفة: «لا ينبغي لمسلم أن يُدَلَّ نفسه» ١٨٣  
 ٣٦ ٢٨ حديث عائشة: «كان التكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء» ١٦٠  
 ٣٧ ٢٩ حديث الحارث بن مالك: «كيف أصبحت يا حارث؟ قال: أصبحت مؤمناً حقاً» ٩٠  
 ٣٨ ٣٠ حديث ابن عباس: «من أنظر معسراً، أو وضع عنه، وقاه الله من فيح جهنم» ٨١  
 ٣٩ ٣١ حديث ابن عمر: «مَنْ أَحْسَنَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بالعربية، فلا يتكَلَّمْ بالفارسية» ٧٢  
 ٤٠ ٣٢ المدفون الذي لفظته الأرض ٢٠٧  
 ٤١/٤٢ ٣٣/٣٤ قصة عائشة في هجرها لابن الزبير، وفيها من الفوائد: أ- إجراء النذر مجرى البجين ب- أن الحجاب الذي كان لأمهات المؤمنين ليس كالْحِجَابِ الذي لغيرهن ٢٤٥ - ٢٤٦



## ٢- الحديث

- ٩ ١ من شروط الحكم بالصحة للحديث ٢١٢  
 ١٠ ٢ أكثر الصحابة رواية للحديث ١٦١  
 ١١ ٣ آخر قرن الصحابة / التابعين / تابعي التابعين ٢٤١  
 ١٢ ٤ الدليل على جواز نقل الحديث بالمعنى ١٦٩  
 ١٣ ٥ الخلاف في عدد الأحاديث التي رواها ابن عباس مباشرة ٢١٠  
 ١٤ ٦ العبادة ١٧٨  
 ١٥ ٧ كلام شيخ الإسلام على البيهقي ٢٢٩  
 ١٦ ٨ انقلاب بعض الأحاديث على بعض الرواة ١٨  
 ١٧ ٩ الفرق بين قوله ﷺ : «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رد» وبين : «مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فهو رد» ١٢٠  
 ١٨ ١٠ الجمع بين الأمر بالتيا من وإعجابه ﷺ به، وبين كونه يعطى فيشرب ثم يعطيه مَنْ على يمينه ٢٢٩  
 ١٩ ١١ المستحضات في عهد النبي ﷺ ١٩٦  
 ٢٠ ١٢ الروايات في أحاديث المستحاضة ١٤٤  
 ٢١ ١٣ كلام العلماء على حديث فاطمة ١٤٥  
 ٢٢ ١٤ في حج أزواج النبي ﷺ ومنع عمر لهن ١٩٥  
 ٢٣ ١٥ قوله ﷺ «لَمْ هَانَتْ» : «عمرة في رمضان تعدل حجة» ١٦٥  
 ٢٤ ١٦ حديث ابن مسعود : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ كَأَنَّهُ عَلَى الرُّضْفِ» ٢٢٤  
 ٢٥ ١٧ إفطار النبي ﷺ في غزوة الفتح في رمضان ٢٣٩  
 ٢٦ ١٨ أحاديث في دخول شهر رمضان وخروجه ٢٠٣ - ٢٠٥  
 ٢٧ ١٩ الجواب عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخولها على النبي ﷺ

## وتومه عندها

- ٢٨ ٢٠ حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لأسماء : «إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ مِنْ الْمُحِيضِ ضَعِيفٌ مِنْ وَجْهِهِ» ٢٢٣  
 ٢٩ ٢١ حديث أن ثواب عبادة الصبي لوالديه ٩١  
 ٣٠ ٢٢ استشكل حديث عائشة في قصة بريدة من وجهين ٩٦  
 ٣١ ٢٣ حديث أبي هريرة : «إِنَّا إِذَا رَأَيْنَاكَ، رَغَتِ قُلُوبُنَا» ١٢٩  
 ٣٢ ٢٤ حديث حنظلة : أنه لقي أبا بكر، فقال له : «نافق حنظلة» ١٢٩  
 ٣٣ ٢٥ حديث : «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ» ١١٨  
 ٣٤ ٢٦ حديث ابن مسعود : «لَيْسَ مِنْ عَمَلٍ يَقْرِبُكُمْ إِلَى الْجَنَّةِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُمْ بِهِ» ٨٣  
 ٣٥ ٢٧ حديث حذيفة : «لَا يَنْبَغِي لِمُسْلِمٍ أَنْ يُزِيلَ نَفْسَهُ» ١٨٣  
 ٣٦ ٢٨ حديث عائشة : «كَانَ النِّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءَ» ١٦٠  
 ٣٧ ٢٩ حديث الحارث بن مالك : «كَيْفَ أَصْبَحْتَ يَا حَارِثُ؟» قال : «أَصْبَحْتُ مُؤْمِنًا حَقًّا» ٩٠  
 ٣٨ ٣٠ حديث ابن عباس : «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسَرًا، أَوْ وَضَعَ حَنَةً، وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ» ٨١  
 ٣٩ ٣١ حديث ابن عمر : «مَنْ أَحْسَنَ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يَتَكَلَّمَ بِالْفَارَسِيَّةِ» ٧٢  
 ٤٠ ٣٢ المدفون الذي لفظته الأرض ٢٠٧  
 ٤١/٤٢ ٣٤/٣٣ قصة عائشة في هجرها لابن الزبير، وفيها من الفوائد :  
 أ- إجراء النذر مجرى اليمين  
 ب- أن الحجاب الذي كان لأمهات المؤمنين ليس كالحجاب الذي لغيرهن  
 ٢٤٥ - ٢٤٦

- ٤٣ ٣٥ أحاديث في فضل هذه الأمة ٧٩ - ٨٠  
 ٤٤ ٣٦ أحاديث في تعليم النساء الكتابة ٨٢  
 ٤٥ ٣٧ الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة ١٦٩
- ٣ = العقيدة**
- ٤٦ ١ تعريف الإسلام / ما ذكره النبي ﷺ أكثر من الخمس المذكورة في حديث ابن عمر / الأعمال تنقسم إلى ثلاثة أقسام ٤  
 ٤٧ ٢ الإسلام يتناول مَنْ أظهره ولم يكن معه إيمان، وَمَنْ أظهره وصَلَّقَ تصديقًا مجمالًا ٧  
 ٤٨ ٣ الدليل على أنَّ الإيمان يطلق على الأعمال الظاهرة التي هي الإسلام ٨٨  
 ٤٩ ٤ تفاضل الإيمان، وتبعضه، وانقسام الناس فيه ٥  
 ٥٠ ٥ مراد النبي ﷺ بقوله: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» ٧  
 ٥١ ٦ إذا وجبَ الإيمان على شخص فآمنَ ولم يدرك أن يأتي بشرائع الإيمان ٩  
 ٥٢ ٧ لا يُدعى الله إلا بأسمائه الحسنى ٧  
 ٥٣ ٨ أقسام ما يجري صفة أو خبراً عن الله ١١  
 ٥٤ ٩ كل صفة لا بد لها من محل تقوم به ٨  
 ٥٥ ١٠ ليس ما حُرِّمَ إمكانه جَوِّز وقوعه ٩  
 ٥٦ ١١ جميع ما أخبرَ الله به عن نفسه إنما هو خبرٌ عن ذاته ٢٤٠ - ٢٤١  
 ٥٧ ١٢ قول السَّخَّارِينِ عند ذكر الاستواء: «قد تعالى أن يُحدَّ» ٩٨ - ٩٩  
 ٥٨ ١٣ قول ابن كُلاب في كلام الله، ومخالفة الأشعري له ٩٩  
 ٥٩ ١٤ الفلاسفة وصفوا الله بأنه عَقْلٌ وعَاقِلٌ ومعقول ١٤٠  
 ٦٠ ١٥ انقسام التجنُّم ٦

- ٦١ ١٦ المعتزلة وسبب تلقيبهم بالجهمية ٧٨  
 ٦٢ ١٧ التزام المعتزلة نفي الصفات عن الله، وبيان أصل ضلالهم في القدر والصفات ٨  
 ٦٣ ١٨ انقسام الناس في أفعال العباد ١٠٣  
 ٦٤ ١٩ أقسام ما يصدرُ من العبد من الأفعال ١٥١  
 ٦٥ ٢٠ مراتب القضاء والقدر ١٠٧  
 ٦٦ ٢١ الرضا بالقضاء ١١٠  
 ٦٧ ٢٢ ومن توهم من القدرية، أو نقلَ عنهم: أن الطاعة من الله، والمعصية من العبد، فهو جاهل بمذهبهم ١٣٤  
 ٦٨ ٢٣ الخلاف في أوَّل ما خلق الله، هل هو القلم أو العرش؟ ١٠١  
 ٦٩ ٢٤ الناس في المعاد على أربعة أقوال ١٢٨  
 ٧٠ ٢٥ سؤال الملكين، هل يعم كل ميت؟ ١٣٨  
 ٧١ ٢٦ إذا أضاف الإنسان الشيء إلى سببه الصحيح المعلوم ١١٤  
 ٧٢ ٢٧ قول: عبيدي وأمتي، ومولاي وربِّي ٧٣  
 ٧٣ ٧٤ / ٧٥ ٢٨ / ٢٩ / ٣٠ الدليل على جواز قول «لعمري» ١٦٠، ٢١٥  
 ٧٦ ٣١ لسوء التصرف سببان ١٥٦  
 ٧٧ ٣٢ الفرق بين الرسول والنبي ٢٣٩  
 ٧٨ ٣٣ العلامات التي تحصل بها النبوة ٢٣٩  
 ٧٩ ٣٤ الأنبياء المذكورون في القرآن ٨٣  
 ٨٠ ٣٥ سد يأجوج ومأجوج ١١٨  
 ٨١ ٣٦ لم يبعث إلى الجن نبيٌّ قبل نبينا محمد ﷺ ٧٩  
 ٨٢ ٣٧ أحوال الجن مع الإنس ٢٣٨  
 ٨٣ ٣٨ لا يحكم على الشخص أنه كافر حتى تثبت في حقه شروط التكفير ١٩

- ٤٣ ٣٥ أحاديث في فضل هذه الأمة ٧٩ - ٨٠  
 ٤٤ ٣٦ أحاديث في تعليم النساء الكتابة ٨٢  
 ٤٥ ٣٧ الذين يظلمهم الله في ظله يوم القيامة ١٦٩
- ٣- العقيدة**
- ٤٦ ١ تعريف الإسلام/ ما ذكره النبي ﷺ أكثر من الخمس المذكورة في حديث ابن عمر/ الأعمال تنقسم إلى ثلاثة أقسام ٤  
 ٤٧ ٢ الإسلام يتناول مَنْ أظهره ولم يكن معه إيمان، وَمَنْ أظهره وصدق تصديقاً مجملًا ٧  
 ٤٨ ٣ الدليل على أنَّ الإيمان يطلق على الأعمال الظاهرة التي هي الإسلام ٨٨  
 ٤٩ ٤ تفاضل الإيمان، وتبعضه، وانقسام الناس فيه ٥  
 ٥٠ ٥ مراد النبي ﷺ بقوله: «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل» ٧  
 ٥١ ٦ إذا وجب الإيمان على شخص فآمن ولم يدرك أن يأتي بشرائع الإيمان ٩  
 ٥٢ ٧ لا يُدعى الله إلا بأسمائه الحسنى ٧  
 ٥٣ ٨ أقسام ما يجري صفة أو خيرا عن الله ١١  
 ٥٤ ٩ كل صفة لا يدلها من محل تقوم به ٨  
 ٥٥ ١٠ ليس ما عُلم إمكانه جواز وقوعه ٩  
 ٥٦ ١١ جميع ما أخبر الله به عن نفسه إنما هو خير عن ذاته ٢٤٠ - ٢٤١  
 ٥٧ ١٢ قول السَّمَاوِيِّ عند ذكر الاستواء: «قد تعالى أن يُخَدَّ» ٩٨ - ٩٩  
 ٥٨ ١٣ قول ابن كَلَّاب في كلام الله، ومخالفة الأشعرى له ٩٩  
 ٥٩ ١٤ الفلاسفة وصفوا الله بأنه عَقْلٌ وعاقِلٌ ومعقول ١٤٠  
 ٦٠ ١٥ انقسام التجهم ٦

- ٦١ ١٦ المعتزلة وسبب تلقيهم بالجهمية ٧٨  
 ٦٢ ١٧ التزام المعتزلة نفى الصفات عن الله، وبيان أصل ضلالهم في القدر والصفات ٨  
 ٦٣ ١٨ انقسام الناس في أفعال العباد ١٠٣  
 ٦٤ ١٩ أقسام ما يصدر من العبد من الأفعال ١٥١  
 ٦٥ ٢٠ مراتب القضاء والقدر ١٠٧  
 ٦٦ ٢١ الرضا بالقضاء ١١٠  
 ٦٧ ٢٢ ومن توهم من القدرية، أو نقل عنهم: أن الطاعة من الله، والمعصية من العبد، فهو جاهل بمذهبهم ١٣٤  
 ٦٨ ٢٣ الخلاف في أول ما خلق الله، هل هو القلم أو العرش؟ ١٠١  
 ٦٩ ٢٤ الناس في المعاد على أربعة أقوال ١٢٨  
 ٧٠ ٢٥ سؤال الملكين، هل يعم كل ميت؟ ١٣٨  
 ٧١ ٢٦ إذا أضاف الإنسان الشيء إلى سببه الصحيح المعلوم ١١٤  
 ٧٢ ٢٧ قول: عبدي وأمتي، ومولاي ورثي ٧٣  
 ٧٣ ٢٨ / ٧٤ / ٧٥ ٣٠ الدليل على جواز قول «لعمري» ١٦٠، ٢١٥  
 ٧٦ ٣١ لسوء التصرف سببان ١٥٦  
 ٧٧ ٣٢ الفرق بين الرسول والنبي ٢٣٩  
 ٧٨ ٣٣ العلامات التي تحصل بها النبوة ٢٣٩  
 ٧٩ ٣٤ الأنبياء المذكورون في القرآن ٨٣  
 ٨٠ ٣٥ سد يا جوج ومأجوج ١١٨  
 ٨١ ٣٦ لم يبعث إلى الجن نبي قبل نبينا محمد ﷺ ٧٩  
 ٨٢ ٣٧ أحوال الجن مع الإنس ٢٣٨  
 ٨٣ ٣٨ لا يحكم على الشخص أنه كافر حتى تثبت في حقه شروط التكفير ١٩

- ٨٤ ٣٩ التكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص ٢٣٧
- ٨٥ ٤٠ المشهود لهم بالجنة ٢٤٧-٢٤٨
- ٤-أصول الفقه**
- ٨٦ ١ كلُّ معقولين لابد فيهما من إحدى نسب أربع / أقسام التباين ١٤-١٨
- ٨٧ ٢ اللازم ثلاثة أقسام ٧٢
- ٨٨ ٣ الفرق بين العلة والسبب ٧١
- ٨٩ ٤ التخيير في الشرع نوعان ٥٢
- ٩٠ ٥ نفي القبول هل هو نفي للصحة أم لا؟ ٤٩
- ٩١ ٦ الاحتمالات العقلية لا تدخل لها في الأمور النقلية ٢٣١
- ٩٢ ٧ تحليل الأحكام بالخلاف ١٦٨
- ٩٣ ٨ قولهم : ما من عموم إلا وقد حُصِّص ٢٠٣
- ٩٤ ٩ مراعاة الحكم العام مقدّم على ما كان مختصاً بحالة دون أخرى ٥٢
- ٩٥ ١٠ التوقف عن الجواب ليس بقول ١٦٢
- ٩٦ ١١ مسائل في الاستفتاء ١٥٣
- ٩٧ ١٢ كثير من العلماء قد صاروا إلى أقوال متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف ، وأقسام العلماء في ذلك ٢٤٢
- ٩٨ ١٣ أجوبة غريبة تقع من كبار أهل العلم ٢١٢
- ٩٩ ١٤ مدار المسائل التي يتعلّق بها الاحتياط على ثلاث قواعد ١٠٩
- ١٠٠ ١٥ أربع قواعد يدور الدّين عليها ١٣٠
- ٥-الفقه**
- ١٠١ ١ المواضع التي احتج فيها الأصحاب بحديث عمرو بن شعيب ١٥٣-١٥٤
- ١٠٢ ٢ المواضع التي يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة على المذهب ٢٤٧
- ١٠٣ ٣ القاعدة العامة في المذهب فيما إذا اجتمع مبيح وحافظ ١٢١

- ١٠٤ ٤ قولهم : فيه نظر ، أقوى من قولهم : فيه شيء ١٦٧
- كتاب الطهارة**
- ١٠٥ ١ شروط الاستجمار تسعة ٢٠
- ١٠٦ ٢ وُضِّلَ المرأة شعرها بغير الشعر ٢٢١
- ١٠٧ ٣ هل التيمم يرفع الحدث ، أو يبيح ما لا يجزئ فعله مع الحدث ٢٠٢
- ١٠٨ ٤ أقسام الأشياء النجسة ٢١-٢٠
- ١٠٩ ٥ الدماء التي تصيب المرأة على المذهب خمسة ٩٥
- ١١٠ ٦ الصفرة والكثرة في دم الحيض ٢١٥
- ١١١ ٧ الأشياء التي يفارق فيها النفس الحيض ٢٢
- كتاب الصلاة**
- ١١٢ ١ استشكل بعض الناس التفقد في صلاة الفجر ١٤٧
- ١١٣ ٢ صفات الأذان والإقامة عند العلماء ٢٢٧
- ١١٤ ٣ كنهية وضع الشاخص لوقت صلاة الظهر والعصر ١٤٦
- ١١٥ ٤ استشكل قول الأصحاب في المجتهدين في القبلة إذا اختلفا جهة ١١١
- ١١٦ ٥ حكم العياثر الحمر والبرانس ٢٢٧
- ١١٧ ٦ الكمية قبلة إبراهيم وغيره من الأنبياء ١٢٤
- ١١٨ ٧ الوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره ٨٥-٨٦
- ١١٩ ٨ السكينة بين الفاتحة والسورة ٢٢٧
- ١٢٠ ٩ البريد أربعة فرائض . . . إلخ ١٣٨
- ١٢١ ١٠ مسافة الميل تسعة أمتار . . . إلخ ١٣٨
- ١٢٢ ١١ أقسام الناس في الجمعة ٢٣
- ١٢٣ ١٢ قراءة الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة ١٢٨

- ٨٤ ٣٩ التكفير يختلف بحسب اختلاف حال الشخص ٢٣٧  
 ٨٥ ٤٠ المشهود لهم بالجنة ٢٤٧-٢٤٨
- ٤-أصول الفقه**
- ٨٦ ١ كل معقولين لا يد فيهما من إحدى نسب أربع / أقسام التباين ١٤-١٨  
 ٨٧ ٢ اللازم ثلاثة أقسام ٧٢  
 ٨٨ ٣ الفرق بين العلة والسبب ٧١  
 ٨٩ ٤ التخيير في الشرع نوعان ٥٢  
 ٩٠ ٥ نفى القبول هل هو نفى للصحة أم لا؟ ٤٩  
 ٩١ ٦ الاحتمالات العقلية لا تدخل لها في الأمور الثقيلة ٢٣١  
 ٩٢ ٧ تحليل الأحكام بالخلاف ١٦٨  
 ٩٣ ٨ قولهم : ما من عموم إلا وقد خصص ٢٠٣  
 ٩٤ ٩ مراعاة الحكم العام مقدم على ما كان مختصاً بحالة دون أخرى ٥٢  
 ٩٥ ١٠ التوقف عن الجواب ليس بقول ١٦٢  
 ٩٦ ١١ مسائل في الاستفتاء ١٥٣  
 ٩٧ ١٢ كثير من العلماء قد صاروا إلى أقوال متمسكهم فيها عدم العلم بالمخالف، وأقسام العلماء في ذلك ٢٤٢  
 ٩٨ ١٣ أجوبة غريبة تقع من كبار أهل العلم ٢١٢  
 ٩٩ ١٤ مدار المسائل التي يتعلّق بها الاحتياط على ثلاث قواعد ١٠٩  
 ١٠٠ ١٥ أربع قواعد يدور الدّين عليها ١٣٠
- ٥-الفقه**
- ١٠١ ١ المواضع التي احتج فيها الأصحاب بحديث عمرو بن شعيب ١٥٣-١٥٤  
 ١٠٢ ٢ المواضع التي يكتفى فيها بالعدالة الظاهرة على المذهب ٢٤٧  
 ١٠٣ ٣ القاعدة العامة في المذهب فيما إذا اجتمع مبيح وحافظ ١٢١

- ١٠٤ ٤ قولهم : فيه نظر، أقوى من قولهم : فيه شيء ١٦٧
- كتاب الطهارة**
- ١٠٥ ١ شروط الاستجمار تسعة ٢٠  
 ١٠٦ ٢ وضل المرأة شعرها بغير الشعر ٢٢١  
 ١٠٧ ٣ هل التيمم يرفع الحدث، أو يبيح ما لا يجزئ فعله مع الحدث ٢٠٢  
 ١٠٨ ٤ أقسام الأشياء المنجسة ٢٠-٢١  
 ١٠٩ ٥ الدماء التي تصيب المرأة على المذهب خمسة ٩٥  
 ١١٠ ٦ الصفرة والكدر في دم الحيض ٢١٥  
 ١١١ ٧ الأشياء التي يفارق فيها النفس الحيض ٢٢
- كتاب الصلاة**
- ١١٢ ١ استشكل بعض الناس التفقد في صلاة الفجر ١٤٧  
 ١١٣ ٢ صفات الأذان والإقامة عند العلماء ٢٢٧  
 ١١٤ ٣ كيفية وضع الشاخص لوقت صلاة الظهر والعصر ١٤٦  
 ١١٥ ٤ استشكل قول الأصحاب في المجتهدين في التبتل إذا اختلفا جهة ١١١  
 ١١٦ ٥ حكم المياثر الحمر والبرانس ٢٢٧  
 ١١٧ ٦ الكعبة قبلة إبراهيم وغيره من الأنبياء ١٢٤  
 ١١٨ ٧ الوسواس يعرض لكل من توجه إلى الله بذكر أو غيره ٨٥-٨٦  
 ١١٩ ٨ السكنة بين الفاتحة والسورة ٢٢٧  
 ١٢٠ ٩ البريد أربعة فرائض . . إلخ ١٣٨  
 ١٢١ ١٠ مسافة الميل تسعة أمثال . . إلخ ١٣٨  
 ١٢٢ ١١ أقسام الناس في الجمعة ٢٣  
 ١٢٣ ١٢ قراءة الكتاب يوم الجمعة على الناس بعد الصلاة ١٢٨

- ١٢٤ ١٣ تضمين الجنائز بالزعران ٢٢٢  
 ١٢٥ ١٤ القراءة في الماء وصبيته على المريض ٢٣٢  
 ١٢٦ ١٥ أحوال إجراء العملية لإخراج الجنين ١٧٢ - ١٧٤  
**كتاب الزكاة**  
 ١٢٧ ١ إذا اختلفت نيته في النصاب، فلا يخلو من حالين ٥٤  
 ١٢٨ ٢ خصائص أنواع السائمة ٢٤ - ٢٥  
 ١٢٩ ٣ الأمور التي تفارق فيها السائمة غيرها ٢٤  
 ١٣٠ ٤ إذا أبدل نصاب سائمة بمثله، فعلى أربعة أقسام ٥٣  
 ١٣١ ٥ أنواع الخلطة ٢٥  
 ١٣٢ ٦ شروط الخلطة نوعان: عامة وخاصة ٢٥  
 ١٣٣ ٧ مقدار الأنصبا: الحبوب - العسل - الذهب - الفضة ٢٦  
 ١٣٤ ٨ الحبوب إذا تَلَفَتْ، فلها ثلاث حالات ٢٧  
 ١٣٥ ٩ من الفروق بين الركاز وغيره ٢٧  
 ١٣٦ ١٠ النية في إخراج الزكاة على أربعة أقسام ٥٥  
**كتاب الصيام**  
 ١٣٧ ١ أقسام الناس في صيام رمضان ٢٨  
 ١٣٨ ٢ من أفطر والصوم واجب عليه، فإنه يلزمه الإمساك والقضاء ١٥٠  
 ١٣٩ ٣ ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله ورسوله مفطراً هو ما كان واصلًا إلى دماغ أو بدن ٢١١  
 ١٤٠ ٤ استعمال الحقنة للصائم ١٨٣  
**كتاب الحج**  
 ١٤١ ١ كل سفر ولو قصيراً فلا بد فيه من مَحْرَمٍ للأنثى، إلا في أربعة مواضع ٤٤

- ١٤٢ ٢ الأقصى اسم للمسجد كله، ولا يسمى هو ولا غيره حَرَمًا ٢٠٦  
 ١٤٣ ٣ الحكمة في توقيت المواقيت واختلافها في البعد ٥٢  
 ١٤٤ ٤ تفصيل القول في طواف وسعي الحامل والمحمول ١٥٨  
 ١٤٥ ٥ أقسام محظورات الإحرام من حيث المذنب الجهل والنسيان والإكراه ٣٣  
 ١٤٦ ٦ الأشياء التي يفرق بين ابتدائها واستدامتها في الإحرام ٣١  
 ١٤٨ ٧ إذا مس يده طيبًا تطيب به قبل إحرامه، أو أعاد ثوباً مطيباً بعد أن خلعه ١٤١  
 ١٤٩ ٨ أنواع الفدية: أ - فدية ترتيب ب - فدية تخيير ٣١ - ٣٢  
 ١٥٠ ٩ أقسام الفدية: أ - ما جاز إخراجها في الحَرَم، وحيث وجد سببه ب - ما تعين في الحَرَم ٣٢ - ٣٣  
 ١٥١ ١٠ أزمان ذبح الفدية ٣٢  
 ١٥٢ ١١ جزاء الصيد ١٤٠  
 ١٥٣ ١٢ أحكام الصيد في الإحرام ٣٠  
 ١٥٤ ١٣ ضمان شجر الحَرَم ١٤١  
 ١٥٥ ١٤ سئل عن متمتع قدَّم سعي العمرة على طوافها جاهلاً، ثم تحلَّ منها وأحرم بالحج ١٢٤  
 ١٥٦ ١٥ توهم بعض الناس في قصة حيض عائشة وهي معتمرة: أن النبي ﷺ أباح لها السَّعْيَ وهي لم تَطَفْ ٢٣٦  
 ١٥٧ ١٦ الخلاف في المتمتع هل يلزمه سعيان أو يكفيه سعي واحد؟ ٢٣٦  
 ١٥٨ ١٧ قيم ترك طوافاً واجباً، وتحت ذلك صورتان ٢٩  
 ١٥٩ ١٨ الخلاف في جواز الشريك في الشاة الواحدة ٦٦  
 ١٦٠ ١٩ إذا ضحك بأضحية غيره، فعلى قسمين ٣٣  
 ١٦١ ٢٠ كيفية نحر الإبل ٧٠

- ١٢٤ ١٣ تضمين الجنائز بالزعران ٢٢٢  
 ١٢٥ ١٤ القراءة في الماء وصيه على المريض ٢٣٢  
 ١٢٦ ١٥ أحوال إجراء العملية لإخراج الجنين ١٧٢ - ١٧٤  
**كتاب الزكاة**  
 ١٢٧ ١ إذا اختلفت نيته في النصاب، فلا يخلو من حالين ٥٤  
 ١٢٨ ٢ خصائص أنواع السائمة ٢٤-٢٥  
 ١٢٩ ٣ الأمور التي تفارق فيها السائمة غيرها ٢٤  
 ١٣٠ ٤ إذا أبدل نصاب سائمة بمثله، فعلى أربعة أقسام ٥٣  
 ١٣١ ٥ أنواع الخلطة ٢٥  
 ١٣٢ ٦ شروط الخلطة نوعان: عامة وخاصة ٢٥  
 ١٣٣ ٧ مقدار الأنصاء: الحبوب - العسل - الذهب - الفضة ٢٦  
 ١٣٤ ٨ الحبوب إذا تَلَقَّتْ، فلها ثلاث حالات ٢٧  
 ١٣٥ ٩ من الفروق بين الركاز وغيره ٢٧  
 ١٣٦ ١٠ النية في إخراج الزكاة على أربعة أقسام ٥٥  
**كتاب الصيام**  
 ١٣٧ ١ أقسام الناس في صيام رمضان ٢٨  
 ١٣٨ ٢ من أفطر والصوم واجب عليه، فإنه يلزمه الإمساك والقضاء ١٥٠  
 ١٣٩ ٣ ليس في الأدلة ما يقتضي أن المفطر الذي جعله الله ورسوله مفطراً هو ما كان واصلًا إلى دماغ أو بطن ٢١١  
 ١٤٠ ٤ استعمال الحقنة للسان ١٨٣  
**كتاب الحج**  
 ١٤١ ١ كل سفر ولو قصيراً فلا بد فيه من مخَرَمٍ للأنثى، إلا في أربعة مواضع ٤٤

- ١٤٢ ٢ الأقصى اسمٌ للمسجد كله، ولا يسمى هو ولا غيره حَرَمًا ٢٠٦  
 ١٤٣ ٣ الحكمة في توقيت المواقيت واختلافها في البعد ٥٢  
 ١٤٥ ٤ تفصيل القول في طواف وسعي الحامل والمحمول ١٥٨  
 ١٤٦ ٥ أقسام محظورات الإحرام من حيث العذر بالجهل والنسيان والإكراه ٣٣  
 ١٤٧ ٦ الأشياء التي يفرق بين ابتدائها واستدامتها في الإحرام ٣١  
 ١٤٨ ٧ إذا مسَّ بيده طيبًا تطيب به قبل إحرامه، أو أعاد ثوباً مطيباً بعد أن خلعه ١٤١  
 ١٤٩ ٨ أنواع القدية: أ - فدية ترتب ب - فدية تخيير ٣١-٣٢  
 ١٥٠ ٩ أقسام القدية: أ - ما جاز إخراجها في الحرم، وحيث وجد سببه ب - ما تعين في الحرم ٣٢-٣٣  
 ١٥١ ١٠ أزمان ذبح القدية ٣٢  
 ١٥٢ ١١ جزاء الصيد ١٤٠  
 ١٥٣ ١٢ أحكام الصيد في الإحرام ٣٠  
 ١٥٤ ١٣ ضمان شجر الحرم ١٤١  
 ١٥٥ ١٤ سئل عن تمتع فذلَّ سعي العمرة على طوافها جاهلاً، ثم تحلَّ منها وأحرم بالحج ١٢٤  
 ١٥٦ ١٥ توهم بعض الناس في قصة حيف عاتشة وهي معتمرة: أن النبي ﷺ أباح لها السعي وهي لم تطف ٢٣٦  
 ١٥٧ ١٦ الخلاف في المتمتع هل يلزمه سعيان أو يكفيه سعي واحد؟ ٢٣٦  
 ١٥٨ ١٧ فيمن ترك طوافاً واجباً، وتحت ذلك صورتان ٢٩  
 ١٥٩ ١٨ الخلاف في جزاء التشريك في الشاة الواحدة ٦٦  
 ١٦٠ ١٩ إذا ضمَّ بأضحية غيره، فعلى قسمين ٣٣  
 ١٦١ ٢٠ كيفية نحر الإبل ٧٠

- ١٦٢ ٢١ بيان اختصاص الحقيقة بالأسابيع ١١٩
- كتاب الجهاد**
- ١٦٣ ١ شروط وجوب الجهاد ٣٣
- كتاب البيوع**
- ١٦٤ ١ المقود التي يصح تعليقها ١٥٣
- ١٦٥ ٢ كل عقد يباح تارة ويحرم أخرى، فإنه إذا فُعل على الوجه المحرم، لم يكن لازماً ١٣٢
- ١٦٦ ٣ المبيع في وعائه على أربعة أنواع ٣٦
- ١٦٧ ٤ صور تفريق الصفقة ثلاث ٣٦
- ١٦٨ ٥ أنواع التسعير ١٣٢-١٣٣
- ١٦٩ ٦ قبض المبيع ونحوه بكييل صور ١٦٢
- ١٧٠ ٧ موونة الرذ في الإقالة على البائع، وفي الفسخ على المشتري ٨٦
- ١٧١ ٨ إذا انتقلت الأرض وفيها غراس أو بناء، فعلى ثمانية أنواع ٣٧
- ١٧٢ ٩ إذا انتقلت الأرض وفيها زرع، فعلى ثمانية أنواع ٤٠
- ١٧٣ ١٠ بيع اللذين الذي في الذمة جائز بشروط ١٦٣
- ١٧٤ ١١ لو أقرضه نقداً أو فلوساً، فحرم السلطان المعاملة بذلك ١٧٢
- ١٧٥ ١٢ إذا بيعت العين الموجهة أو المرهونة ونحوها ممّا يتعلّق به حق غير البائع وهو عالم ولم يتكلم، لم يملك المطالبة ٢١٣-٢١٤
- ١٧٦ ١٣ لو أراد قضاء اللذين عن المدين، لم يُجبر المدين ولا الغريم على القبول ١٠٢
- ١٧٧ ١٤ وجوب السرة لمنع مشاركة الأسفل ٨٥
- ١٧٨ ١٥ إذا أقر السفه بحدّ ونحوه ٨٤
- ١٧٩ ١٦ إذا أثبت شعراً خشناً حول قبله، حكم ببلوغه ٤٨

- ١٨٠ ١٧ ولا يلزم ربّ الحق دفع الوثيقة المكتوب فيها اللذين ونحوه إلى من كان عليه ١٥٨
- ١٨١ ١٨ وما يقضه أحد الشريكين من دين مشترك بإرث، فشريكه مخير ١٩٩
- ١٨٢ ١٩ ضمان الأجير المشترك ١٥٧
- ١٨٣ ٢٠ لو غرس المشتري من الغاصب ولم يعلم بالحال ١٧١
- ١٨٤ ٢١ المثلي كل مكمل أو موزون... ويضمن بعثه إلا في صور ٤٢-٤٣
- ١٨٥ ٢٢ إذا نفى أن يكون عنده ودعية، ثم ادعى تلفها أوردتها ١١٣
- ١٨٦ ٢٣ في إحياء الموات أ- التحجير ب- ما يحصل به الإحياء ١٥٦
- ١٨٧ ٢٤ إذا وجد لقطعة في فلاة ولو ميتوساً من صاحبها، وجب عليه تعريفها سنة، ثم يملكها ٧٤
- كتاب الوقف**
- ١٨٨ ١ مباحث في ناظر الوقف ٤١-٤٢
- ١٨٩ ٢ إذا قال: وقف على أولاده وذريته وعقبه ونسله ٩١
- ١٩٠ ٣ إذا قال: وقف على أولادي ٩٢
- ١٩١ ٤ إذا قال: وقف على أولادي ثم أولادهم ١٦٨
- ١٩٢ ٥ إبدال مسجد بمسجد آخر للمصلحة ١٤٣
- ١٩٣ ٦ إذا انقطع مصرف الوقف، قلّم يعمد الوقف ١٩٧
- ١٩٤ ٧ فوائد من كتاب المناقلة بالأوقاف ١٩٤
- ١٩٥ ٨ في الحكر والأراضي المحتكرة إذا بيعت أو ورثت ١٦٧-١٦٨
- ١٩٦ ٩ العطية والوصية ما يشتركان فيه وما يفترقان ٩٧
- كتاب الفرائض**
- ١٩٧ ١ استئثار كل كون الوصية مقدّمة على الورثة، والجواب عنه ١٠٠
- ١٩٨ ٢ الحقوق التي لا تورث ١٧٨



- ١٦٢ ٢١ بيان اختصاص الحقيقة بالأسابيع ١١٩
- كتاب الجهاد**
- ١٦٣ ١ شروط وجوب الجهاد ٣٣
- كتاب البيوع**
- ١٦٤ ١ المقود التي يصح تعليقها ١٥٣
- ١٦٥ ٢ كل عقد يباح تارة ويحرم أخرى، فإنه إذا فُعل على الوجه المحرم، لم يكن لازماً ١٣٢
- ١٦٦ ٣ المبيع في وعائه على أربعة أنواع ٣٦
- ١٦٧ ٤ صور تفريق الصفقة ثلاث ٣٦
- ١٦٨ ٥ أنواع التسعير ١٣٢-١٣٣
- ١٦٩ ٦ قبض المبيع ونحوه بكييل صور ١٦٢
- ١٧٠ ٧ موونة الرذ في الإقالة على البائع، وفي الفسخ على المشتري ٨٦
- ١٧١ ٨ إذا انتقلت الأرض وفيها غراس أو بناء، فعلى ثمانية أنواع ٣٧
- ١٧٢ ٩ إذا انتقلت الأرض وفيها زرع، فعلى ثمانية أنواع ٤٠
- ١٧٣ ١٠ بيع اللذين الذي في الذمة جائز بشروط ١٦٣
- ١٧٤ ١١ لو أقرضه نقداً أو فلوساً، فحرم السلطان المعاملة بذلك ١٧٢
- ١٧٥ ١٢ إذا بيعت العين الموجهة أو المرهونة ونحوها ممّا يتعلّق به حق غير البائع وهو عالم ولم يتكلم، لم يملك المطالبة ٢١٣-٢١٤
- ١٧٦ ١٣ لو أراد قضاء اللذين عن المدين، لم يُجبر المدين ولا الغريم على القبول ١٠٢
- ١٧٧ ١٤ وجوب السرة لمنع مشاركة الأسفل ٨٥
- ١٧٨ ١٥ إذا أقر السفه بحد ونحوه ٨٤
- ١٧٩ ١٦ إذا أثبت شعراً خشناً حول قبله، حكم ببلوغه ٤٨

- ١٨٠ ١٧ ولا يلزم ربّ الحق دفع الوثيقة المكتوب فيها اللذين ونحوه إلى من كان عليه ١٥٨
- ١٨١ ١٨ وما يقضه أحد الشريكين من دين مشترك بإرث، فشريكه مخير ١٩٩
- ١٨٢ ١٩ ضمان الأجير المشترك ١٥٧
- ١٨٣ ٢٠ لو غرس المشتري من الغاصب ولم يعلم بالحال ١٧١
- ١٨٤ ٢١ المثلي كل مكمل أو موزون... ويضمن بعثه إلا في صور ٤٢-٤٣
- ١٨٥ ٢٢ إذا نفى أن يكون عنده ودعية، ثم ادعى تلفها أوردتها ١١٣
- ١٨٦ ٢٣ في إحياء الموات أ- التحجير ب- ما يحصل به الإحياء ١٥٦
- ١٨٧ ٢٤ إذا وجد لقطعة في فلاة ولو ميتوساً من صاحبها، وجب عليه تعريفها سنة، ثم يملكها ٧٤
- كتاب الوقف**
- ١٨٨ ١ مباحث في ناظر الوقف ٤١-٤٢
- ١٨٩ ٢ إذا قال: وقف على أولاده وذريته وعقبه ونسله ٩١
- ١٩٠ ٣ إذا قال: وقف على أولادي ٩٢
- ١٩١ ٤ إذا قال: وقف على أولادي ثم أولادهم ١٦٨
- ١٩٢ ٥ إبدال مسجد بمسجد آخر للمصلحة ١٤٣
- ١٩٣ ٦ إذا انقطع مصرف الوقف، قلّم يعمد الوقف ١٩٧
- ١٩٤ ٧ فوائد من كتاب المناقلة بالأوقاف ١٩٤
- ١٩٥ ٨ في الحكر والأراضي المحتكرة إذا بيعت أو ورثت ١٦٧-١٦٨
- ١٩٦ ٩ العطية والوصية ما يشتركان فيه وما يفترقان ٩٧
- كتاب الفرائض**
- ١٩٧ ١ استئثار كل كون الوصية مقدّمة على الورثة، والجواب عنه ١٠٠
- ١٩٨ ٢ الحقوق التي لا تورث ١٧٨

- ١٩٩ ٣ توريث النبي ﷺ أحد الزوجين من صاحبه إذا قتله خطأ ١٢٦  
 ٢٠٠ ٤ قوله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» يدلُّ على عدة أصول من أصول الفرائض ٥٥-٥٧  
 ٢٠١ ٥ معرفة نصيب كلِّ واحد مما صَحَّتْ منه المسألة ٦٥  
 ٢٠٢ ٦ لمعرفة قسمة التركات طرق ٥٧  
 ٢٠٣ ٧ الرد على أهل الفروض بقدر فروضهم ٨٨  
 ٢٠٤ ٨ لنا في المفقود نظران: أ- من جهة إرثه ب- الإرث منه ١٣٦-١٣٧  
 ٢٠٥ ٩ معاية ١٩٦  
 ٢٠٦ ١٠ الولاء ثابت لكل مُتَنَبِّئٍ على عتيق لا يمكن زواله بحال ٣٧  
 ٢٠٧ ١١ حاصل القول في ثبوت الولاء على الأولاد ١١٢
- كتاب العتق والكتابة**
- ٢٠٨ ١ أنواع الدَّيْنِ المضاف للعبد ٢٣
- كتاب النكاح**
- ٢٠٩ ١ النظر: إمَّا أن يكون لشهوة، أو لغير شهوة ٣٤  
 ٢١٠ ٢ مصافحة المرأة، وتقبيل اليد، والمعانقة ٢١٨  
 ٢١١ ٣ الألفاظ التي يتعقد بها النكاح نوعان ٣٥  
 ٢١٢ ٤ إذا قال وكيل الزوج في النكاح: قَبِلْتُ، ولم يقل: لموكلِّي ١١٢  
 ٢١٣ ٥ الجمع بين المرأة وبناتها ٤٦  
 ٢١٤ ٦ إذا تشارطا أن لا يزوجه أبنته حتى يزوجه أخته ٨٣  
 ٢١٥ ٧ إذا وجد الغرور من الزوجة والولي، أو الزوجة والوكيل ٨٣-٨٤  
 ٢١٦ ٨ إذا ادَّعَتْ الشَّيْبُ أنَّ زوجها لا يطؤها ١٣٥  
 ٢١٧ ٩ قياس المذهب عندني: جواز أخذ الموضع للزوجة عن سائر حقوقها ٢١١  
 ٢١٨ ١٠ الخُلْعُ من الأجنبية إذا كان مقصوده التزوُّج بالمرأة ٢١٠

- ٢١٩ ١١ من الحيل الباطلة: الحيلة على التخلص من الحنث بالخلع ٧٥
- كتاب الطلاق**
- ٢٢٠ ١ القول في ألفاظ الطلاق من ناحيتين ١٣٩  
 ٢٢١ ٢ مسائل في الطلاق ١٤٢  
 ٢٢٢ ٣ إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، للمدخل بها وغيرها ٩١  
 ٢٢٣ ٤ إذا قال: أنت طالقُ الثَّلاثين أو ثلاثاً أو عَشْرًا ٢١٥  
 ٢٢٤ ٥ كل من قال بتحريم جمع الثلاث، قال: إنَّه لا يجوز أن يردف الطلقة بأخرى في ذلك الطهر ١٣١  
 ٢٢٥ ٦ إذا قال لامرأته: أنت طالقُ إن شاء الله ٧١  
 ٢٢٦ ٧ الذي تلخَّص لي من كلام الشيخ تقي الدين في الطلاق بمشيئة الله ١١٨  
 ٢٢٧ ٨ ممَّا يدلُّ على اختيار الشيخ تقي الدين من أنَّ الحلف بالطلاق له حُكْمُ اليمين ١٣٣  
 ٢٢٨ ٩ هل الرجعة حقٌّ للزوج، أو لله، أو للزوجين ١٢٦  
 ٢٢٩ ١٠ تعليق الرجعة بشرط ١٣٦
- كتاب اللعان والعدد**
- ٢٣٠ ١ في لحوق النسب ٤٣  
 ٢٣١ ٢ لو فارق الحامل زوجها بين التوأمين، فهل تخرُج من العدة بوضع الثاني ١٢٧  
 ٢٣٢ ٣ إذا مات في عدَّة المعتدة منه ٩٩
- كتاب الرضاع**
- ٢٣٣ ١ هل الرضاع يدخل في تحريم الصهر والجمع أم لا؟ ٤٧  
 ٢٣٤ ٢ ترجيح كلام شيخ الإسلام في عدم انتشار أحكام الرضاع عن

- ١٩٩ ٣ توريث النبي ﷺ أحد الزوجين من صاحبه إذا قتل خطأ ١٢٦  
 ٢٠٠ ٤ قوله ﷺ: «الْيَقُوا الْفِرَاقَ بِأَهْلِيهَا» يدلُّ على عدة أصول من أصول الفرائض ٥٥-٥٧  
 ٢٠١ ٥ معرفة نصيب كلِّ واحد مما صحت منه المسألة ٦٥  
 ٢٠٢ ٦ لمعرفة قسمة التركات طرق ٥٧  
 ٢٠٣ ٧ الرد على أهل الفروض بقدر فروضهم ٨٨  
 ٢٠٤ ٨ لنا في المفقود نظران: أ- من جهة إرثه ب- الإرث منه ١٣٦-١٣٧  
 ٢٠٥ ٩ معاية ١٩٦  
 ٢٠٦ ١٠ الولاء ثابت لكل مُعتق على عتيق لا يمكن زواله بحال ٣٧  
 ٢٠٧ ١١ حاصل القول في ثبوت الولاء على الأولاد ١١٢  
**كتاب العتق والكتابة**  
 ٢٠٨ ١ أنواع الدَّيْنِ المضاف للعبد ٢٣  
**كتاب النكاح**  
 ٢٠٩ ١ النظر: إمَّا أن يكون لشهوة، أو لغير شهوة ٣٤  
 ٢١٠ ٢ مصافحة المرأة، وتقبيل اليد، والمعانقة ٢١٨  
 ٢١١ ٣ الألفاظ التي يتعقد بها النكاح نوعان ٣٥  
 ٢١٢ ٤ إذا قال وكيل الزوج في النكاح: قَبِلْتُ، ولم يقل: لمؤكلي ١١٢  
 ٢١٣ ٥ الجمع بين المرأة وبنتها ٤٦  
 ٢١٤ ٦ إذا تشارطا أن لا يزوجه ابنته حتى يزوجه أخته ٨٣  
 ٢١٥ ٧ إذا وجد الغرور من الزوجة والولي، أو الزوجة والوكيل ٨٣-٨٤  
 ٢١٦ ٨ إذا ادَّعَتِ الشَّيْبُ أنَّ زوجها لا يطؤها ١٣٥  
 ٢١٧ ٩ قياسُ المذهب عندي: جواز أخذ العوض للزوجة عن سائر حقوقها ٢١١  
 ٢١٨ ١٠ الخُلْعُ من الأجنبي إذا كان مقصوده التزوُّج بالمرأة ٢١٠

- ٢١٩ ١١ من الحيل الباطلة: الحيلة على التخلص من الحث بالخلع ٧٥  
**كتاب الطلاق**  
 ٢٢٠ ١ القول في ألفاظ الطلاق من ناحيتين ١٣٩  
 ٢٢١ ٢ مسائل في الطلاق ١٤٢  
 ٢٢٢ ٣ إذا قال: أنت طالق، أنت طالق، أنت طالق، للمدخول بها وغيرها ٩١  
 ٢٢٣ ٤ إذا قال: أنت طالق أنتين أو ثلاثاً أو عشرًا ٢١٥  
 ٢٢٤ ٥ كل من قال بتحريم جمع الثلاث، قال: إنَّه لا يجوز أن يردف الطلقة بأخرى في ذلك الطهر ١٣١  
 ٢٢٥ ٦ إذا قال لامرأته: أنت طالق إن شاء الله ٧١  
 ٢٢٦ ٧ الذي تلمَّص لي من كلام الشيخ تقي الدين في الطلاق بمشيئة الله ١١٨  
 ٢٢٧ ٨ ممَّا يدلُّ على اختيار الشيخ تقي الدين من أنَّ الحلف بالطلاق له حُكْمُ اليمين ١٣٣  
 ٢٢٨ ٩ هل الرجعة حقٌّ للزوج، أو لله، أو للزوجين ١٢٦  
 ٢٢٩ ١٠ تعليق الرجعة بشرط ١٣٦  
**كتاب العان والعدد**  
 ٢٣٠ ١ في لحوق النسب ٤٣  
 ٢٣١ ٢ لو فارق الحامل زوجها بين التوأمين، فهل تخرُجُ من العدة بوضع الثاني ١٢٧  
 ٢٣٢ ٣ إذا مات في عدَّة المعتدَّة منه ٩٩  
**كتاب الرضاع**  
 ٢٣٣ ١ هل الرضاع يدخلُ في تحريم الصهر والجمع أم لا؟ ٤٧  
 ٢٣٤ ٢ ترجيح كلام شيخ الإسلام في عدم انتشار أحكام الرضاع عن

- طريق المصاهرة ١٧٩
- ٢٣٥ ٣ رجل تزوج امرأة، ثم تبين أن زوجة جدّه أَرْضَعَتْها بعد موت جدّه بعشرين سنة ٢٣٣
- ٢٣٦ ٤ إذا تزوّجت المرءُ زوجاً آخر، فأَرْضَعَتْ عنده بلبثها طفلاً، فلا يخلو من خمس حالات ٢٣٥
- ٢٣٧ ٥ إذا تزوّج ذات لبن، فأَرْضَعَتْ طفلاً، فهل يكونُ الطفلُ ولداً للزوج الأول أو الثاني أو لهما؟ ١٣٧
- كتاب الجنائيات**
- ٢٣٨ ١ في موجب القتل، وهو أحد خمسة أشياء ٤٤-٤٤
- ٢٣٩ ٢ أصل العَيْن من إعجاب العائن بالشيء ١٥٤
- ٢٤٠ ٣ الاصطدام على نوعين ١٨٣
- ٢٤١ ٤ بيانُ الأعضاء والجروح التي لا قِصاصَ فيها، والتي فيها قصاص ١٧٥
- ٢٤٢ ٥ بيانُ الأعضاء والجروح التي فيها مقدّر والتي لا مقدّر فيها ١٧٦
- كتاب الدييات**
- ٢٤٣ ١ ما يدخلُ في دية الأعضاء ١٧٤
- ٢٤٤ ٢ تضمينُ الجاني منفعة المجني عليه ١٦٦
- ٢٤٥ ٣ من شروط القسامة: أن يكونَ في الورقة ذكورٌ مكلّفون ١٨٧
- ٢٤٦ ٤ لا تصحّ الدعوى على المبهم، ولا تُشْتَع، ولا تُبَيَّن بها قسامة ٢١٣
- ٢٤٧ ٥ مسائل في القسامة ١٨٩
- كتاب الحدود**
- ٢٤٨ ١ العقوبات قسمان ٤٩
- ٢٤٩ ٢ الرجوع عن الإقرار، هل يُسْقَطُ الحدّ أم لا؟ ٢٤٠
- ٢٥٠ ٣ الفرق بين السارق والمتّهب والمختلس والغاصب ١٦٧

- ٢٦٠ ٤ ذكرُ الخلاف فيما سبَّ الله أو سبَّ رسوله ﷺ، هل تُقْبَلُ توبته أم لا؟ ١٥٢
- كتاب الأطعمة**
- ٢٦١ ١ فواعد في المحرّم من الحيوان البري ١١٥
- ٢٦٢ ٢ ما يحرم من الحيوان وغيره ١٩٢
- كتاب الأيمان والنذور**
- ٢٦٣ ١ الزيارة ليست سكتى اتفاقاً ١٢٣
- ٢٦٣ ٢ فيما نذر: إن قديمَ فلان، لأتصدّقَ على بكرٍ بدراهم، فقَدِمَ فلان، وأمهلَ الناذر حتى مات بكرٌ قبل أن يعطيه الدراهم ٣٠
- كتاب القضاء والشهادات والإقرار**
- ٢٦٤ ١ القسمة نوعان ١٧٠
- ٢٦٥ ٢ المقسوم ثلاثة أنواع ١٧١
- ٢٦٦ ٣ إذا تَمَّت القسمة، لَزِمَتْ بواحد من أمور ١٧٠
- ٢٦٧ ٤ إذا ادَّعى شيئاً، فله صور ٤٦
- ٢٦٨ ٥ من ادَّعى عليه عيناً ولم يقر ٤٤
- ٢٦٩ ٦ إذا تداعيا عيناً، فلا يخلو من أربع حالات ٢٠٧
- ٢٧٠ ٧ إذا تداعيا عيناً في يد غيرهما، فلا يخلو من خمسة أحوال ٤٥
- ٢٧١/٢٧٢ ٩/٨ أداء الشهادة بالكتابة غير معتبرٍ ممّن يتمكّن من أدائها مشافهة ٩٠
- ٢٧٣ ١٠ إذا أقرَّ بنسب معيّن، لحقه بشروط ٤٧
- التاريخ**
- ٢٧٤ ١ تاريخُ ولادة النبي ﷺ ٢٢٤
- ٢٧٥ ٢ عدد الذين أَرَدَ قَتْلُهم النبي ﷺ ٢١٥

- طريق المصاهرة ١٧٩
- ٢٣٥ ٣ رجل تزوج امرأة، ثم تبين أن زوجة جدّه أرضعتها بعد موت جدّه بعشرين سنة ٢٣٣
- ٢٣٦ ٤ إذا تزوجت المرضع زوجاً آخر، فأرضعت عنده بلبثها طفلاً، فلا يخلو من خمس حالات ٢٣٥
- ٢٣٧ ٥ إذا تزوج ذات لبن، فأرضعت طفلاً، فهل يكون الطفل ولداً للزوج الأول أو الثاني أو لهما؟ ١٣٧
- كتاب الجنائيات**
- ٢٣٨ ١ في موجب القتل، وهو أحد خمسة أشياء ٤٤-٤٣
- ٢٣٩ ٢ أصل العَيْن من إعجاب العائن بالشيء ١٥٤
- ٢٤٠ ٣ الاصطدام على نوعين ١٨٣
- ٢٤١ ٤ بيان الأعضاء والجروح التي لا تقصّص فيها، والتي فيها قصاص ١٧٥
- ٢٤٢ ٥ بيان الأعضاء والجروح التي فيها مقدر والتي لا مقدر فيها ١٧٦
- كتاب الديات**
- ٢٤٣ ١ ما يدخل في دية الأعضاء ١٧٤
- ٢٤٤ ٢ تضمين الجاني منفعة المجني عليه ١٦٦
- ٢٤٥ ٣ من شروط القسامة: أن يكون في الورثة ذكور مكلفون ١٨٧
- ٢٤٦ ٤ لاتصيح للدعوى على الميهم، ولا تستمع، ولا تبثّ بها قسامة ٢١٣
- ٢٤٧ ٥ مسائل في القسامة ١٨٩
- كتاب الصدود**
- ٢٤٨ ١ العقوبات قسمان ٤٩
- ٢٤٩ ٢ الرجوع عن الإقرار، هل يسقط الحدّ أم لا؟ ٢٤٠
- ٢٥٠ ٣ الفرق بين السارق والمنتهب والمختلس والغاصب ١٦٧

- ٢٦٠ ٤ ذكر الخلاف فيما سبّ الله أو سبّ رسوله ﷺ، هل تقبل توبته أم لا؟ ١٥٢
- كتاب الأطعمة**
- ٢٦١ ١ قواعد في المحرّم من الحيوان البري ١١٥
- ٢٦٢ ٢ ما يحرم من الحيوان وغيره ١٩٢
- كتاب الأيمان والنذور**
- ٢٦٣ ١ الزيارة ليست سكتى اتفاقاً ١٢٣
- ٢٦٣ ٢ فيما نذر: إن قديم فلا، لأصلدق على بكر بدراهم، فقديم فلا، وأمهّل الناذر حتى مات بكر قبل أن يعطيه الدراهم ٣٠
- كتاب القضاء والشهادات والإقرار**
- ٢٦٤ ١ القسمة نوعان ١٧٠
- ٢٦٥ ٢ المقسوم ثلاثة أنواع ١٧١
- ٢٦٦ ٣ إذا تفتت القسمة، كبرت بواحد من أمور ١٧٠
- ٢٦٧ ٤ إذا ادعى شيئاً، فله صور ٤٦
- ٢٦٨ ٥ من ادعى عليه عينا ولم يقر ٤٤
- ٢٦٩ ٦ إذا تداعيا عينا، فلا يخلو من أربع حالات ٢٠٧
- ٢٧٠ ٧ إذا تداعيا عينا في بدغيرهما، فلا يخلو من خمسة أحوال ٤٥
- ٢٧١/٢٧٢ ٩/٨ أداء الشهادة بالكتابة غير معتبر متى يتمكن من أدائها مشافهة ٩٠
- ٢٧٣ ١٠ إذا أقر بنسب معين، لحقه بشروط ٤٧
- التاريخ**
- ٢٧٤ ١ تاريخ ولادة النبي ﷺ ٢٢٤
- ٢٧٥ ٢ عدد الذين أودعهم النبي ﷺ ٢١٥

رَفَعُ  
عبد الرحيم النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المنتقى من فرائد الفوائد

٢٦٤

- ٢٧٦ ٣ المواضع التي حُرِّمَ فيها الرسول ﷺ، وأسماء من حُرِّسَ ٢٤٥  
٢٧٧ ٤ ابتداء دعاء الرسول ﷺ على قريش بالتمشط ٢٣١  
٢٧٨ ٥ إجلال اليهود من خبير ٢٠٠  
٢٧٩ ٦ تحويل عمر - رضي الله عنه - للمقام ١٧٩  
٢٨٠ ٧ قاتل عمر، وعثمان، وعلي، رضي الله عنهم ٢٠١-٢٠٢  
٢٨١ ٨ مدة أخذ القرامطة للحجر الأسود ٢٢٦  
اللغة العربية  
٢٨٢ ١ التبريض ٧٩  
٢٨٣ ٢ أولاد العلات، وأولاد الأخياف، والإخوة الأعيان ١٤٣  
٢٨٤ ٣ لا تلتقي اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع ٧١  
٢٨٥ ٤ معنى: «جرب الرجل تجربة» ٧٠  
٢٨٦ ٥ قولهم: «هلمَّ جراً» ٤٩  
٢٨٧ ٦ معنى: «رفق عقيرته»، وبيان أصل ذلك ١٩٩  
٢٨٨ ٧ معنى «واعجبا» ٢٠١  
٢٨٩ ٨ إذا أضيف الشيء للمثنى ١١٤-١١٥  
٢٩٠ ٩ إعراب «أرأيت» ١٣٣-١٣٤  
٨- فوائد متنوعة  
٢٩١ ١ مصدر الصواعق، ومقدار جهدها الكهربائي ١٩٩  
٢٩٢ ٢ أعجوبتان ٨١  
٢٩٣ ٣ معابة ٢٤٨  
٢٩٤ ٤ الفهرس ٢٤٩

رَفَعُ  
عبد الرحيم النجدي  
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

المتنبي من فرائد القوائد

٢٦٤

- ٢٧٦ ٣ المواضع التي حُرس فيها الرسول ﷺ، وأسماء من حرسه ٢٤٥  
٢٧٧ ٤ ابتداء دعاء الرسول ﷺ على قریش بالتمخط ٢٣١  
٢٧٨ ٥ إجلال اليهود من خبير ٢٠٠  
٢٧٩ ٦ تحويل عمر - رضي الله عنه - للمقام ١٧٩  
٢٨٠ ٧ قاتل عمر، وعثمان، وعلي، رضي الله عنهم ٢٠١-٢٠٢  
٢٨١ ٨ مدة أخذ القرامطة للحجر الأسود ٢٢٦  
**اللغة العربية**  
٢٨٢ ١ التعريف ٧٩  
٢٨٣ ٢ أولاد العلات، وأولاد الأخفاف، والإخوة الأعيان ١٤٣  
٢٨٤ ٣ لا تلتقي اللام مع الراء في كلمة إلا في أربع ٧١  
٢٨٥ ٤ معنى: «جرب الرجل تجربة» ٧٠  
٢٨٦ ٥ قولهم: «هَلُمَّ جِزًّا» ٤٩  
٢٨٧ ٦ معنى: «رَفَعَ عَقِيرَتَهُ»، وبيان أصل ذلك ١٩٩  
٢٨٨ ٧ معنى «واعجبا» ٢٠١  
٢٨٩ ٨ إذا أُضيفَ الشيء للمثنى ١١٤-١١٥  
٢٩٠ ٩ إعراب «أَرَأَيْتَ» ١٣٣-١٣٤  
**٨- فوائد متنوعة**  
٢٩١ ١ مصدر الصواعق، ومقدار جهدهما الكهربائي ١٩٩  
٢٩٢ ٢ أصجوتان ٨١  
٢٩٣ ٣ معاياة ٢٤٨  
٢٩٤ ٤ الفهرس ٢٤٩

رَفَعُ  
عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس